

سلسلة نصوص تراشيد الجليل

(٩٧٢)

# النادر والشاذ

## من شرح ألفية ابن مالك

د/ يوسف بن محمود الحوساوي

١٤٤٤ هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة  
ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة  
المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي  
مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

[yhoshan@gmail.com](mailto:yhoshan@gmail.com)

تليجرام <https://t.me/dralhoshan>

[WWW.NS000S.COM](http://WWW.NS000S.COM)

"(٣١) وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا.....لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا هذا الباب الأول مما يكون الإعراب فيه بعلامات فرعية. وهو باب الأسماء الستة(١٠٨) (أب، أخ، حم، فم، هن، ذو - بمعنى صاحب - ) فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو: هذا أبوك. قال تعالى عن المرأتين: (وأبونا شيخ كبير)(١٠٩) وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، نحو: احترم أباك. قال تعالى: (وإات ذا القربى حقه)(١١٠) وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو: اسمع نصيحة أبيك. قال تعالى: (ارجعوا إلى أبيكم)(١١١). وهذا الإعراب هو أشهر اللغات في الأسماء الستة، وأسهلها ويسمى الإتمام، إلا كلمة (هن) فالأشهر فيها الإعراب بالحركات، وفيها لغة أخرى تليها وهي القصر. ومعناه: لزوم الألف في جميع الأحوال (الرفع والنصب والجر) ويكون الإعراب بحركات مقدرة على الألف للتعذر مثل: حضر أخاك. صافحت أخاك. مررت بأخاك. وفيها لغة ثالثة وهي لغة النقص. ومعناه: إعرابها بالحركات الظاهرة وحذف حرف العلة. مثل: هذا أبك. ورأيت أبك. ومررت بأبك. وتقول: هذا هنك. ورأيت هنك. ومررت بهنك. قال (: "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا" أخرجه أحمد بإسناد صحيح(١١٢). فالأسماء الستة بالنظر إلى اللهجات الواردة فيها ثلاثة أقسام: الأول: ما فيه لهجة واحدة. وهو: ذو، وفو. وإعرابها بالحروف. الثاني: ما فيه لهجتان. وهو: هن. ففيه النقص، وهو أفصح. والإتمام. الثالث: ما فيه ثلاث لهجات وهو: أب، أخ، حم. ففيها الإتمام والقصر، والنقص، وهذا **نادر** فيها. ولا تعرب الأسماء الستة بالحروف إلا بشروط وهي نوعان: (١) شروط عامة وهي أربعة: الأول: أن تكون مضافة، فإن لم تضاف أعربت بالحركات الأصلية. قال تعالى: (إن له أبا شيخا كبيرا)(١١٣) وقال تعالى: (وله أخ أو أخت)(١١٤) وقال تعالى: (قال ائتوني بأخ لكم من أبيكم)(١١٥).."(١)

"الثاني: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بحركات أصلية مقدرة على ما قبل ياء المتكلم. قال تعالى: (وأخي هارون هو أفصح مني لسانا)(١١٦) وقال تعالى: (إن هذا أخي)(١١٧) وقال تعالى: (فألقوه على وجه أبي)(١١٨). الثالث: أن تكون مفردة. فإن كانت مثناة أو مجموعة أعربت إعراب المثني أو الجمع. نحو: جاء أبوان. ورأيت أبوين. وذهبت إلى أبوين. وجاء آباء الطلاب. ورأيت آباءهم. ومررت بآبائهم. قال تعالى: (ءاباؤكم وأبناؤكم)(١١٩) وقال تعالى: (ورفع أبويه على العرش)(١٢٠). الرابع: أن تكون مكبرة (أي: غير مصغرة) فإن صغرت أعربت بالحركات الأصلية نحو: هذا أبي زيد(٢) شروط خاصة: فيشترط في كلمة (فم) حذف الميم من آخرها. نحو: ينطق فوك بالحكمة.

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٩/١

فإن لم تحذف أعرب بالحركات الأصلية نحو: فمك نظيف. ويشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة (١٢١) نحو: جاء ذو مال. ونصحت ذا مال. وسلمت على ذي مال. بخلاف: جاء ذو قام لأنها موصولة. وبخلاف جاء ذو قائم، فمثل هذا لا يتكلم به. لأنها أضيفت لوصف. وهذا معنى قوله: (فارفع بواو . . . إلخ) أي: ارفع بالواو نيابة عن الضمة، وانصب بالألف. واجرر بالياء ما أصفه لك من الأسماء. ومن ذاك (ذو) بشرط أن يبين صحبة، أي: يدل على صحبة، بأن يكون بمعنى صاحب. ومنها: الفم بشرط أن تبين منه الميم أي: تنفصل. وكذا: أب أخ حم وهن. والنقص في كلمة (هن) الأخيرة أحسن من الإعراب بالحروف. وأما أب وأخ وحم. فالنقص **نادر** فيها - مع جوازه - والقصر أحسن منه، وشرط إعرابها بالحروف. أن تضاف لا للياء ثم ذكر المثال. ويمكن فهم الشرطين الثالث والرابع من المثال. فإن قوله: (أخو أببك ذا اعتلا) مفرد غير مصغر. و(اعتلا) مصدر قصر للوقف. والاعتلاء هو العلو. \*... \*... \* (٣٢) بالألف ارفع المثنى وكلا..... إذا بمضمر مضافا وصلا. (١)

"فإن الشاعر نصبه بالفتحة (فإن سنيه) ولم ينصبه بالياء؛ لأنه لم يحذف النون للإضافة. ومن العرب من يجري هذا الإعراب - وهو الإعراب بالحركات مع النون ولزوم الياء - في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به إجراء له مجرى المفرد. نحو: جاء معلمين. وكلمت معلمينا. وسلمت على معلمين. ونقول في جمع مسمى به: هذا محمدين، ورأيت محمدينا. ومررت بمحمدين (١٤٦). وهذا معنى قوله: (وبه عشرونا . . . إلخ) أي: ألحق عشرون وبابه - والمراد به أخوات عشرين إلى تسعين - ألحق بجمع المذكر في إعرابه، والأصل: ألحقا، لكنه حذف الألف على إرادة: ما ذكر، وكذلك ألحق أهلون وأولو وعالمون وعليون، والألف في (عشرونا) وما بعد، للإطلاق. ثم قال: عن لفظ (أرضون والسنون وبابه **شاذ**) (١٤٧)، وإنما صرح بشذوذ هذين مع أن جميع الملحقات بجمع المذكر السالم **شاذة** - ما عدا النوع الرابع - لأن الشذوذ فيهما أقوى، لفقد كل منهما أكثر الشروط. فكلاهما اسم جنس - مؤنث. وغير عاقل. ولم يسلم مفردة عند الجمع، ثم بين أن سنين وبابه. قد يعرب إعراب (حين) فتلازمه الياء والنون. وتظهر الحركات على النون منونة غالبا. وأن من العرب من يطرد هذا الإعراب في كل جمع مذكر سالم، والمطرد: وصف لما وقع له الاطراد والتتابع وعدم التخلف، ويقابله **الشاذ** (١٤٨). (٣٩) ونون مجموع وما به التحق..... فافتح وقل من بكسره نطق (٤٠) ونون ماثني والملحق به..... بعكس ذاك استعملوه فاتبها النون في جمع المذكر السالم تكون مفتوحة. وكذا الحكم فيما ألحق به في جميع أحوال إعرابه في الرفع والنصب والجر. ولا علاقة

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٣٠/١

لهذه النون بإعرابه؛ لأنه معرب بالحروف. ومن العرب من يكسر هذه النون بعد الياء. قال الشاعر: عرفنا جعفرًا وبني أبيه..... وأنكرنا زعانف آخرين (١٤٩). " (١)

"الثاني: أفعال الرجاء وهي: ما وضع للدلالة على رجاء وقوع الخبر. وهي: عسى (٥٢٩) وحرى واخلولق نحو: عسى الأمن أن يدوم. الثالث: أفعال الشروع. وهي: ما وضع للدلالة على الشروع في الخبر. وهي كثيرة منها: جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهب، وشرع، وغيرها. نحو: شرع الخطيب يتكلم. ولم يرد في القرآن من أفعال هذا الباب إلا كاد (ماضيا ومضارع). وعسى، وطفق، كما سيأتي إن شاء الله. وتسميتها بأفعال المقاربة من باب التغليب. فغلب البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي. فهذه الأفعال المذكورة ترفع المبتدأ ويكون اسما لها. ويكون خبره خبرا لها في محل نصب، إلا أنه لا يكون في هذا الباب إلا جملة. ويشترط في خبر أفعال هذا الباب أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع، كما مر في الأمثلة. وقد جاء ماضيا، كما في صحيح البخاري عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا لينظر ما هو) (٥٣٠). وندر مجيء الخبر اسما بعد (عسى) و(كاد) كقول الشاعر: أكثر في العذل ملحا دائما..... لا تكثرن إني عسيت صائما (٥٣١) وقوله: فأبت إلى فهم وما كدت آثبا..... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر (٥٣٢) وهذا معنى قوله: (ككان كاد . . . إلخ) أي: إن (كاد) و(عسى) مثل (كان) في العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع، لا مطلقا. بدليل ما بعده. وقد ندر غير المضارع خبرا لهذين. والمعنى: أن مجيء الخبر غير جملة مضارعية **نادر** وقليل جدا، المراد بغير المضارع: الاسم، كما تقدم، وإذا كان **نادرا** فلا تصح محاكاته، بل يقتصر فيه على السماع. \*... \*... \* (١٦٥) وكونه بدون أن بعد عسى..... نذر وكاد الأمر فيه عكسالمالما كان خبر هذه الأفعال جملة فعلية فعلها مضارع. ناسب بيان حكم اتصال هذا المضارع بأن المصدرية (٥٣٣).. " (٢)

"وقد اقتصر ابن مالك على (كاد وأوشك) فقال: (واستعملوا مضارعا لأوشكا . . . إلخ) أي: أن العرب استعملت المضارع من أوشك وكاد لا غير، كما استعملوا اسم الفاعل من أوشك قليلا. وما ذكره ابن مالك من هذه الثلاثة هو المشهور. وأما تصارييف الأفعال الأخرى التي ذكرنا فهي **نادرة**، ولم أر لها شاهدا. \*... \*... \* (١٧١) بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد..... غنى بأن يفعل عن ثان فقد أفعال هذا الباب كلها ناقصة، فلا تكتفي بمرفوعها، بل تحتاج معه إلى منصوب وهو الخبر. إلا ثلاثة أفعال فإنها

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٣٦/١

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٢٧/١

تستعمل تامة وناقصة. وهي: عسى، أوشك، اخلولق. أما الناقصة فقد ذكرناها، ومن أمثلتها قوله تعالى: (فعسى الله أن يأتي بالفتح (٥٤٩)). وأما التامة فهي التي تكتفي بالمرفوع. وذلك بأن تسند إلى (أن والفعل) ويكون في تأويل مصدر فاعلا لها. ومثال ذلك أن تقول للمريض: عسى أن تبرا. ومنه قوله تعالى: (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم) (٥٥٠). هذا إذا لم يل الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح رفعه به. فإن وليه نحو: عسى أن ينتصر المجاهد. فهي محتملة للتمام والنقصان. فإن قدرنا (عسى) مسندة إلى (أن والفعل) وما بعد الفعل مرفوع به فهي تامة. وإن قدرنا ما بعد الفعل اسما لعسى مؤخرا، وأن والفعل خبرها مقدما. وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم عسى، وجاز عوده عليه - وإن تأخر - لأنه مقدم في الرتبة - فهي على هذا التقدير ناقصة (٥٥١). ومنه قوله تعالى: (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) (٥٥٢) ولا يظهر الفرق بين التقديرين إلا في التثنية والجمع إذ يبرز الضمير المستتر في الفعل في حالة النقصان. ولا ضمير أصلا في حالة التمام. فتقول على النقصان: عسى أن ينتصرا المجاهدان. وعسى أن ينتصروا المجاهدون فالضمير فاعل، والاسم بعده مرفوع ب(عسى) وتقول على التمام. عسى أن ينتصر المجاهدان. وعسى أن ينتصر المجاهدون.. (١)

"لام الابتداء (٥٩٢) هي لام مفتوحة يؤتى بها لقصد التوكيد. سميت بذلك لكثرة دخولها على المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، كقوله تعالى: (لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله) (٥٩٣) وقوله تعالى: (إن في ذلك لعلبة لمن يخشى) (٥٩٤) وتدخل هذه اللام بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء: (١) الخبر ..... (٢) معمول الخبر ..... (٣) الاسم ..... (٤) ضمير الفصل. وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله. ولا تدخل هذه اللام على باقي أخوات (إن)، وما ورد من دخولها على بعضها أو دخولها في خبر المبتدأ أو خبر (أمسى) من أخوات (كان) فهو محكوم عليه بالشذوذ، فلا يقاس عليه عندهم. قال صاحب كتاب "معاني الحروف": (هذا كله **شاذ**، لا يقاس عليه، ولا يلتفت إليه) (٥٩٥). وهذا معنى قوله: (وبعد ذات الكسر . . . إلخ) أي: تصحب لام الابتداء (الخبر) بعد صاحبة الكسر، وهي (إن) المكسورة. ثم ذكر المثال. ومعنى (لوزر) أي: حصن وملجأ. \*... \* (١٨٤) ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا..... ولا من الأفعال ما كرضيا (١٨٥) وقد يليها مع قد كان ذا..... لقد سما على العدا مستحوذا يشترط في دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة ثلاثة شروط ذكر منها شرطين: الأول: أن يكون مثبتا. فإن كان منفيا لم تدخل عليه اللام. نحو: إن المخلص لا يرضى بالإهمال. قال تعالى: (إن الله لا يظلم الناس

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٣١/١

شيئا ((٥٩٦)). الثاني: أن يكون الخبر غير جملة فعلية، فعلها ماض متصرف غير مقترن بـ(قد)، فهذه ثلاثة أوصاف للفعل الذي لا تدخل عليه اللام. الأول: ماض. الثاني: متصرف، الثالث: غير مقترن بـ(قد). نحو: إن العتاب نفع. فلا يصح دخول اللام على الخبر لما تقدم. قال تعالى: (إن الله اصطفى ءادم ونوحا ((٥٩٧)) فإن كان الفعل مضارعا جاز دخول اللام عليه نحو: إن المال بالصدقة ليزكو. قال تعالى: (وإن ربك ليعلم ما تكن صدورهم ((٥٩٨))." (١)

"أو المضارع كقولهم: (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه) (٦٢٨) ولا داعي لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة. وإنما تذكر للعلم بها. وهذا معنى قوله: (والفعل إن لم يك ناسخا . . . إلخ) أي: أن الفعل إذا لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك - غالبا - لا تجده متصلا بـ(إن) المخففة . وإنما الذي يتصل بها - في الغالب - هو الفعل الناسخ. \*... \*... (١٩٣) وإن تخفف أن فاسمها استكن... والخبر اجعل جملة من بعد أن (١٩٤) وإن يكن فعلا ولم يكن دعا... ولم يكن تصريفه ممتنعا (١٩٥) فالأحسن الفصل بقدر أو نفي أو... تنفيس أو لو وقليل ذكر لو إذا خففت (أن) المفتوحة (٦٢٩) ترتب على ذلك أربعة أحكام: الأول: بقاء عملها. الثاني: يكون اسمها ضمير الشأن محذوفا. الثالث: يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية. الرابع: وجود فاصل - في الأغلب - بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء، كما سيأتي إن شاء الله. مثالها: علمت أن حاتم أشهر كرماء العرب فـ(أن) مخففة. واسمها ضمير الشأن محذوف، أي: أنه. وحاتم: مبتدأ، وأشهر: خبر والجملة خبر (أن) المخففة، ومنه قوله تعالى: (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) (٦٣٠) فـ(أن)، مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أنه، أي: الحال والشأن، وجملة (الحمد لله) خبرها. وقد يبرز اسمها كقول المرأة ترثي أخاها: بأنك ربيع وغيث مريع... وأنك هناك تكون الشمال (٦٣١) فقد وقعت (الكاف) اسما لـ(أن) المخففة، وخبرها في الشطر الأول مفرد، وفي الشطر الثاني جملة، وهذا **شاذ**، أو ضرورة شعرية، فلا يقاس عليه. بل يقتصر على الكثير الشائع. فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء فإنه يؤتى - في الغالب - بفواصل بينها وبين خبرها - كما تقدم - وهذا الفاصل للترقية بين (أن) المخففة. و(أن) المصدرية.."

(٢)

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١/١٤٠

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١/١٤٧

"الثالث: إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها متصرف، ولكن قصد به الدعاء نحو: أدام الله توفيقك وأن أسبغ عليك نعمه، ورزقك شكرها. ومنه قراءة نافع المدني: (والخامسة أن غضب الله عليها) (٦٤٣) بصيغة الفعل الماضي (غضب) وتسكين النون. وبقية السبعة قرءوا بتشديد (أن) ونصب ما بعدها. وإنما ترك الفصل في هذه المواضع الثلاثة؛ لأن الناصبة للمضارع لا تقع في مثل ذلك، فلا لبس بينها وبين المخففة. وهذا معنى قوله: (وإن تخفف أن فاسمها . . . إلخ) فذكر ثلاثة من أحكامها بعد التخفيف، فإن قوله (فاسمها) معناه: بقاء عملها. وإلا لم يكن اسما لها. وهذا الحكم الأول. ولم يذكر أنه ضمير لضيق النظم. وقوله: (استكن) أي: استتر واختفى، وخفف نون الفعل للضرورة، والأصل (استكن) وهذا الحكم الثاني. وأشار إلى الثالث بقوله: (والخبر اجعل جملة من بعد أن). ثم قال: (وإن يكن فعلا . . .) أي: وإن يكن الخبر جملة فعلها لا يدل على الدعاء ولا يمتنع تصريفه. فالأحسن الفصل بين (أن) وخبرها بما ذكر، وقوله: (وقليل ذكر لو) أي: قل من النحويين من ذكر (لو) وهذا لا ينافي ورودها كثيرا في الكلام الفصيح. (١٩٦) وخففت كأن أيضا فنوي..... منصوبها وثابتا أيضا روي إذا خففت (كأن) ثبتت لها الأحكام الأربعة السابقة في (أن) المخففة من بقاء عملها وحذف اسمها. ومجيء خبرها جملة اسمية. أو فعلية مصدرية بلم مع المضارع. و(قد) مع الماضي. فمثال الجملة الاسمية: كأن عصفور سهم في السرعة. ومثال الفعلية: نضر الزهر وكأن لم يكن ذابلا. قال تعالى: (فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس) (٦٤٤). وقد اجتمعت (كأن) المشددة والمخففة في قوله تعالى: (وإذا تتلى عليه آيتنا ولى مستكبرا كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا) (٦٤٥). وقد روي مجيء اسمها ظاهرا كقول رؤبة: غضنفر تلقاه عند الغضب..... كأن ويرداه رشاء خلب (٦٤٦) ولا يقاس على هذا. لأنه **نادر**. " (١)

"قد تحذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، فقد حكى سيبويه عن بعضهم: قال فلانة (٧٨١) بحذف التاء من (قال)، وهذا **شاذ** لا يقاس عليه. وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي. وهو خاص بالشعر، وتقدم ذكر ذلك. وهذا معنى قوله: (ومع ضمير ذي المجاز . . . إلخ) أي وقع الحذف في الشعر مع الفاعل إذا كان ضميرا يعود على مؤنث مجازي. \*... \*... \* (٢٣٥) والتاء مع جمع سوى السالم من..... مذكر كالتاء مع إحدى اللبنيهم مما تقدم أن الفعل يؤنث جوازا في موضعين: الأول: أن يكون الفاعل مؤنثا مجازيا. الثاني: أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقيا فصل عن فعله بفاصل. وذكر في هذا البيت الموضع الثالث وهو أن يكون الفاعل جمع سلامة

(١) ديل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٤٩/١



لمؤنث، أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث، فمثال جمع المؤنث السالم: حضرت المعلمات، وحضر المعلمات. ومثال جمع التكرير لمذكر: بدأ العمال، وبدأت العمال. قال تعالى: (لقد جاءت رسل ربنا بالحق) (٧٨٢) وقال تعالى: (قل قد جاءكم رسل من قبلي) (٧٨٣)، ومثال جمع التكرير لمؤنث: عرفت الفواطم قيمة الحجاب، أو عرف. ويلحق بالجمع اسم الجمع (٧٨٤) نحو: قدم الركب. وقدمت الركب، قال تعالى: (فأمنت طائفة من بني إسرائيل وكفرت طائفة) (٧٨٥) وقال تعالى: (بيت طائفة منهم غير الذي تقول) (٧٨٦)، وقال تعالى: (وقال نسوة في المدينة) (٧٨٧) فحذف التاء على تأويله بالجمع، فيكون مذكر المعنى، فكأن العامل مسند إلى هذا المذكر، وإثبات التاء على تأويله بالجماعة، فيكون مؤنث المعنى، فكأن العامل مسند إليه.. (١)

"ونحو: سبحان الله. فهو اسم مصدر منصوب بفعل محذوف أي: أسبح الله سبحان، ولم تستعمله العرب إلا منصوبا مضافا في الأغلب. الشرط الثاني: أن يكون المصدر مختصا، والمراد به هنا: أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائدا على معناه المبهم المقصور على الحدث المجرد، نحو: قرئ قراءة صحيحة، جلس جلوس الخائف، بخلاف: قرئ قراءة، لعدم الفائدة؛ لأن المصدر لم يفد معنى زائدا على ما فهم من الفعل. وأما الجار والمجرور فيصلح للنيابة بشرطين: الأول: أن يكون حرف الجر متصرفا، والمراد به: أن لا يلزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها، ك(مذ) و(مند) الملازمين لجر الزمان و(رب) الملازمة للنكرات. الثاني: أن يكون المجرور مختصا، والمراد بالاختصاص: أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائدا إما بوصف أو إضافة أو غيرهما نحو: جلس في المسجد الجامع، ونحو: فرح بانتصار المسلمين، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور على المشهور (٨٢٢)، بخلاف: فرح بانتصار؛ لعدم الفائدة من الإسناد. وهذا معنى قوله: (وقابل من ظرف . . . إلخ) أي: إن القابل للنيابة عن الفاعل من ظرف والمصدر، ومثله اسم المصدر، وحرف الجر مع مجروره حقيق وجدير بها، وأشعر قوله: (وقابل) بأن نيابة ما ذكر لا بد لها من شروط. \*... \*... \* (٢٥١) ولا ينوب بعض هذي إن وجد..... في اللفظ مفعول به وقد يرد إذا وجد في الجملة ما يصلح للنيابة عن المفعول به والمصدر والظرف والمجرور لم يجوز أن ينوب عن الفاعل إلا واحد؛ لأن النائب عن الفاعل كالفاعل لا يتعدد. وقد اختلف النحويون في الذي ينوب عن الفاعل. فقال البصريون إلا الأخفش: تجب نيابة المفعول به، ولا ينوب غيره مع وجوده، ففي مثل: ألقى الطالب كلمة إلقاء بارعا

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٧٩/١

في الحفل يوم الخميس أمام الحاضرين. تقول: ألقى كلمة، أو ألقى كلمة إلقاء بارعا . . . إلخ، وما خالف ذلك فهو **شاذ** أو مؤول.. " (١)

"فإن كان المكان مختصا (وهو الذي له صورة وحدود محصورة) كالدار والمسجد والجبل، لم يصح نصبه على الظرفية، ووجب جره بالحرف (في) نحو: صليت في المسجد. إلا في حالتين: الأولى: أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل (دخل) أو (سكن) أو (نزل) فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه الثلاثة نحو: دخلت البيت، سكنت الدار، نزلت البلد. وقد اختلف في إعراب هذه الكلمات، والأظهر أن يكون كل منها مفعولا به - لا ظرفا، ولا منصوبا على نزع الخافض - ويكون الفعل الذي قبلها متعديا إليها بنفسه مباشرة، وذهب جماعة منهم سيبويه إلى أنه ظرف، وعليه فهو مستثنى من قوله: (وما يقبله المكان إلا مبهما)، لكثرة الاستعمال (٩٣٩). الحالة الثانية: أن يكون الظرف المكاني المختص هو كلمة (الشام) وعامله هو الفعل (ذهب)، فقد قالت العرب: (ذهبت الشام)، أو كلمة (مكة) وعامله الفعل (توجه)، فقد قالت العرب: (توجهت مكة) في نصب على الظرفية مع هذا الفعل دون غيره. النوع الثاني: مما يقبل النصب من أسماء المكان: المقادير نحو: غلوة، ميل، فرسخ، بريد (٩٤٠). نحو سرت فرسخا، مشينا في المزرعة ميلا، قطع الفرس بريدا. النوع الثالث: ما صيغ من المصدر على وزن (مفعول) أو (مفعول) للدلالة على المكان. وشرط نصبه: أن يكون عامله من لفظه نحو: وفقت موقف الخطيب، قعدت مقعد المدرس. وتقول في غير المختص: جلست مجلسا، ومنه قوله تعالى: (وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) (٩٤١). فإن كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي، نحو: جلست في مقعد المعلم، وما ورد من نصبه فهو **شاذ**، لا يصح القياس عليه، كقولهم: هو مني مقعد القابلة (٩٤٢)، ومزجر الكلب (٩٤٣)، ومناطق الثريا (٩٤٤)، فالظرف (مقعد، مزجر، مناطق) جاء منصوبا، وعامله (كائن أو مستقر) المقدر.. " (٢)

"ومثال حرف التمني: ليت الطالب متعلما مستقيما في أخلاقه. ومثال حرف التشبيه: كأن الباخرة واقفة فندق (١٠٥٢) كبير. ف(متعلما) حال من (الطالب)، والعامل فيها (ليت) لأنها بمعنى الفعل (أتمنى) دون حروفه، و(واقفة) حال من (الباخرة)، والعامل فيها (كأن) لأنها بمعنى الفعل (أشبه) دون حروفه. ومثال شبه الجملة: الغرفة عندك واسعة. النخلة في مزرعتك مثمرة. ف(واسعة) حال من الضمير في الظرف و(مثمرة) حال من الضمير في الجار والمجرور، والعامل فيهما شبه الجملة. فلا يجوز تقدم الحال على العامل في الأمثلة

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١/١٩١

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١/٢٣٠

المذكورة، وقد أجاز بعض النحاة تقدم الحال على عاملها شبه الجملة، بشرط أن تتوسط الحال بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه وعن الحال معا واستدلوا بالسماع كقول الشاعر: بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة..... لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا(١٠٥٣) ف(بادي) حال، وقد تقدم على عامله الظرف مع توسطه بين المبتدأ والخبر. وهذا معنى قوله: (وعامل ضمن معنى الفعل . . . إلخ) أي: أن العامل المعنوي (وهو الذي يتضمن معنى الفعل لا حروفه) لا يعمل النصب في الحال إذا كان متأخرا عنها، بحيث تتقدم عليه، ثم ذكر أمثلة من العامل المعنوي، ثم بين أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجملة **نادر** عنده، ثم مثل بقوله: (سعيد مستقرا في هجر) فتقدم الحال (مستقرا) على العام (في هجر)، و(هجر) اسم لثلاثة مواضع: لجميع نواحي البحرين، ولقرية قرب المدينة النبوية، وبلدة في اليمن.\*...\*(٣٤٧) ونحو زيد مفردا أنفع من..... عمرو معانا مستجاز لن يهن." (١)

"(٣٦٣) وعامل التمييز قدم مطلقا..... والفعل ذو التصريف نزا سبقا عامل التمييز إما أن يكون اسما نحو: اشتريت رطلا سمنا، أو فعلا جامدا كأفعل في التعجب نحو: ما أحسن الصديق خلقا، أو فعلا متصرفا يؤدي معنى الجامد نحو: كفى بالله شهيدا، أو فعلا متصرفا نحو: طاب خالد نفسا. فإن كان العامل اسما أو فعلا جامدا أو متصرفا بمعنى الجامد لم يجز تقديم التمييز عليه. وإن كان فعلا متصرفا فإنه يجوز تقديم التمييز عليه عند جماعة من النحاة، منهم الكسائي والمازني والمبرد، ووافقهم ابن مالك في غير الألفية (١١٠٥) وفي الألفية جعله قليلا، واستدل هؤلاء بالسماع عن العرب كقول الشاعر: ...أنفسا تطيب بنيل المنى..... وداعي المنون ينادي جهارا(١١٠٦) فقدم الشاعر التمييز (نفسا) على عامله (تطيب) وهو فعل متصرف. وقول الآخر: ضيعت حزمي في إبعادي الأمل..... وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا(١١٠٧) فقدم الشاعر التمييز (شيبا) على عامله (اشتعلا) وهو فعل متصرف. وأما الجمهور من النحاة وعلى رأسهم سيبويه فإنهم يمنعون تقديم التمييز على عامله، وما ورد من تقديمه فهو ضرورة فلا يقاس عليه وهذا هو المختار فإن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه، وأيضا فالغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل، فلا يغير عما كان يستحق من وجوب التأخير. قال ابن مالك: (وعامل التمييز قدم مطلقا . . . إلخ) أي: إن عامل التمييز يجب تقديمه (مطلقا) أي: سواء كان العامل اسما أو فعلا، وإذا كان العامل فعلا متصرفا فقد يتأخر هذا العامل ويسبقه التمييز وهذا **نادر**، والألف في قوله (سبقا) للإطلاق، والله أعلم. وإلى هنا انتهى الجزء الأول من شرح

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٦٠/١

الألفية، ويتلوه - إن شاء الله - الجزء الثاني وأوله: حروف  
الجر. الفهرسالموضوع.....الصفحة مقدمة ألفية ابن مالك مقدمة الناظم."  
(١)

"(١٣٤) سورة آل عمران، آية: ١٣٤. (١٣٥) سورة الأحزاب، آية: ٤٣. (١٣٦) وهي موجودة في القرآن، فعليك أن تستنبطها باستحضار الآيات. (١٣٧) سورة الأنفال، آية: ٦٥. (١٣٨) سورة البقرة، آية: ٥١. (١٣٩) المال: مبتدأ. ودائع: خبر. ولا بد: (لا) نافية للجنس. بد: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب. والخبر (أن ترد الودائع) فهو في تأويل مصدر، أي: من رد الودائع. (١٤٠) سورة آل عمران، آية: ١٨. (١٤١) سورة الفاتحة، آية: ٢. (١٤٢) سورة المطففين، الآيتان: ١٨ - ١٩، "كلا" حرف ردع وزجر، (وما أدراك ما عليون) ما: مبتدأ. أدراك: أدرى: فعل ماض مبني على فتح مقدر. والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: (هو) يعود على (ما)، والكاف مفعول أول. وقوله سبحانه ما: مبتدأ و(عليون) خبر مرفوع بالواو، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. والجملة في محل نصب مفعول به ثان للفعل أدراك. وجملة أدرى خبر ما. (١٤٣) سورة المؤمنون، آية: ١١٢، "كم" اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، والعامل فيه (لبنتم) و"عدد سنين" تمييز، وهو مضاف و(سنين) مضاف إليه مجرور بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر. (١٤٤) سورة الحجر، آية: ٩١، عضين: مفعول ثان لجعل. (١٤٥) أي اتركاني. والبيت للصفة بن عبد الله القشيري. من قصيدة له في ذكر نجد لها قصة. (١٤٦) الإعراب بالحروف هو الأحسن. أما ما سمى به مما ختم بياء ونون فيرى بعض الباحثين أن الاختصار على هذه اللغة أوضح حيث أن السامع يدرك أنها علم مفرد. (١٤٧) أي **شاذ** قياسا لعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم. وليس **بشاذ** استعمالا لكثيره. **فالشاذ** قياسا ما خالف القاعدة، **والشاذ** استعمالا ما ندر وقوعه. (١٤٨) انظر: الخصائص لابن جني (٩٦/١). (١٤٩) زعانف مفردة (زعنفة) بكسر الزاي والنون. يطلق على القصير واللثام وأجنحة السمك وغيره، والمراد هنا: الأتباع.. " (٢)

"ثم أشار إلى أن (كأين وكذا) تفيدان ما تفيد (كم) الخبرية من التكثير (١). والافتقار إلى تمييز. لكن تمييزهما لا يكون إلا منصوبا. وقوله: (أو به صل "من" تصب) أي: أو صل تمييز (كأين) بـ (من) توفيق للإصابة والسداد، فيكون ضمير (به) يعود على تمييز (كأين) كما في الكافية وشروحها

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٧٥/١

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٨٨/١

(٢). \*\*\*\*الحكاية ٧٥٠- احك بأي ما لمنكور سئل عنه بها في الوقف أو حين تصل ٧٥١- ووقف احك ما لمنكور بمن والنون حرك مطلقا وأشبعن ٧٥٢- وقل منان ومنين بعد لي إلفان بابنين وسكن تعدل ٧٥٣- وقل لمن قال أتت بنت منه والنون قبل تا المثنى مسكنه ٧٥٤- والفتح نزر وصل التا والألف بمن بإثر ذا بنسوة كلف ٧٥٥- وقل منون ومنين مسكنا إن قيل جاقوم لقوم فطنا ٧٥٦- وإن تصل فلفظ من لا يختلف **ونادر** منون في نظم عرفالحكاية : إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه ، أو إيراد صفته ، والغرض منها الاستثبات والتأكيد . فإذا قال لك قائل : رأيت خالدا . قلت له : من خالدا ؟ فقد أوردت لفظ (خالد ) الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلام المتكلم من غير تغيير . \_\_\_\_\_ (١) - على هذا جرى الشراح كالأشموني والمكودي وغيرهما . فحملوا التشبيه في كلام ابن مالك على أن المشبه به هو ( كم ) الخبرية . مع أن مذهب ابن مالك مجيء ( كأين ) استفهامية أيضا - كما تقدم - وكان الأولى حمل كلامه على مذهبه . لكن لما كان من المشبه ( كذا ) وهي لا تأتي للاستفهام أصلا . وابن مالك نفسه جعل المشبه به هو ( كم ) الخبرية كما في الكافية ( ١٧٠٤ / ٤ ) استفهام ما ذكره الشراح . (٢) - انظر الكافية وشرحها ( ١٧٠٢ / ٤ ) .. " (١)

"وأفاد بذلك أن الأحرف اللاحقة لـ ( من ) للإشباع ، ( وقل ) أي في المثنى المذكر ( منان ومنين ) وحركا بالكسر للضرورة ، ( بعد ) قول شخص (لي إلفان بابنين ) فتقول في حكاية الأول : منان . وفي الثاني : منين .. فتوافقه في التثنية والإعراب . و ( إلفان ) مثنى : إلف بكسر الهمزة فيهما ، بمعنى : مؤالف و ( بابنين ) لأنه لا يوقف على متحرك . و ( قل ) في المفرد المؤنث ( لمن قال أتت بنت منه ) أي : بفتح النون . ( والنون ) من " منه " إذا وقعت ( قبل تا ) تأنيث ( المثنى مسكنه ) وكذا النون الأخيرة ، وإنما لم ينبه عليه ؛ لأنه يفهم من قوله ( وسكن تعدل ) وقوله ( والفتح نزر ) أي فتح النون التي قبل تاء المثنى قليل ، وقوله : ( وصل التا والألف بمن بإثر ذا بنسوة كلف ) أي في حكاية جمع المؤنث السالم تصل التاء والألف بـ ( من ) فتقول : منات . إذا قال لك شخص : هذا كلف بنسوة . ومعنى : ( كلف به ) أي : أحبه وأولع به . وقوله : ( وقل ) أي : في حكاية جمع المذكر السالم ( منون ) في الرفع ( ومنين ) في الجر ( مسكنا ) أي : آخرهما ( إن قيل ) أي : قال لك شخص ( جاقوم ) - بقصر (( جاء )) للضرورة - فتقول : منون . ( لقوم فطنا ) فتقول : منين . فتوافقه في الجمع والإعراب . ثم بين أنك إن وصلت ( من ) بالكلام فإن لفظها لا يختلف بل يبقى على حاله . وأما إلحاق الواو والنون بـ ( من ) فهو

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٩٤/٢

**نادر** ، وقد ثبت ذلك في نظم معروف ، يشير إلى البيت المتقدم ٧٥٧- والعلم احكيه من بعد من إن عريت من عاطف بها اقترن. " (١)

"فإن كان ( فعول ) بمعنى ( مفعول ) وهو : الدال على من وقع عليه الفعل ، جاز أن تلحقه التاء على قلة ، كجمل ركوب ، وناقة ركوبة . ومن الكثير قوله تعالى : ((فمنها ركوبهم ومنها يأكلون )) [ يس : ٧٢ ] الثاني : ما كان على وزن ( مفعال ) كأمراة مهذار - أي كثيرة الهذر (١) قال تعالى : ((وأرسلنا السماء عليهم مدرارا )) [ الأنعام : ٦ ] أي غزيرة دائمة (٢) . الثالث : ما كان على وزن ( مفعيل ) كرجل منطق ، وأمراة منطق ، للرجل البليغ ، والمرأة البليغة . الرابع : ما كان على وزن ( مفعل ) كرجل مغشم ، وأمراة مغشم والمغشم : بالغين والشين الذي لا يثنيه شيء عما يريده ويهواه لشجاعته . وما لحقته التاء من هذه الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث **فشاذ** لا يقاس عليه ، نحو : رجل عدو امرأة عدوة ، ورجل ميقان (٣) وأمراة ميقانة ، ورجل مسكين ، وأمراة مسكينة . الخامس : فاعل بمعنى ( مفعول ) ، بشرط أن يذكر له موصوف نحو : رجل جريح ، وأمراة جريح ، وخروف ذبيح ، وشاة ذبيح بحذف التاء من المؤنث اكتفاء بمعرفة الموصوف ، وقد تلحقه التاء قليلا ، نحو : ( خصلة ذميمة ) أي : مذمومة ، و ( فعلة حميدة ) أي : محموددة . (١) - الهذر : الكلام الذي لا يعبأ به . (٢) - المذكر والمؤنث للفراء ص

٦٧ . (٣) - من اليقين . وهو عدم التردد ، يقال : رجل ميقان أي : لا يسمع شيئا إلا أيقنه .. " (٢)  
"وإلى ما ذكر أشار ابن مالك بقوله : ( ولا تلي فارقة فعولا .. إلخ ) أي ولا تلي التاء ( فعولا ) فارقة بين المذكر والمؤنث . أما غير الفرق فتلي فعولا - كغيره - ك ( ملولة ) من الممل ، و ( فروقة ) من الفرق ، وهو الخوف ، فالتاء للمبالغة لا للفرق ، ولذا تلحق المذكر والمؤنث ، وقوله ( فعولا أصلا ) يريد به ما كان بمعنى ( فاعل ) ، واحترز من ( فعول ) بمعنى ( مفعول ) وإنما جعل الأول أصلا ، لأنه أكثر من الثاني ، ثم ذكر بقية الأوزان التي لا تدخلها التاء فقال : ( ولا المفعال والمفعيلا ) والألف للإطلاق ( كذاك مفعل ) وهو الوزن الرابع ، ثم ذكر أن ما تلحقه التاء من هذه الأوزان الأربعة **شاذ** ، ثم بين أن التاء تمتنع من ( فعليل ) ك ( قتيل ) أي : بمعنى ( مفعول ) ، فإن كان بمعنى فاعل لحقته فتقول : امرأة رحيمة وظريفة . ( إن تبع موصوفه ) أي : موصوف مذكور قبله ، وهو لا يريد الموصوف الصناعي فقط . وهو النعت ، بل ما يشمل المعنوي ، كوقوعه خيرا ، نحو : هند قتيل ، فتحذف منه التاء في الغالب ، مع أن ( قتيل )

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٩٨/٢

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٠٣/٢

خبر لا نعت (١). واحترز بقوله : ( إن تبع موصوفه ) مما لم يتبع موصوفه بأن لم يجر على موصوف ظاهر ولا منوي ، وذلك بأن يستعمل استعمال الأسماء ، فتلحقه التاء نحو رأيت قتيلًا وقتيلة ، قال تعالى : ((والنطيحة وما أكل السبع )) بخلاف : رأيت قتيلًا من النساء . فلا تلحقه التاء للعلم بالموصوف \*\*\*. (١) - ظاهر كلام ابن مالك أن هذا الشرط خاص بفعيل دون غيره من الأوزان الأربعة الأول . والذي نص عليه صاحب المفصل وشارحه ابن يعيش أن الأربعة السالفة يشترط لحذف التاء فيها أن تتبع موصوفها كما يشترط في فعيل ، يقول ابن يعيش (فهذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس نحو : رأيت صبورة ومعطارة وقتيلة بني فلان ..) [ ١٠٢/٥ ] .. (١)

"٧٦٣- وألف التأنيث ذات قصر وذات مد نحو انثى الغر ٧٦٤- والاشتتهار في مباني الأولى يبيده وزن أربى والطولى ٧٦٥- ومرطى ووزن فعلى جمعا أو مصدرا أو صفة كشعبي ٧٦٦- وكجبارى سمهى سبطرى ذكرى وحثيى مع الكفرى ٧٦٧- كذاك خليطى مع الشقارى واعز لغير هذه استنداراتقدم أن ألف التأنيث إما مقصورة ، وإما ممدودة ولكل منهما أوزان **نادرة** ، وأوزان مشهورة ، والمراد بالأوزان المشهورة : الشائعة في الكلام الفصيح ، فمتى عرفت الصيغة دلت في الغالب على أن الكلمة مؤنث . فمن أوزان ألف التأنيث المقصورة : فعلى - بضم الأول وفتح الثاني - كأربى - للدهاية - وشعبي - اسم موضع - . فعلى - بضم الأول وسكون الثاني - اسما كبهمى - لنبت - أو صفة كحبلى وطولى ، - أفعل تفضيل مؤنث أطول - أو مصدرا كرجعى - مصدر للفعل (رجع) قال تعالى : ((إن إلى ربك الرجعى )) ( العلق : ٨ ) فعلى - بفتحيتين - اسما كان كبردى - لنهر دمشق - أو مصدرا كمرطى - لنوع من السير السريع - أو صفة كحيدى . يقال حمار حيدى - أي : يحيد عن ظله إذا تخيل منه لنشاطه . قال الجوهري : ( ولم يجيء في نعوت المذكر شيء على فعلى غيره ) (١) . فعلى - بفتح أوله وسكون ثانيه - جمعا كصرعى جمع صريع وقتلى جمع قتيل ، أو مصدرا كدعوى ، أو صفة كسكرى وشعبي . مؤنث سكران وشبعان . فعلى - بضم أوله - كجبارى - لطائر ، ويقع على الذكر والأنثى . فعلى - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا - كسمهى . للباطل . فعلى - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه المدغم في مثله - كسبطرى ، لضرب من المشي . (١) - الصحاح للجوهري (٤٦٧/٢) .. (٢)

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٠٥/٢

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٠٦/٢



"ثم قال: (وسكن التالي غير الفتح.. إلخ) والمراد بذلك الفاء المضمومة أو المكسورة، فيجوز في تاليها وهو العين مع الإتيان : التسكين أو الفتح تخفيفا . فهذه ثلاث لغات كلها منقولة عن العرب ٧٩٠- ومنعوا إتيان نحو ذروه وزبية وشذ كسر جروه . أشار بهذا إلى أن لإتيان الكسرة والضمة شرطا آخر غير الشروط السابقة ، وهو ألا تكون الفاء مضمومة واللام ياء كدمية (١) وزبية (٢) ولا مكسورة واللام واو ، كذروة (٣) . ورشوة . فيمتنع إتيان العين للفاء ، فلا يقال : دميات وزبيات ، استثقالا للضمة قبل الياء ، ولا يقال : ذروات ، ورشوات ، استثقالا للكسرة قبل الواو ، بل يجب فتح العين أو تسكينها ، فتقول : دميات أو دميات ، وزبيات أو زبيات، وذروات ، أو ذروات . ورشوات أو رشوات . وهذا معنى قوله : ( ومنعوا إتيان نحو ذروة .. إلخ) أي منع النحاة إتيان الكسرة فيما لاه واو . وإتيان الضمة فيما لاه ياء . وقوله : ( نحو ذروه ) أي : إتيان جمع ( نحو : ذروه .. ) وقوله : ( وشذ كسر جروه ) أي : شذ ما حكاه يونس من قولهم : جروات - بكسر الراء - لما فيه من الكسرة قبل الواو . والجروء : الأنثى من ولد الكلب والسبع ، والصغيرة من القثاء . ٧٩١- **ونادر** أو ذو اضطرار غير ما قدمته أو لأناس انتمأى : أنه إذا جاء جمع هذا المؤنث على خلاف ما ذكر من القواعد السابقة فهو إما **نادر** ، وإما ضرورة ، وإما لغة قوم من العرب . فالأول كقولهم في ( جروء ) : جروات ، كما تقدم والثاني : كقول الشاعر :  
\_\_\_\_\_ : (١) - الدمية : بضم الدال . تقدم معناها في أول المقصور والممدود . (٢) - الزبية : بضم الزاي وسكون الموحدة حفرة الأسد . والرايبة لا يعلوها الماء . (٣) - الذروة : بالكسر والضم . من كل شيء أعلاه .. " (١)

"وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالي بزفرات العشي يدان (١) فسكن عين ( زفرات ) للضرورة ، والقياس فتحها اتباعا لحركة فاء الكلمة . فيقال : زفرات . والثالث : كقوله هذيل في جوزة وبيضة ونحوهما : جوزات وبيضات - بفتح الفاء والعين - والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت معتلة ، كما تقدم . وقول ابن مالك : ( **ونادر** ) خبر مقدم ( غير ما قدمته ) مبتدأ مؤخر . والتقدير : وغير الذي قدمته **نادر** أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس . \*\*\*\*\* جمع التكسير ٧٩٢- أفعلة أفعال ثم فعله ثمت أفعال جموع قلة ٧٩٣- وبعض ذي بكثرة وضعاف كأرجل والعكس جاء كالصفيح جمع التكسير : ما دل على أكثر اثنين ، وتغير بناء مفردة عند الجمع ، إما بزيادة على المفرد ، ك ( قلم ) و ( أقلام ) ، أو بنقص عنه ك ( رسول ) و ( رسل ) ، أو باختلاف في حركاته ، ك ( أسد ) و ( أسد ) . \_\_\_\_\_ (١) - زفرات : جمع

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٢١/٢



زفرة وهي : إدخال النفس في الصدر ، والشهيق إخراجه ، وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين لأن من عادة المحبين أن يقوى اشتياقهم إلى أحبابهم في هذين الوقتين . ( يدان ) قدرة وقوة . إعرابه : ( حملت ) حمل : فعل ماض مبني للمجهول : وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول . ( زفرات ) مفعول ثان و ( الضحى ) مضاف إليه ( فأطلقتها ) فعل وفاعل ومفعول به . ( وما ) نافية ( لي ) خبر مقدم ( بزفرات ) متعلق بالخبر المحذوف و ( العشي ) مضاف إليه ( يدان ) مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف .. " (١)

"الوزن الرابع : ( فعل ) . وهو جمع لاسم على وزن ( فعلة ) كبدعة وبدع ، وحجة وحجج ، ومرية ومرى . وقد يجئ جمع ( فعلة ) على ( فعل ) وهو قياسي لكنه قليل ، نحو : لحية ولحى . وحلية وحلى (١) . وإلى هذه الأوزان الثلاثة أشار بقوله : ( وفعل لاسم رباعي .. إلخ ) أي : أن وزن ( فعل ) جمع لاسم رباعي قبل لامه مدة . قوله ( إعلا لا فقد ) مفعول مقدم ، أي : وحرف اللام فقد إعلا لا . يشير به إلى أن اللام لا بد أن تكون صحيحة ، وقوله ( ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف ) ، ذو : نائب فاعل للفعل ( يضاعف ) والمعنى : بشرط ألا يكون الاسم الذي قبل آخره ألف مضاعفا . وهذا في الاستعمال الأعم الأغلب المطرد فإن كانت مدته ياء أو واو لم يشترط فيه ذلك كما تقدم . ثم ذكر أن ( فعل ) يطرد في ( فعلة ) وفي ( فعلى ) أنثى الأفعال ، ويستفاد من كونه أنثى ( الأفعال ) من المثال . ثم ذكر أن من أوزان جمع الكثرة ( فعل ) وهو مطرد في ( فعلة ) وقد يجيء جمعه على ( فعل ) . \*\*\*٨٠٤- في نحو رام اطراد فعله وشاع نحو كامل وكملها لوزن الخامس : ( فعلة ) - بضم ففتح - وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل على وزن ( فاعل ) معتل اللام بالياء أو بالواو . فالأول : كرام ورماء . وساع وسعاة . والثاني : كغاز وغزاة . وداع ودعاة ، وأصلها : رمية وسعية . وغزوة . ودعوة . تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فانقلب حرف العلة ألفا . فهي على وزن ( فعلة ) . \_\_\_\_\_ (١) - يلاحظ في معاجم اللغة كالقاموس واللسان وغيرهما تعدد الجموع لبعض المفردات زيادة على الصيغة المطردة . وهذا لا يعني الحكم عليها بالضعف ومخالفة القاعدة ، وإنما يدل على أن هذا المفرد له أكثر من جمع واحدها هو الشائع القياسي المطرد . والآخر قليل في ذاته أو **نادر** فهو سماعي ، لا يقاس عليه ، لكن لا حرج في استعماله . انظر : النحو الوافي (٦٣٣/٤) .. " (٢)

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٢٢/٢

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٣١/٢

"الوزن الثامن من أوزان جموع الكثرة : ( فعلة ) - بكسر ففتح - وهو مقيس في كل اسم صحيح اللام على وزن ( فعل ) - بضم فسكون - نحو : درج (١) ودرجة ، وقرط (٢) وقرطة ، وكوز (٣) وكوزة ، ودب (٤) ودبية ، وهذا بكثرة ، وقد يكون جمعا لاسم على وزن ( فعل ) - بفتح فسكون - أو على وزن ( فعل ) - بكسر فسكون - نحو : قرد وقردة . وغرد (٥) وغردة . وهذا قليل مقصور على السماع ، ومنه قوله تعالى : ((وجعل منهم القردة والخنازير )) [ المائدة : ٦٠ ] . وهذا معنى قوله : ( لفعل اسما صح لاما فعله ) أي : أن ما كان على وزن ( فعل ) صحيح اللام فإنه يجمع على ( فعلة ) . \*\*\*٨٠٧- وفعل لفاعل وفاعله وصفين نحو عاذل وعاذله ٨٠٨- ومثله الفاعل فيما ذكرنا وذان في المفعول لاما ندر ٩- الوزن السابع : ( فعل ) - بضم أوله وتشديد ثانيه المفتوح - وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام على وزن . فاعل أو فاعلة كقاعد وقاعدة وقعد ، وصائم وصائمة وصوم ، وساجد وساجدة وسجد . قال تعالى : ((تراهم ركعا سجدا )) [ الفتح : ٢٩ ] . وقال تعالى : ((خشعا أبصارهم )) [ القمر : ٧ ] . ومن **النادر** الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعا لوصف معتل اللام كغاز وغزى ، وسار وسرى . قال تعالى : ((أو كانوا غزى)) [ آل عمران : ١٥٦ ] . وكأنهم حملوا المعتل على الصحيح . والقياس : غزاة ، كقاض وقضاة .  
\_\_\_\_\_ (١) - الدرج : ما تضع في المرأة خف متاعها وطبيها . (٢) - القرط : ما يعلق في شحمة الأذن . (٣) - الكوز : إناء بعروة يشرب به الماء ز (٤) - الدب : حيوان خبيث . والأثنى : دبة . (٥) - نوع من الكمأة .." (١)

"١٠- الوزن العاشر: (فعال) - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام لمذكر على وزن (فاعل) نحو: صائم وصوام ، وقائم وقوام . قال تعالى : ((وتدلوا بها إلى الحكام)) [ البقرة : ١٨٨ ] . وقال تعالى : ((يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار)) [ الفتح : ٢٩ ] . ومن **النادر** الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعا للوصف المعتل نحو : غاز وغزاء ، ومن **النادر** الذي لا يقاس عليه - أيضا- أن يكون جمعا لوصف صحيح اللام على وزن (فاعلة) كقول الشاعر : أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عني غير صداد (١) ف ( صداد ) جمع ( صادة ) بدليل ضمير الإناث في قوله : ( أبصارهن ) وقوله : ( أراهن ) ، وهذا الجمع **نادر** ، وقيل : إن ( صداد ) جمع ( صاد ) المذكر وإن المراد الأبصار لا النساء . قال ابن هشام : هذا هو الظاهر (٢) . وإلى هذين الوزنين أشار بقوله : ( وفعل لفاعل وفاعله .. إلخ ) أي : أن وزن ( فعل ) جمع لفاعل وفاعلة إذا كانا وصفين نحو : عاذل وعاذلة وعدل . ومثل ( فعل ) ( الفاعل ) بشرط أن

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٣٤/٢

يكون المفرد مذكرا ، ثم ذكر أن الوزنين **نادران** في الوصف المعتل اللام وقوله : ( عاذل ) هو اسم فاعل من عدله عدلا أي لأمه .\*\*\* (١)\_\_\_\_\_ - معناه : أن من طبع النساء الميل إلى الشبان ، وكثرة النظم إليهم . وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضا . إعرابه : ( أبصارهن ) مبتدأ . والهاء مضاف إليه ، والنون حرف دال على جمع النسوة ، ( إلى الشبان ) متعلق بقوله : ( مائلة ) الذي هو خبر المبتدأ ، ( وقد ) الواو للحال ، وقد : حرف تحقيق (أراهن ) أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره (أنا ) والهاء مفعوله الأول . والنون علامة جمع النسوة ، ( عني ) متعلق بقوله ( صداد ) ، ( غير ) مفعول ثان لأرى . و ( صداد ) مضاف إليه . (٢) - رده الشيخ خالد الأزهرى في شرحه على أوضح المسالك (٣٠٨/٢) .. " (١)

" ٨٠٩ - فعل وفعله فعال لهما وقل فيما عينه اليا منهما ٨١٠ - وفعل أيضا له فعال ما لم يكن في لأمه اعتلال ٨١١ - أويك مضعفا ومثل فعل ذو التا وفعل مع فعل فاقبل ٨١٢ - وفي فاعل وصف فاعل ورد كذلك في أنثاه أيضا اطرده ٨١٣ - وشاع في وصف على فعلانا أو أنثيه أو على فعلانا ٨١٤ - ومثله فعلانة والزمه في نحو طويل وطويلة تفي ١١ - الوزن الحادي عشر : ( فعال ) - بكسر ففتح من غير تشديد - ومفرداته كثيرة . غالبها قياسي . وبعضها غير قياسي كرجل ورجال . وخروف وخراف ، أما مفرداته القياسية فأشهرها ثلاثة عشر وزنا . الأول والثاني : ( فعل ) و ( فعلة ) - بفتح فسكون - اسمين أو وصفين . ليست فاؤهما ولا عينهما ياء ، نحو : كعب وكعب . وثوب وثياب ، وقصعة وقصاع ، وصعب وصعاب . وصعبة وصعاب ، قال تعالى : (( وإذا البحار سجرت )) [ التكوين : ٦ ] . وقال تعالى : (( وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فرهان مقبوضة )) [ البقرة : ٢٨٣ ] ، وقال تعالى : (( وجفان كالجواب )) [ سبأ : ١٣ ] . فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على ( فعال ) **نادر** لا يقاس عليه نحو : يعر ويعار (١) . وضيعف وضياف . وضيعة وضياع . وفي هذا يقول ابن مالك : ( فعل وفعله فعال لهما : إلخ ) أي أن هذين الوزنين من المفرد لهما من جموع الكثرة ( فعال ) إلا أن كانت لأمهما معتلة بالياء فجمعهما بالياء فجمعهما على ( فعال ) قليل . (١)\_\_\_\_\_ - اليعر : الجدي يربط في الزبية للأسد لافتراسه ، فيقع فيها ."

(٢)

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٣٥/٢

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٣٦/٢

"إلا إن كان الحرف الزائد حرف لين (١) قبل الآخر فإنه لا يحذف ، ثم إن كان ياء بقي وجمع ما هو فيه على ( فعاليل ) في الأغلب نحو : قنديل وقناديل ، قال تعالى : (( ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرايب سود )) [ فاطر : ٢٧ ] . وهو جمع غريب (٢) . وإن كان ألفا أو واوا قلب عند الجمع ياء ثابتة ، وجمع ما هو فيه على وزن ( فعاليل ) كذلك في الأغلب نحو : قرطاس وقرطيس ، قال تعالى : (( تجعلونه قرطيس تبدونها )) [ الأنعام : ٩١ ] وقال تعالى : (( يدنين عليهن من جلابيهن )) [ الأحزاب : ٥٩ ] . ونحو : عصفور وعصافير . الخماسي المزيد فيه . وهو ما كانت حروفه الأصلية خمسة ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة ، فيحذف عند الجميع الخامس الأصلي وما كان زائدا في المفرد ، نحو : قرطوس (٣) وقرطب . وخندريس (٤) **وخنادر** . (١) - اعلم أن الواو والألف والياء إذا سكنت وقبلها حركة تناسبها فهي أحرف علة ولين ومد نحو : عالم وعلوم وعليم . وإذا سكنت وقبلها حركة لا تناسبها سميت أحرف علة ولين مثل : عون وعين . وإذا تحركت سميت أحرف علة فقط : سهو وجري . (٢) - غريب : أي مشبه للغراب في السواد كقولك : أسود كحللك الغراب ، وقوله ( سود ) بدل من ( غرايب ) . (٣) - الناقة السريعة أو القوية . (٤) - من أسماء الخمر .." (١)

"وبهذا تبين أن الألف تنقلب واوا عند التصغير في أربعة مواضع : إذا كان أصلها الواو . الألف المنقلبة عن همزة تلي همزة الألف الزائدة . الألف الزائدة . الألف المجهولة الأصل . وما ذكر في التصغير من قلب الحرف الثاني وإرجاعه إلى أصله ثابت في جمع الكلمة جمع تكسير ، فتقول في جمع باب : أبواب . وفي ميزان . موازين . وهذا في جمع التكسير الذي يتغير فيه الأول . أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو : قيمة وقيم . وديمة وديم . وفي رد الثاني إلى أصله وما ذكر من القلب يقول ابن ملك . ( وارد لأصل ثانيا لينا قلب .. ) أي : اردد الحرف الثاني إذا كان حرف لين إلى أصله الذي انقلب عنه . ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين - أيضا - اكتفاء بالمثل الذي ساقه وهو : قيمة ، وتصغيرها ، قويمة . ثم بين أن تصغير ( عيد ) على ( عييد ) **شاذ** ، لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو . ثم ذكر أن رد الثاني إلى أصله يراعى في جمع التكسير أيضا ، كما روعي في التصغير . ثم بين أن الألف الزائدة إذا كانت ثانية تجعل واوا عند التصغير ، وكذا مجهولة الأصل . \*\*\*٨٥- وكمل المنقوص في التصغير ما لم يحو غير التا ثالثا كما تقدم أنه لا يصغر أقل من الاسم الثلاثي . فإذا كان الاسم الذي يراد تصغيره على حرفين فلا يخلو من حالين . الأولى : أن يكون قد حذف بعض حروفه كحذف فائه أو لامه . الثانية : أن يكون ثنائيا

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٥٠/٢

من أصل الوضع . فإذا أريد تصغير الاسم الذي حذفت فاؤه أو لامه فإنها ترد إليه عند التصغير ، لتأتي صيغة ( فاعل ) ، وهي أقل الصيغ الثلاث .." (١)

"فمثال الأول : حامد ، محمود ، حمدان ، فيقال في تصغيرها : حميد . ويقال في تصغير : حبل : حبيلة . بزيادة تاء التانيث ، للفرقة بين مصغره ومصغر المذكر إذ لو قيل : حبل لألتبس بتصغير ( حبل ) إلا إن كان من الأوصاف الخاصة بالمؤنث ، فلا تلحقه التاء ، فتقول في تصغير : حائض وطالق : حبيض ، وطلق بحذف الألف . ومثال الثاني : قرطاس وعصفور ، فتقول في تصغيرها : قريطس وعصيفر . وفي هذا يقول ابن مالك : ( ومن بترخيم يصغر اكتفى بالأصل .. إلخ ) أي : والذي يصغر الاسم تصغير ترخيم يكتفى بالحروف الأصلية ويحذف ما عداها (١) . فتقول في تصغير : معطف عطيف : بحذف الميم . والمعطف : بكسر الميم : هو الكساء ٨٥٢- واختتم بتا التانيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن ٨٥٣- ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس كشجر وبقر وخمس ٨٥٤- وشذ ترك دون لبس وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر إذا أريد تصغير الاسم الثلاثي المؤنث ارخالي عن علامة التانيث لحقته التاء عند أمن اللبس ، سواء كان باقيا على ثلاثيته أم حذفت منه شيء ، فتقول في تصغير : دار ، وهند ، وشمس ، دويرة ، وهنيدة ، وشميسة . وتقول في تصغير : يد : يدي . برد اللام المحذوفة وهي الياء . \_\_\_\_\_ (١) - حكى سيبويه في تصغير : إبراهيم : بريها . وهو مستعمل في لهجتنا . لكنه **شاذ** لا يقاس عليه ، لأن فيه حذف أصليين . وهما : الميم - اتفاقا - والهمزة على رأي المبرد ، وأما سيبويه فيرى أنها زائدة ، والقياس عنده أن يقال : بريهم ، بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والألف والياء . انظر : كتاب سيبويه (٣/٤٧٦) شرح الكافية لابن مالك (٤/١٩٢٧) .." (٢)

"فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء فتقول في : شجر وبقر . وخمس - الدال على معدود مؤنث - شجير ، وبقير ، وخميس - بلا تاء - إذ لو قلت : شجيرة وبقيرة وخميسة ، لالتبس بتصغير : شجرة وبقرة وخمسة - الدال على معدود مذكر - وشذ حذف التاء عند أمن اللبس كقولهم في تصغير : ذود (١) . ذويد . وقوس : قويس . ونعل : نعل . فإن كان الاسم غير الثلاثي لم تلحقه التاء ، نحو : زينب وسعاد ، فلا يقال فيهما : زينة ولا سعيدة . وما ورد من ذلك فهو **نادر** . كقولهم في تصغير : قدام ، قديديمة . بفك إدغام الدال وجعل ياء التصغير بينهما وقلب الألف ياء ، لأنهما مدة قبل الآخر ، والقياس حذف

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٦١/٢

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٦٤/٢

التاء . وهذا معنى قوله : ( واختم بتاء التأنيث .. إلخ ) أي : اختتم بتاء التأنيث ما صغرته من كل اسم عار من التاء ثلاثي ، كقولك في سن : سينة . ثم ذكر أن شرط إلحاق التاء أن لا يحصل لبس فإن حصل لبس لم يؤت بالتاء . ثم ذكر أن ترك التاء مع أمن اللبس **شاذ** ، وأن من **النادر** زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة وزاد عليها . وقوله : ( كثر ) بفتح التاء المثلثة بمعنى : زاد ، من قولهم : كثرته فكثرته أي : غلبته وزدت عليه . ٨٥٥- وصغروا شذودا الذي التي وذا مع الفروع منها تا وتيتقدم أن التصغير من خواص الأسماء المعربة ، وأن المبنيات لا تصغر . وقد سمع عن العرب تصغير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصلة . فقالوا في تصغير الذي : اللذا أو اللذيا . وفي التي : اللتيا أو اللتيا . وفي تصغير الذين : اللذين . أما المثني - اللذان واللتان - فعلى القول بأنهما معربان يكون تصغيرهما قياسيا ، إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير ، فقالوا : اللذيان واللتيان . ومن هنا كان الشذوذ . \_\_\_\_\_ (١) - الذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر .. " (١)

"وإنما أميلت الألف في ( فتاة ) مع أنها غير متطرفة ، لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال . الثاني : كون الألف تخلفها الياء في بعض التصاريف كألف ( ملهى ) فهي في التشية : ملهيان . ويستثنى من ذلك ما رجوعه إلى الياء مختص بلغة **شاذة** ، أو بسبب زيادة ياء التصغير . فالأول : كقول هذيل في ( قفا ) عند إضافتها إلى ياء المتكلم : قفي (١) . والثاني كقول العرب في تصغيرها : قفي . الثالث : كون الألف بدلا من عين فعل يؤول عند إسناده إلى تاء الضمير إلى وزن ( فلت ) بكسر الفاء وحذف العين ، سوء كانت العين واوا كخاف وكاد ، أو ياء كباع ودان . فإن كان يؤول إلى ( فلت ) - بضم الفاء - امتنعت الإمالة كقال وطال . \_\_\_\_\_ (١) - هذا فيه نظر كما يقول الشاطبي ، إذ كيف يصح إطلاق **الشاذ** على لغة شهيرة من لغات العرب . والأقرب - كما يقول - إنه احتراز عن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طيء . ومن تشية رضا على ( رضيان ) لدور كل . ذكره الصبان (٢٢٢/٤) وانظره (١١٤/٤) ، فقد ذكر الأشموني أن تشية رضا على ( رضيان ) **شاذة** .. " (٢)

"السبب السادس : وقوع الألف بعد الكسرة منفصلة بحرف نحو : كتاب ، أو بحرفين أولهما ساكن نحو شمال (١) . أو كلاهما متحرك ، وأحدهما هاء نحو : يريد أن يضربها ، أو بسكان ومتحرك وبينهما هاء نحو : درهماك ، لأن فصل الهاء كلا فصل (٢) . السبب السابع : إرادة التناسب وسيأتي إن شاء الله

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٦٥/٢

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٩٧/٢

تعالى . وإلى الثلاثة المذكورة أشار بقوله : ( كذاك تالي الياء .. إلخ ) أي : أن الألف التالية ياء تمال كإمالة الألف السابقة . والفصل بحرف واحد مغتفر أو بحرفين أحدهما هاء نحو : الحلة أدر جيبيها (٣) . وهذا السبب الرابع وقوله : ( كذاك ما يليه كسر ) أي كذلك تمال الألف التي تليها كسرة . وهذا الخامس . وقوله : ( أو يلي تالي كسر ) أي كذلك تمال الألف التي تلي حرفا وقع بعد كسر . ( أو سكون قد ولي كسرا ) أي : أو تقع بعد حرف وقع بعد سكون مسبوق بكسر ، وهذا السبب السادس . وقوله : ( وفصل الهاء كلا فصل يعد ) أي : أنه لا يضر الفصل بين الحرفين بالهاء ، ثم ذكر المثال المتقدم ، وقوله : ( لم يصد ) بالبناء للمجهول أي : لم يمنع . وسكنه للوقف ٩٠٧- وحرف الاستعلاء يكف مظهرا من كسر أو يا وكذا تكف را ٩٠٨- إن كان ما يكف بعد متصل أو بعد حرف أو بحرفين فصل ٩٠٩- كذا إذا قدم ما لم ينكسر أو يسكن أثر الكسر كالمطواع مر للإمالة موانع تعارض الأسباب المتقدمة . وهذه الموانع نوعان : \_\_\_\_\_ (١) - الشمالال : الناقة الخفيفة . (٢) - نقل في التصريح (٣٤٨/٢) عن ابن الحاجب أن إمالة ( درهماك ) **شاذة** ، لأن أقل درجة الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد محرك غير ( ها ) وذلك لا إمالة فيه . (٣) - الحلة : بالضم لا تكون إلا من ثوبين من جنس واحد .. " (١)

"ثم سرد الأسماء التي بدئت بهمزة الوصل . وقوله : ( سمع ) نبه به على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة (١) . بهمزة الوصل غير مقيس ، وإنما طريقه السماع ، وقوله ( وتأنيث تبع ) عنى به : ابنة واثنين وامرأة ، ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل ، فقال : ( همز أل كذا ) أي : همز كلمة ( أل ) همز وصل سوء كانت معرفة أو موصولة أو زائدة . ثم ذكر أن همز ( أل ) يبدل حرف مد مع همزة الاستفهام ، أو يسهل بين الهمزة والألف . \*\*\*\*الإبدال ٩٤٤- أحرف الإبدال هدأت موطيا فأبدل الهمزة من واو وياه ٩٤٥- آخر إثر ألف زيد وفي فاعل ما أعل عينا ذا اقتفي ٩٤٦- والمد زيد ثالثا في الواحد همزا يرى في مثل كالثلاث ٩٤٧- كذاك ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل كجمع نيفا للإبدال : وضع حرف مكان حرف آخر . والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا (٢) لغير إدغام تسعة ، يجمعها قوله : ( هدأت موطيا ) (٣) . وهو يدل على أنه لا يشترط أن يكون الحرف في الإبدال حرف علة ، فقد يكون حرف علة كالواو ، أو حرفا صحيحا كالتاء والطاء . \_\_\_\_\_ (١) - وهي التي ذكرها ابن مالك ويزاد عليها ( وايم الله ) وهي لغة في ( ايمن ) و ( ال ) الموصولة ، لأنها اسم وليست بحرف ، وهذه يمكن إدخالها في النظم تحت قوله : ( همزة أل كذا ) . (٢) - الذي يبحث في هذا الباب هو الإبدال الشائع

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ١٩٩/٢



الذي هو لغة جمهور العرب . أما الإبدال غير الشائع ، وهو **النادر والشاذ** فلا بحث فيه مثل قولهم في : أصيلا - تصغير ( أصيل ) على غير قياس - : أصيلا . بإبدال النون لاما . ( ٣ ) - ثمانية منها تقدمت في حروف الزيادة واثنان ليسا من حروف الزيادة وهما : الطاء والذال .. " (١)

"وكذا لو وقعت بعدها تاء التانيث ، لأنها بمنزلة كلمة مستقلة فهي متطرفة حكما مثل : أكسية - جمع كساء \_ وأصلها : أكسوة . أو وقعت بعد الألف والنون الزائدتان ، لأنهما في حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها . فتكون الواو متطرفة حكما . ومثال ذلك : أن تأتي بصيغة ( فعلا ) - بفتح فكسر - من الغزو ، فتقول : غزوان . بكسر ما قبل الواو . ثم تقلب هذه الواو ياء فتصير : غزيان . أن تفق عينا لمصدر فعل ، أعلت فيه . ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف ، مثل : صام صياما ، وقام قياما . والأصل : صوام وقوام . فقلبت الواو ياء لتحقيق الشروط المذكورة ، وهي أربعة . ولا قلب في سوار ، وسواك ؛ لانتفاء المصدرية . ولا في : جاور جوارا . لأن الواو غير معلة في الفعل - أي غير منقلبة عن حرف آخر - ولا في : راح رواحا ؛ لعدم الكسرة . وحال حوالا ؛ لعدم وقوع ألف بعدها على حسب الرأي الغالب . ومنه قوله تعالى : (( لا يبغيون عنها حولا )) [ الكهف : ١٠٨ ] (١) . أن تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة ، وهي في المفرد إما معلة ، وإما شبيهة بالمعلة وهي الساكنة . التي بعدها في الجمع ألف ، فالمعلة نحو : دار وديار ، وحيلة وحيل ، وقيمة وقيم . والأصل : دوار ، وحول ، وقوم . فقلبت الواو ياء في الجمع ، لانكسار ما قبلها ، والشبيهة بالمعلة نحو : ثوب وثياب . وسوط وسياط ، وروض ، ورياض . والأصل : ثواب ، وسواط ، ورواض ، فقلبت الواو ياء في الجمع ؛ لانكسار ما قبلها ومجئ الألف بعدها . \_\_\_\_\_ (١) - عد ابن عقيل في شرحه على التسهيل ( ١٦٧/٤ ) هذا اللفظ **شاذ** ، وحمله الزجاج في ( معاني القرآن ٣١١/٢ ) على أنه جاء على غير فعل . قال ابن يعيش في شرحه على المفصل ( ٨٣/١٠ ) : ( ولو كان جاريا على الفعل من نحو حال يحول لقلت : حيل . باعتلال فعله ) . اهـ .. " (٢)

"ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله : ( وجمع ذي عين أعل ... إلخ ) أي : إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام وأعلت في مفردة أو سكنت فاحكم بهذا الإعلال وهو قلبها ياء لكسر ما قبلها كما يفهم مما تقدم . واشتراط الألف بعد ما يفهم من البيت الآتي وقوله : ( حيث عن ) أي : عرض وظهر هذا الجمع وأصله : عن بالتشديد ، لكنه خفف النون بالسكون للنظم . وأشار بقوله : ( وصححوا فعله ) إلى

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٢٢/٢

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٣٤/٢



الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعد ألف في الجمع . وكان على وزن ( فعلة ) - بكسر ففتح - فإنها تصح وتبقى ( وفي فعل وجهان ) أي في الجمع الذي على وزن ( فعل ) - بكسر ففتح - وجهان ، وهما : التصحيح بإبقاء الواو . والإعلال بقلبها ياء . ( والإعلال أولى ) أي عند ابن مالك يجوز التصحيح ، ولكن الإعلال أرجح منه . ( كالحيل ) جمع حيلة وهذا إعلال . أو : حول ، وهذا تصحيح . وفهم من قوله : ( أولى ) أن التصحيح مطرد ، ولكنه غير الأولى . وعند غيره يجب الإعلال ، والتصحيح **شاذ** ولا يقاس عليه . ويقتصر على الوارد المسموع منه كقولهم : حاجة وحوج . ٩٥٩- والواو لا ما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان ..... " (١)

"وهذا معنى قوله : ( من لام فعلى اسما .. إلخ ) أي : أتى الواو بدل ياء إذا وقعت الياء لا ما لاسم على وزن ( فعلى ) نحو : تقوى . وقوله : ( غالبا جا ذا البدل ) احتراز مما لم يقع فيه البدل شذوذا ، مثل : ( ريا ) للرائحة ، و ( طغيا ) لولد البقرة الوحشية ، وسعيا - لمكان - . لكن تعقب بأن النحويين قالوا في : ( ريا ) إنها صفة غلبت عليها الاسمية والأصل : رائحة ريا ، أي مملوءة طيبا . على أنه لو سلم بالاسمية فعدم القلب لمانع وهو أنه لو قيل : ( ريو ) لوجب قلب الواو ياء وإدغامهما ، لاجتماعهما - كما سيأتي إن شاء الله - وأما ( طغيا ) فالأكثر فيه ضم الطاء فهو صفة غلبت عليها الاسمية . وأما ( سعيا ) فيحتمل أنه منقول من الصفة إلى الاسمية . فاستصحب التصحيح بعد جعله اسما ٩٦٦- بالعكس جاء لام فعلى وصفا وكون قصوى **نادرا** لا يخفى ٥- الموضع الخامس من مواضع قلب الواو ياء : أن تكون الواو اما لصفة على وزن ( فعلى ) - بضم فسكون - نحو : دنيا ، وعليا . والأصل : دنوى وعلوى ، بدليل : دنوت دنوا ، وعلوت علوا . فقلبت الواو ياء . ومن **الشاذ** قياسا الفصح استعمالا (١) قصوى : بمعنى بعيدة ، وقد جاءت في قوله تعالى : (( إذ أنتم بالعدوة الدنيا وهم بالعدوة القصوى )) ( سورة الأنفال : ٤٢ ) (٢) . وهي لغة أهل الحجاز : والقياس إبدال الواو ياء كما هي لغة بني تميم فيقولون : القصيا . فإن كانت ( فعلى ) اسما وليست وصفا بقيت الواو بغير قلب نحو : حزوى (٣) . \_\_\_\_\_ (١) - انظر أول جمع التكمير. (٢) - العدو : جانب الوادي . (٣) - اسم رمال مجتمعة في طرف الدهنا الشرقي معروفة مشهورة . واسم نخل في قرية سدوس في اليمامة .. " (٢)

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٣٦/٢

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٤٣/٢

"وهذا معنى قوله : ( بالعكس جاء لام فعلى وصفا .. إلخ ) أي : جاءت الواو ياء إذا وقعت لاما لفعلى وصفا ( بالعكس ) مما تقدم وهو قلب الياء واوا ، ونذر ( قصوى ) بإبقاء الواو . ولا يخفى أنه فصيح استعمالا ؛ لوروده في كتاب الله تعالى (١) . \*\*\*\*فصل ٩٦٧- إن يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا ٩٦٨- فياء الواو اقلبن مدغما وشذ معطى غير ما قد رسما \_\_\_\_\_ (١) ما ذكره ابن مالك - ومن وافقه - من أن لام فعلى إذا كانت واوا في وصف تقلب ياء ، وإن كانت في اسم سلمت من القلب مخالف لما يراه المتقدمون - كسيبويه - وهو أنها تقلب في الاسم ولا تقلب في الصفة ويجعلون ( حزوى ) **شاذ** . والظاهر أن الخلاف لفظي . لأن الأمثلة التي حصل فيها القلب بعضهم جعلها أسماء . وعدها ابن مالك وموافقه صفات . انظر : كتاب سيبويه (٣٨٩/٤) المقتضب (٣٠٦/١) شرح المرادي (٤٥/٦) شرح التصريف للثمانيني ( ص ٤٥٣ ) .. " (١)

"وهذا معنى قوله : ( إن يسكن السابق من واو ويا .. إلخ ) أي : إن يسكن الحرف السابق من واو ويا وقد ( اتصلا ) بأن لم يفصل بينهما فاصل ، وكانا في كلمة واحدة . فأفاد شرطين . ( ومن عروض عريا ) أي : وعرى الحرف السابق منهما من العروض ذاتا وسكونا . ففيه شرطان : وألف ( عريا ) للإطلاق . وخامس الشروط من قوله : ( إن يسكن ) . وقوله ( فياء الواو اقلبن ) هذا جواب الشرط . والتقدير : فقلبن الواو ياء . ( مدغما ) بكسر الغين أي : حال كونك مدغما الياء في الياء بعد القلب . ثم ذكر أن ما أعطي من الكلمات مخالفا لما حدد وقرر فهو **شاذ** . وذلك كإعلال العارض غير اللازم مثل : ( رية ) في رؤية . مع أن الواو عارضة ، لأنها مخففة من الهمزة ، وحكى بعضهم اطراده على لغة . ومن **الشاذ** - أيضا - ترك الإعلال مع استيفاء الشروط ، كقولهم : عوى الكلب عوية . والقياس : عية ، أو الإعلال بقلب الياء واوا كقولهم : عوى الكلب عوة . ٩٦٩- من واو أو ياء بتحريك أصل ألفا ابدل بعد فتح متصل ٩٧٠- إن حرك التالي وإن سكن كف إعلال غير اللام وهي لا يكف ٩٧١- إعلالها بساكن غير ألف أو ياء التشديد فيها قد ألف إذا وقعت الألف عينا أو لاما في الفعل الثلاثي فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء . نحو : قال ، سار ، ونحو : دعا ، قضى ، والأصل : قول ، سير ، يدعو ، قضى . بفتح الواو والياء فيهما . والدليل على هذا الأصل : المضارع - مثلا - : يقول ، يسير ، يدعو ، يقضي ، فقلبت الواو والياء في تلك الأفعال ألفا ، كما يقلبان في كثير من الأسماء أيضا . وهذا القلب لا يتم إلا إذا تحققت عشرة شروط : الأول : أن

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٤٤/٢

تكون الواو والياء متحركتين كما مثل ، فإن لم يتحركا امتنع القلب ووجب التصحيح نحو : القول ، البيع .." (١)

"وقد تحذف هذه التاء ، وحذفها مقصور على السماع ، كقولهم : أجاب إجابا . ومنه قوله تعالى : (( وإقام الصلاة )) ( الأنبياء : ٧٣ ) . ، وقد ذكرت ذلك في أبنية المصادر .

الموضع الرابع : أن يكون حرف العلة عينا متحركة في صيغة ( مفعول ) من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء . كصوغ مفعول من : صان ، وعاب . فتقول : مصون ، ومعيب ، والأصل : مصوون ، معيوب . فنقلت فيهما حركة العلة إلى الساكن قبله . وفي الأول التقى واوان ساكنتان فحذفت الثانية . وفي الثاني اجتمع ساكنان - الياء والواو - فحذفت الواو منعاً لاجتماع ساكنين . فصارت : معيب . فكسرت العين لمناسبة الياء .

وندر التصحيح فيما عينه واو كقولهم : ثوب مصوون (١) ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء فيقولون : مبيوع ، ومخيوط ، ومعيون (٢) .

وأشار ابن مالك إلى هذين الموضعين بقوله : ( وألف الإفعال واستفعال أزل ... إلخ ) أي : أن المصدر الم عتل العين الذي على وزن ( إفعال ) أو ( استفعال ) تحذف ألفه . حملا على فعله في هذا الإعلال . وتعوض منها تاء التأنيث غالبا . وحذف التاء ( بالنقل ) أي بالسماع عن العرب ( ربما عرض ) أي قليل . ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله : ( وما لإفعال من الحذف .. إلخ ) أي : ما ثبت لإفعال واستفعال من الحذف والإعلال بالنقل ( فمفعول به أيضا قمن ) أي فاسم المفعول به جدير وحقيق . ثم مثل لليائي ب ( مبيع ) والواوي ب ( مصون ) ثم ذكر أن تصحيح واوي العين **نادر** عن العرب وأن تصحيح يائي العين اشتهر وهي لغة تميم كما تقدم .

٩٨٤ - وصحح المفعول من نحو عدا وأعلل ان لم تتحرر الأجودا

(١) - أي : محفوظ . من صانه : إذا حفظه .

(٢) - اسم مفعول من عانه . من باب أي أصابه بالعين ، وانظر : شرح التسهيل لابن عقيل ( ١٧٥ / ) .."

(٢)

(١) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٤٦/٢

(٢) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢٥٥/٢

"٥- شمس الدين بن اللبان: نسبه: هو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الشيخ شمس الدين بن اللبان الدمشقي ثم المصري الشافعي الإمام العلامة المعروف بابن اللبان. مولده: قال في شذرات الذهب: ولد سنة ٦٨٥ خمس وثمانين وستمئة من الهجرة. من حياته: كان عارفاً بالفقه والأصول والعربية، أديباً شاعراً، سمع بدمشق من أبي حفص عمر بن المنعم بن القواس. وقدم إلى الديار المصرية فأنزله ابن الرفعة بمصر وأكرمه إكراماً كثيراً، وسمع بها من شرف الدين الدمياطي ومن عبد الرحمن بن عبد القوي بن عبد الكريم الختعمي، وحدث بالديار المصرية، وسمع الحديث، وتفقه على كثيرين، وبرع في جملة الفنون، وزاول التدريس بزاوية في جامع عمرو بن العاص ثم بزاوية الإمام الشافعي، وسار على طريق **الشاذلية**، وصحب ياقوت العرش المتصوف، فاشتهر غير أنه تكلم كلاماً صوفياً يشعر بالاتحاد، فهاج عليه الفقهاء وحاكموه أمام قاضي القضاة ثم استنقذه ابن فضل الله. قال السبكي في طبقات الشافعية: تفقه على نجم الدين بن الرفعة وصحب في التصوف الشيخ ياقوت بالإسكندرية، وكان الشيخ ياقوت المقيم بالإسكندرية من أصحاب سيدي الشيخ أبي العباس المرسي صاحب سيدي الشيخ أبي الحسن **الشاذلي**، وبرع ابن اللبان فقهاً وأصولاً ونحواً وتصوفاً، ووعظ الناس وعقد مجلس التذكير بمصر، وبدرت منه ألفاظ يوهم ظاهرها ما لا شك في براءته منه، فاتفقت له كائنة شديدة ثم نجاه الله تعالى، ودرس بالآخرة بالمدرسة المجاورة لضريح الشيخ الشافعي رضي الله عنه. وفي شذرات الذهب، قال الحافظ زين الدين العراقي: أحد العلماء الجامعين بين العلم والعمل، امتحن بأن شهد عليه بأمور وقعت في كلامه، وأحضر إلى مجلس الجلال القزويني وادعي عليه بذلك فاستتيب ومنع من الكلام على الناس وتعصب عليه بعض الحنابلة وتخرج به جماعة من الفضلاء.. (١)

"من حياته: كان عالماً مفضلاً متقناً جامعاً للعلوم، تنقل بين يدي العلماء في كثير من الفنون وجلس في حلقاتهم، واستمع إلى دروسهم، وناقش وعارض في مجلس شيوخه في سبيل الوصول إلى ما تصبو إليه نفسه من الحصول على أكبر قدر من العلوم والفنون، فجلس في حلقات النحو والقراءات والحديث والفقه متلقياً عن شيوخ وثق فيهم، وبرع على أيديهم. أخذ العربية عن الشيخ شرف الدين محمد بن علي الحسني **الشاذلي**، وعن التقي ابن الصائغ أيضاً وغيره، وأخذ القراءات عن الشيخ شرف الدين بن الشواء الضرير بالإسكندرية وعن التقي الصائغ، والمعاني عن الجلال القزويني، والأصول عن العلاء القونوي، والفقه عن جماعة منهم العلامة نور الدين علي بن يعقوب القرشي البكري، وسمع من الحجار والشريف والمرسوي،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨١/١

وأذن له بالإفتاء جماعة آخرهم الشيخ شمس الدين الأصبهاني، وبرع في الأصول ونبغ فيه حتى صار أستاذاً يعتد به ويؤخذ عنه. ودرس في أم<sup>١</sup> كن مختلفة ومتعددة، وصحب القانوني وقرأ عليه مختصر ابن الحاجب وتلخيص المعاني والبيان، ولم يجد بداً من أن يعمل على منفعة الناس وطلابه ورواده، فكان ينتقل إلى المكان الأكثر نفعا لهم، ويلقى المتاعب والصعاب في سبيل إفادة جمع غفير من الخلق، فأحبه الجميع وأحاطوا به حتى سمي بالعلامة الأوحده، وصار شيخاً للقراءة والكل يسمع لحديثه ويعمل بإفتائه. قال ابن الجزري: "العلامة الأوحده المقرئ الفقيه المفتي شيخ القراء" ولحرصه على إفادة الجمع، أقرأ بمكة والمدينة وأفاد الكثير من الناس. وحدث عنه أبو اليمن البصري، ومع كل هذا كان يبخل بعلمه، وقد خلف حمل بعير من كتبه دون الانتفاع بها، وهلك دون أن تملكها اليد التي تعمل على ضمها وجمعها. قال ابن الجزري في طبقات القراء: "وأقرأ القراءات بالحرمين الشريفين وأفاد، وكان ضنينا بعلمه وخلف جملة من الكتب والدنيا وهلكت بعده فلم ينتفع بها"..<sup>(١)</sup>

"قال الأشموني في خاتمة له ٢١٧ / ١ نقلاً عن المرادي في تنبيه له ١. "إذا دخلت "أل" على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرف بأل أو بالإضافة، خلافاً للرياشي والجرمي والمبرد في قولهم: إنه لا يكون إلا نكرة، وإن "أل" فيه زائدة، وإضافته غير محضة". وقد أحسن ابن أم قاسم في أن نسب الآراء إلى أصحابها المتقدمين، وهو كثير لا يقع تحت حصر. وكان موقفه من ابن مالك موقف الناقد البصير. يناقشه فيما يستحق المناقشة ويؤيده فيما يستحق التأييد. وذلك لما له من سعة اطلاع مكنه من معرفة آراء السابقين والحكم عليها بعد الموازنة بينها، وقد كثر استشهاده في هذا الشرح بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأشعار العرب وأمثالهم. وهكذا كان ابن أم قاسم في مادته العلمية بحراً فياضاً بذل جهده وكرس حياته من أجل إيجاد قطوف دانية يتناولها القاصي والداني. رابعاً: شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية للقاسم ابن فيره بن خلف: نسخة في مجلد بقلم نسخ بخط أحمد بن يوسف السمنودي **الشاذلي** الأحمدي. فرغ منه في ذي الحجة سنة ١٢٢٨ هـ مجدولة بالمداد الأحمر في ٥٣ ورقة ومسطرتها ٢١. مودعة بدار الكتب المصرية قسم المخطوطات تحت رقم ٤٢. نبذة عن الكتاب: بدأ المرادي كتابه بتعريف الوقف لغة واصطلاحاً، ثم قسم الوقف إلى أربعة أقسام: اختياري واضطراري واختباري وتعريفي، وقال: لا فرق بين أن يكون الوقف على الهمز في هذا الباب اختياريًا أو غيره. وقال فيه: بدأ الناظم بحمزة أولاً في

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٣/١

قوله: وحمزة عند الوقف سهل همزه ... إذا كان وسطا أو تطرف منزلا ..... ١ راجع التحقيق ص ٦٥٦.. (١)

"ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجلي". ا. هـ. وقال في مغني اللبيب ص ١٠٣: "بجل: على وجهين: حرف بمعنى نعم، واسم وهي على وجهين: اسم فعل بمعنى يكفي اسم مرادف لحسب، ويقال: على الأول "بجلني" وهو **نادر** وعلى الثاني "بجلي" قال: ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجلي". ا. هـ. ٤ - لات. قال في الجنى الداني ص ١١٠٩: "لات: حرف نفى أصله "لا" ثم زيدت عليها التاء كما في ثمت وربت. هذا مذهب الجمهور". ا. هـ. ٥ - إلا بالكسر والتشديد. قال في الجنى الداني ص ١١٨: "القسم الثاني: التي بمعنى غير. اعلم أن أصل "إلا" أن تكون استثناء، وأصل "غير" أن تكون صفة، وقد يحمل "إلا" على "غير" فيوصف بها، كما حملت "غير" على "إلا" فاستثنى بها. فللموصوف بإلا شرطان: أحدهما: أن يكون جمعا أو شبهه. والآخر: أن يكون نكرة أو معرفا بأل الجنسية كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. ا. هـ. وقال في مغني اللبيب ص ٦٧: "الثاني: أن تكون بمنزلة "غير" فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه، فمثال الجمع المنكر ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، فلا يجوز في "إلا" هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا". ا. هـ. (٢)

"أدار بجزوى هجت للعين عبرة ... قال الأزهري: " ... وقال المرادي: إنه مخالف لقول أهل التصريف فإنهم يعكسون فيبدلون في الاسم دون الصفة ويجعلون جزوى **شاذاً**". ج ٢ ص ٣٨٠. ب - إعراب ألفية ابن مالك في النحو المسمى "تمريم الطلاب في صناعة الإعراب". كتاب مطبوع مودع بمكتبة الأزهر تحت رقم ٢٦٧ - ١١٥٠. أوله: يقول الفقير إلى عفو ربه الغني خالد بن عبد الله الأزهري: الحمد لله الذي رفع قدر من أعرب الشهادات ونصب الدليل على وجود ذاته. أما بعد فإن معرفة الإعراب من الواجبات التي لا بد لكل طالب علم منها ومن المهمات التي لا يستغنى الفقيه عنها، وإن من أنفع المسالك وأقرب المدارك إلى هذا النحو ألفية ابن مالك. فاندفع في خاطري أن أعرب جميع أبياتها وأشرح غريب لغاتها وأضبط ما أشكل من ألفاظها. ما نقله عن المرادي: نقل الشيخ خالد في كتابه هذا ثلاثة مواضع عن المرادي وهي: ١ - في النائب عن الفاعل في قول الناظم: واجعله من مضارع

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٠٣/١

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٢/١

منفتحاً ... كينتحي المقول فيه ينتحقال الشيخ خالد: "المقول. بالجر قال المكودي: تبعاً للمرادي نعت لينتحي، وزاد المكودي ويجوز ضبط القول بالضم فيكون قد تم الكلام عند قوله كينتحي، ثم استأنف ... وبالأول جزم المرادي". ١. هـ. ص ٢٠٤ - في النعت في قول الناظم: واقطع أو اتبع إن يكن معينا ... بدونها أو بعضها اقطع معلنا قال الشيخ خالد: "معلنا حال من فاعل اقطع وتقدير البيت واقطع جميع". (١)

"قال الأشموني: "وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة" قال الصبان: إمالة "لا" أي الجوابية وقوله: لكونها مستقلة أي في الجواب كما في المرادي" ٤ / ١١٠١٧٣ - الإبدال، بعد قول الناظم: كذاك ثاني لينين اكتنفا ... مد مفاعل كجمع نيفاقال الأشموني: "... وأما ضياون **فشاذ** مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا ضيون وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه، قال الصبان معلقاً على قوله والصحيح أنه ... "أي على ضياون في تصحيح الواو وما أشبهه في صحة واحده إذا أوجد وذهب أناس إلى القياس كذا في المرادي" ٤ / ٢١٨. السادس عشر: ما نقله الشيخ محمد بن عرفة الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب عن المرادي: التعريف بالمؤلف: هو الشيخ محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي، ولد ببلدة دسوق من قرى مصر، وحضر إلى مصر وحفظ القرآن، ولزم حضور دروس الشيخ على الصعيدي والشيخ الدردير، وتصدر للـ إلقاء والتدريس، وكان فريداً في تسهيل المعاني وتبيين المباني، يفك كل مشكل بواضح تقريره، وكان لين الجانب، وله تأليفات واضحة العبارات. وتوفي يوم الأربعاء الحادي والعشرين من شهر ربيع الآخر، وخرجوا بجنازته من درب الدليل وصلى عليه بالأزهر في مشهد حافل ودفن بتربة المجاورين، وذلك في عام ١٢٣٠ هـ. الكتاب: هو كتاب مطبوع، شرح على مغني اللبيب لابن هشام، أوله: الحمد لله مانح الصواب، والصلاة والسلام على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله وأصحابه، أما بعد فيقول العبد الفقير محمد الدسوقي، لما رأيت نسخة من المغني". (٢)

"الفصل الثالث... شواهد: إن قارئ هذا الكتاب يقف على شواهد مستفيضة من القرآن الكريم وأمثال العرب وأقوالهم والحديث الشريف وشواهد شعرية. أ- الشواهد القرآنية: أما القرآن الكريم فقد كثر الاستشهاد به في الكتاب وهو في ذلك موافق للنحاة القدامى والمتأخرين. وسأقتصر على ذكر القراءات الصحيحة **والشاذة** التي استشهد بها. - ففي باب المعرب والمبني استشهد بالقراءات الآتية: ١- قرأ نافع: "إن هذان لساحران". ٢- قراءة بعضهم: "من أوسط ما تطعمون أهليكم" على النصب في الياء. ٣- قراءة قبل: "إنه

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٧/١

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٩/١



من يتق ويصبر - جزم الياء ٤- قراءة بعضهم: "إلا أن يعفون أو يعفو الذي" - نصب الواو - في باب الضمير: - قرأ نافع: "قد بلغت من لدني عذرا". - في باب الموصول: ١- قرأ ابن كثير: "ربنا أرنا اللذين أضلانا" - بتشديد النون. ٢- قراءة ابن كثير وأبي عمرو: "فذاذك برهانا" - بتشديد النون. ٣- قال أبو عمرو: سمعت أعرابيا يقرأ: "صراط لذين" - بتخفيف اللام. ٤- وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: "ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو". وقرأ أبو عمرو برفع العفو، والباقون بنصبه، فتكون "ذا" في قراءته موصولة وفي قراءتهم ملغاة. ٥- وقرئ **شاذاً**: "أيهم أشد" - بالنصب على لغة بعض العرب.. (١)

"للألفية نهج نهجه واتبع سبيله فنراه أيضا يسأل ويجيب، وأفرد مسائل في تنبيهات اقتداء بالمرادي. وقد مال ابن أم قاسم إلى السهولة واليسر في كل ما ذهب إليه حتى إنه ليصرح عقب المسائل الخلافية المطولة بتحقيق يشتمل على إجمال لما وقع فيه الخلاف، وأنه يختار المذهب؛ لأنه أسهل أو لبعده عن التكلف والتعقيد. ويعول كثيرا على آراء ابن مالك في التسهيل والكافية وشرحيهما، وقد يذكر المسائل المتعارضة من آرائه في هذه الكتب، قاصدا بذلك التوضيح والتبيين. ويمتاز المرادي بالجمع بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة فهو يعرض الآراء في دقة وأمانة ويرجح ويتخير. فشرحه هذا مزيج من نحو النحاة وآرائه الخاصة، وإن كانت المسحة الغالية هي المسحة البصرية. ولا يقف المرادي في كتابه عند المسائل النحوية بل يعدو ذلك إلى التصريف واللغة كلما سنحت سانحة. ولما كان ابن أم قاسم قد اشتغل بالقراءات والتفسير والأصول، فقد استمد شواهد من القرآن الكريم، ولحبه في كتاب الله حمله هذا الاتجاه في بعض الأحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو **الشاذة**؛ لأنه كان يثق فيما نقله القراء. ويلاحظ أن المرادي يمثل بأبيات لا يحتج بقول قائلها كأبي نواس وأبي العلاء مقتديا بغيره. وابن أم قاسم كان يحترم السماع والقياس، ويمتاز أسلوبه بالدقة في التعبير وصوغ الأحكام التي تكفل عرض المذاهب بوضوح وسهولة. وشرح الألفية موضوع البحث مثال حي لهذا الأسلوب. انتهت الدراسة، ويليهما الجزء الأول من التحقيق.. (٢)

"وقول الشاعر ١: دامن سعدك إن رحمت متيما وشذ لحاقها اسم الفاعل في قوله ٢: أقائلن احضروا الشهودا \_\_\_\_\_ ١ قال في شرح الشواهد الكبرى ج ١ ص ١٢٠: "لم أقف على اسم قائله" وقد بحث فلم أعثر له على قائل. وهو من الكامل. وتمامه: لولاك لم يك للصباة جانحا للشرح: "دامن" أصله

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢٢٣/١

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢٤٨/١



من الدوام ودخله نون التوكيد على وجه الشذوذ "سعدك" خطاب لمحبوبته، المتميم "بالتشديد: من تيمه الحب إذا عبده "الصباغة": المحبة والعشق، "الجانح" من جنح إذا مال. الإعراب: "دامن" فعل "سعدك" فاعل والكاف مضاف إليه وهي في الحقيقة جملة دعائية "إن" شرطية "رحمت" جملة من الفعل والفاعل -فعل الشرط- "متيما" مفعول به، والجواب محذوف تقديره: لو رحمت متيما أدام الله سعدك وأغنت عن ذلك الجملة المتقدمة "لولاك" لولا امتناع لوجود وقد وليها ههنا ضمير وكان حقها أن يكون ضمير رفع نحو قوله تعالى ﴿لولا أنتم لكانا مؤمنين﴾ ولكن جاء قليلاً لولاك ولولاي ولولاه خلافاً للمبرد، ثم عند الجمهور أنها جارة للضمير وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف وقد سد مسده جواب لولا، وهي الجملة التي بعده. وقال الخليل: لولا لا تجر ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذ قالوا ما أنا كأنت ولا أنت كأنا. "لم يك" لم حرف نفي ويك مجزوم بلم وأصله لم يكن فحذفت النون تخفيفاً والضمير المستتر فيه العائد إلى المتيم وهو اسم يكن، ولم يكن جواب لا. "جانحاً" خبره وللصباغة يتعلق به. الاستشهاد فيه: "في قوله "دامن" حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو ماض ونون التوكيد من خواص الأمر والمضارع، وهو قليل **شاذ**، قال ابن هشام في المغني ١ / ١٨: "والذي سهله أنه بمعنى أفعل". مواضعه: ذكره الشاطبي في شرح الألفية، وابن هشام في المغني ٢ / ٢٢. والسيوطي في الهمع ٣ / ٧٨، وفي الخزانة الشاهد ٢٠٨٣. قائله رؤية بن العجاج، وهو من الرجز المسدس. وقبله: أرئت إن جاءت به أملود الشرح: "أملود" -بضم الهمزة وسكون الميم وضم اللام: الناعم، "أرئت" أصله أرأيت حذفت الهمزة منه للتخفيف. ومعنى أرأيت: أخبرني. المعنى: أخبرني إن جاءت هذه بشاب يتزوجها، رشيق القوام أأمر أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه؟ والاستفهام إنكاري مراد به التهكم والسخرية لأن مثل الحضري لا = " (١)

"قبل اللفظ ١ النون، ولم يفهم الأمر فهو فعل مضارع نحو "هل تفعلن" أو فعل تعجب نحو "أحسنن بزيد"، فإن لفظه "لفظ" ٢ الأمر وليس بأمر في المعنى على الأصح ٣. وتوكيد فعل التعجب بنون التوكيد **نادر ٤**، وإن دل اللفظ على معنى الأمر ولم يقبل نون التوكيد فهو "اسم" ٥ إما "مصدر" ٦ نحو "صبرا بني عبد الدار" وإما اسم فعل، وإلى هذا أشار بقوله: والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه هو اسم نحو صه وحيهل "فصه" بمعنى اسكت وكلاهما "يفهم منه معنى الأمر" ٧ ولكن اسكت يقبل "نون التوكيد" ٨ فهو فعل أمر وصه لا يقبلها، فهو اسم فعل. وحيهل بمعنى أقبل أو أقدم أو عجل تقول "حيهل على زيد" أي: أقبل "وحيهل زيدا" أي: قدم "وحيهل بزيد" أي: عجل، ومنه "إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر". فقد

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢٩٠/١

تساوت ٩ حيهل وأقبل وقدم وعجل، في إفهام معنى الأمر، ولكن هذه الثلاثة تقبل النون فهي أفعال، وحيهل لا تقبلها، فهي اسم فعل "بمعنى الماضي" ١٠. \_\_\_\_\_ ١. ب. ٢. ج. ٣. وأما أفعال: ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر. ١. هـ. ابن عقيل ٢ / ٤٠١٢. قال الشيخ الصبان ١ / ٤١ "إن دخول النون على فعل التعجب **شاذ**، والكلام في قبول الكلمة النون قياسا وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لورود تأكيدهما بها شذوذا، فالمناسب ترك فعل التعجب". ١. هـ. ٥. أ، ج. ٦. وفي أ، ب "مصدره" ٧. أ، ب. ٨. أ، وفي ب "النون" ٩. أ، ب وفي ج "ساوت" ١٠. ب.. (١)

"والثالث: الحمل على المقابل نحو: لام الأمر، فإنها كسرت حملا على لام الجر؛ لأنها في الأفعال نظيرتها في الأسماء. والرابع: الإشعار بالتأنيث نحو "أنت". والخامس: كونها حركة الأصل نحو "يا مضار" ترخيم مضار ١ اسم فاعل. والسادس: الفرق بين أداتين نحو لام الجر. كسرت فرقا بينها وبين لام الابتداء في نحو: "الموسى عبد". والسابع: الإتيان ٢. وأسباب الضمة ستة: الأول: أن تكون في الكلمة كالواو في نظيرتها "كنحن"، فإن نظيرتها "هو". الثاني: شبه المبني بما هي فيه كذلك نحو: اخشوا "القوم" ٣. والثالث: ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو "قبل وبعد". والرابع: شبه المبني بما لا يكون له الضم حال الإعراب نحو "يا زيد". والخامس: كونها حركة الأصل نحو "يا تحاج" ترخيم "تحاجج" ٤ مصدر تحاج. إذا سمي به. والسادس: الإتيان ٥. واعلم أن ما حرك لغير التقاء الساكنين فحقه الفتح لخفته، لا يعدل عنه غالبا إلا لسبب من الأسباب المذكورة، وما خرج عن هذا فهو **شاذ**. الثالث: قد فهم مما سبق أن الاسم إذا بني على السكون، ففيه سؤال واحد، لم بني؟ ولا يقال: لم سكن؟ لأنه الأصل. وإذا بني على الحركة، ففيه ثلاثة أسئلة: ١. في الأصل مضارر ٢. نحو ذه وته - بالكسر - في الإشارة للمؤنثة. أشموني ١ / ٣٠٢٦. ب، ج وفي أ "اليوم" ٤. ب، وفي أ، ج "تحاج" ٥. كمنذ.. (٢)

"يصبح ظمآن وفي البحر فمهولا تختص بالضرورة خلافا لأبي علي ١، ولقوله عليه الصلاة والسلام: "لخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك" ٢. واحترز مما أضيف منها إلى ياء المتكلم، فإنه يعرب بحركات مقدرة "نحو" ٣: "هذا أخي" وكلها تضاف إلى الياء إلا "ذو" فإنها لا تضاف إلى مضمر، وإنما تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو **نادر** ٤. ويشترط في إعراب هذه الأسماء بالأحرف مع الشرطين المذكورين شرطان آخران: \_\_\_\_\_ = الاستشهاد فيه: "فمه" حيث أثبت

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢٩٤/١

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٣٠٩/١

الشاعر الميم في حالة الإضافة وليس ذلك لضرورة خلافاً لأبي علي: قال أبو علي في البغداديات: "قد اضطر الشاعر فأبدل من العين الميم في الإضافة كما أبدلها منها في الأفراد فقال: وفي البحر فمه. وهذا الإبدال في الكلام إنما هو في الأفراد دون الإضافة، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة هذا كلامه". ١. هـ. خزنة الأدب ٢ / ٢١٦. أقول: ولا التفات إلى قوله: بدليل الحديث. مواضعه: ذكره في شرح الألفية للأشموني ١ / ٣١، وابن مالك في التسهيل ص ٩، والشاهد رقم ٣٢٥ في خزنة الأدب، والسيوطي في همع الهوامع ج ١ ص ٤٠، ومجمع الأمثال ١. هو: الحسن بن أحمد الإمام أبو علي الفارسي النحوي المشهور، وكان واحد زمانه في علم العربية. أخذ عنه الزجاج وابن السراج، وبرع في طلبته جماعة كابن جني وعلي بن عيسى وغيرهما، وكان متصلاً ببعض الدولة حتى كان يقول: أنا غلام أبي علي في النحو. ومن مؤلفاته العظيمة كتاب الحجة في التعليل لقراءات القرآن. وتوفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ سبع وسبعين وثلاثمائة ٢. "الخلف" بضم الخاء وقد تفتح ولكن الفتح لغة **شاذة** كما في تحفة ابن حجر بل قيل: خطأ: تغير رائحة الفم من أثر الصيام لخلو المعدة من الطعام. "أطيب عند الله ... إلخ": كناية عن تقريب الله تعالى الصائم من رضوانه وعظيم نعمه، وهو حديث صحيح عن أبي هريرة وأبي سعيد معا، ورواه أحمد في مسنده ومسلم والنسائي والبخاري ٣. ب، ج وفي أ "ونحوه". ٤. كإضافته إلى العلم في نحو: "أنا الله ذو بكة" وإلى الجملة نحو: "أذهب بذئ تسلم" أي: أذهب في وقت صاحب سلامة، وفي نكت السيوطي أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة **شاذة**، وفي يس أنه أضيف إلى الضمير شذوذاً. ١. هـ. صبان ١ / ٦٦. (١)

"قال آخر: أعوذ برب العرش من فئة بغت ... علي فمالي عوض إلاه ناصر ١ \_\_\_\_\_ = الإعراب: "ما" نافية، "نبالي" فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه، "إذا" ظرفية شرطية، "ما" زائدة، "كنت" فعل ماض ناقص والتاء ضمير المخاطبة اسمه، "جارتنا" خبر كان والضمير مضاف إليه، "أن" مصدرية ناصبة، "لا" نافية، "يجاورنا" مضارع منصوب بأن والضمير في محل نصب مفعول به ليجاور وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، "إلا" استثنائية والكاف مستثنى تقدم على المستثنى منه، "ديار" فاعل يجاور وهو المستثنى منه. الشاهد: في قوله: "إلا" فإنه أتى بالضمير المتصل بعد إلا ضرورة، وكان القياس أن يقول إلا إياك بالضمير المنفصل. مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن الناظم ص ٢٢، وابن عقيل ١ / ٤٧، والشاطبي والسندوبي وداود والأشموني ١ / ٤٨، والسيوطي ص ١٤، والمكودي ص ١٥، وابن هشام ١ / ٦١، وأيضاً ذكره في المغني ٢ / ٧٨، والسيوطي في الهمع ١ / ٥٧، وابن يعيش في المفصل

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٣٢٢/١

٣ / ١٠١، والشاهد رقم ٢٨٣، في خزانة الأدب والخصائص ١ / ٣٠٧، ٢ / ١٩٥. قال العيني في شرح الشواهد ج ١ ص ٢٥٥، لم أقف على اسم قائله وبحث فلم أعثر على قائله. وهو من الطويل. الشرح: "أعوذ" ألجئ وأتحصن، "من فئة" من جماعة "بغت" من البغي بمعنى الظلم والعدوان، "عوض" ظرف يستغرق المستقبل مثل "أبدا" إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم كقبل وبعد. المعنى: إني ألجئ إلى رب العرش وأتحصن بحماه عن جماعة ظلموني فليس لي معين ولا وزير سواه. الإعراب: "أعوذ" فعل مضارع فاعله مستتر فيه، "رب" جار ومجرور متعلق بأعوذ، "العرش" مضاف إليه، "من فئة" جار ومجرور متعلق بأعوذ، "بغت" فعل ماض وفاعله مستتر فيه والتاء للتأنيث. والجملة صفة لفئة، "علي" جار ومجرور متعلق ببيغي، "فما" نافية، "لي" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "عوض" ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر، "إلاه" حرف استثناء والهاء مستثنى مبني على الضم في محل نصب، "ناصر" مبتدأ مؤخر. الشاهد: في "إلاه" حيث وقع الضمير المتصل بعد "إلا" وهو **شاذ** لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب بعد مذهبه فإن ذلك عندهم جائز. وكان القياس أن يقال: "إلا أياه" وأنكر المبرد وقوع المتصل بعد إلا مطلقا حتى إنه أنكر رواية "إلاك" وأميل إلى رأي ابن الأنباري؛ لأنه على رأي المبرد لا شاهد في البيت. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١ / ٤٦، وداود.. (١)

"والخامسة: "أن" "كعن" ١ حكاها قطرب. وأما "أنت" وفروعه، فالضمير عند البصريين "أن" والتاء وحرف خطاب "ومذهب الفراء أن" "أنت" ٢ بجملته ضمير ٣. ومذهب جمهور البصريين أن "هو" بجملته ضمير وكذلك، "هي" وأما "هما وهم وهن" فذهب أبو علي ٤: إلى أنها بجملتها ضمائر، وقد قيل غير ذلك مما لا يحتمل ذكره هذا الموضع. ثم ثنى بالمنصوب فقال: وذو انتصاب في انفصال جعلاً... إياي والتفريع ليس مشكلاً "إيا" هو الضمير المنصوب المنفصل ولواحقه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، هذا مذهب سيبويه ٥ وذهب الخليل: إلى أن "إيا" ضمير مضاف إلى لواحقه وهو ضمائر وإليه ذهب المصنف ٦ وفيه مذاهب آخر لا نطول بها. فللمتكلم: "إياي، إيانا" وللمخاطب "إياك، إياكما، إياكم، إياكن". وللغائب: "إياه، إياها، إياهما، إياهن"، وهذا معنى قوله: "والتفريع ليس مشكلاً". ثم قال: وفي اختيار لا يجيء المنفصل... إذا تأتي أن يجيء المتصل \_\_\_\_\_ ١ أ. ٢. وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير التاء فقط وكثرت بأن، همع ١ / ٦٠، وإلى رأي الفراء أميل ٣. أ، ب. ٤. راجع الأشموني ١ / ٥٠٥. راجع كتاب سيبويه ١ / ٦٠٨٣ ورد بأنه لو صح ذلك لوجب إعرابها لأن المبني إذا

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١ / ٣٦٠

لزم الإضافة أعرب، وما استدل به **شاذ**، **والشاذ** لا تقوم به حجة، ولكن اختاره المصنف، وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما في "علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم". ا. هـ. صبان ١ / ١١٠.. (١)

"وهو ضرورة. وقال الفراء: يجوز ليتني وليتي، وظاهر هذا جوازه في الاختيار. وقوله: ومع لعل عكس. يعني: أن الحذف معها هو الكثير، ولم يأت في القرآن إلا كذلك ١. وإثبات النون معها **نادر ٢** كقول الشاعر: فقلت أعيروني القدوم لعلني ... أخط بها قبرا لأبيض ماجد ٣ = أفقد: مضارع منصوب بأن المضمر بعد واو المعية وفاعله ضمير مستتر فيه ومنع قوم أن تكون الواو للمعية وأوجبوا رفع الفعل وهو غير لازم فلا يلتفت إليه "جل مالي" مفعول به ومضاف إليه فإن أبيت إلا أن تجعل الفعل مرفوعا فالجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف - تقديره: وأنا أفقد - والواو حينئذ حالية وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال. الشاهد: في "لتي" حيث جاءت مضافة إلى ياء المتكلم بدون نون الوقاية، وذلك لأجل الضرورة. مواضعه: ذكره من شرح الألفية: ابن الناظم ص ٢٧، وابن عقيل ١ / ٦٠، والشاطبي، والأشموني ١ / ٥٦، والمكودي ص ١٨، والسيوطي ص ١٦، وأيضا في همع الهوامع ١ / ٦٤، وابن يعيش في شرح المفصل ٣ / ٩٠، والشاهد ٤٤٦ من خزانة الأدب، وكتاب سيبويه ج ١ ص ١٣٨٦. قال الله تعالى: ﴿لعلني أبلغ الأسباب﴾ ٢. وإنما كان الإثبات **نادرا** مع "لعل" "وإنما ضعفت "لعل" عن أخواتها لأنها تستعمل جارة نحو: لعل أبي المغوار منك قريب. وفي بعض لغاتها لعن - بالنون - فيجتمع ثلاث نونات. ا. هـ. أشموني ج ١ ص ٣٠٥٦ قال العيني ج ١ ص ٣٥٠ - لم أقف على اسم قائله - وبحث فلم أعر على قائله، وهو من الطويل. الشرح: "أعيروني" ويروى أعيروني، من العارية، "القدوم" بفتح القاف وضم الدال المخففة الآلة ينجر بها الخشب، "أخط بها" أي: أنحت بها وأصل الخط من خط بأصبعه في الرمل، "وقبرا" أي غلافا والمراد به الجفن "الأبيض ماجد" لسيف صقيل، ويمكن المراد طلب القدوم ليحفر بها قبرا. الإعراب: فقلت: فعل وفاعل "أعيروني" فعل أمر مبني على حذف النون وألف الاثنين فاعله والنون للوقاية والياء مفعول أول "القدوم" مفعول ثان "لعلني" حرف تعليل ونصب والنون للوقاية والياء ضمير المتكلم اسم لعل "أخط" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه = ". (٢)

"تنبيهات: الأول: ذهب بعضهم إلى أن حذف النون من "قد وقط" لا يجوز إلا في الضرورة، والصحيح جوازه في الاختيار ١. الثاني: اعلم أن "قد" تكون حرفا واسما، فالحرفية ليست هي المذكورة هنا؛ لأنها من

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٣٦٦/١

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٣٨١/١

خواص الأفعال، فلا تتصل بها ياء المتكلم. والاسمية لها معنيان: أحدهما: أن تكون بمعنى "حسب" فتكون الياء المتصلة بها مجرورة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية ويجوز حذفها "وهي المذكورة هنا" ٢. والثاني أن تكون اسم فعل بمعنى "أكتفي" ٣ فتكون الياء المتصلة بها منصوبة، وتلزمها نون الوقاية. ولم يتعرض المصنف لذكر هذا القسم هنا، وقد ذكره في التسهيل في باب أسماء الأفعال. وأما "قط" فلها ثلاثة أقسام: تكون اسما بمعنى حسب وهي المذكورة في النظم. وتكون اسم فعل فتلزمها نون الوقاية كما تقدم في "قد". وتكون ظرفا بمعنى "قط" الظرفية فلا تتصل بها ياء المتكلم. الثالث: مذهب الكوفيين أن من أجل "قط وقد" بمعنى حسب قال: "قدي وقطي" بغير نون. كما يفعل من قال حسبي، ومن جعلهما "اسمي" ٤ فعل قال: "قدي وقطني" بالنون كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال وتكون الياء في الوجه الأول مجرورة، وفي الوجه الثاني منصوبة. \_\_\_\_\_ ١ قال الشيخ محيي الدين "وقد اضطربت عبارة النحويين في ذلك فقال قوم: إن الحذف غير **شاذ** ولكنه قليل وتبعهم المصنف والشارح. وقال سيبويه: "وقد يقولون في الشعر، إلخ" كما سيأتي. وقال الأعمش: وإثباتها "النون" في قد وقط هو المستعمل؛ لأنها في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن فتلزمها النون المكسورة قبل الياء لثلا يغير آخرها عن السكون". ١. هـ. ج ١ ص ٦٣ ابن عقيل ٢. أ، ج ٣. أ، ج وفي ب "يكفيني". ٤. أ، ب وفي ج "اسما". (١)

"واحترز بقوله: "ولم يحتج إلى عائد" من "الذي" الموصوف به "مصدر محذوف" ١ نحو: ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ ٢ أي كالخوض الذي خاضوه فإنه يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه يحتاج إلى العائد. فكل من الاسمي والحرفي مفتقر إلى صلة، والفرق بينهما أن الاسمي يفتقر إلى عائد، والحرفي لا يفتقر إليه. ولم يذكر الناظم هنا الحرفي فلنقدمه، وهو خمسة أحرف: "أن" ٣ وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالأمر و"ما" وتوصل بفعل متصرف غير أمر، وقد توصل بجمله اسمية خلافا لقوم ٤، وندر وصلها بليس في قوله: ..... بما لستما أهل الخيانة والغدر ٥. \_\_\_\_\_ ١ أ، ب. ٢ سورة التوبة ٣. ٦٩ أي الناصبة للمضارع - بفتح الهمزة وإسكان النون - وإن ما وصلت بفعل جامد كانت مخففة من الثقيلة مثل قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ وصلها بالماضي مثل: "عجبت من أن قد قام زيد"، والمضارع مثل: "عجبت من أن يقوم زيد"، والأمر مثل "أشرت إليه بأن قم". ٤ وصلها بالماضي نحو: "لا أصحبك ما دمت منطلقا"، والمضارع: "لا أصحبك ما يقوم زيد"، والجمله الاسمية: "لا أصحبك ما زيد قائم". ٥ لم يتعرض العيني لذكر قائله، وبحث

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٣٨٦/١

فلم أعر على قائله. وصدره: أليس أميري في الأمور بأنتما وهو من الطويل. الشرح: "أميري" حذفت النون تشبيهاً بالإضافة، وروي "فما لستما" والتاء في لستما هي اسم ليس. فإن قيل: أين العائد إلى الموصول الحرفي؟ قلت: الموصول الحرفي لا يحتاج إلى عائد، وقال ابن عصفور: ومن زعم أن ليس فعل جعل "ما" مصدرية، وليس واسمها وخبرها صلة لها، ومن زعم أنها حرف جعل "ما" اسماً موصولاً بمنزلة "الذي"، ويلزمه إذ ذاك أن يقدر ضميراً محذوفاً يربط الصلة بالموصول والتقدير: بما لستما به أي: بسببه. الإعراب: "أليس" الهمزة للاستفهام على سبيل التقرير، "بأنتما" الباء زائدة والتقدير أليس أنتم، أميري، وحذفت النون في أميري تشبيهاً بالإضافة، "بما لستما" فما موصول حرفي وتوصل بفعل متصرف غير أمر وقد وصلت ههنا بفعل جامد وهو قوله لستما والتاء اسم ليس، "أهل" خبر ليس منصوب، "الخيانة" مضاف إليه، "والغدر" عطف عليه. الشاهد: في "بما لستما" حيث جاء وصل "ما" بليس وهو **نادر**.<sup>(١)</sup>

"ومذهب الناظم جوازه اختياراً ١ وفاقاً لبعض الكوفيين وخصه الجمهور بالضرورة. تنبيه: شذ وصل "أل" بمبتدأ وخبر في قول الشاعر: من القوم الرسول الله منهم ... لهم دانت رقاب بني معد ٢ \_\_\_\_\_ ١ وليس ضرورة عند ابن مالك بل هو قليل وأشار إلى قلته "وكونها بمعرب الأفعال قل، فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد منه مخلصاً، ولهذا قال لتمكنه أن يقول المرضي. ١. هـ. تصريح ١/ ١٤٢. وارتضيت رأى ابن مالك لحجته القوية. ٢. البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، قال العيني: أنشده ابن مالك للاحتجاج به ولم يعزه إلى قائله. وبالبحت لم أعر على قائله، وهو من الوافر. الشرح: "دانت" ذلت وخضعت، "بنو معد" هم قريش وهاشم، "معد" بفتح الميم هو ابن عدنان بن أد. الإعراب: "من القوم" جار ومجرور يجوز أن يكون متعلقاً بشيء في كلام سابق على البيت. ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو من القوم أو نحو ذلك، "الرسول" أل: موصول اسمي بمعنى الذين صفة للقوم. رسول مبتدأ، "الله" مضاف إليه، "منهم" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول، "لهم" جار ومجرور متعلق بقوله دانت تقدم عليه ليفيد الحصر، "دانت" فعل ماض والتاء للتأنيث، "رقاب" فاعل، "بني معد" مضاف إليه. الشاهد: في "الرسول الله منهم" حيث جاء بصلة "أل" جملة اسمية وهي جملة المبتدأ والخبر وهذا **شاذ**، ومن العلماء من خرج البيت على أن "أل" هنا ليست كلمة تامة، وإنما هي جزء كلمة وأصلها "الذين". مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٧/٤



١ / ٨٧٩ والشاطبي، وداود، والسندوبي والأشموني ١ / ٧٦، والسيوطي ص ٢٢، وكذا في الهمع ١ / ٨٥، وابن هشام في المغني ١ / ٤٨ .. (١)

"وبظرف في قوله: من لا يزال شاكرا على المعه ... فهو حر بعيشة ذات سعه ١، ٢ أي: الذي معه، ولا يقاس على هذين باتفاق، وقد قيل: "أل" في البيت الأول زائدة وفي الثاني بقية الذي. ثم قال: أي كما وأعربت ما لم تضاف ... وصدر وصلها ضمير ان حذف قوله: "أي" كما" يعني أنها تستعمل موصولة بمعنى "الذي والتي"، وفروعها خلافا لأحمد بن يحيى ٣ في قوله: إنها لا تستعمل إلا "شرطا" ٤ أو استفهاما، وقد تؤنث بالتاء إذا أريد بها المؤنث. وقال أبو موسى: وإذا أريد بها المؤنث ألحقت التاء في الأشهر. \_\_\_\_\_ ١ قال العيني: قائل هذا البيت راجز لم أقف على اسمه، وأيضا لم أعثر على قائله. وهو من الرجز المسدس. الشرح: "المعه" يريد الذي معه، "حر" بفتح الحاء وكسر الراء تحقيق وجدير ولائق ومستحق. الإعراب: "من" اسم موصول مبتدأ، "لا" نافية، "يزال" فعل مضارع ناقص واسمه ضمير راجع لمن مستتر فيه، "شاكرا" خبر يزال وجملة يزال مع اسمه وخبره ولا محل لها صلة، "على" حرف جر، "المعه": ال: اسم موصول بمعنى الذي في محل جر بعلى مع: ظرف متعلق بمحذوف صلة لأل والهاء مضاف إليه، "فهو" الفاء زائدة في خبر الموصول هو ضمير منفصل مبتدأ، "حر" خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الباء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر، "من" الموصولة وقد دخلت الفاء على جملة الخبر لشبه الموصول بالشرط، "بعيشة" جار ومجرور متعلق بحر، "ذات سعة" مركب إضافي نعت لعيشة. الشاهد: في "المعه" حيث جاء بصلة "أل" ظرفا وهو **شاذ** على خلاف القياس. مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ٨٩، والشاطبي، وداود، والأشموني ١ / ٧١، وذكره السيوطي في همع الهوامع ١ / ٨٥، وابن هشام في مغني اللبيب ١ / ٢٠٨٦ راجع الأشموني ١ / ٣٠٧٦ هو ثعلب، وقد ترجمنا له. ٤، أ، ج وفي ب "جزءا" .. (٢)

"لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضمم "قول" ١ بينها وبين معمولها" ٢. وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إياز، وقال نص عليه النقيب ٣ في الأمالي ٤. وفي الآية أقوال أخرى: قال الأخفش "من" زائدة، و"كل" مفعول، و"أيهم أشد" جملة مستأنفة. وذهب الكوفيون إلى أن "أيهم" علق عنه "شيعة" بما فيه من معنى الفعل، كأنه "قل" ٥ لنزغن من

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١ / ٤٤٦

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١ / ٤٤٧



كل "متشيع" ٦ "في" ٧ "أيهم أشد، أي: من كل من نظر في أيهم، وكأنهم رأوا أن لنزغن لا تعلق فعدلوا إلى هذا، وقال ابن الطراوة: غلطوا، ولم تبين إلا لقطعها عن الإضافة. وهم مبتدأ، وأشد خبره، وليس بشيء؛ لأنها لا تعرب إلا إذا أضيفت؛ ولأن أيا أتت في رسم المصحف ٨ موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل. ثم قال: "وبعضهم أعرب مطلقا" أي: وبعض العرب أعرب أيا مطلقا يعني في الصور الأربع وقرئ **شاذًا**: "أيهم أشد" بالنصب على هذه اللغة. ويحتمل أن يريد بقوله: "وبعضهم" بعض النحويين فيكون "إشارة" ٩ إلى مذهب الخليل ويونس ومن وافقهما. وقوله: ..... وفي ... ذا الحذف أيا غير أي يقتضيان يستطل وصل ..... ١ أ، ج. ٢ أ، ب. ٣ النقيب: هو الشريف المرتضى، كان نقيب الأشراف العلويين، وله كتاب مشهور باسم "الأمالى" طبع مرارا. ٤ راجع الأشموني ٥٧٧١ أ، ج وفي ب "قال" ٦ أ، وفي ب، ج "من يتشيع" ٧ أ، ج. ٨ أ، ج وفي ب "ولم تكتب في رسم الصحف" ٩ أ، ج وفي ب "إضافة" ١٠ (١)

"يعني: أن غير "أي" من الموصولات يقتضى "أيا" أي: يتبعها في جواز "هذا" ١ الحذف: يعني حذف العائد إذا كان مبتدأ، لكن بشرط: وهو: أن يكون في الصلة طول "كقولهم" ٢: "ما أنا بالذي قائل لك سوء". أي: هو قائل ومنه قوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ ٣ أي: هو في السماء إله وفي الأرض إله. ثم قال: ..... وإن لم يستطل ... فالحذف نزر ..... يعني: أن الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزرا، أي قليلا ضعيفا وليس بممتنع، ومنه قراءة بعض السلف: "تماما على الذي أحسن" ٤ "أي: هو أحسن" ٥ وقراءة بعضهم: "مثلا ما بعوضة" ٦ "أي: هو بعوضة" ٧. ومذهب البصريين: أن ذلك لا يقاس عليه، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة بل أجازوا الحذف مطلقا، واتفقوا على عدم اشتراطه "في أي" ٨، ٩. ثم قال: ..... وأبوا أن يختزلان صلح الباقي لوصل مكمل يعني: أنه يشترط في حذف العائد إذا كان مبتدأ أن يكون "ما يبقى" ١٠ بعد حذفه غير صالح، لأن يكون صلة كاملة. ١ أ، ج. ٢ أ، ج وفي ب "كقوله" ٣ سورة الزخرف ٥٨٤ أ، ج. ٦ سورة البقرة ٢٦ بالرفع قراءة مالك بن دينار وابن السماك ٧ أ، ج. ٨ أ، ب. ٩ وجوزوا في "لا سيما زيد" برفع زيد أن تكون "ما" موصولة وزيد خبر لمبتدأ محذوف التقدير: لا سي الذي هو زيد، فحذف العائد

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٤٥٠/١

الذي هو المبتدأ -هو- وجوبا، وهذا حذف فيه صدر الصلة مع غير أي وجوبا، ولم تطل الصلة، وهو مقبس وليس **بشاذ**. ١. هـ. ابن عقيل ١ / ١٠٠٩٥ أ، ج وفي ب "ما بقي" (١)

"وقول الآخر: في المعقب البغي أهل البغي ما ... ينهي امرأ حازما أن يسأما ١ = \_\_\_\_\_  
المعنى: ليس الذي يستخفه الهوى ويعبث بقلبه محمود العواقب، وإن كنت ترى أنه صاف في معيشتة، فإنما هو صفو غير مأمون. الإعراب: "ما" نافية، "المستفز" اسم ما أو مبتدأ، "الهوى" فاعل للمستفز ومفعوله ضمير محذوف عائد إلى "أل" الموصولة والتقدير: ما المستفزة، "محمود" منصوب على أنه خبر، "ما" أو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، "ولو" الواو عاطفة على محذوف لو: شرطية، "أتيح" فعل ماض مبني للمجهول، "له" جار ومجرور متعلق بأتيح، "صفو" نائب فاعل أتيح، "بلا" الباء حرف جر، لا: اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية. والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لصفو. وجعله العيني متعلقا بأتيح. الشاهد: في "ما المستفز" حيث حذف الضمير المنصوب باسم الفاعل، وهو مستفز، وهو العائد على الموصول الذي هو "أل" والحذف في البيت **نادر**، إذ أصله "الذي هو مستفزه". مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ١ / ١٣٢، والشاطبي، وداد، والسندوبي، والأشموني ١ / ٧٩، وذكره السيوطي في الهمع ١ / ١٠٨٩. قاله العيني: "لم أقف على اسم قائله" وبحثت فلم أعر على قائله، وهو من البسيط. الشرح: "المعقب" اسم فاعل من أعقب، وهو اسم للولد وولد الولد، ثم صار استعمالها في الشيء يجيء بعد شيء آخر، "البغي" تجاوز الحد، "حازما" اسم الفاعل من الحزم وهو ضبط الأمر وتوثيقه، "يسأما" يمل ويترك. المعنى: إن فيما تراه نازلا بأهل البغي من جزاء بغيتهم ما يكفي لردع الحازم ورده عن أن يعمل بعملهم ويشجعه على الاستمرار في العمل الصالح وألا يسأمه. الإعراب: "في المعقب" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، "البغي" مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله، "أهل" مفعول أول للمعقب، "البغي" مضاف إليه وله مفعول ثان محذوف وهو ضمير عائد على الموصول الذي هو الألف واللام، وأصل الكلام: في المعقبه البغي أهل البغي، "ما" اسم موصول مبتدأ مؤخر، "ينهي" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، "امراً" مفعول لينهي، "حازما" صفة له، "أن" حرف مصدري ونصب، "يسأما" فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق وفاعله ضمير مستتر فيه، وله مفعول محذوف تقديره يسأم الخير، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: ينهي امرأ حازما عن السأم. الشاهد: في "المعقب" حيث

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١ / ٤٥١

حذف الضمير العائد من الصلة - وهي معقب - إلى الموصول، أي في الذي أعقبه البغي وهو **نادر**. مواضعه: ذكره من شرح ألفية ابن الناظم ص ٣٩، والأشْمُونِي ٦ / ٧٩.. (١)

"أي: في الذي أعقبه البغي على خلاف في هذا الضمير أُنصوب "هو" ١ أم مجرور ٢. وعلى كل حال فحذفه **نادر**. ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير "مطلقاً" ٣ وليس كذلك ٤. الثالث: شرط ابن عصفور في جواز حذف المنصوب أن يكون متعينا للربط فإن لم يتعين لم يجر حذفه نحو "جاء الذي ضربته في داره". وشرط قوم أن يكون الفعل الناصب له تاماً، فلو كان ناقصاً لم يجر حذفه نحو "جاء الذي ليسه زيد". الرابع: إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والنسق عليه خلاف أجازة الأخفش والكسائي ٥ ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واختلف عن الفراء. الخامس: اتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت مؤخرة "عنه" ٦ نحو: "هذه التي عانقت مجردة" "أي عانقتها مجردة" ٧. فإن كانت الحال متقدمة نحو: "هذه التي مجردة عانقت" فأجازها ثعلب ٨ ومنعها هشام ٩. ثم انتقل إلى المجرور فقال: كذاك حذف ما بوصف خفضاً ... كأنك قاض بعد أمر من قضا \_\_\_\_\_ ١ ب. ٢ أ، ج. ٣ ب. ٤ قال ابن عقيل ١ / ٧٩: " ... بل الكثير حذفه من الفعل المذكور وأما مع الوصف فالحذف منه قليل". ٥ قال الصبان ج ١ ص ١٤١: "وللأخفش الشيخ المرادي" ٦. أ، ج. ٧ أ، ج. ٨ قال الصبان ج ١ ص ١٤١: "وهو الراجح" ٩. راجع الأشْمُونِي ١ / ٨٠.. (٢)

"الأول: ألا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود، نحو: مرت بالذي به في داره. الثاني: ألا يكون نائباً عن الفاعل نحو: مرت بالذي مر به. الثالث: ألا يكون محصوراً نحو: مرت بالذي ما مرتت به إلا به. فإن قلت: "قد" ١ أدخل الناظم بهذه الشروط. قلت: إنما يلزمه أن يذكر هنا من الشروط ما هو خاص بالباب لا ما يؤخذ من غيره ٢، وقد علم "بذلك" ٣ أن ما كان حذفه يوقع في اللبس امتنع حذفه في هذا الباب وفي غيره، وأن النائب عن الفاعل كالفاعل في جميع أحكامه، ومنها امتناع حذفه، وأن الفضلة إذا حصرت لم يجر حذفها وقد جاء حذف العائد المجرور وإن لم تكمل شروط الحذف، كقول حاتم: ومن حسد يجور على قومي ... وأي الدهر ذو لم يحسدوني ٤ أي: فيه، وهو **نادر** ٥. \_\_\_\_\_ ١ أ، ب وفي ج "نقد" ٢. أ، وفي ب، ج "لا يوجد في غيره" ٣. ب. ٤ قال العيني: قائله: هو حاتم بن عدي الطائي، وهو من الوافر. الشرح: من حسد، معنى "من" للتعليل هنا، أي: لأجل الحسد، والحسد: تمنى زوال نعمة

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٤٥٥/١

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٤٥٦/١

المحسود، يجور علي "يظلمني". المعنى: يظلمني قومي حسدا وبغيا، ولا يمر وقت دون أن يحسدوني ويؤذوني فيه. الإعراب: "من حسد" جار ومجرور متعلق بقوله يجور، "يجور" فعل مضارع، "علي" جار ومجرور متعلق بقوله يجور أيضا، "قومي" فاعل يجور وياء المتكلم مضاف إليه، و"أي" اسم استفهام مبتدأ، "الدهر" مضاف إليه، "ذو" اسم موصول صفة الدهر، "لم" نافية جازمة، "يحسدوني" مضارع مجزوم بحذف النون وواو الجماعة فاعله والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول والعائد محذوف. والتقدير: لم يحسدوني فيه. الشاهد: في "ذو لم يحسدوني" حيث حذف العائد من جملة الصلة وهو قوله: يحسدوني على الموصول وهو قوله: "ذو" مع أن ذلك العائد مجرور بحرف جر، إذ التقدير لم يحسدوني فيه والحال أن شروطه لم تكمل. والذي سهل الحذف كون مدلول الموصول زمانا مذكورا وقد عاد عليه الضمير المجرور فينصرف الذهن إلى المحذوف. مواضعه: ذكره من شراح ألفية ابن هشام ١ / ١٢٤، والشاطبي، وداود، والسندوبي، والأشموني ١ / ٥١٨١ قال الأشموني: **شاذ**، ورد الصبان بقوله: "رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما في البيت فلا شذوذ" ١ / ١٢٤.. (١)

"قال المصنف: وبقوله أقول؛ إذ لا ضرورة في البيت لإمكان أن يقال: فإن لم تكن المرأة أخفت وسامة١، إلا أن الإثبات قبل الساكن أكثر وبه ورد القرآن ٢. فإن قلت: هل حذف النون مخصوص بالناقصة؟ قلت: لا، بل هو كثير في الناقصة. ومن وروده في التامة قوله تعالى: ﴿وإن تك حسنة يضاعفها﴾ ٣. = بفتح الصاد وسكون الياء وفتح الغين وهو الأسد، وأصل اشتقاقه من الضغم، وهو العض والياء فيه زائدة للإلحاق بجعفر. المعنى: كان هذا الشاعر قد نظر في المرأة فلم يرقه منظره ولا أعجبه شكله فأراد أن يسلي نفسه بأنه إن لم تكن صفاته الظاهرة على ما يروق ويعجب فإن صفاته الباطنة من الشجاعة والإقدام ونحوهما فوق الإعجاب. الإعراب: "إن" شرطية، "لم" حرف نفي، "تك" فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، "المرأة" اسم تكن، "أبدت" فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر والجملة في محل نصب خبر تكن وجملة تكن واسمها وخبرها في محل جزم فعل الشرط، "فقد" الفاء داخلة على جواب الشرط قد حرف تحقيق، "أبدت" فعل ماض والتاء للتأنيث، "المرأة" فاعل، "جبهة" مفعول به، "ضيغم" مضاف إليه والجملة في محل جزم جواب الشرط. الشاهد: في "لم تك المرأة" حيث حذف النون من مضارع "كان" المجزوم بالسكون مع أنه قد

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٤٥٩/١

وليها حرف ساكن وهو اللام من "المرأة" لأن الألف ألف الوصل فلا حركة لها حين الوصل. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٥٩، وابن هشام ١ / ١٩١، والأشموني ١ / ١٢٠، والسيوطي في همع الهوامع ١ / ١٢٢. وقد قرئ **شاذاً**: "لم يك الذين كفروا" ٢٠ قال تعالى: ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾ ٣٠. سورة النساء ٤٠، وقراءة الرفع على التمام والنصب على النقصان..<sup>(١)</sup>

"وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا في حبها متراخيا" فظاها أنه أعملها في المعرفة. وأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وأجازه ابن جني وتأوله المانعون ٢. ثم قال: وقد تلي لات وإن ذا العملا يعني أن "لات" "وإن" "قد" ٣ يرفعان الاسم وينصبان الخبر. أما "لات" فأثبت سيبويه ٤ والجمهور عملها، ونقل "منعه" ٥ عن الأخفش، وهي مركبة عند سيبويه من "لا" النافية "والتاء" ٦. \_\_\_\_\_ ١ قائله النابغة الجعدي الصحابي رضي الله عنه، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم وأنشده من شعره فدعا له، والبيت من مختار أبي تمام. وهو من قصيدة يائية من الطويل. الشرح: "سواد القلب" "سويداؤه" وهي حبته السوداء "باغيا" طالبا "متراخيا" متهاونا فيه تاركا له. الإعراب: "وحلت" فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه، "سواد" مفعول به، "القلب" مضاف إليه، "لا" نافية تعمل عمل ليس، "أنا" اسمها، "باغي" خبرها وفاعله ضمير مستتر فيه، "سواها" مفعوله والضمير مضاف إليه، "ولا" الواو عاطفة ولا نافية، "عن حبها" الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا وضمير المؤنثة مضاف إليه، "متراخيا" معطوف على باغيا. الشاهد: في "لا أنا باغيا" حيث أعمل لا النافية عمل "ليس" مع أن اسمها معرفة وهو "أنا" وهذا **شاذ**. مواضعه: ذكره من شراح الألفية ابن عقيل ١ / ١٨٠، والأشموني ١ / ٢٥٠. تأويله بتأويلات منها: أ- أن قوله: "أنا" ليس اسما "للا" وإنما هو نائب فاعل بفعل محذوف وأصل الكلام على هذا: لا أرى باغيا فلما حذف الفعل برز الضمير وباغيا يكون حينئذ منصوبا على الحال من الضمير. ب- أن يكون "أنا" مبتدأ وقوله "باغيا" حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير "لا أنا أرى باغيا" وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال "باغيا" عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف. ٣. أ، ج. ٤ قال سيبويه ج ١ ص ٢٨: "... لا تكون "لات" إلا مع الحين تضر فيها مرفوعا وتنصب الحين ...". ٥. ب، وفي أ "عمله" وفي ج "منع" ٦. عملها: قال السيوطي في الهمع ج ١ ص ١٢٦: "مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة ... والقول الثاني أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعا فمبتدأ أو منصوبا فعلى إضمار فعل أي: ولات أرى حين مناص.

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٥٠٥/١

نقله ابن عصفور عن الأخفش ... " ١. هـ. تركيبها: قال السيوطي في الهمع ج ١ ص ١٢٦، "وذهب الأخفش إلى أنها "لا" زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل ثمت وربت ... " ١. هـ. وأميل إلى مذهب سيويه لكثرة ما ورد من الفصح.. " (١)

"تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف. أي: فجزاؤه "الغفران" ١ أو مبتدأ وخبره محذوف. والكسر أحسن في القياس. قال المصنف: ولذلك لم يجئ الفتح في القرآن إلا مسبقا "بأن" المفتوحة..... وإذا يطرد ... في نحو خير القول أني أحمد فالكسر على تقدير: "أول قول أفتتح به هذا المفتوح أني، والفتح على تقدير" ٢ أول قولي حمد الله. فعبارة الفتح تصدق على كل لفظ تضمن حمدا، وعبارة الكسر لا تصدق على حمد بغير هذا اللفظ الذي أوله "إني" وقد قيل: في وجه الكسر غير هذا، وما ذكرته هو التحقيق. وضابط ما يجوز فيه الوجهان من هذا النوع أن تقع "إن" خبر قول "ويكون" ٣ خبرها قولاً فلو كان غير قول تعين الكسر نحو: "أول قولي إنك ذاهب". ثم قال: وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... لام ابتداء نحو إني لوزر دخول هذه "اللام" بعد "إن" المكسورة متفق عليه، وأجاز بعضهم دخولها بعد المفتوحة، وحكى عن المبرد، وهو خلاف **شاذ**، وما سمع منه محمول على الزيادة ٤. وأجاز الكوفيون: دخولها بعد "لكن" وما احتجوا به متأول ٥. وقوله "لام ابتداء" يعني أن هذه اللام هي لام الابتداء، وإنما أخرجت إلى الخبر كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد خلافاً لمن قال: هذه غير تلك. \_\_\_\_\_ ١، ج. ٢، أ، ج. ٣، أ. ب. ٤ "فمن ذلك قراءة بعض السلف: "ألا أنهم ليأكلون الطعام" بفتح الهمزة وأجازه المبرد". أشموني ١ / ٥١٤٠ ومن ذلك "قول الشاعر: يلوموني في حب ليلي عواذلي ... ولكنني من حبها لعميد وخرج عن أن اللام زائدة". ١. هـ. ابن عقيل ١ / ٢٠٨.. " (٢)

"وقوله: "تصحب الخبر" مقيد بقوله: ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا ... ولا من الأفعال ما كرضيا والخبر ضربان: مثبت ومنفي. فالمنفي لا تدخل عليه اللام إلا **نادرا** كقوله: وأعلم إن تسليما وتركاً ... للا متشابهان ولا سواء ١ والمثبت إما أن يكون ماضيا متصرفا عاريا من "قد" أو غيره، فإن كان ماضيا متصرفا عاريا من "قد" لم تدخل اللام عليه، فإن وجد مثل: "إن زيدا لقام"، فاللام لام القسم. "وكذلك" ٢ لو تقدم "على" ٣ "أن" ما يقتضي فتحها لفتحت مع هذه اللام نحو: "علمت أن زيدا لقام"، وإن كان غير ذلك دخلت اللام "عليه" ٤. فتدخل على الخبر المفرد نحو: "إن زيدا لقائم" والفعل المضارع نحو: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم﴾

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١ / ٥١١

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١ / ٥٣٠

٥ والجملة الاسمية نحو: "إن زيدا لأبوه فاضل" والماضي غير \_\_\_\_\_ ١ قائله: أبو حزام - غالب بن الحارث العكلي - وهو من الوافر. الشرح: "إن" إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة؛ لأن اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب؛ لأن الذي علق "أعلم" عن العمل هو لام الابتداء لا الزائدة "تسليماً" أراد به التسليم على الناس أو تسليم الأمور إلى ذويها "تركاً" أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم. "متشابهان": متقاربان، "سواء" متساويان. المعنى: أعتقد أن التسليم على الناس وتركه أو تسليم الأمر وتركه لا يتساويان ولا يتقاربان. الإعراب: "أعلم" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه، "أن" حرف توكيد ونصب، "تسليماً" اسمه، "وتركاً" معطوف عليه، "للا متشابهان" اللام زائدة متشابهان خبر أن، "ولا" الواو عاطفة لا نافية، "سواء" معطوف على خبر إن. الشاهد: في "للا متشابهان" حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا، وهو **شاذ**. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ٦٩، ابن هشام ١ / ٢٤٧، ابن عقيل ١ / ٢١١، الأشموني ١ / ١٤١، السيوطي ص ٢٠٣٧ ج وفي أ، ب "ولذلك" ٣. ب. ٤ أ، ب. ٥ سورة النحل ١٢٤.. (١)

"وأشار بقوله "غالبا" إلى أنه قد يليها فعل غير ناسخ كقوله: شلت يمينك إن قتلت لمسلماً ١ ...

..... قال الشارح ٢ "وأما نحو" ٣ ﴿وإن يكاد الذين كفروا﴾ ٤

وقوله: "إن قتلت لمسلماً" فقليل، وأقل منه "إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه" ٥. ثم قال: وإن تخفف أن فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد أن إذا خففت "أن" المفتوحة لم تلغ كما ألغيت "إن" ٦ المكسورة. ولكن ينوي اسمها ولا يلفظ به إلا في ضرورة كقوله: \_\_\_\_\_ ١ صدر بيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله وهو من الكامل. وعجزه: حلت عليك عقوبة المتعمد الشرح: "شلت" - بفتح الشين - وأصل الفعل شللت - بكسر العين - "حلت عليك" أي: نزلت بك، ويروى في مكانه "وجبت عليك". المعنى: أشل الله يدك أيها القاتل؛ لأنك قتلت مسلماً ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل. الإعراب: "شلت" فعل ماض والتاء للتأنيث، "يمينك" فاعل والكاف مضاف إليه، "إن مخففة من الثقيلة، "قتلت" فعل وفاعل، "لمسلماً" اللام فارقة مسلماً مفعول، "حلت" فعل ماض والتاء للتأنيث، "عليك" جار ومجرور متعلق بحلت، "عقوبة" فاعل، "المتعمد" مضاف إليه. الشاهد: في "إن قتلت لمسلماً" حيث ولي "إن" المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وذلك **شاذ** لا يقاس عليه إلا عند الأخفش. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٥٣١/١



ص ٧٢، وابن هشام ٢٦٤ / ١، وابن عقيل ٢١٨ / ١، والسندوبي، والأصطهناوي، والأشموني ١ / ١٤٥،  
والمكودي ص ٤٢، والسيوطي ص ٩٣، وكذا في الهمع ١ / ١٤٢، والإنصاف ٢ / ٢٠٣٧٣ راجع الشارح  
ص ٣٠٧٢ ب، ج وأما أ "وإنما" ٤ سورة القلم ٥٠٥١ يزيناك - بفتح الياء - وكذا يشين وهما مرفوعان بضم  
النون ٦ ب، ج.. " (١)

"وخصه بعضهم بالضرورة. وأشار بقوله: "و قليل ذكر لو" إلى قلة ذكرها في كتب النحو لا إلى قلة  
استعمالها في كلام العرب. ثم قال: وخفت كأن أيضا فنوى ... منصوبها وثابتا أيضا روتخفف "كأن" فلا  
تلغى "فهي" ١ مثل أن المفتوحة، وقد أطلق بعضهم الإلغاء ٢ عليها واسمها في الغالب منوي كاسم "أن" ولا  
يلزم في خبرها أن يكون جملة بل يكون جملة ومفردا. فمثال كونه جملة: ووجه مشرق النحر ... كأن ثدياه  
حقان ٣ = المعنى: علموا أن الناس يرجون معروفهم فلم يخيبوا وجادوا لهم، ولم يحوجوهم  
إلى السؤال بل تكرموا عليهم قبل أن يسألوا شيئا بأعظم مسئول. الإعراب: "علموا" فعل وفاعل، "أن" مخففة  
من الثقيلة واسمها محذوف، "يؤملون" فعل مضارع مبني للمجهول وواو الجماعة نائب الفاعل، والجملة  
في محل رفع خبر أن المخففة، "فجادوا" فعل وفاعل، "قبل" ظرف متعلق بجاد، "أن" مصدرية، "يسألوا"  
فعل مضارع مبني للمجهول وواو الجماعة فاعل وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إلى قبل،  
"بأعظم" جار ومجرور متعلق بجاد، "سؤل" مضاف إلى أعظم. الشاهد: في "أن يؤملون" حيث جاء خبر  
"أن" المخففة من الثقيلة فعلا مضارعا، ولا فاصل بين "أن" وجملة الخبر - وهو **نادر** - والكثير: أن  
سيؤملون. مواضعه: ذكره من شراح ألفية: ابن الناظم ص ٧٣، ابن هشام ١ / ٣٦٧، ابن عقيل ١ / ٢٢١،  
داود، السندوبي، الأصطهناوي، الأشموني ١ / ١٤٧، المكودي ص ٤٣، السيوطي ص ٣٩، وأيضا ذكره في  
همع الهوامع ١ / ١٠١٤٣ أ، ج وفي ب "فهو" ٢. وعليه الكوفيون. ا. ه. همع ١ / ٣٠١٤٣ قال العيني:  
هذا البيت، احتج به سيبويه في كتابه ولم يعزه إلى أحد وهو من الهزج. الشرح: "وجه" وروي: "ونحر"،  
وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله: "ثدييه" عائدة إلى "وجه" أو نحوه، بتقدير مضاف، وأصل  
الكلام، كأن ثديي صاحبه، فحذف المضاف وهو صاحب وأقام المضاف إليه مقامه، وأنشده  
الزمخشري: ونحر مشرق اللون. = " (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٥٣٨ / ١

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٥٤١ / ١

"كقوله: فلا أب وابنا مثل مروان وابنه ١ ... وحكى الأخفش

فتحه على نية "لا" وهو قليل ٢. \_\_\_\_\_ ١ هو صدر بيت من الطويل، قال العيني: رجل من بني عبد مناة فيما زعمه أبو عبيد البكري وأنشده سيبويه في كتابه ولم يعزه إلى أحد ج ١ ص ٣٤٩، ولم ينسبه أحد من شراحه. وعجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وهو من الخمسين المجهولة القائل. الشرح: "مروان" هو ابن الحكم بن العاص بن أمية "وابنه" هو: عبد الملك بن مروان لأنه يمدحهما، "المجد" العز والشرف وكرم النجار، ورجل ماجد: شريف كريم المحتد، "ارتدى" لبس الرداء، "تأزرا" لبس الإزار والارتداء والانتازر بالمجد كناية عن غاية الكرم ونهاية الجود، فكأنهما متلبسان به لا يفارقانه، "مثل" يحتمل أن يكون خبرا مرفوعا فلا حذف. وأن يكون صفة بالرفع على المحل، وبالنصب على اللفظ والخبر محذوف. الإعراب: "لا" نافية للجنس "أب" اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب "وابنا" معطوف على محل اسم لا "مثل" بالنصب على أنه صفة لاسم لا وما عطف عليه، وعلى هذا خبر لا محذوف، والتقدير: لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان، والرفع على أن يكون خبر لا، "مروان" مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، "وابنه" معطوف على مروان وضمير الغائب على مروان مضاف إليه، "إذا" ظرف تضمن معنى الشرط، "هو" فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، "بالمجد" متعلق بالفعل المحذوف، "ارتدى" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة، "وتأزرا" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية. الشاهد: في "لا أب وابنا" حيث عطف على اسم "لا" النافية للجنس، ولم يكرر "لا" وجاء المعطوف منصوبا، وي جوز فيه الرفع، وذلك أن "لا" إذا لم تكرر وعطف على اسمها، وجب فتح الأول، وجاز في الثاني النصب والرفع. مواضعه: ذكره من شراح ألفية: ابن الناظم ص ٧٦، وابن هشام ١ / ٢٨٩، وداد، والسندوبي، والأشموني ١ / ١٥٣، والمكودي ص ٤٥، والسيوطي ص ٤١، وأيضا ذكره في جمع الهوامع ١ / ١٤٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٢ / ١٠١، والشاهد رقم ٢٦٣ في خزنة الأدب وكتاب سيبويه ج ١ ص ٢٠٣٤٩ وأما حكاية الأخفش لا رجل ولا امرأة بالفتح - **فشادة** - إذ لا يصح البناء لوجود الفصل بحرف العطف، وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة، فحذفت "لا" وأبقى البناء بحاله على نيتها. ١. هـ. أوضح المسالك وشرحه ١ / ٢٩٠.. (١)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٥٤٩/١

"فإن تكررت "لا" فقد تقدم حكمه. فإن قلت: قد فهم من كلامه حكم النعت "وحكم" ١ النسق فما حكم بقية التوابع؟ قلت: أما البدل الصالح لعمل "لا" وعطف البيان عند من أجاز في النكرات فهما كالنعت المفصول يجوز فيهما الرفع والنصب، فإن كان البدل معرفة تعين رفعه إذ المعرفة لا تصلح لعمل "لا". وأما التوكيد فقليل لا يدخل في هذا الباب لأن النكرة لا تؤكد. قلت: إنما يمتنع توكيد النكرة عند البصريين بالتوكيد المعنوي، وأما اللفظي فلا يمتنع. ثم قال: وأعط لا مع همزة استفهام ... ما تستحق دون الاستفهام إذا دخلت الهمزة على "لا" فله أربعة معان: "أحدها" ٢: وهو الأكثر أن تكون للتوبيخ والإنكار كقوله: ألا طعان ألا فرسان عادية ٣ ... ..... ١ ب، ج وفي أ "وعطف" ٢. أ، ب وفي ج "أحدهما" ٣. صدر بيت: قائله: حسان بن ثابت الأنصاري، وهو من قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي. وعجزه: إلا تجشؤكم حول التناير وذكر البيت في ب، وهو من البسيط. الشرح: "طعان" من طاعن تطاعن مطاعنة وطعانا، "فرسان" الفوارس جمع فارس وهو جمع **شاذ** لا يقاس عليه "عادية" من العدو - بالعين - ويقال بالغين المعجمة من الغدو، "تجشؤكم" - بالجيم والشين - من تجشأت تجشؤا وهو من الجشاء، وهو دليل الامتلاء من الطعام، "التناير" جمع تنور وهو ما يخبز فيه. المعنى: يقول هذا لبني الحارث بن كعب ومنهم النجاشي وكان يهاجيه فجعلهم أهل نهم وحرص على الطعام لا أهل غارة وقتال. الإعراب: "ألا" الهمزة للاستفهام ولا النافية للجنس والحرفان للتوبيخ والإنكار، "طعان" = " (١)

"وذكر المصنف أنه لغة بعضهم، وقال بعضهم: هو **شاذ**، لا يجوز إلا حيث سمع. وأما الحذف مع ضمير المجازي، فقد ورد في الشعر كقوله: ..... ولا أرض أبقل إبقالها ١ وقوله: إن السماحة والمروءة ضمنا ... قبرا بمرور على الطريق الواضح ٢ ..... ١ عجز بيت، قائله: عامر بن جوين الطائي، أحد الخلعاء الفتاك. يصف سحابة وأرضا مخصبة لكثرة ما بها من الغيث، وهو من المتقارب. وصدده: فلا مزنة ودقت ودقها الشرح: "المزنة" بضم الميم وسكون الزاي وفتح النون: السحابة المثقلة بالماء، و"ودقت": الودق: المطر. وفي القرآن الكريم: ﴿فترى الودق يخرج من خلاله﴾ ، "أبقل": من الإبقال. يقال: أبقلت الأرض، إذا خرج بقلها، أي: أنبتت البقل، وهو النبات. المعنى: ليس هناك من السحاب ما أمطر مطرا نافعا كهذه السحابة، ولا توجد أرض تنبت البقل كما تخرجه هذه الأرض. الإعراب: "فلا" نافية تعمل عمل ليس، "مزنة" اسمها، وجملة "ودقت" وفاعله المستتر في محل نصب خبرها، "ودقها" منصوب على أنه مفعول مطلق، "ولا" الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا نافية للجنس تعمل عمل "إن"، أرض اسمها، "أبقل" فعل

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٥٥٠/١

ماض والفاعل ضمير، والجملة في محل رفع خبرها، "إبقالها" مفعول مطلق. الشاهد: في "ولا أرض أبقل" حيث حذف تاء التانيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، ويروى: أبقلت أبقالها؛ بنقل حركة الهمزة من "إبقالها" إلى التاء في "أبقلت" وحينئذ فلا شاهد فيه. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناطم ص ٩١، وابن هشام ١ / ٢٤٥، وابن عقيل ١ / ٢٤٧، والأشموني ١ / ١٧٤، وداد، السندوبي، والمكودي ص ٥١، والسيوطي ص ٤٨. وأيضاً ذكره في همع الهوامع ١ / ١٧١، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٤ / ٩٥، والشاهد رقم ٢ في خزانة الأدب، وسيبويه في كتابه ج ١ ص ٢٠٢٤٠. قائله: هو زياد بن سليمان، مولى عبد القيس، أحد بني عامر بن الحارث وهو الذي يقال له: زياد الأعجم. وهو من قصيدة حائية يرثي بها زياد بن المغيرة بن المهلب. وقيل: للصلتان العبدى وليس بصحيح. والصحيح أنها لزياد بن الأعجم. وهو من قصيدة طويلة من الكامل. = " (١)

"ثم قال: ..... وإن حذف فالنصب للمنجري يعني: أن حرف الجر إذا حذف ١ نصب المجرور، وقد يحذف ويبقى عمله، وهو ضربان: **شاذ** كقوله: ..... أشارت كليب بالأكف الأصابع ٢ ومطرده نحو: وليل كموج البحر ٣ ... ..... ١ ب، ج. وفي أ "نصب" ٢. عجز بيت، قائله الفرزدق همام بن غالب من قصيدة من الطويل، يهجو فيها جرير بن عطية الخطفي. وصدده: إذا قيل أي الناس شر قبيلة الشرح: "أشارت" ويروى: "أشرت"، يريد أشارت إليها بأنها شر الناس، "كليب" بضم الكاف وفتح اللام هو كليب بن يربوع، أبو قبيلة جرير، والباء في قوله: بالأكف بمعنى: مع، أي: مع الأكف، "الأصابع" فاعل أشارت. المعنى: أن قبيلة كليب لا قيمة لها ولا خير فيها، فإذا سأل سائل عن أقبح القبائل وأحقرها، أجابه المسئول بأصابعه مع أكفه مشيراً إليها، وتحاشى النطق بكلمة "كليب" لقبحها. الإعراب: "إذا" ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط، "قيل" فعل ماض مبني للمجهول، "أي" اسم استفهام مبتدأ، "الناس" مضاف إليه، "شر" أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ، "قبيلة" مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل، "أشارت" فعل ماض والتاء للتأنيث، "كليب" بحرف جر محذوف، والتقدير: إلى كليب والجار والمجرور متعلق بأشارت، "بالأكف" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه، "الأصابع" فاعل أشارت مرفوع بالضممة الظاهرة. الشاهد: في "كليب" بالجر، حيث حذف حرف الجر وهو "إلى" المقدّر وأبقي عمله. وأصل الكلام: أشارت الأصابع مع الأكف إلى كليب، وهو **شاذ**. ويروى: "كليب" بالرفع على

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٥٩٠/٢

أنه خبر لمحدوف، أي: هي كليب، فيكون قد جمع بين الإشارة والعبارة، ولا شاهد فيه. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن النازم ص ١٠١، وابن عقيل ٢ / ٣٠، وداود، والسندوبي، والأشموني ١ / ١٩٦، والسيوطي ص ٥٥، وابن هشام ٢ / ١٥، وأيضا ذكره في مغني اللبيب ١ / ٦، والمكودي ص ٨٤، وابن مالك في التسهيل ص ٣٠٦٣ جزء من بيت، فائله: امرؤ القيس بن حجر الكندي من قصيدته المشهورة من الطويل. وتمامه: ..... أرخى سدوله ... علي بأنواع الهموم ليتليا لشرح: "كموج البحر" في كثافة ظلمته، شبه الليل بموج البحر في شدة هوله، وعظيم ما ينالك من المخافة، "سدوله" السدول: الأستار، واحدها: سدل مثل: ستر وستور، "ليتلي": ليختبر ويمتحن، "أنواع الهموم" ضروب الهموم. المعنى: رب ليل شديد الهول أرخى علي ستور ظلامه مع أنواع الهموم والأحزان؛ ليختبرني أصبر أم أجزع؟ قطعته ولم أبال بشيء. = (١)

"فإن قلت: ما يعنى بالفعل في قوله: "وما صيغ من الفعل"؟ قلت: ظاهر كلامه أنه الفعل الصناعي؛ لقوله: "كمرمى من رمى" وليس ذلك بجيد؛ لأنه لم يصغ من الفعل وإنما صيغ من المصدر، "وإن ١ حمل على الفعل اللغوي وهو المصدر "فهو صحيح" ٢، "لولا" ٣ "أن" ٤ قوله: "من رمى" يبعده. ثم قال: وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ... ظرفا لما في أصله معه اجتماع الإشارة إلى ما اشتق من اسم الحدث، يعني: أن هذا النوع لا يكون ظرفا مقيسا إلا إذا كان العامل فيه موافقا له في الاشتقاق نحو: "رميت مرمى زيد"، "وقعدت مقعده"، "فلذا" ٥ عد من الشواذ قولهم: "هو مني مقعد القابلة" ٦ ونحوه ٧. وتقدير قوله: "لما في أصله معه اجتماع" مع الظرف في أصله، وهو اسم الحدث. فإن قلت: يخرج من كلامه نحو: "سرني" "جلوسي" ٨ مجلسك؛ لأن العامل فيه أصله لا شيء اجتماع معه في أصله. قلت: هذا، وإن لم تشمله عبارته فقد "تقرر" ٩ أن المصدر يعمل عمل فعله. \_ \_ ١ أ، ج، وفي ب "وإنما" ٢. أ، ب، وفي ج "فصحيح" ٣. أ، ج، وفي ب "إلا" ٤. أ، ب. ٥ أ، ج، وفي ب "ولذلك" ٦. القابلة: المولدة، والمعنى: أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة ٧. ونحوه: "هو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا، ومعقد الإزار" ووجه الشذوذ، إذ التقدير: هو مني مستقر في مزجر الكلب، فعامله الاستقرار، وليس ما اجتماع في أصله. ولو أعمل في المزجر زجر، وفي المناط ناط، وفي المقعد قعد لم يكن **شاذًا**. ١. هـ. أشموني ج ١ ص ٨٠٢٢ ب، ج، وفي أ "جلوسك" ٩. أ، ج، وفي ب "تقدم" .. (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢ / ٦٢٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢ / ٦٦٠

"قلت: هذا خلاصة ما ذكره المصنف نصره لمذهبه، وهو منقول عن الزجاجي. ولقائل أن يقول: ما استدل به لا ينهض دليلا على دعواه. أما ما ذكره من إجماع أهل اللغة فغير مسلم لما نقله سيبويه عن الخليل، وقد تقدم. وأما ما استشهد به من النظم فلا حجة فيه؛ لأن سيبويه ومن وافقه معترف بتصرفه في الشعر، وقد أنشد سيبويه بعضه ١ ولم يذكر من تصرفه في النثر إلا جره بمن في الحديث ٢، وقول بعض العرب: "أتاني سواك" وحكاة الفراء. وأما الجر بمن، فقد تقدم أنه لا يعتد به في إخراج الظرف عن عدم التصرف. وأما "أتاني سواك"، فهو أقوى ما احتج به. قال في البسيط: قال البصريون: هذا من "الشاذ" ٣. قلت: وكلام حاكمه - أعني الفراء - يدل على قلته، فإنه قال "في" ٤ "سواك ومكانك وبذلك ونحوك ودونك": لا تستعمل أسماء مرفوعة. \_\_\_\_\_ ١ قال سيبويه ج ١ ص ٢٠٢: ... واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة زيد وعمرو. ومن ذلك أيضا: هذا سواءك، وهذا رجل، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بذلك، ولا يكون اسما إلا في الشعر. قال بعض العرب: لما اضطر في الشعر جعله بمنزلة غير. قال الشاعر، وهو رجل من الأنصار: ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا قعدوا منا ولا من سوائنا وقال الآخر، وهو الأعشى: تجانف عن جو اليمامة ناقتي ... وما عدلت من أهلها لسوائكا ويدلك على أن "سواءك" و"كزيد" بمنزلة الظروف، أنك تقول: مررت بمن سواءك. ٢ قال عليه الصلاة والسلام: \$\$\$ "دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها ... ٣. أ، ج، وفي ب "الشواذ". ٤ "أ" .. (١)

"وحكى الجرمي الجر مع "ما" في "الفرخ" ١ عن بعض العرب، وإليه الإشارة بقوله: .....  
 .... وانجرار قد يرد وأجاز ذلك الكسائي والربيعي والفارسي في كتاب الشعر له، وعلى هذا "فما" زائدة لا مصدرية ٢. وحيث جرا فهما حرفان ... يعني مجردين من "ما"، أو مقترنين بها. فإن قلت: بأي شيء يتعلقان إذا كانا حرفي جر؟ قلت: قيل: بالفعل، أو معنى الفعل، فموضعهما نصب، وقيل: هما في موضع نصب على تمام الكلام. وقوله: ..... كما هما إن نصبا فعلا نيعني مجردين من "ما" أو "مقترنين" ٣ بها، وهما فعلا متعديان والمستثنى بهما مفعول به، وفاعلهما عند سيبويه ٤ وأكثر البصريين ضمير مستكن عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وبه جزم في شرح الكافية. وكلامه في التسهيل يقتضي أنه محذوف، كما تقدم في اسم "ليس" و"لا يكون". وقال في شرحه: وفيه ضعف؛ لأن قولك: "قاموا عدا زيدا"، إن جعل تقديره: عدا بعضهم زيدا، لم يستقم إلا أن ٥

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٦٨١/٢

يراد بالبعض من سوى زيد. \_\_\_\_\_ ١ أ، وفي ب "الشرح"، وفي ج "المفتوح" وهو اسم كتاب للجرمي ٢. وقد ارتضيت مذهب الجمهور؛ لوروده في أشعار العرب. ومذهب الجرمي وغيره ضعيف من وجهين؛ فإن قالوه بالقياس ففسد؛ لأن "ما" لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو: ﴿عما قليل﴾ ﴿فيما رحمة﴾ وإن قالوه بالسمع فهو **شاذ** لا يحتج به. هـ. أشموني ١ / ٣٠١٣٨ أ، ب، وفي ج "مقرونين" ٤. راجع الكتاب ج ١ ص ٥٠٣٧٧ ب، وفي ج "بأن" (١)

"ثم قال: ..... وقيل حاش وحشا فاحفظهماظاهره: أن هاتين اللغتين في حاشا التي يستثنى بها. "وقد سمع الاستثناء بحشا في قوله: حشا رهط النبي فإن منهم ... بحورا لا تكدرها الدلاء ولم يسمع بحاش" ٢. وكلامه في التسهيل ظاهر في أنهما في "حاشا" التي للتنزيه ٣ وهي التي يليها المجرور باللام نحو: "حاشا لله". \_\_\_\_\_ = فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق، "قريشا" مفعول لحاشا منصوب بالفتحة الظاهرة، "فإننا" الفاء للتعليل، إن: حرف تأكيد ونصب، نا: اسمه، "نحن" تأكيد للضمير المتصل الواقع اسما لأن "أفضلهم" خبر إن، هم مضاف إليه، "فعالا" تمييز. الشاهد: في "ما حاشا قريشا" حيث دخلت "ما" المصدرية على "حاشا" وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها، وهو **شاذ** والكثير ألا تصحب "ما". مواضعه: ذكره من شرح الألفية: ابن عقيل ١ / ٣١، والأشموني ١ / ٢٣٩. وذكره ارسيوطي في الهمع ١ / ٢٣٣، وابن هشام في المغني ١ / ١٠٩، والشاهد رقم ٢٢٣ في خزانة الأدب. ١ في لسان العرب ج ١٨ ص ٩٨: "وأنشده الفراء" وهو من الوافر ٢. الشرح: حشا وفي الأصل "حشى"، "الرهط" اسم جمع يدل على الجماعة دون العشرة من الرجال ليس بينهم امرأة. ورهط الرجل: قومه وعشيرته الأقربون، "والبحور": جمع بحر وهو الماء الواسع الكثير العميق الملح، والجمع: أبحر وبحار وبحور، ويطلق على كل نهر عظيم: بحر. "لا تكدرها" لا تغيرها، وكدر الماء نقيض صفا. "الدلاء" جمع دلو، والدلو: الوعاء الذي تخرج به الماء من البئر. الإعراب: "حشا" لغة في حاشا أداة استثناء وهو مسموع، "رهط" مجرور بحشا، "النبي" مضاف إليه، "فإن" الفاء للتعليل، وإن: حرف تأكيد ونصب، "منهم" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن مقدم، "بحورا" اسم إن مؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة، "لا تكدرها" لا نافية، وتكدر فعل مضارع والضمير مفعوله، "الدراء" فاعل تكدر مرفوع بالضمة الظاهرة. الشاهد: "حشا رهط"؛ فقد استثنى بحشا وهو مسموع ٣. أ، ج وسقط في ب.. (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٦٨٦/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٦٩٠/٢



"وقد قرئ باللغات الثلاث وأقلها "حشا"، وهذه التي يليها المجرور "باللام" ١ "ليست" ٢ حرفاً. قال في "شرح" ٣ التسهيل بلا خلاف، بل هي إما فعل، وهو مذهب المبرد ٤، وإما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ٥، ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود ٦: "حاش الله" ٧ بالإضافة مثل: "سبحان الله"، وقراءة أبي السمال ٨: "حاشا لله" بالتثنية مثل: "رعيا لزيد"، والوجه في قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها "بحاشا" الحرفية لفظاً ومعنى. \_\_\_\_\_ ١ قال الأشموني ١ / ٢٤٠: "وهو الأقرب"، وقال في التسهيل ص ١٠٥: "وكثر فيها حاشا، وقل حشا وحاش" ٢. أ، ج وفي ب "ليس" ٣. ب. ٤ مذهب المبرد وابن جني والكوفيين أنها "فعل"، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف وإدخالهم إيها على الحرف، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية، قالوا: والمعنى في الآية: حاش لله جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى مثل هذا التأويل في ﴿حاش لله ما هذا بشراً﴾ ١. هـ. أشموني ١ / ٢٤٠. وهو مذهب البصريين وهو الصحيح لقوة أدلته، قال الأشموني: "والصحيح أنها اسم" ١ / ٦٠٢٤٠ هو: عبد الله بن مسعود بن الحارث بن عاقل بن حبيب بن مخزوم بن صاهلة بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر، أحد السابقين والعلماء الكبار من الصحابة. أسلم قبل عمر، عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم. وفد من الكوفة إلى المدينة، فمات بها آخر سنة اثنتين وثلاثين، ودفن بالبقيع وله بضع وستون سنة. ٧ من الآية ٥١ من سورة يوسف. ٨ هو قعنب بن أبي قعنب أبو السمال -بفتح السين وتشديد الميم وباللام- العدوي البصري، له اختيار في القراءة **شاذ** عن العامة. رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس وأسند الهذلي قراءة أبي السمال عن هشام البربري عن عباد بن راشد عن الحسن عن سمرة عن عمر، وهذا سند لا يصح. ١. هـ. طبقات القراء ٢ / ٢٧، رقم ٢٦١٤. (١)

"وقول" ١ ابن عباس ٢: نزلت عليه الآية ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- متوارياً بمكة. وبأبيات منها قول النابغة ٣: رهط ابن كوز محقبي أذراعهم ... فيهم ورهط ربيعة بن حذار ٤ وتأويل المانع ٥ وليس هذا موضع بسطه. ثم قال: \_\_\_\_\_ ١ أ، ج، وفي ب "بقول" ٢. هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، بحر التفسير وحبر الأمة، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، عرض القرآن على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقيل: إنه قرأ على علي بن أبي طالب، وتوفي بالطائف، وقد كف بصره سنة ثمان وستين، وصلى عليه محمد بن الحنفية ٣ راجع الأشموني ١ / ٤٠٢٥٢ البيت للنابغة الذبياني، من قصيدة من الكامل يخاطب بها زرة بن عمرو. الشرح: "رهط الرجل: قومه، والرهط: ما دون العشرة من الرجال لا يكون

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٦٩١/٢

فيهم امرأة. قال تعالى: ﴿وكان في المدينة تسعة رهط﴾ ، ابن كوز -بضم الكاف- هو يزيد بن حذيفة بن كوز، وقال الجوهري: اسم رجل من بني ضبة، "محقي" من أحقب زاده خلفه على راحلته، إذا جعله وراء حقيية. الإعراب: "رهط" مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة، "ابن" مضاف إليه، و"كوز" مضاف إليه، "محقي" حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرا وهو قوله: "فيهم" الآتي، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف و"أدراعهم" مضاف إليه وضمير الغيبة مضاف إليه، "فيهم" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، "ورهط" الواو حرف عطف، وrehط معطوف على المبتدأ وهو مضاف، و"ربعة" مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، "بن" نعت لربعة مجرور بالكسرة وهو مضاف، و"حذار" مضاف إليه. الشاهد: في "محقي أدراعهم" حيث وقع حالا من الضمير المجرور وهو قوله: "فيهم"، وهذا **شاذ** لا يقاس عليه. وقد قال بعضهم: إن محقي أدراعهم نصب على المدح، فحينئذ لا شاهد فيه، ولا حكم بالشذوذ. مواضعه: ذكره من شراح ألفية: ابن النازم ص ١٣٨، ولسان سيبويه، والأشمونى ٥٠٣٧. وقد ارتضيت مذهب جمهور النحويين؛ وذلك لضعف العامل، وما ورد فهو متأول. فالآية تخرج على ما يأتي: "أن السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته؛ لأنها بمعنى مقبوضة، ومطويات حال من السموات، ويمينه ظرف متعلق بمطويات، والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله: يوم القيامة" ١. هـ. صبان ج ٢ ص ١٤٠. والآية قال الله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون﴾ . والبيت ضرورة. ومثال ابن مالك: سعيد مستقرا في هجر. "مستقرا" حال مؤكدة.. (١)

"ما" يشمل ١ الجملة الاسمية، مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرة بالمضارع المنفي، وبالماضي مثبتا ومنفيا. ومقتضى قوله: بواو أو بمضمر أو بهماجاز الأوجه الثلاثة في ذلك كله، وليس على إطلاقه فلا بد من بيانه. أما الجملة الاسمية، فإن كانت مؤكدة لزم فيها الضمير، والخلو من الواو نحو: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ ٢ وكذا إن عطفت على حال كقوله تعالى: ﴿بياتا أو هم قائلون﴾ ٣ وإن كانت غير مؤكدة، ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة. إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، وأقل منه انفراد الواو، وأقل منه انفراد الضمير. وليس انفراد الضمير مع قلته **بنادر** خلافا للزمخشري، وقبله الفراء بل هو فصيح ٤. وجعل في الكشف ٥ قوله تعالى ٦: ﴿بعضكم لبعض عدو﴾ ٧ ﴿لا معقب لحكمه﴾ ٨ في موضع النصب على الحال. ١ أ، أي: سوى ما قدم، وفي ب، ج "وسواها يشمل" ٢٠ من الآية ٢ من سورة

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٧١٣/٢

البقرة. لا ريب فيه جملة وقعت ح الا مؤكدة لمضمون الجملة قبلها، وتمتنع الواو؛ لأن المؤكد عين المؤكد، فلو قرن بالواو لزم عطف الشيء على نفسه صورة ٣ من الآية ٤ من سورة الأعراف. جملة "هم قائلون" حال معطوفة على "بياتا"، والرباط الضمير، ولا يقال: "وهم" كراهة اجتماع حرفي عطف صورة، "قائلون" من القيلولة وهي نصف النهار. ٤ قال الزمخشري والفراء: انفراد الضمير وحده في الاسمية يأتي نادرا شاذا وليس بشيء، بل ورد في الفصح انفراده. "قال تعالى: ﴿قلنا اهبطوا منها جميعا﴾. ثم راحوا عقب المسك بهم ... يلحفون الأرض هدايا الأزرقوله: ولولا جنان الليل ما آب عامر ... إلى جعفر سرباله لم يمزقا. هـ. أشموني ١ / ٥٠٢٥٨ هو كتاب في تفسير القرآن الكريم للإمام محمود بن عمر الزمخشري، واسمه: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٦. ب. ٧ من الآية ٣٦ من سورة البقرة، أي: متعادين، ١ / ٩٦ كشف ٨ من الآية ٤١ من سورة الرعد، لا معقب: لا راد له، ٢ / ١١٦ كشف.. (١)

"أو متلوا بأو" نحو: #كن للخليل نصيرا جار أو عدلا ١ ... أصله الشرط نحو: "لأضربن زيدا ذهب أو مكث" ٢، لزم الضمير والخلو عن الواو، وامتنع دخول قد. وقوله: متى يأتي هذا الموت لا يلف حاجة ... لنفسي إلا قد قضيت قضاءها ٣ نادر. ١ صدر بيت من البسيط. قال العيني: لم أفق على اسم قائله، والظاهر أنه من كلام المحدثين. وبحث فلم أعثر على قائله. وعجزه: ولا تشح عليه جاد أو بخلا الشرح: "للخليل" أي: الصاحب والصديق، و"النصير" فاعل بمعنى فاعل، "جار" من الجور، وهو خلاف العدل، "الشح" البخل، "جاد" من الجود - بالضم - وهو الكرم. المعنى: انصر صاحبك في كل الأحوال، سواء جار في حقك أو عدل، ولا تبخل عليه بشيء، سواء بخل في حقك أو جاد. الإعراب: "كن" فعل أمر ناقص واسمه ضمير مستتر فيه تقديره: أنت، "للخليل" جار ومجرور متعلق بنصير، "نصيرا" خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، "جار" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الخليل، "أو" حرف عطف، "عدلا" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود إلى الخليل، "ولا" الواو عاطفة ولا ناهية، "تشح" فعل مضارع مجزوم بلا ناهية وعلامة جزمه السكون وحرك للتخلص من التقاء السكونين، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، "عليه" متعلق بتشح، "جاد" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، "أو" حرف عطف، "بخلا" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره هو، والألف للإطلاق. الشاهد: في "جار"، حيث وقع حالا وهو ماض ولم يجئ

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢ / ٧٢٠

معها "قد" أو الواو لكون الماضي قد عطف عليه "بأو". مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن النازم ص ١٤٢، والسندوبي، وداود، والأشموني ١ / ٢٠٥٧ جملة "ذهب" حال من زيد، وتمتنع الواو؛ لأنها في تقديره فعل الشرط، إذ المعنى: إن ذهب وإن مكث، وفعل الشرط لا يقترن بالواو، فكذا المقدر به. ٣. قائله: قيس بن الخطيم، وهو من قصيدة هائية من الطويل. الشرح: "متى يأت" إشارة إلى ما تصوره حاضرا لمعرفته بإدراكه لا محالة، ويجوز أن يكون لدوام استقباله، أشار إليه على وجه التقريب. "لا يلف" من ألفى، إذا وجد. قال تعالى: ﴿وَأَلْفَا سِيدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ أي: وجدا، وفي شرح الشواهد للعيني "لا تلف"، ورواية الأشموني: "لم يلف". إلا قضيت قضاءها، أي: فرغت منها لقضائي لأمثالها. = (١)

"وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جواز "ذلك" ١، ووافقهم المصنف لورود السماع به ٢ كقوله: أنفسا تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا؟ وأبيات أخرى. ٤. فإن قلت: ظاهر قوله: "نزا سبعا" أنه قليل، فلا يقاس عليه. \_\_\_\_\_ ١ أ، ج. ٢. والقياس أيضا. "وأما القياس فإن التمييز - وهو منصوب - كالمفعول به وسائر الفضلات، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلا متصرفا" ١. هـ. تصريح الشيخ خالد ١ / ٤٠٠ بتصرف ٣. هذا البيت لم يتعرض العيني لقائله، وقيل: نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيء، ولم يسموه. وبحث فلم أعثر على قائله، وهو من المتقارب. الشرح: "تطيب" أي: تظمن، "نيل المنى" إدراك المأمول، ونيل مصدر: "نال الشيء يناله نيلا ومنالا" إذا حصل عليه، "والمنى" بضم الميم - جمع منية - والمنية - بضم فسكون - اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه، "المنون" الموت. قال الفراء: المنون: مؤنث وتكون واحدة وجمعا. المعنى: كيف تستلذ نفس الظفر بما تتمناه، والموت يطلبها أكيدا؟ الإعراب: "أنفسا" الهمزة حرف استفهام تويخي، نفسا تمييز تقدم على العامل وهو قوله: تطيب، "تطيب" فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، "بنيل" الباء حرف جر، نيل مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بقوله: تطيب، "المنى" مضاف إليه، "وداعي" الواو للحال، داعي مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء، "المنون" مضاف إليه، "ينادي" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، "جهارا" مفعول مطلق عامله ينادي وأصله صفة لمصدر محذوف والتقدير: ينادي نداء جهارا. الشاهد: في "نفسا"، فإنه نصب على التمييز وقد قدم على عامله وهو "تطيب"؛ لأنه فعل متصرف، وهذا **نادر** عند سيبويه والجمهور وموضع قياس عند الكسائي ومن تبعه. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: السندوبي، وداود، والمكودي ص ٨٠،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٧٢٢/٢

والأشموني ١ / ٢٦٦، والسيوطي ص ٧٠، وابن هشام ٢ / ١١٥، وأيضا ذكره في مغني اللبيب ٢ / ٤١٩٠. منها قول المجنون، وقيل: أعشى همدان، وقيل: المخبل السعدي: أتهجر ليلي بالفراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيق قول الآخر: ضيقت حزمي في إبعادي الأملا ... وما ارعويت وشيئا رأسي اشتعلا. (١)

"حروف الجر: قال: هاك حروف الجر وهي من إلى ... حتى خلا حاشا عدا في عن علمذ منذ رب اللام كي واو وتا ... والكاف والبا ولعل ومتهذه عشرون حرفا مشتركة في جر الاسم ولكل منها تفصيل يأتي، إلا "خلا، وحاشا، وعدا" فإن حكمها تقدم في الاستثناء. وإلا "كي، ولعل، ومتى"؛ لغرابة الجر بهن. أما "كي" فتجر ثلاثة أشياء: الأول: "ما" الاستفهامية "كقولهم" ١ في السؤال عن "علة" ٢ الشيء: كيمه؟ بمعنى: لمة؟ الثاني: "أن" المصدرية مع صلتها في نحو: "جئت كي تفعل" ٣ في أحد الوجهين ٤. الثالث: ٥: "ما" المصدرية مع صلتها في قوله: ..... يراد الفتى كيما يضر وينفع ٦ وهو **نادر**. ١ أ، ج. ٢ أ، ج. ٣ أ، ج، وفي ب مثل بقوله: كقولك: كي أن تغر وتخدعا. ٤ قال الأشموني ج ٢ ص ٢٨٣: "إذا قدرت أن بعدها، فإن والفعل في تأويل مصدر مجرور بها ويدل على أن بعدها ظهورها في الضرورة كقوله: فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا والأولى أن تقدر "كي" مصدرية، فتقدر اللام قبلها، بدليل كثرة ظهورها معها، نحو: "لكيلا تأسوا" ١. هـ. جعل الثاني "أن" المصدرية، والثالث "ما" المصدرية، ترتيب أ، ج، وفي الثاني "ما" والثالث "أن" ٦. قيل: إن قائله هو النابغة الذبياني، وقيل: الجعدي، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم، كذا ذكره البحري في حماسه. = (٢)

"وأما "لعل" فتجر في لغة عقيل ثابتة "الأول ومحذوفته" ١ ومفتوحة الآخر "و" ٢ مكسورته ٣، خلافا لمن أنكر الجر بها ٤. وأما "متى" "فتجر" ٥ في لغة هذيل بمعنى من ٦، ومن كلامهم: "أخرجها متى كمة" أي: من كمة. \_\_\_\_\_ وصدر البيت: إذا أنت لم تنفع فضر فإنما وهو من الطويل. المعنى: إذا لم تستطع نفع من يستحق النفع فضر من يستوجب الإيذاء، فإن المرء لا يقصد منه إلا أحد هذين. الإعراب: "إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان، "أنت" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، "لم" حرف نفي وجزم وقلب، "تنفع" فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، "فضر" الفاء واقعة في جواب إذا، ضر فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢ / ٧٣٦

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢ / ٧٣٨

وللتخفيف، "فإنما" الفاء للتعليل، إنما حرف دال على الحصر، "يراد" فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة، "الفتى" نائب فاعل يراد مرفوع بضمة مقدرة على الألف، "كيما" كي: حرف تعليل وجر، ما حرف مصدري، "يضر" فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هو، "وينفع" الواو عاطفة، ينفع فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر تقديره هو. الشاهد: في دخول "ما" المصدرية على "كي" وهو **نادر**، وهو تخريج الأخفش، وهي عند غيره كافة لكي عن عمل النصب في الفعل المضارع، والفعل مؤول بالمصدر على القولين بواسطة "ما" على الأول، وبواسطة "كي" على الثاني. مواضعه: ذكره من شرح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٧، وابن هشام ٢ / ١٢٠، والأشموني ٢ / ٢٨٣، والمكودي ص ٨١، وداود، والسندوبي ١٠ أ، ج، وفي ب "اللام الأولى ومحذوفه" ٢. أ، ج، وفي ب "أو" ٣. فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها، ولا يجوز في غيرها من بقية لغات "لعل". صبان ٢ / ١٥٦. ومثال الجر قول الشاعر: لعل أبي المغوار منك قريب؛ قال السيوطي في همع الهوامع: "م نهم الفارسي، وتأول البيت على أن الأصل: لعله لأبي المغوار جوابه قريب؛ فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا، وأدغم في لام الجر، ومن ثم كانت مكسورة. ومن فتح فهو على لغة "المال لزيد" وهذا تكلف كثير مردود بنقل الأئمة" ١. هـ. ٢ / ٢٣، وأميل إلى الجر؛ لعدم التكلفة كما قال السيوطي ٥. أ، ج. ٦. أي: الابتدائية.. (١)

"فإن صحت الرواية، حمل على زيادة "أل". وشذ "رب أييه" و"رب أخيه" و"رب أمه" ١. واختلف في معنى "رب"، فقليل: للتقليل، وقيل: للتكثير، ونسب كل منهما ٢ إلى سيبويه. وقيل: تكون "لهما" ٣، وقيل ٤: حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا لتكثير ٥، وفي التسهيل: وللتقليل بها **نادر**. ٦. وقوله: "والتاء لله ورب". يعني: أن التاء مختصة باسم الله، نحو: ﴿تالله تفتأ﴾ ٧. = المعنى: يصف نفسه بالكرم، وأنه لا ييخل على من معه بأحسن ما عنده من الإبل المتخذة للقنية والخيول الجياد التي بينها أولاد. الإعراب: "ربما" رب: حرف تقليل وجر، ما: زائدة كافة، "الجامل" مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، "المؤبل" صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة، "فيهم" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، "وعناجيح" الواو عاطفة، عناجيح مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وخبره محذوف يدل على ما قبله، والتقدير: وعناجيح فيهم، "بينهن" ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم والضمير مضاف إليه، "المهار" مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله: "عناجيح" وهي التي سوغت الابتداء

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٧٣٩/٢

بالنكرة. الشاهد: في "ربما الجامل" حيث دخلت رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية وهو **نادر**. قال العيني: ولأجل هذا قال أبو علي: يجب أن تقدر "ما" اسما مجرورا على معنى شيء والجمال خبر لمبتدأ محذوف وتكون الجملة صفة لما، والتقدير: رب شيء هو الجامل المؤمل. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٣، وابن هشام ١٦١ / ٢، وابن عقيل ٢ / ٢٥، والأشموني ٢ / ٢٩٨، وداود، والسيوطي ص ٧٣، وفي همعه ١٠٢٦ / ٢ بهذا يستقيم الكلام، وفي أ، ب "واحد أمه"، وفي ج "وجد أمه" ٢. "كل واحد منهما" في ب. ٣، وفي أ، ب "لها" ٤. أ، ب، وفي ج "هو" ٥. ب، وفي أ، ج "تكثير" ٦. التسهيل ص ٧٠١٤٧ من الآية ٨٥ من سورة يوسف.. (١)

"وحكى الأخفش دخولها على الرب، قالوا: "ترب الكعبة"، وقالوا أيضا: "تالرحمن" و"تحياتك" وهو **شاذ**. وقالوا: إنها بدل من واو القسم. وقوله: وما روي من نحو ربه فتى ... نزر ..... أشار "به" ١ إلى أنه قد ورد دخول رب على المضمر، وأنه قليل. ومنه قول الشاعر: ..... وره عطا أنقذت من عطبه ٢ وروي: "وربه عطب" بالجر على نية من، وهو **شاذ**. فإن قلت: إنما أورد النحويون ذلك على أنه "فصيح" ٣ مقيس "عليه" ٤، فكيف قال: "نزر"؟ ١ \_\_\_\_\_ أ، ج. ٢ قال العيني: أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله، وهو من البسيط. صدره: #واه رأبت وشيكا صدع أعظمها لشرح: "واه" من وها الحائط، إذا ضعف وهم بالسقوط، "رأبت" أصلحت وشعبت، "وشيكا" - بفتح الواو وكسر الشين - سريعا، "صدع" أعظمه "الصدع: الشق"، "عطا" هو صفة مشبهة على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين - أي: هالكا، "من عطبه" مصدر على وزن فعل بفتح تين. المعنى: رب شخص ضعيف أشرف على الهلاك والسقوط، فجبرت كسره ورشت جناحه. الإعراب: "واه" هو على تقدير رب مبتدأ، "رأبت" فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر، "وشيكا" مفعول مطلق لرأبت، أي: رأبت رأبا وشيكا، "صدع" مفعول لرأبت منصوب بالفتحة الظاهرة، "أعظمه" مضاف إليه، "وربه" رب حرف جر شبيه بالزائد والضمير في محل جر لرب، وله محل رفع بالابتداء، "عطا" تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة، "أنقذت" فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور برب، "من عطبه" جار ومجرور متعلق بأنقذ. الشاهد: في "وربه عطا" حيث جرت "رب" الضمير وهو **شاذ**. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٤٨، وابن عقيل ٢ / ٩، والأشموني ٢ / ٢٥٨، وداود، والسندوبي ٣. أ، ج، وفي ب "صحيح" ٤. ج.. (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٧٤٢/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٧٤٣/٢



"وإليه" ١ أشار بقوله: "كها" وهذا من الضرائر" ٢. وقد شذ دخول الكاف على ضميري المتكلم، والمخاطب في قول الحسن: "أنا كك وأنت كي" ٣. وقول الشاعر: وإذا الحرب شمרת لم تكن كي ٤ ... والكاف في: "كي" مكسورة ٥ \_\_\_\_\_ ١. أ. ٢. أ، وفي ب "كذا إلى القلة، وهو عند غيره من الضرائر"، وفي ج "كها إلى أن هذا من الضمائر" ٣. قال العيني: يعني: أنا كمثلك وأنت كمثلي "كذا بالنسخ، والمناسب: وأنا مثلك وأنت مثلي ١. هـ. مصحح هامش" واستعمال هذا في حال السعة شذوذ، لا يلتفت إليه ٣ / ٤٠٢٦٦ صدر بيت. قال العيني: أنشده الفراء، وقال: أنشدني بعض أصحابنا ولم أسمعته أنا من العرب، ولم يذكر اسم قائله. وبحث فلم أعثر على قائل، وهو من الخفيف. وعجزه: حيث تدعو الكماة فيها نزالورواية الأشموني: حين تدعو... الشرح: "شمרת" أي: نهضت، "الكماة" - بضم الكاف - جمع كام مثل قاض وقضاة، وهو الشجاع المنكمي في سلاحه؛ لأنه كمي نفسه، أي: سترها بالدرع والبيضة، "نزال" كلمة توضع موضع انزل. الإعراب: "وإذا" الواو للعطف، إذا للشرط وفعل الشرط محذوف دل عليه قوله: شمרת، والتقدير: إذا شمרת الحرب؛ لأن إذا لا تدخل على الجملة الفعلية، "الحرب" فاعل، "لم" حرف نفي وجزم وقلب، "تكن" فعل مضارع مجزوم بلم وهو جواب الشرط، "حين" منصوب على الظرفية، "تدعو" فعل مضارع، "الكماة" فاعل، "فيها" جار ومجرور متعلق بتدعو، "نزال" في محل نصب على أنه مفعول تدعو، والتقدير: حين تدعو تقول: نزال. الشاهد: في "لم تكن كي" حيث أدخل الكاف على ضمير المتكلم، على معنى: لم تكن أنت مثلي. وهذا **شاذ** لا يستعمل إلا في الضرورة. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه للألفية ٢ / ٥٠٢٨٦ قال الصبان ٢ / ١٥٩: "وكي - بكسر الكاف - لمناسبة ياء المتكلم كما في الدماميني عن سيويه" (١)

"بل إن لم يكن أكثر فهو "مساو" ١. فإن قلت: إلام أشار بقوله: "ونحوه أتى؟" قلت: يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون أشار إلى ما ورد من دخول الكاف على الضمير في غير البيت المشار إليه، كقول الشنفرى: لئن كان من جن لأبرح طارقا ... وإن يك إنسا ما كها الإنس تفعل ٢ ولا حجة في قوله: ..... كه ولا كهن إلا حاظلا ٣ \_\_\_\_\_ ١. ب، وفي أ "متساوي"، وفي ج "متساوي". راجع الأشموني ٢ / ٢٠٢٨٧ قائله الشنفرى الأزدي، واسمه براق. وهو من قصيدته المشهورة، من الطويل. الشرح: "لأبرح" أي: جاء بالبرح وهو الشدة، "طارقا" من طرق أهله، إذا أتاها ليلا. الإعراب: "لئن" اللام للتأكيد وإن شرطية، "كان" فعل ماض ناقص فعل الشرط واسمه ضمير مستتر، "من جن" جار

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢ / ٧٤٥

ومجرور في محل نصب خبر كان، "الأبرح" جواب الشرط، "طارقا" حال منصوب بالفتحة الظاهرة، "وإن يك" أصله: يكن؛ حذفت النون للتخفيف لكثرة استعماله في الكلام واسم ضمير مستتر فيه، "إنسا" خبر يك، "ماكها" ما نافية والكاف للتشبيه دخلت على الضمير، "الإنس" مبتدأ، "يفعل" فعل مضارع وفاعله ضمير والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. الشاهد في: "ماكها"، حيث دخلت الكاف على الضمير، وهو **شاذ**. مواضعه: ذكره السيوطي في همع الهوامع ٢ / ٣٠، وفي شرحه للألفية ص ٣٠٧١ عجز بيت قائله رؤية بن العجاج يصف حمارا وأتته، وهو من قصيدة مرجزة مسدسة، وصدره: ولا ترى بعلا ولا حلائلا الشرح: "بعلا" زوجا، "حلائلا" -بالحاء المهملة- زوجات، "حائلا" المانع من التزويج. المعنى: لا ترى من الأزواج والزوجات من يحبس نفسه على صاحبه ولا يتطلع إلى غيره كحمار الوحش وأتته، إلا من منع أنثاه عن التزويج بغيره، كانت عادة الجاهلية إذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بإذنهم. الإعراب: "لا" نافية، "ترى" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه، "بعلا" مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة، "ولا" الواو عاطفة، ولا لتأكيد النفي، "حلائلا" معطوف على قوله: "بعلا"، "كه" متعلق بمحذوف حال من "بعلا"، "ولا كهن" متعلق بمحذوف حال من "حلائلا"، "إلا" أداة استثناء ملغاة، "حائلا" مفعول ثان ل ترى منصوب بالفتحة الظاهرة. الشاهد: في "كه وكهن" حيث جر الضمير بالكاف، وهو **شاذ**. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن النظم ص ٤٨، وابن هشام ٢ / ١٥٢، وابن عقيل ٢ / ١٠، والأشموني ٢ / ٢٨٦.. (١)

"على الاتصال؛ "لا احتمال" ١ أن يكون أصله كهو. والثاني: أن يكون أشار إلى أنه قد "ندر" ٢ دخول بعض الأحرف المخصوصة بالظاهر "غير الكاف" ٣ على الضمير، كما "ندر" ٤ دخول الكاف عليه كقول الشاعر: فلا والله لا يلقى أناس ... فتى حناك يابن أبي يزيد وهو عند البصريين ضرورة. ثم قال: بعض وبين وابتدي في الأمكنة ... بمن ..... شرع في بيان معاني "بعض" ٦ هذه الحروف، فبدأ بمن وذكر لها في هذا البيت ثلاثة معان: الأول: التبعض نحو: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله﴾ ٧ وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض. ١ \_\_\_\_\_ أ، ج، وفي ب "لأنه يحتمل" ٢. أ، وفي ب، ج "ورد" ٣. أ، ج. ٤ أ، ج، وفي ب "ورد" ٥. قال الشيخ محيي الدين: هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها. وبحث فلم أعر له على قائل، وهو من الوافر. وروي: "أبي زياد" بدل "أبي يزيد"، و"لا يلقى" بدل "لا يلقى". الشرح: لا يلقى ٦ "لا يجد"، قال تعالى: ﴿وَأَلْفيا سيدها لدى الباب﴾ أي: وجده، وبالقف من اللقى. الإعراب: "فلا" زائدة قبل القسم للتوكيد، "والله" الواو حرف قسم ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وفعل القسم

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢ / ٤٧٧

الذي يتعلق به الجار والمجرور محذوف، "لا" نافية، "يلقى" فعل مضارع، "أناس" فاعل، "فتى" مفعول به، "حتاك" حتى جارة والضمير في محل جر بها والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفتى، "يا" حرف نداء، "ابن" منادى، "أبي" مضاف إليه، "يزيد" مضاف إليه. الشاهد: في "حتاك" حيث دخلت "حتى" الجارة على الضمير، وهو **نادر**. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ٨ / ٢، والأشموني ٢ / ٢٨٦، والمكودي ص ٨، وداود ٦. أ، ب. ٧ من الآية ٨ من سورة البقرة.. (١)

"وقوله: "وكذا عن وعلى" أما عن فتكون اسما إذا دخل عليها حرف جر، ولا تجر إلا بمن كقوله: ..... من عن يمين الحبيا نظرة قبل ١ وندر جرهما بعلى في قوله: على عن يميني مرت الطير سنحا ٢ ..... ١ عجز بيت قائله القطامي، واسمه عمير بن شبيب التغلبي، والبيت من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، وهي من البسيط. وصدرة: فقلت للركب لما أن علا بهما لشرح: "للركب" جمع راكب، "علا بهم" يروى: علا لهم، والمعنى علت لهم أي: جعلتهم يعلون، "الحبيا" - بضم الحاء وفتح الباء وتشديد الياء - موضع بالشام، "قبل" - بفتح القاف والباء - يقال: نظرة قبل إذا لم يتقدمها نظر. الإعراب: "فقلت" فعل ماض والتاء فاعل، "للركب" اللام حرف جر والركب مجرور بها والجار والمجرور متعلق بقلت، والقول إذا وصل باللام يكون بمعنى الخطاب أي: خاطبت الركب، "لما" ظرف بمعنى حين، والعامل فيه قلت، "أن" مفسرة، "علا بهم" جملة من الفعل والمفعول بمعنى أعلتهم والفاعل "نظرة"، والظاهر أن مصدرية، "من" حرف جر، "عن" اسم بمعنى جانب؛ فلذلك دخل عليها حرف الجر، "يمين" مجرور بعن، "الحبيا" مضاف إليه، "قبل" بالرفع صفة للنظرة. الشاهد: في "من عن يمين"، فعن اسم مجرور بمن، وتكون عن بمعنى جانب. والمعنى: من جانب يمين الحبيا، وهذا كثير في الكلام. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥١، والمكودي ص ٢٠٨٣ قال العيني: لم أقف على اسم قائله. وبحث فلم أعثر على قائل له. وهو من الطويل. وعجزه: وكيف سنوح واليمين تطيعا لشرح: "سنحا" - بضم السين وتشديد النون - جمع سانح، تقول: سنح لي الطير يسنح سنوحا، إذا مر من مياسرك إلى ميامنك، والعرب تيمين بالسانج وتتشاءم بالبارح، وكذا قال الجوهري. وفي الهمع "قطيع" بدل تطيع. الإعراب: "على" حرف جر، "عن" اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، وعلى عن يميني جار ومجرور متعلق بالفعل مرت، "الطير" فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة للفعل مرت، "سنحا" حال منصوب بالفتحة الظاهرة. الشاهد: في "على عن يميني"، فإن "عن" هنا اسم

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٧٤٨/٢

بدليل دخول على عليها، وهذا **نادر** والمحفوظ من دخول كلمة "على" على كلمة "عن" في هذا البيت فقط، فإن الأكثر أن يدخل عليه كلمة "من" عند كون "عن" اسما. ا. هـ العيني. مواضعه: ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ١ / ١٣١، والسيوطي في الهمع ٢ / ٣٦.. (١)

"قال بعضهم: وفي نحو: دع عنك نهبا صيح في حجراته ١ وأما "على" فذهب قوم منهم ابن طاهر وابن خروف والشلوين إلى أنها اسم ولا تكون حرفا، وزعموا أن ذلك مذهب سيوييه، ومشهور مذهب البصريين أنها حرف جر وتكون اسما إذا دخل عليها "من" نحو: \_\_\_\_\_ ١ صدر بيت قائله امرؤ القيس بن حجر الكندي، من الطويل. وعجزه: ولكن حديثا ما حديث الرواحل لشرح: "دع" اترك، "نهبا" أي: ما انتهب ويجمع على نهاب، "صيح" مجهول صاح، "الحجرات" - بفتح الحاء وضم الجيم - النواحي، وفي مجمع الأمثال بفتح الحاء والجيم والراء: النواحي أيضا. المعنى: قال الأصمعي: دع الذي انتهبه باعث، وحدثني عن الرواحل التي أنت ذهبت بها. قال: نزل امرؤ القيس على خالد بن سدوس وأغار باعث على مال امرئ القيس فقال له خالد: أعطني إبلك حتى أطلب مالك وأرده عليك، ففعل امرؤ القيس وانطوى خالد عليها ثم ذهب يتعقب باعثا فضاعت منه. وفي مجمع الأمثال للميداني ١ / ٣٦٨ رقم ١٤٠٣: "يضرب لمن ذهب من ماله شيء ثم ذهب بعده ما هو أجل منه". الإعراب: "دع" جملة من الفعل والفاعل، "عنك" جار ومجرور، "نهبا" مفعوله وفيه حذف والتقدير: دع عنك ذكرك نهبا، "صيح في حجراته" صيح فعل ماض من صاح مبني للمجهول والجملة في محل نصب صفة لنهبا، والتقدير: نهبا صيح في نواحيه، "ولكن حديثا" أي: ولكن حدثنا حديثا، فانتصاب حديثا بالمقدر، "ما" اسم استفهام مبتدأ، "حديث" خبره مرفوع بالضممة الظاهرة، "الرواحل" مضاف إليه مجرور بالكسرة. الشاهد: في قوله: "دع عنك"، فإن "عن" هنا اسم بمعنى "جانب"، وهذا متعين في ثلاثة مواضع: أحدها: أن يدخل عليها "من" كما في قوله: "من عن يمين" أي: من جانب يمين. والثاني: أن يدخل عليها "على" وذلك **نادر**، والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله: على عن يميني مرت الطير سنح الثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمعنى واحد، قاله ال أخفش، وذلك قوله: دع عنك نهبا.... وذلك لثلا يؤدي إلى تعدي فعل الضمير المتصل إلى ضميره المنفصل. مواضعه: ذكره ابن هشام في مغني اللبيب ١ / ١٣١، ٢ / ١٢١، والسيوطي في الهمع ٢ / ٢٩.. (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢ / ٧٦٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢ / ٧٦٤

"الخامس: حكى سيبويه عن بعض العرب ١: لب، على أنه مفرد لبيك غير أنه مبني على الكسر، لقلة تمكنه. واختلف فيه؛ فقليل: ينصب نصب المصدر كأنه قال: إجابة، وقال المصنف: جعلوه اسم فعل. وقوله: وشذ إيلاء يدي للبأشار إلى أنه شذت إضافته إلى الظاهر في قوله: دعوت لما نابني مسورا... فلبى فلبى يدي مسور<sup>٢</sup> تنبيه: ذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد وأصله لبي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى المضممر كما في عليك. \_\_\_\_\_ ١ قال سيبويه ١ / ١٧٦: "وبعض العرب يقول: لب، فيجريه مجرى أمس وفاق، ولكن موضعه نصب". ٢ من أبيات سيبويه التي لم يعرفوا لها قائلاً ١ / ١٧٦، وقال العيني: لأعرابي من بني أسد، وهو من المتقارب. الشرح: "دعوت" طلبت، "نابني" نزل بي وأصابني، "مسور" -بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو- اسم رجل، "لبى" أجاب، "لبى يدي مسور" المراد الدعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابته بعد إجابة، وإنما خص يديه بالذكر؛ لأنهما اللتان أعطتا ما سأل. المعنى: أصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً آخر اسمه موسر ليغرم عنه دية لزمته، فأجابه إلى ذلك. فالراجز يقول: دعوت مسورا للأمر الذي نزل بي فلباني، ثم دعا له. الإعراب: "دعوت" فعل وفاعل، "لما" اللام حرف جر للتعليل، "ما" اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام والجار والمجرور متعلق بدعوت، "نابني" ناب فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما والنون للوقاية والياء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول، "مسورا" مفعول به لدعوت، "فلبى" الفاء عاطفة، "لبى" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مسور والجملة معطوفة على جملة "دعوت مسورا"، وقوله: "فلبى يدي مسور" الفاء للتعليل، "ولبى" مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف، وهو مضاف ويدي مضاف إليه ويدي مضاف ومسور مضاف إليه. الشاهد: في "فلبى يدي" حـ يث أضاف "لبى" إلى الاسم الظاهر وهو "يدي"، وذلك **شاذ**. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢ / ٤١، والأشموني ٢ / ٣١٣، وداود، والسندوبي، والأصطهناوي، والمكودي ص ٨٧، وابن هشام ٢ / ١٩١، وأيضاً في المغني ٢ / ١٤٣، والسيوطي ص ٧٥، وأيضاً في الهمع ١ / ١٩٠، وابن يعيش ١ / ١٩١، والشاهد رقم ٩٣ من الخزانة، والكتاب ١ / ١٧٦. (١)

"ورد عليه سيبويه بقوله: "فلبى يدي مسور" لإثبات الياء مع الظاهر ١، فإن قلت: قد ذكر في شرح التسهيل: إن إضافة لبيك إلى "المضممر" ٢ الغائب **شاذة** كإضافته إلى الظاهر، ومنه قول الراجز: لقلت لبيه لمن يدعوني<sup>٣</sup> وظاهر كلامه هنا جواز إضافته إلى المضممر مطلقاً. قلت: لا يلزم من قوله: "امتنع إيلائه اسماً

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٠١ / ٢

ظاهراً" جواز إضافته لكل مضمّر. \_\_\_\_\_ ١ قال سيبويه ١ / ١٧٦: "وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك: عليك، وقال سيبويه: دعوت لما نابني مسورا ... فلبى فلبى يدي مسورفلو كان بمنزلة على لقال: فلبى يدي مسور؛ لأنك تقول: على زيد إذا أظهرت الاسم ٢. أ، وفي ب، جـ "الضمير" ٣. قال العيني: لم أقف على اسم قائله، وبحث فلم أعثر له على قائل، من الرجز. وقبله: إنك لو دعوتني ودونيزوراء ذات مترع بيون ... الشرح: "زوراء" -بفتح الزاي وسكون الواو- الأرض البعيدة الأطراف، "مترع" ممتد، "بيون" بزنة صبور: البئر البعيدة القعر، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل، "لبيه" فيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك: لبيك. المعنى: إنك لو ناديتني وأمامي أرض بعيدة الأطراف واسعة الأرجاء ذات ماء بعيد الغور، لأجبتك إجابة بعد إجابة، يريد أنه لا تعوقه عن إجابته صعاب ولا شداد. الإعراب: "إنك" إن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير المخاطب اسمه، "لو" شرطية غير جازمة، "دعوتني" دعا فعل ماض وضمير المخاطب فاعله والنون للوقاية والياء مفعول به والجملة شرط "لو"، و"دوني" الواو للحال، "دوني" ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ودون مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، "زوراء" مبتدأ مؤخر وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال، "ذات" نعت لزوراء وذات مضاف، "مترع" مضاف إليه، "بيون" نعت لمترع، "لقلت" اللام واقعة في جواب لو، قلت فعل وفاعل والجملة جواب لو وجملة الشرط في محل رفع خبر إن في أول الأبيات، "لبيه" مفعول مطلق والهاء مضاف إليه، "لمن" اللام حرف جر ومن اسم موصول، "يدعوني" فعل وفاعل ومفعول والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. الشاهد: في "لبيه" حيث أضاف "لبى" إلى ضمير الغائب، وذلك **شاذ** والحكم أن يضاف إلى ضمير المخاطب. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن عقيل ١ / ٤٠، والأشموني ٢ / ٣١٣، وابن هشام ٢ / ١٩٠، وفي المغني ٢ / ١٤٣، والسيوطي ص ٧٥، وفي همعه ١ / ١٩٠. (١)

"وفي الارتشاف: "ويضاف" ١ إلى الظاهر؛ تقول: لبي زيد وسعدى عمرو، وإلى ضمير الغائب قالوا: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة. هـ ٢. ثم أشار إلى الثالث بقوله: وألزموا إضافة إلى الجمل ... حيث وإذ..... شمل قوله: "إلى الجمل"، "الجملة" ٣ الاسمية والفعلية: فالاسمية نحو: "جلست حيث زيد جالس" و"إذ زيد جالس". والفعلية نحو: "حيث جلس زيد"، و"إذ جلس زيد". فإن قلت: كيف قال: وألزموا مع إذ، حيث قد ورد إضافتها إلى مفرد، في قوله: أما ترى حيث سهيل طالعاء ...

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٠٢ / ٢

..... ١ أ، ب، وفي ج "ومضاف" ٢. قال السيوطي في همعه ١ / ١٩٠: "ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه: يقال: لبي زيد وسعدى زيد، فساق ذلك مساق المنساق المطرد" ٣. ب. ٤ صدر بيت بحث فلم أعر على قائله، وهو من الرجز. وعجزه: نجما يضيء كالشهاب لامعاً الشرح: "سهيل" - بضم السين - نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضي القيظ، "الشهاب" الشعلة من النار. الإعراب: "أما" الهمزة للاستفهام "وما" نافية أو: "أما" كلها أداة استفتاح، "ترى" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، "حيث" مفعول به مبني على الضم في محل نصب وحيث مضاف و"سهيل" مضاف إليه، "طالعا" قيل: حال من سهيل ومجيء الحال من المضاف إليه - مع كونه قليلاً - قد ورد في الشعر وهذا منه، وقيل: هو حال من "حيث" والمراد بـحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على اسم مكان مبهم، "ونجما" منصوب على المدح بفعل محذوف، "يضيء" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل نصب صفة لنجم، "كالشهاب" جار ومجرور متعلق بـيضيء، "لامعاً" حال مؤكدة. الشاهد: في "حيث سهيل"، فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك **شاذ** عند جمهرة النحاة. وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائي إضافة "حيث" إلى المفرد، واستدل بهذا البيت ونحوه، وروي برفع "سهيل"، فتكون مضافة إلى الجملة فلا شاهد فيه. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن الناظم ص ١٥٩، وابن عقيل ٢ / ٣٤، والأشموني ٣١٤، والسيوطي ص ٧٥. (١)

"ولم يضاف إلى الجمل من ظروف المكان إلا حيث ولدن. وقال ابن برهان: إلا "حيث" ١ وحدها. وقوله: ونصب غدوة بها عنهم ندرسمع في "غدوة" بعد "لدن" الجر والنصب والرفع. أما الجر فهو الأصل ٢، وأما النصب **"فشاذ"**، ووجه "٣ بثلاثة أوجه: أحدها: أن "لدن" شبهت باسم الفاعل "في ثبوت" ٤ نونها تارة، وحذفها أخرى فنصب بها. وضعف لسماع النصب بعد "لد" ٥ المحذوفة النون. والثاني: أن النصب على إضمار "كان" الناقصة. والثالث: أنه على التمييز. وقال سيبويه: ولا تنصب لدن غير غدوة ٦. = صريع غوان وضمير الغائبات مفعول به، "ورقنه" الواو حرف عطف وراق فعل ماض ونون النسوة فاعل وضمير الغائب مفعول به، "لدن" ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، وقد نازع فيه كل من راقهن ورقنه، "شب" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر والجملة في محل جر بإضافة لدن إليها، "حتى" حرف غاية وجر، "شاب" فعل ماض مبني على الفتح، "سود" فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٠٣/٢



"الدوائب" مضاف إليه مجرور بالكسرة. الشاهد: في "لدن شب"، حيث أضاف "لدن" إلى جملة "شب" وهي فعلية، والفاعل مستتر جوازا. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: ابن هشام ٢ / ٢٠٧، والأشموني ٢ / ٣١٨، ودادود، والمكودي ص ٩٨، والسيوطي في الهمع ١ / ١٠٢١٥ ب، ج، وفي أ "حديث" ٢. قال سيبويه ١ / ١٠٧: "والجر في غدوة هو الوجه، والقياس" ٣. أ، ج، وفي ب "فرجه" ٤. أ، ج "لثبات"، وب "لثبوت"، والأحسن في ثبوت ٥. أ، ب، وفي ج "لدن" ٦. قال سيبويه ١ / ٢٨: "إن لدن إنما ينصب بها مع غدوة"، وفي ١ / ١٠٧: "أن لدن لها مع غدوة حال ليست في غيرها تنصب بها، كأنه ألحق التنوين في لغة من قال له وذلك قولك: من لدن غدوة" (١)

"نحو: "هي عصاي" ١ وفيه لغتان: إقرار الألف "وهي المشهورة" ٢، وقلبها ياء وهي لغة هذيل "وحكاها" ٣ عيسى بن عمر عن قريش. وقرأ الحسن ٥: "يا بشري" ٦، وإليها أشار بقوله: ..... وفي المقصور عن ... هذيل انقلابها ياء حسنوينبغي أن يستثنى من ذلك ألف "لدى" و"على" الاسمية، فإن الأكثر فيه القلب مع ياء المتكلم. فإن قلت: فهل يجوز للقلب ألف المثنى في لغة من التزمها مطلقا؟ قلت: قال في الارتشاف: يحتاج في جوازه إلى سماع ٧. \_\_\_\_\_ ١ من الآية ١٨ من سورة طه ٢. أ، ب، وفي ج "وهو المشهور" ٣. ب، ج وفي ب "حكاها" ٤. عيسى بن عمر الثقفي أبو عمر مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنسب إليهم. إمام في النحو والعربية والقراءة، مشهور. أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره، وروى عن الحسن البصري وغيره، وحكى عنه الجوهري في الصحاح وغيره. سقط عن حمار فاجتمع الناس حوله، فقال: ما لي أراكم تكأ كأتكم علي كتكأ كنكم علي ذي جنة؟ افرقعوا عني. مات سنة تسع وأربعين، وقيل: سنة خمس ومائة ٥. هو الإمام أبو سعيد الحسن بن الحسن البصري، كان إماما في القراءة، روى عن الشافعي أنه قال: لو أشاء أن أقول: إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته. وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءة **شاذة** من القراءات العشر، وتوفي بالبصرة سنة ١١٦ هـ. ٦ من الآية ١٨ من سورة يوسف ٧. الارتشاف ص ٩١٠. (٢)

"الرابع: أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهما بالنعته، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به معمول المتأخر، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع. والأولى أن يقال: "غير متبوع" بدل "غير منعوت"؛ لأن حكم سائر التوابع حكم

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢ / ٨١٥

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٢ / ٨٣٦

النعت.الخامس: أن يكون مفردا. ذكره في البسيط عن بعضهم ولم يشترطه في التسهيل<sup>١</sup>، وقال في الكافية: وأهمل المضمّر والمحدود ... ومصدر فارقه التوحيد ورب محدود ومجموع عمل ... وبسماع لا قياس قد قبلو صرح بجوازه في شرح التسهيل: ومن إعماله مجموعا قوله<sup>٢</sup>: قد جربوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامة إلا المجد والفنعا \_\_\_\_\_ = المعنى: يصف مسافرا معه ماء فتيمة، وأحياء بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا. الإعراب: "يحيائي" فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، "به" متعلق بيحيائي، "الجلد" فاعل مرفوع، "الذي" نعت الجلد، "هـ" و"ضمير منفصل مبتدأ، "حازم" خبر مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، "بضربة" جار ومجرور متعلق بيحيائي وضربة مضاف، وكفي من "كفيه" مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه مثنى، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الجلد مضاف إليه، "الملا" مفعول به لضربة، "نفس" مفعول به ليحيائي وهو مضاف و"راكب" مضاف إليه. الشاهد فيه: "بضربة كفيه"، فإن ضربة مصدر محدود أضيف إلى فاعله ونصب الملا وهو مفعول، وهو **شاذ**؛ لأن المصدر المحدود لا يعمل، فإن ورد حكم بشذوذه. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٣٥ / ٢، والسيوطي ص ٨١، وذكر في قطر الندى ص ٢٦٨، وهمع الهوامع ٩٢ / ١٠٢ التسهيل ص ٢٠١٤٢ قائله أعشى ميمون من قصيدة يمدح فيها هوزة بن علي الحنفي، وهو من البسيط. اللغة: "أبا قدامة" هذه كنية هوزة الممدوح، "المجد" اسم جامع لخصال المروءة والسخاء والشرف، "الفنعا" - بفتح الفاء والنون - الكرم والعطاء الواسع. = (١)

"وقول الشاعر ١: فتاتان أما منهما فشيبة ... هلالا، وأخرى منهما تشبه البدر \_\_\_\_\_ = يعقر الإبل السمان للضيفان إذا أعسر الناس، ولم يجدوا زادا. الإعراب: "ضروب" خبر لمبتدأ محذوف أي: أنت ضروب، "بنصل" متعلق بضروب، "السيف" مضاف إليه، وفي ضروب ضمير مستتر فاعله، "سوق" مفعول به لضروب، "سمانها" مضاف إليه، "إذا" ظرف لما يستقبل من الزمان، "عدموا" فعل وفاعل، "زادا" مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها، "فإنك" الفاء واقعة في جواب إذا وإن حرف توكيد ونصب وضمير المخاطب اسم إن، "عافر" خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها جواب إذا. الشاهد فيه: "ضروب .... سوق"، فإن "ضروب" صيغة مبالغة للضارب وقد عمل عمل فعله حيث نصب "سوق"، وقد اعتمد على مخبر عنه محذوف، أي: أنت ضروب. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٤٢ / ٢، وابن هشام ١٧ / ٣، والسيوطي ص ٢٨، والمكودي ص ٩٦، وذكره سيويو

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٤٣/٢

٥٧ / ١، والمفصل ٦ / ٧٠، والشذور ص ٤٠٨، والقطر ص ٢٨٠، والشاهد ٦٠٢ في الخزانة. ١. قائله عبيد الله بن قيس الرقيات، وهو من الطويل. اللغة: "فتاتان" تنثية فتاة، وهي الجارية الحديثة السن، "هلالا" الهلال: القمر لليلتين أو ثلاث من أول الشهر، "البدر" القمر عند تمامه وكماله. المعنى: أن هاتين الفتاتين جميلتان، غير أن إحداهما تشبه الهلال في نحافتها، والأخرى تشبه البدر في سمها وإشراقها. الإعراب: "فتاتان" خبر لمبتدأ محذوف، أي: هما فتاتان، "أما" حرف شرط وتفصيل، "منهما" خبر لمبتدأ محذوف، "فشيبة" الفاء زائدة وشيبة خبر لمبتدأ محذوف أيضا والتقدير: أما فتاة منهما فهي شيبة، وفي شيبة ضمير مستتر هو الفاعل، "هلالا" مفعول به لشيبة، وهو من أشبه وذلك من **النادر**، "أخرى" صفة لمبتدأ محذوف، أي: وفتاة أخرى، "منهما" صفة أخرى، "تشبه البدر" الجملة خبر المبتدأ. ان شاهد فيه: "شيبة هلالا" حيث أعمل صيغة المبالغة وهي "شيبة" عمل الفعل، فنصب بها المفعول "هلالا"، وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف أي: فهي شيبة. مواضعه: ذكره من شراح ألفية: ابن الناضم، وابن هشام ١٧ / ٣، والأشموني ٣٤٣ / ٢..١" (١)

"تنبيه: أطلق الناضم في فعل اللازم، وينبغي أن يقيد بألا يكون لونا؛ لأن فعلة هو الغالب فيه كالشبهة والسمة. ثم قال: وفعل اللازم مثل قعدا ... له فعول باطراد كغدا تقول: غدا غدوا ومثله: قعد قعودا وجلس جلوسا، واطراد فعول في فعل اللازم مشروط بألا يكون مستوجبا لأحد الأوزان المذكورة في قوله: ما لم يكن مستوجبا فعالا ... أو فعلا فادر أو فعلا فهذه ثلاثة أوزان، وسنذكر رابعا متى استوجب فعل اللازم واحدا منها لم يأت مصدره على فعول إلا **نادرا**. ثم قال: فأول لذي امتناع كأبأأول فعال - بكسر الفاء - وهو مقيس فيما دل على امتناع نحو: أبى إباء، ونفر نفارا. .... والثان للذي اقتضى تقلبا والثاني هو فعلا - بتحريك العين - وهو مقيس فيما دل على تقلب نحو: جال جولانا، ولمع لمعانا. وقوله: للدا فعال أو لصوتيعني: أن فعلا - بضم الفاء - وهو الثالث لنوعين: أحدهما: ما دل على داء ن نحو: زكم زكاما وسعل سعالا. والآخر: ما دل على صوت نحو: نعق نعاقا ونبح نباحا. وذكر ابن عصفور أنه مقيس فيهما. وقوله: ..... وشمل ... سيرا وصوتا الفعيل كسهل." (٢)

"ومثال المضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى "مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها" وهو تركيب **نادر**. وشاهده قول الشاعر ١: سبتني الفتاة البضة المتجرد ال ... لطيفة كشحه وما خلت أن أسبو مثال

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٥٦/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٦٣/٢

المضاف إلى الموصول قوله ٢: \_\_\_\_\_ ١ قائله: لم أقف على اسم قائله، وهو من الطويل. اللغة: "البضة" - بفتح الباء وتشديد الضاد - أدماء أو بيضاء، "المتجرد" - بضم الميم وفتح التاء والجيم - بمعنى التجرد والعري، "كشحه" - بفتح الكاف وسكون الشين - ما بين الخاصرة إلى الضلع من الخلف، "أسبي" من السبي وهو الأسر. المعنى: يصف أنه وقع في أسر فتاة بضة الجسم جميلة المتعري، وأنها تملك بمحاسنها قلبه، واستولت بمفاتنها على لبه، وأنه ما كان يحسب أن يحدث له ذلك؛ لجلادته وقوة أسره. الإعراب: "سبني" فعل ماض والتاء للتأنيث والنون للوقاية وياء المتكلم مفعول به، "الفتاة" فاعل، "البضة" صفة للفتاة، "المتجرد" مضاف إليه، "اللطيفة" صفة ثانية للفتاة، "كشحه" مضاف إليه على رواية الجر، والهاء مضاف إليه، ويروى بالرفع على أنه فاعل باللطيفة، "وما" الواو للحال وما نافية، "خلت" فعل وفاعل، "أن" مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، "أسبي" فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ونائب فاعله ضمير مستتر، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه سدت مسد مفعولي خال. الشاهد فيه: "البضة المتجرد اللطيفة كشحه"، فإن الكشح مضاف إلى الضمير المتجرد المضاف إليه البضة. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه ٣٥٧ / ٢.٢ قائله: الفرزدق، وهو من البسيط. اللغة: "فعبجتها" عجت الناقة: إذا عطفت رأسها بالزمام، "قبل الخيار" - بكسر القاف وفتح الباء - نحوهم وجهتهم، والأخيار جمع: خير بالتشديد، "الطبيي" أصله: الطيبين، سقطت النون لأجل الإضافة، وهو جمع طيب، "الثاث" من الالتياث وهو الاختلاط والالتفاف، "الأزر" جمع إزار، وهذا كناية عن وصفهم بالعفة. الإعراب: "فعبجتها" الفاء عاطفة، عاج فعل ماض والتاء فاعل وضمير الغائبة مفعول به، "قبل" ظرف مكان متعلق بعاج، "الأخيار" مضاف إليه، "منزلة" تمييز منصوب بالفتحة = (١)

"وإلى هذا أشار بقوله: ولا تجرر بها، أي: الصفة، سما ١. مع أل سما من أل خلا. أي: اسما خلا من أل "ومن إضافة لتاليها". وقوله: ..... وما ... لم يخل فهو بالجواز وسمايعني: وما لم يخل من أل ومن إضافة لتاليها، فهو موسوم بالجواز. فإن قلت: كان ينبغي أن يقول: أو من إضافة لمضمرة المعرف بها، كما ذكره في التسهيل. قلت: إنما "تركه" ٢ هنا؛ لأنه تركيب **نادر** كما مر. تنبيهان: الأول: لم يتعرض المصنف لبيان أقسام الجائز، وهو ينقسم إلى قبيح وحسن ومتوسط. فالقبيح: ما عري عن الضمير، والحسن: ما كان فيه ضمير واحد، والمتوسط: ما تكرر فيه الضمير، إلا ما تقدم امتناعه، وقد بسطته في غير هذا المختصر ٣. الثاني: ما ذكره من الحكم إنما هو النسبي، وقد تقدم أن معمول الصفة يكون ضميرا وعملها

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٨١/٢

فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من آل نحو: "مررت برجل حسن الوجه جميله"، ونصب إن فصلت أو قرنت بآل، فالمفصولة نحو: "قريش بخباء الناس ذرية وكرامهموها". والمقرونة بآل نحو: "زيد الحسن الوجه الجميله". \_\_\_\_\_ ١ أي: اسما. ٢ ب، ج، وفي أ "ذكره". ٣ راجع الأشموني ٣٥٨ / ٢..٢ (١)

"التعجب: استعظام فعل ظاهر المزية، ويدل عليه بألفاظ كثيرة غير ما يذكر في هذا الباب نحو: "سبحان الله" و"لله دره"، لم ييوب لها في النحو؛ لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقرينة. والمبوب له من ألفاظه: أفعل وأفعل، وقد أشار إلى الأول بقوله: بأفعل انطق بعد ما تعجباً أي: انطق بوزن أفعل بعد ما؛ لإنشاء التعجب أو في حال تعجبك. فقوله: "تعجبا" مفعول له أو حال. وأشار إلى الثاني بقوله: أو جئ بأفعل قبل مجرور ببايعني: أو جئ بوزن أفعل قبل اسم مجرور بباء الجر. ثم قال: وتلو أفعل انصبهمذهب البصريين أنه مفعول به، وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن نصبه على حد النصب في نحو: "زيد كريم الأب". فإن قلت: شرط المجرور بعد أفعل والمنصوب بعد ما أفعل، أن يكون مختصاً لتحصل به الفائدة، ولم ينبه على ذلك. قلت: في تمثيله الآتي إرشاد إليه. ثم مثل الصيغة الأولى بقوله: ..... كما ... أوفى خليلينا. .... وهو نظير: "ما أحسن زيدا" فما اسم لعود الضمير عليها مبتدأ، قيل: بلا خلاف، وقد روي عن الكسائي: أنها لا موضع لها من الإعراب، وهو خلاف **بشاذ**. وبعد ثبوت اسميتها وأنها مبتدأ، ففي معناها خلاف. مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها اسم تام نكرة، والفعل بعدها خبرها، وهو الصحيح لأن. (٢)

"وزعم بعض الكوفيين أن أفعل مبني وإن كان اسماً؛ لأنه مضمن معنى التعجب وأصله أن يكون للحرف. وقوله: وصفهما من ذي ثلاث صرفاً ... قابل فضل تم غير ذي انتفاوغير ذي وصف يضاهي أشهلاً ... وغير سالك سبيل فعلاشتمل هذان البيتان على شروط ما يصاغ منه فعلا التعجب قياساً، وهي ثمانية: الأول: أن يكون فعلاً، فلا يصاغان من غيره، وبذلك ظهر خطأ من يقول من الكلب: ما أكلبه، ومن الحمار: ما أحمره. وشذ من ذلك قوله: "أقمن به" اشتقوه من قمن، أي: حقيق. وذكر المصنف منه قولهم: "ما أذرعها" بمعنى: ما أخفها في الغزل، وهو من قولهم: امرأة ذراع، قال: ولم يسمع منه فعل. وحكى ابن القطاع ١: "ذرعت المرأة": خفت يداها في الغزل فهي ذراع، فعلى هذا ليس **بشاذ**. فإن قلت: فلم ينص الناظم هنا على هذا الشرط؟ قلت: هو مفهوم من قوله: "من ذي ثلاث". لأن التقدير: من قبل ذي ثلاث ٢،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٨٤/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٨٥/٢

فحذف الموصوف للعلم به. \_\_\_\_\_ ١ هو عري بن جعفر بن عبد الله بن الحسين بن أحمد بن محمد، المعروف بابن القطاع. قال ياقوت: كان إمام وقته بمصر في علم العربية وفنون الأدب، قرأ على أبي بكر الصقلي، وروى عنه الصحاح للجوهري. ومن مؤلفاته: أبنية الأسماء، حواشي الصحاح، تاريخ صقلية، وغير ذلك. ولد في العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، ومات في صفر سنة خمس عشرة، وقيل: أربع عشرة وخمسمائة، ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعي. ٢. ب، ج.. " (١)

"الثاني: أن يكون ثلاثيا. ونعني به ثلاثي اللفظ، فلا يصاغان من الرباعي المجرد باتفاق نحو: دحرج، ولم يشذ منه شيء. وأما الثلاثي المزيد، فإن كان أفعال ففيه مذاهب: أحدها: جواز صوغهما منه قياسا مطلقا، وهو اختيار المصنف، قال: وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه. والثاني: منعه إلا أن يشذ شيء فيحفظ، وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم. والثالث: التفصيل، فإن كانت همزته للنقل لم يجز، وإن كانت لغيره جاز، وصححه ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه، والظاهر أن مذهب سيبويه هو الأول؛ لتمثيله بأعطى والهمزة فيه للنقل، يقال: عطوت بمعنى تناولت، وأعطيت بمعنى ناولت، قلت: والقياس على ذلك عند من أجاز مشروط بعدم مانع آخر، فإن وجد مانع لم يجز نحو: أودى بمعنى هلك، فإنه غير قابل للتفاضل، نحو: أجاب فإنهم استغنوا عنه بما أفعال فعله، فلا يقال: ما أجوبه، بل ما أجود جوابه، ذكره سيبويه. وإن كان غير أفعال فقد شذ منه ألفاظ، منها: ما أشده من اشتد، وما أشوقه من اشتاق، وما أحوله من احتال، وما أخصره من اختصر. وفيه شذوذان؛ لأنه مزيد ومبني للمفعول. وليس من **الشاذ**: ما أفقره وما أشهاه وما أحياه، خلافا لأكثرهم؛ لثبوت فقر وفقر بمعنى افتقر، وشهي بمعنى اشتهى، وحبي بمعنى استحيا. ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره. ونقل عن الأخفش أنه أجاز التعجب في كل فعل مزيد على استكراه، كأنه راعى أصله. الثالث: أن يكون متصرفا، فلا يصاغان من غير المتصرف كنعم وبئس، وشذ من ذلك قولهم: "ما أعساه" و"أعس به" (٢)

"وعلته عند قوم خوف اللبس، وإليه ذهب المصنف؛ فلذلك حكم باطراد صوغهما منه عند أمن اللبس كقولهم: "ما أشغله" من شغل، و"ما أجنه" من جن، و"ما أولعه" من ولع، و"أزهاه" من زهي. قال المصنف: وهذا الاستعمال في أفعال التفضيل أكثر منه في التعجب. وعلته عند قوم: أن الفعل المتعجب منه لا بد أن يكون قبل دخول همزة النقل على فعل أصلا أو تحويلا، وفعل أبدا لا يكون فعل مفعول، وإليه

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٩٣/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٩٤/٢

ذهب ابن عصفور؛ فلذلك جعل ما ورد من ذلك **شاذاً**. قال: وينبغي أن يتأول على أنه متعجب فيه من فعل فاعل في معنى فعل مفعول لم ينطق به. قلت: بقي شرط تاسع لم يذكره هنا، وهو ألا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو: قال من القائلة، فإنهم لا يقولون: ما أقيله؛ استغناء بقولهم: "ما أكثر قائلتها، وما أنومه في ساعة كذا، كما قالوا: تركت ولم يقولوا: ودعت، نص على ذلك سيبويه". وقد ذكر في التسهيل فقال: ويغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط، كما يغني في غيره ١، وذكر "ذلك" ٢ في شرحه. من ذلك "سكر" و"قعد" و"جلس" ضدي "قام" و"قال" من القائلة، وزاد غيره "قام" و"غضب" و"نام" وممن ذكر السبعة ابن عصفور. وعد "نام" فيها غير صحيح؛ لأن سيبويه حكى: ما أنومه. فإن قلت: قد ذكر بعضهم في شروطه أن يكون على فعل أصلاً أو تحويلاً، وذكر بعضهم أن يكون واقعا ٣، وذكر بعضهم أن يكون دائماً، فهذه ثلاثة شروط لم يذكرها الناظم. \_\_\_\_\_ ١ التسهيل ص ٢٠١٣٢ أ، ج. ٣ أي: غير مستقبل.. (١)

"فاعل" نعم" في المثال ضمير مبهم مفسر بالتمييز بعده، و"معشره" هو المخصوص بالمدح، وسيأتي إعرابه. ولهذا الضمير أحكام: أحدها: أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع؛ استغناء بتثنية تمييزه وجمعه. وأجاز قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه، وحكاه الكسائي عن العرب. ومنه قول بعضهم: "مررت بقوم نعموا قوماً" وهو **نادر**. الثاني: أنه لا يتبع لشبهه بضمير الشأن، وأما نحو: "نعم هم قوماً أنتم" فهم تأكيد للضمير المستكن، وذلك **شاذ** لا يعرج عليه. الثالث: أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث فتقول: "نعمت امرأة هند" كذا مثله في شرح التسهيل. وقال ابن أبي الربيع: لا تلحق، وإنما يقال: "نعم امرأة هند" استغناء بتأنيث المفسر، ونص خطاب على جواز الأمرين. الرابع: ذهب القائلون بأن فاعل "نعم" الظاهر يراد به الشخص، إلى أن المضمّر كذلك، وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس، فذهب أكثرهم إلى أن المضمّر كذلك، وذهب بعضهم إلى أن المضمّر لشخص، قال: لأن المضمّر على التفسير، لا يكون في كلام العرب إلا شخصاً. ولمفسر هذا المضمّر شروط: الأول: أن يكون مؤخراً عنه، فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس. الثاني: أن يتقدم على المخصوص، فلا يجوز تأخيره عنه عند البصريين. وأما قولهم: "نعم زيد رجلاً" **فنادر**. الثالث: أن يكون مطابقاً للمخصوص في الأفراد وضديه، وفي التذكير وضده.. (٢)

"تنبيهات: الأول: قد ظهر مما ذكرته أن قوله: "وما مميز" صادق على ثلاثة أقوال، وأن قوله: "وقيل: فاعل" صادق على خمسة "أقوال" ١ إلا أن الظاهر أنه "إنما" ٢ أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة؛

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٨٩٧/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٩١٢/٢



لاقتصاره عليهما في شرح الكافية. الثاني: يندرج في كلامه صورتان -أعني: ما وليه الفعل وما وليه الاسم- فإن القول بأن "ما" تميز أو فاعل جاز فيهما. الثالث: ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به "٣" وهو أن "ما" تميز، وكذا عبارة الكافية، وذهب في التسهيل ٤ إلى أنها معرفة تامة وأنها فاعل، ونقله عن سيبويه والكسائي، واستدل بأوجه: أحدها: أن "ما" مساوية للضمير في الإبهام، فلا تكون تميزاً. والثاني: أنه كثر الاقتصار عليها في نحو: "غسلته غسلاً نعماً"، والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها إلا نادراً. والثالث: أن التمييز في هذا الباب، وفي غيره أيضاً لا بد أن يكون قابلاً لأل، ونص ابن عصفور وغيره على أن التمييز لا يكون إلا بالأسماء المتوعدة في البناء، لا بالمتوعدة في الإبهام "كسي" ٥ ولا أدخل في الإبهام، والبناء من ما. الرابع: جزم المصنف بنقل هذا المذهب عن سيبويه نظراً، فإن مستنده قول سيبويه "في" ٦: دققته دقا نعماً، أي: نعم الدق. وفي فنعمنا هي: نعم الشيء إبداءها، وهو محتمل لأن يكون تفسير معنى، لا تفسير إعراب. \_\_\_\_\_ ١ ب، ج. ٢ ب، ج. ٣ أ. ٤ التسهيل ص ٥١٢٦ ب، ج. ٥ ب، ج. ٦ ب، ج. ٧ ب.

(١)

"والآخر: أن التركيب أزال اسمية "ذا"، فصار مع حب فعلاً فاعله المخصوص، وإليه ذهب قوم منهم الأخفش. والصحيح: القول بعدم التركيب؛ لأن فيه إقرار كل من اللفظين على ما كان عليه. وقوله: وإن ترد ذما فقل لا حبذا يعني: أنه إذا أريد الذم أدخلت "لا" النافية؛ لأن نفي المدح ذم. قال في شرح التسهيل: وتدخل عليها "لا" فتحصل موافقة بئس معنى، وقد تقدم بيان ما يشعر به حبذا مما لا يدل عليه نعم، ولا بئس. وقوله: وأول ذا المخصوص..... يعني: اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لذا. ففهم من ذلك أنه لا يتقدم، وهذا فرق بينه وبين نعم وبئس، فإن "مخصوصهما" ١ لا يمتنع تقديمه. قال في شرح التسهيل: أغفل أكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب. فإن قلت: ما سبب امتناعه؟ قلت: ذكر ابن بابشاذ أن سبب ذلك خوف توهم كون المراد من "زيد حبذا": "زيد حب هذا". قال في شرح التسهيل: وتوهم هذا بعدي، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله، بل المنع من أجل إجراء "حبذا" مجرى المثل. وقوله: "أيا كان" يعني: أي شيء كان المخصوص، مذكراً كان أو مؤنثاً، \_\_\_\_\_ ١ ب، ج، وفي أ "مخصوصها" .. (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٩٢١/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٩٢٩/٢

"ورد بلزومه على القول بأن "ذا" فاعل، وأما على القول بالتركيب فتقدم إعرابه. فإن قلت: إذا أعرب المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره، فما الرابط؟ قلت: الرابط الإشارة أو العموم إذا قلنا: إن "ذا" أريد به الجنس. الثالث: بين مخصص حبذا، ومخصص نعم فروق: أولها: أن مخصص حبذا لا يتقدم، بخلاف مخصص نعم، وقد سبق بيانه. وثانيها: أنه لا تعمل فيه النواسخ، بخلاف مخصص نعم. وثالثها: أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب "نعم"؛ لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه، وهي هنا لا تدخل. قاله في شرح التسهيل. ورابعها: أنه يجوز لك التمييز قبله وبعده نحو: "حبذا رجلاً زيداً" و"حبذا زيد رجلاً". قال في شرح التسهيل: وكلاهما سهل يسير، واستعماله كثير، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر. انتهى. وذلك بخلاف مخصص "نعم"، فإن تأخير التمييز عنه **نادر** كما سبق. وقوله: وما سوى ذا ارفع بحب أو فجريءني: أن "حب" قد تفرد عن "ذا" مع إرادة المدح، فيجيء فاعلها مرفوعاً نحو: "حب زيد"، ومجروراً بباء زائدة نحو: "حب بزيد". قال في شرح التسهيل: وهذا الاستعمال جائز في كلام ثلاثي، مضمن معنى التعجب. وقوله: ودون ذا انضمام الحاكثر. (١)

"قلت: "ما" موصولة و"لفظي" خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة، و"يجي" خبر الموصول. أي: والذي هو من التوكيد لفظي، يجيء مكرراً. وقوله: ولا تعد لفظ ضمير متصل ... إلا مع اللفظ الذي به وصلتقول: "قمت قمت" ونحوه؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال. ثم قال: "كذا الحروف" يعني: أن الحرف لا يعاد إلا مع ما اتصل به أولاً؛ لكونه كالجزء منه نحو: "إن زيدا قائم، إن زيدا قائم" و"في الدار، في الدار زيد" ولا يعاد وحده إلا ضرورة، نص عليه ابن السراج كقوله ١: \_\_\_\_\_ ١ قائله: هو مسلم بن معبد الوالبي الأسدي، وقيل: هو لرجل من بني أسد لم يعين. وصدره: فلا والله لا يلفى لما بي ... وهو من الوافر. اللغة: "لا يلفى" لا يوجد، من ألفى إذا وجد، "لما بي" الذي بي. المعنى: يقسم أنه لا يوجد للذي به من الموحدة والألم، ولا للذي عند خصومه من الحقد والضغينة، علاج، وليس هناك أمل في المودة والمصالحة وإزالة الأحقاد والضغائن، بعد أن تفاقم الخطب وعظم الخلاف. الإعراب: "فلا" الفاء عاطفة، و"لا" زائدة لتوكيد القسم، "والله" حرف قسم وجر متعلق بفعل قسم محذوف، "لا" نافية، "يلفى" فعل مضارع مبني للمجهول جواب القسم، "لما" ما موصولة مجرورة باللام متعلق بيلفى، "بي" متعلق بمحذوف صلة، "ولا للما بهم" الواو عاطفة و"لا" زائدة لتأكيد النفي، واللام الأولى حرف جر واللام الثانية مؤكدة للأولى، وما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى، والجار والمجرور

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٩٣١/٢

معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق، بهم متعلق بمحذوف صلة الموصولة، "أبدا" ظرف متعلق بيلفى، "دواء" نائب فاعل يلفى. الشاهد فيه: "للما" فاللام الثانية تأكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل مع أن اللام ليست من أحرف الجواب وهو **شاذ**؛ لأن الحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد لا يكاد يقوم بنفسه، ولو جاء على الصواب لقال: "لما لما به". مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤١٠ / ٢، وابن هشام ١٥٢ / ٣، وابن الناظم.. (١)

".. ولا للما بهم أبدا دواء وأجاز الزمخشري: "إن إن زيدا قائم"، وتبعه ابن هشام. قال في شرح التسهيل: وقوله مردود؛ لعدم إمام يستند إليه وسماع يعتمد عليه. ولا حجة له في قول الشاعر ١: إن إن الكريم يحلم ما لم ... يرين من أجاره قد ضيما فإنه من الضرورات. ١ قائله: لم أقف على اسم قائله، وهو من الخفيف. اللغة: "يحلم" من الحلم وهو الأناة والتعقل، "أجاره" جعله في جواره وحمايته، "ضيم" مبني للمجهول، أي: ظلم وبخس حقه. المعنى: إن الكريم الخلق يتحلى بالحلم والتعقل في تصرفاته، ما لم ير أن من أجاره وجعله في حماه قد ظلم واعتدى عليه، فعند ذلك يذهب عنه حلمه ويبطش بهذا الظالم المعتدي على من التجأ إليه. الإعراب: "إن" حرف تأكيد ونصب، "إن" الثانية تأكيد لها، "الكريم" اسمها، "يحلم" الجملة خبر، "ما" مصدرية ظرفية، "يرين" مضارع مؤكد بالنون الخفيفة في محل جزم بلم، و"ما" دخلت عليه في تأويل مصدر بإضافة اسم زمان منصوب بيحلم، أي: يحلم مدة عدم رؤيته، "من" اسم موصول مفعول ليرى، "أجاره" الجملة صلة، "قد ضيما" حرف تحقيق، وفعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب صفة لمن أو حال إن جعلت "يرى" بصرية، ومفعول ثان إن كانت علمية. الشاهد فيه: "إن إن" حيث أكد الحرف "إن" بإعادته من غير فاصل بينهما، مع أنه ليس من حروف الجواب، وهو **شاذ** لا يقاس عليه. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤١٠ / ٢، وابن هشام ١٥٢ / ٣، وذكره السيوطي في الهمع ١٢٥ / ٢.. (٢)

"قال: ومن الفصل المسموع، الفصل بالوقف كقوله ١: \_\_\_\_\_ = السابق، "آتينهم" فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة والفاعل ضمير مستتر وضمير الغائبين مفعول به، "أم" حرف عطف، "يحولن" فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، "دون" ظرف متعلق بيحول، "ذاك" ذا مضاف إليه والكاف حرف خطاب، "الحمام" فاعل يحول مرفوع بالضمة الظاهرة. الشاهد

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٩٨٢/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٩٨٣/٢

فيه: "هل ثم هل" حيث أكد "هل" الأولى بهل الثانية مع الفصل بينهما بالحرف "ثم"، ولكنه لم يأت بمدخول المؤكد فاصلا وهو "آتينهم" وهذا **شاذ**، ومع شذوذه فهو أخف من غيره لوجود الفاصل، ولو وافق القياس لقال: "هل آتينهم، ثم هل آتينهم". مواضعه: ذكره من شرح الألفية: الأشموني ٤١٠ / ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١٢٥ / ١٠٢. قائله: لم أقف على اسم قائله، وهو من الرجز. اللغة: "ينسك" فعل مضارع أصله: النسيان، "الأسى" -بفتح الهمزة والسين مقصورا- الحزن، "تأسيا" الصبر والاقتداء بغيره من الصابرين، "حمام" -بكسر الحاء وتخفيف الميم- الموت، "مستعصما" ممتنعا. المعنى: لا ينسك الحزن على من مات منك حسن التأسى بالصابرين؛ لأن أحدا لا يعتصم عن الموت، فلا فائدة حينئذ للجزع وترك التأسى بالصابرين. الإعراب: "لا" ناهية، "ينسك" فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكاف ضمير المخاطب مفعول أول، "الأسى" فاعل، "تأسيا" مفعول ثان لينسي منصوب بالفتحة الظاهرة، "فما" الفاء للتعليل وما حرف نفي يعمل عمل ليس، "من حمام" جار ومجرور متعلق بمستعصما، "أحد" اسم ما النافية، "مستعصما" خبر ما منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. الشاهد فيه: "فما ما" فإنه كرر الحرف الواحد للتأكيد اللفظي، ولكن فصل بينهما بالوقف. مواضعه: ذكره من شرح الألفية الأشموني ٤١٠ / ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١٢٥ / ٢.. (١)

"ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أن "إما" ليست بعاطفة، وإنما أوردوها في حروف العطف "لمصاحبته لها" ١. "وقد عد سيبويه" ٢ "إما" من حروف العطف، فجعل بعضهم كلامه على ظاهره. وقال: إن "الواو" عطفت "إما" الثانية على "إما" الأولى، و"إما" الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم بعد الأولى. وتأوله بعضهم بأن "إما" لما كانت "صاحبة" ٣ المعنى، ومخرجة الواو عن الجمع، والتابع يليها، سماها عاطفة مجازا. الثانية: أن المشبهة بأو إنما هي الثانية، وهي المختلف فيها، وأما الأولى فليست بعاطفة! الثالثة: فهم من قوله: "الثانية" أن "إما" لا بد من تكرارها بخلاف "أو". "وهذا أحد الفرقين بينهما، والثاني: أن الكلام مع "إما" مبني من أوله على ما جيء بها لأجله، بخلاف "أو" ٤. الرابعة: فهم من تمثيله أنه لا بد من اقترانها بالواو. فإن قلت: التزام الواو ظاهر عند من لم يجعل "إما" عاطفة، فما يقول من جع لها عاطفة؟ قلت: من رأى أنها عاطفة لم ير إخلاءها من الواو إلا **نادرا**، كقوله ٥: \_\_\_\_\_ ١ أي:

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ٩٨٥/٢

لبعضها وهو الواو ٢٠ أ، ج. ٣ أ، ج، وفي ب "مصاحبة" ٤ أ، ج. ٥ قائله: نسبه الجوهري إلى الأحوص وليس بصحيح، وإنما هو لسعد بن قرط العبدى من أبيات يهجو فيها أمه، وكان عاقا شريرا. = " (١)

"ولذلك قال: وغير وا لدى اللبس اجتنبتنيها: الأول: أجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا، وعلى منع العكس. الثاني: ذهب بعض النحاة إلى أن هذه الأدوات أسماء أفعال محتملة لضمائر مستترة. الثالث: ذهب ابن السكيت ١ إلى أن ها "هيا" بدل من همزة "أيا" وتبعه ابن الخشاب ٢. الرابع: قال في شرح التسهيل: لم يذكر آ، وآي - بالمد - إلا الكوفيون، روهما عن العرب الذين يثقون بعريتهم، ورواية العدل مقبولة. قلت: وذكر غيره أن الأخفش حكى "آ" في الكبير، وجعلها ابن عصفور للقريب كالهزمة. وقوله: وغير مندوب ومضمر وما ... جا مستغاثا قد يعرى فاعلما المنادى قسما: ١ هو يعقوب بن إسحاق بن السكيت، كان عالما بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة، وأخذ عن البصريين والكوفيين كالفرأ وأبي عمرو الشيباني، وله تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر، ومات يوم الاثنين لخمس خلون من رجب سنة أربع وأربعين ومائتين. ٢ هو عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوي، قال القفطي: كان أعلم أهل زمانه بالنحو حتى يقال: إنه كان في درجة الفارسي، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة، وله تصانيف كثيرة؛ فقد صنف شرح الجمل للجرجاني، والرد على ابن **بابشاذ** في شرح الجمل، وشرح اللمع لابن جني ولكن لم يتم، وغير ذلك. توفي عشية الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة.. " (٢)

"وقيل: إن كان مشتقا فهو نعت نحو: "أيها الفاضل"، وإن كان جامدا فهو عطف بيان. والثالثة: أن وصف "أي" بأحد هذه الأشياء الثلاثة لازم؛ لقوله "تلزم". فإن قلت: ولم لزم نعتها "بأحد الثلاثة"؟ قلت: لأن "أيا" مبهم، فلا بد من تخصيصه، ولأنه وصلة إلى نداء ما فيه أل، فكان المقصود بالنداء وصفه. والرابعة: أن صفة "أي" ترفع، ولا يجوز فيها النصب بخلاف صفة غيرها، فهي مستثناة مما تقدم. هذا مذهب الجمهور، وذهب المازني إلى نصب صفة "أي" قياسا على صفة "غيرها" ٢ من المناديات المضمومة. قال الزجاج: لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه أحد بعده، وعلة ذلك: أن المقصود بالنداء هو نعتها، وأي وصلة إلى ندائه، وقالوا: والنصب مخالف لكلام العرب. قلت: ذكر ابن الباذش أن النصب فيه مسموع من كلام العرب. وإلى التعريض بمذهب المازني أشار بقوله: لدى ذي المعرفة. تنبيه: نسب الجواز

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٠١٣/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٠٥٢/٢

في شرح الكافية إلى المازني والزجاج وتبعه الشارح، ونسبته إلى الزجاج مستبعدة، وقد نقل عنه في شرح التسهيل كلامه المتقدم. والخامسة: أن اسم الإشارة إذا نعت به "أي" فليس من شرطه أن يكون منعوتا بذي أل، وفاقا لابن عصفور وشاهده البيت السابق. وذكر غيرهما أن ذلك شرط في صحة النعت به. قيل: وما ذهب إليه ابن عصفور وابن مالك بنياه على بيت **نادر شاذ**، لا تبنى على مثله القواعد، وهو قول الشاعر: أيهذان كلا زادكما \_\_\_\_\_ ١ أ، ج، وفي ب "يأخذ هذه الأشياء الثلاثة". ٢ ب، ج، وفي أ "غيره" (١)

"وافقعسا وأين مني فقعس ... .. ثم نبه على ما لا تصح ندبته بقوله: وما نكر لم يندب ولا ما أبهما الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب؛ فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالم من إبهام، فلا تندب النكرة. وأجاز الرياشي ندبة اسم الجنس المفرد، وقد جاء في الأثر: "واجبله" وهو **نادر**. ولا يندب المبهم كاسم الإشارة والموصول بصلة لا تعينه، لا يقال: "واهذه" ١. ولا "وامن ذهباه" لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجع. ويجوز أن يندب الموصول بصلة تعينه لشهرتها. وإلى هذا أشار بقوله: ويندب الموصول بالذي اشتهر ... كبئر زمزم يلي وامن حفرتقول: "وامن حفر بئر زمزم" لأنه في الشهرة كالعلم. ثم نبه على ما يلحق آخر المندوب فقال: ومنتهى المندوب صله بالألفيشتمل منتهى المندوب آخر المفرد نحو: "وازيذا"، أو المضاف نحو: "واعبدا الملكا" وما طول به نحو: "واثلاثة وثلاثينا" والصلة نحو: "وامن حفر بئر زمزما" وعجز المركب نحو: "وامعدي كربا". وقوله: "صله" يعني جوازا؛ لأن المندوب له استعمالان: أحدهما: أن يجري مجرى غيره من المناديات كما تقدم. والآخر: أن يوصل بالألف المذكورة. فإن قلت: أطلق في وصل المندوب بالألف وقيدته في التسهيل ٢ بألا يكون \_\_\_\_\_ ١ ب، ج. وفي أ "يا هذاه". ٢ التسهيل ص ١٨٥.. (٢)

"والثاني: ألا يكون مضافا، فلا يجوز ترخيم نحو: "يا طلحة الخير"، وأما نحو قوله ١: يا علقم الخير قد طالت إقامتنا **فنادر**. والثالث: ألا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم فلة. والرابع: ألا يكون مندوبا "فإن المندوب" ٢ لا يجوز ترخيمه، لحقته علامة الندبة أو لم تلحقه، نص عليه سيبويه. والخامس: ألا يكون مستغاثا به، فإنه لا يجوز ترخيمه. قلت: وقد يجاب بأن معنى قوله: مطلقا، أي: بلا شرط من الشروط التي تخص المجرد كالعلمية. وأما هذه الشروط فاشترك فيها النوعان إلا أن "اشتراطه للإضافة" ٣ في المجرد يوهم

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٠٧٧/٢

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١١٢٢/٣

عدم اشتراطها في المؤنث بالهاء، فيقوى السؤال، وقد استغنى عن الأولين في التسهيل ٤ باشتراط "البناء" ٥ ولم يذكر "الثالث" ٦. \_\_\_\_\_ ١ قائلة: لم ينسب لقائل، وهذا الشطر من البسيط. الإعراب: "يا علقم" يا حرف نداء علقم منادى مرخم وأصله يا علقمة وهو منصوب "الخير" مضاف إليه "قد" حرف تحقيق "طالت" فعل ماض والتاء للتأنيث "إقامتنا" فاعل مرفوع بالضممة ونا مضاف إليه. الشاهد: قوله: "يا علقم الخير" فإن الشاعر رخم علقمة، والحال أنه مضاف، والخير مضاف إليه. مواضعه: ذكره من شرح الألفية: الأشموني ٤٦٨ / ٢٠٢ ب. ٣، ج. ٤ راجع التسهيل ص ٥١٨٩ ب، ج. ٦ وفي أ "الثلاثة" .. (١)

"الثالث: ألا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم "برق نحره" ونحوه، وسيأتي الكلام عليه. الرابع: ألا يكون ذا إضافة، خلافا للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله ١: خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا هذا عند البصريين **نادر**، وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره، كقوله ٢: يا عبد هل تذكرني ساعة ...  
..... يريد: يا عبد هند، وعبد هند. علم له، وتقدم أن ترخيم المضاف **نادر** أيضا في قوله: يا علقم الخير. فإن قلت: أهمل المصنف من شروط ترخيم المجرد ثلاثة: \_\_\_\_\_ ١ قائلة: هو زهير بن أبي سلمى، من قصيدة قالها حين بلغة أن بني سليم أرادوا الإغارة على بني غطفان، وهو من الطويل. وعجزه: أوأصرنا والرحم بالغيب تذكر اللغة: "حظكم" نصيبكم "أوأصرنا" الأواصر: القرابات، الواحدة الأصرة. المعنى: خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا، وكانوا قد عزموا على غزو قومه. الإعراب: "خذوا" فعل وفاعل "حظكم" مفعول منصوب بالفتحة، والضمير مضاف إليه "يا آل" يا حرف نداء آل منادى منصوب "عكرم" مضاف إليه، وأصله يا عكرمة "واذكروا" فعل وفاعل عطف على خذوا "أوأصرنا" مفعول به منصوب بالفتحة ونا مضاف إليه "والرحم" مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة "بالغيب" جار ومجرور متعلق بتذكر "تذكر" جملة في محل رفع خبر المبتدأ. الشاهد: قوله "يا آل عكرم" حيث رخم المضاف إليه من المنادى وأصله: يا آل عكرمة. مواضعه: ذكره من شرح الألفية: الأشموني ٤٧٠ / ٢، وذكره السيوطي في الهمع ١٨١ / ١، وفي شرح المفصل ٢٠ / ٢، والإنصاف ٢١٥ / ١، وسيبويه ٣٤٣ / ١، والشاهد ١٣٨ في الخزانة. ٢ قائلة: هو عدي بن زيد، وهو من السريع. وعجزه: ..... في موكب أورائدا للقنيص =."

(٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١١٢٩/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١١٣٦/٣



"بأنه مسموع، ونقل صاحب البسيط أن الأصمعي جوز أن يكون بمعنى بعد، فتقول: "شتان ما بين زيد وعمرو"، وإن غيره منع ذلك. وأما "صه" فاسم فعل بمعنى اسكت، ويقال: صه بكسر الهاء غير منونة، وصه بالتنونين. وسيأتي أن ما نون فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة، وقد يقال: صاه بالألف قبل الهاء الساكنة. وأما "أوه" فاسم فعل بمعنى أتوجع، وفيه لغات آخر: أوه، أوه، آوه، أوتاه، آوتاه، آه، آه، أو، آو، أووه، أوأه. وإذا صرف الفعل منه قيل: أوه وتأوه. وأما "مه" فاسم فعل بمعنى انكف لا بمعنى اكفف؛ لأنه متعد ومه لا يتعدى، ويقال: مه بالكسر، ومه بالتنونين، كما تقدم في صه. وما بمعنى افعل كأمين كثر ... وغيره كوي وهيهات نراسم الفعل ثلاثة أضرب: ضرب بمعنى الأمر وهو كثير، وضرب بمعنى المضارع، وضرب بمعنى الماضي، وكلا هذين الضريين قليل، ومن الذي بمعنى الأمر مقيس كما تقدم، وليس في الذي بمعنى المضارع والماضي شيء يقاس عليه، ومثل الأمر بآمين والمضارع بوي والماضي بهيهات. أما "آمين" فاسم فعل بمعنى استجب، وفيه لغتان المد والقصر خلافا لابن درستويه في تخصيصه القصر بالضرورة، وإذا مد فقليل وزنه فايل وهو أعجمي. وقيل: أصله القصر ووزنه فاعيل والمد إشباع؛ لأنه ليس في كلام العرب أفعل ولا فاعيل ولا فيعيل. حكى ذلك عن أبي علي، وحكى القاضي عياض عن الداودي آمين - بالمد والتشديد - وقال: إنها لغة **شاذة**، وذكر ثعلب وغيره أن تشديد الميم خطأ. وأما "وي" فهو اسم فعل بمعنى أعجب و"أن" ١ مثلها وا، وواها. \_\_\_\_\_ ١ .. أ. (١)

"تنبيهات: الأول: لا يستعمل هذا النوع في الغالب إلا متصلاً بضمير المخاطب، وشذ علي بمعنى أولني، وإلي معنى أتنحى، وعليه بمعنى ليلزم. الثاني: أجاز الكسائي قياس بقية الظروف على المسموع بشرط الخطاب نحو: خلفك وقدامك، ونقله بعضهم عن الكوفيين، ومذهب البصريين قصر ذلك على السماع. الثالث: اختلف في كاف عليك وأخواته فذهب الكسائي أنها في موضع نصب، ومذهب الفراء أنها في موضع رفع، ومذهب البصريين أنها في موضع جر، وهو الصحيح لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء "علي عبد الله زيدا" بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضع، وذهب ابن **بابشاذ** إلى أنها حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب. الرابع: في كل واحد من هذه الأسماء مع الضمير "المجرور" ١ ضمير رفع مستتر هو الفاعل، فلك في التوكيد أن تؤكد الكاف بالمجرور فتقول: "عليك نفسك" وأن تؤكد المستتر بالمرفوع فتقول: "عليك أنت نفسك" ولا بد من تأكيده بالمرفوع المنفصل. كذا رويد بله ناصبين ... ويعملان الخفض مصدرين "رويد" يستعمل أمراً وغير أمر، فإذا استعمل أمراً فله حالان: أحدهما: أن يكون

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١١٦١/٣

مبنيا على الفتح، وإن وليه مفعول نصب نحو "رويد زيدا" فهو هاهنا اسم فعل بمعنى أمهل؛ لأنه لو كان مصدرا لكان معربا، وذكر بعضهم أنه يرد بمعنى دع، ومنه: لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد الشعر -أي: فدع الشعر- وما زائدة، ويجوز ألا تزداد كما قال ٢: رويد بني شيبان بعض وعيدكم ...  
..... ١ أ، ج وفي ب "المجرد" ٢. قائله: هو وذاك بن نميل المازني، وهو من الطويل. وتماهه: تلاقوا غدا خيلي على سفوان = (١)

"وجعل بعضهم في قوله: "ما يحمدنك وارث" نافية، وقال: هو **نادر** أو ضرورة يندرج في إطلاقه ما الكافة لرب، حكى سيويه: "ربما يقولن ذلك". وأما قوله ١: ربما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالا تفبعيد جدا. فإن قلت: فقد ذكر في الكافية أن التوكيد بعد "ما" الزائدة شاع، وقال في شرحها: وإنما أكثر هذا التوكيد بعد "ما" الزائدة لشبهها بلازم القسم. قال سيويه: ولا تقع بعد هذه الحروف "إلا" و"ما" زائدة، فأشبهت لام القسم عندهم. انتهى. = اللغة: "مغنا" غنيمة - وهو الحصول على الشيء بدون مشقة. المعنى: قلما يحمد الوارث من ورثته مع أنه يستولي على ما جمعه من المال، وأفنى عمره في الحصول عليه. فلينظر الإنسان في خير ما ينفق فيه ماله. الإعراب: "قليلًا" صفة لمصدر محذوف منصوب بمحذوف يدل عليه يحمدنك؛ أي: يحمدنك حمدا قليلا ولم يجعل المصدر معمولا ليحمدنك الآتي؛ لأن معمول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه "ما" زائدة "به" متعلق بيحمدنك "وارث" فاعل "مغنا" مفعول نال. والشاهد: قوله: "يحمدنك" حيث أكد الشاعر بالنون الثقيلة بعد "ما" الزائدة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٤٧٩ / ٢، وابن هشام ٣١٠ / ٣، وابن الناطم، والسيوطي ص ١٠٩، وفي همعه ٧٨ / ١٠٢. قائله: هو جذيمة الأبرش، وهو من المديد. اللغة: "أوفيت" نزلت "علم" - بفتح اللام - جبل "في" بمعنى على "شمالا" رياح الشمال. المعنى: كثيرا ما أنزل على الجبال العالية في مهب الرياح العاتية متحملا المصاعب لأرقب الأعداء، يفتخر بأنه يرقب الطليعة بنفسه متحملا المشاق ولا يعتمد على غيره. الإعراب: "ربما" رب حرف جر شبهه بالزائد "ما" كافة "أوفيت" فعل وفاعل "في علم" متعلق بأوفيت وفي بمعنى على "ترفعن" فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة "ثوبي" مفعول ترفعن "شمالا" فاعله. الشاهد: قوله: "ترفعن" حيث أكد بالنون الخفيفة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية:

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١١٦٥/٣

الأشموني ٤٩٨ / ٢، وابن هشام ٢٧٨ / ٢، وابن الناظم، والسيوطي ص ١٠٩، وفي هـمه ٧٨ / ٢، وسيبويه ١٥٣ / ٢، وشرح المفصل ٤٠ / ٩، والمغني ١١٩ / ١، ٩ / ٢.. (١)

"ما لا ينصرف: الأصل في الاسم أن يكون "معرباً" ١ منصرفاً، وإنما يخرج عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا "معاند" ٢ بني، وإن أشبه الفعل بكونه فرعاً من وجهين من الوجوه الآتية منع الصرف. ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال: الصرف تنوين أتى مبيناً ... معنى به يكون الاسم أمكنافقوله: "تنوين" جنس يشمل جميع أقسام التنوين، وقد تقدمت أول الكتاب، وقوله: "أتى مبيناً ... إلخ" مخرج لسائر أقسام التنوين غير المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن بقاءه على أصالته، ومعنى بقاءه على أصالته سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل، فكأنه يقول: الصرف تنوين يبين كون الاسم باقياً على أصالته، أي: غير مشابه فعلاً ولا حرفاً، فإن هذا هو المعنى الذي يكون الاسم به أمكن؛ أي: زائد في التمكن. قيل ٣: وهو أفعل تفضيل من التمكن، وهو **شاذ**. تنبيهات: الأول: مذهب المحققين أن الصرف هو التنوين المذكور؛ أعني: تنوين التمكين وحده، وقيل: "الصرف" ٤ هو الجر والتنوين معاً. الثاني: تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة صرفاً. الثالث: فهم من تعريفه الصرف أن المنصرف ما يدخله التنوين المسمى بالصرف، وأن غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين. \_\_\_\_\_ ١ ب، ج وفي أ "منونا" ٢ ب، ج وفي أ "معارض" ٣ ب. ٤ ب، ج.. (٢)

"عليه من اللؤم سرولة ... فليس يرق لمستعطف **فشاذ**، لا حجة فيه. قلت: ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سرولة، وقال أبو حاتم: من العرب من يقول: سروال، والذي يرد به هذا القول وجهان: أحدهما: أن سرولة لغة في سراويل؛ لأنها بمعناه وليس جمعاً لها كما ذكر في شرح الكافية. والآخر: أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس، وإنما يثبت في الأعلام. الثاني: سراويل مؤنث فلو سمي به ثم صغر امتنع صرفه للعلمية والتأنيث وإن زالت صيغة الجمع بالتصغير. الثالث: شذ منع صرف ثمان تشبيهاً له بجوار في قوله ١: يحدو ثمان مولعاً بلقاحها ... والمعروف فيه الصرف، وقيل هما لغتان. \_\_\_\_\_ ١ قائله: قال العيني: قائله أعرابي قاله أبو الخطاب ولم ينسبه، ونسبه السيرافي لابن ميادة، وهو من الكامل. وعجزه: حتى هممن بزيفة الإرتجاللغة: "يحدو" من الحدو وهو سوق الإبل

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١١٧٥/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١١٨٩/٣

والغناء لها "مولعا" بفتح الـ م من أولع بالشيء إذا أغرم به "اللقاح" - بفتح اللام - وهو ماء الفحل، وهو المراد هنا، وأما اللقاح - بكسر اللام - فهو جمع لقوح، وهي الناقة التي تحلب "الزيفة" - بفتح الزاي - الميلة "الإرتاج" - بالكسر - من أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على الماء "هممن" أي: قصدن بالميل عن الإرتاج. الإعراب: "يحدو" فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه "مولعا" حال من الضمير الذي في يحدو "بلقاحها" جار ومجرور "حتى" للغاية "هممن" جملة من الفعل والفاعل "بزيفة" في محل نصب على المفعولية "الإرتاج" مضاف إليه. الشاهد: قوله: "ثمانى" حيث منع صرفه للضرورة تشبيها له بمساجد. مواضعه: ذكره الأشموني ٥٢٢ / ٢، وابن النازم.. (١)

"ذا وجهين، وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق، ليس كذلك، أو يكون أعجميا نحو جور - اسم بلد - لأن العجمة لما انضمت إلى التانيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع، وحكى بعضهم فيه الخلاف فيجعل جور مثل هند في جواز الوجهين، أو منقولاً من مذكر نحو زيد - إذا سمي به امرأة - لأنه حصل بنقله إلى التانيث نقل عادل خفة اللفظ. هذا مذهب سيوييه والجمهور، وذهب عيسى بن عمر وأبو زيد والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين. واختلف النقل عن يونس. ثم نبه على أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولاً عن مذكر يجوز فيه المنع والصرف بقوله: وجهان في العادم تذكيرا سبق ... وعجمة كهند والمنع أحق فمن صرفه نظر إلى خفة السكون، ومن لم يصرفه نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة. وقد صرح بأن منعه أحق من صرفه وهذا مذهب الجمهور، وقال أبو علي: الصرف أفصح، قال ابن هشام: وهو غلط جلي، وذهب الزجاج - قيل: والأخفش - إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلد لا يجوز صرفه نحو: "فيد"؛ لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها ١، فلم يكثر في الكلام بخلاف هند. تنبيهات: الأول: لا فرق في ذلك بين ما سكونه أصلي كهند، أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الإعلال كدار، ففي ذلك وجهان، أجودهما المنع. ١ مراده بقوله: "لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها" أن الاشتراك اللفظي في أسماء البلدان قليل، فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرا، بخلاف الأناسي، فإن الاشتراك في أسمائهم كثير.. (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٠٢/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٠٧/٣

"أحدهما: أن يكون عجمي التعريف أيضا أعني: بكونه علما في لغتهم. الثاني: أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، واحترز بالشرط الأول عن نوعين: أحدهما: ما نقل من لسانهم وهو نكرة نحو لجام ١ فلا أثر للعجمة فيه؛ لأن عجمته جنسية فالحق بالأمثلة العربية. والآخر: ما كان في لسان العجم نكرة ثم نقل في أول أحواله علما نحو بندار ٢. وهذا فيه خلاف. وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى أنه لا ينصرف؛ لأنهم لا يشترطون أن يكون علما في لغة العجم، وذهب قوم إلى أنه منصرف؛ لأنهم يشترطون أن يكون علما في لغة العجم، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام سيبويه. واحترز بالشرط الثاني عن الثلاثي، فإنه ينصرف؛ لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي بخلاف التأنيث. قال في شرح الكافية: قولنا واحدا في لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة. قال: وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا. انتهى. قلت: نقل عن عيسى بن عمرو وتبعه ابن قتيبة والجرجاني جواز المنع والصرف في الثلاثي الساكن الوسط. ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال: ١ اللجام - بالجيم - وضعه العجم اسم جنس للآلة التي تجعل في فم الفرس ٢. بندار - بضم الباء - وهو في لغة العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء، وجمعه **بنادرة**.. (١)

"والجيم نحو: "أسكرجة" ١، "وتبعية الرء للنون" ٢ أول كلمة نحو: "نرجس" والزاي بعد الدال نحو: "مهندز". كذا ذو وزن يخص الفعلا ... أو غالب كأحمد ويعلمما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل، بشرط أن يكون مختصا به، أو غالبا فيه. والمراد بالمختص: ما لا يوجد في غير فعل إلا في **نادر** أو علم أو أعجمي، كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة ٣ أو همزة وصل ٤. وما سلم من المصوغ للمفعول وبناء فعل وما صيغ للأمر من غير فاعل والثلاثي ٥، وما سوى أفعال ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع. واحترز من **النادر** نحو: "دئل" لدوية، وينجلب لخرزة، وتبشر لطائر. وبالعلم نحو: "خضم" لرجل و"شمر" لفرس، وبالعجمي من نحو: "بقم، وإستبرق" ٦، فلا يمنع وجدان هذه ٧ اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأن **النادر** والعجمي لا حكم لهما، والعلم منقول من فعل، فالاختصاص باق. والمراد بالغالب: ما كان الفعل به أولى، إما لكثرة فيه كإثمد وإصبع وأبلم ٨. فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، إما لأن زيادته ١ أسكرجة - بسكون السين وضم الكاف وضم الرء المشددة - اسم لوعاء

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٠٩/٣

مخصوص ٢٠ ب، ج وفي أ "الراء والنون" ٣٠ نحو تعلم ٤٠ نحو انطلق ٥٠ نحو انطلق ودحرج ٦٠ البقم -بفتح الباء وتشديد القاف مفتوحة- صبغ معروف وهو العندم، وإستبرق: الديباج الغليظ ٧٠ أي الأسماء ٨٠ إتمد: بكسر الهمزة وسكون المثلثة وبالذال المهملة. إصبع -بكسر الهمزة وفتح الباء- واحدة الأصابع، وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشره أصبوع. أبلم -بضم الهمزة واللام وسكون الباء- سعف المقل.. " (١)

"من خرج؛ لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة، فلم تعتبر فيه الموازنة. وخرج بالثاني نحو: "رد، وقيل" فإن أصلهما ردد وقول، ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مشابهة يرد وقيل، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي. وشمل قولنا: "إلى مثال هو للاسم" قسمين: أحدهما: ما خرج إلى مثال غير **نادر**، ولا إشكال في صرفه نحو: "رد، وقيل". والآخر: ما خرج إلى مثال **نادر** نحو "انطلق" إذا سكنت لامه، فإنه خرج إلى مثال إنقحل ١ وهو **نادر**، وهذا فيه خلاف، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع. وقد فهم من ذلك أن ما دخله إعلال ولم يخرج به إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه. الرابع: اختلف في سكون التخفيف العارض بعد "التسمية" ٢ نحو ضرب ٣، فمذهب سيويه أنه كالسكون اللازم فينصرف، وهو اختيار المصنف، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه يمنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً. وما يصير علماً من ذي ألف ... زيدت لإلحاق فليس ينصرف ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية؛ لشبهها بألف التأنيث من وجهين لا يوجدان في ألف الإلحاق الممدودة، فلذلك لم تمنع الصرف لوجهين: أحدهما: أنها زائدة ليست مبدلة من شيء، بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء. ١ الإنقحل: بوزن جردحل، الرجل الذي ييس جلده على عظمه. وتقول: قحل الرجل على وزن قرح، فهو قحل مثل شهم وقحل مثل فرح ٢. أ، ج وفي ب "الاسمية" ٣ بسكون العين مخففاً من ضرب المجهول.. " (٢)

"..... والخيل تعدو في الصعيد بدادوا إما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حلاق -للمنية- وإما صفة ملازمة للنداء نحو يا خبات، فهذه خمسة أنواع كلها تبني على الكسر معدولة عن مؤنث، فإن سمي بها مذكر ففيه وجهان: أرجحهما منع الصرف كعناق إذا سمي به ١. والآخر: الصرف فيجعل كصباح ٢. ولا يجوز البناء خلافاً لابن **بابشاذ**، وغير المعدول يكون اسماً كجناح ومصدراً كذهاب

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢١١/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢١٤/٣

وصفة نحو جواد وجنسا نحو سحاب، فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعناق. وقوله: ..... واصرفن ما نكرا ... من كل ما التعريف فيه أثرا يعني: أن ما أثر فيه التعريف إذا نكر صرف لذهاب جزء العلة، والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة، وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العجمة، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العدل. فتقول: رب معديكرب وعمران وطلحة وإبراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم، فتصرف لذهاب العلمية. وأما الأنواع الخمسة المتقدمة، وهي ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل. فهذه لا تنصرف وهي نكرة، فلو سمي بشيء منهما لم ينصرف أيضاً، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف، ووهم من قال في "حواء": امتنع للتأنيث والعلمية. \_\_\_\_\_ ١ كعناق: يريد أنه معرب ممنوع من الصرف. ٢ كصباح: يريد أنه معرب مصروف.. (١)

"وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلا، أو وزن أفعل؛ فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين، أو للعلمية ووزن أفعل؛ أما ما فيه الوصف والعدل؛ وذلك آخر وفعال ومفعول نحو أحاد وموحد، فمذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل. وكل معدول سمي به فعدله باق، إلا سحر وأمس في لغة بني تميم ١. هذا مذهب سيبويه. وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان وابن بابشاذ إلى صرف العدل المعدول مسمى به، قالوا: لأن العدل يزول بالتسمية. والصحيح مذهب سيبويه؛ لأن العدل باق ولا أثر لزوال معناه. وأما الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل؛ فقد تقدم الكلام على التسمية به. وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً، أما ذو ألف التأنيث فللألف، وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلا أو وزن أفعل أو العدل إلى مفعول أو فعال؛ فلأنها لما نكرت شابحت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف شبه الوصف مع هذه العلل، هذا مذهب سيبويه، وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه ٢. وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب: الأول: منع الصرف، وهو الصحيح. والثاني: الصرف، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط. قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته. وذكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه. والثالث: إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف. وهو مذهب الفراء وابن الأنباري. \_\_\_\_\_ ١ فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات، فإن

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٢٢/٣



عدله بالتسمية باق، فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عددا كان أو غيره. اهـ أشموني ٢٠ أي: عند قصد تنكيهه.. (١)

"والثالث: أن تقع اللام بعدها كقوله ١: فأوقدت ناري كي ليصير ضوءها فهي هنا حرف جر واللام تأكيد لها وأن مضمرة بعدها، ولا يجوز كونها مصدرية لفصل اللام، وهذا التركيب **نادر**، ويتعين الثاني إذا وقعت بعد اللام ولم تقع أن بعدها نحو: "جئت لكي أقرأ". ولا يجوز أن تكون حرف جر؛ لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها "أن" ولا يكون ذلك إلا في الضرورة، كقوله ٢: \_\_\_\_\_ ١ قائلة: هو حاتم بن عدي الطائي، وهو من الطويل. وعجزه: وأخرجت كلبتي وهو في البيت داخلها لإعراب: "فأوقدت" الفاء عاطفة، أو قدت فعل ماض والتاء فاعل، "ناري" مفعول به والياء مضاف إليه "كي" للتعليل "ليصير" اللام للتعليل ويصير فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل، وهو مبني للمجهول "ضوءها" نائب فاعل والهاء مضاف إليه "وأخرجت" الواو عطف على فأوقدت وأخرجت فعل وفاعل "كلبتي" مفعول به والياء مضاف إليه "وهو" الواو حالية وهو مبتدأ "في البيت" جار ومجرور متعلق بداخله "داخله" خبر المبتدأ مرفوع والجملة حالية. الشاهد: قوله: "كي ليصير" فإن كي هنا تتعين أن تكون حرفا جاريا للتعليل بمعنى اللام؛ لظهور اللام بعدها، وإنما جمع بينهما للتأكيد، وهذا التركيب **نادر**. مواضعه: ذكره الأشموني في شرحه الألفية ٥٥٠ / ٢.٣ قائلة: لم أعر على قائله، وهو من الطويل. وتماهه: فتركها شنا بيضاء بلقعا للغة: "تطير" تذهب بسرعة "شنا" - بفتح الشين وتشديد النون - القرية الخلق البالي "بيضاء" المفازة "بلقع" - بفتح الباء وسكون اللام وفتح القاف - قفر خالية من كل شيء. المعنى: يخاطب الشاعر طائرا جارحا أو سارقا ماهرا، فيقول: رغبت أن تأخذ قربتي بسرعة وتتركها قطعة ممزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان. الإعراب: "أردت" فعل وفاعل "لكيما" اللام حرف جر وتعليل وكي إما جارة تعليلية مؤكدة للام وأن ناصبة أو مصدرية مؤكدة بأن واللام جارة وما زائدة "أن" حرف مصدري ونصب "تطير" فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر فيه "بقربتي" جار ومجرور متعلق بتطير "فتركها" الفاء عاطفة على تطير وتترك فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه والهاء مفعول أول "شنا" مفعول ثان لتترك أو حال على التأويل "بيضاء" جار ومجرور متعلق بتترك "بلقع" صفة لبيضاء. = (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٢٣/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٣١/٣

"لا تشتم الناس كما لا تشتم ... .. وإما أن تكون زائدة ومفسرة ومصدرية، فالزائدة: هي التي دخولها في الكلام كخروجها فيطردها زيادتها بعد "لما" نحو: ﴿فلما أن جاء البشير﴾ ١ وبين القسم ولو. نحو: ٢: أما والله أن لو كنت حرا ووقع لابن عصفور أن هذه رابطة والجواب "لو" وما دخلت عليه. وشذت زيادتها بعد كاف الجر في قوله ٣: ... .. كأن ظبية..... ١ من الآية ٩٦ من سورة يوسف. ٢. قائله: لم أعر على قائله، وأنشده سيويه ولم يعزه إلى أحد، وهو من الوافر. وعجزه: وما بالحر أنت ولا العتيق الإعراب: "أما" - بفتح الهمزة وتخفيف الميم - حرف استفتاح بمنزلة ألا ويكثر قبل القسم "والله" حرف قسم ومقسم به "أن" رابطة أو زائدة "لو" شرطية "كنت" كان واسمها "حرا" خبر كان والجملة فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره: لقاومتك. الشاهد: قوله: "أن لو كنت" فإن أن فيه جعل حرفا يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه. والذي ذهب إليه سيويه أنها زائدة - بين القسم ولو. مواضعه: ذكره أيضا السيوطي في الهمع ١٨ / ٣. ٢. قائله: هو لباعث بن صريم - بفتح الصاد - اليشكري، هو من الطويل. وتمامه: ويوما توافينا بوجه مقسم ... .. تعطو إلى وارق السلم للغة: "مقسم" محسن وأصله من التقسمات وهي مجاري الدموع في أعالي الوجه "تعطو" قال الأعلام: العاطية: التي تتناول أطراف الشجر مرتعية "وارق" المورق - وفعله أوراق - وهو **نادر** "السلم" شجر بعينه. المعنى: قال الأعلام: وصف امرأة حسنة الوجه فشبهها بظبية مخصبة. الإعراب: "يوما" ظرف متعلق بالفعل بعده "توافينا" فعل مضارع فاعله ضمير مستتر عائد إلى المرأة الموصوفة ونا: مفعول "بوجه" متعلق بتوافي "مقسم" صفة لوجه "كأن" على رواية الجر الكاف حرف تشبيه وجر وأن زائدة "ظبية" مجرور بالكاف "تعطو" فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر عائد إلى الظبية "إلى وارق" جار ومجرور متعلق بتعطو "السلم" مضاف إليه مجرور بالكسرة، وإنما سكن لأجل الوقف وجملة تعطو في محل رفع صفة لظبية. الشاهد: قوله: "كأن ظبية" حيث وقعت أن زائدة بين الكاف ومجرورها. مواضعه: راجعها في باب إن.. (١)

"تنبيهات: الأول: إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده؛ ولذلك أجاز سيويه "ما علمت إلا أن تقوم" - بالنصب - قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك: "أشير عليك أن تقوم". وعن أبي العباس: أن الناصبة لا تأتي بعد لفظ العلم أصلا. الثاني: أجاز سيويه والأخفش إجراءها بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو: "خفت أن لا تفعل" أو "خشيت أن تقوم" - بالرفع - ومنع ذلك

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٣٤/٣

المبرد. الثالث: أجاز الفراء وابن الأنباري أن تنصب بعد العلم غير المؤول، ومذهب الجمهور المنع. الرابع: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها، مستشهدا بقوله ١: ربيته حتى إذا تمعددا ... كان جزائي بالعصا أن أجلدا قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره، أو إمكان تقدير عامل مضمّر. \_\_\_\_\_ ١ قائلة: لم أعثر على قائلة، وهو من الرجز. اللغة: "تمعددا" غلط وشب. المعنى: ربيت ابني حتى إذا غلط وشب وكان جزائي أن أجلد بالعصا. الإعراب: "ربيته" فعل وفاعل ومفعول "حتى" حرف ابتداء "إذا" ظرفية شرطية "تمعددا" فعل ماض في موضع الشرط والفاعل ضمير مستتر والألف للإطلاق وإذا منصوبة بشرطها أو جوابها "كان" فعل ماض ناقص "جزائي" اسم كان والياء مضاف إليه، وكان جزائي في موضع الجواب وجملة أن أجلدا في محل نصب خبر كان والألف للإطلاق. الشاهد: قوله: "بالعصا أن أجلدا" فإن قوله "بالعصا" يتعلق بأجلد، وأجلد معمول أن وصلتها، وقوله "بالعصا" معمول معمول أن، وأجب بأنه **نادر** لا يقاس عليه، أو تقول بأن، التقدير: كان جزائي أن أجلد بالعصا أن أجلد، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه. مواضعه: ذكره الأشموني ٥٢٢/٣، والسيوطي في الهمع ٨٨، ١١٢/١، والشاهد ٦٤٣ في الخزانة.. (١)

"الثاني: أن تكون مصدرية، فإن تأخرت ألغيت حتما، نحو: "أكرمك إذن" وإن توسطت وافتقر ما قبلها لما بعدها فكذلك. قال في شرح الكافية: وشذ النصيب بإذن بين خبر وذو خبر في قول الراجز ١: لا تتركني فيهم شطيرا ... إني إذن أهلك أو أطير اقلت: نقل جواز ذلك عن بعض الكوفيين، وتأوله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بإذن فنصب. وإن تقدمها حرف عطف فسيأتي. والثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم، فإن فصل بينهما بغيره ألغيت نحو: "إذن زيد يكرمك"، وإن فصل به لم يعد حاجزا نحو: "إذن والله أكرمك". تنبيه: أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو: "إذن غدا أكرمك" وأجاز ابن **بابشاذ**: الفصل بالنداء والدعاء نحو: "إذن يا زيد أحسن إليك" و"إذن يغفر الله لك يدخلك الجنة" ولم يسمع شيء من ذلك، فالصحيح منعه. \_\_\_\_\_ ١ قائلة: لم أعثر على قائلة، وهو من الرجز. اللغة: "شطيرا" - بفتح الشين وكسر الطاء - غريبا أو بعيدا "أطير" أذهب بعيدا. المعنى: لا تتركني وتصيرني مثل البعيد والغريب بين هؤلاء، فإني إذن أموت أو أرحل بعيدا عنهم. الإعراب: "لا تتركني" ناهية وفعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة، والنون للوقاية والياء مفعول أول "فيهم" جار ومجرور متعلق بشطير "شطيرا" مفعول ثان أو حال "إني" إن واسمها "أهلك" فعل مضارع منصوب

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٣٦/٣

بإذن، والفاعل ضمير مستتر فيه والجملة في محل رفع خبر إن "أو أطيرا" عطف على أهلك. الشاهد: قوله: "إذن أهلك" حيث نصب إذن المضارع وإذن غير واقعة في صدر الجملة؛ لأنها معترضة بين اسم إن وخبرها. ويخرج على أنه ضرورة أو على أن خبر "إن" محذوف؛ أي: لا أقدر على ذلك ثم استأنف بعده، فتكون إذن في صدر جملة مستأنفة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٥٥٤/٣، وابن هشام ٣٧٠، وابن النازم، والشاهد ٦٤٩ في الخزانة.. (١)

"وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، وفي الفعل ١ حينئذ وجهان. والاختيار عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع. وقد اشتمل البيت على "ذكر" ٢ الشروط الثلاثة، ثم أشار إلى أن الفصل بالقسم مغتفر بقوله: أو قبله اليمين ثم نبه على حكمها بعد العاطف فقال: ..... وانصب وارفعاً ... إذا إذن من بعد عطف وقعا والرفع أجود الوجهين وبه قرأ السبعة، وفي الشواذ: "وإذا لا يلبثوا" ٣ على الأعمال. تنبيهات: الأول: أطلق في العطف، وفصل بعضهم فقال: إن كان العطف على ماله محل ألغيت نحو: "إن ترزني أزرك وإن أحسن إليك" بجزم أحسن عطفاً على جواب الشرط. وإن كان على ما لا محل له، فالأكثر الإلغاء كالأية. الثاني: إلغاء إذن مع استيفاء الشروط لغة **نادرة** حكاه عيسى وسيبويه ولا يقبل قول من أنكرها. الثالث: مذهب الجمهور أن "إذن" حرف. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها "إذا" والأصل أن تقول: "إذا جئتني أكرمك" فحذف ما يضاف إليه وعوض منه التنوين، والصحيح مذهب الجمهور. ثم اختلف القائلون بحرفيتها؛ فقال الأكثرون: إنها بسيطة، وذهب الخليل في أحد أقواله إلى أنها مركبة من "إذ" و"إن". ..... ١، ج وفي ب "الفصل" ٢، ج. ٣ من الآية ٧٦ من سورة الإسراء.. (٢)

"اعلم أن أقوى نواصب الفعل "أن" لاختصاصها به ولشبهها بأن الناصبة للاسم؛ فلذلك عملت مظهرة ومضمرة بخلاف أخواتها، وإضمامها على ثلاثة أضرب: واجب، وجائز، **وشاذ**. فالواجب بعد ستة أشياء؛ أولها: "كي" الجارة. وثانيها: لام الجحود. وثالثها: "أو" بمعنى إلى أو إلا. ورابعها: حتى. وخامسها: فاء الجواب. وسادسها: واو المصاحبة. والجبائز بعد شيئين؛ الأول: لام كي إذا لم يكن معها لا. والثاني: العاطف على اسم خالص. **والشاذ**: إعمالها مضمرة في غير هذه المواضع. والحاصل: أنها لا تعمل مضمرة باطراد إلا بعد حرف جر أو حرف عطف على ما سيأتي بيانه. فأما "كي" الجارة، فلم ينبه في النظم عليها؛

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٣٩/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٤٠/٣

بل ظاهر كلامه هنا موافقة من يقول: إنها ناصبة بنفسها دائماً؛ لأنه ذكرها مع النواصب، ولم يذكرها غير ذلك. وقد ذكر لها في الكافية وغيرها الحاليين. وقد اشتمل هذان البيتان على حكم "أن" بعد لام كي ولام الجحود. فأما لام كي فهي لام التعليل، ولأن بعدها حالان، حال يجب فيه إظهارها وذلك مع الفعل المقرون بلا النافية أو الزائدة، كقوله تعالى: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ ١. وحال يجوز فيه إظهارها وإضمارها، وذلك مع الفعل غير المقرون بلا نحو: "جئت لتكرمني". ولو أظهرت فقلت: لأن تكرمني، لجاز. فإن قلت: فهل يجوز أن يكون النصب بعدها بإضمار كي؟ \_\_\_\_\_ ١ من الآية ٢٩ من سورة الحديد.. (١)

"تنبيهات: الأول: إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر، كما قال بعضهم: ليشمل غير المصدر، فإن ذلك لا يختص به، فتقول: "لولا زيد ويحسن إلي لهلكت". الثاني: المراد بالخالص ما ليس مؤولا بالفعل، واحتراز من نحو: "الطائر فيغضب زيد الذباب" فإنه معطوف على اسم، ولا ينصب لأن الطائر بمعنى الذي يطير، ويخرج أيضا بذكر الخالص العطف على مصدر متوهم، فإنه يجب "فيه" ١ إضمار أن كما تقدم. الثالث: تجوز في قوله: "فعل عطف" فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر. الرابع: أشار بقوله: "ثابتاً أو من حذف" إلى جواز إظهار أن وإضمارها بعد العاطف المذكور. الخامس: أطلق في العاطف ولم يسمع في غير الأحرف الأربعة "المذكورة" ٢ كما تقدم. وشذ حذف أن ونصب في سوى ... ما مر فاقبل منه ما عدل روييني: أن حذف "أن" مع النصب في غير المواضع المنصوبة المذكورة **شاذ** لا يقبل منه إلا ما نقله العدول، كقول العرب: "خذ اللص قبل يأخذك" و"مره يحفرها" وقرأ الحسن: "أفغير الله تأمروني أعبد" ٣، ومنه قول الشاعر ٤: ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله \_\_\_\_\_ ١ أ، ج. ٢٠ أ، ج. ٣ من الآية ٦١ من سورة الزمر. ٤ قائله: هو عامر بن جوين الطائي، وهو من الطويل. وصدره: فلم أر مثلها خباسة واجد اللغة: "خباسة" بضم الخاء وتخفيف الباء - المعغم، قاله الجوهري "نهنت نفسي" زجرتها وكففتها. المعنى: قال الأعلم: وصف ظلامته هم بها ثم صرف نفسه عنها. اهـ. الإعراب: "فلم" حرف نفي "أر" فعل مجزوم بحذف حرف العلة فإن كانت الرؤية علمية كانت "مثلها" في موضع المفعول الثاني، وإن كانت بصرية جاز لك وجهان؛ أحدهما: = " (٢)

"تنبيهات: الأول: فهم من قوله: "فاقبل منه ما عدل روى" أنه مقصور على السماع، ولا يقاس عليه، ونص على ذلك في غير هذا الموضع، وقال في التسهيل: وفي القياس عليه خلاف. انتهى. والجواز مذهب

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٤٢/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٦٣/٣

الكوفيين ومن وافقهم، والصحيح قصره على السماع؛ لقلته. الثاني: قد يفهم من قوله: "وشذ حذف أن ونصب" أن حذفها ورفع الفعل ليس **بشاذ**، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل، فإن جعل منه قوله تعالى: ﴿ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾ ١ قال: ويرىكم صلة لأن حذف وبقي يريكم مرفوعاً، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله. انتهى. وهذا مذهب أبي الحسن، أجاز "أن" ورفع الفعل دون نصبه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قل أغير الله تأمروني أعبد﴾ ، وذهب قوم إلى أن حذف "أن" مقصور على السماع مطلقاً، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح. والثالث: ما ذكره من أن حذف "أن" والنصب في غير ما مر **شاذ**، ليس على إطلاقه؛ بل هو مقيد بالنصب بعد الفاء والواو وبعد الشرط والجزاء، وسيأتي ٢. = أن يكون مفعولاً، وقوله: "خباسة واجد" بدل من مثلها ومضاف إليه. والآخر: أن يكون مثلها صفة خباسة ولكن لما تقدم عليها انتصب على الحال "نهنت" فعل وفاعل "نفسى" مفعول به والياء مضاف إليه "بعد" منصوب على الظرفية "ما" مصدرية "كدت" كاد واسمها "أفعله" جملة في محل نصب خبر كاد. الشاهد: قوله: "أفعله" حيث حذفت "أن" وبقي عملها وهو نصب أفعله؛ لأن أصله أن أفعله. مواضعه: ذكره من شرح الألفية: الأشموني ٥٧٢ / ٣، وابن الناظم، والمكودي ص ١٤٧، والهمع ٣٣ / ١، وسيبويه ١٥٥ / ١، والإنصاف ٣٢٨ / ١.٢ من الآية ٢٤ من سورة الروم. ٢. وفي هامش المخطوطة نسخة أقوله: "بل هو مقيد بالنصب ... إلخ "كذا" في عدة نسخ، ولعل صواب العبارة بغير النصب كما يعلم بالتأمل، شيخنا. اهـ..". (١)

"والغالب نحو: "لا يخرج زيد". وأما "اللام" فتدخل على فعل المفعول مطلقاً نحو: "لأعن بحاجتك ولتعن بحاجتي وليعن زيد بالأمر". وتدخل على فعل الفاعل مسنداً إلى الغالب نحو: ﴿لينفق ذو سعة﴾ ١ وإلى المتكلم مشاركا نحو: ﴿ولنحمل خطاياكم﴾ ٢ أو مفرداً كقوله في الحديث: "قوموا فلاصل لكم" وذكر الشارح: أن دخولها على مضارع الغائب والمتكلم كثير، وذكر في الكافية: أن دخولها على مضارع المتكلم قليل، لكن أكثر من دخول "لا". وأما مضارع المخاطب المبني للفاعل فدخولها عليه قليل استغناء بصيغة أفعل، قالوا: وهي لغة رديئة. وقال الزجاجي: هي لغة جيدة، ومن دخولها قراءة عثمان وأبي وأنس: "فبذلك فلتفرحوا" ٣. = المعنى: لا يكن نساء جميلات تشبه الغزلان أو بقر الوحش في الرشاقة وخفة الحركة وحوار العين فأعرفها، قد ركب خلف الراكبين على مؤخر الرحل، فأقيم المسبب مقام

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٦٤/٣

السبب، وكان عادة العرب أن يجعلوا النساء المسببات مردفات خلف من استباهن. اللغة: "ربيا" اسم للقطيع من بقر الوحش أو الظباء "حورا" جمع حوراء من الحور وهو شدة سواد العين مع شدة بياضها "مدامعها" جمع مدمع - اسم مكان - والمراد العيون؛ لأنها أماكن الدمع "مردفات" مركبات خلف الراكبين "أكوار" - جمع كور - وهو الرحل بأداته "أعقاب" - جمع عقب - وهو المؤخر من كل شيء. الإعراب: "لا" ناهية "أعرفن" فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا والفاعل ضمير مستتر، ويجوز جعل "لا" النافية "ربيا" مفعول أعرفن "حورا" صفة لها "مدامعها" مرفوع بحورا ومضاف إليه "مردفات" حال من "ربيا" أو صفة ثانية "على أعقاب" جار ومجرور متعلق بمردفات "أكوار" مضاف إليه. الشاهد: قوله: "لا أعرفن" فإن لا ناهية والمضارع المجزوم بها محلا للمتكلم، وهو مبني للمعلوم، وذلك **شاذ**. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٥٧٣/٣، وابن هشام ١٣٩/٣، وابن الناطم، وذكره ابن هشام في مغني اللبيب ١٩٩/١٠١ من الآية ٧ من سورة الطلاق. ٢ من الآية ١٢ من سورة العنكبوت. ٣ من الآية ٥٨ من سورة يونس. (١)

"فالزمانى: متى، وأيان، فمتى لتعميم الأزمنة، وأيان كمتى، وقد تستعمل في الأزمنة التي تقع فيها الأمور العظام، وكسر همزة أيان لغة سليم، وقرئ بها **شاذ**، والجزم بها محفوظ خلافا لمن أنكره، ولم يحفظه سيبويه لقلته. وأما المكانى: أين وحيثما، هما لتعميم الأمكنة، وأنى ذكروها في ظروف المكان بمعنى أين. وقال بعضهم: هي لتعميم الأحوال. تنبيهات: الأول: "قد" ١ فهم من كلامه أن حيث وإذ لا يجزمان إلا مقترنين بما كما لفظ بهما، وأجاز الفراء الجزم بإذ وحيث دون ما، وأما غيرهما فقسمان: قسم لا تلحقه "ما" "وهو": من وما ومهما وأنى. وقسم يجوز فيه الأمران وهي: إن وأي ومتى وأين وأيان، وأجاز الكوفيون زيادة "ما" بعد من وأنى، ومنع بعض النحويين زيادتها بعد أيان، والصحيح ما تقدم. الثاني: ذكر في الكافية والتسهيل: أن "إن" قد تهمل حملا على لو، كقراءة طلحة: "فإما ترين" ٢ بياء ساكنة ونون مفتوحة، وإن متى قد تهمل حملا على إذا ومثل بها بحديث: "إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس" ٣. وفي الارتشاف: ولا تهمل حملا على إذا خلافا لمن زعم ذلك ويعني متى. الثالث: لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو. أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما، خلافا لزاعم ذلك، وقوله في التسهيل: وقد يجزم بإذا \_\_\_\_\_ ١ ب،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٦٦/٣



وفي أ "قال" ٢٠ من الآية ٢٦ من سورة مريم. ٣ أسيف: أي ذو أسف وحزن، وقوله: يقوم مقامك: أي في الصلاة، وقوله: لا يسمع الناس: أي لبكائه.. (١)

"وقال ابن الأنباري: في "إن تزرني أزرك" الاختيار الجزم، وإنما يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل "إن" كقولهم: "طعامك إن تزرنا نأكل" وتقديره: طعامك نأكل إن تزرنا. انتهى. وصرح في بعض نسخ التسهيل: أنه ضرورة، وفي بعضها بقتله، ولم يخصه بالضرورة، وقال في شرح الكافية: وقد يجيء الجواب مرفوعا والشرط مضارع مجزوم، ومنه قراءة طلحة بن سليمان: "أينما تكونوا يدرككم الموت" ١. تنبيهات: الأول: اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع، فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقا، وفصل سيبويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو: "إنك" في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه، فالأولى أن يكون على حذف الفاء، وجوز العكس، وقيل: إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير. الثاني: أطلق في قوله: بعد مضارع، وقيد في بعض نسخ التسهيل بالألا يكون منفيا بلم، وجعل رفع الجزاء بعد المنفي بلم كثيرا؛ لرفعه بعد الماضي. الثالث: قد يظهر من قوله: "رفعك الجزاء" موافقة المبرد في أنه على تقدير الفاء لتسميته جزاء، ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتباره حالة الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع. واقرن بما حتما جوابا لو جعل ... شرطا لأن أو غيرها لم ينجع لأصل جواب الشرط أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا، فإذا جاء على الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، وذلك إذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها، أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا ولم. قال الشارح: ويجوز اقتترانه بها، فإن كان مضارعا رفع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فِصْدَقْتِ﴾ ٢ وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُّؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ ٣. انتهى. ١ من الآية ٧٨ من سورة النساء، برفع "يدرككم" وهي **شاذة** ٢ من الآية ٢٦ من سورة يوسف. ٣ من الآية ١٣ من سورة الجن.. (٢)

"أخلاي لو غير الحمام أصابكم ... أو **نادر**، كقول حاتم: "لو ذات سوار لطمتني" ١. والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة **والنادر**، بل يكون في فصيح الكلام، كقوله تعالى: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ ٢ حذف الفعل فانفصل الضمير. ثم نبه على ما تنفرد به لو من مباشرة أن، فقال: ..... لكن لو أن بها قد تقتربوهو كثير، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٧٦/٣

(٢) ت و ضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٢٨١/٣

٣ واختلف في موضع أن بعد لو، فذهب سيوييه إلى أنها في موضع رفع بالابتداء، وشبه شدوذ ذلك بانتصاب غدوة بعد لدن. وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وجماعة إلى أنها فاعل يثبت مقدرا، وهو أقيس؛ إبقاء للاختصاص، وقوله في شرح الكافية: وزعم الزمخشري أن بين لو وأن ثبت مقدرا، قد يوهم انفراد بذلك. فإن قلت: إذا جعلت مبتدأ فما الخبر؟ \_\_\_\_\_ = المعنى: لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت، وكان لي معه شأن آخر، ولكن الذي أصابكم الموت، ولا عتاب عليه ولا سخط؛ لأنه قدر لا مفر منه. الإعراب: "أخلاي" منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء والياء مضافة إليه "لو" شرطية غير جازمة "غير" مبتدأ خبره بعده أو فاعل لفعل محذوف يفسره أصابكم "الحمام" مضاف إليه "أصابكم" فعل ومفعول والفاعل ضمير "عتبت" فعل وفاعل والجملة جواب لو "ولكن" عطف واستدراك "ما" نافية "على الدهر" جار ومجرور خبر مقدم "معتب" مبتدأ مؤخر. الشاهد: وقوع الاسم وهو "غير" بعد "لو" الشرطية، وذلك قليل. مواضعه: ذكره الأشموني ٦٠١ / ٣، وابن هشام ٤٢٠ / ٣، وابن الناظم ١. قاله حين لطمته جارية، وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فحرها، فقبل له في ذلك فقال: هذا فصدي، فلطمته الجارية فقال: لو ذات سوار لطمتني، وذات السوار الحرة؛ لأن الإماء لا تلبس السوار، وجواب لو محذوف: لهان. ٢ من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء. ٣ من الآية ٥ من سورة الحجرات.. (١)

"وإنما يرد عليه نحو: لو أن حيا مدرك الفلاح. وله أن يجيب بأنه **نادر**. وإن مضارع تلاها صرفا ... إلى الماضي نحو لو يفى كفى" يعني أن المضارع إذا وقع بعد لو صرف معناه إلى الماضي. فمعنى لو يفى كفى: لو وفا كفى" ١، ومثله ٢: لو يسمعون كما سمعت حديثها ... خروا لعزة ركعا وسجودا \_\_\_\_\_ = اللغة: "لحسبتها" لظننتها "مسومة" معلمة "عبيدا" - بضم العين - بطن من الأوس "أزنا" بطن من بني يربوع، إليهم تنسب الإبل الأزمية. الإعراب: "ولو" للعطف والشرط "أنها" أن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها "عصفورة" خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة، والضمير يرجع إلى الأسود التي ترى من بعيد "لحسبتها" فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول أول لحسبت "مسومة" مفعول ثان والجملة وقعت جوابا للو "تدعو" جملة من الفعل والفاعل في محل نصب على الحال من الضمير المنصوب "عبيدا" مفعول به "وأزنا" عطف على عبيدا، والألف للإشباع ل أجل القافية. الشاهد: قوله: "عصفورة" حيث وقع خبرا لأن الواقعة بعد لو وهو اسم جامد. مواضعه: ذكره الأشموني ٦٠٣ / ٣، وابن

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٠٠/٣

هشام في المغني ٢٧ / ١٠١ أ، ج. ٢. قائله: هو كثير عزة، هو من الكامل. اللغة: "خروا" من الخور وهو السقوط "عزة" اسم محبوبته "ركعا" - بضم الراء - جمع راع "سجودا" بضم السين جمع ساجد. الإعراب: "لو" حرف امتناع "يسمعون" فعل مضارع وواو الجماعة فاعل والنون علامة الرفع والجملة شرط لولا محل لها "كما" الكاف جارة وما مصدرية "سمعت" فعل وفاعل وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف أي: سماعا مثل سماعي "حديثها" تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولا وها مضاف إليه "خروا" فعل ماض وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لولا محل لها من الإعراب "لعزة" جار ومجرور متعلق بقوله: خروا "ركعا" حال من الواو في خروا "وسجودا" معطوف عليه. الشاهد: قوله: "لو يسمعون" حيث وقع الفعل المضارع بعد "لو" فصرفت معناه إلى المضي، فهو في قوة قولك: "لو سمعوا". مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٦٠٣ / ٣، وابن الناظم، وابن عقيل ٢٩١ / ٢، والمكودي ص ١٥١.. (١)

"فأما القتال لا قتال لديكم ... والحاصل أن حذفها على ثلاثة أضرب كثير، **ونادر**، وضرورة. تنبيه: لم ينبه في الكافية والتسهيل على ندور حذفها في النثر دون قول، فهو من زيادات الألفية: لولا ولوما يلزمان الابتدا ... إذا امتناعا بوجود عقد اللولا ولوما حالان: أحدهما: يختصان فيه بالأسماء، وذلك إذا دلا على امتناع شيء لوجود غيره. "وقد" ١ يقال أيضا: لوجوب غيره، وهذا معنى قوله: "إذا امتناعا بوجود عقدا" أي: إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره، وفهم من قوله: "يلزمان الابتدا" فائدتان: الأولى: أنهما لا يليهما الفعل. والثانية: أن الاسم بعدهما مرفوع بالابتداء، وتقدم الكلام على خبره في باب الابتداء. فإن قلت: فقد ولي لولا الفعل في قوله ٢: \_\_\_\_\_ = "سيرا" هو اسم للكن وخبرها هو المحذوف، وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا "في" حرف جر "عراض" مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بسير، وعراض مضاف و"المواكب" مضاف إليه مجرور بالكسرة. الشاهد: قوله: "لا قتال لديكم" حيث حذف الفاء من جواب "أما" مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٦٠٥ / ٣، وابن هشام ٤٢٥ / ٣، وابن عقيل ٢٩٢ / ٢، وابن الناظم، والمكودي ص ١٥١، وذكره السيوطي في الهمع ٦٧١ / ٢، وابن هشام في المغني ٥٦ / ١٠١ أ. ٢. قائله: هو أبو ذؤيب الهذلي، وهو من الطويل. صدره: ألا زعمت أسماء أن لا أحبها الإعراب: "ألا" أداء

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٠٣ / ٣

استفتاح "زعمت" فعل ماض والتاء للتأنيث "أسماء" فاعل "أن" مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن "لا" نافية "أحبها" فعل مضارع والفاعل ضمير =. (١)

"والثالث: التفصيل، فإن كان مما يستعمل من اسم الجمع للقلة نحو: نفر ورهط وذود جاز، وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير لم يجز، وإليه ذهب ابن عصفور في بعض كتبه، وحكاه الفارسي عن أبي عثمان، وإن كان غيرهما أضيف العدد إليه مجموعا على مثال قلة من جموع التكسير نحو: "ثلاثة أعبد، وثلاث آم" هذا إذا وجد للاسم جمع قلة وجمع كثرة، فإن أهمل أحدهما أضيف إلى الموجود نحو: "ثلاثة أرجل، وثلاثة رجال". وأشار بقوله: "في الأكثر" إلى أنه قد يؤثر مثال كثرة على مثال قلة، إما لقلة استعمال مثال القلة أو لخروجه عن القياس. فالأول: نحو قولهم: "ثلاثة شسوع" ١ فأوثر على أشساع لقلة استعماله. والثاني: ﴿ثلاثة قروء﴾ ٢ فأوثر على أقراء؛ لأن واحده قرء كفلس وجمع مثله على أفعال **شاذ** قاله المصنف، وذكر غيره أنه جمع قرء -بضم القاف- فلا يكون **شاذًا** ولا يؤثر جمع قلة في غير ذلك إلا **نادرا**. وأجاز المبرد "ثلاثة كلاب" ونحوه إذا أريد به ثلاثة من الكلاب وجعل من ذلك "ثلاثة قروء" وقال في شرح التسهيل: ولو جاز هذا لم يكن معنى في الحجة بجمع القلة؛ لأن كل جمع كثرة صالح لأن يراد به مثل هذا. تنبيهات: الأول: قال: "بلفظ قلة" يعني من أمثلة التكسير التي هي أفعال وأفعلة وأفعلة. وأما جمع التصحيح فلا يضاف إليه غالبا إلا إن أهمل غيره أو جاور ما أهمل أو قل استعمال غيره. فالأول: نحو: "سبع بقرات" وفي هذا ونحوه يتعين التصحيح لإهمال غيره. والثاني: نحو: "سبع سنبلات" ففي هذا ونحوه تجوز إضافته إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيره وهو بقرات. \_\_\_\_\_ ١ شسوع: جمع شسع -بكسر أوله وسكون ثانيه- أحد سيور النعل. ٢ من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.. (٢)

"والثالث: نحو: "ثلاث سعادات" فيجوز لقلة سائد أيضا، ويختار التصحيح في هذين الموضعين فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يضاف إليه إلا قليلا نحو: "ثلاثة أحمدين" و"ثلاث زينبات"، وإلى هذا أشرت بقولي: غالبا، وقال ابن عصفور: وكذلك أيضا يضاف إلى جموع السلامة إذا لم تكن صفات يقول: "ثلاثة زیدین، وأربع هندات". انتهى. والإضافة إلى الصفة ضعيفة نحو: "ثلاثة صالحين"، والأحسن الإتيان على النعت ثم نصب على الحال. الثاني: إذا كان تمييز الثلاثة وأخواتها مائة لم يجمع إلا في شذوذ كقوله ١: ثلاث مئين للملوك وفي بهاقيل: ويظهر من كلام سيويه جواز جمع المائة في الكلام

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٠٧/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٢٢/٣

وتتميز بالمائة ثلاث وتسع وما بينهما، ولا يقال: عشرة مائة استغناء بالألف، ذكر ذلك في شرح التسهيل، وحكى الفراء أن بعض العرب يقولون: عشر مائة، وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون: "ثلاث مئين وأربع مئين" فيجمعون. 1\_\_\_\_\_ قائله: الفرزدق، وهو من الطويل. وعجزه: ..... ردائي وجلت عن وجوه الأهاتماللغة: "ثلاث مئين" أي: ثلثمائة بغير "ردائي" الرداء: هو ما يلبس، قيل: والمراد به هنا السيف "جلت" كشفت "وجوه" عظماء وأعيان "الأهاتم" جمع أهتم، وهم بنو سنان الأهتم. المعنى: يقول: إن ردائي أو سيفي وفي بديات ثلاث ملوك قتلوا - وكانت ديتهم ثلثمائة بغير - وأزال العبء عن عظماء هذه القبيلة، وكان قد رهن رداءه أو سيفه في ذلك. الإعراب: "ثلاث" مبتدأ "مئين" مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم "للملوك" جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين "وفي" فعل ماض "بها" متعلق بالفعل "ردائي" فاعل والياء مضاف إليه "جلت" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر يعود على ردائي "عن وجوه" متعلق بالفعل. الشاهد: قوله: "ثلاث مئين" حيث جمع المائة مع أنها تميز الثلاث، وهو **شاذ**. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٦٢٢ / ٣، وابن هشام ٢١ / ٤، وابن الناضم، وادكره ابن يعيش ٢ / ٦، والشاهد ٥٤٣ في الخزانة.. (١)

"يعني أنه يقال في تركيب اثنين واثنين اثنا عشر في المذكر فتحذف نون اثني وتوليه عشر، واثننا عشرة في المؤنث فتحذف نون اثنتين وتوليه عشرة. وقوله: والياء لغير الرفع وارفع بالألفيعني به: أنه يقول: اثنا عشر واثننا عشرة بالألف في الرفع، واثنني عشر واثنني عشرة بالياء في الجر والنصب، بإعراب الصدر إعراب المثنى وبناء العجز. ثم نبه على أن غيرهما لا حظ له في الإعراب بقوله: والفتح في جزأي سواهما ألفأما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث؛ ولذلك أعرب صدر اثني عشر واثنني عشرة؛ لوقوع العجز منه موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال: "أحد عشر" ولا يقال: "اثنا عشر" وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كسائر أخواتهما، ورد بتغييرهما بالألف والياء. تنبيهان: الأول: بناء أحد عشر وغيره من المركب لازم، وأجاز الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه فيقولون: "هذه خمسة عشر" واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو: "خمسة عشر". الثاني: قال في التسهيل: وتجعل العشرة مع النيف اسما واحدا مبنيا على الفتح ما لم يظهر العاطف. انتهى. فإن ظهر منع التركيب

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٢٣/٣

والبناء نحو: خمسة وعشرة، قال الشيخ أبو حيان: ويحتاج في إثبات نحو: "عندي خمسة وعشرة رجلا، وخمس وعشر امرأة" إلى سماع من العرب. وميز العشرين للتسعين... بواحد كأربعين حينما العقود الثمانية يستوي فيها المذكر والمؤنث وتعطف على النيف كقولك: "ثلاثة وعشرون" في المذكر "وثلاث وعشرون" في المؤنث، وتميز بمفرد منصوب نحو قولك: "عشرون رجلا وعشرون امرأة". وقد فهم من كلامه فائدتان: الأولى: أن مميز العشرين وأخواته لا يجمع وهذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء جمعه فتقول: عشرون رجلا؛ ولذلك أجاز جمع تمييز أحد عشر وأخواته، وأجاز بعضهم أن يقال: عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا، قاصدا أن لكل "واحد" ١ منهم عشرين، قال في شرح التسهيل: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب؛ لأنه استعمال لا يفهم معناه غيره، ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع. فإن وقع موقع تمييز شيء منها فهو حال أو تابع، انتهى. والثانية: أن تمييز العشرين وبابه لا يكون إلا منصوبا كما مثل، وحكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكرا أو معرfa فتقول: عشرو درهم وعشرو ثوب، وهذا عند الأكثرين من **الشاذ** الذي لا تبنى على مثله القواعد. \_\_\_\_\_ ١ أ، ج.. (١)

"والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهو المشهور، ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر، وإلى هذا أشار بقوله: وأجز أن تجره من مضمر... إن وليت كم حرف جر مظهرافيحوز في نحو: "بكم درهم اشتريت؟" "النصب على الأصل، وهو الأجود والأكثر، والجر أيضا وفيه قولان: أحدهما: أنه بمن مقدرة كما ذكر، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة. والثاني: أنه بإضافة كم إليه، وهو قول الزجاج، وزعم ابن **بابشاذ** أن الأول ليس مذهب المحققين "ورد بأنه نص من كلامهم إلا الزجاج" ١، ورد مذهب الزجاج بوجهين: أحدهما: أنه بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولاً واحداً فلا يمكن خفض بها، قاله ابن خروف. \_\_\_\_\_ = المعنى: على الإخبار: كثير من عماتك وخالاتك يا جرير، كن من جملة خدمي وقد تعوجت أرساغهن من كثرة حلبهن نياقي على كره مني. وعلى الاستفهام: أخبرني يا جرير، بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني ويحلبن نياقي حتى تعوجت أرساغهن من كثرة الحلب، فقد نسيت عددهن. الإعراب: "كم" خبرية مبتدأ أو استفهامية مقصود بها التهكم والسخرية "عمة" بالجر، تمييز لكم على الخبرية والنصب على الاستفهامية "لك" جار ومجرور صفة لعمة "وخالة" معطوفة على عمة "فدعاء" صفة لعمة وخالة، منصوب بالفتحة على رواية

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٢٦/٣

النصب، وعلى رواية الجر: بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف "قد حلبت" قد حرف تحقيق حلب فعل ماض والفاعل ضمير والجملة خبركم التي وقعت مبتدأ "علي" جار ومجرور متعلق بحلبت "عشاري" مفعول حلبت. الشاهد: قوله: "كم عمة" حيث روي بالجر. مواضعه: ذكره من شراح ألفية: الأشموني ٦٣٣ / ٣، وفي باب الابتداء، وابن هشام ٤٣ / ٤، وابن عقيل ١٢٨ / ١، وفي الهمع ٢٥٤ / ١، وفي المغني ١٨٥ / ١، وسيبويه ٥٥٣، ٢٩٥ / ١، والشاهد ٤٩٢ في الخزانة. ١ أ، ج.. (١)

"وكم ليلة قد بتها غير آثمتينيهات: الأول: أفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعها، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم، وقيل: الجمع على معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال. الثاني: ذهب الفراء إلى أن الجر بعد الخبرية بمن مقدرة، ونقله عن الكوفيين، والصحيح أنه بإضافة كم؛ إذ لا مانع من إضافتها. الثالث: شرط جر تمييز الخبرية الاتصال، فإن فصل نصب، حملا على الاستفهامية، وقد جاء مجرورا مع الفصل بظرف أو بجار ومجرور. فالأول: كقوله ١: كم دون مية مومة يهال لها ... إذا تيممها الخريت ذو الجلد وقوله ٢: \_\_\_\_\_ ١ قائله: قيل: ذو الرمة، وهو من البسيط. اللغة: "مية" اسم محبوبته "مومة" - بفتح الميم وسكون الواو - المفاضة "يهال" للمجهول أي: يفرغ منها "تيممها" قصدها "الخریت" - بكسر الخاء وتشديد الراء - الماهر الحاذق "ذو الجلد" - بفتح الجيم واللام - أي: ذو قوة، ويجوز أن يكون بالخاء أي ذو بال قوي. الإعراب: "كم" خبرية "دون" منصوب على الظرفية "مية" مضاف إليه "مومة" ألجبر مميزكم "يهال" فعل مضارع مبني للمجهول "لها" أي: للمومة أي: لأجلها أو تكون اللام بمعنى من أوفى "إذا" ظرف يتضمن معنى الشرط "تيممها" جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذي يرجع إلى الخريت، والمفعول وهو الضمير المنصوب الذي يرجع إلى المومة "الخریت" نائب فاعل، وجواب إذا محذوف دل عليه صدر الكلام "ذو الجلد" صفة الخريت. الشاهد: "كم دون مية مومة" حيث فصل بين كم ومميزه المجرور بالظرف وهو دون مية. مواضعه: ذكره الأشموني ٦٣٥ / ٢.٣ قائله: هو أنس بن زعيم - من قصيدة قالها لعبيد الله بن زياد - وهو من المديد. وعجزه: .....  
... وكريم بخله قد وضعه = " (٢)

"احك" فتقول: "من يا فتى؟" في الأحوال كلها، وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلا، فتقول: "منو يا فتى" وتشير إلى الحركة في "منت" ولا تنون وتكسر نون المثني وتفتح نون الجمع، وتنون منات - ضمنا

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٣٦/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٣٨/٣



وكسرا- وهو مذهب حكاة يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر ١: أتوا ناري فقلت: منون أنتم؟ ... فقالوا: الجن قلت عموا ظلاما وهذا **شاذ** عند سيبويه والجمهور من وجهين: أحدهما: إثبات العلامة وصلا، والآخر: أنه حكى مقدرًا غير مذكور. وإلى البيت أشار بقوله: **ونادر** منون في نظم عرفوه لتأبط شرا، ويقال: لشمر الغساني، ورواه بعضهم: فقلت عموا صباحا، وغلط الزجاج من رواه كذلك؛ لأن القصيدة ميمية، وقال ابن السيد: ليس ما أنكره بخطأ، فإنه وقع في شعر آخر منسوبًا إلى خديج بن سنان الغساني في قصيدة حائية، ثم ذكر حكاية العلم فقال: \_\_\_\_\_ ١ قائله: هو جذع بن سنان الغساني، وقيل: لشمر بن الحارث الضبي، وقيل: لتأبط شرا، وهو من الوافر. اللغة: "أتوا" حضروا وجاءوا "ناري" المراد: النار التي توقد لإرشاد السائرين "منون أنتم" أي: من أنتم؟ "عموا ظلاما" تحية من تحايا العرب الجاهليين. المعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم في الجن، يقول الشاعر: حضر الجن إلي فقلت عند ذلك تحية لهم: نعم ظلامكم. الإعراب: "أتوا" فعل وفاعل "ناري" مفعول وياء المتكلم مضاف إليه، فقلت: الفاء للترتيب الذكري "قلت" فعل وفاعل "منون" اسم استفهام مبتدأ "أنتم" خبره، والجملة في محل نصب مقول القول "فقالوا" فعل وفاعل "الجن" خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فقالوا نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول "قلت" فعل وفاعل "عموا" فعل وفاعل، والجملة في محل نصب مقول القول "ظلاما" يجوز أن يكون تمييزًا محولا عن الفاعل، والأصل لينعم ظلامكم، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية؛ أي: في ظلامكم. الشاهد: قوله: "منون" حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك **شاذ**. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٦٤٢ / ٣، وابن هشام ٥٢ / ٤، وابن عقيل ٣٩٧ / ٢، وابن الناطم، والسيوطي ص ١٢٤، والمكودي ص ٥٨، وسيبويه ٤٠٢ / ١..١ (١)

"قلت: يمكن أن يحمل كلامه على أن المراد بقوله: ما لا لم يحذف موصوف فعيل، أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل، فحينئذ تلحقه التاء نحو: "رأيت قتيلة وأكيلة السبع". وقد أشار إلى هذا المعنى في شرح الكافية. وقوله: "غالبا" إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذي بمعنى فاعل، كقول العرب: صفة ذميمة، وخلة حميدة، فقد حمل كل منهما على الآخر. ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال: وألف التأنيث ذات قصر ... وذات مد نحو أنثى الغر تقدم أن المقصورة أصل الممدودة وأنثى الغر غراء، ثم قال: والاشتجار في مباني الأوليعني بالأولى: المقصورة، وذكر لها من الأبنية المشتهرة اثني عشر بناء، وهي ضربان: ضرب يختص بها، وضرب يشركها فيه الممدودة، وسأنبه على ذلك

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٤٩/٣

إن شاء الله تعالى. الأولى: فعلى نحو: أربى -للداهية- ولم ترد إلا اسما، وهو بناء مشترك، ومثال الممدود: خششاء -لعظم خلف الأذن- وعشراء. الثاني: فعلى، وهو مختص بالمقصورة، ويكون اسما غير مصدر كبهى ١ ومصدرا كرجعي وصفة كطولى، وأما قولهم بهمة **فشاذ**، وقيل: جعلت الألف للتكثير أو للإلحاق على من يثبت بناء فعل، وما رواه ابن الأعرابي من صرف دنيا **شاذ**. الثالث: فعلى، وهو مشترك، فمثال المقصورة اسما بردى، وصفة كحيدى، ومصدرا نحو مرطى ٢. ١ اسم لنبت، يطلق على الواحد والجمع، أو واحدته بهمة، يقال: أبهمت الأرض: أثبتت البهى ٢. لنهر بدمشق، وحيدى: يقال حمار حيدى؛ أي: يحيد عن ظله لنشاطه، ومرطى: مرطت الناقة: أي أسرعت.. (١)

"التاسع: فعلى، وهو مشترك، فالمقصورة نحو: حثى وهجى ١ ولم يجئ إلا مصدرا، والممدودة: فخيراء وخصيصاء ومكناء ٢، وهذه الثلاثة تمد وتقصر ولا رابع لها، والكسائي يقيس على ما سمع من فعلاء فيمد جميع الباب، وغيره يقصره على السماع. والعاشر: فعلى، وهو مختص بالمقصورة نحو: "كفرى"، وهو وعاء الطلع بفتح الفاء وضمها، وحكى الفراء سلحفاة ٣، وظاهره أن ألف سلحفاة ليست للتأنيث إلا أن تجعل **شاذاً** مثل بهمة، وحكى في التسهيل: سلحفاء -بالمدة- وحكاها ابن القطاع ٤، فعلى هذا يكون من الأبنية المشتركة. الحادي عشر: فعلى، وهو مشترك، فالمقصورة نحو: خليطى ٥، والممدودة نحو قولهم: هو عالم بدخيلاته -أي: بباطن أمره- ولا يحفظ غيره. الثاني عشر: فعلى، وهو مختص بالمقصورة نحو: شقارى -وهو نبت. وقوله: ..... واعز لغير هذه استندارايغني: أن ما لم يذكره هنا من أبنية ألف التأنيث المقصورة مستندر، وفيه نظر. ثم شرع في ذكر أبنية الممدودة مقتصرًا على الأوزان المشتهرة كما فعل في المقصورة، وجملة ما ذكره سبعة عشر وزنا، وهي أيضا ضربان: مختص بالممدود ومشارك، ويتبين بالتفصيل: الأول: فعلاء، كيف أتى اسما كصحراء، أو مصدر كغباء ٦، أو جمعا في المعنى كطرفاء، أو صفة أنثى أفعل كحمراء أو غيره كديمة هطلاء ٧، وهو قليل. ١ حثى: مصدر للفعل: حث على الشيء إذا حض عليه، ولم يجئ إلا مصدرا. وهجى: للعادة. ٢ فخيراء: للفخر، وخصيصاء: للاختصاص، ومكناء: للتمكن. ٣ دوبيبة معروفة. ٤ هو علي بن جعفر بن محمد بن عبد الله المعروف بالقطاع. قال ياقوت: كان إمام وقته بمصر في علم العربية، ولد في العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة. ومن مؤلفاته: أبنية الأسماء وحواشي الصحاح وغيرهما، ومات في صفر سنة خمس عشرة، وقيل: أربع عشرة وخمسمائة. ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعي. ٥ خليطى: لاختلاط. ٦ رغباء: مصدر رغب

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٥٦/٣

إليه إذا أراد ما عنده ٧ أو غيره: أي: لغير أنثى أفعل. ودائمة هطلاء: الديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، وهطلاء: متباعدة المطر.. (١)

"وقال طرفة ١: لها كبد ملساء ذات أسرة ... وكشحان لم ينقص طواءهما الحبلوممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف، وزعما أن سيويوه استدل على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير. قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء، وأما قراءة طلحة: "يكاد سناء برقه ٢ - بالمد - **فشاذ**؛ إذ لم تثبت لغة، ويمكن أن يكون أراد العلو لا الضوء. فإن قلت: حكي الإجماع على قصر الممدود، فليس كذلك؛ لأن مذهب الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل. قلت: هو مجمع على جوازه في الجملة وإن وقع الخلاف في بعض المواضع، والصحيح جوازه مطلقا. ورد مذهب الفراء بقول الشاعر ٣: وأنت لو باكرت مشمولة ... صفرا كلون الفرس الأشقر \_\_\_\_\_ ١ قائله: هو طرفة بن العبد البكري، وهو من الطويل. اللغة: "كبد" أي: بطن ووسط، ومنه كبد القوس، وهو مقبضها "ملساء" وهو تأنيث أملس، وهو اللين، من الملاسة، وهو ضد الخشونة "أسرة" أراد بها الخطوط التي تكون على البطن، كما يكون في الكف والجبهة واحدها سر ر - بكسر السين وفتح الراء - "كشحان" تثنية كشح، وهو ما بين الخاصرة إلى الضع الخلفي، وقال الأعمش: الكشحان ما انضمت عليه الأضلاع من الجنين "لم ينقص طواءهما" أراد أنها خميصة البطن ليست بمفاضة، وأصل الحبل: الامتلاء. الإعراب: "لها" جار ومجرور خبر مقدم "كبد" مبتدأ مؤخر "ملساء" صفة لكبد "ذات" صفة بعد صفة "أسرة" مضاف إليه "وكشحان" عطف على قوله: كبد، أي: ولها كشحان "لم" حرف نفي وجزم وقلب "ينقص" فعل مضارع مجزوم بلم "طواءهما" مفعول به ومضاف إليه "الحبل" فاعل ينقص. الشاهد: قوله: "طواءهما" حيث مد الطواء، والمعروف فيه القصر ٢. من الآية ٤٣ من سورة النور ٣. قائله: هو الأقيشر، واسمه المغيرة بن عبد الله، وهو من الطويل. اللغة: "لو باكرت" لو بادرت وأسرعت "مشمولة" أراد به الخمر، إذا كانت باردة الطعم "صفرا" ويروى: صهباء "وأنت" وروي: فقلت. = (٢)

"فإن قلت: أي الوجهين أجود؟ قلت: ذكر المصنف وفاقا لبعضهم أن قلب التي للإلحاق أولى من تصحيحها والمنقلبة عن أصل بالعكس. ونص سيويوه والأخفش على أن إقرار الهمزة فيهما أحسن إلا أن سيويوه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما في القلة،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٥٨/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٦٥/٣

وقوله: ..... وغير ما ذكر ... صحح ..... يعني: أن غير ما ذكر من أقسام الممدود تصحح همزته في التثنية، ويعني بذلك ما همزته أصلية نحو: قراء ووضاء، فإنه لم يبق من أقسام الممدود غيره، فتقول فيهما: قراءان ووضاءان ١. والحاصل أن الممدود أربعة أقسام؛ لأن همزته إما أصلية أو مبدلة من أصل أو مبدلة من ياء الإلحاق أو مبدلة من ألف التأنيث، وقد عرفت أحكامها. تنبيه: قال الشارح: الممدود على أربعة أضرب؛ لأن همزته إما زائدة وإما أصلية، والزائدة إما للتأنيث نحو حمراء وصحراء وإما للإلحاق كعلباء وقوباء ٢، والأصلية إما بدل نحو كساء ورداء وحياء، وإما غير بدل نحو قراء ووضاء. انتهى. وفيه تجوز؛ لأن الهمزة في حمراء ونحوه ليست زائدة للتأنيث، بل مبدلة من الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور، وكذلك الهمزة في علباء ونحوه إنما هي مبدلة من الياء الزائدة للإلحاق، وتسمية همزة كساء ونحوه أصلية إنما هو باعتبار ما نشأت عنه. وقوله: ..... وما شذ على نقل قصر يشير به إلى أن الذي يقاس عليه في تثنية المقصور والممدود هو ما سبق ذكره، وما ورد بخلافه فهو **شاذ لا** يقاس عليه. أما الذي شذ في المقصور فثلاثة أشياء: الأول: قولهم مذروان - وهما طرفا الألية - وقد يطلقان على جانب الرأس ونحوه، والقياس مذريان؛ لأن ألفه رابعة، وعلة تصحيحه أنه لم يستعملها مثنى، \_\_\_\_\_ ١ القراء: الناسك أي: المتعبد، والوضاء: الوضيء أي: الحسن الوجه. ٢ القوباء: مرض جلدي معروف، يظهر على الجلد على شكل بقع بيضاء مستديرة صغيرة ثم تتسع.. " (١)

"قال أبو علي: التالي لا يفرد ألبته، وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو مذكري مفردا، وحكى عن أبي عبيدة مذكري ومذريان على القياس. والثاني: حذف ألف المقصور خامسة فصاعدا لقولهم: خوزلان وضغطران في خوزلي ١ وضغطري - وهو الأحمق - ولا يقاس على ذلك خلافا للكوفيين. والثالث: قوله بعضهم: رضيان في رضى وقياسه رضوان؛ لأنه من ذوات الواو، وقاس الكسائي على ما ندر من ذلك، فأجاز تثنية نحو رضى وعلا من ذوات الواو المكسورة الأول والمضمومة بالياء. وأما الذي شذ في الممدود فخمسة أشياء: الأول: إقرار همزة التأنيث كقولهم: حمراءان. والثاني: قلبها ياء نحو حمرايان. قال المصنف: وكلاهما **نادر**، انتهى. وحكى النحاس أن الكوفيين أجازوا فيها الإقرار، وحكى غيره أن قلبها ياء لغة فزارة. والثالث: حذف الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه، قالوا: قاصعان، وقاس عليه الكوفيون. والرابع: قلب همزة كساء ونحوه ياء، وفي التسهيل: ولا يقاس عليه خلافا للكسائي. انتهى، ونقله أبوزيد لغة عن فزارة. والخامس: قلب الأصلية واوا، قال في التسهيل: وربما قلبت قلبت الأصلية واوا. انتهى. وفي كلام بعضهم ما يقتضي

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٦٨/٣

أنه لم يسمع، وقال في شرح التسهيل: والحاصل أن المقيس عليه قلب المبدلة من ألف التأنيث واوا وسلامة الأصلية وإجازة وجهين في الملحقة مع ترجيح القلب، وإجازة وجهين في المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا عند الكسائي، وقد تبين ذلك. واحذف من المقصور في جمع على ... حد المثنى ما به تكملا \_\_\_\_\_ ١ الخوزلي: مشية فيها تثاقل وتبخر.. " (١)

"وقوله: وسكن التالي غير الفتح أو ... خففه بالفتح فكلا قد رووا يعني: أنه يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإتيان، وهما الإسكان والفتح، فأتضح بذلك أن في نحو سدره وهند من مكسور الفاء وجمل وغرفة من مضموم الفاء ثلاث لغات: الإتيان والإسكان والفتح. وأما نحو جفنة ودعد فلا يجوز فيه إلا الإتيان، ولا يسكن إلا في الضرورة، وذكر في التسهيل أنه يجوز فيه الإسكان اختياراً لأمرين؛ أحدهما: اعتلال لامه نحو ظبيان، والآخر: شبه الصفة نحو أهل وأهلات، ولم يستثن أكثرهم هذين النوعين، والأول حكاه ابن جني عن قوم من العرب، فإذا صح النقل وجب قبوله. تنبيهان: الأول: أشار بقوله: "فكلا قد رووا" إلى ثبوت هذه اللغات نقلاً عن العرب خلافاً لمن زعم أن الفتح في نحو غرفات إنما هو على أنه جمع غرف، ورد بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع، ورده السيرافي بقولهم: "ثلاث غرفات" - بالفتح. الثاني: مذهب أبي علي والجماعة أن السكون في نحو غرفات تخفيف عن الضم وليس على الأصل، واستدل أبو علي بأن السكون لم يجرى في المفتوح على الأصل إلا نادراً في الشعر فلا يحمل عليه الشائع الكثير، وكذلك الفتح عندهم تخفيفاً عن الضم، عدلوا عن الضم إليه، وذهب بعضهم إلى الفتح إتيان لما بعد، وإن التسكين تسليم للمجموع، واستدل بقول سيبويه: ومن العرب من يدع العين ساكنة، فهذا دليل على أنه سكون الأصل، وظاهر قوله: "وسكن التالي الفتح أو خففه بالفتح" موافقة أبي علي والجماعة. ومنعوا إتيان نحو ذروه ... وزية..... يعني: أن العرب منعوا إتيان الكسرة فيما لامه واو، وإتيان الضمة فيما لامه ياء؛ لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف في ذلك. وقوله:.. " (٢)

"..... وشذ كسر جروها إشارة إلى قولهم: جروات - بكسر الراء - حكاه يونس وهو في غاية الشذوذ؛ لما فيه من الكسر قبل الواو. تنبيهات: الأول: قد ظهر بهذا أن إتيان الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة. الثاني: فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح في نحو ذروة وزية ١؛

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٦٩/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٧٣/٣

إذ لم يتعرض لمنع غير الإتياع. الثالث: فهم أيضا من إطلاقه جواز اللغات الثلاث، في نحو خطوة ولحية، ومنع بعض البصريين الإتياع في نحو لحية؛ لأن فيه توالي الحركات مرتين قبل الياء قال ابن عصفور: كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو، كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء. **ونادر** أو ذو اضطرار غير ما ... قدمته أو لأناس انتميعني: أن ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو إما **نادر**، وإما ضرورة، وإما لغة قوم من العرب، فمن **النادر** قول بعضهم: كهلات - بالفتح ٢ - وقياسه الإسكان؛ لأنه صفة، ولا يقاس عليه، خلافا لقطرب، ومنه قول جميع العرب: "عيرات" - بكسر العين وفتح الياء - جمع عير وهي الدابة التي يحمل عليها، والعير مؤنث، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه "عيرات" بفتح العين، قال المبرد: جمع عير - وهو الحمار - وقال الزجاج: جمع عير، الذي في الكتف أو القدم ٣ وهو مؤنث، ومنه جروات كما تقدم. ١ ذروة: بكسر الهمزة وضمها كما في القاموس، وهو أعلى الشيء. وزبية: بضم الزاي وسكون الباء وفتح الياء، وهي حفرة الأسد. ٢ كهلات: جمع كهلة، وهي التي جاوزت ثلاثين سنة. ٣ وهو العظم الناتئ في وسط الكتف أو وسط القدم.. (١)

"يعني أن أفعلًا أحد جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات: الأول: ما كان على فعل بشرطين؛ أحدهما: أن يكون اسما، وأن يكون صحيح العين. فشمّل نحو: فلس وكف ودلو وظبي ووجه، فتقول في هذه: أفلس وأكف وأدل وأظب ١ وأوجه. واحترز بقوله: "اسما" من الصفة، فلا يجمع على أفعل، ونادر أعبد في عبد؛ لأنه صفة، وسهله غلبة الاسمية. واحترز بقوله: "صح عينا" من معتل العين، فلا يجمع على أفعل إلا **نادرا** كقولهم: أعين وأثوب. والثاني: ما كان رباعيا، بأربعة شروط: أن يكون اسما، وأن يكون بمدة ثلاثة، وأن يكون مؤنثا، وأن يكون بلا علامة نحو: "عناق" ٢ وذراع، وعقاب، ويمين، فتقول فيها: أعنق، وأذرع، وأعقب، وأيمن. فإن كان صفة نحو شجاع، أو بلا مدة نحو خنصر، أو مذكرا نحو حمار، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل، ونادر من المذكر طحال وأطحل، وغراب وأغرب، وعتاد وأعتد، ونحوها. وقد أشار إلى هذه الشروط بقوله: إن كان كالعناق والذراع في ... مد وتأنيث وعد الأحرقتنبيها: الأول: فهم من تمثيله أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة أو غيرها لتمثيله بالمفتوح والمكسور. ١ أدل وأظب: أصلهما أدلو وأظبي فقلبت ضمة اللام والياء كسرة والواو ياء

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٧٤/٣

وحذفت الياء الأصلية في أظبي والمنقبة في أدلو على حد الحذف في قاض وغاز. ٢. العناق: أنثى المعز والجمع أعنق وعنوق.. (١)

"الثاني: فهم من إطلاقه "في مد" أن الألف وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء. الثالث: فائدة قوله: "وعد الأحرف" التنبيه على الشرط الرابع -وهو التعري من العلامة- ولولا التنبيه على هذا لم يكن له فائدة؛ لأنه صرح أولا بالرباعي. وغير ما أفعل فيه مطرد ... من الثلاثي اسما بأفعال يردعني: أن أفعالا يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل، وهو فعل الصحيح العين، فاندرج في ذلك فعل المعتل نحو ثوب وسيف، وغير فعل من أوزان الثلاثي، وهي فعل نحو حزب وأحزاب، وفعل نحو صلب وأصلاب ١، وفعل نحو جمل وأجمال، وفعل نحو عل وأوعال ٢، وفعل نحو عضد وأعضاء، وفعل عنق وأعناق، وفعل نحو رطب وأرطاب، وفعل نحو إبل وآبال، وفعل نحو ضلع وأضلاع. وأما فعل الصحيح العين، وهو الذي يطرد فيه أفعل، فلا يجمع على أفعال إلا نادرا نحو: فرخ وأفراخ، وزند وأزناد ٣، وسمع من ذلك شيء كثير، حتى لو قيل: ذهب ذاهب إلى اقتباسه، ذهب مذهبا حسنا، وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه واو نحو وهم وأوهام، أو همزة نحو ألف وآلاف ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس فيهما ولا في غيرهما. وذكر في شرح الكافية أن أفعالا أكثر من أفعل في فعل الذي فاؤه واو نحو: وقت وأوقات ووهم وأوهام، والمضاعف نحو: عم وأعمام وجد وأجداد، وذكر أن جمع الذي فاؤه واو على أفعل شاذ نحو: وجه وأوجه، وأن المضاعف لم يسمع فيه أفعل إلا نادرا. قلت: وهذا يؤيد مذهب الفراء فيما فاؤه واو، بل يقتضي ألا يكون أفعل مطردا في هذين النوعين، وقد صرح في التسهيل بمخالفة الفراء. وغالبا أغناهم فعلا... في فعل كقولهم صردان \_\_\_\_\_ ١ الصلب -بضم الصاد- كل ظهر له فقار، والغليظ الشديد. ٢ الوعل -بفتح الواو وكسر العين- التيس الجبلي. ٣ الزند: العود الأعلى الذي يقدر به النار. والزندة -بالهاء- العود الأسفل. والزند: موصل طرف الذراع في الكف.. (٢)

"يعني: أن الغالب في فعل أن يجمع على فعلا -بكسر الفاء- كقولهم في صرد: صردان، وفي نغز: نغزان ١، وقد جاء بعضه على أفعال نحو: رطب وأرطاب، وإليه أشار بقوله: "غالبا"، ونص في التسهيل على أن أفعالا فيه نادر. قلت: فلا ينبغي أن يمثل به فيما يطرد فيه أفعال. في اسم مذكر رباعي بمد ... ثالث أفعلة عنهم اطرديعني: أن أفعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمدة ثالثة نحو: طعام وأطعمة، ورغيف

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٨٠/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٨١/٣



وأرغفة، وعمود وأعمدة، وقال المهابازي<sup>٢</sup>: وربما شذ شيء من هذا فلم يستعملوا فيه أفعلة قالوا: كتاب وكتب، ولم يقولوا: أكتبة. واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث، وبالرباعي من الثلاثي، وبالمدة الثالثة من العاري عنه، فلا يجمع شيء من ذلك على أفعلة، إلا ما ندر من قولهم: شحيح وأشحة -وهو صفة- وعقاب وأعقبه -وهو مؤنث، وإنما قياسه أفعل- وقده وأقدحه -وهو ثلاثي- وجائر وأجوزة - وليست مدته ثالثة- والجائر: أرخشة الممتدة في أعلى السقف. والزمه في فعال أو فعال ... مصاحبي تضعيف أو إعلالي: أن أفعل ملتزم في جمع فعال -بفتح الفاء- وفعال -بكسرها- مضاعفين نحو: بتات<sup>٣</sup> وأبته، وزمام وأزمة، أو معتل اللام نحو: قباء وأقبية، وإناء وآنية، فإن قلت قد شذ قولهم: عنان وعنن، وحجاج وحجج<sup>٤</sup>، وقالوا في جمع سماء بمعنى المطر: سمي، والقياس: أسمية، وهو مسموع أيضا، فكان ينبغي أن يقول: "والزمه في غير شذوذ". \_\_\_\_\_ ١ النغز: طير كالعصفور أحمر اللون يسمى البلبل، والأنثى نغزة. والصرد: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير. ٢ هو أحمد بن عبد الله المهابازي الضرير. قال ياقوت: من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني، له شرح اللمع. ٣ بتات: متاع البيت، وأبته: أصله أبته، فالتقى مثان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبله ثم أدغم أحد المثليين في الآخر، وكذا يقال في أزمة. ٤ عنان -بكسر العين- ما يقاد به الفرس، وبفتحها السحاب. وحجاج -بفتح الحاء وكسرها- العظم الذي ينبت عليه الحاجب.. (١)

"الثاني: ما مدته ألف ثلاثة أقسام: مفتوح الأول، ومكسوره، ومضمومه. أما الأول والثاني ففعل فيهما مطرد، وتقدم تمثيلهما، وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا اطراد فعل فيه، وصرح بذلك في شرح الكافية، فإنه مثل بقراد وقرد، وكراع وكرع في المطرد، وتبعه الشارح، وذكر في التسهيل أن فعلا **نادر** في فعال وهو الصحيح؛ فلا يقال في غراب: غرب، ولا في عقاب: عقب. وإذا قلنا باطراده فيشترط ألا يكون مضاعفا كما شرط ذلك في أخويه. الثالث: يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوا نحو: سوار وسور، ومن ضمها في الضرورة قوله ١: أغر الثنايا أحم اللثات ... يحسنها سوك الإسحلقال الفراء: وربما قالوا: عون كرسل، فعلوا ذلك فرقا بين العوان والعانة، أي: بين جمعهما، والبصريون لا يجيزون ضم هذه الواو إلا في الشعر، ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واوا نحو: قذل وحممر في قذل وحممر، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال: سيل وسيل<sup>٢</sup>، فإن كان مضاعفا لم يجز تسكينه، لما يؤدي إليه من إدغام، وندر قولهم: ذباب وذب، والأصل: ذبب. الرابع: اطراد عند تميم وبعض كلب فتح عين فعل

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٨٢/٣

المضاف تخفيفاً فقليل في الاسم فقط، فلا يصح في ثياب جدد إلا الضم، وقيل: مطلقاً في الاسم\_\_\_\_\_ ١ قائلة: لم أقف على اسم قائله، وهو من المتقارب. اللغة: "أغر" أبيض "الثنايا" جمع ثنية وهي الأسنان الأربعة التي يليها الرباعيات "أحم" من الحمة وهو لون بين الدهمة والكمته "الثلاث" جمع لثة، وهي اللحم المركبة فيها الأسنان "يحسنها" يجملها "سوك" جمع سواك "الإسحل" -بكسر الهمزة- شجر يتخذ منه المساويك. الإعراب: "أغر" مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: هو أغر "الثنايا" مضاف إليه "أحم" خبر بعد خبر "الثلاث" مضاف إليه "يحسنها" فعل مضارع والهاء مفعوله "سوك" فاعل "الإسحل" مضاف إليه. الشاهد: قوله: "سوك" حيث ضم فيه الواو، والقياس: تسكينها. مواضعه: ذكره الأشموني ٦٦٩ / ٢.٣ السيال: ضرب من الشجر له شوك.. (١)

"قلت: لم يشترط في التسهيل التمام إلا في فعلة -بكسر الفاء- والقياس يقتضي تساويهما، فلعله إنما لم يذكر ذلك في فعلة -بضم الفاء- لأنه قليل جداً قالوا: في وصله صلة. تنبيه: قاس الفراء فعلاً في فعلى اسماً نحو: ذكرى وذكر، وفعلة يائي العين نحو: ضيعة وضيع، كما قاس فعلاً في نحو: رؤيا ونوبة، وقاسه الفراء في نحو هند، كما قاس فعلاً نحو جمل، ومذهب الجمهور أنه إن ورد لم يقس عليه هذه الأنواع، وقوله في الكافية: وهند مثل كسرة في فعل. يقتضي موافقة المبرد كما في نحو جمل "وقد يجيء جمعه على فعل" يعني أن فعلة -بكسر الفاء- قد تجمع على فعل كقولهم: حلية وحلى، ولحية ولحى، وهو **شاذ**، وقال بعضهم: حلى ولحى -بالكسر- على القياس. تنبيه: كما ناب فعل عن فعل في حلية ولحية ناب فعل عن فعل في صورة وقوة قالوا: صور وقوى، بكسر أولهما شذوذاً. في نحو رام ذو أطراد فعلهم أمثلة جمع الكثير فعلة -بضم الفاء- وهو م طرد في فاعل وصفاً لمذكر عاقل معتل اللام نحو: رام ورماء وقاض وقضاة، وإلى هذه الشروط بقوله في التمثيل برام، فاحترز بفاعل من وصف على غير فاعل، وبالصفة من نحو واد، وبالمذكر من نحو رامية، وبالعاقل من نحو أسد ضارب، وبالمعتل من نحو ضارب، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة، وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة، وفي فاعل اسماً نحو باز وبزاة، وفيه شذوذ من وجه آخر؛ لأنه غير عاقل، وفي وصف على فاعل صحيح اللام قالوا: هادر وهدره -بالدال المهملة- وهو الرجل الذي لا يعتد به. ١ ضار -بتخفيف الراء- من الضراوة لا بتشديدها من الضرر.. (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٨٦/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٨٩/٣

"أبصارهن إلى الشبان مائلة ... وقد أراهن عني غير صداد وتأوله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صاد، وجعل الضمير للأبصار؛ لأنه يقال: بصر صاد، كما يقال: بصر حاد. تنبيه: قال بعض النحويين: ينظر ما سمع من فعل وفعال في فاعل المذكور فيتبع فإن لم يسمع جمع تصحيحا، فإن فقد شروط التصحيح جمعت بأيهما شئت، وهذا خلاف المفهوم من كلام المصنف. وقوله: "وذا" الإشارة إلى فعل وفعال، يعني: أنهما ندرا في جمع فاعل المعتل اللام نحو: غاز وغزى، فعلم أن شرط اطرادهما صحة اللام. فعل وفعله فعال لهما ... وقل فيما عينه اليا منهما من أمثلة جمع الكثرة فعال، وهو مطرد في فعل وفعله اسمين أو وصفين نحو: كعب وكعب، وصعب وصعب، وقصعة وقصاع، وخدلة وخدال، بشرط ألا تكون عينهما ياء، فهم ذلك من قوله: "وقل فيما عينه اليا منهما". ومن القليل: ضيف وضياف. تنبيه: بقي شرط آخر وهو ألا يكون فائهما ياء، وندر قولهم: يعار جمع يعر - وهو الجدّي - وقد ذكر هذا في غير هذا الكتاب. وفعل أيضا له فعال ... ما لم يكن في لاه اعتلا ليعني: أن فعال أيضا يطرد في فعل نحو: جبل وجبال بثلاثة شروط: \_\_\_\_\_ = الشاهد: قوله: "صداد" فإنه جمع صادة بدليل التأنيث في أبصارهن وأراهن وذلك **نادر**؛ لأن فعال جمع لفاعل لا لفاعلة. مواضعه: ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٦٨٤/٣، وابن هشام ١٠٩/٠٤. وابن عقيل ٣٤٤/١٠٢ خدلة: أي ممتلئة الساقين والذراعين.. (١)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٩٢/٣

فعولا في جمع فعل إلى غيره من جموع الكثرة غالبا، وإلى هذا أشار بقوله: "يخص غالبا". وأشار بقوله: "غالبا" إلى أنه قد يجمع على غير فعول **نادرا**، نحو: نمر ونمر، ١ \_\_\_\_\_ الخمصة: الجوعة، وخمص البط - مثلة - خلا، ورجل خمصان وخميص الحشا: ضامر البطن، وهي خمصانة، والجمع خماص. ٢. نحو: طويلين وطويلات.. (١)

"ولم يجمع فعل على فعال استغناء بفعول، وقال الشارح: ولا يكادون يجاوزون في الكثرة جمع فعل على فعول إلى جمعه على فعال، فإن جاء منه شيء عد **نادرا**، فيه نظر؛ لأن تخصيصه بقوله إلى فعال يقتضي أنهم قد يجاوزونه إلى غير فعال، وكلام الناظم يقتضي أنهم لم يجاوزوه، غالبا لا إلى فعال ولا إلى غيره، وقوله: "وإن جاء منه بشيء"، يقتضي أنه لم يقف على شيء منه، وقد سمع نمار في نمر، وأشار إليه في التسهيل..... كذا يطرد في فعل اسما مطلق الفا.....

..... يعني: أن فعولا أيضا يطرد في فعل - بفتح الفاء - نحو: كعب وكعوب، وكسرهما نحو: حمل وحمول، وضمهما نحو: جند وجنود، بشرط أن يكون اسما، فإن كانت أوصافا نحو: صعب وجلف وحلو، لم يجمع على فعول، إلا ما شذ كضيف وضيوف. تنبيهات: الأول: اطراد فعول في فعل مشروط بألا تكون عينه واوا كحوض وشذ ف ووج في فوج، ومشروط في فعل بألا تكون عينه واوا أيضا كحوت، وألا يكون مضاعفا نحو: خف وشذ وحص وحصوص ١. الثاني: صرح المصنف بأن فعلا وفعولا مقيسان في هذه الأوزان الثلاثة بشروطها. وقال بعض النحويين: فعل يجمع في الكثرة على فعال وفعول، وهو في ذلك على ثلاثة أضرب: ضرب يجتمعان فيه نحو: كعب وكعاب وكعوب، وضرب ينفرد به فعال نحو: كلب وكلاب دون كلوب، وضرب ينفرد به فعول وهو: فلس وفلوس دون فلاس. وقال غيره: فعول وفعال كثيرا في جمع فعل الصحيح العين فعلى أيهما جمعته العرب اتبع، فإن لم يحفظ منها واحد نظر في بقية أبنية الجموع فإن جمع على واحد منها أو أكثر اتبع، فإن لم يوجد جمع على أي منهما على التخخير، قال \_\_\_\_\_ ١ والحص: هو الورس، ويقال له: الزعفران.. (٢)

"قلت: وصرح في شرح الكافية باطراده فيما عينه واو من الوزنين، ثم أشار بقوله: وقل في غيرهما، إلى أنه قد ورد فعالان في غير ما ذكر قليلا كقولهم: خرب وخراب، وتاج وتيجان، وأخ وإخوان، وغزال وغزلان، وصوار وصيران - والصوار: قطع بقر الوحش - وظليم وظلمان - والظليم ذكر النعام - وخروف وخرفان، وحائط

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٩٤/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٩٥/٣

وحيطان، وقتو وقنوا<sup>١</sup>. قال الشارح بعد ذكر هذه المثل: فهذه وأمثالها أسماء تحفظ ولا يقاس عليها. قلت: وفيه تصريح بأن فعلاَن في نحو خرب لا يقاس عليه، وهو ظاهر كلامه في شرح الكافية كما سبق ذكره، وتقدم ما ذكره في التسهيل. والله أعلم. وفعلا اسما وفعيلا وفعل ... غير معل العين فعلاَن شملمن أمثلة الكثرة فعلاَن -بضم الفاء- وهو مقيس في اسم على فعل نحو: بطن وبطنان وظهر وظهران وسقف وسقفان، أو فعيل نحو: قضيب وقضبان ورغيف ورغفان، أو فعل -صحيح العين- نحو: ذكر وذكرن وجمل وجملان. تنبيهات: الأول: قال في شرح الكافية: إن فعلاَن يطرد فيما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على فعل، ومثل الجارية مجراها بعبدان جمع عبد. الثاني: ذكر الشارح في أمثلة فعل جذع وجذعان<sup>٢</sup>. وذكر في التسهيل أن فعلاَن يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة. الثالث: ظاهر كلامه أن فعلانا شاذ في غير ما ذكر، وقال في التسهيل: ومنها فعلاَن لاسم على فعيل أو فعل صحيح العين أو فعل أو فعل، فزاد فعلا نحو: ذئب وذؤبان، وقال في شرح الكافية: إن فعلانا في فعل قليل. ولكريم وبخيل فعلا ... كذا لما ضاهاهما قد جعلنا<sup>١</sup> القنو -بالكسر والضم- والقنا -بالكسر والفتح- الكياسة، جمعه أقناء وقنواً وقنيان، مثلثين. ٢. الجذع: الشاب الحدث، وقيل: الثنى من المعز -وهي بهاء- والجمع: جذاع وجذعان.. (١)

"ومن أمثلة جمع الكثرة فعلاء، وهو مقيس في فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاف ولا معتل اللام، نحو: كريم وكرماء وبخيل وبخلاء. فإن قلت: هل لذكر المثاليين فائدة؟ قلت: التنبيه على استواء وصف المدح والذم في ذلك. تنبيهات: الأول: قيد فعلياً المذكور في شرح الكافية بأن يكون بمعنى فاعل، واحترز بذلك من فعيل بمعنى مفعول، فإنه لا يجمع على فعلاء إلا نادراً كقولهم: دفين ودفناء وسجين وسجناء، وقال في التسهيل: ومنها فعلاء لمذكر عاقل بمعنى فاعل أو مفعول أو مفاعل فزاد مفعلاً نحو فعيل سميع بمعنى مسمع، ومفاعلاً نحو جليس بمعنى مجالس، فيقال فيهما: سمعاء وجلساء، فينبغي أن يحمل قوله في شرح الكافية بمعنى فاعل على أن المراد بمعنى اسم الفاعل مطلقاً؛ ليشمل الثلاثي وغيره. والثاني: يحتمل قوله: "كذا لما ضاهاهما" وجهين؛ أحدهما: أن المراد ما شابه كريماً وبخيلاً في الوزن بالشروط المذكورة، نحو: ظريف وشريف، وأراد بذلك التنصيص على تعميم الحكم. والآخر: أن يكون المراد ما شابه كريماً وبخيلاً في المعنى، وبهذا جزم الشارح، قال: وكثر فيما دل على المدح كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء، وإلا هذا أشار بقوله: لما ضاهاهما. يعني: أن نحو عاقل وصالح وشاعر مشابه لنحو بخيل

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٩٨/٣

وكريم في الدلالة على معنى هو الغريزة، فهو كالنائب عن فعيل، فلهذا جرى مجراه. انتهى. قلت: ما ذكره الشارح هو معنى قوله في الكافية: وكفعيل ذا اجمعن فاعلا ... في قصد مدح نحو جمعي عاقلا وظاهر كلامه اطراد ذلك، إلا أن فهم ذلك من قوله هنا: كذا لما ضاهاهما. غير واضح؛ لأنه لم يخصه بفاعل، فيوهم أن كل وصف دل على مدح "أو ذم" ١ يجمع على فعلاء، وليس كذلك. \_\_\_\_\_ ١ ب، ج.. (١)

"وسابعها: فاعلة مطلقا، نحو: ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص. تنبيهات: الأول: زاد في الكافية نوعا ثامنا وهو فوعلة نحو: صومعة وصوامع. الثاني: ذكر في التسهيل ضابطا لهذه الأنواع، قال: فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي، واحترز بقوله: غير ملحقة بخماسي، من نحو خورنق ١، فإنك تقول في جمعه: خرائق، بحذف الواو. الثالث: نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل كما تقدم نحو: "نجوم طوالع وجبال شوامخ"، قال في شرح الكافية: وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ، وإنما **الشاذ** جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل نحو: فارس وفوارس، وإلى هذا أشار بقوله: وشذ في الفارس مع ما مثله. والذي مثله نحو: نواكس وهوالك وغوائب وشواهد، وكلها في صفات المذكر العاقل، قيل: ويحسنه في فوارس أمن اللبس؛ لاختصاص معناه بالمذكر، فإنه لا يقال: امرأة فارسة، وأما هوالك فورد في مثل قالوا: هالك في الهوالك، ونواكس وغوائب وردا في الشعر. تنبيهان: الأول: تأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس، فيقدر في قولهم: هالك في الهوالك في الطوائف الهوالك، قيل: وهو ممكن إن لم يقولوا: رجال هوالك. الثاني: قال في الارتشاف: وذكر المبرد أنه الأصل وأنه جائز شائع في \_\_\_\_\_ ١ الخورنق: هو قصر النعمان الأكبر، والواو فيه لإلحاقه بسفرجل.. (٢)

"الشعر، قلت: يعني أنه جائز في الشعر لا مطلقا كما نقل غيره، وقال في الارتشاف: وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه. وبفعائل اجمعن فعالة ... وشبهه ذا تاء أو مزالهومن أمثلة جمع الكثرة: فعائل، وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها، وإلى هذا الضابط أشار بقوله: "وشبهه" فاندرج فيه خمسة أوزان بالتاء وخمسة بلا تاء، فالتى بالتاء فعالة نحو: سحابة وسحائب، وفعالة نحو: رسالة ورسائل، وفعالة نحو: ذؤابة وذوائب ١، وفعولة نحو: حمولة وحمائل، وفعيلة

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٣٩٩/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٠١/٣

نحو: صحيفة وصحائف. والتي بلا تاء فعال نحو: شمال وشمائل، وفعال نحو: شمال وشمائل ٢، وفعال نحو: عقاب وعقائب، وفعول نحو: عجوز وعجائز، وفعل نحو: سعيد - علم امرأة - قال في شرح الكافية: وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعايد جمع سعيد - اسم امرأة. تنبيهات: الأول: شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادرا، كقولهم: جزور وجزائر، وسماء وسمائي ٣، قال ٤: \_\_\_\_\_ ١ الذؤابة - بضم الذال مهموز - الضفير من الشعر إذا كانت مرسله، فإن كانت ملوية فهي عقيصة، والذؤابة أيضا: طرف العمامة، وطرف السوط. ٢ شمال: بكسر الشين: مقابل اليمين، وبفتحتها: ريح تهب من ناحية القطب. ٣ الجزور: قال في القاموس: الجزور البعير، أو خاص بالناقة المجزورة، وقال في المصباح: الجزور من الإبل خاصة يقع على الذكر والأنثى. وسماء: بمعنى المطر. ٤ قائله: هو أمية بن الصلت، وهو من الطويل. وصدده: له ما رأت عين البصير وفوقها للغة: "سماء الإله" أراد به العرش. الإعراب: "له" جار ومجرور خبر مقدم وضميره لربنا "ما" موصولة مبتدأ مؤخر، وتقديم الخبر للحصر، أي: الذي رآته الأعين ملك لربنا ليس لأحد شيء منه، وجملة رأت عين البصير صلة الموصول "فوقه" ظرف خبر مقدم والضمير عائد لما الموصولة "سماء" مبتدأ = (١)

"فتقول فيه: مراريس - بحذف الميم وإبقاء الراء - لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثيا في الأصل، فلو حذفت الراء وأبقيت الميم فقلت: مراميس، لأوهم أنه كون الكلمة رباعية، وكذلك مثله حطائط ١، فإن الهمزة فيه أولى بالبقاء من الألف لتحركها ولشبهها بحرف أصلي؛ لأن زيادتها وسطا شاذة، بخلاف الألف، ويونس يؤثر الألف بالبقاء؛ لأنها أبعد من آخر الاسم فتقلب همزة فتقول: حطائط، على القولين، والتقدير مختلف، ومسائل هذا الفصل كثيرة، فلنكتف بما ذكرناه، ومن المزية أيضا ما أشار إليه بقوله: والياء لا الواو احذف إن جمعت ما ... كحيزبون فهو حكم حتما ما يجب إثارة بالبقاء واو حيزبون وعيطموس ٢ ونحوهما، فإن تكسيهما حزاين وعطاميس، حذفت الياء وأبقيت الواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلهما، وإنما أوثرت الواو في ذلك بالبقاء؛ لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو، ولبقائها رابعة قبل الآخر، فيفعل بها ما فعل بواو عصفور، ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن الياء؛ لأن بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع. وخيروا في زائدي سرندی ... وكل ما ضاهاه كالعلندزائد سرندی ٣ هما النون والألف، فإن حذفت النون قلت: سراد، وإن حذفت الألف قلت: سراند، وكذلك نظائره نحو: العلندی ٤ والحبنطي العفرني،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٠٢/٣



وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما؛ إذ لا مزية لأحدهما على الآخر. والحاصل أنه إن كان لأحد الزائدين مزية أبقى، فإن ثبت التكافؤ فالحاذف مخير. وهذه مسائل أختتم بها باب الجمع: \_\_\_\_\_ ١ حطائط: الصغير، كأنه حط عن مرتبة العظيم. ٢ الحيزبون: المرأة العجوز، وفي زوائد: الياء والواو والنون، العيطموس: التامة الخلق من الإبل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة النارة العاقر. ٣ السرندى: السريع في أموره أو الشديد. ٤ العلندى: البعير الضخم والغليظ من كل شيء ونوع من شجر العضاة له شوك، واحده بهاء والجمع علاند.. " (١)

"واعلم أن فيما عرف به اسم الجنس نظرا؛ لأن مقتضاه صحة إطلاق تمر ونحوه على القليل والكثير كالعسل والماء؛ لأن الواحد إنما ينتفي بنفيه إذا كان صادقا عليه، وقد صرح بذلك الشيخ أبو عمرو في شرحه لكافيته، والمفهوم من كلام النحويين أن اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بتاء التأنيث نحو: جوز ونخل ١ وكلم، لا يطلق على أقل من ثلاثة، وإنما يقال ذلك في نحو ضرب من المصادر، فإنه صالح للقليل والكثير، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة، وأما غير المصادر فلا يقال فيها ذلك، وقد صرح المصنف بذلك قال في شرح التسهيل: الكلم اسم جنس جمعي كالبنق واللبن، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، بل يقتضي قوله في التسهيل: تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ استغناء بتجريده في الكثرة وبتصحیحه في القلة، أن تمرا ونحوه لما فوق العشرة حتى قيل ناقض كلامه الأول. وأما اللفظي فاعلم أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أو لا؛ فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو عبايد، أو غالب فيه نحو أعراب، فهو جمع واحد مقدر، وإلا فهو اسم جمع نحو رهط وإبل. وإنما قلنا: إن أعرابا على وزن غالب؛ لأن أفعالا وزن **نادر** في المفردات كقولهم: "برمة أعشار" ٢ هذا مذهب بعض النحويين، وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع، ويجعل قولهم: "برمة أعشار" من وصف المفرد بالجمع، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع، وليس الأعراب جمع عرب؛ لأن العرب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب يخص البادين، خلافا لمن زعم أنه جمعه، وإن كان له واحد من لفظه فإما أن يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما، فإن وافقه فيهما وثنى فهو جمع يقدر تغييره نحو فلك، فإن لم يثن فليس بجمع نحو جنب، والمصدر إذا وصف به وإن وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة، فإما أن يميز من واحده بنزع ياء النسب نحو روم أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر أو لا، فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم جنس، وإن التزم تأنيثه فهو جمع

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤١٣/٣

نحو\_\_\_\_\_ ١ جوز: الجوز -بفتح الجيم وسكون الواو- المفاضة التي يتيه فيها السالك. ٢ البرمة: قد من حجارة، وبرمة أعشار إذا كانت عظيمة لا يحملها إلا عشرة، وقيل: إذا كانت مكسرة على عشر قطع.. (١)

"فإن قلت: إذا فرعنا على مذهب من أثبتته في المفردات، فهل يصغر على أفعال أو على أفعال؟ قلت: مقتضى إطلاق الناظم وقوله في التسهيل: جمعا أو مفردا أنه يصغر على أفعال -بالفتح. ومقتضى قول من قال من النحويين: "أو أفعال جمعا" كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعال -بالكسر. وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب: قيد بقوله: "جمعا" احترازا عما ليس بجمع نحو أعشار، فإن تصغيره أعيشير. انتهى. وقال الشارح: "أو ألف أفعال جمعا، وعلى هذا نبه بقوله سبق". انتهى. فقيد. وحمل كلام الناظم على التقيد، وكأنه جعل "سبق" قيدا لأفعال، أي ألف أفعال السابق في باب التكسير، وهو الجمع، أما تقييده فتتبع فيه أبا موسى ومن وافقه. وقال الشلوبين مشيرا إلى قول أبي موسى: هذا خطأ؛ لأن سيبويه قال: إذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت: أفعال كما تحقروا قبل أن تكون اسما، وأما حمل كلام الناظم على التقيد، فلا يستقيم؛ لأن قوله: "سبق" ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال، وأيضا فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل. فعلى هذا يحمل كلامه. والله أعلم. الرابع: ما قبل ألف سكران ونحوه مما آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ؛ ولهذا أحال الناظم على سكران، فيقال فيه سكران؛ لأ، هم لم يقولوا في جمعه سكارين، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعالين نحو سرحان وسريحين<sup>١</sup>، فإنه جمع على سراحين، وإن كان جمعه على فعالين **شاذًا** لم يلتفت \_\_\_\_\_ ١ سرحان: الذئب، وقيل: الأسد بلغة هذيل.. (٢)

"تنبيهات: الأول: ضابط هذا الفصل إنما أبدل لعله ما لا تزول بالتصغير "فإنه لا يرد إلى أصله" ١ وما أبدل لعله تزول بالتصغير رد إلى أصله. الثاني: ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية "وهو -يعني الرد- مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين" غير محرر، بل ينبغي أن يقول "مبدلا من غير همزة تلي همزة" كما ذكر في التسهيل. الثالث: ظاهر قوله: "لينا قلب" أن مراده قلب عن لين، كما قال في

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤١٧/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٢٧/٣

الكافية: واردة لأصل ثانياً أبداً من ... ذي اللين عينا فهو بالرد قمون ذلك لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح، ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر، وإذا كان كذلك فمفهومه يوهم اشتراط كونه مبدلاً من لين، صرح به في شرح الكافية. فإن قلت: فلعل مراده بالقلب هنا مطلق الإبدال، فيشمل ما كان مبدلاً من لين وما كان مبدلاً من غيره. قلت: إذا حمل على هذا ورد عليه "ما كان بدلاً من همزة تلي همزة" ٢ فإنه لم يستثنه. الرابع: أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نوب بالواو، وأجازوا أيضاً إبدال الياء في نحو شيخ واوا، ووافقهم في التسهيل على جوازه فيهما جوازا مرجوحا، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة، وهو عند البصريين **شاذ**. وقوله: "وشذ في عيد عيد" وجه شذوذه أنهم صغروه على لفظه، ولم يردوه إلى أصله، وقياسه عويد؛ لأنه من عاد يعود، فلم يردوا الياء إلى الأصل. قال الشارح: حملاً على قولهم: في جمعه أعياد. \_\_\_\_\_ ١ أ، وفي ب، ج "لم يرد إلى أصله" ٢. ب، ج وفي أ "ما كان بدل تلي همزة" .. (١)

"والأصلية: فيها وجهان، وعلى رأي السيرافي ثلاثة، أجودها القلب إلا أن الحذف في الملحقة أشبه منه في الأصلية. وإن كانت ثلاثة قلبت واوا مطلقاً كقولك في فتى وعصا: فتوى وعصوي. فإن قلت: لم يصرح في النظم بحكم الألف الثالثة فمن أين يؤخذ؟ قلت: لما بين ما يحذف، علم أن ما عداه لا يحذف، بل يقلب. وقوله: ..... كذاك يا المنقوص خامساً عزليعني: أن المنقوص إذا نسب إليه حذفت ياءه إن كانت خامسة فصاعداً، فتقول في معتد ومستعل: معتدي ومستعلي. تنبيه: إذا نسبت إلى محيي اسم فاعل حيا يحيى، حذفت الياء الأخيرة لأنها خامسة فتصير: محيي - بأربع ياءات - فيجوز فيه وجهان: أحدهما: أن تعامله معاملة قصي فتقول فيه: محوي كما تقول: قصوي، وسيأتي بيانه. والآخر: ألا تغيره ويغتفر الجمع بين أربع ياءات، فتقول: محيي. وقول ابن الحاجب: "وباب محيي جاء على محوي ومحيي كأميي" ١. وفي ارتنظير نظر؛ لأن أمياً **شاذ**، وأما محيي فهو وجه قوي. قال مبرمان: سألت أبا العباس: هل يجوز أن يحذف من محيي ياء لاجتماع الياءات؟ فقال: لا؛ لأن محيياً جاء على فعله، واللام تعتل كما تعتل في الفعل. قال: والاختيار عندي محيي؛ لأنني لا أجمع حذفاً بعد حذف. ومن قال: محوي، يجب عليه مهيمي، وهذا هو الذي ذكره سيبويه. انتهى. \_\_\_\_\_ ١ هذا قول ابن الحاجب، وفي النسخة: ".... كأموي وأميي" .. (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٣٢/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٤٧/٣

"قال الشيخ أبو حيان: فتح العين في ذلك واجب لا نعلم فيه خلافاً إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أن ذلك على سبيل الجواز. تنبيهات: الأول: لو سميت ببعد فالقياس في النسب إليه بعدي - بفتح العين. الثاني: لو سميت بيزر مخفف يزأر، بالنقل فيه وجهان. الثالث: فهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير، فاندرج في ذلك ثلاث صور: الأولى: ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش ١. والثانية: ما كان أربعة أحرف متحركات نحو جندل ٢. والثالثة: ما كان أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب. فالأولان لا يغيران، وأما الثالث ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير، والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة في: تغلبي ويحصبي ويثري، وفي القياس عليه خلاف، وذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى أنه جائز مطرد، وهو عند الخليل وسيبويه **شاذ**. وفي شرح الصفار ما ملخصه: أن الجمهور قالوا: يجوز الوجهان، وأن أبا عمرو قال: الفتح **شاذ**، وظاهر كلام الخليل وسيبويه ما تقدم. وقد ظهر بهذا أن قول الشارح: "وإن كانت الكسرة مسبوقة بأكثر من حرف جاز الوجهان" ليس بجيد؛ لشموله الصور الثلاث، وإنما الوجهان في نحو تغلب. وقيل في المرمي مرموي ... واختير في استعمالهم مرمي\_\_\_\_\_ ١ الجحمرش - بفتح الجيم وسكون الحاء وفتح الميم وكسر الراء - هي العجوز الكبيرة والمرأة السمجة. ٢ الجندل - بضم الجيم وفتحها وفتح النون وكسر الدال - وهو الموضع الذي تجتمع فيه الحجارة.. " (١)

"وقال بعض المتأخرين: فيه نظر؛ لأن هذا الانقلاب لا يتعلق بهذا الباب، ومقتضى هذا الباب حذف الياء الثانية، وقد حذفت. قال: فوجه شذوذه أن يقال: حذفت الياء الأولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفاً، فطائي **شاذ** من حيث حذف الأولى، والقياس حذف الثانية. واعترض بأنه لو كان كذلك لم يكن القلب **شاذاً**، وقد ذكر شذوذه في الإعلال، فالوجه أنهم حذفوا الثانية كما ذكرنا أولاً، ولكن لما كان "هذا" ١ القلب مختصاً بحال النسب ذكروا شذوذه فيه. الثاني: قال أبو سعيد في كتابه المستوفي: وتقول في أيم: أيمي؛ لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها، قيل: وليس بتعليل واضح، ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيم لكان حسناً، وإطلاق سيبويه والنحاة يدل على أنه لا فرق بين نحو سيد وأيم. الثالث: لا فرق بين سيد ونحوه، وبين غزيل ونحوه - تصغير غزال - في الحذف فتقول: غزيلي. نص على ذلك غير واحد، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر. وفعل في فعيلة التزم ... وفعل في فعيلة حتمثال فعيلة حنيفة، فإذا نسبت إليها حذفت تاؤها ويأؤها، وفتحت عينها، فيقال: حنفي، ومثال فعيلة: جهينة، فإذا

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٥٠/٣

نسب إليها حذف تأؤها وياؤها أيضا فتقول: جهني. تنبيهات: الأول: قوله: "التزم وحتم" ويعني: فيما لم يشذ، ويشذ من فعيلة سليقى في سليقة وسليمى في سليمة الأزد، وعميرى في عميرة كلب، والسليقى الذي يتكلم بأصل طبيعته معربا، قال الشاعر ٢: \_\_\_\_\_ ١ أ، ج. ٢. قائله: لم أقف على اسم قائله، وهو من الطويل. اللغة: "بنحوي" أي: منسوب إلى النحو "يلوك" من لكت الشي في فمي إذا علكته = " (١)

"كنتي، وكنتني -زيادة نون- وكلاهما **شاذ**، وأجاز الجرمي النسب الثاني فتقول: شري، في تأبط شرا. تنبيه: قوله: "وانسب لصدر جملة" أجود من قوله في التسهيل: "ويحذف لها -يعني ياء النسب- عجز المركب" لأنه لا يقتصر في الحذف على العجز، بل يحذف ما زاد على الصدر، فلو سميت بخرج اليوم زبد، قلت: خرجي. وأما المزجي ففي النسب إليه خمسة أوجه: الأول: مقيس اتفاقا، وهو النسب إلى صدره، فتقول في بعلبك: بعلي، وكذا حكم خمسة عشر، فتقول: خمسي. الثاني: أن ينسب إلى عجزه، فتقول: بكى، وهذا الوجه أجاز الجرمي ولا يجيزه غيره، ولم يسمع إلى العجز مقتصرا عليه. الثالث: أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما، فتقول: بعلي، بكى، وهذا أجازهم قوم منهم أبو حاتم ١ قياسا على قول الشاعر ٢: تزوجتها رامية هرمزية ... ..... ١ هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني من ساكني البصرة، كان إماما في علوم القرآن واللغة والشعر. قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين وصنف إعراب القرآن، والمقصود والممدود، والإدغام، وغير ذلك. توفي سنة خمسين أو خمس وخمسين أو أربعة وخمسين أو ثمان وأربعين ومائتين. ٢. قائله: لم أقف على اسم قائله، وهو من الطويل. وعجزه: ..... بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق الإعراب: "تزوجتها" فعل وفاعل ومفعول، والضمير في تزوجتها يرجع إلى امرأته "رامية هرمزية" نصب على الحال "بفضل" جار ومجرور متعلق بقوله تزوجتها "الذي" مضاف إليه "أعطى" فعل ماض "الأمير" فاعل والجملة لا محل لها صلة الموصوف "من الرزق" جار ومجرور متعلق بأعطى. الشاهد: قوله: "رامية هرمزية" فإنه نسبة إلى "رام هرمز" بلدة من نواحي خوزستان، فالشاعر نسب إلى المركب المزجي بإلحاق ياء النسب بكل جزء من جزأيه. مواضعه: ذكره الأشموني ٧٣٦/٣، وشرح الشافعية ٧٢/٢، والمقرب لابن عصفور ٨٣. " (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٥٣/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٥٨/٣

"وظاهر كلام أبي الحسن في الأوسط موافقته.الرابع: أن ينسب إلى مجموع المركب فقالوا: بعلبكي.الخامس: أن يبنى من جزأي المركب اسم على فعلل وينسب إليه، قالوا في حضرموت: حضرمي. وهذان الوجهان **شاذان** يقتصر فيهما على ما سمع لا نعلم في ذلك خلافاً.وأما الإضافي فقد نبه عليه بقوله:..... ولثمان تمماً إضافة مبدوءة بابن أو اب ... أو ماله التعريف بالثاني وجبفيما سوى هذا انسبن للأول ... ما لم يخف لبس كعبد الأشهل وحاصله أن المركب تركيب إضافة ينسب إلى عجزه في أربعة مواضع:الأول: ما كان مبدوءاً بابن، نحو ابن الزبير، فتقول: زبيري.الثاني: ما كان كنية وإليه الإشارة بقوله "أو اب" فتقول في أبي بكر: بكري.الثالث: "ما تعرف" ١ صدره بعجزه، ومثله الشارح بسلام زيد، فتقول: زبيدي.الرابع: ما يخاف اللبس من حذف عجزه كعبد الأشهل وعبد مناف، فتقول فيهما: أشهري ومنافي.وما سوى هذه المواضع ينسب فيه للصدر كقولك في امرئ القيس: امرئي ومرئي.تنبيهات:الأول: ظاهر كلامه في الكافية وشرحها أن المبدوء بابن من قبيل ما تعرف به الأول بالثاني. قال في شرحها: وإذا كان الذي ينسب إليه مضافاً وكان معرفاً صدره بعجزه، أو كان كنية حذف صدره ونسب إلى عجزه، كقولك في ابن \_\_\_\_\_ ١، وفي ب، ج "ما كان تعرف" .."

(١)

"الجمع ثلاثة أقسام: قسم أهمل واحده كعباديد ١، وقسم له واحد **شاذ** كملاح فإن واحده لمحمة، وقسم له واحد قياسي.فالأول: ينسب إليه بلفظه فتقول: عباديدي."والثاني فيه خلاف؛ ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول فينسب إلى لفظه، فتقول: ملامحي" ٢.وحكي أن العرب قالت في المحاسن: محاسني، وغيره ينسب إلى واحده، وإن كان **شاذاً**، فيقول في النسب إلى ملاح: لمحي.والثالث: إذا غلب نسب إلى لفظه فتقول في الأنصار والأبناء، وهم قوم من أبناء فارس: أنصاري وأبنائي، وإن لم يغلب نسب إلى واحده، فتقول في فرائض وكتب وقلانس: فرضي وكتابي وقلنسي، وقول الناس: فرائضي وكتبي وقلانسي - خطأ، وقد أجاز ذلك قوم، وذهبوا في قمري إلى أنه منسوب إلى الجمع من قولهم: طيور قمر، وكذا دبسي منسوب عندهم إلى طيور دبس، وهو عند غيرهم منسوب إلى القمرة -وهي البياض- وإلى الدبسة، ويحتمل أن يكونا مما بني على ياء مشددة نحو كرسي.هذا "التقسيم" ٣ في الجمع الباقي على جمعيته، فإن سمي به نسب إلى لفظه؛ لأنه صار واحداً، كقولك في كتاب وأنمار ومدائن ومعافر: كلابي وأنماري ومعافري.وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس، ومثال ذلك الفراهيد -علم على بطن من أسد- فقالوا:

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٥٩/٣

الفراهيدي على اللفظ، والفرهودي نسبا إلى واحده لأمن اللبس؛ إذ ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود. فإن قلت: إن كلام الناظم هنا لا يفي بهذا التفصيل؟ قلت: قوله: "إن لم يشابه واحدا" يمكن أن يجعل شاملا لثلاثة أنواع: ١ العباديد: الفرق من الناس والخيال الداهبون في كل وجه. ٢. أ. ٣. أ، ج، وفي ب "الحكم" .." (١)

"تنبيهان: الأول: قد يستغنى أيضا عن ياء النسب بمفعال، كقولهم: امرأة معطار -أي: ذات عطر- ومفعيل. كقولهم: ناقة محضير، أي: ذات حضر، وهو الجري. الثاني: هذه الأبنية غير مقيسة، وإن كان بعضها كثيرا، هذا مذهب سيبويه. قال: لا يقال لصاحب الدقيق دقاق، ولا لصحاب الفاكة فكاك، ولا لصاحب البر برار، ولا لصاحب الشعير شعار، والمبرد يقيس هذا. وغير ما أسلفته مقررًا ... على الذي ينقل منه اقتصر اعني: أن ما جاء من النسب مخالفا للأقيسة المتقدم ذكرها، فهو **شاذ** يحفظ ولا يقاس عليه، وبعضه أشد من بعض، فمن قولهم في النسب في البصرة: بصري -بكسر الباء- وإلى الدهر: دهري -بضم الدال- وإلى مرو: مروزي، وإلى الري: رازي. ومن ذلك قولهم: عميري من عميرة كلب، وقد تقدمت أمثلة منه أثناء الباب.. " (٢)

"..... رهط مرجوم ورهط ابن المعليريد: المعلى، وبعض العرب يقلبون الألف الموقوف عليها ياء فيقولون: أفعى وعصى وهي لغة فزارة وناس من قيس، وبعضهم يقلبها واوا فيقولون: هذا أفعو وعصو وهي لغة بعض طيئ، وبعضهم يقلبها همزة فيقولون: هذا أفعاء وعصاء، وليس من لغة هؤلاء التخفيف، قال سيبويه: وكذلك كل ألف في آخر الاسم، وزعم الخليل أن بعضهم قال: رأيت رجلا فيهمز، وكذلك هو يضربها، وقد توصل ألف هنا وأولى وكل مبني آخره بهاء السكت، وأما قلب الألف هاء في قوله ١: ..... من هاهنا ومن ههنا **شاذ**. ولما ذكر الناظم حكم الوقف على ما ينبغي ذكره من الساكن أخذ بذكر المتحرك، فقال: وغيرها التأنيث من محرك ... سكنه أو قف رائم المتحرك في الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل، ولكل منها علامة. ١ قائله: لم أقف على اسم قائله، وهو من الرجز. وقبله: قد وردت من أمكنة وبعده: إن لم أروها فمها للغة: "قد وردت" أي: الإبل، والورود: الوصول إلى الماء من غير دخول فيه وقد يكون دخولا "أمكنه" جمع مكان. الإعراب: "قد" حرف تحقيق "وردت" فعل ماض والتاء للتأنيث

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٦٥/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٦٨/٣



والفاعل ضمير مستتر تقديره هي "من" حرف جر "أمكنه" جار ومجرور متعلق بالفعل "من هاهنا ومن هنه" بدل من أمكنه. الشاهد: قوله: "هنه" وأصلها هنا، فقلب الألف هاء. مواضعه: ذكره في شرح الشافية ٤٧٩/٤، وابن يعيش في ١٣٨/٣، ٦/٤، ٨١/٩، ٤٣/١٠، وجمع الهوامع ٧٨/١، ١٥٧/٢.. (١)

"اغترف ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب. الثالث: ألا يوجب عدم النظير في غير المهموز، وإلى هذا أشار بقوله: والنقل إن يعدم نظير ممتنع... وذلك في المهموز ليس يمتنع علم بذلك أنه لا يجوز نقل ضمة مسبوقة بكسرة ولا كسرة مسبوقة بضمة، فلا يجوز النقل في نحو "هذا بشر" لما يلزم من بناء فعل، وهو مفقود، ولا في نحو: "انتفعت بقفل" لما يلزم من بناء فعل وهو مهمل في الأسماء أو **نادر**، هذا في غير المهموز. أما المهموز فيجوز فيه النقل، وإن أدى إلى عدم النظير لما تقدم التنبيه عليه من استئصال الهمزة، فتقول: هذا رء وممرت بكفء. تنبيهات: الأول: لجواز النقل شرط رابع، وهو أن يكون المنقول منه صحيحا، فلا ينقل من نحو غزو. الثاني: إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها؛ فيقولون: "هذا الخب" بالإسكان والروم والإشمام، وغير ذلك بشروطه، وأما غير الحجازيين فلا يحذفها، بل منهم من يثبتها ساكنة، نحو: "هذا البطو، ورأيت البطأ، وممرت بالبطي"، ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة؛ فيقول: "هذا البطو، ورأيت البطأ، وممرت بالبطي". وبعض بني تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى الإتيان فيقولون: هذا ردي مع كفؤ، وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الإتيان، فيقولون: هذا ردي مع كفؤ. وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق فتقول: هذا البطو، وممرت بالبطي. \_\_\_\_\_ ١ أي: إتيان العين للفاء.. (٢)

"فالأعرف في ذلك سلامة التاء، وقد سمع إبدالها في قول بعضهم: "دفن البناء من المكرماه" ١ و"كيف بالإخوة والأخواه؟". قال في شرح الكافية: وأشرت بقولي: وما ضاهاه -إلى هيهات، وأولات، فإنه يوقف عليهما بالتاء كثيرا وبالهاء قليلا. تنبيهات: الأول: نقل بعضهم أن الوقف على جمع التصحيح والملحق به بالهاء لغة طيى، وقال في الإفصاح: **شاذ** لا يقاس عليه. الثاني: إذا سمي بهيهات على لغة من أبدل فهي كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث. وإذا سمي به على لغة من لم يبدل فهي كعرفات يجري فيها وجوه جمع المؤنث السالم إذا سمي به. وقوله: "وغير ذين بالعكس" إشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٧٦/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٨٠/٣

يعني: أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما سواء كان مفردا كمسلمة، أو جمع تكسير كغلمة، ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يأهل سورة البقرة، فقال مجيب: ما أحفظ منها ولا آيت. وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة من صوبة، وتقدم هذا أول الباب، وعلى هذه اللغة رسمت مواضع من القرآن، وهي معروفة. وقف بها السكت على الفعل المعلن ... بحذف آخر كأعط من سأل من "خواص" ٢ الوقف، زيادة هاء السكت، وأكثر ما تزداد بعد شيئين: أحدهما: الفعل المعلن المحذوف الآخر جزما نحو: "لم يعطه" أو وقفا نحو: "أعطه". \_\_\_\_\_ ١ يريد: البنات من المكرمات، وهذا التعبير يوهم أنه ليس بحديث، وقد روى الطبراني عن ابن عباس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما عزى بابنته رقية قال: "الحمد لله" وذكره ٢. أ، ج، وفي ب "عوارض" .." (١)

"وجوبا؛ لأنه وإن حذفت فاءه، فإن تاء الافتعال لازمة للفعل، وهذا الحذف عرض **شاذ**، وليس بمطرود فلا يلتفت إليه. وما في الاستفهام إن جرت حذف ... ألفها..... واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية نحو: "مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح" فإنهما "لا تحذف" ١ ألفهما. وزعم المبرد: أن حذف ألف ما الموصولة ليس لغة، ونقله أبو زيد أيضا، وقال أبو الحسن في الأوسط: وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون: "سل عم شئت" كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه. وشمل قوله: "إن جرت" أن تجر بالحرف نحو: ﴿عم يتساءلون﴾ ٢ أو بالاسم نحو: "قراءة م تقرأ" وقوله: "حذف ألفها" يعني وجوبا، وسبب الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية، فإنه متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد. وقوله: وأولها الهاء إن تقفي يعني: جوازاً، إن جرت بحرف نحو "عمه" ووجوبا إن جرت باسم نحو "اقتضاء مه"؛ ولهذا قال: وليس حتما في سوى ما انحفضا ... باسم كقولك اقتضاء م اقتضأي: وليس إيلاؤها الهاء واجبا في سوى المجرورة بالاسم، وقد مثله، وعلة ذلك أن الجار الحرفي كالجزء؛ لاتصاله بها لفظا وخطا، بخلاف الاسم؛ فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد. فإن قلت: قد علم أن اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف ليس بواجب، فهل هو راجح أو مرجوح؟ قلت: نقل النحويون أنه راجح، قالوا: وهو الأفصح والأكثر، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء إتباعا للرسم. \_\_\_\_\_ ١ ب، ج وفي أ "لا يحذفان" ٢. الآية ١ من سورة النبأ.. (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٨٣/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٨٥/٣

"ولا العدد المركب نحو خمسة عشر؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب في أنها عارضة. ألا ترى أنها حدثت لوجود الأسباب وأنها تنتفي عند عدمها، فبذلك شابهت حركة الإعراب. وأما الفعل الماضي فحركته لازمة ليست كحركات هذه الأشياء. وفي اتصال هاء السكت به ثلاثة أقوال: الأول: المنع مطلقاً، وهو مذهب سيبويه والجمهور واختيار المصنف. والثاني: الجواز مطلقاً؛ لأنها لازمة. والثالث: أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو "قعه" إلا إذا خيف لبس نحو ضربة، والصحيح الأول؛ لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب؛ لأن الماضي إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه مذكورة في موضوعها. وشذ اتصال الهاء بعل في قوله ١: \_\_\_\_\_ ١ قائله: هو أبو ثروان، وهو من الرجز. اللغة: "لا أظله" أي: لا أظلل فيه وقد حذف حرف الجر واتصل الفعل بالضمير بنفسه "أرمرض" من رمضت قدمه: إذا احترقت بالرمضاء، وهي الأرض الشديدة الحرارة "أضحى" أتعرض. المعنى: رب يوم يمر علي لا أنعم فيه بشيء يظللني أعاني ألم الرمضاء في قدمي وحر الشمس وقت الضحى على رأسي. الإعراب: "يا" حرف تنبيه أو للدعاء والمنادى محذوف "رب" حرف جر شبيه بالزائد "يوم" مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة "لي" جار ومجرور صفة ليوم "لا" نافية "أظله" مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل أنا والهاء مفعول ثان أو مجرور على نزع الخافض "من" جارة "تحت" ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة "عله" مبني على الضم وألحقت به هاء السكت شذوذاً؛ لأنه غير مبني بناء دائماً. الشاهد: قوله: "من عله" حيث لحقت هاء السكت لفظ "عل" وهي مبنية بناء عارضاً، وذلك **شاذ**. مواضعه: ذكره الأشموني ٦٧/ ٣، وابن هشام ١٩٧/ ٤، وابن الناضم.. (١)

"الثعلب والأرنب، والكبا - بالكسر - الكناسة، وهذه من ذوات الواو، لقولهم: "ناقة عشواء" وقولهم: "المكو والمكوة" بمعنى المكا، وقولهم: "كبوت البيت" إذا كنسته. وهذه الألفاظ الثلاثة مقصورة. فإن قلت: "فعل إمالة الكبا" لأجل الكسرة، فلا تكون **شاذة** ١. قلت: الكسرة لا تؤثر في المنقابلة عن الواو. والثالث: يجوز إمالة الألف في نحو: "دعا وغزا" من الفعل الثلاثي وإن كانت عن واو؛ لأنها تنول إلى الياء في نحو: "دعى وغزى" من المبني للمفعول. وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو، وما ذكره نص عليه الفارسي وغيره من النحويين، وظاهر كلام سيبويه التسوية في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء، فيجيز الإمالة في ذوات الواو في الأسماء والأفعال، والمشهور ما تقدم. وقوله: ..... ولما ... تليه ها التأنيث ما الها عدما يعني: أن للألف التي قبل هاء

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٨٨/٣

التأنيث في نحو "مرمأة وفتاة" -من الإمالة، لكونها منقبلة عن الياء- ما للألف المتطرفة؛ لأن هاء التأنيث غير معتد بها، فالألف قبلها متطرفة تقديرا. وهكذا بدل عين الفعل إن ... يؤل إلى فلت كماضي خف ودنهذا هو السبب الثالث، وهو أن تكون الألف بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند إلى تاء الضمير واويا كان كخاف أو يائيا كدان، فإنك تقول فيهما: خفت ودنت -بحذف عين الكلمة- فيصيران في اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها. فإن قلت: أما خاف فعينه مكسورة؛ لأن أصله خوف، وأما دان وطاب ونحوهما، فأصل عينهما الفتح، فكيف يقال: حركت الفاء بحركتها؟ \_\_\_\_\_ ١ أ، ج.. (١)

"متحركين أحدهما هاء نحو "يريد أن يضربها" أو بحرف ساكن بعده متحركان أحدهما هاء نحو "درهماك". فكل هذا تجوز إمالته، فلو فصل غير ذلك لم تجز الإمالة. فإن قلت: من أين تؤخذ إمالة نحو "أن يضربها"؟ قلت: من قوله: "وفصل الها كلا فصل" بل إمالته أولى من إمالة درهماك. تنبيهات: الأول: قوله: "أو سكون" معطوف على قوله: "كسر" والمعنى: أو يلي تالي سكون قد ولي كسرا نحو "شمالال". الثاني: فلم يذكر في الكافية إمالة نحو "درهماك" وذكر إمالة نحو "أن يضربها" وذكر سبويه إمالة نحو أن يضربها" ١ عن أناس كثير من العرب، وقال صاحب المفصل: وأما قولهم يريد أن ينزعها ويضربها، **فشاذ**، والذي سوغه أن الهاء خفية فلم يعتد بها. الثالث: أطلق في قوله: "وفصل الها كلا فصل" وقيده غيره بآلا ينضم ما قبلها احترازا من نحو "هو يضربها" فإنه لا يمال، وتقدم مثل هذا في الياء. ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع في ذكر موانعها فقال: وحرف الاستعلاء يكف مظهرا ... من كسر أو يا وكذا تكف رامواقع الإمالة ثمانية أحرف منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء، ويجمعها: قط خص ضغط. والثامن: الرء غير المكسورة، فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي. وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلى إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلبا للمجانسة. \_\_\_\_\_ ١ أ، ب.. (٢)

"الثاني: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنيا، قال المبرد: وإمالة عسى جيدة. فإن قلت: قد يورد على كلام الناظم الفعل الماضي فإنه يطلق عليه غير متمكن كما قيل. قلت: إن سلم أنه يطلق عليه غير متمكن، فلوضوحه لم يذكره، وأيضا فقد تقدم أول الباب ذكر الإمالة فيه. فإن قلت: قول صاحب

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٩٣/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٤٩٦/٣

المفصل: والأسماء غير المتمكنة يمال منها المستقل بنفسه نحو: ذا ومتى وأنى، ولا يمال ما ليس بمستقل نحو: ما الاستفهامية أو الشرطية أو الموصولة ... ونحو إذا، يقتضي أن إمالة ذات ومتى وأنى غير **شاذة**. قلت: لا إشكال في أن الإمالة في ذلك **شاذة**؛ لأن الألف في غير المتمكن أصل غير منقلبة ولا سبب لإمالتها، وكأنه أراد الإشارة إلى المعنى الذي لحظه من أمالها من العرب وهو الاستقلال، وإن كان ذلك مما لا يجعل سببا يقاس عليه. والفتح قبل كسر راء في طرف ... أمل كالأيسر مل تكف الكلفاعلم أن الفتحة قد تمال كم ا تمال الألف؛ لأن الغرض من الإمالة مشاكلة الأصوات وتقريب بعضها من بعض، وذلك موجود في الحركة كما أنه موجود في الحرف، وإمالة الفتحة سبيان: الأول: أن تكون قبل راء مكسورة نحو قوله تعالى: ﴿ترمي بشرراً﴾ ١ و ﴿غير أولي الضرر﴾ ٢ ومل للأيسر، وإمالة ذلك ونحوه مطرد. تنبيهات: الأول: فهم من قوله "والفتح" أن المال في ذلك الفتح، لا المفتوح. وقول سيبويه: "أمالوا المفتوح" فيه تجوز. \_\_\_\_\_ ١ من الآية ٣٢ من سورة المرسلات. ٢ من الآية ٩٥ من سورة النساء.. (١)

"خاتمة لباب الإمالة: ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق: أحدهما: الفرق بين الاسم والحرف، وذلك في "را" وما أشبهها من فواتح السور. قال سيبويه: وقالوا: را ويا وتا، يعني بالإمالة؛ لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد، فلا خلاف في الفتح. والآخر: كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم "الحجاج" علما في الرفع والنصب، وكذلك "العجاج" في الرفع والنصب، وذكره بعض النحويين، وإمالة "الناس" في الرفع والنصب. قال ابن برهان في آخر شرح اللمع: روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة "الناس" في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا. واعلم أن الإمالة لهذين السببين **شاذة** لا يقاس عليها، بل يقتصر في ذلك على ما سمع. والله أعلم.. (٢)

"الفاعل والمفعول، ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال، ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف، فالتصريف إذن: هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك. حرف وشبهه من الصرف بري ... وما سواهما بتصريف حريلا حظ في التصريف للحروف ولا للأسماء غير المتمكنة ولا للأفعال الجامدة، أعني: ليس وعسى ونحوهما، وإنما يكون التصريف في الأسماء

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٠٣/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٠٧/٣

المتمكنة والأفعال المتصرفة، وهو المراد بقوله: "وما سواهما بتصريف حري" أي: حقيق. فإن قلت: مقتضى قوله: "وما سواهما" أن التصريف يدخل الأفعال مطلقاً؛ إذ لم يستثن الجامدة. قلت: قد يمكن إدراجها في شبه الحرف، فإن ليس وعسى ونحوهما شابها الحروف في الجمود. فإن قلت: قد دخل التصريف في بعض الأسماء التي تشبه الحرف نحو ذا والذي، فإنهما قد صغرا، وقد جاء الحذف في سوف وإن، وجاء الحذف والإبدال في لعل. قلت: هذا كله **شاذ**، يوقف على ما سمع منه. فإن قلت: قد اتضح أن الذي يقبل التصريف من الكلم نوعان: الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، فأيهما له الأصالة فيه؟ قلت: الأفعال لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها. وليس أدنى من ثلاثي يرى ... قابل تصريف سوى ما غيرا يعني: أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف، إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل وقد غير بالحذف، فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف. وقد فهم من ذلك أمران؛ أحدهما: أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف؛ لأنهما يقبلان التصريف، وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد، ولا على حرفين..<sup>(١)</sup>

"تنبيهات: الأول: إنما يبلغ المزيد بالزيادة سبعة أحرف إذا كان ثلاثي الأصول نحو "أشهباب" مصدر اشهب ١ أو رباعي الأصول نحو "أحرنجام" مصدر أحرنجمت الإبل؛ أي: اجتمعت. وأما الخماسي الأصول، فإنه لا يزداد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرداً أو مشفوعاً بها التأنيث نحو "عصفوط" وهو ذكر العطاء ٢ وقبعثرى وهو البعير ٣. ومثال المشفوع بهاء التأنيث قبعثرة وندر قرعبلانة ٤؛ لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون، وقيل: إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه، والقرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن. الثاني: ذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي حرفاً مد قبل الآخر نحو "مغنطيس" قيل: فإن صح وكان عربياً كان ناقصاً، لقولهم: إنه لا يزداد فيه إلا حرف مد قبل الآخر. قلت: إن صح وكان عربياً جعل **نادراً** كما ندر زيادة حرفين بعد الآخر في "قرعبلانة". وقد حكاه ابن القطاع، أعني: مغنطيس. الثالث: اعلم أن حروف الهجاء تذكر وتؤنث، فباعتبار تذكيرها تثبت التاء في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها، فلذلك قال: "فما سبعا عدا". ١ اشهب - بتشديد الباء - إذا صار أشهب من الشبهة بضم الشين، وهو بياض يخالطه سواد. ٢ عبارة القاموس: العصفوط العذفوط أو ذكر العظام أو هو دواب الجن وركائبهم، والجمع عصارف وعصفوطات. اهـ. وقال في محل آخر: العذفوط - بالضم - دويبة

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٠٩/٣

بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجواري. اهـ. وفي محل آخر: العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عطاء. اهـ. ٣ أي: البعير الذي كثر شعره وعظم خلقه. ٤ القرعبلانة: دويبة عريضة عظيمة البطن..<sup>(١)</sup>

"وغير آخر الثلاثي افتح وضم ... واكسر وزد تسكين ثانيه تعمقتم أن المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي، فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناء؛ لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون؛ إذ لا يمكن الابتداء بساكن، وثانيه يقبل الحركات الثلاث والسكون أيضا. والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر. وأما الآخر فلا عبرة به في وزن الكلمة، فإنه حرف الإعراب؛ فلذلك قال: "وغير آخر الثلاثي" فعزى إلى غير آخره، وهو أوله وثانيه الحركات الثلاث، بلا تقييد. فعلم أن ذلك يكون فيهما بتوافق وتخالف، فلتتوافق ثلاثة أوزان، والمخالف ستة أوزان، ثم قال: "زد تسكين ثانيه تعم" أي: زد على تلك الأبنية التسعة ما سكن ثانيه تعم، وأوله مفتوح أو مكسور أو مضموم، يعم القسمة الممكنة في الثلاثي، وهي اثنا عشر بناء، منها عشرة مستعملة وواحد مهمل، وواحد **نادر**، وقد أشار إليهما بقوله: وفعل أهم ل والعكس يقل ... لقصد هم تخصيص فعل بفعلاًهمل من أبنية الثلاثي فعل - بكسر الفاء وضم العين - لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة بعضهم: "والسماء ذات الحبك" ١ بكسر الحاء وضم الباء، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين: أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة؛ لأنه يقال: حبك - بضم الحاء والباء - وحبك - بكسرهما - فركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جني: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، قال في شرح الكافية: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه، لإمكان عروض ذلك له. \_\_\_\_\_ ١ الآية ٧ من سورة الذاريات..<sup>(٢)</sup>

"والآخر: أن يكون كسر الحاء إتباعاً لكسر تاء ذات، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهو أحسن. وقوله: "والعكس" يعني به بناء فعل - بضم الفاء وكسر العين - وهذا الوزن فيه خلاف، ذهب قوم إلى أنه مهمل؛ لاستثقال الانتقال من ضم إلى كسر وإن كان أخف من عكسه. وذهب قوم إلى أنه مستعمل، لكنه قليل، وهو الظاهر، وقد جاء منه الدئل، وهو اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة، وأنشد الأخفش لكعب بن مالك ١: جاءوا بجيش لو قيس معرسه ... ما كان إلا كمعرس الدئل والرئم:

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥١١/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥١٢/٣



اسم جنس للاست، والوعل: لغة في الوعل، حكاة الخليل، فثبت بهذه الألفاظ أنه ليس بمهمل. وقوله: "لقصدهم تخصيص فعل بفعل" يعني: أن بناء فعل إنما قل في الأسماء؛ لأنهم قصدوا تخصيص الفعل به للدلالة على ما لم يسم فاعله، ولو أهمل لثقله لم يستعمل في الأفعال، وقال أبو الفتح نصر بن أبي الفنون ٢: أما دئل \_\_\_\_\_ ١ قائله: هـ وكعب بن مالك الأنصاري يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة، بالقلة والحقارة، وهو من المنسرح. اللغة: "لو قيس" أي: لو قدر "معمره" - بضم الميم وسكون العين وفتح الراء - وهو المنزل الذي ينزل به الجيش "الدئل" - بضم الدال وكسر الهمزة - دويبة صغيرة شبيهة بابن عرس. المعنى: لو قدر مكانهم عند تعريسهم كان كمكان الدئل عند تعريسها. الإعراب: "جاءوا" فعل ماض والواو فاعل "بجيش" جار ومجرور متعلق بالفعل "لو" شرط "قيس" فعل ماض والواو فاعل "معمره" نائب فاعل، فالجملة فعل للشرط "ما كان" ما نافية كان فعل ماض واسمها ضمير "كمعرس" جار ومجرور خبر كان في محل نصب "الدئل" مضاف إليه. الشاهد: قوله: "الدئل" فإنه بضم الدال وكسر الهمزة، فذهب جماعة إلى أن هذا الوزن مستعمل واحتجوا به وخالفهم الجمهور إلى أن هذا مهمل وهو **نادر**. مواضعه: ذكره الأشموني ٧٨٢ / ٣، وابن يعيش ٣٠ / ١، وشرح شواهد الشافية ص ٢٠١٢ هو نصر بن محمد بن المظفر بن عبد الله بن أبي الفنون الموصلية الأصل البغدادي النحوي اللغوي، ولد سنة خمسين وخمسماية، وله رسالة في الضاد والظاء بديعة. روى عنه الزكي المنذري، ومات بمصر ليلة الأحد مستهل المحرم سنة ثلاثين وستمائة. اهـ.. (١)

"ورثم، فقد عده قوم من النحويين قسما حادي عشر لأوزان الثلاثي، وإنما هي عند النحويين عشرة، انتهى. وقد أجاب القائلون بإهمال هذا الوزن عن الدئل والرثم بجوابين: أحدهما: أنهما من **الشاذ**، فلا يثبت بهما وزن، قلت: وفيه نظر؛ لأن سيبويه أثبت بناء فعل بلفظ واحد وهو إبل، وسيأتي ذكره. والآخر: أنهما منقولان من الفعل، واعتراض بأن ذلك ممكن في الدئل؛ لأنه علم قبيلة بخلاف الرثم فإنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا في الأعلام. قلت: ذهب السيرافي إلى أن النقل يجيء في أسماء الأجناس كما جاء في الأعلام. قال: ومنه تنوط اسم لطائر يعلق عشه ويلصقه ضربا من الإلصاق بديعا فسمي بالفعل، انتهى. ولا وجه للتفرقة بين الدئل والرثم؛ لأن الدئل في الأصل اسم جنس لدويبة ثم نقل إلى القبيلة. تنبيه: قد فهم من هذا البيت أن ما عدا هذين "الوزنين" ١ مستعمل ليس بمهمل ولا **نادر**، وهي عشرة أوزان: أولها: فعل، ويكون اسما نحو فلس، وصفة نحو سهل. وثانيها: فعل، ويكون اسما نحو فرس، وصفة نحو بطل. وثالثها: فعل،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥١٣/٣

ويكون اسما نحو كبد، وصفة نحو حذر. ورابعها: فعل، ويكون اسما نحو عضد، وصفة نحو يقظ. وخامسها فعل: ويكون اسما نحو عدل، وصفة نحو نكس. وسادسها: فعل، ويكون اسما نحو عنب، قال سيبويه: ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم: عدي، وقال غيره: لم يأت من الصفات على فعل إلا زيم - بمعنى متفرق - وعدى اسم جمع. وقال \_\_\_\_\_ ١ ب، ج.. " (١)

"الرابع: زاد بعضهم في أبنية الرباعي ثلاثة أوزان: وهي فعلل - بكسر الأول وضم الثالث - وحكى ابن جني أنه يقال لجوز القطن الفاسد: خرفع، ويقال أيضا لزئبر الثوب: زئبر، وللضئبل وهو من أسماء الداهية: ضئبل، وفعل - بضم الأول وفتح الثاني - نحو: خبعت ودلمز، وفعلل - بفتح الأول وكسر الثالث - نحو طحربة ١. ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان، وما صح نقله منها فهو عندهم **شاذ**، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في الكافية فقال: وربما استعمل أيضا فعلل، والمشهور في الزئبر والضئبل كسر الأول والثالث. قال في الصحاح: وربما جاء بضم الباء فيهما، قال ثعلب: لا نعلم في الكلام فعلل، فإن كان هذان الحرفان مسموعين - بضم الباء - فهما من النوادر. وقال ابن كيسان: هذا إذا جاء على هذا المثال شهد للهمزة بأنها زائدة. وإذا وقعت حروف الزيادة في الكلمة جاز أن تخرج على بناء الأصول. الخامس: قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة، فمن ثم لم يثبت فعلل بقولهم عرتن - وهو نبت يصبغ به، بل جعل فرعا على فعلل لقولهم فيه: عرتن، فحذفت نونه وترك على حاله، ولا فعلل بقولهم علبط ٢؛ بل جعل فرعا على فعال؛ لأن ما جاء على فعلل يجوز فيه فعال، ولا فعلل بقولهم جندل، بل جعله البصريون فرعا على فعال، وأصله جنادل، وجعله الفراء وأبو علي فعليل، وأصله جنديل. واختاره المصنف؛ لأن جندلا مفرد، فتفريعه على المفرد أولى، وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول، وليست محذوفة، وليس بصحيح لما سبق. \_\_\_\_\_ ١ الخبعت: اسم للضخم، وقيل: الشديد العظيم الخلق. والدلمز: اسم للصلب الشديد. والطحربة: القطعة من الغيم. ٢ الضخم من الرجال، وناقة علبطة أي: عظيمة.. " (٢)

"الثالث: أنه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل ١؛ لأن زيادتها لم تثبت، إلا لأن الحكم بأصالتها موقع في وزن لا نظير له مع أن نون هندلع ساكنة ثانية، فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل في زيادة نون ثانية متحركة، فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى. وزاد غيره للخماسي أوزانا آخر لم

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥١٤/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٢٣/٣

يثبتها الأكثرون لندورها، واحتمال بعضها الزيادة فلا نطول. وقوله: ..... وما ... غير للزيد أو النقص انتميعني: أن ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه نحو خزعبيل، وجميع أبنية المزيد، أو إلى النقص منه وهو ضربان: ضرب نقص منه أصل نحو يد ودم، وضرب نقص منه زائد نحو جندل وعلبط، وأصلهما: جنادل وعلابط، وقد سبق بيان ذلك. تنبيه: كان ينبغي أن يقول: "وما غير للزيد أو النقص أو الدور" لأن مثل طحربة مغاير للأوزان المذكورة، ولم ينتم إلى الزيادة ولا النقص، ولكنه **نادر**، قال في التسهيل: وما خرج عن هذه المثل **فشاذ**، أو مزيد فيه، أو محذوفة منه، أو شبه الحرف، أو مركب، أو أعجمي. والحرف إن يلزم فأصل والذي ... لا يلزم الزائد مثل تا احتذيلما ذكر أن أبنية الأسماء والأفعال ضربان: مجرد ومزيد فيه، أشار هنا إلى ما يتميز به الأصل عن الزائد، فذكر أن علامة الأصل أن يلزم تصاريف الكلمة، ولا يحذف شيء منها. وأن علامة الزائدة، ألا يلزم تصاريف الكلمة، بل يحذف من بعض التصاريف. ومثل الزائد بناء احتذي؛ لأنها تحذف من بعض التصاريف، ولا تلزم، تقول: حذا حذوه، فيعلم بسقوط التاء من حذا، أن التاء في \_\_\_\_\_ ١ الكنهيل - بفتح الباء وضمها - شجر عظام وهو من العضاة.. " (١)

"وضاعف اللام إذا أصل بقي ... كراء جعفر وقاف فستقيذا كان الموزون رباعيا أو خماسيا، قوبل الرابع بلام ثانية، والخامس بلام ثالثة، كقولك في وزن جعفر فعلل، وفي وزن فستق فعلل، وكقولك في وزن سفرجل فعلل، وفي وزن قدعمل فعلل. وإن يك الزائد ضعف أصل ... فاجعل له في الوزن ما للأصل إذا كان الزائد ضعف أصل قوبل بما يقابل به ذلك الأصل، فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء، وإن كان ضعف العين قوبل بالعين، وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، فتقول في وزن اغدودن ١ افوعول، وفي وزن جلبب فعلل، وهذا يقيد قوله: وزائد بلفظه اكتفي. وحاصل ما ذكر في الوزن أنه يعبر عن أول الأصول بالفاء وعن ثانيها بالعين وعن ثالثها ورابعها وخامسها باللام، وعن الزائد بلفظه إلا المبدل من تاء الافتعال، فإنه يقابل بأصله وإلا المكرر فإنه يقابل بمثل ما يقابل به الأصل. ثم اعلم أن الزائد إن لم يكن من حروف "أمان وتسهيل" فهو تكرير، ولا إشكال كالباء من جلبب. وإن كان منها فقد يكون تكريرا، وقد يكون غير تكرير، بل تكون صورته صورة المكرر، ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تكرير، فيقابل في الوزن بلفظه نحو "سمنان" - هو ماء لبني ربيعة - فوزنه فعال لا فعلا؛ لأن فعلا لا بناء **نادر**. تنبيهات: الأول: فائدة هذا الوزن التوصل إلى الإعلام بالأصلي والزائد باختصار. ألا ترى أنك إذا سئلت عن وزن أحمر فقلت: أفعل، علم من ذلك

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٢٥/٣

زيادة الهمزة، وأصالة ما عداها. الثاني: المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير؛ فلذلك يقال في وزن رد ومرد فعل ومفعل؛ لأن أصلهما ردد ومردد. \_\_\_\_\_ ١ اغدودن: يقال: اغدودن الشعر إذا طال، واغدودن النبات إذا اخضر.. (١)

"وقياس إبراهيم وإسماعيل أن تكون همزتهما أصلية لو كانا عربيين؛ ولذلك رد أبو العباس على سيبويه قوله على تصغيرهما: بريهم وسميعيل، وتقدم ذلك في باب التصغير. الثالث: فهم من قوله: "تأصيلها تحققا" أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها، بل كان في أحدها احتمال، لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل. وهذا فيه نظر؛ لأن الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة، حكم بزيادة الهمزة والميم وبأصالة ذلك المحتمل إلا بدليل؛ ولذلك حكم بزيادة همزة أفعى وأبين وإجاص، وميم موسى ومزود ومجن ١. وفي مجن عن سيبويه قولان: والأصح أن ميمه زائدة، فإذا دل دليل على أصالة الهمزة والميم، وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه، كما حكم بأصالة أرطى فيمن قال: أديم مأروط، وهمزة أولق - وهو الجنون - فيمن قال: ألق فهو مألوق، وبأصالة ميم مهدد ٢ وزيادة أحد المثليين؛ إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلا، فكان يجب إدغامه، وكذلك ميم مأجج ٣ أصل لما ذكر، وأجاز السيرافي في مأجج ومهدد أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما **شاذًا**، وما ذكره الشارح من أن في قوله: "تأصيلها تحققا" تنبيهها على أصالة همزة أولق وميم مهدد، مبني على ذلك المفهوم. الرابع: تزداد الهمزة في الاسم أولى كأحمر، وثانية كأشمل، وثالثة كشمال، ورابعة كحطائط وهو القصير، وخامسة كحمراء، وسادسة كحروراء، وسابعة كعاشوراء، وثامنة كبريطياء ٤. والميم تزداد أولى كمرحب، وثانية كدملص، وثالثة كدلمص، ورابعة كزرقم، وخامسة كضبارم؛ لأنه من الضبر وهو في شدة الخلق، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية، قال في الصحاح: الضبارم - بالضم - الشديد الخلق من الأسد. \_\_\_\_\_ ١ مجن - بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون - الترسل. ٢ مهدد: اسم امرأة. ٣ مأجج: اسم موضع. ٤ حروراء: موضع بالعراق. بريطياء: في القاموس: البريطانياء - بالكسر - النبات.. (٢)

"قال ابن الخباز: وتتبعها في كتبهم فلم تجاوز خمسة عشرة، وجمعها في قوله: استنجدته يوم صال زط. قلت: لا طريق إلى حصرها إلى الاستقراء، وقد تقدم أنها اثنان وعشرون "حرفا" ١. وإنما يذكر في هذا الباب ما هو ضروري، وقال في التسهيل: والضروري في التصريف هجاء "طويت دائما" وهي ثمانية

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٣٠/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٣٩/٣

حروف. وقال هنا: "أحرف الإبدال هدأت موطيا" فزاد الهاء كما في الكافية، وهدأت بمعنى سكنت، وموطيا اسم فاعل من أوطأت الرجل إذا جعلته وطيئا، إلا أنه خفف همزته بإبدالها ياء؛ لانفتاحها وانكسار ما قبلها، وإنما اقتصر على هذه التسعة؛ لأنها التي لا يستغنى عن ذكرها في التصريف، وما عدا هذه التسعة فإبداله إما **شاذ** كقولهم في: "أصيلان" أصيلا ٢، وإما لغة قليلة كإبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف. قال في شرح الكافية: وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة، لا في كتب التصريف، وإنما ينبغي أن يعد في الإبدال التصريفي ما لو لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الأكثر؛ فالموقع في الخطأ كقولك في مال: مول، والموقع في مخالفة الأكثر، كقولك في سقاء: سقاية. تنبيه: يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة. الأول: نحو جدف، فإن فاءه بدل من ثاء جدث؛ لأنهم قالوا في الجمع أجدث، بالثاء فقط ٣. والثاني: نحو "أفلط" أي: أفلت، فإن طاءه بدل من التاء؛ لأن التاء أغلب فيه في الاستعمال، فإن لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصليين، نحو: \_\_\_\_\_ ١ أ، ب. ٢ أصيلا: تصغير أصلان جميع أصيل، وهو الوقت بعد العصر إلى المغرب. ٣ الجدث: القبر، وجمعه: أجدث وأجدث.. (١)

"وبكونه فرعا وهو أصل كمويه، فإنه تصغير ماء، فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء. وبلزوم بناء مجهول نحو "هراق" يحكم بأن أصله أراق؛ لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل، وهو بناء مجهول. فإن قلت: قد علم أن حروف البديل هي التي تبدل من غيرها، فما الحروف التي تبدل هذه منها؟ قلت: ستعرف بالتفصيل الذي يذكره الناظم بقوله: ..... فأبدل الهمزة من واو وبأخرا إثر ألف زيد..... شروع في ذلك التفصيل: فالهمزة تبدل كثيرا من الواو والياء والألف، وقليلًا من الهاء والعين، ولم يذكرهما في النظم لقلتهما. فمثال إبدالها من الهاء ماء، أصله ماه لقولهم في الجمع: أمواه، وفي التصغير: مويه، ومثال إبدالها من العين قولهم: "أباب بحر" في "عباب بحر"، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة في هذا أصل من أب بمعنى تهيأ؛ لأن البحر يتهيأ لما يزجر به، وإلى هذا ذهب ابن جني. وأما إبدالها من حروف اللين فمنه جائز ومنه واجب ومنه **شاذ**. فمن الواجب إبدال الهمزة من كل واو أياء تطرفت بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلهما كساو ورداي، فأبدلت الواو في الأول والياء في الثاني لما ذكر. وقد فهم من اشتراط التطرف أنهما إذا لم يتطرفا لا يبدلان همزة

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٦٣/٣

نحو: تعاون وتباين. ومن اشتراط زيادة الألف، أنهما لو تطرفا بعد ألف غير زائدة لم يبدلا؛ لئلا يتوالى إعلان نحو: "واو، وآي.." (١)

"لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همزة نحو: "يين، ويوم - اسم موضع" ١. واحتج أيضا بقول العرب في جمع "ضيون - وهو ذكر السنانير - ضياون من غير همزة، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه للقياس والسماع، أما القياس فلأن الإبدال في نحو: "أوائل" إنما هو بالحمل على كساء وراء، لشبهه به من جهة قربه من الطرف "وفي رداء وكساء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا" ٢. وأما السماع فحكى أبو زيد في سيقة سيائق بالهمز - وهي فيعلة من ساق يسوق - وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عيل عيائل - بالهمز. وأما ضياون **فشاذ** مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا: ضياون كما قالوا ضيون، وكان قياسه ضين. فإن قلت: فهل يقاس على ضياون ما شابهه في صحة واحده إذا وجد؟ قلت: قد ذهب إلى ذلك ناس، والصحيح أنه لا يقاس عليه. تنبيهات: الأول: شمل قوله: "لينين" الواوين والياءين والواو والياء، فعلم أنه موافق لسيبويه. الثاني: فهم من قوله: "مد مفاعل" اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل بمدة ظاهرة نحو طواويس أو مقدرة كقول الراجز ٣: \_\_\_\_\_ ١ اسم موضع، هذا راجع إلى "يين" - بفتح كل من الياءين - وهو اسم قرية باليمن، واسم واد بين ضاحك وضويحك، وأما "يوم" فهو - بفتح الياء وكسر الواو - وصف من لفظ اليوم، يقولون: يوم أيوم، ويوم - بزنة فرح - كما يقولون: ليل أليل وشعر شاعر، وما أشبه ذلك. ٢. ب، ج. ٣. قائله: هو جندل بن المثنى - يصف الدهر وما لقيه منه حيث كبرت سنه وانحنت عظامه، وأصابته الأقداء عينه - وهو من الرجز. وصدرة: حنى عظامي وأراه ثائري = " (٢)

"الرابع: زاد في التسهيل لإبدال ثاني اللينين في ذلك شطرا آخر، وهو ألا يكون بدلا من همزة، احترز من نحو زوايا، وذلك أن ثاني اللينين فيه كان همزة ثم أبدل ياء، وقد بين ذلك بقوله: وافتح ورد الهمز يا فيما أعل ... لا ما وفي مثل هراوة جعل للألف واللام في الهمز للعهد، والمراد الهمز المبدل مما بعد ألف الجمع المشاكل مفاعل في النوعين، أعني ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد، وما استحق الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل، فيجب في هذين النوعين إذا اعتلت لأمهما أن يخففا بإبدال كسرة الهمزة فتحة، ثم بإبدالها ياء فيما لأمه ياء أو واو أو همزة لم تسلم في الواحد، مثل ما لأمه ياء نحو هدية

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٦٥/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٧١/٣

وهدايا، ومثال ما لاهه واو لم تسلم في الواحد مطية ومطايا، ومثال ما لاهه همزة نحو خطيئة وخطايا، والأصل في جميع ذلك أن تجمع على فعائل بالهمز نحو صحيفة وصحائف، والأصل في هدايا هدايي بإبدال مدة الواحد همزة مكسورة فاستثقل ذلك فخفف بإبدال الكسرة فتحة فصار هدايي، ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هداء، فاستثقل وقوع همزة عارضة في جمع بين ألفين وهي من مخرج الألف، فكان ذلك كتوالي ثلاث ألفات فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا، والعمل في مطايا كالعمل في هدايا. وأما خطايا ونحوه مما لاهه همزة فأصله خطائي - بهمزيين - الأولى مبدلة من مدة الواحد والثانية لام الكلمة فوجب إبدال الثانية ياء لاجتماع همزتين، ثم فتحت الأولى ثم قلبت الثانية ألفا ثم أبدلت الأولى ياء كما سبق في هدايا، هذا مذهب سيويه وجمهور البصريين، وذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين، بل يقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائي، ثم يعمل كما تقدم، واعترض بأن القياس قلب الياء همزة. وإذا اجتمع همزتان عمل فيهما على ما يقتضيه الأصول، ويدل على صحة مذهب سيويه قول بعض العرب: "اللهم اغفر لي خطائي" - بهمزيين - على الأصل، وهو **شاذ**، وهذه الأمثلة من النوع الأول، أعني: باب فلائد..<sup>(١)</sup>

"الساكنة حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو، لزوال موجب قلبها، فتصير الكلمة إلى ووي، فقد اجتمع واوان أول الكلمة، ولا يجب الإبدال، ولكن يجوز الوجهان، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت "ووا" جاز الوجهان وفاقا للفرسي، قيل: وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك سواء نقلت الثانية أو لم تنقل. ومدا ابدل ثاني الهمزين من ... كلمة أن يسكن كآثر وائتمناهمزة حرف مستقل في النطق بها عسر فإذا اجتمعت أخرى في كلمة كان النطق بها أعسر فيجب إذ ذاك التخفيف في غير ندور. فإذا اجتمع الهمزتان في كلمة فلها ثلاثة أحوال: الأولى: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية، والثاني: عكسه، والثالث: أن تتحركا معا، وأما الرابع: وهو أن يسكنا معا فمتعذر، فإذا تحركت الأولى وسكنت الثانية، وجب في غير ندور إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها، فتبدل بعد الفتحة ألفا نحو آثر، وواوا بعد الضمة نحو أوثر، وياء بعد الكسرة نحو إيثار، وأما قراءة من قرأ: "إئلافهم ... ١" - بتحقيق الهمزتين ابتداء - **فنادر**، وأما نحو: "أأتمن زيد" فلا يجب فيه الإبدال؛ لأن الأولى للاستفهام والثانية فاء الفعل، فليستا من كلمة واحدة. وإذا سكنت الأولى وتحركت الثانية أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع اللام، وصححت إن كانت موضع العين، فالأولى كبناء قمطر من قرأ، فإنك

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٧٣/٣



تقول: قرأى، والأصل: قرأاً، فالتقى همزتان فوجب إبدال الثانية ياء؛ لأنها موضع اللام، والثاني نحو سأل ولأل، صحت الهمزة لأنها في موضع العين، وأدغمت الأولى فلا إبدال في مثل هذا ألبته؛ لأن الهمزتين في موضع العين المضاعف. فإن قلت: قد أهمل الناظم بيان هذا القسم. \_\_\_\_\_ ١ من الآية ٢ سورة قريش.. (١)

"وقسم يتعين تصحيحه، وهو فعلة نحو عود وعودة، وكوز وكوزة، وقسم يجوز فيه وجهان، والإعلال أولى وهو فعل نحو: حاجة وحوج وحيلة وحيل، وإنما وجب التصحيح في فعلة؛ لأنها لما عدت الألف قل عمل اللسان فخفف النطق بالواو بعد الكسرة، وصحت، ولم يجز إعلالها؛ لأنه انضم إلى عدم الألف تحصن الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث. وأما فعل فجاز فيه التصحيح نظراً إلى عدم الألف والإعلال نظراً إلى أنها لقربها من الطرف قد ضعفت وثقل فيها التصحيح فأعلت. تنبيهات: الأول: فهم من قوله: "وجمع ذي عين" أن المفرد لا يعل نحو خوان ١ إلا المصدر فقد تقدم ذكره، وشذ قولهم في "الصوان، والصور" ٢: صيان وصيار. الثاني: احترز بقوله: "أعل أو سكن" من طويل وطوال، فإن الواو لم تعل فيه ولم تسكن، ونذر قوله ٣: ..... وأن أعزاء الرجال طيالها \_\_\_\_\_ ١ الخوان: ككتاب وغراب، قال في القاموس: ما يؤكل عليه الطعام. ٢ الصوان: صوان الثوب وصيانة مثلثين: ما يصبان فيه. اه قاموس. والصور: ككتاب وغراب: قطيع من البقر. اه قاموس. ٣ قائله: هو أنيف بن زبان النبهاي الطائي، وهو من الطويل. وصدرة: تبين لي أن القماء ذلة اللغة: "القماءة" قصر القامة من قمؤ الرجل إذا ذل وصغر "ذلة" ضعة وهوان "أعزاء" من العزة، وهي القوة والمنعة، ضد الذلة "طيالها" جمع طويل وأصله طوال. المعنى: ظهر لي بعد التجربة والممارسة أن قصر القامة في الإنسان دليل الضعة والمذلة، وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة. الإعراب: "تبين" فعل ماض "لي" جر ومجرور متعلق به "أن" حرف توكيد ونصب "القماءة" اسم أن "ذلة" خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين "وأن" الواو حرف عطف، وأن حرف توكيد ونصب "أعزاء" اسم أن وهو مضاف و"الرجال" مضاف إليه "طيالها" خبر أن ومضاف إليه. الشاهد: قوله: "طيالها" فإن الأصل: طوالها؛ لأنه جمع طويل فقلبت لواء ياء لانكسار ما قبلها، وكان القياس ألا تقلب ياء في الجمع؛ لأن الواو فيها متحركة في المفرد فهي

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٧٧/٣

قوية بالحركة ولم تقلب فيه، فقلبها **شاذ**. مواضعه: ذكره من شراح الألفية الأشموني ٨٤٤ / ٣، وابن هشام ٢٦٩ / ٤، وابن يعيش ٨٨ / ١٠.. (١)

"وأما جواد وجياد، فيحتمل أن يكون من الاستغناء بجمع جيد. الثالث: زاد في التسهيل لوجود الإعلال شرطاً آخر وهو: صحة اللام احترازاً من نحو جواء في جمع جو، ورواء في جمع ريان ١، فإنه يصحح لئلا يجتمع إعلالان، إبدال العين ياء واللام همزة. الرابع: جعل في التسهيل اشتراط الألف في وجوب الإعلال مخصوصاً بما سكنت الواو في واحده. فقال ما نصه: أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقاً أو ساكنها إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام. انتهى. ومقتضاه أن الإعلال يجب في فعلة وفعل إذا أعلنت عين واحدهما نحو تارة وتير، وقيمة وقيم، ويكون قوله: "وصححو فعلة وفي فعل.... وجهان" مخصوصان بما سكنت عين واحده نحو زوج وزوجة، ويكون نحو حاجة وحوج **نادرا**، ويدل على ذلك أيضاً قوله: فيه، وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدراً أو جمعا. الخامس: شذ إعلال فعلة في قولهم: "ثور وثيرة" والقياس: ثورة، كما قالوا: عود وعودة، وعن ارمبرد قالوا ذلك للفرق بين ثور الحيوان، وثور قطعة من الأقط فقالوا في ذلك: ثيرة، وفي هذا: ثورة، وقيل: جمعوه على فعلة - بسكون العين - فقلبت الواو ياء لسكونها، ثم حركت وبقيت الياء، وقيل: قالت العرب: ثورة \_\_\_\_\_ ١ الجو: هو الفضاء بين السماء والأرض، واسم لمواضع كثيرة. وريان: أي مرتو بالماء، ضد عطشان، وريان: أصله رويان، اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.. (٢)

"واحترز بالمفردة من المدغمة نحو: "حيض" ١ فإنها لا تقلب لتحصلها بالإدغام. واحترز بغير الجمع من أن تكون في جمع؛ فإنها لا تقلب واوا، بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء، وإلى هذا أشار بقوله: ويكسر المضموم في جمع كما ... يقال هيم عند جمع أهيماً أصل هيم: هيم - بضم الهاء - لأنه جمع أهيم، فهو نظير حمر جمع أحمر، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح الياء، وإنما لم تبدل ياءه واوا كما فعل في المفرد؛ لأن الجمع أثقل من المفرد، فكان أحق بمزيد التخفيف، فعدل عن إبدال عينه واوا؛ لأنها أثقل من الياء. تنبيهات: الأول: سمع في جمع عائط عيط على القياس ٢ وعوط بقلب الياء واوا - وهو **شاذ** - حكاه أو عبدة. الثاني: كان ينبغي أن يستثنى أيضاً فعلى صفة نحو الكوسى أنثى الأكيس، فإنها ذات وجهين عنده، وقد ذكرها آخر الفصل. الثالث: حاصل ما ذكر المصنف أن الياء الساكنة المفردة إذا انضم

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٨٥/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٨٦/٣

ما قبلها، فإما أن تكون في جمع أو في فعلى صفة أو في مفرد غير فعلى الصفة، فإن كانت في جمع أبدلت الضمة كسرة وصحت الياء، وإن كانت في فعلى جاز الوجهان، وسيأتي الكلام عليها، وإن كانت في مفرد غير فعلى الصفة قلبت الياء واوا، وهذا يشمل نوعين: أحدهما: ما الياء فيه فاء الكلمة نحن موقن، فلا إشكال في إبدال يائه واوا. والآخر: ما الياء فيه عين الكلمة، وهذا فيه خلاف، مذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واوا، وكلام المصنف يوافقه، فإذا بنيت من البياض نحو برد قلت على \_\_\_\_\_ ١ الحيز -بتشديد الياء- جمع حائض. ٢. العائط: الناقة التي لا تحمل.. (١)

"والثاني: أن المفرد لا يقاس على الجمع؛ لأننا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين في الجمع نحو: "جثي" جمع جاث، ولا يقلبان في المفرد نحو "عتو" مصدر عتا. والثالث: أن الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف. وصحح أكثرهم مذهب سيبويه وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين: أحدهما: أن مضافة **شاذ**، فلا تبنى عليه القواعد. والآخر: أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو، وذكر أضاف إذا أشفق رباعيا، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل. وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معارض للنص، لا يلتفت إليه. وواو إثر الضم رد الياء متى ... ألفي لام فعل أو من قبل تاء بان من رمى كمقدرة ... كذا إذا كسبعان صير هتبدل الياء المتحركة بعد الضمة واوا إذا كانت لام فعل نحو: "قضو الرجل ورمو" وهذا مختص بفعل التعجب، ولم يجئ مثل ذلك في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم: "نهو الرجل فهو نهى" إذا كان كامل النية، وهو العقل. أو كانت لام اسم مبني على التأنيث بالتاء كرموة مثال مقدرة من رمى، فلو كانت التاء عارضة بأن يقدر بناء الكلمة على التذكير ثم يعرض لحاق التاء وجب إبدال الضمة كسرة، وتصحيح الياء كما يجب ذلك مع التجريد، وذلك نحو توان الأصل فيه تواني، فأبدلت الضمة كسرة فصار توانيا، لكنه خفف بإبدال ضمته كسرة لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، فإذا لحقته التاء قلت: توانية؛ لأنها عارضة فلا اعتداد بها.. (٢)

"فصل" إذا اعتلت لام فعلى: "من لام فعلى اسما أتى الواو بدل ... ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل إذا اعتلت لام فعلى -بفتح الفاء- فتارة تكون لامها واوا، وتارة تكون ياء. فإن كانت واوا سلمت في الاسم

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٨٨/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٩٠/٣

كالدعوى وفي الصفة نحو نشوى<sup>١</sup>، فلم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة، وإن كانت ياء سلمت في الصفة نحو خزيا وصديا، وقلبت واوا في الاسم كالتقوى والفتوى والبقوى<sup>٢</sup> فرقا بين الاسم والصفة، وأوثر بهذا الإعلال "لأنه أخف"<sup>٣</sup>، فكان أحمل، وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا، وقال بعضهم: شذ من ذلك لفظة واحدة وهي قولهم: "طغيا" لولد البقر فجاءت بالياء، وكان القياس طغوا - بالواو - وزاد في شرح الكافية لفظتين، قال فيه: وإنما قال "غالبا" احترازا من الريا بمعنى الرائحة والطغيا وهو ولد البقرة الوحشية، وسعيا اسم موضع، انتهى. والذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين أن الريا صفة وليس **بشاذ** والأصل رائحة ريا أي: مملوءة طيبا. تنبيه: ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين، أعني في كون إبدال الياء واوا في فعلى الاسم مطردا، وإقرار الياء فيها **شاذ**، وعكس في التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لاما لفعلى اسما، وقال أيضا في بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلى اسما كالنشوى والتقوى والعنوى<sup>٤</sup> والفتوى، والأصل فيهن الياء. \_\_\_\_\_ ١ نشوى: بلد بأذربيجان. ٢ البقوى: من الإبقاء وهي الرحمة والرعاية. ٣ أ، ج. ٤ العنوى: في النسخ رسم هذا المثال ولم أجد له ذكرا في القاموس، ولا في المصباح ولا في غيرهما، والذي في كتب اللغة: والعنوة بتاء التأنيث، وفسرت بالقهر والمودة.. " (١)

"ثم قال: وأكثر النحويين يجعلون هذا مطردا، وألحقوا بالأربعة المذكورة: الشروى والطغوى واللقوى والدعوى<sup>١</sup> زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سدا لباب التكثير من الشذوذ، ثم قال: ومما يبين أن إبدال يائها واوا **شاذ** تصحيح الريا وهي الرائحة، والطغيا وهي ولد البقرة الوحشية تفتح طاؤها وتضم، وسعيا اسم موضع. فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها، انتهى. وتعقب احتجاجه بهذه الثلاثة، أما "ريا" فقد جعلها سيبويه صفة قال: ولو كانت اسما لقلت روى، وأما "طغيا" فلا دليل فيه؛ لأنه قد نقل فيه ضم الطاء، فمن فتح أقر الياء استصحابا للغة الضم، وأما "سعيا" فهو علم ويحتمل أن يكون منقولاً من صفة كخزيا وصديا. بالعكس جاء لام فعلى وصفا ... وكون قصوى **نادرا** لا يخفى إذا اعتلت لام فعلى - بضم الفاء - فتارة تكون لامها ياء، وتارة تكون واوا؛ فإن كانت ياء سلمت في الاسم نحو الفتيا، وفي الصفة نحو القصيا تأنيث الأقصى، فلم يفرقوا من ذوات الياء بين الاسم والصفة، كما لم يفرقوا في فعلى - بالفتح - من ذوات الواو كما سبق، وإن كان واوا سلمت في الاسم نحو حزوى - اسم موضع - وقلبت ياء في الصفة نحو الدنيا والعليا، فهذا معنى قوله: "بالعكس". وشذ من ذلك

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٩٣/٣

كالقصوى في لغة غير تميم، وأما تميم فيقولون: "القصيا" على القياس، وشذ أيضا "الحلوى" عند الجميع. \_\_\_\_\_ ١ الشروى: بمعنى مثل يقال لك شرواه أي: مثله. والطغوى: بمعنى الطغيان. واللقوى: كذا في النسخ - بالقاف - ولم أجد له ذكرا في القاموس وغيره، والذي فيه اللغوى - بالغين - بمعنى اللغو، وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره.. " (١)

"تنبيه: ما ذكره المصنف من أن لام فعلى إذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم مخالف لقول أهل التصريف، فإنهم يقولون: إن فعلى إذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون "حزوى" **شاذًا**، وقال المصنف في بعض كتبه: النحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى **شاذ** كتصحيح "حيوة"، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة. حكى الأزهرى عن الفراء وابن السكيت أنهما قالوا: ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا. انتهى. وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعني تأنيث الأغزى، قال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده، وليس معه نقل، والقى اس أن يقال: الغزيا كما يقال العليا.. " (٢)

"وهكذا يفعل في كل ما جاء من هذا النوع إلا ما شذ من نحو غاية وأصله غيبة، فأعلت الياء الأولى وصحت الثانية، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفا، ومثل غاية في ذلك ثائية، وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيثوى عندها، وطاية وهي السطح والدكان أيضا، وكذلك آية عند الخليل أصلها أيبة، فأعلت العين شذوذا، وفي آية خمسة مذاهب غير مذهب الخليل ذكرتها في غير هذا الموضع، وإلى غاية وأخواتها أشار بقوله: "وعكس قد يحق"، ثم أشار إلى خامسها بقوله: وعين ما آخره قد زيد ما ... يخص الاسم واجب أن يسلمالما كان الإعلال فرعا والفعل فرع كان أحق به من الاسم؛ ولهذا إذا كان آخر الاسم زيادة تختص بالأسماء وجب سلامة عينه إذا كانت واوا أو ياء تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال، وذلك نحو: جولان وسيلان، فإنهما قد ختما بزيادة تختص بالأسماء، وهي الألف والنون فصحت عينهما لذلك، وما جاء من هذا النوع معلا عد **شاذًا** نحو: داران وماهان ١ وقياسهما دوران وموهان، وخالف المبرد في هذا فزعم أن الإعلال هو القياس، وعليه جاء داران وماهان،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٩٤/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٥٩٥/٣

والصحيح الأول، وهو مذهب سيويه. تنبيهات: الأول: زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح؛ لأنها لا تخرجه عن صورة فعل؛ لأن تاء التأنيث تلحق الماضي، فلا يثبت بلحاقها مباينة في نحو: قاله وباعة، وأما الحوكة فتصحيحه **شاذ** باتفاق. \_\_\_\_\_ ١ قيل: إن داران وماهان أعجميان؛ فلا يحسن عدهما فيما شذ.. (١)

"الثاني: اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صوري -وهو اسم ماء- فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال؛ لاختصاصها بالاسم. وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال؛ لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل؛ لأنها في اللفظ بمنزلة ألف فعلا، فتصحيح صوري عند المازني مقيس، وعند الأخفش **شاذ** لا يقاس عليه؛ فلو بني مثلها من القول لقليل على رأي المازني: قولي، وعلى رأي الأخفش: قالا، وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة، فاختار في التسهيل مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب المازني، وبه جزم الشارح، واعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيويه. الثالث: لم ينبه الناظم هنا على الشرط السادس، وهو ألا تكون العين بدلا من حرف لا يعل وقد ذكره في التسهيل، واحترز به عن قولهم في شجرة: شيرة، فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم، قال الشاعر ١: إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى ... فأبعدكن الله من شيرات الرابع: قال في الكافية: وقد يكف سبب الإعلال أن ... يناب عن حرف بتصحيح قمن \_\_\_\_\_ ١ قائله: لم أقف على اسم قائله، وهو من الطويل. اللغة: "ولا جنى" -بفتح الجيم- وهو ما يجتنى من الشجر "فأبعدكن الله" أي: لعنكن الله، يقال: أبعد الله أي: لعنه. والخطاب للأشجار التي ليس لها ظل ولا ثمر. والإعراب: "إذا" للشرط "لم" حرف نفى وجزم وقلب، وجملة "لم يكن فيكن ظل" وقعت فعل الشرط وظل مرفوع لأنه اسم كان وفيكن مقدا خبره "ولا جنى" عطف على "ظل" "فأبعدكن الله" الفاء واقعة في جواب الشرط، وأبعدكن الله جملة من الفعل والفاعل والمفعول جوابا للشرط. الشاهد: قوله: "شيرات" فإن الياء فيه بدل من الجيم؛ لأن أصله شجرات. مواضعه: ذكره الأشموني ١٨٥٩ / ٣.. (٢)

"فهذا شامل لنوعين: أحدهما: ما هو بدل من حرف لا يعل نحو: شيرة في شجرة، وقد تقدم. والثاني: ما هو حال محل حرف لا يعل، وإن لم يكن بدلا نحو: أيس بمعنى يئس، فيضعون الهمزة موضع الياء، والياء موضع الهمزة، ويصححون الياء، وإن تحركت وانفتح ما قبلها؛ لأنها وقعت موقع الهمزة، والهمزة لو

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٠١/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٠٢/٣

كانت في موضعها لم تبدل، فعوملت الياء معاملةتها لوقوعها موقعها، هكذا قال في شرح الكافية. وهذا النوع الثاني لم يخرج بشيء من الشروط الستة المتقدمة، فيكون هذا شرطاً سابغاً. وذكر بعضهم: أن أيس إنما لم يعمل لعروض اتصال الفتحة به؛ لأن الياء فاء الكلمة، فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة. الخامس: ذكر ابن **بابشاذ** لهذا الإعلال شرطاً آخر، وهو ألا يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض، قال: واحترز من مثل الخونة والحوكة. انتهى، وهو غير محتاج إليه؛ لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط، ومثل ذلك في الشذوذ قولهم: روح وغيب جمع رائج وغائب، وعفوة جمع عفو - وهو الجحش - قال الشارح: لأن تاء التأنيث غير مختصة بالأسماء، يعني: في عفوة. وقبل با قلب ميم النون إذا... كان مسكناً كمن بت انبذافي النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر؛ لاختلاف مخرجيهما مع مباينة لين النون وغنتها لشدة الباء، فذلك وجب إبدالها قبل الباء ميماً؛ لأنها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة، وقد جمعها في قوله: "كمن بت انبذا" أي: من قطعك فألقه عن بالك واطرحه. وألف "انبذا" بدل من نون التوكيد الخفيفة.. (١)

"تنبيهات: الأول: عبر بعضهم عن إبدال النون ميماً بالقلب كما فعل الناظم، والأولى أن يعبر بالإبدال؛ لأن القلب في الاصطلاح إنما يكون في حروف العلة غالباً، وتقدم بيان ذلك. الثاني: نقل أبو علي بن أبي الأحوص أحد تلاميذ الشلوين عن الفراء أن النون الساكنة تخفى عند الباء، ولا يحمل على ظاهره، فإن ذلك شيء لم ينقله أحد من النحويين عن العرب، وإنما يحمل على أنه تجوز، فسمي الإبدال هنا إخفاء. الثالث: قد تبدل النون ميماً ساكنة ومتحركة دون باء، وذلك **شاذ**، فالساكنة كقولهم في حنظل: حمظل، وأمغرت الشاة أنغرت ١، والمتحركة كقولهم في بنان: بنام، قال رؤبة ٢: يا هال ذات المنطق التمتام... وكفك المخضب البنام \_\_\_\_\_ ١ إذا خرج لبنها كالمغرة. ٢ قائله: هو رؤبة بن العجاج، وهو من الرجز. اللغة: "هال" اسم امرأة، منادى مرخم "هالة" منقول من هالة القمر، وهي الدائرة المحيطة به "التمتام" من التمتمة، وهي تكرير التاء والميم "المخضب" الذي جعل في الخضاب "البنام" المراد: البنان، وهي أطراف الأصابع، والواحدة بنانة ويقال: بنان مخضب؛ لأن كل جمع يفرق بينه وبين واحده بالهاء - يوحد ويذكر. المعنى: ينادي المسماة "هالة" ويصفها بأن في نطقها تمتمة وأطراف أصابعها مخضبة. الإعراب: "يا" حرف نداء "هال" منادى مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترقيم في محل

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٠٣/٣



نصب "ذات" نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة، وذات مضاف "والمنطق" مضاف إليه "التمتام" نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة "وكفك" الواو حرف عطف، كف: معطوف على المنطق، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر "المخضب" نعت للكف "البنام" مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. الشاهد: قوله: "البنام" حيث أبدل الميم من النون شذوذاً؛ لتحركها وعدم وجود الباء بعدها. مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٠ / ٢، وابن هشام ٢٩٦ / ٤، وابن عيش ٣٣ / ١٠. (١)

"وقال في شرح الكافية: وامتنع حذفها إلا بسمع كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾ ١ قلت: وتقدم مذهب الفراء في باب الإضافة، قيل: وحسن حذف التاء في الآية مقارنته لقوله تعالى بعد: ﴿وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ ٢. تنبيه: قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ: منها أعول إعوالاً، وأغيمت السماء إغياماً، واستحوذ استحوذاً، واستغيل الصبي استغياً ٣، وهذا عند جمهور النحويين **شاذ** يحفظ ولا يقاس عليه، وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة يقاس عليها، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل واستفعال تصحيحاً مطرداً في الباب كله، وقال الجوهري في موضع آخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة صحيحة، وذهب في التسهيل إلى مذهب ثالث، وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، كاستنوق استنواقاً، لا فيما له ثلاثي نحو استقام. وما لإفعال من الحذف ومن ... نقل فمفعول به أيضاً قمناح مبيع ومصون وندر ... تصحيح ذي الواو وفي ذي إرياء اشتها إذا بني مفعول من ثلاثي معتل العين فعل به ما فعل بإفعال واستفعال من نقل حركة عينه وحذف مدته، فإذا بني مفعول من قال وباع ففعل: مقول ومبيع، والأصل: مقوول ومبيوع، فنقلنا حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف إحداهما، واختلف في أيهما حذف، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول؛ لزيادتها ولقربها من الطرف، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة؛ لأن واو مفعول لمعنى، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول. \_\_\_\_\_ ١ من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء، ومن الآية ٣٧ من سورة النور. ٢ من الآية ٣٧ من سورة النور. ٣ أعول إعوالاً: يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء، وبمعنى كثر عياله، وأغيمت السماء: أي: صارت ذات غيم أي سحاب، واستحوذ: أي

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٠٤ / ٣

غلب، واستغيل الصبي: أي: شرب الغيل - بفتح الغين وسكون الياء - وهو اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهي تؤتى أو وهي حامل..<sup>(١)</sup>

"إذا بني المفعول من فعل معتل اللام لم يخل من أن تكون لامه ياء أو واو. فإن كانت ياء وجب إعلاله بالإبدال والإدغام وتحويل الضمة كسرة نحو مرمي والأصل مرموي، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة، وكسرت الميم لتصح الياء. وإن كانت واو فهي على ثلاثة أقسام: قسم يجب إعلاله، وقسم يختار إعلاله، وقسم يختار تصحيحه. فالذي يجب إعلاله هو ما عينه واو، فإذا بنيت اسم المفعول من نحو قوي قلت: مقوي، والأصل: مقووو، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة، فقلبت الأخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء؛ لأنه قد اجتمع ياء وواو، وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء، وأدغمت الياء في الياء فقلبت: مقوي. والذي يختار إعلاله هو ما كان فعله على فعل - بكسر العين - كمرضي، فهذا فيه الإعلال والتصحيح، والإعلال أولى؛ لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول، فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له؛ ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح، قال تعالى: ﴿ارجعي إلى ربك راضية مرضية﴾ ١ ولم يقل: مرضوة مع كونه من الرضوان. وقال بعضهم: "مرضوة" وهو قليل، هذا ما ذكره المصنف؛ أعني: ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو مرضي، وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه **شاذ**، وصرح بعض المغاربة بعد اطراد الإعلال فيه "وظاهر كلام سيبويه اطراده قال: والوجه في هذا النحو الواو، والأخرى عربية كثيرة" ٢. والذي يختار تصحيحه هو ما كان من فعل وليست عينه واو، ولا هو على فعل - بكسر العين - كالمفعول من نحو عدا، فيجوز فيه التصحيح حملاً على فعل\_\_\_\_\_ ١ الآية ٢٨ من سورة الفجر. ٢ أ..<sup>(٢)</sup>

"الفاعل فتقول: معدو، فتصححه كما صح فعل الفاعل، ويجوز فيه الإعلال حملاً على فعل المفعول فتقول: معدي، فتعله كما أعل فعل المفعول، والتصحيح أولى؛ لأن الحمل على فعل الفاعل أولى. ويروى بالوجهين قول الشاعر ١: وقجد علمت عرسي مليكة أنني ... أنا الليث معديا عليه وعاديا وأنشده المازني: "معدوا" بالتصحيح، وأنشده غيره بالإعلال. تنبيهات: الأول: لم يذكر الناظم في هذا البيت إلا هذا القسم الأخير؛ أعني: ما يترجح فيه التصحيح، وأحال على المثال فخرج بقوله: "من نحو عدا" ما عينه واو نحو

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦١٠/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦١٣/٣

قوي، فإن المفعول منه يجب إعلاله، وما هو على فعل نحو رضي، فإن المفعول منه يترجح إعلاله عند المصنف. فإن قلت: لم ترك هنا ذكر المفعول مما لأمه ياء نحو رمى؟ قلت: لأن حكمه قد تقدم بيانه. الثاني: ظاهر كلامه أن الإعلال مطرد في نحو معدي، وإن كان التصحيح أجود، وقال بعض النحويين: إن الإعلال فيه **شاذ** لا يطرد. \_\_\_\_\_ ١ قائله: هو عبد يغوث الحارثي، وهو من الكامل. اللغة: "عرسي" عرس الرجل: امرأته، ووقع في رواية الزمخشري: مغريا عليه وغاريا. المعنى: قد علمت زوجتي أنني بمنزلة الأسد، فمن ظلمني فإنما ظلم الأسد، فلا بد أنني أهلكه. الإعراب: "وقد" الواو للعطف وقد حرف تحقيق "علمت" فعل ماض والتاء للتأنيث "عرسي" فاعل والياء مضاف إليه "مليكة" -بضم الميم- عطف بيان أو بدل من عرسي "أنني" حرف توكيد ونصب والياء اسمها "الليث" خبرها و"أنا" ضمير منفصل فلا موضع له، وأن مع اسمها وخبرها سدت مسد مفعولي علمت "معديا" حال من الليث "وعاديا" عطف عليه، والعامل في معديا ما في أن من معنى ثبت وتحقق. الشاهد: قوله: "معديا" حيث جاء على الإعلال فإن أصله معدو. مواضعه: ذكره الأشموني ٨٦٧/ ٣، وابن يعيش ١١٠/ ١٠، وسيبويه ٣٨٢/ ٢. ١) (١)

"ورجح الإعلال في الجمع وفيمفرد التصحيح أولى ما قفي فإن قلت: لم كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح؟ قلت: لثقل الجمع وخفة المفرد. تنبيهان: الأول: لا إشكال في اطراد الإعلال في الجمع والتصحيح في المفرد، وأما تصحيح الجمع فمذهب الجمهور أنه لا يقاس عليه، وإلى هذا ذهب في التسهيل قال: ولا يقاس عليه خلافا للفراء، انتهى. وضعف مذهب الفراء بقله ما ورد من ذلك، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده، والذي ذكره غير أنه **شاذ** لا يطرد. الثاني: ما تقدم في فعول من التصحيح مشروط بالألا يكون من باب قوي، فلو بني من القوة فعول لزم أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة، وقد تقدم. وشاع نحو نيم في نوم ... ونحو نيام شذوذه نيمي يعني: أنه قد كثر في فعل جمع فاعل الذي عينه واو الإعلال، فيقال في نوم جمع نائم: نيم، وفي صوم جمع صائم: صيم، وفي جوع جمع جائع: جيع قال ١: ..... عجلت طبخته لقوم جيع \_\_\_\_\_ ١ قائله: هو الحاردة واسمه قطبة، وهو من الكامل. وصدرة: ومعرض تغلي المراحل تحتها اللغة: "معرض" -بضم الميم وفتح العين والراء مشددة، بزنة اسم المفعول من مضعف العين- وهو اللحم الذي وضع في العرصة، وهي الفناء بين الدور ليحجف "المراحل" القدور، واحده مرجل بزنة منبر. الإعراب: "ومعرض" الواو واو رب معرض مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبية بالزائد وهو مبتدأ

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦١٤/ ٣

"تغلي" فعل مضارع "المراحل" فاعله والجملة صفة لمعرص "تحتة" ظرف والهاء مضاف إليه "عجلت" فعل وفاعل "طبخته" مفعول به والهاء مضاف إليه والجملة خبر معرص "لقوم" جار ومجرور متعلق بعجل "جيع" صفة. الشاهد: قوله: "جيع" فإن أصله جوع؛ لأنه من الأجوف الواوي فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع. مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٠ / ٣.. (١)

"وإذا أبدلت بعد الضاد فتلاثة أوجه: البيان والإدغام بوجهيه، فيقال اضطجع واضجع واطجع، وهذا الثالث، قال ابن هشام الخضراوي: هو **نادر شاذ**، وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء لما بينهما من التقارب، فقلب الضاد لما فقال: الطجع، وبالأوجه الأربعة ينشد قوله ١: ..... مال إلى أرطاة حقق فالطجع ..... في ادان وازدد وادكر دالا بقيعني أنه إذا بنى الافتعال مما فاءه دال نحو دان، أو زاي نحو زاد، أو ذال نحو ذكر، وجب إبدال تائه دالا فيقال: ادان وازداد، وادكر، والأصل: ادتان، وازتاد، واذتكر، فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف، فأبدلت دالا. تنبيهات: الأول: إذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الإدغام، لاجتماع المثليين، فليس في ادان إلا وجه واحد. وإذا أبدلت دالا بعد الزاي فوجهان: الإظهار والإدغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال: ازجر، ولا يجوز العكس؛ لأن الزاي لا تدغم فيما ليس من ..... ١ قائلة: هو منظور بن حية الأسدي -يصف ذئبا- وهو من الرجز. وصدده: لما رأى أن لادعه ولا شبع ..... اللغة: "دعه" الدعة: الراحة وسعة العيش "مال" انحاز وركز "أرطاة" واحدة الأرطي، وهو شجر من شجر الرمل له ثمر كالعنب "حقف" هو ما اعوج وانحنى من الرمل والجمع أحقاف "الطجع" اتكأ على الأرض. المعنى: أن هذا الذئب لما رأى أنه لم يجد راحة من التعب، ولم يشع بأكل ركن إلى شجر من الأرطي في منحني، واتكأ على جنبه ليستريح. الإعراب: "لما" شرطية "رأى" فعل الشرط وفاعله يعود على الذئب "أن" مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن "دعه" اسم لا وخبرها محذوف "مال" فعل ماض جواب الشرط والفاعل ضمير يعود إلى الذئب "إلى أرطاة" متعلق بمال "حقف" مضاف إليه "فالطجع" الفاء عاطفة والطجع فعل ماض وفاعله ضمير مستتر. الشاهد: قوله "فالطجع" وأصله اضتجع قلبت التاء طاء ثم الضاد لا ما. مواضعه: ذكره الأشموني ٨٧٣ / ٣، وابن هشام ٢٤٧ / ٤، وابن يعيش ٤٦ / ١٠.. (٢)

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦١٦/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٢٢/٣

"فصل: في الإعلال بالحذف أمر أو مضارع من كوعد ... احذف وفي كعدة ذاك اطرءاعلم أن الحذف وجه من وجوه الإعلال، وهو ضربان: مقيس، **وشاذ**. فالمقيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل، وهو ثلاثة أنواع: الأول: حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استثقلا، لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمه، كقولك في مضارع وعد يعد والأل يوعد، وحذفت الواو لما ذكر، وحمل على ذي الياء أخواته، نحو أعد ونعد وتعد، والأمر نحو عد، المصدر الكائن على فعل -بكسر الفاء وسكون العين- نحو عدة فإن أصله وعد على وزن فعل، فحذفت فاؤه حملا على المضارع، وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها، وعوضوا منها تاء التأنيث؛ ولذلك لا يجتمعان. وتعويض التاء هنا لازم، وقد أجاز بعض النحويين حذفها للإضافة مستدلا بقول الشاعر ١: وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا يعني عدة الأمر، وهو مذهب الفراء، وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أي: ناحية، وأخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا. تنبيهات: الأول: فهم من قوله "من كوعد" أن حذف الواو المذكورة مشروط بشروط: أولها: أن تكون الياء مفتوحة؛ فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد، ولا من يوعد -مبنيا للمفعول، إلا ما شذ من قولهم: "يدع، ويذر" ٢ في لغة. \_\_\_\_\_ ١ قد مر هذا البيت موضحا. ٢ هما مضارعان مبنيان للمجهول، وشذوذهما من جهتين؛ لأن ياء المضارعة مضمومة وما بعد الواو المحذوفة مفتوحة، والواو لا تحذف في القياس إلا أن تقع بين ياء مفتوحة وكسرة.. (١)

"وثانيها: أن تكون عين الفعل مكسورة، فلو كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو، إلا ما شذ من قول بعضهم يجد. قال الشاعر ١: لو شئت قد نقع الفؤاد بشرية ... تدع الصوادي لا يجدن غليلا وهي لغة عامرية. فإن قلت: قد جاء الحذف فيما عينه مفتوحة كيضع ويسع. قلت: ما يقع فإن ماضيه وقع -بالفتح- فقياس مضارعه يفعل -بالكسر- فعدل عن القياس، ففتحت عينه لأجل حرف الحلق فكان الكسر فيه مقدرا، فحذفت الواو منه لذلك، وأما يسع فماضيه وسع -بالكسر- فقياس مضارعه الفتح فيقال: يوسع لكنه لما حذفت الواو منه دل ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل -بالكسر- نحو ومق يمق. وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله: بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيضع ويسع، إلا أن في جعلها مقدرة تجوزا. وثالثها: أن يكون ذلك في فعل، فلو كان في اسم لم تحذف الواو؛ لأن الحذف في الفعل إنما كان لاستثقال ذلك في ثقل بخلاف الاسم، فعلى هذا تقول في مثال يقطين من وعد: يوعيد. \_\_\_\_\_ ١ قائله: هو جرير بن عطية الخطفي -وهو من الكامل. اللغة:

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٣١/٣

"شئت" خطاب لأمامة المذكورة في البيت الثاني "تقع" - بالنون والقاف والعين المهملة - من نقتت بالماء إذا رويت "الصوادي" جمع صادية - وهي العطشى "غليلا" - بمعنى الغلة - وهي حرارة العطش. الإعراب: "لو" للشرط "شئت" فعل وفاعل، جملة وقعت فعل الشرط "قد" حرف تحقيق "نقع" فعل ماض "الفؤاد" فاعل والجملة وقعت جواب الشرط، ووقع جواب لو بكلمة قد - **نادر** - "بشرية" جار ومجرور متعلق بقوله: نقع "ندع" فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى الشربة "الصوادي" مفعول به، والجملة في محل جر صفة لشربة "لا يجدن" بمعنى لا يصبن، ولهذا اقتصر على مفعول واحد وهو "غليلا" والجملة في محل نصب حال من الصوادي. الشاهد: قوله: "لا يجدن" - بضم الجيم - فإنه لغة بني عامر. مواضعه: ذكره الأشموني ٨٨٥ / ٣، وابن يعيش ٦٠ / ١٠. (١)

"الثاني: فهم من قوله: "كعدة" أن حذف الواو من فعلة المشار إليها مشروط بشرطين: أحدهما: أن تكون مصدرا كعدة، فلو كانت غير مصدرية لم تحذف واوها، إلا ما شذ، وذلك قولهم: رقة - للفضة - وحشة للأرض الموحشة، ولدة ١، وفيها احتمال وهو أن تكون مصدرا وصف به، ذكره الشلوين. وقوله: في التسهيل: وربما أعل بذ الإعلال أسماء كركة وصفات كعدة، فيه نظر؛ لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين، أما الأسماء فقد وجد رقة، وحشة، وجهة، عند من جعلها أسماء، وأما الصفات فلا يحفظ فيها غير لدة، وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين. وثانيهما: ألا تكون لبيان الهيئة، نحو الوعدة والوقفه، المقصود بهما الهيئة، فإنه لا يحذف منهما، وقد احترز عن هذا في الكافية بقوله: والفعلة الأصل احذف. الثالث: قد ورد إتمام فعلة - المصدر المذكور - وهو **شاذ**، قالوا: وتره وترا ووتره ٢ - بكسر الواو - وحكاه أبو علي في أماليه، وقال الجرمي: ومن العرب من يخرججه على الأصل، فيقول: وعدة، ووثبة ووجهة. قلت: أما وجهة فذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أنه اسم للمكان المتوجه إليه، فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه؛ لأنه ليس بمصدر، وذهب قوم إلى أنه مصدر، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه، ونسب إلى المازني أيضا، وعلى هذا فإثبات الواو فيه **شاذ**، قال بعضهم: والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله، إذ لا يحفظ وجه وجهه، فلما فقد مضارعه لم يحذف منه، إذ لا موجب لحذفها إلا حمله على مضارعه، ولا مضارع والفعل المستعمل \_\_\_\_\_ ١ لدة: بمعنى:

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٣٢/٣

ترب ٢. وتره: يقال: وترت العدو أفردته، والصلاة جعلتها وترا وزيدا حقه نقصته إياه، والكل من باب وعد. كذا في المصباح..<sup>(١)</sup>

"مهرق ومهراق، وعنهل الإبل يعنهلها، فهو معنهل وهي معنهلة أي مهملة، ثم انتقل إلى النوع الثالث. ظلت وظلت في ظلت استعمالا... وقرن في اقرن وقرن نقلا قال في شرح الكافية: كل فاعل مضاعف على وزن فعل فإنه في إسناده إلى تاء الضمير ونونه يستعمل على ثلاثة أوجه؛ تاما نحو ظلت، ومحذوف اللام مفتوح الفاء ظلت، ومحذوف اللام مكسورة الفاء نحو ظلت. انتهى. وقد فهم من قوله فوائد: الأولى: أن هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف على فعل. وإلى هذا ذهب الشلوبين وصرح سيوييه بأنه **شاذ**، وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي وهما: ظلت ومست، في ظلت ومست، وفي لفظ ثالث من الزوائد على الثلاثة، وهو: أحست في أحسست، وممن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور، وحكى في التسهيل: أن الحذف لغة سليم، وبذلك يرد على ابن عصفور. الثانية: مقتضى قوله على فعل، اختصاص هذا الحذف بمكسور العين، وقد عمم في التسهيل فشمّل المفتوح والمكسور، وقد حكى ابن الأنباري: الحذف في لفظه من المفتوح، وهو: همت في همت. الثالثة: مقتضى قوله: على فعل أيضا اختصاص ذلك بالثلاثي، وكلامه في التسهيل يشمل الزائد على ثلاثة، وتقدم تمثيله بأحست. الرابع صرح بأن المحذوف في ظلت وظلت لام الكلمة، وصرح في التسهيل بأن المحذوف العين، وهو ظاهر كلام سيوييه. فإن قلت: ما وجه فتح الفاء وكسرها؟ قلت: وجه فتحها إبقاء حركتها؛ لأنها مفتوحة في الأصل، ووجه كسرها نقل حركة العين إليها، وذكر أبو الفتوح: أن كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز، وفتحها لغة بني تميم، وقوله: "وقرن في اقرن"..<sup>(٢)</sup>

"يعني: أن هذا الحذف قد جاء في الأمر أيضا بشرط أن تكون عينه مكسورة، وقرأ أكثر القراء: ﴿وقرن في بيوتكن﴾ ١ وهو من قررت بالمكان أقر به، بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل، فلما أمر منه اجتمع مثالان أولهما مكسور، فحسن الحذف كما فعل بالماضي. فإن قلت: فهل يطرد الأمر؟ قلت: قال في الكافية: وقرن في اقرن وقس معتضدا. وذكر غيره أن ذلك لا يطرد، وهو ظاهر التسهيل فإنه قال: وربما أفعل ذلك بالأمر والمضارع، وزاد فيه المضارع ومثاله يقرن في يقرن، وذكر ذلك في شرح الكافية قال: وكذا يستعمل في نحو يقرن واقرن فيقال فيهما: يقرن وقرن، لكن فتح الفاء في هذين وشبههما غير جائز،

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٣٣/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٣٦/٣



انتهى. وقال الشارح: الضابط في هذا النحو أن المضارع على يفعل إذا كان مضاعفا سكن الآخر، ولا اتصاله بنون الإناث فجاز تخفيفه بحذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه تقول في يقرن يقرن وفي اقرن قرن، وقوله: "وقرن نقلا" يعني: بفتح القاف، وهو قراءة نافع وعاصم، وهو أمر من قرن بالمكان أقر به - بكسر الماضي وفتح المضارع، وهي لغة فصيحة ثابتة لا يقبل قول من أنكرها، فلما أمر منه اجتمع مثالان أولهما مفتوح، ففعل به من حذف عينه ما فعل بأحست وهو **نادر** لا يقاس عليه؛ لأن هذا الحذف إنما هو للمكسور. تنبيهات: الأول: ذهب بعضهم إلى أن قرن - على قراءة الكسر - مر من الوقار، يقال: وقر يقر، فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن، ورجح الأول لتتوافق القراءتان، وذهب بعضهم إلى أن قرن، على قراءة الفتح، أمر من قار يقار. الثاني: أجاز في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور، فأجاز في اغضضن أن يقال: غضن، واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسورة، وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في قرن - المفتوح القاف - ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز، قال: ولم أره منقولا. \_\_\_\_\_ ١ من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.. (١)

"فإن قلت: أي الوجهين أكثر في كلامهم؟ قلت: الفك، نص على ذلك النحويون وكلاهما "فصيح" ١. وقرأ بهما في التواتر، ولعل الناظم قدم الفك لكثرة تنبيهه: لو كانت حركة الياء الثانية عارضة نحو "الن يحيي، ورأيت محييا". لم يجز الإدغام، وأما قوله ٢: وكأنها بين النساء سبيكة ... تمشي بسدة بيتها فتعي **فشاذ** لا يقاس عليه، وأجازه الفراء. الثاني: نحو تتجلى، قال الشارح: كل ما فيه تاءان مثل تتأني تتجلى فهذا قياسه الفك لتصدر المثليين، ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول: تجلى، وقال في شرح الكافية: إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في تتجلى اتجلى، انتهى. وفي هذا نظر؛ لأن تتجلى فعل مضارع، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع، والذي ذكره غيره من النحويين أن الفعل المفتوح بتاءين إن كان ماضيا نحو تتبع وتتابع، جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل. \_\_\_\_\_ ١ أ، ج وفي ب "صحيح" ٢. قائله: لم أقف على اسم قائله - وهو من الكامل. اللغة: "سبيكة" قطعة مستطيلة من فضة "سدة البيت" - بضم السين - باب. المعنى: شبه محبوبته بالسبيكة وهي القطعة من الفضة وغيرها. إذا استطالت. الإعراب: "وكانها" كأن للتشبيه تنصب الاسم وترفع الخبر، وها اسمها "بين" ظرف "النساء" مضاف إليه "سبيكة" خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة "تمشي" فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه "بسدة" جار ومجرور متعلق

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٣٧/٣

بتمشي "بيتها" مضاف إليه ويبت مضاف وها مضاف إليه "فتعي" الفاء عاطفة وتعي فعل مضارع والفاعل ضمير. الشاهد: قوله: "فتعي" حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة لأجل الروي. مواضعه: ذكره الأشموني ٨٩٣/٣، والهمع ١٥٣/١..١ (١)

"الثالث: تكون هلم عند بني تميم" ١ فعلا اتصلت بها الضمائر المرفوعة البارزة، وأكدت بنون التوكيد فيقال: هلمما وهلموا وهلمي - بضم الميم قبل الواو وتكسر قبل الياء، فإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هلممن، وزعم الفراء: أن الصواب هلمن - بفتح الميم، وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير، وحكي عن أبي عمرو أنه سمع من العرب هلمين يا نسوة - بكسر الميم مشددة وزيادة ساكنة بعدها قبل نون الإناث، وحكى عن بعضهم هلمن - بضم الميم - وهو **شاذ**، وعلى لغة بني تميم بني أبو الطيب قوله ٢: قصدنا له قصد الحبيب لقاءه ... إلينا وقلنا للسيوف هلمنأفأكلها بالنون الشديدة. الرابع: ذهب بعض النحويين إلى أن "هلم" في لغة تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم فتح ميمها والإدغام، ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والإظهار، وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية، والتزام أحد الجائزين في كلامهم كثير. الخامس: نقل بعض النحويين الإجماع على أن "هلم" مركبة، قلت: وفي البسيط: ومنهم من يقول ليست مركبة. وفي كيفية التركيب خلاف، قال البصريون: مركبة من "ها" التنبيه ومن "لم" التي هي فعل أمر من قولهم: "لم الله شعثه" أي: جمعه، كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا، ونظرا إلى أن أصل لام "لم" السكون. ١ \_\_\_\_\_ أ، ج. ٢. وهو من الطويل. الإعراب: "قصدنا" فعل وفاعل "له" جار ومجرور متعلق بالفعل "قصد" مفعول مطلق "الحبيب" مضاف إليه "لقاءه" مفعول لأجله ومضاف إليه "إلينا" جار ومجرور. "وقلنا" فعل وفاعل "للسيوف" جار ومجرور. "هلمنا" فعل أمر على لغة تميم والفاعل ضمير مستتر فيه والنون للتوكيد. الشاهد: قوله: "هلمنا": حيث اتصلت به نون التوكيد.. (٢)

"فقد استشهد بهذا الحديث على أن "نعم، وبئس، وعسى، وليس" أفعال فقال: فأما "نعم وبئس"، فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك، بدخول حرف الجر عليهما، في قول بعضهم وقد بشر بينت: "والله ما هي بنعم الولد"؛ وأما "ليس" فذهب الفارسي في الحلبيات: "إلى أنها حرف نفي بمنزلة "ما" النافية، وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير، وأما "عسى"، فذهب الكوفيون: إلى

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١٦٤٤/٣

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ابن أم قاسم المرادي ١١٦٥/٣

أنها حرف ترج بمنزلة "لعل" وتبعهم على ذلك ابن السراج. ثم قال: والصحيح: أن الأربعة أفعال، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن، كقوله -عليه الصلاة والسلام-: "من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل"، والمعنى: من توضأ يوم الجمعة، فبالرخصة أخذ، ونعمت الرخصة الوضوء" ١. وأما الشواهد الشعرية، فقد غصت بها مؤلفات ابن هشام، وقلما نجد مؤلفه فيه من الشواهد ما يدانيه، ففي "شرح قطر الندى وبل الصدى" بلغ مجموع الشواهد الشعرية خمسين شاهدا ومائة شاهد، وفي "شرح اللوحة البدرية" واحدا وتسعين شاهدا ومائة شاهد، وفي "شرح شذور الذهب" تسعة وثلاثين شاهدا ومائتي شاهد، وفي "أوضح المسالك" ثلاثة وثمانية شاهدا وخمسمائة شاهد، وهو في شواهد الشعرية، لا يبيني على **النادر** منها قاعدة؛ لأن **النادر** عند ابن هشام: أقل من القليل، كما صرح بقوله: "اعلم أنهم يستعملون غالبا" و"كثيرا" و"نادرا" و"قليلًا" و"مطرذا"، فالمطرذ: لا يتخلف، والغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، **والنادر** أقل من القليل" ٢. وقد خالف ابن هشام الكوفيين في قضية الاستشهاد بما لم يعرف قائله، "لأن الجهل بالناقل، يوجب الجهل بالعدالة"، وقد أورد في شرحه للألفية الشعر الذي استدلل به الكوفيون على جواز مد المقصور للضرورة، وهو: قد علمت أخت بني السعلاء ... وعلمت ذاك مع الجزء \_\_\_\_\_ ١ شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٥-٣٧، وشرح شذور الذهب: ٢١-٢٢. المزهر، للسيوطي: ١ / ٢٣٤، وابن هشام الأنصاري - حياته ومنهجه النحوي، ص ٨١.. (١)

"أن نعم مأكول على الخواء ... يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء ثم قال: "الجواب عندنا أنه لا يعلم قائله، فلا حجة فيه" ١. غير أنه لم ينكر الأبيات المجهولة كلها، ولا يمنع من الاستشهاد بها "إذا وفرت فيها صفات حددها لنفسه، وهي: فصاحة القول وصفاءه، وسلامته من الفساد، فلا يحتاج بمن لا بس الضعف لغته، وخالطت العجمة كلامه، وتسربت الركافة إلى لفظه" ٢. وكذلك خالف ابن هشام البصريين في تأويل الشواهد؛ والتأويل كان الوسيلة التي لجأ إليها النحاة؛ للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها، المنسوبة -في الوقت نفسه- إلى عصر الاستشهاد. أما ما لا ينتسب إلى عصر الاستشهاد، من هذه النصوص، فقد كان الرفض هو السمة البارزة التي توضح موقف النحاة منه. وكان التعبير عن هذا الموقف -في أكثر الأحيان- يتخذ اصطلاح الشذوذ" ٣. وأما استشهاد بالثر، فواضح في كتابه، حيث ساق بعضا من الأمثال والأقوال المشهورة، وإن كانت نسبتها أقل بالقياس مع الشواهد القرآنية، وشواهد الحديث،

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٢/١

والشواهد الشعرية، حيث ذكر في "شرح شذور الذهب" ستة أمثال، وفي شرح "اللمحة البدرية"، ذكر ستة عشر قولاً ومثلاً، وفي أوضح المسالك، ذكر ثمانية وخمسين قولاً ومثلاً، وذكر في "مغني اللبيب" تسعة وأربعين قولاً ومثلاً، ومن الأمثلة التي استشهد بها على سبيل المثال: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه". وقولهم: "مره يحفرها"، وقولهم: "خذ اللص قبل يأخذك"، فقد حذفت "أن" الناصبة في هذه الشواهد، فنصبوا "تسمع" ويأخذك"، و"يحفرها"، وهو **شاذ**، يحفظ ولا يقاس عليه ٤. \_\_\_\_\_ ١ المزهر: ١ / ٢٠١٤٢ علوم الحديث ومصطلحاته - عرض ودراسة - صبحي الصالح، ص ٣٠٣٣. أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، ص ٢٦١-٤٠٢٦٢. مغني اللبيب لابن هشام، ص ٨٣٩. وانظر ابن هشام الأنصاري - حياته ومنهجه النحوي، ص: ٨٧-٨٨.. (١)

"وزاد بعضهم ١ التنوين الغالي، وهو: اللاحق للقوافي المقيدة ٢ زيادة على الوزن، ومن ثم سمي غالياً ٣، كقوله ٤: [الكامل] ٢- قالت بنات العم يا سلمى وإن ... كان فقيراً معدماً قالت وإن ٥ / الكامل / \_\_\_\_\_ ١ هم: الأخفش والعروضيون، هذا وزاد بعضهم أنواعاً أخرى للتنوين، كتنبؤين الضرورة، والتنوين **الشاذ**، وتنوين الحكاية. انظر: مغني اللبيب "ط. دار الفكر": ٤٤٨، والتصريح: ١ / ٢٠٣٧. أي التي يكون حرف رويها ساكناً ليس حرف مد، والأعاريض المصرفة ٣. سمي الأخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا، وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غالياً؛ لقلته، ونفاه السيرافي والزجاج وزعم أن الشاعر، زاد "أن" في آخر البيت إيداناً بتمامه فضعف صوته بالهمزة، واختاره ابن مالك، وقال ابن يعيش: فائدته الترنم أيضاً. التصريح: ١ / ٣٦. الأشموني مع حاشية الصبان: ١ / ٤٠٣٣. القائل: هو رؤية بن العجاج، أبو الجحاف بن عبد الله بن رؤية، من تميم، أحد رجاز الإسلام وفصحائهم المقدمين، نزل البصرة، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، قال عنه يونس النحوي: ما كان معد بن عدنان أفصح منه، أخذ عنه أهل اللغة، وكانوا يقتدون به ويحتجون بشعره، قال الخليل يوم وفاته: "دفنا الشعر واللغة والفصاحة"، مات في خلافة المنصور سنة: ١٤٥ هـ. الشعر والشعراء: ٢ / ٥٩٤، وتجريد الأغاني: ٥ / ٢١٤٥، واللاآلي: ٥٦، والخزانة: ١ / ٥٠٣٨. تخريج الشاهد: ينشد النحاة الشاهد، وينشدون قبله: قالت سليمة ليت لي بعلا يمن ... بغسل جلدي وينسيني الحزن والبيت الشاهد: استشهد به في التصريح: ١ / ٣٧، الأشموني "٨ / ١ / ١٢" مغني اللبيب، "١١٠٩ / ٨٥٢" وشرح شواهد المغني للسيوطي: ٣١٦، شرح شواهد الألفية للعيني: ١ / ١٤٠، ٤ / ٣٣٦ المقرب لابن عصفور: ٦٠، خزنة الأدب: ٣ / ٦٣، همع الهوامع: ٢ / ٦٢، الدرر اللوامع

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٣/١

للسنقيطي: ٧٨ / ٢، وملحقات ديوان رؤية بن العجاج: ١٨٦. المفردات الغريبة: سليمان: تصغير سلمى، وهو اسم امرأة. بعلا: زوجا. معدما: اسم الفاعل من مصدر "أعدم الرجل" إذا كان فقيرا لا مال له. المعني: قالت بنات عم تلك المتمنية: يا سلمى، أترضين بهذا البعل، وإن كان فقيرا معدما؟! قالت: رضيت به وإن كان فقيرا معدما. الإعراب: قالت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. بنات: فاعل مرفوع. العم: مضاف = ". (١)

"والثاني ١: ك "إذ" و "إذا" و "حيث" والموصولات ٢، ألا ترى أنك تقول: "جئتكَ إذ ..."، فلا يتم معنى "إذ" حتى تقول: "جاء زيد" ونحوه، وكذلك الباقي، واحترز بذكر الأصالة من نحو: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ ١، فيوم: مضاف إلى الجملة، \_\_\_\_\_ ١ الذي يفتقر افتقارا متأصلا إلى جملة أو شبهها. ٢ فإنها مفتقرة دائما إلى جملة تكمل معناها، وأما إضافة "حيث" إلى مفرد في قول الفرزدق: ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ... ببيض النواصي حيث لي العمائمفذلك **نادر**، ومعلوم أن **النادر كالشاذ** يحفظ ولا يقاس عليه. وذكر الشيخ يس في حاشيته على شرح التصريح: "إن قلت: إن إذ وإذا ملازمان للإضافة، وقد علمنا أن الإضافة مما يختص بالأسماء، فلماذا لم يعربا، كما أعربت أي الشرطية والاستفهامية لملازمتها للإضافة؟ فالجواب عن ذلك: "قلت: إضافتهما كلا إضافة؛ لأنهما مضافان إلى الجمل، والإضافة إلى الجمل في تقدير الانفصال، فكأنهما غير مضافين". حاشية يس على شرح التصدير: ١ / ٥٢ "٣. سورة المائدة: الآية: ١١٩. أوجه القراءات: قرأ الجمهور بالرفع في "يوم" وقرأ نافع وابن محيصن "يوم" بالنصب، النشر: ٢ / ٢٤٧. توجيه القراءات: على قراءة الرفع ف "يوم" خبر لـ "هذا": إشارة إلى ما تقدم من القصص، وهو قوله: ﴿وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله﴾ فأخبر الله عما لم يقع بلفظ الماضي؛ لصحة كونه وحدوثه. وجاز أن يقع "يوم" خبرا عن "هذا" لأنه إشارة إلى حدث، وظروف الزمان تكون خبرا عن الحدث. ويجوز على قول الكوفيين أن يكون "يوم" مبنيا على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل، فإذا كان كذلك احتمل موضعه النصب والرفع على ما تقدم من التفسير. وإنما يقع البناء في الظرف إذا أضيف إلى الفعل عند البصريين، إذا كان الفعل مبنيا، فأما إذا كان معربا فلا يبنى الظرف إذا أضيف عندهم. معاني القرآن: ١ / ٣٢٦-٣٢٧، والبيان ١ / ٣١١، وتفسير القرطبي: ٦ / ٣٧٩، ومشكل إعراب القرآن: ١ / ٢٥٥. موطن الشاهد: ﴿هذا يوم﴾. وجه الاستشهاد: مجيء "يوم" مضافا بدليل حذف تنوينه إلى الجملة بعده، وهي: ﴿ينفع الصادقين صدقهم﴾ والمضاف مفتقر إلى ذكر المضاف إليه كما هو معلوم في إفادة معناه، غير أن هذا الافتقار عارض التراكيب في بعض

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٤٢/١

التركيب، ويزول في بعضها الآخر، في نحو: صمت يوما، إذا أخبرت عن الترك، ولا يحتاج في تمام معنى "يوم" إلى شيء آخر..<sup>(١)</sup>

"والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب، ألا ترى أنك تقول: "صمت يوما، وسرت يوما" فلا يحتاج إلى شيء واحترز بذكر الجملة من نحو: "سبحان"، و"عند" فإنهما مفتقران في الأصالة لكن إلى مفرد، تقول: "سبحان الله" ١ و"جلست عند زيد". وإنما أعرب اللذان، واللذان، وأي الموصولة في نحو: "اضرب أيهم أساء"؛ لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية، ومن لزوم الإضافة ٢. وما سلم من مشابهة الحرف فمعرب، وهو نوعان: ما يظهر إعرابه، كأرض، تقول: "هذه أرض، ورأيت أرضا، ومررت بأرض" وما لا يظهر إعرابه كالفتى، \_\_\_\_\_ ١ ما ذكره المؤلف من أن "سبحان" ملازم للإضافة إلى مفرد: هو المشهور عند أهل اللغة والنحو، وذهب جماعة إلى أن "سبحان" يستعمل غير مضاف، واستشهدوا على استعماله غير مضاف بقول الأعشى: قد قلت لما جاءني فخره ... سبحان من علقمة الفاخرو هو **شاذ** عند الأولين. التصريح: ١ / ٥٢. حاشية الصبان: ١ / ٢٠٥٤ كلام المؤلف راجع إلى ما ذكره من إعراب "الذين" و"اللتين"، وقوله بعده: "من لزوم الإضافة" راجع إلى "أي" وحاصل ذلك، أنه وجد في "أي" الموصولة الشبه الافتقاري؛ لأنها مفتقرة افتقارا متأصلا إلى جملة تكون صلة لها، وهذا الشبه، يقتضي البناء؛ لأنها لما كانت ملازمة للإضافة إلى مفرد، وكانت الإضافة من خصائص الأسماء فقد عارض هذا الشبه ما يقتضي الإعراب، فلذلك أعربت التصريح: ١ / ٥٣. الأشموني مع حاشية الصبان: ١ / ٥٥..<sup>(٢)</sup>

"**فشاذ**، أو الإضافة منوية، أي: خياشيمها وفاها، واشتراط في الإضافة أن تكون لغير الياء، فإن كان للياء أعربت بالحركات المقدرة، نحو: ﴿وأخي هارون﴾ ١١، ﴿إني لا أملك إلا نفسي وأخي﴾ ٢، و"ذو" ٣ ملازمة للإضافة لغير الياء ٤، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها. \_\_\_\_\_ = أيضا، سميت بذلك؛ لأنها تعقر شاربها. قرقفا: هي الخمر أيضا، وأراد بهذه الألفاظ ما تحمله من الأوصاف، ولم يرد بها مجرد الاسم. المعنى: يصف تلك الخمرة الموصوفة بتلك الأوصاف كأنها امتزجت بريح خياشيم سلمى وريق فمها، حتى وصلت إلى تلك الجودة وعذوبة النكهة. الإعراب: خالط: فعل ماض، والفاعل يعود على الماء الممزوج بالخمر في الأبيات السابقة. خياشيم: مفعول به لـ "خالط". فا: اسم معطوف على خياشيم. موطن

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٥٨/١

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٥٩/١



الشاهد: "وفا". وجه الاستشهاد: مجيء "فا" معطوفاً على خياشيم، وهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، مع أنه غير مضاف في اللفظ إلى شيء، ومعلوم أن الأسماء الستة لا تعرب بالحروف إلا إذا أضيفت، وقد بين المؤلف في المتن أن هذا النصب بالألف إما أن يكون **شاذاً**، أو أنه مضاف إلى ضمير محذوف عائد إلى المحبوبة كما بين ١٠ "٢٨" سورة القصص، الآية: ٣٤. موطن الشاهد: ﴿وَأَخِي﴾. وجه الاستشهاد: مجيء "أخ" اسماً مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وقد أعرب الاسم -هنا- بالحركة المقدرة؛ لأنه أضيف إلى ياء المتكلم كما جاء في المتن ٢٠ "٥" سورة المائدة، الآية: ٢٥. موطن الشاهد: ﴿وَأَخِي﴾. وجه الاستشهاد: مجيء "أخ" معرباً بالحركة المقدرة على ما قبل الياء، كما في الآية السابقة؛ لإضافته إلى ياء المتكلم ٣٠ قال الدنوشري: وزنها فعل بالتحريك عند سيويه، ولا مهاي ياء، وبالسكون عند الخليل، ولا مهاي واو. حاشية يس على التصريح: ١ / ٤٠٦٣. اعلم أولاً أنهم أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس -أي أرادوا أن يجعلوا أسماء الأجناس صفات- فلم يتيسر لهم ذلك؛ لأن النعت لا يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق، فاتخذوا كلمة "ذو" وصلة وذريعة إلى الوصف باسم الجنس، والتزموا إضافتها إلى اسم جنس غير وصف؛ لأنه لو كان اسم الجنس وصفاً لما احتيج في الوصف به إلى وصلة، ومن هنا تعلم أن "ذو" لا تضاف إلى الأعلام، ولا إلى الضمائر، ولا إلى الصفات، ولا إلى الجمل، وقد وردت إضافتها إلى العلم قليلاً في نحو "أنا الله ذو بكة"، أي: "أنا صاحبها، وبكة لغة في مكة"، ووردت إضافتها إلى الضمير شذوذاً في قول الشاعر: إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووهم ووردت إضافتها إلى جملة شذوذاً أيضاً، في نحو قولهم "أذهب بذني تسلم". شرح التصريح: ١ / ٦٣، ابن عقيل "تحقيق: البقاعي": ١ / ٤٨. (١)

"[الباب الثاني: إعراب المثنى وما ألحق به]. الباب الثاني: المثنى: وهو: ما وضع لاثنتين وأغنى عن المتعاطفين ١. يعرفونه بأنه اسم، يدل على اثنتين، متفقين في الحركات، والحروف، والمعنى، بسبب زيادة في آخره، تغني عن العاطف والمعطوف، وهذه الزيادة هي: الألف والنون المكسورة رفعاً، أو الياء المفتوحة والنون المكسورة نصبا وجرا، ويشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط: أحدها: الإفراد، فلا يثنى المثنى، ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الأحاد. الثاني: الإعراب: فلا يثنى المبني وأما نحو ذان وتان والذان واللذان، فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصح، عند جمهور البصريين. الثالث: عدم التركيب، فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقاً، ولا مزج على الأصح، وأما المركب تركيب إضافة مع الأعلام فيستغنى بثنية المضاف عن ثنية المضاف إليه. الرابع: التنكير، فلا يثنى

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٦٦/١



ارعلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى. الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: الأبوان للأب والأم، فمن باب التغليب. السادس: اتفاق المعنى، لا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز، وأما قولهم: القلم أحد اللسانين **فشاذ**. السابع: أن لا يستغنى عنه بتثنية غيره. الثامن: أن يكون له ثان في الوجود. التصريح: ١ / ٦٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١ / ٧٥-٧٦.. (١)

"الشرطية لعمومها وإبهامها ١. تنبيه: إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقراً ويقرئ ويوضئ، فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسي ٢، ويمتنع حينئذ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه، وإن كان قبله فهو إبدال **شاذ** ٣، ويجوز مع الجازم الإثبات والحذف، بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه وهو الأكثر. [ما تقدر فيه الحركات من الأسماء والأفعال]: وتقدر الحركات الثلاث في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو: الفتى والمصطفى، ويسمى معتلا مقصورا. والضممة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسورة ما قبلها نحو: المرتقى والقاضي، ويسمى منقوصا. وخرج يذكر الاسم نحو: يخشى، ويرمى، وبذكر اللزوم نحو: "رأيت أخاك" و"مررت بأخيك"، وباشتراط، نحو: ظبي وكربي. وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المعتل بالألف نحو: "هو يخشاها" و"لن يخشاها". ١ \_\_\_\_\_ وأيضا، فمدخولها مستقبل، وتدخل الفاء في خبرها، ثم تدخل في جواب الشرطية؛ ولهذا صح العطف بالجزم على الصلة، كما يعطف على الشرط، وقيل: إن "من" شرطية والياء في "يتقي" للإشباع، ولام الفعل، حذفت للجازم، وهنالك لغة تجيز إبقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم، ويكون الجزم بالسكون المقدر على حرف العلة أصليا في مكانه، لا بدلا من همزة. التصريح: ١ / ٨٨، وضياء السالك: ١ / ٢٠٧٨. لأنك حينئذ تقلب الهمزة الساكنة حرف علة من جنس حركة ما قبلها، ونظيره "فأر، ورأل" فإن العرب تسهلها، فتقول: فأر، ورأل. ٣. لأن الهمزة المتحركة، المتحرك ما قبلها لا تبدل.. (٢)

"ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعا وجب الوصل، نحو: ضربته" ولو كان غير أعرف وجب الفصل، نحو "أعطاه إياك" أو "إياك" أو "أعطاك إياي" ١، ومن وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة، نحو: "ملكنتي إياي" و"ملكنت \_\_\_\_\_" وهو من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة، وأولها قوله: أمن آل نعم أنت غاد فمبكر ... غداة غد أم رائح فمهجرو البيت من شواهد: التصريح: ١ / ١٠٨، والأشموني "٥٣ / ١ / ٥٤"، وشرح المفصل: ٣ / ١٠٧. والمقرب: ١٦، والخزانة: ٢ / ٤٢، وشرح العيني: ١ / ٣١٤،

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٧٢/١

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٩٦/١

وديوان عمر بن أبي ربيعة: ٨٦. المفردات الغريبة: حال: تغير، وتحولت حالته. عن العهد: عما عهدناه فيه من الشباب والنضرة. المعنى: يتحدث الشاعر بلسان حال حبيبته التي عجبت؛ لتغير هيئته وحالته، حيث تقول: إن كان حقا الذي نراه عمر، فقد تحولت حاله عما كنا نعهدده فيه من القوة والشباب والحسن، ثم يسليها قائلاً: غير أن الإنسان يغيره مرور الزمان، وتقلبات الدهر، وتتالي الأيام. الإعراب: لئن: اللام موطئة للقسم، إن شرطية، كان: فعل ماض ناقص، وهو فعل الشرط، واسمه "هو" يعود على عمر المعبر عنه بـ "المغيري" في الأبيات السابقة. إياه: خبر كان لقد: اللام واقعة في جواب القسم، قد: حرف تحقيق. حال: فعل ماض، والفاعل: هو. "بعدنا". متعلق بـ "حال" و "نا"، مضاف إليه. وجملة "حال بعدنا" جواب القسم، لا محل لها، وجملة جواب الشرط محذوفة؛ لدلالة جواب القسم عليها. "عن العهد": متعلق بـ "حال". والإنسان: الواو حالية، الإنسان: مبتدأ. قد: حرف تقليل. يتغير: فعل مضارع، والفاعل: هو، وجملة "يتغير": في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة "الإنسان قد يتغير": في محل نصب على الحال. موطن الشاهد: "كان إياه". وجه الاستشهاد: مجيء الضمير "إياه" خبراً لـ "كان" الناقصة الناسخة للمبتدأ والخبر، وقد أتى به منفصلاً، ومجيئه على هذا الوجه جائز باتفاق من غير ضرورة ولا شذوذ، ولو وصل، لقال: "كانه"، وهو وجه جائز باتفاق أيضاً، غير أن ابن مالك يختار الاتصال، وغيره يختار الانفصال. ١. نسب إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه - أنه قال: "أراهمني الباطل شيطانا" بوصل الضميرين، وأولهما ليس أعرف من الثاني؛ لأن الأول ضمير غيبة. والثاني ضمير متكلم، ومعنى العبارة: أن الباطل أراهم إياي شيطانا: أي جعلهم يرونني شيطانا، وحكم هذا الاتصال **نادر**، والأصل: أراهم الباطل إياي شيطانا، وأجاز المبرد وكثير من القدماء تقدم غير الأخص مع الاتصال، نحو: أعطيتهموك، ولكن الانفصال عندهم راجح. اشطر شرح التصريح: ١ / ١٠٨ - ١٠٩.. (١)

"وأما نحو: ﴿تأمروني﴾ فالصحيح أن المحذوف نون الرفع. \_\_\_\_\_ = "طيس"، ومغني اللبيب "٣١٠ / ٢٢٧" "٤٥٠ / ٦٤٤"، وشرح السيوطي: ١٦٧، وملحقات ديوان رؤبة: ١٧٥. المفردات الغريبة: عديد: عدد، يقال: هم عديد الثرى؛ أي عدد التراب. الطيس: الكثير من الرمل، ونحوه، وقد يسمى طيسلا. ليسى: المراد غيري. المعنى: يتأسف الراجز على حال قومه؛ فعديدهم إذا عدهم وأحصاهم كعدد الرمال والحصى ولكن لا خير فيهم، فقد ذهب القوم الكرام منهم سواه. الإعراب: قومي: مفعول به لـ "عددت" "كعديد": متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، أي: عددت قومي عدا كعديد. إذ: ظرفية متعلقة بـ

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١١٥/١

"عددت"، أو حرف دال على المفاجأة. ليسى: فعل ماض ناقص، واسمها: ضمير يعود على البعض المفهوم مما قبله، وياء المتكلم خبره. موطن الشاهد: "ليسى". وجه الاستشهاد: حذف نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، وحكم هذا الحذف أنها **شاذ**، وسهله كون "ليس" فعلا جامدا غير متصرف، فهو شبيه بالاسم، وفي "ليسى" شذوذ آخر، وهو مجيء خبر "ليس" ضمير متصلا، ومعلوم أن الأصل في الخبر الانفصال، كما علمنا سابقا. ١. "٣٩" سورة الزمر، الآية: ٦٤. موطن الشاهد: ﴿تأمروني﴾. وجه الاستشهاد: مجيء فعل "تأمروني" محذوف نون الرفع، على ما يرى سيويه، وابن مالك، ومثلها قوله تعالى: ﴿تأجروني﴾ قرأ نافع "تأمروني" بالتخفيف، أراد "تأمروني" فحذف إحدى النونين للتخفيف، وينبغي أن تكون النون الثانية محذوفة؛ لأن التكرير بها وقع، ولا تحذف الأولى التي هي علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون، قال حميد الأرقط: قدني من نصر الخبيبين قديف حذف وأثبت، وقال قوم: بل حذفوا نون الإعراب كما تحذف الضمة في مثل "يأمركم" وقرأ ابن عامر "تأمروني" بنونين على الأصل "فلم يدغم النونين" وحجته إجماع الجميع على إظهار النون في قوله تعالى: ﴿وكادوا يقتلونني﴾ فرد ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه، وقرأ الباقر: "تأمروني" بالتشديد، والأصل "تأمروني" النون الأولى علامة الرفع والثانية مع الياء في موضع النصب، ثم أدغموا الأولى في الثانية. وأما النحاة: فقد اختلفوا في المحذوف من النونين، فرجح المؤلف أن المحذوفة هي نون الرفع وذلك لأمرين، الأول: أن نون الرفع قد عهد حذفها اطرادا في النصب والجزم، **ونادرا** في غيرهما. الثاني: أن نون الوقاية تأتي بها لفرض، فلا تحذف وهذا مذهب سيويه وابن مالك. وذهب الأخفش والمبرد والفارسي وابن جني إلى أن المحذوف نون الوقاية، محتجين بأن التكرار، إنما حصل بنون الوقاية؛ لأن نون الرفع سابقة عليها، والتكرار، هو الذي دعا إلى التخفيف، فكانت نون الوقاية أولى بالحذف عند قصد التخفيف، فضلا عن أن نون الرفع علامة للإعراب، فهي أولى بالمحافظ عليها. انظر: حجة القراءات لأبي زرعة: ٦٢٤-٦٢٥، إعراب القرآن، للنحاس: ٢/ ٢٢٨، التصريح: ١/ ١١١.. (١)

"وأما اسم الفعل فنحو: "دراكني" و"تراكني" و"عليكني" بمعنى "أدركني" وبمعنى "اتركني" وبمعنى "الزمني". وأما ليت ١ فنحو: ﴿يا ليتني قدمت لحياتي﴾ ٢، وأما قوله ٣: [الوافر] ٣٢- فيا ليتي إذا ما كان ذاكم ٤. ١. إنما وجبت معها النون -على الراجح- لقوة شبهها بالفعل في المعنى والعمل. ٢. "٨٩" سورة الفجر الآية: ٢٤. موطن الشاهد: "ليتني". وجه الاستشهاد: مجيء نون الوقاية مع "ليت"

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١١٩/١

المتصلة بياء المتكلم، وحكم اتصال نون الوقاية بـ "ليت" الوجوب؛ لقوة شبهها بالفعل؛ لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها. ٣ القائل: هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي، وابن عم خديجة بنت خويلد أم المؤمنين رضي الله عنها، كان أحد المعتزلين عبادة الأوثان في الجاهلية، وكان يقرأ الكتب فتنصر وكتب الكتاب بالعبرانية من الإنجيل، وقصته مشهورة مع النبي صلى الله عليه وسلم عندما أتت به السيدة خديجة إليه، فبشره بالخير، وتمنى لو أنه كان جزعا يوم يخرج قومه. تجريد الأغاني: ١/ ٣٦٦-٣٦٧. ٤. تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله: ولجت وكنت أولهم ولوجا. وهو من شواهد: التصريح: ١/ ١١١، وشرح العيني: ١/ ٣٦٥، وسيرة ابن هشام: ١٢٢. المفردات الغريبة: يا ليتي: أراد يا هؤلاء ليتني، فحذف المنادى. ولجت: يريد بهذا دخوله في الإسلام ونصرة الرسول عليه الصلاة والسلام. المعنى: يتمنى الشاعر، إذا حدث ذلك الأمر، أن يكون حيا وقتئذ، فيدخل في هذا الدين، ويكون من السابقين في الدخول فيه والمصدقين به. الإعراب: فيا: الفاء عاطفة، يا: حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: يا هؤلاء، أو يا قومي، أو حرف يفيد التنبيه. ليت: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسمها. إذا: ظرف متضمن معنى الشرط. ما: زائدة. ذا: فاعل كان التامة. "ولجت": خبر ليت، أو جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر "ليت" ولوج: ١: تمييز منصوب. موطن الشاهد: "ليتني". وجه الاستشهاد: مجيء "ليت" محذوفة منها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، وحكم هذا الحذف **شاذ**؛ لضرورة الوزن، والأصل في هذه الحال الاقتران، كما رأينا في المتن.. (١)

"وهو أكثر من "ليتني"، وغلط ابن الناظم ١ فجعل "ليتني" **نادرا**، و"لعني" ضرورة. وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل، وهي: إن، وأن، ولكن، وكأن، فالوجهان كقوله ٢: [الطويل] ٣٤- وإنني على ليلي لزار، وإنني ٣ \_\_\_\_\_ حاشية الصبان: ١/ ١٢٣-١٢٤، وشرح التصريح: ١/ ١١١، وابن عقيل: ١/ ١٠٩١ أي ابن ناظم الألفية، وهو: الإمام بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائي الدمشقي، نحوي ابن نحوي وإمام ذكي حاد خاطر، برع في علوم البلاغة والعروض، له مصنفات كثيرة منها. شرح ألفية والده "كافيته ولاميته"، وشرح التسهيل ولم يتمه، والمصباح في المعاني والبيان، وشرح غريب تصريف ابن الحاجب. تولى منصب أبيه في دمشق بعد وفاته، ومات سنة ٦٨٦ هـ. بغية الوعاة: ١/ ٢٠٤. القائل هو: قيس بن الملوح، وقيل: ابن معاذ، أحد بني جعدة "أو بني عقيل" ابن كعب بن ربيعة والملقب بمحنون ليلي، وهذا اللقب؛ لذهاب عقله بشدة عشقه، أما ال أصمعي، فينفي عنه الجنون، ويقول: إنما فيه لوثة:

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٢٠/١

أي ضعف واسترخاء وحمق، وقيل في قيس: أشعر الناس. الشعر والشعراء: ٢ / ٥٦٣، الخزانة: ٢ / ١٦٩، الأغاني: ١ / ١٦١، المرزباني: ٣٠٤٧٦ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله: على ذاك فيما بيننا مستديمها وهو من شواهد التصريح: ١ / ١١٢. المفردات الغريبة: زار: اسم فاعل منقوص، فعله زري عليه يزري من باب ضرب زريا وزراية، ومعناه: عتب عليه يعتب. مستديمها: مستبق مودتها، طالب دوام حبها. = (١)

"وإن كان غيرهما امتنعت، نحو "لي" و"بي" و"في" و"خلاي" و"عداي" و"حاشاي" ١ قال ٢:  
[الكامل] ٣٦- في فتية جعلوا الصليب إلههم ... حاشاي إني مسلم معذور ٣ \_\_\_\_\_ =  
الإعراب: أيها: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب على النداء، و"ها" للتنبيه.  
السائل: صفة لـ "أي" باعتبار اللفظ. "عنهم": متعلق بـ "السائل" و"عني": الواو عاطفة، وعني: معطوف على "عنهم" السابق. لست: فعل ماض ناقص واسمه. "من قيس" متعلق بخبر ليس. ولا: الواو عاطفة. لا: زائدة؛ لتأكيد النفي. قيس: مبتدأ مرفوع. "مني": متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة "المبتدأ وخبره" معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها. موطن الشاهد: "عني، مني". وجه الاستشهاد: مجيء "عني ومني" بالتخفيف، حيث حذفت نون الوقاية منهما، عند إضافتهما إلى ياء المتكلم للضرورة **النادرة** عند سيبويه، والواجب في اختيار الكلام أن يقال: مني، عني بتشديد النون في الحرفين؛ لتكون نون الوقاية حفظا للسكون فيما ينون إلى هذا، أشار ابن مالك بقوله: و"ليتني" فشا، و"ليتني" ندرا ... ومع "لعل اعكس، وكن مخيرا في الباقيات، واضطارا خففا ... "مني، وعني" بعض من قد سلفا. أي: بعض المتقدمين يحذف "نون الوقاية" من "منى وعني" تخفيفا للضرورة، كما أشرنا. ١ قيل: إن السبب في امتناع النون في "لي" و"بي" أنهما مبنيان على الكسر، وفي "في" سكونها أصلي، ولا يزول عند اتصالها بياء المتكلم، بل تدغم الياءان، وأما "خلا" و"عدا" و"حاشا" فإن الألف، لا تقبل الحركة، وقد سبق أنها إذا قدرت أفعالا لحقتها النون؛ ليجري الفعل مجرى واحدا. التصريح: ١ / ٢٠١٢. القائل: هو المغيرة بن عبد الله الأسدي، الملقب بالأقيشر؛ لأنه كان أحمر الوجه أقشر يكنى أبا معرض، ولد في الجاهلية، ونشأ في أول الإسلام، وكان خليعا ماجنا فاسقا مدمنا على الخمر، قبيح المنظر، مات سنة ٨٠ هـ. الشعر والشعراء: ٢ / ٥٥٩، الأغاني:

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٢٣/١

١٠ / ٨٠، الخزانة: ٢ / ٢٧٩، الإصابة: ٦ / ٣٠١٨٠ تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: ١ / ١١٢، وهمع الهوامع: ١ / ٢٣٢، والدرر اللوامع: ١ / ١٩٧ وشرح الشواهد العيني: ١ / ٣٧٧.. (١)

"[الإشارة إلى البعيد]: وإذا كان المشار إليه بعيدا لحقته كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا، ومن غير الغالب: ﴿ذلك خير لكم﴾ ١، ولك أن تزيد قبلها لا ما ٢، \_\_\_\_\_ = وجه الاستشهاد: أشير إلى الأيام بـ "أولئك" على هذه الرواية والأيام: جمع لغير العقلاء، فدل ذلك، على أنه، يجوز الإشارة بـ "أولئك" لغير العقلاء، وحكم ذلك قليل **ونادر**، غير أنه جاء في التنزيل: ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾ . وأما بالنسبة إلى الشاهد، ففيه رواية أخرى، ذكرها ابن هشام، وهي: "والعيش بعد أولئك الأقسام" وحينئذ، فلا شاهد في البيت، وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب، وأن الطبري غلط إذ أنشده الأيام وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط. ورواية "النقائص" لمحمد بن حبيب "الأقسام"، وهذا، ما يؤيد كلام ابن عطية. انظر حاشية الصبان على الأشموني: ١ / ١٣٩، وشرح التصريح: ١ / ١٠١٢٨ ٥٨ سورة المجادلة، الآية: ١٢. موطن الشاهد: ﴿ذلك خير لكم﴾. وجه الاستشهاد: التحاق "الكاف" في "ذا" لكون المشار إليه بعيدا؛ لأن أسماء الإشارة، لا تضاف، وهذه الكاف، تتصرف تصرف الكاف الاسمية؛ ليتبين بها أحوال المخاطب من الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، كما يتبين بها، لو كانت اسما، فتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة انظر شرح التصريح: ١ / ٢٠١٢٨ قالوا في المفرد المذكر: "ذلك" وشاهده، قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ وفي المفردة المؤنثة: تلك، وشاهده قوله تعالى: ﴿تلك آيات الكتاب الحكيم﴾ ، وقالوا: "تالك" بزيادة لام وكاف اسم الإشارة الموضوع لكل منهما، وشاهده قول القطامي: تعلم أن بعد الغي رشدا ... وأن لتالك الغمر انقشاعا وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة، فلما قالوا: "ذلك" التقى ساكنان، الألف اسم الإشارة واللام، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين، وكانت الحركة هي الكسرة؛ لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ولما قالوا "تيلك" اجتمع الساكنان "فحذفوا الياء؛ للتخلص منهما، ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها شرح التصريح: ١ / ١٢٨.. (٢)

"[حذف العائد من الصلة وأحواله]: ويجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبرا عنه بمفرد، فلا يحذف في نحو: "جاء اللذان قاما" أو "ضربا"؛ لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو: "جاء الذي هو يقوم" أو "هو

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١ / ١٢٥

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١ / ١٤١

في الدار" لأن الخبر غير مفرد، فإذا حذف الضمير لم يدل دليل على حذفه؛ إذ الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة، بخلاف الخبر المفرد، نحو: ﴿أيهم أشد﴾ ١ ونحو: ﴿وهو الذي في السماء إله﴾ ٢، أي: هو إله في السماء، أي: معبود فيها، ولا يكثر الحذف في صلة غير "أي" إلا إن طالت "الصلة"، وشذت قراءة بعضهم ٤: "تماما على الذي أحسن" ٥، ١ "١٩" سورة مريم، الآية: ٦٩. موطن الشاهد: ﴿أيهم أشد﴾. وجه الاستشهاد: مجيء "أشد" خبرا مفردا محذوف، تقديره: هو؛ لأن تقدير الكلام: أيهم هو أشد، وذلك المبتدأ المحذوف هو العائد ٢ "٤٣" سورة الزخرف، الآية: ٨٤. موطن الشاهد: ﴿وهو الذي في السماء إله﴾. وجه الاستشهاد: مجيء "إله" خبرا لـ "مبتدأ" محذوف، تقديره: هو إله، وذلك المبتدأ هو العائد، وأتى خبره مفردا، كما ذكرنا ٣. معلوم أن "أي الموصولة ملازمة للإضافة، إما لفظا، نحو "أيهم أشد"، وإما تقديرا، نحو: "أي أشد، ولما كان "لا بد لها من المضاف إليه في اللفظ أو التقدير، جعلوا ذلك بمنزلة طول الصلة، فلم يشترطوا شيئا في جواز حذف العائد المرفوع من صلتها، واشترطوا ذلك في صلة غير "أي"؛ لأن غيرها من الموصولات لا يلزم الإضافة، بل يقبلها. ويستثنى من اشتراط طول الصلة صلة "ما" في قولهم: "لا سيما زيد" إذا رفعت زيدا، فإن رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة "ما"، والتقدير: "ولا سي الذي هو زيد، فحذف المبتدأ، وهو العائد، وليست الصلة طويلة، والحذف في هذا الموضع مقيس، وليس شاذًا. شرح التصريح: ١ / ١٤٣ - ١٤٤، وابن عقيل "تحقيق البقاعي": ١ / ١٢٩، والأشموني مع الصبان: ١ / ٤٠٦٦. هو يحيى بن يعمر بن أبي إسحاق ٥ "٦" سورة الأنعام، الآية: ١٥٤.. (١)

"والكوفيون يقيسون على ذلك ١. ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلا، وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام ٢، ونحو: ﴿ويعلم ما تسرون وما تعلنون﴾ ٣، وقوله ٤: [البسيط] ٥٧ - ما الله موليك فضل فاحمدنه به ٥. ١ خلاصة ما تقدم: أن الكوفيين، يجيزون حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا، طالت الصلة أم قصرت، سواء كان الموصول "أيا" أم غيرها ويوافقهم البصريون في "أي" أما غيرها فيشترطون طول الصلة، فالخلاف بينهما فيما إذا لم تطل الصلة، وكان الموصول غير "أي" وحجة الكوفيين السماع، وعند البصريين شاذ ٦ شرح التصريح: ٢٠١٤٤ لا يجوز حذف منصوب صلة الألف واللام، إذا عاد إليها؛ لأنه دليل على اسميتها الخفية، فلو حذف ضاع هذا الفرض، أما إذا عاد على غيرها فيجوز حذفه، نحو: جاء الذي أنا المكرم ٣ "٦٤" سورة التغابن، الآية: ٤. موطن الشاهد: ﴿ما تسرون وما

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٧١/١



تعلنون ﴿ وجه الاستشهاد: حذف العائد المنصوب المتصل؛ لأن الأصل: يعلم ما يسرونه وما يعلنونه، وحكم حذف العائد في هذه الحال الجواز؛ لأن ناصبه فعل. ٤ لم ينسب إلى قائل معين. ٥ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله: فما لدي غيره نفع ولا ضرر. وهو من شواهد: التصريح: ١ / ١٤٥، وابن عقيل "٣٤ / ١ / ١٦٩"، وهمع الهوامع: ١ / ٨٩. المفردات الغريبة: موليك: مانحك ومعطيك، وهو اسم فاعل من أولى يولى أي أعطى. فضل: منة وعطاء تفضلا منه. المعنى: يخاطب الشاعر الإنسان العاقل، بأن ما وهبه الله لك من النعم هو تفضل منه وإحسان، وليس جزاء لعمل عملته، أو حقا لك عليه سبحانه، فاحمد الله واشكره على ذلك، فهو وحده النافع الضار، ومن بيده مقاليد الأمور، ولا يملك غيره من الأمر شيئا. = " (١)

"وحذف منصوب الفعل كثير، ومنصوب الوصف قليل ١ \_\_\_\_\_ = ١ / ٤٤٧، ٤ / ٤٧٩، وهمع الهوامع: ١، ٨٩، والدرر اللوامع: ١ / ٦٨. المفردات الغريبة: المستفز: اسم فاعل من استفزه: أزعجه واستخفه. الهوى: ميل النفس إلى ما تشتهي. أتيح: هيب وقدر. المعنى: يرى الشاعر أن الإنسان الذي يستخفه الهوى وتزعجه صبوة النفس ويتبع شهوات نفسه، وينقاد لها، ليس محمود العواقب. الإعراب: "ما" نافية مهملة. "المستفز: مبتدأ. الهوى: فاعل المستفز، ومفعوله محذوف عائد إلى "أل" أي: المستفز. محمود: خبر المبتدأ، ويمكن أن تكون "ما" عاملة عمل "ليس" والمستفز: اسمها، ومحمود: خبرها. ولا: الواو عاطفة على محذوف. لو شرط غير جازم أتيح: فعل ماض مبني للمجهول، "له: متعلق بـ "أتيح". صفو: نائب فاعل. بلا: الباء حرف جر. لا: اسم بمعنى "غير" ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية، وهو مضاف، كدر مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية و"بلا كدر": متعلق بمحذوف صفة لـ "صفو". موطن الشاهد: "ما المستفز". وجه الاستشهاد: حذف العائد من صلة "أل"، وهو منصوب بالوصف "المستفز"، وحكم هذا الحذف أنه **شاذ**، ويرى بعضهم أنه قليل، وليس **شاذاً**، والأصل في العبارة: ما المستفز الهوى محمود العاقبة. ١ كان حذف منصوب الفعل كثيراً؛ لأن الأصل في العمل للفعل، فكثير تصرفهم في معموله بالحذف تارة، وبالتقديم تارة وبالفصل بين الفعل ومعموله تارة أخرى وكان حذف منصوب الوصف قليلاً جداً، بل قال الفارسي: لا يكاد يسمع من العرب، وقال ابن السراج أجازوه على قبح، وقال المبرد: رديء جداً؛ لأن الوصف فرع في العمل ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً، فلا يتصرف في معموله، ومن التصرف في المعمول الحذف، غير أن ابن مالك في

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٧٣/١

نظمه، يقول: والحذف عندهم كثير منجلي ... في عائد متصل إن انتصيفعل او وصف.....فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف، والأفضل ما ذهب إليه المتقدمون..<sup>(١)</sup>

"٦٠- وأي الدهر ذو لم يحسدوني أي: فيه، وقوله ٢: [الطويل]\_\_\_\_\_ ١ تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله: ومن حسد يجور علي قومي هو من شواهد: التصريح: ١ / ١٤٧، والأشموني: "١٢١ / ١ / ٨١"، والعيني: ١ / ٤٥١ وليس في ديوان حاتم الطائي. المفردات الغربية: من حسد: من: للتعليل، والحسد: تمنى زوال نعمة الغير. يجور علي قومي: يظلموني. المعنى: يقول الشاعر: أن قومي يظلموني، ويجاوزون حد الاعتدال معي، حسدا منهم علي وبغضا. وحسدهم هذا دائم متواصل، فأني وقت من الأوقات لم يحسدوني فيه؟! الإعراب: "من حسد: متعلق بـ "يجور". فعل مضارع مرفوع. "علي: متعلق بـ "يجوز". قومي: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه وأي: الواو استئنافية، أي: اسم استفهام، مبتدأ، وهو مضاف. الدهر: مضاف إليه. ذو: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر المبتدأ "أي". لم حرف نفي وجزم وقلب. يحسدوني: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، والواو: فاعل، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به، و"الجملة": صلة للموصول، لا محل لها، والعائد إلى الموصول، من هذه الجملة محذوف، كما سنرى. موطن الشاهد: "ذو لم يحسدوني". وجه الاستشهاد: حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، فجملة الصلة: "لم يحسدوني" والاسم الموصول: "ذو" الذي بمعنى "الذي"، والعائد المحذوف: ضمير مجرور بحرف جر محذوف، وتقدير الكلام: لم يحسدوني فيه. وأما حكم هذا الحذف، **فشاذ** عند جمهور العلماء، والذي سهل الحذف، كون الموصوف بالموصول اسما مرادا به زمان، والضمير العائد إليه مجرورا بـ "في" التي بها ينصرف الذهن إلى المحذوف، ولذا قال بعضهم: إن الحذف في مثل هذا قياسي. انظر شرح التصريح: ١ / ٢٠١٤٧ ينسب هذا الشاهد إلى رجل من همدان، ولم يعين اسمه أحد من النحاة..<sup>(٢)</sup>

"٦١- وهو علي من صبه الله علقم أي: عليه، فحذف العائد المجرور مع انتفاء خفض الموصول في الأول، ومع اختلاف المتعلق في الثاني وهما: "صب" و"علقم" ٢. \_\_\_\_\_ ١ تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله: وإن لساني شهدة يشفى بها وهو من شواهد: التصريح: ١ / ١٤٨، والأشموني: "١٢٢ / ١ / ٨١"، والعيني: ١ / ٤٥١ وشرح المفصل: ٣ / ٩٦، وخزانة الأدب: ٢ / ٤٠٠، ومغني اللبيب:

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١ / ١٧٥

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١ / ١٧٨

"٧٩٧ / ٥٦٧" وشرح السيوطي: ٢٨٥. المفردات الغريبة: شهادة "بضم الشين وسكون الهاء" أصله العسل، ما دام في شمعته. علقم: هو الحنظل، وهو شجر له ثمر مركبه الطعم. المعنى: يدعي الشاعر أن لسانه مثل الشهد والعسل، فيه شفاء للناس الذين أحبههم وأثنى عليهم، وهو مثل الحنظل في المرارة، على من سلطه الله عليه. الإعراب: هو: "بالتشديد على لغة همدان" مبتدأ. علقم: خبر "على من": متعلق بـ "علقم"؛ لأنه بمعنى. مر، وجملة "صبه الله". صلة للموصول؛ لأن "من" اسم موصول بمعنى الذي، والعائد إلى الاسم الموصول محذوف مجرور بـ "على" و"الجار والمجرور": متعلق بـ "صب". موطن الشاهد: "على من صبه الله". وجه الاستشهاد: حذف العائد إلى "من" وهو مجرور، بحرف جر محذوف، مع اختلاف المتعلقين، "صب" و"علقم"، وحكم هذا الحذف **شاذ**، وتقدير الكلام: "وهو علقم على من صبه الله عليه". ٢. ويمتنع حذف العائد المجرور في مواضع أخرى منها: ١- إذا كان العائد المجرور محصوراً، نحو مررت بالذي ما مررت إلا به، أو إنما مررت به. ٢- إذا كان نائباً عن الفاعل، نحو: مررت بالذي مر به. ٣- إذا كان لا يتعين للربط نحو: مررت بالذي مررت به في داره. ٤- إذا كان حذفه ملبساً نحو: رغبت فيما رغبت فيه؛ لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه، وقيل يجوز؛ لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين، ولو كانا متباينين لم يجز الحذف؛ لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق. التصريح: ١ / ٤٨ .. (١)

"٦٧- قومي ذرا المجد بانوها..... ١ والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، نحو: ﴿هو الله أحد﴾ ٢ إذا قدر "هو" ضمير شأن، ونحو: ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين﴾ ١ تخريج الشاهد: تمام البيت هو: قومي ذرا المجد بانوها، وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطانوهو من شواهد: التصريح: ١ / ١٦٢، وابن عقيل: "٤٢ / ١ / ٢٠٨" والأشموني: "١٤٣ / ١ / ٩٣"، والعيني: ١ / ١٥٧. المفردات الغريبة: ذرا: جمع ذروة، وذروة الشيء: أعلاه. المجد: الكرم. بانوها: اسم فاعل من البناء، وبانون أصله بانيون أعل إعلال قاضيون. كنه: حقيقة ونهاية الشيء، عدنان: أبو معد. قحطان: أبو اليمن. المعنى: يفخر الشاعر بأن قومه هم الذين أسسوا أعالي المجد والشرف، وقد علمت بحقيقة ذلك قبيلتنا عدنان وقحطان، ويريد العرب جميعاً. الإعراب: قومي: مبتدأ أول، ومضاف إليه. ذرا: مبتدأ ثان، وهو مضاف. المجد: مضاف إليه بانوها: خبر المبتدأ الثاني، و"ها" مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول. قد: حرف تحقيق. علمت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث "بكنه": متعلق بـ "علمت"، وكنه مضاف. ذلك: مضاف إليه واللام للبعد، والكاف للخطاب.

(١) أوضح الم سالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٧٩/١

عدنان: فاعل علمت. وقحطان: معطوف عليه مرفوع مثله. موطن الشاهد: "قومي ذرا المجد بانوها". وجه الاستشهاد: وقوع "بانوها" خبراً لـ "ذرا"، وهو في المعنى عائد إلى "قومي"؛ لأنهم هم البانون، ولم يبرز الضمير؛ لأمن اللبس؛ لأن "الذرا" مبنية لا بانية، ولو أبرزه، لقال: بانيتها هم، حيث إن الوصف كالفعل يفرد إذا أسند إلى المثنى والجمع، ويجوز على غير الفصحى: بانوها هم، والكوفيون يجيزون عدم إبراز الضمير عند أمن اللبس فقط، كما في هذا المثال، وأما البصريون، فيوجبون إبراز الضمير في كل حال، ويعدون هذا الشاهد غير موافق لقياس، فهو **شاذ**، ومعلوم أن **الشاذ**، يحفظ، ولا يقاس عليه، وقد أعرب بعضهم "ذرا المجد" منصوباً بوصف محذوف، يفسره الوصف المذكور، والتقدير: بانوا ذرا المجد بانوها. انظر شرح التصريح: ١/ ٢٠١٦٢ "١١٢" سورة الإخلاص، الآية: ١. موطن الشاهد: "هو الله أحد". وجه الاستشهاد: مجيء "الله أحد" خبراً لـ "هو" وهي عينه في المعنى؛ لأنها مفسرة له، والمفسر عن المفسر، أي الشأن الله أحد، ولما كانت الجملة نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج إلى رابط، وهذا، على اعتبار "هو" ضمير الشأن، وأما إذا قدر ضمير المسؤول عنه، فخبره مفرد وهو "الله" وأحد خبر ثان، أو بدل.. (١)

"إحداها: أن يوقع تأخيرها في لبس ظاهر: نحو "في الدار رجل" و"عندك مال" و"قصدك غلامه رجل" و"عندي أنك فاضل"، فإن تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس "أن" المفتوحة بالمكسورة، و"أن" المؤكدة بالتي بمعنى لعل، ولهذا يجوز تأخيرها بعد "أما"، كقوله ١: [البسيط] ٧٤-..... وأما أنني جزع ... يوم النوى؛ فلوجد كاد يبريني ٢ = أ- أن يقترب المبتدأ بفاء الجزاء، بعد "أما"، نحو: أما في الصف فخالد، وأما في المسجد فسعید. ب- أن يقع الخبر اسم إشارة إلى المكان، نحو: هنا زاهر، وهناك محمد، وثمة خليل. ج- في نحو قولهم: "في كل واد أثر من ثعلبة"؛ وذلك لأن الأمثال لا تغير. د- أن تقترب بالخبر لام الابتداء خلاف الأصل فيها؛ لأن الأصل فيها اتصالها بالمبتدأ، نحو: "لقائم زيدا"، ففي هذه الحالة، لا يجوز تأخير الخبر المقترن بها، ولهذا عددنا اللام الداخلة على الخبر في قول الشعر: "أم الحليس عجوز" زائدة، وأنها ليست لام الابتداء، وإن عددناها "لام الابتداء"، كما ذهبنا إليه في الإعراب، فإن "عجوز" ليست خبر "أم الحليس" بل خبر مبتدأ محذوف، والتقدير، لهي أم الحليس، وقلنا: إن عددنا "عجوز" خبراً عما قبلها، واعتبرنا "اللام" للابتداء، فذاك **شاذ**، **والشاذ** يحفظ، ولا يقاس عليه. هـ- أن يكون الخبر "مذ، أو منذ" في نحو قولك: ما لقيته "مذ يومان أو منذ يومان" وذلك على وفق ما ذهب إليه الزجاج من أنهما خبران مقدمان وجوبا، والجمهور اعتبروا أن "مذ ومنذ" مبتدأين واجبي التقديم. وكثيراً

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٩٥/١

من العلماء، يرون أن مذ ومنذ" حرفان بمعنى "من" ولكنهما يجران الأزمنة، ويكونان اسمين، إذا ارتفع ما بعدهما، وهنا الخلاف، فذهب الجمهور إلى أنهما مبتدآن واجبا التقديم ورأى الزجاج أنهما خبران وما بعدهما مبتدآن واجبا التأخير، والصواب: ما ذهب إليه الجمهور، ويستحسن العودة إلى كتاب النحو الوافي، ففيه المزيّد من المسائل والإيضاحات. النحو الوافي، عباس حسن: ١ / ١٠٥ - ١٠٥٠٦ لم ينسب إلى قائل معين. ٢. تخريج الشاهد: البيت بتمامه هكذا: عندي اصطبار، وأما أنني جزع ... يوم النوى فلوجد كاد يبريني. وهو من شواهد التصريح: ١ / ١٧٥، والأشْمُونِي: "١٥٧ / ١ / ١٠١"، وهمع الهوامع: = " (١)

"زيدة حموه ما سلم"، ومنه قول أبي العلاء المعري: ١: [الوافر] ٧٧- فلولا الغمد يمسكه لسالا ٢ \_\_\_\_\_ ١ هو أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، ولد سنة ٣٦٣هـ، **نادرة** الزمان، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس، وهو شاعر من شعراء العصر الثاني، من عصور الدولة العباسية، ولغوي، له تصانيف منها: رسالة الملائكة، ورسالة الغفران، وسقط الزند، ولزوم ما لا يلزم، وغيرها مات وله ٨٦ سنة، وذلك سنة ٤٤٩هـ. سير أعلام النبلاء: ٨ / ٢٣، إنباه الرواة: ١ / ٤٦، الوافي بالوفيات: ٧ / ٤٩، البداية والنهاية: ١٢ / ٢٠٧٢. تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله: يذيب الرعب منه كل عضبوهو من شواهد التصريح: ١ / ١٧٩، والمقرب لابن عصفور: ١٣، وشروح سقط الزند: ١٠٤ ومغني اللبيب "٤٩٣ / ٣٦٠"، "٩٤٢ / ٧٠٢"، والأشْمُونِي: "١٥٨ / ١ / ١٠٢" وابن عقيل: "٥٧ / ١ / ٢٥١" وشذور الذهب: "١٢ / ٥٩". المفردات الغريبة: يذيب: من الإذابة، وهي إسالة الحديد، ونحوه من الجامدات. الرعب: الفزع والخوف، غضب: هو السيف القاطع. الغمد: قراب السيف وجفنه. المعنى: يقول المعري: إن كل سيف قاطع يذوب في غمده فزعا وخوفا من هذا السيف، ولولا أن الغمد يمسكه ويمنعه من السيلا، لسال وجرى على الأرض من شدة الخوف. الإعراب: يذيب: فعل مضارع. الرعب: فاعل مرفوع. كل: مفعول به. غضب: مضاف إليه. لولا: حرف امتناع لوجود. الغمد: مبتدأ مرفوع. يمسكه "فعل مضارع، والفعل: هو، والهاء: مفعول به و"الجملة": في محل رفع خبر المبتدأ لسالا: اللام واقعة في جواب "لولا". سال: فعل ماض، والألف: للإطلاق، والفاعل: هو: موطن التمثيل: "لولا الغمد يمسكه" وجه التمثيل: ذكر الخبر "يمسكه" بعد "لولا" لأنه كون خاص مقيد بالإمساك، وقد دل عليه دليل؛ لأن من شأن غمد السيف إمساكه، والمؤلف يرى: أن خبر المبتدأ = " (٢)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢١٠/١

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٨٢١/١

"إذ الأصل لا تفتأ ولا أبرح، ومثالها بعد النهي، قوله ١: [الخفيف] ٨١- صاح شمر ولا نزل ذاكر الموت ٢. \_\_\_\_\_ = ونظير البيت الشاهد، قول النابغة: فقالت: يمين الله أفعل إنني ... رأيته مسحورا يمينك فاجر هو المراد: يمين الله قسمي لا أفعل... فائدة أولى: يكثر حذف "لا" النافية من دون أخواتها، بعد القسم، إن كان الفعل المنفي مضارعاً، كما في قوله تعالى: ﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾، وكما في بيت امرئ القيس السابق. وإن لم يتقدم القسم، كان الحذف **شاذاً**، وذلك في نحو قول خدش بن زهير: وأبرح ما أدام الله قومي ... بحمد الله منتطقاً مجيداً. فالمراد: "لا أبرح ما أدام الله قومي"، فحذف "النفي" من دون أن يتقدم عليه القسم. فائدة ثانية: قد يقع النفي قبل الأفعال المذكورة بغير "لا" كأن يكون اسماً دالاً على النفي، نحو قول الشاعر: غير منفك أسير هوى ... كل وان ليس يعتبر أو يكون بالفعل الدال على النفي، نحو قول الآخر: ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ... كل ذي عفة مقل قنوعاً أو يكون بالفعل المستعمل في النفي، وإن لم يكن موضوعاً له، كما في قول الشاعر: قلما يبرح اللبيب إلى ما ... يورث الحمد داعياً أو مجيباً. فإن "قلما" في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي؛ لا التقليل. وانظر شرح التصريح: ١ / ١٨٥، وابن عقيل "دار الفكر": ١ / ٢٠٥. وحاشية الصبان: ١ / ٢٢٧-١٠٢٢٨ لم ينسب هذا البيت إلى قائل معين ٢. تخريج الشاهد: البيت بتمامه: صاح شمر، ولا تزال ذاكر الموت ... ت؛ فنسيانه ضلال مبين وهو من شواهد: التصريح: ١ / ١٨٥، وابن عقيل: "٦١ / ١ / ٢٦٥"، والأشموني: "١٧٢ / ١ / ١١٠" والعيني: ٢ / ١٤، وهمع: ١ / ١١٠، والدرر اللوامع: ١ / ٨١، وقطر الندى: "٤٠ / ١٦٨". المعنى: اجتهد يا صاحبي، واعمل بكل ما أوتيت من قوة، وتذكر أن الموت لا بد منه، فاستعد لما بعده، وكن دائم التذكر له؛ فإن نسيانه يوقعك في الإثم والضلال. الإعراب: صاح: منادى بحرف نداء محذوف، مرخم ترخيماً غير قياسي، من "صاحب" شمر: فعل أمر، وفاعله مستتر وجوبا "أنت". لا: ناهية. نزل: فعل مضارع ناقص، مجزوم بـ "لا" واسمه ضمير مستتر وجوبا "أنت". ذاكر: خبر "نزل" منصوب، وهو مضاف. الموت: مضاف إليه فنسيانه: الفاء: تعليلية، نسيان: مبتدأ مرفوع، و"الهاء" مضاف إليه. ضلال: خبر المبتدأ مرفوع. مبين: صفة لـ "ضلال". موطن الشاهد: "لا تزال ذاكر". وجه الاستشهاد: إعمال "نزل" عمل "كان"؛ لأنها سبقت بحرف النهي "لا" وهو شبهه بالنفي، فالناهي عن فعل شيء من الأشياء، إنما يقصد عدم حصول الفعل، ومعلوم أن عدم حصوله، هو معنى النفي.. (١)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٣٠/١

"والثاني: كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا، نحو ١: "ما كان أحسن زيدا"، وقول بعضهم: "لم يوجد كان مثلهم" وشذ قوله ٢: [الوافر] . = جملة جواب الشرط محذوفة؛ لدلالة الكلام عليها، والتقدير: إذا تهب شمال بليل فأنت ماجد نبيل. موطن الشاهد: "أنت تكون ماجد". وجه الاستشهاد: زيادة "تكون" بين المبتدأ والخبر، وهي بلفظ المضارع، وزيادتها في هذه الحالة قليلة؛ لأن الثابت زيادتها وهي بلفظ الماضي، واعتبار زيادتها هنا **شاذة** قول ابن النازم، وتبعه ابن هشام، ومن جاء بعدهما من شراح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد، وأبي البقاء، وقال بعضهم: إن "تكون" عاملة، واسمها ضمير مستتر وجوبا، تقديره: أنت، وخبرها محذوف، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر. ومما جاء بزيادة "تكون" بلفظ المضارع، قول حسان بن ثابت: كأنه سيئة من بيت رأس ... يكون مزاجها غسل وماء فعلى رواية رفع "مزاجها غسل وماء" على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لـ "سيئة" فذهب بعضهم إلى زيادة "يكون" على هذه الرواية، وذهب بعضهم إلى أن يكون "عاملة، واسمها ضمير شأن محذوف، ومزاجها غسل وماء، من المبتدأ والخبر، في محل نصب خبرها. ١ ليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى البتة، بل إنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي، ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية، وفعل التعجب، لكونه سلب الدلالة على المضي، قال الدنوشري: قال بعضهم: زبدت "كان" قبل فعل التعجب، لتدل على أن المعنى المتعجب منه، كان فيما مضى، وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف، وإنما اختصت كان بهذا دون سائر الأفعال الماضية؛ لأنها أم الأفعال، فلا تنفك عن معناها غالبا. ومن أمثلة زيادة "كان" بين ما التعجبية، وفعل التعجب، قول الشاعر: لله در أنوشروان من رجل ... ما كان أعرفه بالدون والسفلونحو قول شاعر الحماسة: أبا خالد ما كان أدهى مصيبة ... أصابت معدا يوم أصبحت ثاويانحو قول عروة بن أبي أذينة: ما كان أحسن فيك العيش مؤتفا ... غضا، وأطيب في آصالك الأصلانظر شرح التصري؛ ١ / ١٩١-١٩٢. والأشموني مع الصبان: ٢٣٩-٢٤١، وابن عقيل "دار الفكر": ١ / ٢٢٣-٢٢٦ لم ينسب إلى قائل معين..<sup>(١)</sup>

"٩٢- على كان المسومة العراب ١ وليس من زيادتها قوله ٢: [الوافر] ٩٣- وجيران لنا كانوا كرام ٣ لرفعها الضمير، خلافا لسيبويه \_\_\_\_\_ ١ تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله: سراة بني أبي بكر تسامويروى: جياذ بني أبي بكر تساموهو من شواهد: التصريح: ١ / ١٩٢، وابن عقيل: "٧٠ / ١ / ٢٩١"، والأشموني: "١٩٩ / ١ / ١١٨" وهمع الهوامع: ١ / ١٢٠، والدرر اللوامع: ١ / ٨٩، وشرح المفصل:

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٥٠/١



٧/ ٩٨، ١٠٠، والخزانة: ٣٣/ ٤ والعيني: ٤١/ ٢، وحاشية يس على التصريح: ١/ ١٩١. المفردات الغريبة: سراً جمع سري، وهو السيد الشريف. تسامى: من السمو وهو العلو والرفعة، وأصله تتسامى. المسومة: الخيل التي جعلت لها سومة، أي علامة، لتعرف حين تترك في المرعى، فيعرفها أصحابها. العراب: العربية، وهي خلاف البراذين والبخاتي. المعنى: سادات قبيلة بني بكر، وعظماؤها، تتسابق وتختال على تلك الخيول العربية، التي جعلت لها علامة تميزها عن غيرها من الخيول. الإعراب: سراً: مبتدأ. بنى: مضاف إليه، وهو مضاف. أبي: مضاف إليه، وهو مضاف. بكر: مضاف إليه. تسامى: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هي، وجملة "تتسامى": في محل رفع خبر المبتدأ. على حرف جر. كان: زائدة. المسومة: اسم مجرور بـ "على". العراب: صفة لـ "المسومة". موطن الشاهد: "على كان المسومة". وجه الاستشهاد: زيادة "كان" بين الجار والمجرور، وحكم زيادتها بينها **شاذ**؛ لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد. ٢ القائل هو الفرزدق، وقد مرت ترجمته. ٣ تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله: فكيف إذا مررت بدار قوم؟ وهو من قصيدة، يمدح فيها الشاعر هشام بن عبد الملك، وقيل سليمان بن =." (١)

"وتقول: "ألا طعام ولو تمرا"، وجوز سيبويه الرفع بتقدير: ولو يكون عندنا تمر ١، وقل الحذف المذكور بدون إن ولو، كقوله ٢: [مشطور الرجز] ٩٦- من لد شولا فيألى إتلائها ٣. فيكون قد حذف "يكون" وخبرها وأبقى اسمها ٢. لم ينسب إلى قائل معين. ٣ تخريج الشاهد: هذا الكلام يجري بين العرب مجرى المثل، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل، سيبويه: ١/ ١٣٤، والتصريح: ١/ ١٩٤، وهمع الهوامع: ١/ ١٢٢، والدرر اللوامع: ١/ ٩١، وأمالى ابن الشجري: ١/ ٢٢٢، وشرح المفصل: ٤/ ١٠١، ٨/ ٣٥، وخزانة الأدب: ٢/ ٤٨، والعيني: ٢/ ٥١، ومغني اللبيب "٧٨١/ ٥٥١"، وشرح السيوطي: ٢٨٣. المفردات الغريبة: لد: لغة في "لدن" بمعنى "عند". شولا: قيل هو مصدر بمعنى اسم الفاعل، من شالت الناقة بذنبها رفعته عند اللقاح، وقيل: هو اسم جمع لشائلة على غير قياس. والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها، ومضى عليها من ولادتها سبعة أشهر أو ثمانية. إتلائها: مصدر أتلّت الناقة إذا تلاها ولدها أي تبعها. المعنى: علمت كذا وكذا من وقت أن كانت النياق شوائل إلى أن تبعها أولادها. الإعراب: من: حرف جر. "لد": ظرف زمان مبني على الضم في محل جر. و"من لد": متعلق بمحذوف، والتقدير: "ربيتها من لد"، أو "علمت من لد" أو نحو ذلك. شولا: خبر لـ "كان المحذوفة" مع اسمها. فيألى: الفاء عاطفة. "إلى إتلائها": متعلق بما تعلق به "من لد"، و"ها" مضاف إليه. موطن الشاهد:

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٥١/١

"من لد شولا". وجه الاستشهاد: حذف "كان" واسمها، مع بقاء خبرها، وهو "شولا" بعد "لد"، وحكم هذا الحذف القلة، وعده ابن عقيل **شاذاً**، وذهب بعضهم إلى أن "شولا" مفعول مطلق لفعل محذوف، وليس خبراً لـ "كان"، والتقدير: من لد شالت الناقة شولا، ولا شاهد في البيت على هذا التخريج، وزعم بعضهم أن "شولا" منصوب على التمييز، أو التشبيه بالمفعول به، كما ينصب لفظ "غدوة" بعد "لدن" ولكن خص بعضهم هذا الحكم بغدوة، ولا شاهد فيه حينئذ، والصواب: ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من تقدير: "من لد أن كانت شولا". انظر شرح التصريح: ١ / ١٩٤. وشرح الأشموني "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": "٢٠٦ / ١ / ٣٨٦..". (١)

"فأما قوله ١: [الطويل] ١٠٢ - وما الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا ٢ \_\_\_\_\_ ١ لم ينسب إلى قائل معين ٢. تخريج الشاهد: البيت من شواهد: التصريح: ١ / ١٩٧، والأشموني: "٢١٢ / ١ / ١٢١"، وجمع الهوامع: ١ / ١٢٣ والدرر اللوامع: ١ / ٩٤، والمقرب: ١٨، ومغني اللبيب: "١١٦ / ١٠٢" وشرح السيوطي: ٧٩. المفردات الغريبة: الدهر: الزمان والأبد، والمراد هنا الفلك الدائر. منجنونا: هي الدولاب التي يستقى عليها والأكثر فيها التأنيث. المعنى: إن الزمان ليس له صاحب، ولا يدوم على حالة واحدة، فهو يخفض اليوم من رفعه بالأمس، كالدولاب يرتفع وينخفض، وصاحب الحاجات يعاني في قضائها العذاب، ويتحمل المشاق والمصاعب. الإعراب: ما: نافية مهملة. الدهر: مبتدأ مرفوع. إلا أداة حصر. منجنونا: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، أي: يشبه منجنونا، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهذا الوجه الذي أراده المؤلف. وما: الواو عاطفة. ما: نافية مهملة. صاحب: مبتدأ. الحاجات: مضاف إليه. إلا: أداة حصر. معذبا: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، والجملة من "الفعل المحذوف وما بعده": في محل رفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية "ما صاحب الحاجات ...". معطوفة على الجملة الأولى. موطن الشاهد: "ما الدهر إلا منجنونا، ما صاحب الحاجات إلا معذبا". وجه الاستشهاد: استشهد بظاهر البيت يونس بن حبيب، والشلوين وغيرهما، فجعلوا "ما" في الموضعين عاملة عمل "ليس" على الرغم من انتقاض خبرها بـ "إلا"؛ لأنهم يزعمون أن انتقاض نفي الخبر بـ "إلا" لا يمنع إعمال "ما". ورأينا في الإعراب ما ذهب إليه الجمهور من عد "منجنونا" و"معذبا" إما مفعولاً مطلقاً، لفعل محذوف، أو مفعولاً به، لفعل محذوف، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا، و"معذب" على هذا

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٥٦/١

م صدر ميمي بمعنى التعذيب، والتقدير الثاني: وما الدهر إلا يشبه منجنونا، وما صاحب الحاجات إلا يشبه معذبا وذهب بعض النحاة إلى أن هذا البيت **شاذ**، **والشاذ**، يحفظ، ولا يقاس عليه، والصواب: ما ذهب إليه الجمهور، وتابعهم عليه المؤلف، كما هو واضح. الدرر اللوامع: ١ / ٩٤ وشرح التصريح: ١ / ١٩٧.. (١)

....."

١\_ / ٩٥، ١ / ١٨٨، ١ / ٢٠٨، وكتاب سيبويه: ١ / ٢٩ والمقتضب: ١ / ١٩١، ومجالس ثعلب: ١١٣، والمقرب: ١٨، والخزانة: ٢ / ١٣٠، ومغني اللبيب عدة مرات منها: "١٢٧ / ١١٤"، والسيوطي: ٨٤، ٢٦٥، وديوان الفرزدق: ٢٢٣. المفردات الغريبة: أصبحوا: معناها هنا صاروا. أعاد: رد نعمتهم: المراد البسط في السلطان. قريش: قبيلة، منها الرسول صلى الله عليه وسلم وبنو أمية، قوم عمر بن عبد العزيز. المعنى: أصبحت بنو أمية - وهم من قريش - وقد رد الله عليهم نعمة الخلافة وبسطة الملك وعزه؛ بتولي عمر بن عبد العزيز زمام الأمور، فهم قريش المقدمون على سائر قبائل العرب، والذين لا يماثلهم أحد من البشر؛ لأن منهم خير الخلق. الإعراب: أصبحوا: فعل ماض ناقص، والواو: اسمه: حرف تحقيق أعاد: فعل ماض، الله "لفظ الجلالة": فاعل مرفوع. نعمتهم: مفعول به لـ "أعاد"، وهو مضاف. و"هم" مضاف إليه إذ: تعليلية، وفيها إعرابان: إما حرف مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، وإما: ظرف مبني على السكون في محل نصب، والأول أفضل في هذا الشاهد. هم: مبتدأ. قريش: خبر. وإذا: الواو عاطفة، إذ: تعليلية، كالأولى. ما: نافية عاملة عمل ليس. مثلهم: خبر "ما" تقدم على اسمها، وهو مضاف، و"هم" مضاف إليه. بشر: اسم "ما" تأخر عن الخبر. موطن الشاهد: "ما مثلهم بشر". وجه الاستشهاد: إعمال "ما" عمل "ليس" مع تقدم خبرها على اسمها، وحكم هذا الإعمال الشذوذ عند سيبويه، وقال في بيت الفرزدق: لا يكاد يعرف، وقيل في تخريج هذا البيت: أراد الفرزدق وهو تميمي أن يتكلم بـ "ما" على لغة الحجازيين، لكنه لم يعرف شرطها عندهم فغلط، وفي هذا الكلام نظر؛ لأن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته، كما قال سيبويه. وقيل في تخريجه أيضا: بشر: خبر، ومثلهم: مبتدأ، ولكنه بني على الفتح؛ لإبهامه مع إضافته للمبني، وهو الضمير، والمبهم المضاف إلى مبني، ويجوز بناؤه وإعرابه، وقيل: "مثلهم" حال؛ لأن إضافة "مثل" لا تفيد التعريف، وهو في الأصل صفة لـ "بشر"، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها، انتصبت على الحال. وبشر: مبتدأ، والخبر: محذوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف،

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٦٨/١

وهو ممتنع أو **نادر**، أي: "ما في الوجود بشر مثلهم" أي: مماثلاً لهم، قاله المبرد. ورد بأن حذف عامل الحال، إذا كان معنوياً ممتنعاً. وقيل: "مثلهم" ظرف زمان، تقديره: وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر. وقيل: ظرف مكان، والتقدير: وإذ ما مكانهم بشر، أي: في مثل حالهم. شرح التصريح: ١ / ١٩٨. (١)

"فقال سيبويه: **شاذ**، وقيل: غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين<sup>١</sup>، وقيل: "مثلهم" مبتدأ؛ ولكنه بني لإبهامه مع إضافته للمبني، ونظيره: ﴿إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾<sup>٢</sup>، ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>٣</sup>، فيمن فتحهما، وقيل: "مثلهم" حال، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشر مثلهم. الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، كقوله<sup>٤</sup>: [الطويل] ١٠٥ - وما كل من وافى منى أنا عارف<sup>٥</sup> \_\_\_\_\_ ١ في هذا الكلام نظر؛ لأن العربي لا يطاوعه لسانه على النطق بغير لغته، كما أوضحنا في وجه الاستشهاد. ٢ "٥١" سورة الذاريات، الآية: ٢٣. موطن الاستشهاد: ﴿إِنَّهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْكُمْ﴾. وجه الاستشهاد: مجيء "مثل" مبنية على الفتح؛ لأنها مبهمة، ومضافة إلى مبني بعدها هو "ما" علماً أنها تستحق الرفع على التبعية لـ "حق"، وحكم بناء "مثل" في هذه الحال الجواز. ٣ "٦" سورة الأنعام: ٩٤. موطن الشاهد: ﴿تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾. وجه الاستشهاد: مجيء "بين" مبنية على الفتح؛ لإضافته إلى "مبني"، هو "كم"، و"بين": مبهم، فيجوز في هذه الحال بناؤه وإعرابه، وهو فاعل تقطع، فإما أن نقول: "بين" فاعل مبني على الفتح في محل رفع، أو نقول: "بينكم" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة و"كم": مضاف إليه. ٤ القائل: هو مزاحم بن الحارث العقيلي، وقيل مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث، شاعر إسلامي، من بني عقيل بن ربيعة، وبدوي فصيح، كان في زمن جرير والفرزدق، روي أن الفرزدق دخل على عبد الملك بن مروان، أو أحد بني، فسأله: أتعرف أحداً أشعر منك؟ فقال: لا، إلا غلاماً من بني عقيل؛ فإنه ينعت الفلوات، فيجيد، ثم دخل جرير فسأله، فأجابه كذلك، ثم دخل ذو الرمة، فأجاب مثلها. الأغاني: ١٩ / ٢٧، ٥٣٤. تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله: وقالوا: تعرفها المنازل من منوهو من شواهد: الأشموني: "٢١٥ / ١ / ١٢٢"، والتصريح: ١ / ١٩٨، والكتاب لسيبويه: ١ / ٣٦، ٣٧ والخصائص: ٢ / ٤٥٣، ٤٧٦، والعيني: ٢ / ٩٨، ومغني اللبيب: "١١٨٠ / ٩١٠" والسيوطي: ٣٢٨ وشذور الذهب: "٩١ / ٢٥٨". (٢)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٧١/١

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٧٢/١

"[إعمال لا عمل ليس وشروطه]: وأما "لا" فإعمالها عمل ليس قليل ١، ويشترط له الشروط السابقة، ما عدا الشرط الأول ٢، وأن يكون المعمولان نكرتين ٣، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً، حتى قيل بلزوم ذلك، كقوله ٤: [مجزوء الكامل] ١٠٧ - فأنا ابن قيس لا براح ٥. الإعراب: "بأهبة": متعلق بـ "لذ" حزم مضاف إليه. لذ: فعل أمر، والفاعل: أنت. وإن: الواو: عاطفة على محذوف، إن: شرطية جازمة. كنت: فعل ماض ناقص، والتاء: اسمه آمنا: خبر "كنت" منصوب، وجملة "كنت وخبرها": فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه. فما: الفاء تعليلية، ما: نافية عاملة عمل ليس. كل: مفعول فيه منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بـ "موال" الآتي، وهو مضاف. حين: مضاف إليه. من: اسم موصول، في محل رفع اسم "ما". توالي: فعل مضارع، والفاعل، أنت، و"الجملة" صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: فما كل حين من تواليه. م واليا: خبر "ما" النافية العاملة منصوب. موطن الشاهد: "ما كل حين من توالي مواليا". وجه الاستشهاد: إعمال "ما" مع تقدم معمول الخبر، وهو "كل حين"، والذي سوغ ذلك كون المعمول ظرفاً، ومعلوم أن الظروف، والجار والمجرور يتسع فيها. بقي من شروط عمل "ما" ألا تتكرر، لا بقصد تأكيد النفي، بل لنفي ما قبلها، نحو: ما ما العربي مقيم على الضيم؛ لأن نفي النفي إثبات، فتصبح "ما" بعيدة عن النفي، فإن قصد بالتكرار تأكيد النفي في الأولى لا إزالته صح الإعمال، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً. ١ إعمال "لا" عمل ليس قليل جداً عند الحجازيين، وإليه ذهب سيبويه، وطائفة من البصريين. ٢ المقصود بالشرط الأول: ألا يقترن الاسم بـ "إن" الزائدة لأنها لا تقع بعد "لا". ٣ فإن كان أحدهما معرفة أو كلاهما، فلا تعمل إلا نادراً، ويجوز أن يكون خبرها جملة فعلية، أو شبه جملة؛ لأنهما في حكم النكرة. ٤ هو سعد بن مالك جد طرفة بن العبد، وهو أحد بني بكر بن وائل، وأحد سادات بكر وفرسانها في الجاهلية، كان شاعراً مجيداً. خزانة الأدب: ١ / ٥٤٧٤ تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله: من صد عن نيرانها. (١)

"[إعمال إن عمل ليس على النادر]: وأما "إن" فإعمالها نادر ١، وهو لغة أهل العالية ٢، كقول بعضهم: "إن أحد \_\_\_\_\_ = الطائف: الذي يطرق ليلاً، وأراد هنا خيالها الذي يطرقه عند النوم. الأهوال: جمع هول، وهو الخوف. المعنى: ليس هذا الوقت وقت تذكر جبيرة، أو تذكر ذلك الطائف الذي أزعجك، لما رأيته من غضبها. الإعراب: لات: حرف نفي مهمل، لا عمل له، لعدم دخوله على زمان. هنا: "ظرف مكان" متعلق بمحذوف خبر مقدم. ذكرى: مبتدأ مؤخر. جبيرة. مضاف إليه، من إضافة المصدر

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٧٤/١

إلى مفعوله، ويجوز أن نعلق "هنا" بذكرى، ويكون الخبر محذوفاً، والتقدير: ليت ذكرى جبيرة مقبولة، والأول أفضل. أو: حرف عطف. من: اسم موصول معطوف على جبيرة. جاء: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. "منها": متعلق بـ "جاء". "بطائف": متعلق بـ "جاء". الأهوال: مضاف إليه. موطن الشاهد: "لات هنا ذكرى جبيرة". وجه الاستشهاد: إهمال "لات" لأنها دخلت على غير زمان، كما أشار المصنف؛ لأن "هنا" إسم إشارة إلى المكان البعيد، ومعلوم أن "لات" النافية العاملة عمل "ليس" لا تعمل إلا في أسماء الزمان، ولهذا، فإن محاولة إعمالها في "هنا" وهي على أصلها غير جائزة لأنها لا تعمل في المصدر أو اسم المكان، ولهذا أهملت سواء أعلقت "هنا" بـ "ذكرى" أو بمحذوف الخبر المقدم؛ لأن "ذكرى" على الوجهين مبتدأ مرفوع كما أعربنا. - غير أن سيبويه والرضي وغيرهما من النحاة، ذهبوا إلى أن "هنا" التي تقع بعد "لات" في مثل هذا البيت ظرف زمان متعلق بخبرها المحذوف، وقد أضيف إلى ذكرى جبيرة، واسم "لات" محذوف، والتقدير: ليس الوقت وقت ذكرى جبيرة. ذهب الكسائي، وأكثر الكوفيين، وأبو على الفارسي، وأبو الفتح بن جني، إلى جواز إعمال "إن" عمل ليس. وذهب الفراء، وأكثر أهل البصرة، إلى عدم جواز إعمالها، واختلف نقل العلماء عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي الجواز عن سيبويه والمنع عن المبرد، ونقل النحاس العكس، فنسب الجواز إلى المبرد والمنع إلى سيبويه، ونقل ابن مالك الجواز عنهما، ثم قال ابن مالك: إن إعمال "إن" النافية عمل ليس مع جوازه **نادر**، وتبعه على هذا ابن هشام، وقال غير ابن مالك: إن عمل "إن" النافية عمل ليس أكثر من عمل لا. التصريح: ١ / ٢٠١، وانظر حاشية الصبان: ١ / ٢٥٥. تطلق على ما فوق أرض نجد إلى تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها.. (١)

"وقوله ١: [الطويل] ١١٦ - ولكن أجرا لو فعلت بهين ٢ \_\_\_\_\_ موطن الشاهد: "بالمجرب". وجه الاستشهاد: زيادة "الباء" في خبر "إن" وهو المجرب، وهذا **نادر** في اللغة، وزيادة "الباء" على جعل المجرب اسم فاعل، والمعنى كما أسلفنا فإنك الذي جرب ما أحدثته أم جندب. وهذا؛ وذهب بعض العلماء إلى جعل "المجرب" بفتح الراء المشددة اسم مكان من التجربة، وعلى هذا التخريج، تكون "الباء" حرف جر أصلي، ويكون الجار والمجرور: متعلقا بالخبر المحذوف، والتقدير: فإنك كائن بمكان التجربة. وذهب آخرون: إلى أن "المجرب" اسم فاعل كما هي غير أن "الباء" حرف جر أصلي، وليست زائدة؛ لأنها تفيد هنا التشبيه، و"الجار والمجرور": متعلق بالخبر المحذوف، كما في التخريج السابق، والتقدير: فإنك كائن مثل الشخص المجرب لها ولأفعالها. ١ لم ينسب إلى قائل معين. ٢ تخريج الشاهد:

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٧٩/١

هذا صدر بيت، وعجزه قوله: وهل ينكر المعروف في الناس والأجر؟ وهو من شواهد: التصريح: ٢٠٢ / ١،  
 وهمع الهوامع: ١٢٧ / ١، والدرر اللوامع: ١٠١ / ١، وشرح المفصل: ١٣٩ / ٨، والخزانة: ١٦٠ / ٤،  
 والعيني: ١٣٤ / ٢، واللسان "كفى". المفردات الغربية: هين "بفتح الهاء وتشديد الياء" سهل خفيف، وأصله  
 "هيون" مثل: سيد وميت: المعروف: الخير والعمل الطيب. المعنى: إن عمل المعروف والجزاء عليه هين  
 وسهل لمن أرادته، والناس لا ينكرون على صانع المعروف عمله والجزاء عليه، ولن يضيع أجره عند  
 الله. الإعراب: لكن: حرف استدراك ونصب، أو حرف مشبه بالفعل أجرا: اسمه. لو: حرف شرط غير جازم.  
 فعلت: فعل ماض، والتاء: فاعله، وجملة "فعلت" شرط "لو" وجوابها محذوف، والتقدير: لو فعلت لنلت  
 جزاء فعلك. بهين: الباء زائدة. هين: اسم مجرور لفظا مرفوع محلا، على أنه خبر "لكن" هل: حرف  
 استفهام. ينكر: فعل مضارع مبني للمجهول. المعروف: نائب فاعل "في الناس": معلق بـ "ينكر". والأجر:  
 الواو عاطفة، والأجر: اسم معطوف على المعروف. موطن الشاهد: "لكن أجرا ... بهين". وجه الاستشهاد:  
 زيادة "الباء" في خبر "لكن" المشددة النون، وحكم زيادة "الباء" في هذا الموضع أنه **نادر**.<sup>(١)</sup>

"وقوله ١: [الطويل] ١١٧ - ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم ٢ \_\_\_\_\_ ١ القائل: هو الفرزدق:  
 وقد مرت ترجمته ٢. تخريج الشاهد: هذا عجز بيت وصدره قوله: يقول إذا اقلولى عليها وأقردتا لبيت من  
 كلمة للفرزدق، يهجو فيها جرير بن عطية، وقومه بني كليب، ويعيرهم بأنهم يأتون الأتن، وقبل الشاهد،  
 قوله: وليس كليبي إذا جن ليله ... إذ لم يجد ريح الأتان بنائمو الشاهد من شواهد: التصريح: ٢٠٢ / ١،  
 والأشموني: "٢١٩ / ١ / ١٢٣"، وهمع الهوامع: ١٢٧ / ١، والدرر اللوامع: ١٠١ / ١، والمنصف: ٣ /  
 ٣٧، وأمالى ابن الشجري: ١ / ٢٦٧، والعيني: ٢ / ١٣٥، ١٤٩ واللسان "قرد، قلا"، والمغني "٦٥٢ /  
 ٤٥٩" وفيه برواية: ألا أهل أخو عيش لزيد بدائم. وشرح السيوطي: ٢٦٢، وديوان الفرزدق: ٨٦٣. المفردات  
 الغربية: جن ليله: ستره وأظلم عليه. الأتان: أثنى الحمار، وجمعها أتن، مثل سحاب وسحب. اقلولى: فسرّه  
 العيني: ارتفع، صاحب اللسان: انكمش. أقردت: ذلت وخضعت. المعنى: يقول الكليبي: إذا قضى مأربه  
 من الأتان، وسكنت له: أتمنى دوام هذا العيش اللذيذ. الإعراب: يقول: فعل مضارع، والفاعل: هو، يعود  
 إلى "كليبي" في البيت السابق عليه. إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، في  
 محل نصب على الظرفية الزمانية. اقلولى: فعل ماض، والفاعل هو. "عليها": متعلق بـ "اقلولى" و "ها" ضمير  
 عائد إلى "الأتان" في محل جر بالإضافة وجملة "اقلولى عليها": في محل جر بالإضافة بعد "إذا" وأقردت"

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٨٧/١



الواو عاطفة، أقردت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: هي، يعود إلى الأتان، وجملة "أقردت": في محل جر؛ لأنها معطوفة على جملة في محل جر بالإضافة. ألا: حرف استفتاح وتنبيه. ليت حرف مشبه بالفعل. ذا: اسم إشارة، اسم "ليت". العيش: بدل من اسم الإشارة. اللذيذ: صفة لـ "العيش". بدائم: الباء حرف جر زائد، دائم: خبر "ليت" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وجملة "ليت وما دخلت عليه": في محل نصب مقول القول. موطن الشاهد: "ليت ذا العيش بدائم". وجه الاستشهاد: زيادة "الباء" في خبر "ليت"، وحكم زيادتها هنا أنها **نادرة**، ولا يكاد ينسج على منوالها..<sup>(١)</sup>

"[شرط عمل هذه الأفعال]: ويعملن عمل "كان"، إلا أن خبرهن يجب كونه جملة ١، وشذ مجيئه مفردا بعد "كاد" وعسى، كقوله ٢: [الطويل] ١١٨ - فأبت إلى فهم وما كدت آثبا ٣ \_\_\_\_\_ ١ إنما وجب ذلك؛ لأن الحكم يتوجه إلى مضمون الجملة ٢. القائل: هو تأبط شرا، واسمه: ثابت بن جابر بن سفيان، وقيل ثابت بن عمسل، كان شاعرا بئيسا، يغزو على رجله وحده. الشعر والشعراء: ١ / ٣١٢، الأغاني: ١٨ / ٢٠٩، الخزانة: ١ / ٦٦، الاشتقاق: ٣٠٦٢. تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله: وكم مثلها فارقتها وهي تصفرو البيت من كلمة، اختارها أبو تمام في حماسته، وأولها قوله: إذا المرء لم يحتل وقد جد جده ... أضاع وقاسى أمره وهو مدبر والشاهد من شواهد: التصريح: ١ / ٢٠٣، وابن عقيل "٥٨ / ١ / ٣٢٥"، والأشموني: "٢٣١ / ١ / ١٢٨" وهمع الهوامع: ١ / ١٣٠، والدرر اللوامع: ١ / ١٠٧، والإنصاف: ٥٤٤، وشرح المفصل: ٧ / ١٣، ١١٩ والعيني: ٢ / ١٦٥، والخزانة: ٣ / ٥٤، ٤ / ٩٠، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٨٣. المفردات الغريبة: أبت: رجعت. فهم: اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان، تصفر، تخلو، والمراد هنا تتأسف وتتحزن على إفلاتي منها بعد أن ظنوا أنهم قد قدروا علي، وكان ذلك بعد أن أفلتت من بني لحيان، وقد أحكموا خطة؛ ليقعوا به عندما كان يشتار عسلا من فوق جبل. المعنى: رجعت إلى قبيلتي "فهم" وما كدت أعود إليها بعد مفارقتي لها، وكثير من القبائل مثلها تركتها وهي تتحسر وتتأسف على تركي لها. الإعراب: فأبت: الفاء عاطفة، أبت: فعل وفاعل. "إلى فهم": متعلق بـ "أبت". وما: الواو حالية "ما" نافية. كدت: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمه آثبا: خبر كاد، و"الجملة" في محل نصب على الحال وكم: خبرية، تفيد التأكيد، في محل رفع مبتدأ. مثلها: مضاف إليه وهو تمييز كم و"ها": مضاف إليه ثان. فارقتها: فعل وفاعل ومفعول به، و"الجملة": في محل رفع خبر

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٨٨/١

"كم". وهي: الواو الحالية، والضمير بعدها مبتدأ تصفر: فعل مضارع، والفاعل: هي و"الجملة" في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة "المبتدأ وخبره"، في محل نصب على الحال. موطن الشاهد: "وما كان آثبا". وجه الاستشهاد: عمل "كاد" عمل "كان" ومجيء خبرها اسما مفردا، وحكم مجيء خبر كاد اسما مفردا **شاذ**، لا يقاس عليه؛ لأن الأصل في خبرها أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع، وبعض النحاة أنكروا رواية البيت على الوجه السابق، وزعموا أن الرواية الصحيحة "وما كنت آثبا" (١)

"وقولهم: "عسى الغوير أبؤسا" ١. وأما: ﴿فطفق مسحاً﴾ ٢، فالخبر محذوف، أي: يمسح مسحاً. \_\_\_\_\_ ١ هذا مثل قائلته العرب، وذكره الميداني في مجمع الأمثال: "تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد": ١٧ / ٢. وأصله: أن قوما كانوا في غار، فانهار عليهم، فماتوا جميعاً، ثم تمثلت به الزباء ملكة الجزيرة، حين رجع إليها قصير ومعه الرجال والغوير: تصغير الغار، وهو اسم ماء لبني كليب. الأبؤس: جمع بؤس أو بأس، ومعناه: العذاب والشدة. والمعنى: لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير، فصار مثلاً يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها. شرح التصريح: ١ / ٢٠٤. موطن الشاهد: "عسى الغوير أبؤسا". وجه الاستشهاد: مجيء خبر "عسى" مفرداً، وحكم هذا أنه **شاذ**، ولا يقاس عليه، كما في الشاهد السابق، وهذا تخريج سيويه وأبي علي الفارسي، وذهب ابن الأعرابي، إلى أن "أبؤسا" منصوب بفعل محذوف، والتقدير: عسى الغوير يصير أبؤسا، وقدره الكوفيون: عسى الغوير أن يكون أبؤسا، وذهب آخرون إلى أن "أبؤسا": مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: يأتي بأبؤس، وكان الصواب أن يقدر على هذا الوجه يأتي أبؤسا؛ لأن "أتى" يتعدى بنفسه؛ وأما ابن هشام فيرى أنه مفعول مطلق لعامله المحذوف، والتقدير: عسى الغوير يبأس أبؤسا. انظر شرح التصريح: ١ / ٢٠٣-٢٠٤ "٣٨" سورة ص، الآية: ٣٣. موطن الشاهد: ﴿طفق مسحاً﴾. وجه الاستشهاد: حذف عامل المفعول المطلق، وهو "يمسح" الواقع خبر لـ "طفق"، والذي جوز حذف العامل دلالة المصدر عليه، فأقيم مقامه، واسم "طفق" يعود إلى سليمان عليه السلام، وفي هذه الآية رد على ابن مالك، حيث قال: "وحذف عامل المؤكد امتنع". شرح التصريح: ١ / ٢٠٤.. (٢)

"يروى بنصب "جهده" ورفع. الثاني: أن يكون مضارعاً ١، وشذ في "جعل" قول ابن عباس ٢ رضي الله عنهما: "فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً ٣". الثالث: أن يكون مقروناً بأن إن كان

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١ / ٢٩١

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١ / ٢٩٢

الفعل حرى أو اخلوق، نحو: "حرى زيد أن يأتي" و"اخلولقت السماء أن تمطر" ٤، وأن يكون مجردا منها إن كان الفعل دالا \_\_\_\_\_ ١ أي: في اللفظ والإعراب، ولكن معناه ماض قريب من الحال في الزمن، مثل "كا" وأخواتها. ٢ ابن عباس: هو أبو العباس، عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، حبر الأمة وترجمان القرآن، وفقه عصره، ولد سنة ٣ ق. هـ، لازم النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه الأحاديث، شهد مع علي بن أبي طالب "الجمل" و"صفين"، وله في الصحيحين ١٦٦٠ حديثا، ينسب إليه كتاب في تفسير القرآن، جمعه بعض أهل العلم، مات سنة ٦٨ هـ. سير أعلام النبلاء: ٣ / ٣٣١، وفيات الأعيان: ٣ / ٦٢، البداية والنهاية: ٨ / ٢٩٥، إل إصابة: ٢ / ٣٣٠. قال ابن عباس ذلك مبنيًا حال الناس عندما أعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعوة. وأما الإعراب، فـ "جعل": فعل ناقص. الرجل: اسمه. إذا: ظرفية زمانية. لم: جازمة. نافية. يستطع: مضارع مجزوم، والفاعل هو، أن: حرف مصدري ونصب، يخرج: فعل مضارع منصوب، والمصدر المؤول من "أن وما بعدها": في محل نصب مفعول به، والتقدير: لم يستطع الخروج. أرسل: فعل ماض، والفاعل: هو رسولا: مفعول به، وجملة "أرسل رسولا": في محل نصب خبر "جعل". موطن الشاهد: "جعل الرجل..... أرسل رسولا". وجه الاستشهاد: مجيء خبر "جعل" فعلية، فعلها ماض، وحكم مجيئه ماضيا **شاذ** ولا يقاس عليه. ٤ المقصود بـ "أن" المقترن بها -هنا- أن المصدرية الناصبة وجوبا، وذلك للإشعار بأن الفعل السابق عليها، يفيد الرجاء في المستقبل، وأما خبر الفعل الناسخ السابق لها، فيكون مصدرا منسبكا من "أن وما دخلت عليه"، وفي هذه الحال، يحصل إشكال، وهو الإخبار بالمعنى عن الجثة، وهذا غير جائز، وللتخلص من هذا الإشكال؛ فإما أن يظل الأمر على ظاهره، ويقصد به المبالغة، وإما أن يقدر مضاف قبل أو بعد الناسخ، ففي نحو: عسى زيد أن يذهب، يكون التقدير: عسى زيد صاحب قيام، وهذا أفضل، وقيل: يغتفر في هذا الباب الإخبار بالمعنى عن الجثة. وانظر شرح التصريح: ١ / ٢٠٦.. (١)

"وكاد وكرب بالعكس ١، فمن الغالب قوله تعالى: ﴿وما كادوا يفعلون﴾ ٢، وقول الشاعر ٣: [الخفيف] ١٢٦ - كرب القلب من جواه يذوب ٤ \_\_\_\_\_ ١ أي: يغلب في خبرهما التجرد من "أن"؛ وذلك لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل، فأشبهها أفعال الشروع واقتترانهما بأن في **النادر** بالنظر لأصلهما. التصريح: ١ / ٢٠٧. ٢ "سورة البقرة، الآية: ٧١. موطن الشاهد: ﴿وما كادوا يفعلون﴾. وجه الاستشهاد: مجيء خبر "كاد" جملة فعلية، فعلها مضارع مجرد من "أن" وحكم مجيئه مجردا منها الجواز

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٩٧/١

مع التغليب. ٣ الشاعر: هو الكلحبة اليربوعي، ويقال له: العريني، واسمه هبيرة بن عبد مناف بن عرين من بني تميم وساداتها، ويعرف بفارس العرادة. الخزانة. ١ / ٣٩٢، الاشتقاق: ٤٠٢٢٦ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله: حين قال الوشاة: هند غضوب. ينسب البيت أيضا إلى رجل من طيء، وهو من شواهد، التصريح: ١ / ٢٠٧، وابن عقيل: "٩١ / ١ / ٣٣٥"، والأشموني: "٢٤٢ / ١ / ١٣٠"، وهمع الهوامع: ١ / ١٣٠، والدرر اللوامع: ١ / ١٠٥، والعيني: ٢ / ١٨٩، وشذور الذهب: "١٣٠ / ٣٥٦". المفردات الغربية: جواه: الجوى، شدة الوجد. الوشاة، جمع واشع، من وشى به إذا نم عليه. ويروى: حين قال العذول: وهو اللائم في المحبة. غضوب: فعول بمعنى فاعل، وهي صفة من الغضب. المعنى: قرب قلبي من شدة وجده وحزنه وحرقة يسيل، حين قال الساعون المفسدون بين الأحبة. هند غاضبة عليك. الإعراب: كرب: فعل ماض ناقص. القلب: اسمه. "من جواره" متعلق بـ "يدوب" الآتي، أو بقوله "كرب" والهاء: مضاف إليه. يدوب فعل مضارع، والفاعل: هو، وجملة "يدوب": في محل نصب خبر كرب. "حين": متعلق بـ "يدوب". قال: فعل =. (١)

"[أفعال المقاربة ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة]: وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهي "كاد" نحو: ﴿يكاد زيتها يضيء﴾ ١، وأوشك، كقوله: يوشك من فر من منيته ٢ وهو أكثر استعمالا من ماضيها، و"طفق"، حكى الأخفش: طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم، و"جعل"، حكى الكسائي: "إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه". [استعمال اسم فاعل ثلاثة منها]: واستعمل اسم فاعل لثلاثة، وهي: "كاد" قاله الناطم، وأنشد عليه ٣: [الطويل] \_\_\_\_\_ = الإعراب: سقاها: فعل ماض، ومفعول به أول. ذوو: فاعل مرفوع. الأحلام: مضاف إليه. سجلا: مفعول به ثان منصوب. "على الظما": متعلق بـ "سقاها". وقد: الواو حالية. قد: حرف تحقيق. كربت: فعل ماض ناقص، والتاء: للتأنيث. أعناقها: اسم كرب، و"ها" مضاف إليه. أن: حرف مصدري ونصب. تقطعا: فعل مضارع، حذفت إحدى تاءيه تخفيفا، منصوب وعلامة نصبه حذف النون، والألف للإطلاق، والفاعل: ني، والمصدر المؤول في محل نصب خبر "كرب"، الجملة من "كرب واسمها وخبرها": في محل نصب على الحال. موطن الشاهد: "أن تقطعا". وجه الاستشهاد: مجيء خبر "كرب" مضارعا مقترنا بـ "أن" وحكم هذا الاقتران جائز مع القلة، وفي الشاهد رد على سيبويه الذي لم يحك فيه غير التجرد، فالبيت حجة عليه، ومثل هذا الشاهد، قول العجاج: لقد برئت أو كربت أن تبورا ... لما رأيت

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٠١/١

بيهسا مشبورافاقتن جواب كرب ب "أن" وهو قليل **نادر**، كما أسلفنا. ١ "٢٤" سورة النور، الآية: ٣٥. موطن الشاهد: ﴿يكاد زيتها يضيء﴾. وجه الاستشهاد: استعمال مضارع "كاد" الناقصة، واستعمال مضارعها جائز شائع في لغة العرب، وزيت: اسمها، وجملة "يضيء": في محل نصب خبرها. ٢ مر تخريج هذا الشاهد، والتعليق عليه. ٣ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، يكنى أبا صخر، ويعرف بابن أبي جمعة، وهو جده لأمه، وكثير شاعر فحل من شعراء الطبقة الأولى، وأحد شعراء الغزل في عصره، عرف بحبه لعزة وتغزله بها، على الرغم من قبحها، وكان أحرق، غالبا في التشيع، ورافضيا، اتصل بعبد الملك بن مروان، فأكرمه. مات سنة ١٥٠هـ. الشعر والشعراء: ١ / ٥٠٣، تجريد الأغاني: ٣ / ١٠٠٨، الجمحي: ١ / ١٢١، الخزانة: ٢ / ٣٧٦. اللآلي: ٦١.. (١)

"نافع ١ بالكسر، وغيره، وهو المختار. \_\_\_\_\_ ١ نافع: هو أبو الحسن، نافع بن عبد الرحمن المدني، أحد أصحاب القراءات السبع، أصله من أصبهان، كان إمام الناس بالقراءة في المدينة وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها، قيل: إنه قرأ على سبعين من التابعين، وأجمع عليه الناس بعدهم. مات سنة ١٦٩هـ. وفيات الأعيان: ٥ / ٣٦٨، المعارف: ٥٨٢ غاية النهاية: ٢ / ٣٣٠، طبقات القراء: ٢ / ٣٣٠، الشذرات: ١ / ٢٧٠. فائدة: "أ": يجوز حذف خبر هذه الأفعال إن علم، وهو كثير في خبر "كاد" قليل في خبر "كان"، نحو: من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد. "ب": يتعين في مثل: عسى أن يكرم محمد الضيف، أن تكون "عسى" تامة، و"محمد" فاعلا لها، ولا يجوز أن يعرب "محمد" مبتدأ مؤخرا، ولا اسما لعسى على أنها ناقصة، و"أن يكرم" خبرها مقدما؛ لئلا يلزم الفصل بين أجزاء صلة "أن" بأجنبي؛ وهو "محمد"، ومثل هذا يقال في إعرابه كلمة "ربك" في قوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا﴾، و"مقاما" ظرف. حاشية الصبان: ١ / ٢٦٦. "ج": اختلف فيما يتصل بعسى من الضمائر: الكاف والهاء والياء، فذهب سيبويه، إلى أنها في محل نصب اسم لعسى، وهي حينئذ حرف ترج، مثل "لعل"، وما بعدها خبر لها، وفي هذه الحالة لا تقع بعدها "ما" الزائدة. وذهب المبرد والفارسي إلى أن "عسى" على ما هي عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، وهذه الضمائر أخبارها مقدمة في محل نصب، وما بعدها الاسم، وقد عكس الإسناد، ويلزم على هذا: جعل خبر "عسى" اسما صريحا. وهذا **نادر** كما تقدم، وذهب الأخفش إلى أن "عسى" على ما كانت عليه أيضا، وهذه الضمائر أسماؤها، وقد ناب ضمير النصب

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٠٤/١

عن ضمير الرفع ونيابة بعض الضمائر عن بعض جائزة، واختار الناظم قول الأخفش حاشية الصبان: ١ /  
٢٦٧.. (١)

"لكنه بخيل" والثاني نحو: "لو جاءني أكرمته؛ لكنه لم يجيء" ١. والرابع: "كأن": وهو للتشبيه المؤكد ٢؛ لأنه مركب من الكاف وأن. والخامس: "ليت": هو للتمنى، وهو: طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر ٣، نحو: "ليت الشباب عائد"، وقول منقطع الرجاء: "ليت لي مالا فأحج منه". والسادس: "لعل": وهو للتوقع، وعبر عنه قوم بالترجي في المحبوب نحو: ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً﴾ ٤ أو الإشفاق في المكروه نحو: ﴿فلعلك باخع﴾ ١ ومن ذلك قول الحماسي: فلو طار ذو حافر قبلها ... لطارت، ولكنه لم يطر ٢ ولا تخرج عنه عند البصريين، وزعم الكوفيون أن "كأن" كما تأتي للتشبيه تأتي للتحقيق. وجعلوا منه قول الشاعر: فأصبح بطن مكة مقشعرا ... كأن الأرض ليس بها هشاموزعم ابن السيد أنها تأتي للظن، إذا كان خبرها فعلا أو طرفا أو صفة من صفات أسمائها، وزعم أبو الحسين الأنصاري أنها تأتي للتقريب، وزعم أبو علي الفارسي أنها قد تأتي للنفي. التصريح: ١ / ٢١٢. ومغني اللبيب: ٣٠٥٢. الفرق بينهما: أن ما لا طمع فيه مستحيل، كرجوع الشباب للطاعن في السن، وما فيه عسر يكون ممكنا في مجرى العادة ولكنه **نادر** الوقوع، ومن ذلك تفهم أن "ليت" لا تدخل على جملة يكون مضمونها واجب الوقوع، فلا تقول: ليت غدا يجيء. شرح التصريح: ١ / ٢١٢-٢١٣. ٤. "٦٥" سورة الطلاق، الآية: ١. موطن الشاهد: ﴿لعل﴾. وجه الاستشهاد: مجيء "لعل" حرفا مشبها بالفعل بمعنى التوقع والترجي، ولفظ الجلالة في محل نصب اسمه، وجملة "يحدث بعد ذلك أمرا": في محل رفع الخبر. وأتت "لعل" معنى الترجي؛ لأن توقع المحبوب يسمى ترجيا.. (٢)

"وقوله ١: [الوافر] = وهو من شواهد: التصريح: ١ / ٢١٣، وهمع الهوامع: ١ / ١٣٢ وفيه: لعلها بدل وعليها. والدرر اللوامع: ١ / ١١٠، والعيني: ٢ / ٢٢٧، والمغني: "٢٧٤ / ٢٠٤". والسيوطي: ١٥٣. المفردات الغريبة: تشكى: أصله تشكى بتاءين فحذف إحدى التاءين، أي: يصيبها المرض فتشكو الأمة، أعودها: العيادة: زيارة المريض خاصة. "كأس" اسم محبوبته. المعنى: أرجو أن تكون هذه النار التي أبصرها نار محبوبتي "كأس"، كما أتمنى أن تمرض وتشكو آلام المرض، فأذهب لزيارتها ورؤيتها، وهي أمنية سخيفة، تدل على الأنانية. الإعراب: قلت: فعل ماض وفاعل. عساها: "بمعنى لعل"

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣١٢/١

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣١٥/١





المنفي، وتخلصا من هذا الشذوذ أو ذاك ذهب بعضهم إلى عد اللام في هذا الشاهد زائدة، كما زيدت في مواضع كثيرة. وانظر حاشية الصبان: ١ / ٢٨١، وشرح التصريح: ١ / ١٠٢٢٢ "٣" سورة آل عمران، الآية: ٣٣. موطن الشاهد: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى﴾. وجه الاستشهاد: جاء خبر "إن" فعلا ماضيا، فامتنع دخول اللام المرحلة عليه؛ لأنها لا تقترن بالخبر الدال على الماضي. ٢. المراد بـ "نعم"، كل فعل لا دلالة له على حدث، ولا زمان معين تقتضيه الصيغة، والمراد بـ "عسى": كل فعل دل على زمان، ولكنه نقل إلى الإنشاء، وقد وافق الشاطبي على دخول اللام على "نعم" و"بئس"، ولم يوافق على دخولها على عسى. شرح التصريح: ١ / ٢٢٢، وحاشية الصبان: ١ / ٣٠٢٨١ حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على الماضي المقترن بقد، وإذا ورد دخولها عليه قدرت لام جواب لقسم محذوف، والتقدير في المثال: إن زيدا والله لقد قام. ٤. وصاحب الترشيح: هو أبو بكر خطاب بن يوسف الماوردي "المروزي" القرطبي البطليوسي، أحد كبار النحاة ومحققهم، والمتقدمين في علوم اللسان عامة، تصدر لإقراء العربية طويلا، وصنف فيها، واختصر "الزاهر" لابن الأنباري، بالإضافة لكتابه المشهور: الترشيح، له نظم فيما يذكر ويؤنث، وينقل عنه أبو حيان، وابن هاشم كثيرا توفي سنة ٤٥٠ هـ. البلغة: ٧٧، بغية الوعاة: ١ / ٥٥٣، معجم المؤلفين: ٤ / ١٠٣.. (١)

"وندر الأعمال في إنما، وهل يمتنع قياس ذلك في البواقي مطلقا؟ أو يسوغ مطلقا؟ أو في لعل فقط؟ أو فيها وفي كأن؟ أقوال ١. \_\_\_\_\_ = في شبكة صائد، فعد، فإذا هو "٦٦" فإذا أضيف نصفه إلى حمامتها، كان مائة، كما قالت. الإعراب: قالت: فعل ماض، والفاعل: هي، والتاء للتأنيث. ألا: حرف استفتاح وتنبيه. ليتما: ليت حرف مشبه بالفعل إذا كانت معملة و"ما" زائدة، أو: كافة ومكفوفة، لا عمل لها. هذا: اسم الإشارة إما أن يكون اسم "ليت" على إعمالها وإما أن يكون مبتدأ، إذا كانت "ما" كافة الحمام: بدل من اسم الإشارة، وهو الأفضل، فإذا كانت "ما" كافة واسم الإشارة مبتدأ، كان "الحمام" مرفوعا، وإذا عدت "ما" زائدة فاسم الإشارة اسم "ليت" ويكون الحمام منصوبا، وكلا الوجهين جائز، "لنا" متعلق بخبر "ليت" المحذوف، أو بخبر المبتدأ، حسب التقدير، "إلى حمامتنا": متعلق بمحذوف حال من اسم "ليت"، و"نا" مضاف إلي. هـ. أو: حرف عطف بمعنى الواو، نصفه: معطوف على اسم الإشارة، فيجوز فيه الرفع والنصب؛ لما أسلفنا، فقد: الفاء فاء الفصيحة، قد: اسم بمعنى "كاف". خبر لمبتدأ محذوف، و"المبتدأ المحذوف وخبره": في محل جزم جواب شرط محذوف، والتقدير: إن يحصل ذلك فهو كاف. موطن الشاهد: "ليتما هذا الحمام لنا". وجه الاستشهاد: روي هذا الشاهد برفع الحمام على

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٣٦/١

إهمال "ليت"، وبنصبه على إعمالها، وفي هذا الشاهد دليل على أن "ما" غير الموصولة، إذا ما اتصلت بـ "ليت" لا يلزم أن تكفها عن العمل، بل يجوز الإعمال والإهمال، وإن كان الإعمال أرجح، حتى أوجه سيبويه لأنه يرى "ما" المتصلة بـ "ليت" موصولة وليست كافة. ١ يذهب سيبويه والأخفش "إلى أنه، لا يجوز الإعمال في أن المفتوحة الهمزة، ولا في كأن ولعل ولكن إذا اتصلت بإحداهن "ما" الكافة، فالإعمال عند سيبويه واجب في ليت، **ونادر** في "إن" وممتنع في البواقي. وحجته في ذلك أنه الوقوف عند ما سمع من العرب، وذهب الزجاج، وابن السراج، والزمخشري، وابن مالك إلى أن الإعمال جائز في كل هذه الأحرف مع اتصالهن بما الكافة، قياسا لما لم يسمع عن العرب على ما سمع، وذهب الفراء إلى أن الإعمال جائز في "لعل" إذا اتصلت بما الكافة؛ لأنها أقرب هذه الأحرف شيها بليت، حتى إن بعض النحاة، يزعم أن "لعل"، قد تتضمن معنى "ليت" فتأخذ حكمها، وحمل على هذا الوجه، قوله تعالى: ﴿فأطلع إلى إله موسى﴾، فزعم أن نصب المضارع المقترن بالفاء بسبب تضمن "لعل" معنى ليت؛ لأن قبل ذلك ﴿لعلني أبلغ الأسباب، أسباب السماوات﴾ وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الإعمال جائز مع "لعل" و"كأن"؛ لقرب كل منهما من "ليت" فهذه هي الأقوال التي يشير المؤلف إليها. شرح التصريح: ١ / ٢٢٥ وابن عقيل: "دار الفكر": ١ / ٢٨٩، وحاشية الصبان: ١ / ٢٨٤.. (١)

"وقوله ١: [الوافر] ١٤٣ - وإلا فاعلموا أنا وأنتم ... بغاة ٢..... =  
وجملة "أسمى واسمها وخبرها": في محل نصب خبر "يك". فإني: الفاء رابطة لجواب الشرط. إن: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسمه. وقيار: الواو حرف عطف. قيار: اسم معطوف على محل اسم "إن"، أو قيار: مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير. وقيار مثلي، كما في الأمثلة السابقة، والوجه الأول أفضل في هذا الشاهد. لغريب: اللام لام المرحلة. غريب: خبر "إن" مرفوع. موطن الشاهد: "إني وقيار لغريب". وجه الاستشهاد: عطف "قيار" على محل اسم "إن" قبل استكمال الخبر "غريب"، وهذا على مذهب الكسائي والفراء، اللذين أجازا العطف بالرفع على محل اسم "إن" قبل استكمال الخبر، كما في المتن، وأخذ بهذا الرأي أكثر فيما بعد. غير أن بعض النحويين، يرون أن "قيار" مبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة خبر "إن" عليه، أو "غريب" خبره، وخبر "إن" محذوف، ويراعى في كل كلام ما يناسبه، وفي مثل هذا الشاهد، فالمذكور خبر "إن"؛ لاقتران الخبر باللام، وخبر المبتدأ لا يقترب بها إلا شذوذاً، والحمل على **الشاذ**، إذا أمكن غيره، لا يجوز، والذهاب إلى أن اللام زائدة، لا لام الابتداء لا داعي له، وما ذهب إليه ابن مالك، وابن هشام أفضل؛ لأنه

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٤١/١

يربحنا من التأويلات، والتجوزات التي لا فائدة فيها. ١. القائل هو: بشر بن أبي خازم، ويكنى أبا نوفل، وهو أحد بني أسد بن خزيمه، أحد فحول الشعراء، وشجعان الفرسان، هجا أوس بن حارثة الطائي بخمس قصائد وحدث أن أسره "بنو نبهان"، ففك أوس أسره، وأنعم عليه، فمدحه بخمس قصائد، مات مقتولا في إحدى غزواته، وذلك سنة ٩٢ ق. هـ. له ديوان شعر مطبوع. الشعر والشعراء: ١/ ٢٧٠، والخزانة: ٢/ ٢٦١، ومختارات ابن الشجري: ٢/ ٢١٩ تخريج الشاهد: البيت بتمامه: وإلا فاعلموا أنا وأنتم ... بغاة ما بقينا في شقاقوه من شواهد: التصريح: ١/ ٢٢٨، والكتاب لسيبويه: ١/ ٢٩٠، والعيني: ٤/ ٣١٥ ودلائل الإعجاز للجرجاني: ٢٤، والإنصاف: ١٩٠، وشرح المفصل: ٧/ ٦٩، والخزانة: ٤/ ٣١٥ وديوان بشر بن أبي خازم: ١٦٥. المفردات الغريبة: بغاة: جمع باغ، وهو اسم الفاعل من البغي، وهو مجاوزة الحد، وتقول: بغى فلان على فلان، إذا ظلمه، واعتدى عليه. شقاق: مصدر شاقه إذا خالفه وعاداه أشد العداوة.. (١)

"وخرج على أن الأصل "وأنت معي" والجملة الحالية، والخبر قوله "في بلدة" ١. \_\_\_\_\_ = وهو من شواهد: التصريح: ١/ ٢٣٠، وهمع الهوامع: ١/ ٢٢٥، ٢/ ١١٤، والدرر اللوامع: ١/ ١٩٢، ٢/ ٢٠٢، وكتاب سيبويه: ١/ ١٣٣، ٣٦٥، ومعاني الفراء: ١/ ٤٧٩، والمقتضب: ٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ٤/ ٤١٤، والإنصاف: ٢٧١، شرح المفصل: ٢/ ٨٠، ١١٧، ٧/ ٢١، ٨/ ٥٢. والخزانة: ٤/ ١٩٧، والعيني: ٣/ ١٠٧، وديوان رؤبة: ٥٣. وقد وقع في ديوان جران العود "ط. دار الكتب": ٥٢ رجز، صورته هكذا: قد ندع المنزل يا لميس ... يعتس فيه السبع الجروسالذئب أو ذو لبد هموس ... وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس ... وبقر ملمع كنوسكأنما هن الجواري الميسالمفردات الغريبة: لميس: اسم امرأة. أنيس: مؤنس، والمراد: أي إنسان. المعنى: أتمنى أن أكون أنا وأنت يا لميس في بلد ليس فيه أحد غيرنا. الإعراب: يا: حرف نداء، والمنادى محذوف. ليتني: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: اسمه. وأنت: الواو عاطفة. أنت: معطوف على محل اسم "ليت"، أو على الضمير المستتر في الخبر. "في بلدة": متعلق بخبر ليت المحذوف، وجملة "ليس بها أنيس": صفة ل بلدة. موطن الشاهد: "ليتني وأنت". وجه الاستشهاد: عطف "أنت" وهو ضمير رفع على محل اسم "ليت" قبل استكمال الخبر، في هذا، دلالة على جواز العطف على محل اسم "ليت" كذلك، وبين المؤلف تخريج الجمهور في المتن. ١. صاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار والمجرور الذي في قوله: "في بلدة"، والعامل في الحال، هو نفس الجار والمجرور،

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٤٧/١

وهو العامل في صاحب الحال. وهذا التخريج الذي ذكره المؤلف هو تخريج ابن مالك، وهو على ندور أو قلة، فإن أكثر النحويين، على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف، وهو ممن نص على ذلك، فقال في باب الحال "....". وندر نحو سعيد مستقرا في هجر" وشرحه الموضح بقوله: يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به، **والنادر** والقليل، لا يقاس عليهما، وأبعد منه قول بعضهم: إن الأصل أنا وأنت. فأنا مبتدأ، وأنت معطوف عليه، وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد فحذف أنا. شرح التصريح: ١/ ٢٣٠.. (١)

"كقوله ١: [الكامل] ١٤٧ - شلت يمينك إن قتلت لمسلما ٢ \_\_\_\_\_ ١ هي: عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، وهي بنت عم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، شاعرة صحابية من المهاجرات تزوجها الزبير بن العوام. الأعلام: ٣/ ٢٤٢، الخزانة: ١٠ / ٣٧٨، الإصابة: ت: ٦٩٥ قسم النساء. ٢. تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قولها: حلت عليك عقوبة المتعمدوفيه ترثي الشاعرة زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله قبل يوم الجمل، وكان قد رآه نائما تحت شجرة، قد علق سيفه، فاستله، وقطع رأسه وقيل الشاهد قولها: يا عمرو لو نبهته لوجدته ... لا طائشا رعد الجنان ولا اليدوهو من شواهد التصريح: ١ / ٢٣١، وابن عقيل: "١٠٤ / ١ / ٣٨٢"، والأشموني: "٢٧٩ / ١ / ١٤٥"، وهمع الهوامع: ١ / ١٤٢، والدرر اللوامع: ١ / ١١٩، والمحتسب: ٢ / ٢٥٥، وشرح المفصل: ٨ / ٧١، ٧٢، ٧٦، والمقرب: ٢٠، والإنصاف: ٦٤، والعيني: ٢ / ٤٧٨، وخزانة الأدب: ٤ / ٣٤٨، ومغني اللبيب: "٢١ / ٣٧" وشرح السيوطي: ٢٦. المفردات الغريبة: شلت: "بفتح الشين" إخبار ومعناه الدعاء، وشلت على ما لم يسم فاعله لغة رديئة. حلت عليك: نزلت بك، ويروي مكانه: وجبت عليك. المعنى: تدعو عاتكة على ابن جرموز لفعلته الشنعاء، فتقول: أشل الله يدك أيها القاتل؛ لأنك قتلت مسلما بغير حق، ووجبت عليك عقوبة القتل المذكورة في قوله تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها﴾. الإعراب: شلت: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. يمينك: فاعل مرفوع، والكاف: مضاف إليه. إن: مخففة من الثقيلة مهملة. فعل ماض "غير ناسخ" والتاء: فاعله. لمسلما: اللام لام الابتداء، ومسلما: مفعول به منصوب. موطن الشاهد: "إن قتلت لمسلما". وجه الاستشهاد: مجيء فعل غير ناسخ بعد "إن" المخففة من الثقيلة المهملة، وحكم مجيء الفعل غير الناسخ بعد المهملة **نادر**، ولا يقاس عليه، خلافا للأخفش الذي لا يرى بأسا بدخول الفعل غير الناسخ بعدها. انظر شرح التصريح:

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٥١/١

١ / ٢٣١. فائدة: يعلل النحويون سبب مجيء الفعل الناسخ بعد "إن" المخففة بأن "إن" كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر، فلما ضعفت بالتخفيف، وزال اختصاصها؛ عوضوها بفعل ناسخ يختص بالمبتدأ والخبر، ولهذا كثر مجيء الأفعال الناسخة المضارعة والماضية بعدها كما رأينا.. (١)

"ولا يقاس عليه: "إن قام لأنا، وإن قعد لزيد"، خلافاً للأخفش والكوفيين ١، وأندر منه كونه لا ماضياً ولا ناسخاً كقوله: "إن يزيناك لنفسك، وإن يسيئك لهيه" ٢. [تخفف "أن" المفتوحة ويبقى عملها: [وتخفف "أن" المفتوحة فيبقى العمل، ولكن يجب في اسمها كونه مضمرًا محذوفًا ٣، ١ المشهور عن الكوفيين، أنهم لا يجيزون تخفيف "إن" المكسورة، ويقولون ما ورد منها على أن "إن" نافية بمنزلة "ما" واللام إيجابية بمنزلة "إلا" فمعنى: "إن قام لأنا": ما قام إلا أنا. انظر شرح التصريح: ١ / ٢٣٢، وحاشية الصبان: ١ / ٢٩٠، ومغني اللبيب: ٣٠٥-٢٣٠٦ هذا مثال للفاعل بقسميه، فإن "نفس" اسم ظاهر فاعل "يزيناك"، و"هيه" ضمير بارز فاعل "يشين" والهاء للسكت، ومعنى المثل: إن نفسك، هي التي تزيناك، وهي التي تشينك، ومجيء المضارع غير الناسخ "بعد" المخففة **شاذ**، ولا يقاس عليه بإجماع النحاة. فائدة: لـ "اللام" بعد إن المخففة ثلاث حالات: الأولى: وجوب ذكرها عند انعدام القرينة، نحو: "إن محمد لمسافر" في حالة الإهمال، وكون اسمها وخبرها مفردين. الثانية: وجوب تركها في حال وجود المانع، نحو: "إن محمد لن يسافر" في حالة الإهمال؛ لتقدم "لن" على الفعل. الثالثة: جواز الأمرين، عند وجود قرينة تدل على نوع "إن" أهى مخففة أم نافية، نحو: إن المؤمنين لفائزون، ويجوز: إن المؤمنين فائزون. انظر شرح التصريح: ١ / ٢٣٢. الذي اشترط في أن المخففة، أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفاً -من النحاة- وهو ابن الحاجب، فأما الناظم، والجمهور، فلم يشترطوا فيه ذلك؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس، فلا يحمل الكلام عليه، والغالب أن يكون للشأن؛ ومن أجل ذلك قدر سيويوه في قوله تعالى: ﴿أَن يَأْتِيَنَّكَ مِنْ رَبِّكَ الْوَيْلُ﴾ أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا. التصريح: ١ / ٢٣٢، وحاشية الصبان: ١ / ٢٩٠.. (٢)

"فأما قوله ١: ١٤٨- بأنك ربيع وغيث مريع ... وأنت هناك تكون الشمالاً ٢ فضرورة. ١ هي جنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، شاعرة جاهلية، وهي أخت عمرو بن العجلان بن عامر بن برد بن منبه، أحد بني كاهل والمسمى ذا الكلب. الخزانة: ١ / ٢٣٩٠.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١/ ٣٥٥

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١/ ٣٥٦

تخريج الشاهد: البيت في رثاء أخيها عمرو الملقب "ذا الكلب"، وقد جاءت روايته في شعر الهذليين، هكذا: بأنك كنت الربيع المريع ... وكنت لمن يعتفيك الشمالاويروى قبله قولها: لقد علم الضيف والمرملون ... إذا اغبر أفق وهبت شمالا والبيت الشاهد من شواهد التصريح: ١ / ٢٣٢، والأشموني: "١ / ٢٨١ / ١٤٦" وشرح المفصل: ٨ / ٧٥، والخزانة: ٤ / ٣٥٢، وحماسة ابن الشجري: ٧٣، والإنصاف: ٢٧ وزهر الآداب، للحصري: ٧٩٥، ومغني اللبيب "٣٨ / ٤٧"، والسيوطي: ٧٩. وقطر الندى: "٥٨ / ٢٠٧". المفردات الغربية: غيث: أصل الغيث المطر، ولكنها أرادت به هنا الكلاً. مريع: "بفتح الميم وكسر الراء" يقال: أرض مريعة، أي: مخصبة كثيرة النبات، الشمال: الذخر والملجأ. المعنى: لقد علم الضيف، وكل من لا زاد معه - إذا أظلم الجو، وهبت ريح الشمال الباردة التي تقضي على الزرع - بأنك كثير النفع، متصل العطاء، وأنت الملجأ والغوث لكل وافد عليك. الإعراب: بأنك: الباء حرف جر، أن: مخففة من الثقيلة، والكاف: اسمها. ربيع: خبرها. وغيث: معطوف على ربيع. مريع: صفة لـ "غيث"، والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل جر بالباء، و"الجار والمجرور": متعلق بفعل "علم" في البيت السابق، والتقدير: علم الضيف بكونك ربيعاً. وأنت: الواو عاطفة. أن: حرف مشبه بالفعل، والكاف: اسمه: "هناك" متعلق بـ "تكون"، أو بالشمال الآتي. والكاف: حرف خطاب. تكون: فعل مضارع ناقص، واسمه: أنت. الشمال: خبر تكون منصوب، والألف: للإطلاق، وجملة "تكون مع اسمها وخبرها": في محل رفع خبر "أن" المخففة. موطن الشاهد: "بأنك ربيع، وأنت تكون". وجه الاستشهاد: مجيء اسم "أن" المؤكدة المخففة من الثقيلة في الموضعين ضمير مخاطب، ومذكور في الكلام، والغالب أن يكون ضمير شأن، وأن يكون محذوفاً، والشاهد - عند الجمهور - **شاذ** أو ضرورة، وعلمنا أن ابن مالك جوز أن يكون اسمها ضمير شأن، أو ضميراً غير ضمير الشأن، لكنه أوجب حذفه بكل حال، وعنده، يكون الشذوذ من وجه واحد، وهو ذكر الاسم، وفي قوله: "بأنك ربيع" يوجد شذوذ آخر عند سيبويه وابن الحاجب، وهو مجيء خبر "أن" المخففة مفرداً، ومذهبهما أن يكون جملة. وانظر شرح التصريح: ١ / ٢٣٢.. (١)

"ولم يذكر "لو" في الفوصل إلا قليل من النحويين، وقول ابن الناظم: "إن الفصل بها قليل" وهم منه على أبيه ١. = المحذوف. يؤملون: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع، والواو: نائب فاعل، وجملة، "يؤملون": في محل رفع خبر "أن" المخففة. فجادوا: الفاء عاطفة. جادوا: فعل ماض وفاعل. "قبل": متعلق بـ "جاد". أن: حرف مصدري ونصب. يسألوا: فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب،

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٥٧/١

وعلازمة نصبه حذف النون، والواو: نائب فاعل، والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل جر بالإضافة. "بأعظم": متعلق بـ "جاد". سؤل: مضاف إليه. موطن الشاهد: "أن يؤملون". وجه الاستشهاد: مجيء "أن" المخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وخبرها: جملة "يؤملون"، ولم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية ذات الفعل المتصرف، وغير المفيد الدعاء، بفصل، وحكم عدم الفصل بينها وبينه بفصل **نادر** عند الجمهور. ١ أي: غلط، فإن نص عبارة الناظم: "وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين "أن" المخففة وبين الفعل بـ "لو"، وهذا لا ينافي ورودها كثيرا في الفصح، وإلى هذا يشير الناظم: فالأحسن الفصل بقدر، أو نفي أو ... تنفيس أو لو؛ وقليل ذكر لوفهم ابنه "وقليل ذكر لو" أن مجيئها في الكلام العربي فاصلا قليلا، وهذا الفهم، ليس مستقيما؛ لأنها وردت في القرآن الكريم، كما في الآية المستشهد بها، وكما في قوله تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾، ولكن القليل هو ذكر النحاة لهذا الحرف في الفواصل، وهذا التعليق للمؤلف على ابن الناظم، غير أن عبارة ابن الناظم، ليس فيها ما ظن ابن هشام، بل هي واضحة الدلالة على ما يقصد والده، فهي "وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن المخففة وبين الفعل بـ "لو" وإلى ذلك أشار بقوله: "وقليل ذكر لو". شرح التصريح: ١ / ٢٣٤. وخلاصة ما تقدم: أن الفعل غير الجامد، وغير الدعاء بعد "أن" المخففة المفتوحة الهمزة إما مثبت وإما منفي. وهو إما أن يكون ماضيا أو مضارعا، فالماضي المثبت يفصل بـ "قد"، نحو: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾، والمضارع المثبت، يفصل بالسين، أو سوف، كما في المتن، والماضي المنفي يفصل بـ "لا" نحو: عملت أن لا حضر زيد ولا اعتذر، والمضارع المنفي، يفصل بـ "لا" أو "لن" أو "لم" كما في المتن، وأما "لو" فتأتي فاصلا مع الماضي والمضارع. انظر شرح التصريح: ١ / ٢٣٣.. (١)

"فإن كانت غير نافية لم تعمل، وشذ أعمال الزائدة في قوله ١: [البسيط] ١٥٤ - لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ... إذا للام ذوو أحسابها عمرا ٢ ولو كانت لنفي الوحدة عملت عمل ليس ٣، نحو: "لا رجل قائما، بل رجلا" وكذا إن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص ٤، وإن دخل عليها \_\_\_\_\_ ١ القائل: هو الفرزدق: همام بن غالب، وقد مرت ترجمته. ٢ تخريج الشاهد: البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها عمر بن هبيرة الفزاري. وهو من شواهد: التصريح: ١ / ٢٣٧، والأشموني: "٢٩٠ / ١ / ١٤٩"، وجمع الهوامع: ١ / ١٤٧، والدرر اللوامع: ١ / ١٢٧، والخصائص: ٢ / ٨٧، وخزانة الأدب: ٢ / ٧٨، وديوان الفرزدق: ٢٨٣. المفردات الغريبة: غطفان. اسم قبيلة. لام "اللوم":

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٦١/١



العذل والتعنيف. أحسابها: جمع حسب، وهو ما يعده الإنسان من مفاخر أصوله. المعنى: لو لم يكن لغطفان ذنوب وأعمال مخزية؛ للاموا عمر الفزاري على تعرضه لنا، ولكنهم يعلمون أنهم مذنبون، ولذلك امتنع لومهم. الإعراب: لو: حرف شرط غير جازم. لم: نافية جازمة. تكن: فعل الشرط غير الجازم مجزوم بـ "لم". غطفان: اسم "تكن" الناقص. لا: زائدة. ذنوب: اسم "لا". لها: متعلق بمحذوف خبر "لا". وجملة "لا ذنوب لها": في محل نصب خبر "تكن". إذا: حرف جواب واقع في جواب "لو". للام: اللام واقعة في جواب الشرط غير الجازم، تفيد التوكيد. لام: فعل ماض. ذوو: فاعل لام مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. أحسابها: مضاف إليه، و"ها": مضاف إليه ثان. عمرا: مفعول به، والألف: للإطلاق. موطن الشاهد: "لا ذنوب لها". وجه الاستشهاد: وقوع "لا" زائدة في البيت، وإعمالها عمل "إن"؛ ومعلوم أن "لا" الزائدة، تأتي في الكلام لمجرد تأكيد نفيه وتقويته؛ فحكم عملها عمل "إن" في البيت **شاذ**، ولا يقاس عليه؛ وأما وجوه زيادتها في الشاهد؛ فإن المقصود ثبوت الذنوب لـ "غطفان"؛ وهذا مستفاد من نفي النفي المعلوم من "لو"؛ التي تدل على امتناع شرطها، ومن "لم" التي أعقبتها؛ ونفي النفي إثبات؛ ولهذا فـ "لا" لم تفد شيئا؛ ولذا، حكم بزيادتها. وانظر شرح التصريح: ٢٣٧ / ١، وحاشية الصبان: ٣٠٢ / ٤ أو أهملت وتكررت؛ واختيار الإهمال أو الإعمال - عمل ليس - خاضع لما يقتضيه المعنى المراد. ٤ بل في الظاهر فقط؛ لعموم النكرة في سياق النفي؛ ومثال ذلك، أن "لا" إذا كان اسمها مفردا؛ نحو: لا رجل في الدار؛ فإن أريد نفي الخبر عن فرد واحد، وعن الجنس في الظاهر؛ كانت "لا" عاملة عمل "ليس"؛ ويصح - على هذا - أن يقال بعدها: بل رجلا؛ وإن أريد نفي الجنس حقيقة، وتأكيد النص عليه؛ كانت عاملة عمل "إن" - وعلى هذا - فلا يصح أن يقال بعد شيء؛ وإذا كان الاسم بعدها مثنى أو مجموعا؛ فلا يختلف المراد من النفي؛ فيحتمل نفي الخبر عن المثنى والجمع فقط، أو نفيه عن كل فرد من أفراد الجنس؛ والفرق بينهما يكون على حسب المراد؛ وأما الفرق الصحيح الواضح بين المراد من النفي في قسمي "لا" فيظهر إذا كان الاسم مفردا. شرح التصريح: ٢٣٧ / ١.. (١)

"الخافض خفض النكرة ١، نحو: "جئت بلا زاد"، و: "غضبت من لا شيء" وشد: "جئت بلا شيء" ٢ بالفتح، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت ٣، ووجب - عند غير المبرد وابن كيسان - تكرارها ٤، نحو: "لا زيد في الدار ولا" ١ لأن "لا" لا تتوسط بين عامل ومعموله، وتكون حينئذ ملغاة بين الجار والمجرور؛ علما أن حرف الجر يتخطاها، ويعمل فيما بعدها؛ مع دلالتها على النفي،

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٤/٢

ولا تعد زائدة؛ فيفسد المعنى. وذهب بعضهم -في هذه الحال- إلى أن "لا" اسم بمعنى "غير" مجرورة بحرف الجر، وعلامة جرّها الكسرة المقدرة على الألف، وما بعدها مجرور بإضافتها إليه. شرح التصريح: ١/ ٢٠٣٧ أي: على إعمال "لا" مع التركيب؛ فالباء جارة و"لا شيء": في محل جر بالباء؛ وقد أجريا مجرى الاسم الواحد؛ لأن الجار دخل بعد التركيب، مثل "خمسة عشر" وشيء: اسم لا؛ ولا خبر لها؛ لأنها أصبحت فضلة؛ حكم إعمالها -في هذه الحال- **شاذ** لكم أوضح المؤلف؛ وأما الذي ذهب لإعمالها فهو ابن جني نقلا عن أبي علي الفارسي. شرح التصريح: ١/ ٢٣٧، وحاشية الصبان: ٢/ ٣٠٤ أي: يجب الترتيب بين معموليها؛ فلا يجوز أن يتقدم خبرها ولا معموله على الاسم؛ ولو كان ظرفا، أو جارا ومجرورا؛ لأن ذلك سيؤدي إلى الفصل بينها وبين اسمها. ٤ أي: عند الجمهور، يجب تكرارها في المعرفة جبرا لما فاتها من نفي الجنس؛ وأما في الانفصال فتنبئها على كونها لنفي الجنس في النكرات؛ وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين. حاشية الصبان: ٤/ ٢. فائدة: ورد اسم "لا" معرفة، وهي مع ذلك عاملة، ولم تكرر في قولهم: "قضية ولا أبا حسن لها". وفي قول الشاعر: أرى الحاجات عند أبي خبيب ... نكدن ولا أمية في البلاد وللعلماء في تأويل ذلك مذهبان: الأول: تقدير اسم "لا" نكرة لها تتعرف بالإضافة؛ نحو: "مثل" وأن هذه النكرة كانت مضافة إلى العلم، ثم حذفت وأقيم المضاف إليه مقامها؛ والتقدير: ولا مثل أبي الحسن لها؛ ولا مثل أمية في البلاد. الثاني: أن يقدر العلم قائما مقام وصف اشتهر به؛ فيقدر في "لا أبا حسن": لا فيصل لها، وفي "لا أمية" لا كريم في البلاد. انظر حاشية الصبان: ٢/ ٤-٥.. (١)

"ويجوز" وابن "بالرفع، وأما حكاية الأخفش "لا رجل وامرأة" بالفتح، **فشاذة** ١. [وصف اسم لا] فصل: وإذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متصل جاز فتحه ٢ على أنه ركب معها قبل مجيء "لا" مثل "خمسة عشر"، ونصبه مراعاة لمحل النكرة ٣، ورفع مراعاة لمحلها مع لا، نحو: "لا رجل ظريف فيها" ٤ ومنه: "ألا ماء ماء باردا عندنا" = وما عطف عليه؛ وعلى هذا الوجه، يكون خبر "لا" محذوفا؛ والتقدير: لا أب وابنا مماثلين لمروان موجودان؛ وبـ "الرفع": فهو خبر "لا"؛ أو صفة على محل لا واسمها؛ والأول أفضل. مروان: مضاف إليه. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط. هو: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده؛ والتقدير: إذا ارتدى ... وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بالإضافة. "بالمجد": متعلق بالفعل المحذوف. ارتدى: فعل ماض، والفاعل هو؛ وجملة "ارتدى": تفسيرية، لا محل لها. وتأزرا: الواو عاطفة، تأزرا: فعل ماض، والفاعل: هو؛ والألف: للإطلاق. وجملة

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٥/٢

"تأزرا": معطوفة على جملة "ارتدى"، لا محل لها. موطن الشاهد: "لا أب وابنا". وجه الاستشهاد: عطف ابنا على اسم "لا" النافية للجنس، من دون أن يكرر "لا"؛ وجاء بالمعطوف منصوبا؛ وذلك لأنه عطفه على محل اسم "لا" النافية للجنس؛ ويجوز وجه آخر في هذا الشاهد؛ وهو رفع "ابنا" عطفا على محل "لا" مع اسمها" على مذهب سيويه؛ لأن "لا" و"اسمها" معا في محل رفع على الابتداء. ١. لأنه لا يصح البناء بالتركيب؛ لوجود الفصل بحرف العطف. وخرجه بعضهم على أن الأصل: ولا امرأة، فحذفت "لا" وأبقي البناء على نيتهما؛ فالشذوذ من هذه الناحية. هذا، وإذا كان المعطوف معرفة، لم يجوز فيها إلا الرفع على أنه مبتدأ. شرح التصريح: ٢٠٢٤٣ / ١ أي بناؤه على الفتح، إن كان مفردا، أو على ما ينوب عنها، كالياء في المثني والمجموع. ٣. وقيل إتباعا للحركة البنائية؛ لأنها هنا شبيهة بحركة الإعراب، بل أصلها الإعراب. ٤. هذا من أمثلة الخليل، بفتح ظريف، ونصبه منونا، ورفع. ويقال في المثني: لا رجلين ظريفين بالبناء والنصب، وظريفان. وفي الجمع: لا رجال ظريفين بالبناء والنصب أيضا، وظريفون.. (١)

\_\_ = النحاس والرصاص، جثما: جمع جاثم، أي لاصقين بالأرض. قعودا: جمع قاعد. المعنى: ومعنى البيت بات واضحا، قالته الزباء لما رأت الجمال التي أتاها بها قصير، وقد حمل عليها الرجال في الغرائر، فأوهمها أن ذلك بضاعة. الإعراب: ما: اسم استفهام مبتدأ. "للجمال" متعلق بمحذوف الخبر. مشيها: "بالرفع" فاعل مقدم لـ "وئيدا" على مذهب الكوفيين، و"ها" مضاف إليه. وئيدا: حال من الجمال. موطن الشاهد: "مشيها وئيدا". وجه الاستشهاد: تروى "مشيها" بالرفع والنصب والجر؛ فعلى روايتي النصب والجر، لا شاهد على الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسألة تقدم الفاعل على عامله، وإعراب الروائين كالاتي: أ- رواية النصب: مشيها مشي: مفعول مطلق، لفعل محذوف؛ والتقدير: تشمي مشيها، و"ها" مضاف إليه. وئيدا: حال منصوب من المصدر؛ وجملة الفعل المحذوف في محل نصب حال من الجمال. ب- رواية الجر: "مشيها" بدل اشتمال من الجمال، و"ها" مضاف إليه. وئيدا: حال من المشي. وأما رواية الرفع ففيها الخلاف بين البصريين والكوفيين، حيث زعم الكوفيون - كما أعربنا - أن "مشيها" فاعل لـ "وئيدا" تقدم عليه؛ لأنهم يجيزون تقدم الفاعل على عامله؛ والتقدير عندهم: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها؛ وأما البصريون فلا يجيزون تقدم الفاعل على عامله لسببين: أولهما: أن الفاعل مع فعله ككلمة واحدة ذات جزأين؛ صدرها هو الفعل، وعجزها هو الفاعل، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، فلا

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٠/٢

يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز، على ما هو بمنزلة الصدر. ثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ. ففي قولنا: "زيد قام" إذا كان تقديم الفاعل جائزا، لا يدري السامع، أنريد الابتداء بـ "زيد" والإخبار عنه بالفعل، المتضمن ضميرا واقعا فاعلا له، يعود إلى زيد، أم نريد إسناد قام وحده إليه؟ والفرق بين الحالين أن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن؛ بينما جملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على ثبوت الشيء وتأكيد إسناده إلى من قام به أو وقع منه؛ ولهذا خرج البصريون رواية الرفع. أحدهما: "مشيها". مبتدأ. و"وئيدا": حال من فاعل فعل محذوف؛ والتقدير: مشيها يظهر وئيدا "وجملة الفعل المحذوف وفاعله": في محل رفع خبر المبتدأ. ثانيهما: "مشيها": بدل من الضمير المستكن في "الجار والمجرور" الواقع خبرا؛ وهو "للجمال"؛ لأن متعلق هذا الجار والمجرور، كان يتحمل ضميرا مرفوعا بالفاعلية؛ ولما حذف المتعلق، انتقل الضمير إلى الجار والمجرور. بقي أن نعلم أن بعض العلماء ذهبوا إلى أن هذا البيت **شاذ**؛ لا يقاس عليه. انظر شرح التصريح: ١ / ٢٧١، والدرر اللوامع: ١ / ١٤١، وحاشية الصبان: ٢ / ٤٦.. (١)

"إن التقدير: هذه خولان، وقال المبرد ١: الفاء لمعنى الشرط ٢، ولا يعمل الجواب في الشرط، فكذلك ما أشبههما، وما لا يعمل لا يفسر عاملا؛ فالرفع عندهما واجب، وقال ابن السيد ٣ وابن **بابشاذ** ٤: يختار الرفع في العموم كالأية، والنصب في الخصوص، كذ: "زيدا اضربه". \_\_\_\_\_ = حالية، أكرومة: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. الحيين: مضاف إليه. خلو: خبر مرفوع؛ وجملة "أكرومة الحيين خلو": في محل نصب على الحال. "كما": متعلقان بمحذوف خبر ثان؛ وجاءت الكاف -هنا- بمعنى "على". هي: مبتدأ محذوف الخبر؛ والتقدير: الذي هي عليه؛ و"الجملة": صلة لـ "ما" الموصولة، لا محل لها؛ ويجوز أن تكون "ما" زائدة؛ و"هي": ضمير مجرور المحل بالكاف؛ والجار والمجرور خبر ثان لـ "أكرومة"؛ أي كـ "حالتها المعروف"؛ والأول: أفضل. موطن الشاهد: "خولان". وجه الاستشهاد: جعل سيبويه "خولان" خبرا لمبتدأ محذوف؛ ولم يجعلها مبتدأ، وجملة "فانكح فئاتهم، خبرا؛ بل جعل الجملة الطلبية مستأنفة؛ لكون الفاء عنده لا تدخل على خبر المبتدأ الخاص كأسماء الأعلام؛ ولكون دخولها على خبر المبتدأ؛ لشبه المبتدأ بالشرط في العموم، والخبر بالجواب؛ فإذا زال الشبه، لم تتحقق علة الجواز. انظر شرح التصريح: ١ / ٢٩٩. مرت ترجمته. ٢ لأن المبتدأ وهو "الزانية"، فيه أل الموصولة، والموصول فيه معنى الشرط وهو التعليق أو العموم؛ إذ التقدير: من زنت ومن زنى -فاجلدوا...؛ لهذا تدخل الفاء في خبره كما تدخل في

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج مال الدين ابن هشام ٨١/٢

جواب الشرط. التصريح: ١ / ٣٠٢٩٩ هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي، ولد سنة ٤٤٤ هـ، وكان عالما باللغات والآداب متبحرا فيها، وكانت له يد في العلوم القديمة. له تصانيف كثيرة منها: شرح أدب الكاتب، وشرح الموطأ، وسقط الزند، وديوان المتنبي، والحلل في شرح أبيات الجمل، والمسائل المنثورة في النحو، وكتب أخرى. مات سنة ٥٢١ هـ. البرغة: ١١٤، إنباه الرواة: ٢ / ١٤١، بغية الوعاة: ٢ / ٥٥، طبقات القراء: ١ / ٤٠٩٩ هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن **بابشاذ** النحوي، المصري، قدم بغداد، وأخذ عن علمائها تصدر للإقراء بجامع عمرو بن العاص في مصر، ثم تزهّد وانقطع في المسجد، فجمع كتابا في المسائل النحوية سماها العلماء: "تعليقة الغرفة" وله مصنفات أخرى منها: مقدمة في النحو سماها: المحتسب، وثلاثة شروح على الجمل للزجاجي ... وغيرها، مات سنة: ٤٦٩ هـ. البلغة: ١٠٠، بغية الوعاة: ١ / ١٧، إنباه الرواة: ٢ / ٩٥، ابن خلكان، ١ / ٢٣٥، الأعلام: ٣ / ٣١٨.. (١)

"٢٣٤ - أثلبة الفوارس أم رياحا ... عدلت بهم طهية والخشابا وقال الأخفش: أخوات الهمزة كالهمزة: نحو: "أيهم زيدا ضربه"، "ومن أمة الله ضربها"، ومنها النفي بما أو لا أو إن، نحو: "ما زيدا رأيته" وقيل: ظاهر مذهب \_\_\_\_\_ ١ تخريج الشاهد: البيت من قصيدة طويلة لجريز، يمدح فيها قبيلتي ثعلبة ورياح، ويذم قبيلتي: طهية والخشاب، ومطلعها: أقلي اللوم عاذل والعتابا ... وقولي: إن أصبت لقد أصابا الشاهد من شواهد: التصريح: ١ / ٣٠٠، والأشموني: "٣٩٥ / ١ / ١٩٠"، والكتاب لسيبويه: ١ / ٥٢، ٤٨٩، وأمالى ابن الشجري: ١ / ٣٣١، ٢ / ٣١٧، والعيني: ٢ / ٥٣٣، وديوان جريز: ٦٦. المفردات الغريبة: ثعلبة ورياح: قبيلتان من بني يربوع بن حنظلة. الفوارس: جمع فارس، وهو أحد ألفاظ جمع فيها "فاعل" وصفا لمذكر عاقل - على "فواعل" ومنها هوالك - جمع هالك، ونواكس جمع ناكس، وحواج جمع حاج. عدلت: سويت وجعلتهم يعدلونهم في سمو المنزل. طهية: حي من بني تميم. الخشاب حي من بني مالك بن حنظلة. المعنى: أتسوي بين قبيلتي ثعلبة الفوارس أو رياح؛ هاتين القبيلتين المعروفتين بالفضل والنبل، وبين طهية والخشاب؛ القبيلتين الوضيعتين اللتين لا وزن لهما؟! الإعراب: أثلبة: الهمزة حرف استفهام، ثعلبة. مفعول به لفعل محذوف من معنى الفعل المذكور؛ والتقدير: أحقرت ثعلبة؛ أو أهنت ثعلبة. الفوارس: صفة لـ "ثعلبة" باعتبار المعنى. أم: حرف عطف. رياحا: معطوف على ثعلبة منصوب مثله. عدلت: فعل ماض وفاعل "بهم": متعلق بـ "عدل". طهية: مفعول به لـ "عدل". منصوب. والخشابا: الواو عاطفة، الخشابا: معطوف على طهية منصوب. موطن الشاهد: "أثلبة الفوارس". وجه الاستشهاد: نصب

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٤٤/٢

"ثعلبة" الواقع بعد همزة الاستفهام، مع أن المستفهم عنه الاسم؛ وهذا النصب بفعل مقدر، يدل عليه المذكور؛ والتقدير: أأهنت أو ظلمت مثلاً؛ وهو **شاذ** -على رأي ابن الطراوة؛ اذ يوجب الرفع إن كان الاستفهام عن الاسم؛ وهو راجح- عند سيبويه وأنصاره -لأنه لا فرق عندهم في ترجيح النصب بين أن يكون الاستفهام عن الاسم أو عن الفعل. انظر شرح التصريح: ١ / ٣٠١.. (١)

"والثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله، ك: "ذهبت مذهب زيد"، و: "رميت مرمى عمرو"، وقوله: ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعِدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلْسَّمْعِ﴾ ١. وأما قولهم: "هو مني مقعد القابلة" و: "مزجر الكلب" و: "مناط الثريا" **فشاذ**؛ إذ التقدير: هو مني مستقر في مقعد القابلة، فعامله الاستقرار، ولو أعمل في المقعد قعد، وفي المزجر زجر، وفي المناط ناط؛ لم يكن **شاذاً** ٢. [الظرف نوعان]: فصل: الظرف نوعان: متصرف، وهو: ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، كـ "اليوم"، تقول: "اليوم يوم مبارك" و: "أعجبني اليوم" و: "أحببت يوم قدومك" و: "سرت نصف اليوم". وغير متصرف، وهو نوعان: ما لا يفارق الظرفية أصلاً، ك: "سقط وعوض" ٣، تقول: "ما فعلته قط" و: "لا أفعله عوض" ٤ وما لا يخرج عنها إلا \_\_\_\_\_ ١ "٧٢" سورة الجن، الآية: ٩. موطن الشاهد: ﴿نَقْعِدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ﴾. وجه الاستشهاد: انتصاب "مقاعد" على الظرفية؛ لاتحاد مادتها ومادة الفعل "نقعد"؛ ولو اختلفت مادتهما؛ لم يجز في القياس نصب "مقاعد" على الظرفية. ٢ لأن المدار على اتحاد الظرف والعامل في المادة. وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحيية المبهمة منها والمختص للظرفية دون أسماء المكان؛ لأن أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان. ولم ينصب المختص من الأمكنة على الظرفية؛ لأنه يلتبس بالمفعول به كثيراً. التصريح: ١ / ٣٠٤٢ ومثلهما: بين أو بينما، والظروف المركبة: كصباح مساء، وبين بين. ٤ قط وعوض، لا يستعملان إلا بعد نفي كما مثل، وقط لاستغراق الماضي من الزمان كما أن عوض لاستغراق المستقبل مثل أبداً، فالمعنى: ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمري، ولا أفعله في المستقبل. و"قط" مشتقة من قططت الشيء إذا قطعته، و"عوض" مشتقة من العوض، سمي الزمان: "عوض" لأن كل جزء منه يخلف ما قبله، فكأنه عوض عنه، و"قط" مبنية على الضم، أما عوض فتبنى على الحركات الثلاث إذا لم تضاف. التصريح: ١ / ٣٤٢، ومغني اللبيب: ٢٠٠، ٢٣٣.. (٢)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٤٦/٢

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢١٠/٢

"والحق أن البيت ضرورة، وأن ﴿كافة﴾ حال من الكاف ١، والتاء للمبالغة، لا للتأنيث ٢، ويلزمه تقديم الحال المحصورة، وتعدي "أرسل" باللام، والأول \_\_\_\_\_ = ب "عن"؛ وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور؛ وحكم تقدمه الجواز كما أسلفنا -على رأي الفارسي ومن تبعه- وأما الجمهور، فلا يجيزون ذلك، ورد عليه ابن مالك في ألفيته: وسبق حال ما بحرف جر قد ... أبوا، ولا أمنعه؛ فقد ورد وقد بينا القول في ذلك من قبل، وأثبت ابن مالك في شرح التسهيل التقديم، بقوله: "وجواز التقديم هو الصحيح؛ لوروده في الفصح؛ لقوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ ف "كافة" -على هذا- حال من "الناس"، المجرور باللام، وقد تقدم الحال على صاحبه "المجرور"؛ وأما الأمثلة الشعر العربي فكثيرة؛ منها قول عبد الرحمن بن حسان: إذا المرء أعيته المروءة ناشئا ... فمطلبها كهلا عليه شديدف "كهلا" حال من "الهاء" المجرور محلا بـ "على" في قوله: "عليه" وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور. بحرف جر أصلي. ومنها قول عروة بن حزام، أو كثير، ونسب إلى المجنون: لئن كان برد الماء هيمان صاديا ... إلي حبيبا إنها لحبيبة "هيمان، وصاديا" حالان من "الياء" المجرور محلا بـ "إلى" في قوله: "إلي"؛ وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي، كما هو واضح. وحملوا على ذلك، قوله تعالى: ﴿وجاءوا على قميصه بدم كذب﴾ فأعربوا "على قميصه": جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف حال من دم "المجرور بالباء؛ وفي هذا تقدم للحال؛ كما هو واضح؛ وأما الزمخشري فأعرب "على قميصه" في محل نصب على الظرفية، وكأنه قيل: وجاءوا فوق قميصه بدم كذب، وأعرب هذا الإعراب فرارا من تقديم الحال على صاحبها المجرور، وخالفه العلماء في ذلك. حاشية يس على التصريح: ٣٧٩ / ١ وحاشية الصبان: ١٧٧ / ٢ -١٠١٧٨ ذكر هذا التخريج الزجاج، ولم يرتضه ابن مالك، وعلل رده بأن مجيء التاء للمبالغة سماعي في أمثلة المبالغة مثل علامة، وإن جاءت في بعض أمثلة اسم الفاعل مثل راوية فهو **شاذ** لا يقاس عليه، والمعروف أنه لا يجوز حمل الفصح على **الشاذ** خصوصا إذا وجد له محمل آخر لا شذوذ فيه. التصريح: ٢٠٣٧٩ / ١ جعل الزمخشري "كافة" صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: وما أرسلناك إلا إرساله كافة، ورد هذا التخريج بوجهين، الأول: أن كلمة "كافة" لا تستعمل في الكلام العربي إلا حالا، فجعلها صفة ينافي ما ثبت لها من ذلك. والوجه الثاني: أن حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إنما عهد في صفة اعتيد استعمالها مع هذا الموصوف، و"كافة" مع إرساله ليس من هذا الباب. مغني اللبيب: ٧٣٣، والتصريح: ١ / ٣٧٩ .. (١)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٦٨/٢



"الحسن ١: "والسموات مطويات بيمينه" ٢، وهو قول الأخفش، وتبعه الناظم. والحق أن البيت ضرورة، وأن: "خالصة" ٣ و: "مطويات" معمولان لصلة: "ما"، ول: "قبضته"، وأن "السموات" عطف على ضمير مستتر في: "قبضته" لأنها \_\_\_\_\_ = أبو رزين، وعكرمة، وابن يعمر، وأبو حيوة وغيرهم. انظر: معاني القرآن: ١ / ٣٥٨، والقرطبي: ٧ / ٩٦، ومجمع البيان: ٢ / ٣٧٢، والبحر المحيط: ٤ / ٢٣١. موطن الشاهد: "خالصة". وجه الاستشهاد: مجيء "خالصة" -على هذه القراءة- حالا من الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور؛ وهو "لذكورنا" وقد تقدمت على عاملها، وتوسطت بين المخبر عنه؛ وهو "ما" الموصولة، والخبر؛ وهو "لذكورنا" و"ما" واقعة على الأجنة؛ وحكم مجيء الحال هنا الجواز بقلة. ١ هو الإمام الجليل؛ أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، أحد علماء التابعين وكبرائهم، كان إماما في القراءة، وكان أكثر كلامه حكما وبلاغة، وقد جمع مع العلم العمل والعبادة. وقد روي عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال: لو أشاء أن أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت؛ لفصاحته، وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءات **شاذة** مع القراءات العشر، توفي بالبصرة سنة: ١١٦ هـ. وفیات الأعيان: ٢ / ٦٩ / ٧٣، طبقات ابن سعد: ٧ / ١٥٦، تهذيب التهذيب: ٢ / ٢٦٣، حلية الأولياء: ٢ / ١٣١. ٢. "٣٩" سورة الزمر، الآية: ٦٧. أوجه القراءات: هذه القراءة منسوبة إلى عيسى والجحدري، وقرأ الباقر برفع "مطويات" على أنها خبر للمبتدأ "السموات". موطن الشاهد: "مطويات". وجه الاستشهاد: مجيء "مطويات" حالا متوسطة بين المبتدأ "السموات" وعاملها الظرفي الواقع خبرا؛ وهو "يمينه" وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الخبر "الجار والمجرور"؛ وهذه الحالة -جواز تقديم الحال على عاملها الظرف، والجار والمجرور- هي التي أشار إليها ابن مالك بقوله: ..... ونذر ... نحو سعيد مستقرا في هجر ٣ فتكون "خالصة" معمولة للجار والمجرور على أنها حال من الضمير المستتر في "بطون" الواقعة صلة لـ "ما"؛ وهي العاملة في الحال؛ والتاء في "خالصة": للتأنيث باعتبار معنى "ما"؛ لأنها واقعة على الأجنة كما أوضحنا. وتكون "مطويات" معمولة لـ "قبضته" على أنها حال من السموات، و"بين ظرف لغو متعلق بـ "مطويات". وانظر شرح التصريح: ١ / ٣٨٥.. (١)

"[الحال مؤسسة ومؤكدة]: فصل: الحال ضربان: مؤسسة، وهي: التي لا يستفاد معناها بدونها، كـ "جاء زيد راكبا" وقد مضت. ومؤكدة: ١: إما لعاملها لفظا ومعنى، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ٢، وقوله ٣: [البسيط] ٢٧٩ - أصبح مصيخا لمن أبدى نصيحته ٤ = إذا وقعت بعد "إما" أن

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٧٦/٢

تردف بأخرى معادا معها "إما" أو "أو" كقوله تعالى: ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا﴾ وقول الشاعر: وقد شفني ألا يزال يروعي ... خيالك إما طارقا أو مغاديا وإفرادها بعد إما ممنوع في النثر والنظم وبعد "لا" **نادر**، تقول: لا راغبا ولا راهبا فتكرر، وقد تفرد كقوله: فهرت العدى لا مستعينا بعصبة ... ولكن بأنواع الخدائع والمكرهمع الهوامع: ١ / ١٠٢٤٥ تقسيم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة هو مذهب الجمهور، وذهب الفراء والمبرد والسهيلي إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسسة، وأنكروا ما ظنه الجمهور مؤكدة لعاملها، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة، ولم يتعرضوا لإنكار المؤكدة لصاحبها؛ لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها، فلهذا لم يتعرضوا لها. همع الهوامع: ١ / ٢٤٥، والتصريح: ١ / ٣٨٧، مغني اللبيب: ٢٠٦٠٦ "٤" سورة النساء، الآية: ٧٩. موطن الشاهد: ﴿أرسلناك للناس رسولا﴾. وجه الاستشهاد: مجيء "رسولا" حالا من "الكاف" الواقعة في محل نصب مفعول به، وهي مؤكدة لـ "أرسلناك"، وموافقة لها لفظا ومعنى ٣٠. لم ينسب البيت إلى قائل معين. ٤. تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله: والزم توقي خلط الجد بالعبوهو من شواهد: التصريح: ١ / ٣٨٧، والأشموني: "١ / ٤٩١"، والعيني: ٣ / ١٨٥. = (١)

"المجلد الثالث باب حروف الجر... [باب حروف الجر ١]: هذا باب حروف الجر. [عدد حروف الجر] وهي عشرون حرفا؛ ثلاثة مضت في الاستثناء، وهي: خلا، وعدا، وحاشا، وثلاثة **شاذة**: ١ هذه تسمية البصريين، وعللوا ذلك بأنها تعمل الجر فيما بعدها ظاهرا أو مقدرا أو محليا كما قيل: حروف النصب، والجرم لذلك. أو لأنها تجر معاني الأفعال وشبهها وتوصلها إلى ما تجره، ومن أجل هذا سماها الكوفيون: حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال وتربطها بما بعدها. حاشية يس على التصريح: ٢ / ٢٠٢ عشرون حرفا على المشهور، غير أنه في بعضها خلاف، وقد أشار الناظم إليها بقوله: هاك حروف الجر وهي: من، إلحتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، علمذ، منذ، رب، اللام، كي، واو، وتاوالكاف، والبا، ولعل، ومتنوحروف الجر تقع كلها أصلية إلا "من، والباء، واللام، والكاف" فتستعمل زائدة أحيانا و"رب ولعل" حرفا جر شبيهان بالزائد؛ وترك المؤلف ذكر "لولا" حيث يعدها بعض النحاة من حروف الجر، في بعض استعمالاتها؛ فهي تدخل على الاسم الصريح، والمؤول، وعلى الضمير المنفصل، والمتصل؛ فتقول: لولاي، ولولاه، ولولاك؛ واختلف النحاة في هذا الاستعمال، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب: الأول: أن الضمير المتصل "الياء، الكاف، الهاء" موضوع موضع الضمير

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٨٢/٢

المنفصل؛ ومحلّه من الإعراب الرفع، وليس له إلا هذا الإعراب؛ ليجري استعمالها في الأحوال كلها مجرى واحداً. وهذا مذهب الكوفيين، والأخفش من البصريين، ونسبة العيني إلى الخليل ويونس. الثاني: أن "لولا" في هذه الحالة حرف زائد، لا يتعلق بشيء؛ والضمير الذي بعدها؛ له محلان من الإعراب؛ أحدهما: الجر، والثاني: الرفع بالابتداء، كالمجرور بـ"من" الزائدة، كما في قولهم: "ما في الدار من أحد"؛ فأحد: مجرور لفظاً ومحلّه الرفع؛ لأنه مبتدأ؛ وهذا مذهب سيويه، وجمهور البصريين. = (١)

"[الأحرف الشاذة]: أحدها: "متى" في لغة هذيل ١؛ وهي بمعنى "من" الابتدائية ٢، سمع من بعضهم: "أخرجها متى كمه"، وقال ٣: [الطويل] \_\_\_\_\_ = الثالث: أن هذا الاستعمال خطأ، لم يرد عن العرب، غير أن هذا المذهب زعم خلاف الحقيقة، حين ورد عنهم بكلامهم هذا الاستعمال، كما في قول العرجي: ولولاك في ذا العالم لم أحججوك قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي رضي الله عنهما: أتطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسنوهذا المذهب المحجوج مذهب أبي العباس المبرد. انظر حاشية يس على التصريح: ٢ / ٢، ورصف المباني: ٢٩٢، والجنى الداني: ٥٩٧ ومغني البيه: ٣٦١، والمقتضب للمبرد: ٧٣ / ٣، وابن عقيل: ٧ / ٣. فائدة: حرف الجر الأصلي؛ ما له معنى خاص، وهو يحتاج إلى متعلق مذكور أو محذوف. وحرف الجر الزائد؛ ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به لمجرد التوكيد، وليس له متعلق مذكور أو محذوف في الكلام؛ نحو قولهم: ما زارني من أحد؛ وعملنا أن المجرور به له محلان من الإعراب، فأحد: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل زارني. وأما حرف الجر الشبيه بالزائد؛ فله معنى خاص كالحرف الأصلي، غير أنه لا متعلق له كالزائد؛ ففيه شبه من الأصلي، وشبه من الزائد؛ ومثاله: "لولا، ورب، ولعل"؛ فـ"لولا" تدل على امتناع لوجود، و"رب" تدل على التقليل أو التكثير، و"لعل" تدل على الترجي؛ وهذه تجر كالحروف الأصلية، غير أنها لا تحتاج إلى متعلق، فأشبهت الحرف الزائد؛ ولذا سميت أحرف جر شبيهة بالزائدة. ١ من القبائل العربية القحطانية التي أسهمت في الوضع اللغوي، وعنها أخذ اللسان العربي، وكان فيها أكثر من سبعين شاعراً مشهوراً، منهم أبو ذؤيب الهذلي. ٢ قال في الهمع: وتأتي اسماً بمعنى "وسط" حكى: وضعها متى كمه، أي وسطه، وهي حينئذ مبنية لمشابتها الحرفي. همع الهوامع: ٢ / ٣٣٤. القائل: هو أبو ذؤيب الهذلي؛ خويلد بن خالد بن محرك، أحد بني هذيل بن مدركة من مضر، شاعر فحل، مخضرم، أسلم

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣/٣

وحسن وإسلامه، كان فصيحاً كثير الغريب له العينية المشهورة، عاش إلى أيام عثمان بن عفان، واشترك في فتح إفريقيا. مات سنة ٢٧هـ.. (١)

"[حذف غير رب وبقاء عمله]: وقد يحذف غير "رب" ويبقى عمله؛ وهو ضربان: ١- سماعي؛ كقول رؤبة: "خير والحمد لله"؛ جواباً لمن قال له كيف أصبحت؟ ٢- وقياسي، كقولك ٢: "بكم درهم اشتريت ثوبك"؛ أي: بكم من درهم؟ = الحياة..": في محل نصب خبر "كاد"؛ وجملة "كاد" واسمها وخبرها": في محل رفع خبر المبتدأ. موطن الشاهد: "رسم دار". وجه الاستشهاد: جر "رسم" بـ "رب"؛ وهي محذوفة من غير أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف السابق ذكرها؛ وحكم هذا قليل **ونادر**. ١ الأصل: بخير، أو على خير، فحذف الجار وأبقى عمله، ورؤية هذا من فصحاء العرب الذين يستشهد بقولهم ٢. بقي مما يطرد فيه الحذف غير ما ذكره المصنف: ١- أن يكون الجار أحد حروف القسم والمجرور لفظ الجلالة دون عوض من حرف القسم المحذوف: الله لأفعلن. ٢- في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف، نحو "زيد"، في جواب من قال: بمن اهتديت؟ ٣- في العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف منفصل بـ "لو" كقول الشاعر: "متى عدتم بنا ولو فئة منا". ٤- أن يكون المجرور معطوفاً على آخر؛ بحرف منفصل بلا، كقول الشاعر: ما لمح حب جلد أن يهجر... ولا حبيب رافة فيجبراه. ٥- أن يكون المجرور مقروناً بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف المحذوف، نحو قولك: "أزيد بن عمرو" جواباً لمن قال: "اهتديت بزيد". ٦- أن يكون المجرور مسبوقاً بهلا بعد كلام اشتمل على مثل الحرف المحذوف؛ نحو: "هلا رجل يعتمد عليه". بعد قول القائل "تمسكت بخالد". ٧- أن يكون المجرور مسبوقاً بإن، وفي الكلام السابق عليه مثل الحرف المحذوف؛ نحو: لا تمسك بأحسنهما خلقاً، إن علي وإن عمرو". ٨- لام التعليل إن جرت كي المصدرية وصلتها؛ نحو: جئت كي أعلم. = (٢)

"٣٣٠- لقلت لبيه لمن يدعوني ١ وإلى الظاهر في نحو قوله ٢: [المتقارب] \_\_\_\_\_ ١ تخريج الشاهد: ينشد قبل الشاهد قوله: إنك لو دعوتني ودوني... زوراء ذات مترع بيونوالشاهد من شواهد التصريح: ٢ / ٣٨، والأشمونى: ٤ / ٦١ / ٢ / ٣١٣، وابن عقيل: ٢٢٤ / ٣ / ٥٢، والعيني: ٣ / ٣٨٣، والهمع: ١ / ١٩٠، والدرر: ١ / ١٦٣ ومغني اللبيب: ٩٨١ / ٧٥٣، واللسان: "لب" "بين" وفيه "منزع بدل

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٤/٣

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٦٧/٣

مترع". المفردات الغريبة: زوراء: هي الأرض البعيدة الأطراف. مترع: مملوء أو ممتد، من قولهم: حوض مترع؛ أي ممتلئ. والذي في اللسان: منزع: وهو الفراغ الذي في البئر حتى الماء. بيون: هي البئر الواسعة الرأس الضيقة الأسفل، أو البعيدة القاع. المعنى: أنك لو طلبتني، وناديتني لأمر من الأمور - وبيننا أرض نائية صعبة المسالك ذات مياه بعيدة الغور - لأجبتك سريعاً، ولما تأخرت عن تلبية طلبك. الإعراب: إنك: حرف مشبه بالفعل، والكاف: في محل نصب اسمه. لو: حرف امتناع لامتناع؛ أو حرف شرط غير جازم، لا محل له من الإعراب. دعوتني: فعل ماض مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعولاً به. ودوني: الواو حالية، دون: ظرف مكان - متعلق بمحذوف خبر مقدم - منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء؛ والياء: في محل جر بالإضافة. زوراء: مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملة "دوني زوراء": في محل نصب على الحال. ذات: صفة لـ "زوراء" مرفوعة، وذات مضاف. مترع: مضاف إليه مجرور. بيون: صفة لـ "مترع" مجرورة، وعلامة جرّها الكسرة الظاهرة. لقلت: اللام واقعة في جواب "لو"، قلت: فعل ماض وفاعل. لبيه: "لبي" مفعول مطلق بفعل محذوف؛ والتقدير: أجيبك إجابة بعد إجابة، والهاء: في محل جر بالإضافة "للمن: متعلق بـ "قلت". يدعوني: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو؛ للثقل، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً؛ تقديره: هو، يعود إلى الاسم الموصول المجرور محلاً باللام، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: في محل نصب مفعولاً به؛ وجملة "يدعوني": صلة للموصول الاسمي، لا محل لها؛ وجملة "لو وشرطه وجوابه": في محل رفع خبر "إن". موطن الشاهد: "لبيه". وجه الاستشهاد: إضافة "لبي" إلى ضمير الغائب "الهاء"؛ وحكم إضافته إلى ضمير الغائب أنه **شاذ**؛ لأنه مختص بضمير المتكلم. ٢. القائل: هو أعرابي، من بني أسد.. (١)

"٣٣١ - فلبى قلبي يدي مسور ١ وفيه رد على يونس في زعمه أنه مفرد ٢؛ وأصله لبا؛ فقلبت ألفه ياء؛ لأجل الضمير، كما في لديك وعليك، وقول ابن الناظم: إن خلاف يونس في "ليك" \_\_\_\_\_ ١

تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله: دعوت لما نابني مسورا وكان هذا الرجل، قد استعان برجل اسمه مسور في دفع غرامة مالية؛ فأعانه. وهو من شواهد: التصريح: ٢ / ٣٨، والأشموني: ٦١٣ / ٢ / ٣١٢، وابن عقيل: ٢٢٥ / ٣ / ٥٣، وسيبويه: ١ / ١٧٦، والمحتسب: ١ / ٧٨، ٢ / ٢٣، وشرح المفصل: ١ / ١١٩، والخزانة: ١ / ٢٦٨، ٥٧٨، والعيني: ٣ / ٣٨١. والهمع: ١ / ١٩٠، والدرر: ١ / ١٦٥، واللسان "البب". المفردات الغريبة: دعوت: استعنت. نابني: أصابني ونزل بي. مسور: اسم رجل. فلبى: أجاب دعائي

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٠٢/٣

بقوله لبيك. المعنى: دعوت مسورا، واستغثت به؛ لدفع ما نابني، وحل بي؛ فأجابني إلى ما دعوته إليه؛ فتلبية تلو تلبية ليدي مسور، أبادر إليه، إذا ناداني وسألتني في أمر ينوبه؛ كما بادر إلي؛ ومعلوم أنه خص يديه بالذكر؛ لأنهما اللتان قدمتا المال له. الإعراب: دعوت: فعل ماض وفاعل. "لما": متعلق بـ "دعوت". نابني: فعل ماض والفاعل: هو، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعولا به؛ وجملة "نابني": صلة للموصول المجرور محلا باللام، لا محل لها. مسورا: مفعول به منصوب لـ "دعوت". فلي: الفاء عاطفة، لبي: فعل ماض، والفاعل: هو؛ يعود إلى مسور. فلي: الفاء عاطفة، لبي: مفعول مطلق منصوب، بفعل محذوف، وهو مضاف. يدي: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف. مسور: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. موطن الشاهد: "فلي يدي". وجه الاستشهاد: إضافة "لبي" إلى الاسم الظاهر "يدي"؛ وحكم هذه الإضافة **شاذة**؛ لأن لبي مختصة بالإضافة إلى ضمير المتكلم، كما أسلفنا. ٢. وجده الرد - كما قال سيويه: أنه لو كان مفردا مقصورا - كما يرى يونس - لما قربت ألفه ياء مع الظاهر في قوله: "فلي يدي مسور" كما لا تقلب ألف "لدى" و"على" عند ذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَأَلْفَا سِيدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ وقوله جل شأنه: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ﴾ وذلك ببقاء الألف؛ فكان ينبغي أن يقال: لبي زيد، ولبي يدي. فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور. شرح التصريح: ٢ / ٣٨٠. (١)

"[ما كان بمنزلة إذ وإذا فهو بمنزلةتهما فيما يضافان إليه] فصل: وما كان بمنزلة "إذ" أو "إذا"، في كونه اسم زمان مبهم لما مضى أو لما يأتي ١، فإنه بمنزلةتهما فيما يضافان إليه ٢؛ فلذلك تقول: "جئتكَ زمن الحجاج أمير"، أو "زمن كان الحجاج أميرا"؛ لأنه بمنزلة "إذ" ٣، و"أتيتك زمن يقدم الحاج"؛ ويمتنع "زمن الحاج قادم" لأنه بمنزلة إذا ٤؛ هذا قول سيويه، ووافقه الناظم في مثبه إذ دون مثبه إذا؛ محتجا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ ٥، وقوله: \_\_\_\_\_ = اسما لـ "كان المحذوفة" - كما في الشاهد السابق - لأن "شفيعها" اسم مفرد مرفوع، لا يصلح أن يكون خبرا لها إلا على وجه **شاذ** - رفع الجزأين بكان - وإذا لم يصلح قوله: "نفس ليلي" أن يكون اسم كان؛ لزم تقدير اسمها ضمير الشأن؛ والجملة بعد ذلك في محل نصب خبرها؛ وهلا من الأدوات التي لا يليها إلا الفعل؛ ولا يجوز حذف كان - وحدها - كما في البيت السابق؛ لما ذكرنا. ١ قول المصنف: "لما مضى" راجع لوجه الشبه بإذ. وقوله: "أو لما يأتي" راجع لوجه الشبه بإذا. والمراد بالمبهم من الزمان: ما ليس محدودا؛ بألا يكون له أي اختصاص، كحين، ومدة، ووقت، وزمن، ولحظة، وبرهة، أو يكون له اختصاص من بعض النواحي؛ كغداة

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٠٣/٣

وعشية، وليل ونهار، وصباح ومساء. أما المحدود فهو: ما دل على عدد معين؛ كيومين، وأسبوع، وشهر، وسنة، أو وقت محدود؛ كأمس، وغد، وهذا لا يضاف إلى جملة ٢. فما يكون بمعنى "إذ" يجوز إضافته إلى الجملة بنوعيتها بالشرط الذي ذكرناه وهو أن يكون معنى الجملة ماضيا أو مستقبلا محتم الوقوع، كما يجوز أن يضاف إلى المفرد، أو لا يضاف. وما يكون بمنزلة "إذا" يضاف إلى الجملة الفعلية؛ غير أن الإضافة في "إذ" و"إذا" واجبة، وفيما يكون بمنزلة جائرة. التصريح: ٢ / ٣٠٤١ فـ"زمن" في المثال الأول مضاف إلى جملة اسمية. وفي الثاني مضاف إلى فعلية. ٤ أي: و"إذا" لا تضاف إلى الجمل الاسمية، فكذلك ما كان بمعناها. ٥١ سورة الذاريات الآية: ١٣. موطن الشاهد: ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾. وجه الاستشهاد: إضافة "يوم" إلى الجملة الاسمية؛ ويوم مشبه إذا في الاستقبال، وإذا لا تضاف إلى الجملة الاسمية.. (١)

"إسكانها بعد الألف في قراءة نافع ١: "ومحيي" ٢، وكسرهما بعدها في قراءة الأعمش ٣ والحسن ٤: "هي عصاي" ٥؛ وهو مطرد في لغة بني يربوع ٦ في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم؛ وعليه قراءة حمزة ٧ "بمصرخي إني" ٨. \_\_\_\_\_ ١ مرت ترجمته. ٢ سورة الأنعام، الآية: ١٦٢. أوجه القراءات قرأ نافع وورش وقالون وأبو جعفر: "محيي" بإسكان الياء؛ وقرأ عيسى بن عمر والجحدري: محيي؛ وقرأ الجمهور: "محيي" بالفتح بعد الألف. البحر المحيط: ٤ / ٢٦٢، والحجة: ٢٧٩. موطن الشاهد: "محيي". وجه الاستشهاد: وقوع "الياء" ساكنة -على هذه القراءة- وذلك **نادر**؛ لأنه يلزم -عليها- التقاء ساكنين على غير حده الجائز. ٣ هو: أبو محمد؛ سليمان بن مهران بن الأعمش، الأسدي الكوفي، أحد أصحاب القراءات **الشاذة** بعد العشرة، أخذ القراءة عن عاصم ومجاهد وغيرهما، وكان حافظا ثبتا واسع العلم بالقراءة، ورعا ناسكا يتجنب الاتصال بأصحاب السلطان، وكان يسمى "المصحف" لشدة إتقانه وضبطه. قال عنه هشام: ما رأيت بالكوفة أحدا أقرأ منه لكتاب الله، وكان مع هذا صاحب نوادر وملح، توفي سنة ١٤٨ هـ. طبقات القراء: ١ / ٣١٥، تذكرة الحفاظ: ١ / ١٥٤، وفيات الأعيان: ٢ / ٤٠٠. ٤ هو الحسن البصري، وقد مرت ترجمته. ٥ سورة طه، الآية: ١٨. أوجه القراءات: قرأ الأعمش والحسن البصري: "هي عصاي" بكسر الياء بعد الألف على أصل التقاء الساكنين، وقرأ الجمهور: ﴿هي عصاي﴾ بفتح الياء. موطن الشاهد: "عصاي". وجه الاستشهاد: كسر الياء بعد الألف؛ وحكم هذا الكسر **نادر**. ٦ حي من تميم، رأسه يربوع بن حنظلة بن مالك، وشاعرهم الأغلب العجلي، ومنهم مقيم بن نيرة الصحابي ٧.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١١٠/٣



مرت ترجمته في الجزء الأول ٨٠ ١٤ سورة إبراهيم، الآية: ٢٢. أوجه القراءات: قرأ حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب: "ما أنتم بمصرخي إني" بكسر الياء في الوصل؛ ولذا، أعقبه بـ"إني"؛ وقرأ الجمهور: ﴿ما أنتم بمصرخي﴾ بفتح الياء في الوصل. = " (١)

"[باب أبنية مصادر الثلاثي][أوزان الثلاثي المجرد]: اعلم أن اللفعل الثلاثي ١ ثلاثة أوزان: فعل، بالفتح، ويكون متعديا، \_\_\_\_\_ ١ أي: المجرد، وذلك باعتبار ماضيه فقط. أما باعتبار الماضي مع المضارع، فيأتي على ستة أوجه يسميها الصرفيون أبوابا؛ لأن "فعل" بالفتح يأتي مضارعه مثلث العين، و"فعل" بالكسر يأتي مضارعه مفتوح العين، أو مكسورها، و"فعل" بالضم لا يكون مضارعه إلا مضموم العين، وإليك مجمل الأبواب المذكورة الباب الأول: "فعل" "يفعل"؛ نحو: ضرب، يضرب، جلس، يجلس، وهو مقيس مطرد في المثال الواوي؛ نحو: وعد، يعد بشرط أن لا تكون لامه حرف حلق؛ ومعلوم أن حروف الحلق هي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء. وهو مقيس مطرد في الأجوف اليائي أيضا؛ نحو: جاء، يجيء، فاء، يفيء وفي الناقص اليائي، نحو: أتى يأتي؛ بشرط أن لا تكون عينه حرف حلق كسعى وهو مقيس كذلك في المصنف اللازم؛ نحو: فر، يفر وما عدا ذلك فمقصود على السماع. الباب الثاني: "فعل" "يفعل"؛ نحو "نصر ينصر، أخذ يأخذ، وهو مقيس في الأجوف الواوي؛ نحو: جال يجول، قال يقول. والناقص الواوي؛ نحو: صفا يصفو، وسما يسمو والمضعف المتعدي؛ نحو: مد يمد، صب يصب، وفي كل فعل تقصد فيه المفارقة والغلبة؛ نحو: ناصرته فأنا أنصره وسابقتها فأنا أسبقه ويشترط أن لا يكون من الأنواع التي يجب فيها كسر العين في الباب السابق. الباب الثالث: "فعل" "يفعل"؛ نحو: بدأ يبدأ، ويكثر فيما كانت عين ماضيه، أو لامه حرف حلق؛ نحو: ذهب يذهب، فتح يفتح، ويشترط أن لا يكون مضعفا، وإلا فهو على ما سبق من كسر اللازم وضم المتعدي، وما جاء من هذا الباب غير حلقي **فشاذ**؛ نحو: أبى يأبى، وقد اشتهر الكسر في مضارع رجع ونزع ونضج، واشتهر الضم فيه في مضارع دخل وصرخ ونفخ وقعد وأخذ، وطلع وبرز وبلغ ونخل، فينبغي الاقتصار على ما اشتهر. الباب الرابع: "فعل" "يفعل"؛ نحو: علم يعلم، فهم يفهم، ولا ضابط لهذا الباب. = " (٢)

"ك"ضربه" وقاصرا كـ"قعد"، وفعل، بالكسر، ويكون قاصرا، كـ"سلم" ومتعديا، كـ"علمه"، وفعل، بالضم، ولا يكون إلا قاصرا، كـ"ظرف". فأما فعل وفعل المتعديان فقياس مصدرهما ١ الفعل؛ فالأول: كالأكل والضرب

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٦٥/٣

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٩٨/٣

والرد، والثاني: كالفهم والشم والأمن. وأما فعل القاصر؛ فقياس مصدره "الفعل"؛ كالفرح، والأشر، والجوى، والشلل ٢؛ إلا إن دل على حرفة، أو ولاية؛ فقياسه: الفعالة؛ كولي عليهم ولاية ٣. = وإنما يكثر فيه الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخلو والألوان والعيوب؛ نحو فرح طرب غضب حزن شبع وعطش وحمز وعور وعمش وهيف. الباب الخامس: "فعل" "يفعل"؛ نحو: حسب يحسب، وولي يلي وهو **نادر** في الصحيح كثير في المعتل هي: ورث، وولي، ورم، ورع، ومق "أي أحب"، وفق، وجد أي: حزن، ورك أي: اضطجع، وكم أي: اغتم، وقه، وهم وعم الدار أي: قال لها: انعمي. وورد أحد عشر فعلا تكسر عينها في الماضي ويجوز الفتح والكسر في المضارع منها: حسب، يئس، ييس، ولغ، وغر، وبق أي: هلك. الباب السادس: "فعل" "يفعل"؛ نحو: عظم يعظم، كرم يكرم، ولا يكون إلا لازما، وأفعال هذا الباب تدل على الأوصاف الخلقية أي: التي لها مكث، ولم يرد فعل يائي العين إلا هيؤ الرجل، أي: حسنت هيئته، هذا: ولك أن تنقل وتحول إلى هذا البناء كل فعل ثلاثي تريد به الدلالة على أن معناه صار كالغريزة. أو أردت التعجب منه، أو القدح فيه كما سيأتي في باب التعجب انظر ضياء السالك ٣ / ٢٨ - ٢٩. ١٠. إلا إن دل على صناعة فمصدره في الغالب "فعالة"؛ نحو: حاك حياكة، صاغ صياغة، خاط خياطة؛ والمراد بالقياس أنه إذا ورد فعل لم يعلم مصدره يقاس على ذلك، ولا يقاس مع السماع. انظر التصريح: ٢ / ٢٧٣. يقال؛ جوي المحب جوي: اشتدت به حرقة الحب، شلل المريض شللا: أصابه مرض الشلل ٣. ومثله ساس البلاد سياسة، وراض الخيل رياضة، وهذا المصدر يأتي في "فعل" المتعدي الدال على صناعة كما سلف، واللازم كما سيأتي، ويستثنى منه ما دل على = " (١)

"الفعال فيما فاؤه ياء ١؛ نحو ياسر ويامن، وشذ ياموه ويوما ٢. وما خرج عما ذكرناه **فشاذ ٣**؛ كقولهم: كذب كذابا؛ وقوله ٤: [مشطور الرجز] ٣٧٨ - فهي تنزي دلوها تنزيا ٥. وذلك لثقل الابتداء بالياء المكسورة. ٢ المياومة: المعاملة بالأيام؛ كالمشاهرة. ٣ فيكون مقصورا على السماع، ولا يقاس عليه، وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله: "الفاعل الفعال والمفاعلهوغير ما مر السماع عادله" أي أن مصدر "فاعل"؛ هو الفعال والمفاعلة. وما جاء مخالفا للمقيس من المصادر السالفة كلها فمقصود على السماع، لا يقاس عليه؛ ومعنى عادله: أي ساواه. ٤ لم ينسب إلى قائل معين. ٥ تخريج الشاهد: هذا بيت من مشطور الرجز، وبعده قوله: كما تنزي شهلة صبياوهو من شواهد: التصريح: ٢ / ٧٦، وابن عقيل: ٢٦٦ / ٣ / ١٢٨، والأشموني: ٧١١ / ٢ / ٣٤٩، والخصائص: ٢ / ٣٢، والمصنف: ٢ / ١٩٥، المخصص: ٣ / ١٠٤، ١٤ /

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٩٩/٣

١٨٩. وشرح المفصل: ٥٨ / ٦، والمقرب: ١٠١، والعيني: ٥٧١ / ٣، اللسان: مادة "نزا"، و"شهل". معنى الشاهد: أن هذه المرأة باتت تحرك دلوها بيدها حين تخرجه من البئر برفق ولين، كما تحرك العجوز الصبي حين ترقصه برفق ولين كذلك. الإعراب: هي: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح، في محل رفع مبتدأ. تنزي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل: هي. دلوها: مفعول به منصوب، وهو مضاف، و"ها": مضاف إليه؛ وجملة "تنزي دلوها": في محل رفع خبر المبتدأ. تنزيا: مفعول مطلق منصوب. كما: الكاف حرف تشبيه وجر، و"ما" مصدرية. تنزي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل. شهلة: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. صبيا: مفعول به منصوب؛ والمصدر المؤول من "ما المصدرية وما دخلت عليه": مجرور بالكاف؛ و"الجار والمجرور": متعلق بصفة محذوفة لـ"تنزيا" المصدر؛ والتقدير: تنزي دلوها تنزيا مشابها لتنزية شهلة صبيا. موطن الشاهد: "تنزيا". وجه الاستشهاد: مجيء "تنزيا" مصدرا للفعل "نزي" المعتل اللام والقياس: "تنزية" = " (١)

"وقولهم: تحمل تحمالا، وترامى القوم رميا، وحوقل حيقالا، واقتشعر قشعريرة، والقياس: تكذيبا، وتنزية، وتحمالا، وتراميا، وحوقلة، واقتشعرا. [مصدر المرة والهيئة من الثلاثي]: [مصدر المرة]: فصل: ويدل على المرة ١ من مصدر الفعل الثلاثي "بفعلة" ٢، بالفتح، \_\_\_\_\_ = نحو: توصية، وتركية، وتعمية؛ لأن "التفعيل" مصدر "فعل" الصحيح اللام؛ فحكم مجيئه على هذا الومن شاذ، لا يقاس عليه. فائدة: لخص بعض العلماء الحديثين مصادر الرباعي فيما يأتي: أ- ما كان على وزن "أفعل" فمصدره "إفعال". ب- ما كان على وزن "فعل" فمصدره "تفعيل". ج- ما كان على وزن "فاعل" فمصدره "فعال" أو "مفاعلة"؛ نحو؛ قاتل قتالا ومقاتلة. د- ما كان على وزن "فعلل" فمصدره "فعلة"؛ نحو: دحرج دحرجة، وعلى "فعلال"؛ إن كان مضاعفا. وأما الخماسي والسداسي؛ فالمصدر منهما يكون على وزن الماضي مع كسر ثالثه، وزيادة ألف قبل الآخر؛ إن كان مبدوءا بهمزة وصل؛ نحو: انطلق انطلاقا، واستخرج استخراجا. ومع ضم ما قبل آخره فقط؛ إن كان مبدوءا بتاء زائدة؛ نحو: تقدم تقدما، وتدحرج تدحرجا. وإذا كانت عين الفعل ألفا؛ تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال، ويعوض عنها التاء في الآخر؛ نحو: أقام إقامة، واستقام استقامة. وإذا كانت لامه ألفا؛ ففي "فعل" تحذف ياء التفعيل، ويعوض عنها التاء؛ نحو: زكى تركية. وفي "تفعل" "وتفاعل"؛ تقلب الألف ياء ويكسر ما قبلها؛ نحو: تأنى تأنيا. وفي غير ذلك، تقلب همزة إن سبقتها ألف؛ نحو: ألقى إلقاء، ووالى ولاء، واقتدى اقتداء، وارعوى ارعواء، واستولى استيلاء. ضياء السالك: ١٠٤٠ / ٣

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٠٦/٣

أي: على حصول الشيء مرة واحدة. ٢ أي: إذا أريد الدلالة على المرة الواحدة، من مصدر الفعل الثلاثي -علاوة على معناه- أتى بمصدره -مهما كانت صيغته -وجعل على وزن "فعل" وزيدت عليه تاء التأنيث، فيصير "فعلة"، وشذ ما حكاه سيبويه من قولهم: أتيت إتيانا، ولقيته لقاء؛ ويشترط أن يكون الفعل الثلاثي الذي تصاغ من مصدره المرة تاما متصرفا؛ فلا يصاغ من نحو: كاد وعسى. وأن يكون المصدر لأفعال صادرة عن الجوارح المدركة = " (١)

"[باب التعجب]: هذا باب التعجب ١: [صيغ التعجب]: وله عبارات كثيرة، نحو: ﴿كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم﴾ ٢، \_\_\_\_\_ ١ هو انفعال وتأثر داخلي يحدث في النفس عند استعظام أمر له مزية ظاهرة بسبب زيادة فيه. جعلته نادرا ولا نظير له، وقد خفي سببها. قيل: ولعل هذا معناه اللغوي. أما عند النحاة فهو: استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجب به عن أمثاله، أو قل نظيره فيها. وهذا يفسر اشتراط أن يكون الفعل الذي تؤخذ من مصدره صيغة التعجب مبنيا للمعلوم؛ فلا يتعجب مما لا زيادة فيه، ولا مما ظهر سببه، ولهذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب. وأيضا، لا يوصف المولى سبحانه بأنه متعجب؛ لأنه لا يخفى عليه سبحانه شيء. وما ورد في كلامه، أو في الحديث الشريف، أو غيرهما مما يدل على التعجب، فالمراد منه: إما توجيه المخاطبين إلى إظهار العجب نحو: ﴿فما أصبرهم على النار﴾ أي: أن حالهم تستدعي أن يتعجب منها. أو المراد لازمه وهو الرضا والتعظيم، ونحو ذلك من الأغراض البلاغية، كحديث: "عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل": أي: وهم أسارى المشركين يسلمون فيدخلون الجنة. وكان القياس عدم التعجب من صفاته تعالى؛ لا تقبل الزيادة، نحو: ما أعظم الله، وما أقدره، وما أجله، وما أعلمه، ولكنهم أجازوا ذلك بقصد الثناء عليه على أن المعنى: أنه تعالى في غاية العظمة، وأن عظمته مما تحار فيها العقول. التصريح، وحاشية يس: ٢ / ٨٦ - حاشية الصبان: ١ / ١٦ - ٢٠١٧ سورة البقرة، الآية: ٢٨. موطن الشاهد: ﴿كيف تكفرون بالله﴾. وجه الاستشهاد: استعمال "كيف" للتعجب مجازا عما وصفت له عن الاستفهام عن الأحوال، والمعنى: أتعجب من كفركم بالله.. " (٢)

"سبحان الله إن المؤمن لا ينجس" ١ لله دره فارسا ٢!. والمبوب له منها في النحو اثنتان: [ما أفعله وإعرابها]: إحداهما: ما أفعله، نحو "ما أحسن زيدا". فأما "ما" فأجمعوا على اسميتها ٣؛ لأن في "أحسن"

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٠٧/٣

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٢٤/٣

ضمير يعود ٤ عليها، وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها ٥، ثم قال سيبويه: هي نكرة تامة ٦ بمعنى شيء، وابتدئ بها؛ لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر؛ \_\_\_\_\_ ١ حديث شريف قاله عليه الصلاة والسلام لأبي هريرة حين رآه في بعض طرق المدينة وكان جنباً، فأبى أن يقابله حتى اغتسل. والحديث أخرجه: البخاري: ١ / ٣٩٠، ومسلم: الحيض ب ٢٩: ١١٥، والنسائي: ١ / ١٤٦، مسند الإمام أحمد: ٢ / ٢٣٥-٣٨٢، وفتح الباري لابن حجر: ١٠ / ٥٩٩، شرح السنة للبغوي: ٢ / ٢٩. موطن الشاهد: "سبحان الله". وجه الاستشهاد: وقوع "سبحان" اللفظ الموضوع للتنزيه مفيداً للتعجب؛ لأن الإنسان يسبح الله عند رؤية مخلوقاته العجيبة. ٢ قول لبعض العرب. ومن الصيغ التعجبية غير ما ذكر: "يا لك"، و"يا له، وقولهم: عجبت من كذا ... " غير ذلك. ٣ وهي علامة التعجب، ولذا تسمى "ما التعجبية". ويجب تقديمها على الفعل. ٤ وهذا الضمير بينه وبين غيره من الضمائر المستترة المرفوعة فرقا من ثلاثة أوجه، الأول: أن الضمير المرفوع المستتر في الفعل مثلاً يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير المرفوع البارز أو فاصل ما، وهنا لا يجوز في الضمير المستتر في أحسن ذلك. والثاني: أنه لا يجوز أن يبدل من الضمير المستتر في أحسن، والثالث: أنه لا يجوز في باب التدريب أن يخبر عن هذا الضمير المستتر في أحسن. هذا: وقد قال البصريون بصراحة عن هذا الضمير، ولم يقله الكوفيون كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن. حاشية يس على التصريح: ٢ / ٥٨٧ روي عن الكسائي: أنه يقول: إن "ما" لا موضع لها من الإعراب، فهو على هذا لا يكون مع النحاة في أنها مبتدأ، وهذا قول **شاذ** لا يقدر فيه الإجماع. ٦ يراد بالنكرة: أنها بمعنى شيء أي شيء، وبالتمام: أنها غير موصوفة بشيء بعدها، وقد أفادها التنكير الإبهام، وهو يناسب التعجب؛ لأنه يكون فيما خفي سببه. = (١)

"للمبتدأ، تقتضي -عندهم- نصبه ١، و"أحسن" إنما هو في المعنى وصف لزيد؛ لا لضمير "ما" ٢، و"زيد" -عندهم- مشبه بالمفعول به ٣. ["أفعل به" وإعرابها]: الصيغة الثانية: أفعل به؛ نحو: "أحسن بزيد". وأجمعوا على فعلية أفعل ٤، ثم قال البصريون: لفظه لفظ الأمر ٥، ومعناه: الخبر ٦؛ وهو في الأصل: فعل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا ك"أغد \_\_\_\_\_ = ويجيب البصريون، ومعهم الكسائي من الكوفيين: بأن هذا **شاذ** فلا ينهض دليلاً على الاسمية. وقيل: بأن التصغير راجع إلى المصدر المدلول عليه بالفعل، وقيل: إنما صغر فعل التعجب حملاً له على أفعل التفضيل لاتفاقهما لفظاً، وقيل: إنما صغر؛ لأنه لزم طريقة واحدة فاشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها، وحمل الشيء على الشيء

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٢٥/٣

في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله. الدرر اللوامع: ١ / ٤٩، ٢ / ١١٩، حاشية الصبان: ٣ / ١٠١٨ اي نصب الخبر، فعامل النصب عندهم في الخبر هو المخالفة للمبتدأ، أي: كونه ليس وصفا له. أما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، كالله ربنا، أو مشبها به، نحو: ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾؛ فإنه يرتفع ارتفاعه ٢. هذا بيان للمخالفة هنا، وهي أن الخبر ليس وصفا للمبتدأ في المعنى. وفيه إشارة إلى أن معنى "أحسن" عندهم: فائق في الحسن، لا صير زيدا حسنا، كما هو مذهب البصريين؛ إذ التصيير صفة لضمير "ما" لا لزيد. التصريح: ٢ / ٣٠٨٨ وذلك لوقوعه بد ما يشبه الفعل في الصورة. ٤ قال باسمية "أفعل" ابن الأنباري ورده المرادي، وإجماع النحاة على فعلية أفعل أنه جاء على صيغة لا يكون عليها إلا الفعل، وأما أصبع، **فنادر** ولا يجعل أصلا. التصريح: ٢ / ٨٨، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ١ / ١٢٦ - ٥١٤٨ أي: أنه جاء على صورة الأمر، فيبنى على السكون إن كان صحيح الآخر، وعلى حذف حرف العلة إن كان معتلا كالأمر؛ نظرا لصورته، أو يبنى على فتح مقدر منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر؛ نظرا لمعناه. ٦. وذلك في الأصل، أما الآن فالجملة كلها لإنشاء التعجب، ولا تدل على زمن مطلقا أو أن المصنف أراد بالخبر: ما قابل الطلب، فيشمل الإنشاء غير الطلب كما هنا.. (١)

"أي: به؛ **فشاذ ١**. [عدم تصرف فعلي التعجب]: مسألة: وكل من هذين الفعلين ممنوع التصرف ٢؛ فالأول: نظير تبارك، \_\_\_\_\_ = المعنى: هذا الصعلوك الموصوف بالصفات المذكورة إن مات في سبيل مطلبه يموت وهو محمود الفعال عند الناس؛ لما كان عليه من عفة وعزة نفس، وما له من صفات كريمة، وإن عاش واستغنى فما أحقه، وما أخلقه بالغنى؛ لأنه وصل إليه بسعيه وجده. الإعراب: فذلك: ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب، لا محل لها من الإعراب. إن: حرف شرط جازم. يلق: فعل مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف الألف، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. المنية: مفعول به منصوب. يلحقها: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، و"ها": ضمير متصل في محل نصب مفعولا به. حميدا: حال من فاعل "يلق"، الذي هو جواب الشرط؛ وجملة "الشرط وجوابه": في محل رفع خبر المبتدأ. وإن: الواو عاطفة، إن: حرف شرط جازم. يستغن: فعل مضارع - فعل الشرط - مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. "يوما": متعلق بـ "يستغن". فأجدر: الفاء واقعة في جواب الشرط، أجدر: فعل ماض لإنشاء التعجب جاء على صورة الأمر وحرك للروي، وفاعله محذوف

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣/٢٢٧

هو والباء الجارة له؛ لأن الأصل فأجدر به؛ وجملة "أجدر به": في محل جزم جواب الشرط؛ وجملة "الشرط وجوابه": في محل رفع عطف بالواو على جملة الشرط والجواب السابقتين. موطن الشاهد: "فأجدر". وجه الاستشهاد: حذف المتعجب منه مع حرف الجر من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها، معطوفة على أخرى معها معمولها المشابه للمحذوف على حد ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ ١٠ أي: لعدم العطف المذكور. وقال الصبان: والأوجه عندي أنه ليس **بشاذ**، وأنه لا يشترط هذا الشرط، بل المدار على وجود دليل يدل على المحذوف. حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٠٢٠ / ٣ فكل من الصيغتين يلزم حالة واحدة، مع أن فعلهما الأصلي ثلاثي متصرف، ولكنهما يفقدان التصرف بسبب استعمالهما في التعجب، ولا يدلان على حدث، ولا زمن؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لمحض الإنشاء المقصود منه التعجب. اللهم إلا إذا = (١)

"أو مضميرين مستترين ١ مفسرين بتمييز ٢؛ نحو: ﴿بئس للظالمين﴾ \_\_\_\_\_ = بالكسرة ضرورة، وكان ينبغي جره بالفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف. و"من حمائل": متعلق بـ"مفرد". موطن الشاهد: "فنعم ابن أخت القوم". وجه الاستشهاد: الإتيان بفاعل نعم اسما مضافا إلى مقترن بـأل، وهو القوم، وقد جاءت إضافة الفاعل إلى ضمير ما فيه أل في قول الشاعر: فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها وهو **نادر** لا يقاس عليه. وأجاز الفراء، ومن تبعه من الكوفيين إضافة الفاعل إلى النكرة كما في قول الشاعر: فنعم صاحب قوم لا سلاح له ... وصاحب الركب عثمان بن عفان وخص الجمهور ذلك بالضرورة. وورد مجيء الفاعل علما، أو مضافا إلى علم كقول بعض العبادلة: بئس عبد الله أنا إن كان كذا. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "نعم عبد الله هذا" وأول على أن الفاعل ضمير مستتر حذف تمييزه، والعلم مخصص بالمدح، وما بعده بدل أو عطف بيان. انظر ضياء السالك: ٢ / ٨٢ - ٨٣. أي: رافعان لمضميرين مستترين وجوبا غالبا. ويلتزم هذا الضمير الأفراد والتذكير، كقول الشاعر: نعم امرأين حاتم وكعب ... كلاهما غيث وسيف عضبوم غير الغالب: نعم رجلين، نعموا رجالا كما سبق، وشذ إبراز الضمير مع الباء الزائدة، حيث سمع قولهم: "نعم بهم قوما". انظر التصريح: ٢ / ٢٠٩٥ أي: بعدهما. وهذا من المواضع التي يجوز عود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة، ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناهما؛ أي: للمخصوص بالمدح أو الذم، أفرادا وغير أفراد، وتذكيرا وتأنيثا. خلاصة: "نعم" و"بئس" فعلا جامدان: وهما يرفعان فاعلين مقترنين بـ"أل"، أو مضافين إلى المقترن بها، ومثل هذا، بقوله: "نعم عقبى الكرما"، أو يرفعان ضميرا، يفسره تمييز؛ نحو: "نعم قوما

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٣٢/٣



معشره". ويشترط في هذا التمييز علاوة على مطابقة المخصوص التي ذكرناها: أن يكون نكرة عامة متكررة الأفراد؛ فلا يجوز: "نعم شمس، هذا الشمس"؛ لأنه لا ثاني لها. أما قولهم: نعم شمساً شمس هذا اليوم، =. (١)

"[حكم الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز]: وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي ١: أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر، كقوله ٢: [البسيط] ٣٨٥- نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ٣ = واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. "لمرتاع": متعلق بـ"وزر" الآتي: "بها": متعلق بـ"مرتاع". وزر: خبر كان الناقصة، وجملة "كان واسمها وخبرها": في محل نصب على الحال؛ وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال، والتقدير: لم تعر نائبة في حال من الأحوال إلا من الحال التي يكون فيها هرم وزر لمن يرتاع به. موطن الشاهد: "نعم امرأ هرم". وجه الاستشهاد: مجيء فاعل "نعم" ضميراً مستتراً، وقد فسر لإبهامه بالتمييز بعده "امرأ"، وفي البيت شاهد آخر في قوله: "إلا وكان" حيث جيء بواو الحال قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا، وحكم هذا الإتيان **نادر**، والفصيح تجرده من الواو كما في قوله تعالى: ﴿إلا كانوا به يستهزئون﴾. ونظير الشاهد المذكور قول الشاعر: نعم امرأين حاكم وكعب... كلاهما غيث وسيف عضبانظر الأشموني: ٢ / ٣٧٦. انظر ضياء السالك ٣ / ١٠٨٤. مرت ترجمة وافية لكل منهم ٢. لم ينسب البيت إلى قائل معين ٣. تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله: رد التحية نطقاً أو بإيماء والبيت من شواهد: التصريح: ٢ / ٩٥، والعيني: ٤ / ٣٢، والهمع: ٢ / ٨٦، والدرر: ٢ / ١١٢، والمغني: ٨٤١ / ٦٠٤، والسيوطي: ٢٩٢. المفردات الغريبة: الفتاة: المرأة الشابة الحديثة السن، وهي مؤنث الفتى. بذلت: أعطت. بإيماء؛ الإيماء: الإشارة، مصدر أوماً إلى الشيء، إذا أشار إليه. المعنى: أن هنداً تستحق الثناء، والتقدير، لو تفضلت برد التحية بالنطق، أو بالإشارة وبعد ذلك منها بذلاً ومنحة. الإعراب: نعم: فعل ماضٍ، دال على إنشاء المدح، مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. الفتاة: فاعل نعم مرفوع. فتاة: تمييز مؤكد للفاعل منصوب، وعلامة نصبه =. (٢)

"ولا يتغير "ذا" عن الأفراد والتذكير؛ بل يقال: "حبذا الزيدان والهندان"، أو "الزيدون والهندات"؛ لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل؛ كما في قولهم: "الصيف ضيعت اللبن"، يقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها ١، وقال ابن كيسان: لأن المشار إليه مضاف محذوف، أي: حبذا حسن هند ٢. [لا يتقدم

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٤٢/٣

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٤٤/٣

المخصوص على حبذا]: ولا يتقدم المخصوص على "حبذا" لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل، وقال ابن **بابشاذ**<sup>٣</sup>: لئلا يتوهم أن في "حب" ضميراً، وأن "ذا" مفعول<sup>٥</sup>. = التقدير: وخلاصة القول في "حبذا زيد": أن لها خمسة أوجه من الإعراب: الأول: أن يكون "حب" فعلاً ماضياً، و"ذا" فاعله، والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر. الثاني: أن يكون "حبذا" برمته فعلاً، و"زيد" فاعل. الثالث: أن يكون "حبذا" برمته مبتدأ، وزيد خبره. الرابع: أن يكون "حبذا" فعلاً وفاعلاً، وزيد مبتدأ خبره محذوف. الخامس: أن يكون "حبذا" فعلاً وفاعلاً، وزيد خبر لمبتدأ محذوف. انظر التصريح: ٢ / ٩٩، مغني اللبيب: ١٠٧٢٥. ذلك؛ لأنه في الأصل خطاب لامرأة طلقت زوجها غنياً؛ لكبره، وأخذت شاباً فقيراً، وكان ذلك في زمن الصيف، فلما جاء الشتاء أرسلت للأول تطلب منه لبناً، فقال لها ذلك، وصار مثلاً يضرب لمن يطلب الشيء بعد تفريطه فيه، و"الصيف" منصوب على الظرفية لضيعة. وهو من أمثال الميداني "تحق عبد الحميد": ٢ / ٦٨ رقم: ٢٠٢٧٢٥ رد ابن العلق على ابن كيسان؛ بأنه لو كان كما ذكره لظهر هذا المبتدأ المقدر في بعض التراكيب العربية، ولم يثبت إطلاقاً، فهو قول لا دليل عليه. التصريح: ٢ / ١٠٠، حاشية الصبان: ٣ / ٣٠٤١ مرت ترجمته. ٤ أي مرفوعاً على الفاعلية عائداً على المخصوص. وهذا التوهم بعيد؛ لأن معنى هذا التركيب قد اشتهر في غير ذلك المعنى المتوهم؛ على أن هذا التوهم الذي يفر منه، لا يمتنع وروده على الذهب بسبب التأخير؛ لأنه يفهم أن "ذا" مفعول مقدم "وزيد" فاعل مؤخر. التصريح: ٢ / ٥٠١٠٠ بقي أن نقول: إن مخصص "حبذا" يخالف مخصص "نعم" في أمور: = (١)

"تنبيه: إذا قلت "حب الرجل زيد" فحب هذه من باب فعل المتقدم ذكره، ويجوز في حائه الفتح والضم، كما تقدم؛ فإن قلت "حبذا" ففتح الجاء واجب إن جعلتهما كالكلمة الواحدة. = الأول: مخصص "نعم" يجوز تقدمه عليها؛ نحو: زيد نعم الرجل، بخلاف مخصص "حبذا"، وقد ذكر ذلك المصنف. الثاني: يجوز إعمال النواسخ في مخصص "نعم"؛ نحو: نعم رجلاً كان زيد، بخلاف مخصص "حبذا"، فإن النواسخ لا تعمل فيه. الثالث: أن تقديم التمييز على المخصص بعد "حبذا" وتأخير التمييز عن المخصص سواء في القياس كثير في الاستعمال، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر، بخلاف المخصص، بنعم؛ فإن تأخير التمييز عنه - عند البصريين - **شاذ** في غاية الندرة. الرابع: أنه مع اشتراكهما في جواز إعرابهما مبتدأ خبره الجملة قبله، أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً، إلا أن الوجه الثاني في "حبذا"

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٥٣/٣

أسهل منه في "نعم"، من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع نعم، وهي لا تدخل إلا على المبتدأ، فيترجح فيه الوجه. الأشموني: ٢ / ٣٨٣-٣٨٣، والأشموني مع حاشية الصبان: ٣ / ٤٢-٤٣.. (١)

"[باب أفعال التفضيل] ١ [ما يصاغ منه أفعال التفضيل]: إنما يصاغ أفعال التفضيل مما يصاغ منه فعلا التعجب؛ فيقال: "هو أضرب" و"أعلم" و"أفضل"، كما يقال: "ما أضربه" و"أعلمه" و"أفضله" وشد بناؤه من وصف لا فعل له؛ كـ"هو أقمن به" أي: أحق، و"ألص من شظاظ" ٢، ومما زاد على ثلاثة كـ"هذا الكلام أخصر من غيره" ٣، وفي أفعال المذاهب الثلاثة ٤، وسمع "هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف" ٥، و"هذا المكان أفقر من" ١ هو اسم مشتق مصوغ؛ للدلالة على شيئين اشتراكا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها. وقياسه "أفعل" للمذكر ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، و"فعلى" للمؤنث. أما خير وشر وحب، فقد حذفت همزتها؛ لكثرة الاستعمال، وجاء على الأصل قول رؤية: بلال خير الناس وابن الأخير، وقراءة بعضهم: ﴿من الكذاب الأشر﴾، وفي الحديث: "أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل". الأشموني: ٢ / ٣٨٣، حاشية الصبان: ٣ / ٢٠٤٣ بنوه من لص. وقد حكى ابن القطاع لصص - بالفتح - إذا استتر، وحكي أيضا: لصصه إذا أخذه خفية. وعلى ذلك لا شذوذ فيه. وشظاظ - بكسر الشين - اسم لص من بني ضبة معروف بالذكاء في اللصوصية، ويضرب به المثل، يقال: "أسرق من شظاظ"، و"ألص من شظاظ"، ويقال أيضا: "ألص من سرحان" وهو الذئب، و"ألص من فأرة". انظر مجمع الأمثال للميداني "تحقيق: محيي الدين عبد الحميد": ٢ / ٢٥٧، برقم: ٣٠٣٧٤٥ بنوه من: "اختصر". وفيه شذوذ آخر، وهو بناؤه من المبني للمجهول. ٤ أي: في بناء "أفعل" التفضيل من الرباعي الذي على وزن "أفعل" الخلاف السابق في التعجب؛ فقليل: يجوز مطلقا، وقيل: يمتنع مطلقا، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل وإلا فلا. ٥ هذان **شاذان** عند من يمنع ذلك مطلقا، وعند من يمنع إذا كانت الهمزة للنقل؛ لأن همزتها كذلك.. (٢)

"غيره" ١، ومن فعل المفعول كـ"هو أزهى من ديك" ٢ و"أشغل من ذات النحيين" ٣ و"أعنى بحاجتك". [ما يتوصل به إلى ما عدم الشروط]: وما توصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به إلى التفضيل، ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا؛ فيقال: "هو أشد استخراجا" و"حمرة". [حالات اسم التفضيل]: فصل: ولاسم التفضيل ثلاثة حالات ٤. إحداها: أن يكون مجردا من أل والإضافة، فيجب

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٥٤/٣

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٥٥/٣

له حكمان: \_\_\_\_\_ ١ هذا **شاذ** على القول بالمنع مطلقاً؛ لأن همزته ليست للنقل ٢. بنوه من قولهم: زهي، بمعنى تكبر، وحكى ابن دريد: زها يزهو، أي: تكبر، وعليه فلا شذوذ؛ لأنه من المبني للفاعل، وهو من أمثال الميداني. أمثال الميداني: ١ / ٣٢٧، برقم: ٣٠١٧٦١ بنوه من "شغل"؛ لأن المراد أنها أكثر مشغولة. والنحيين: تثنية نحي وهو زق السمن؛ أمثال الميداني: ١ / ٣٧٦، برقمك ٢٠٢٩. الأشموني وحاشية الصبان: ٣ / ٤٣ - ٤٤. هذا باعتبار لفظه، وله باعتبار معناه ثلاثة استعمالات. أ- ما تقدم في تعريفه. ب- أن يراد به؛ أن شيئاً زاد في صفة نفسه على آخر في صفته، كقولهم: الصيف أحر من الشتاء؛ أي: الصيف أبلغ في حره من الشتاء في برده، ومثل: العسل أحلى من الخل ونحو ذلك: وليس في هذه الحالة وصف مشترك وإنما الاشتراك في الزيادة. ج- أن يتجرد عن معنى التفضيل، ويراد به ثبوت الوصف لمحله فيؤول باسم فاعل، أو صفة مشبهة. فإن أضيف لمعرفة تعينت المطابقة كما سيأتي: نحو الناقص والأشج أعدلا بني مروان، أي: عادلاهم، ونصيب أشعر الحبشة، أي: شاعرهم. وإن لم يضاف، ولم يقترن بـأل ولا بمن، فالأكثر فيه عدم المطابقة؛ نحو: قوله تعالى: ﴿وهو أهون عليه﴾، أي: هين، ﴿ربكم أعلم بكم﴾، أي: عالم، وقد يطابق وعليه يخرج قول أبي نواس الآتي: كأن صغرى ... البيت. حاشية يس على التصريح: ٢ / ١٠٢.. (١)

"الحالة الثانية: أن يكون بـأل؛ فيجب له حكمان؛ أحدهما: أن يكون مطابقاً لموصوفه ١؛ نحو: "زيد الأفضل"، و"هند الفضلى"، و"الزيدان الأفضلان"، و"الزيدون الأفضلون"، و"الهندات الفضليات"، أو "الفضل" ٢. والثاني: ألا يؤتى معه بمن ٣؛ فأما قول الأعشى ٤: [السريع] ٣٩٢ - ولست بالأكثر منهم حصى ٥ = \_\_\_\_\_ في غير الاستفهام: وحكم هذا التقديم أنه **شاذ** أتى لضرورة الشعر. ومثل البيت الشاهد قول ذي الرمة: ولا عيب فيها غير أن سريعتها ... قطوف وأن لا شيء منهن أكسلوكذا قول أعرابي من طيء: وأشنب براق الثنايا غروبه ... من البرد الوسمي أصفى وأبرد انظر زهر الآداب "تحقيق محيي الدين عبد الحميد": ١٠٧١٨ أي: في التذكير والتأنيث، والإفراد وفروعه؛ وذلك لأن اقترانه بـأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب ٢. الفضل: جمع تكسير لفضلى. ويرجع في تأنيث اسم التفضيل وتكسيه إلى السماع. فقد لا يسمع ذلك كأظرف وأشرف، وعلى هذا فالمطابقة مقيدة بالسماع عن العرب ٣. لأن المفضل عليه غير مذكور؛ إذ تغني عنه "أل". و"من" و"أل" يتعاقبان ولا يجتمعان، فلا يقال: على الأفضل من محمد. ٤ ميمون بن قيس، وقد مرت ترجمته ٥. تخريج الشاهد: هذا صدر بيت وعجزه قوله: وإنما العزة

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٥٦/٣

للكاثروهو من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة الصحابي، ويفضل عليه ابن عمه عامر بن الطفيل في المنافرة التي وقعت بينهما، وهي مشهورة. والبيت من شواهد: التصريح: ٢ / ١٠٤، والأشموني: ٧٦٦ / ٢ / ٣٨٦، وابن عقيل: ٢٨٠ / ٣ / ١٨٠، ونوادر أبي زيد: ٢٥، والخصائص: ١ / ١٨٥، ٣ / ٢٣٤، وشرح المفصل: ٣ / ٦، ٦ / ١٠٠، ١٠٣، والخزانة: ٣ / ٤٨٩، والمغني: ٩٧٤ / ٧٤٤، والسيوطي: ٣٠٥، وديوان الأعشى: ١٠٦. المفردات الغريبة: حصي؛ المراد: العدد من الأعوان والأنصار. العزة: القوة والغلبة. الكاثر: اسم فاعل، من كثرته أكثره من باب نصر، غلبته في الكثرة. = (١)

"٤٠٥ - إن إن الكريم يحلم ما لم ١ \_\_\_\_\_ ١ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله: يرين من أجاره قد ضيما وهو من شواهد: التصريح: ٢ / ١٣٠، والأشموني: ٨٠٢ / ٢ / ٤١٠، والعيني: ١٠٧ / ٤ والهمع: ٢ / ١٢٥، والدرر: ٢ / ١٦١ وفيه برواية: أضيما. المفردات الغريبة: يحلم: من الحلم، وهو الأناة والتعقل. أجاره: جعله في جواره وحمايته. ضيم: مبني للمجهول، أي ظلم وبخس حقه. المعنى: أن الرجل الكريم الخلق الأبي الطيب النفس؛ يتحلى بالحلم، والصبر، والتعقل في أحواله، وتصرفاته؛ ما لم ير أن من أجاره، وجعله في حماه، قد ظلم واعتدي عليه؛ فعند ذلك، يذهب عنه حلمه ويبطش بهذا الظالم، المعتدي على ما التجأ إليه. الإعراب: إن: حرف مشبه بالفعل. إن: توكيد لـ "إن" الأولى. الكريم: اسم "إن" منصوب. يحلم: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو، وجملة "يحلم": في محل رفع خبر "إن". ما لم: ما مصدرية ظرفية، لا محل لها من الإعراب، لم: حرف نفي وجزم وقلب. يرين: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، في محل جزم بـ "لم"، والنون: لا محل لها من الإعراب؛ والمصدر المؤول من "ما وما دخلت عليه": في محل جر بالإضافة، بإضافة اسم زمان مقدر منصوب بـ "يحلم"؛ والتقدير: يحلم مدة عدم رؤيته. من: اسم موصول، مبني على السكون، في محل نصب مفعولا به، لـ "يرى". أجاره: فعل ماضٍ والفاعل ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم، في محل نصب مفعولا به؛ وجملة "أجاره": صلة للموصول، لا محل لها. قد: حرف تحقيق. ضيما: فعل ماضٍ، مبني للمجهول، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو؛ والألف للإطلاق؛ وجملة "ضيما": في محل نصب حال، وأما إن عدت "يرى" قلبية علمية؛ كان الاسم الموصول مفعولا أول لها، وجملة "قد ضيما": في محل نصب مفعولا ثانيا. موطن الشاهد: "إن إن". وجه الاستشهاد: توكيد

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن م الملك جمال الدين ابن هشام ٢٦٣/٣

الحرف "إن" بإعادته من غير فاصل بينهما مع أنه ليس من حروف الجواب، وهذا التوكيد **شاذ**، ولا يقاس عليه.. (١)

"٤٠٨- فأصبح لا يسألنه عن بما به الآن المؤكد على حرفين؛ ولاختلاف اللفظين. \_\_\_\_\_ ١ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله: أصعد في علو الهوى أم تصوبا وهو من شواهد: التصريح: ١٣٠ / ٢، والأشمونى: ٧٠٨ / ٢ / ٤١١، والمغني: ٦٥٦ / ٤٦٢. المفردات الغربية: أصعد: أرتفع وأرتقى. تصوبا: نزل وتسفل. المعنى: أن هؤلاء الغواني أصبحن - بعد أن وخط المحب الشيب، وهذا الكبر ونالت منه الشيخوخة - لا يكثرن به ولا يملن إليه، ولا يسألن عما به من ضعف أو غيره؛ وهل لا يزال يحلق في الهوى والحب؟ أم نزل وهبط ونسي كل شيء؟ الإعراب: فأصبح: الفاء عاطفة، أصبح: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو. لا: نافية. يسألنه: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، والنون في محل رفع فاعل، والهاء: في محل نصب مفعولا به؛ وجملة "لا يسألنه": في محل نصب خبر "أصبح". عن: حرف جر. بما: الباء حرف جر بمعنى "عن" توكيد لفظي لـ "عن"، و"ما" اسم موصول مبني على السكون في محل جر بـ "عن"، و"بما": متعلق بـ "يسأل". "به": متعلق بمحذوف صلة الموصول. موطن الشاهد: "عن بما". وجه الاستشهاد: تأكيد "عن" الجارة بلفظ مرادف؛ هو الباء التي بمعنى "عن"؛ وهذا **شاذ** لعدم الفاصل، غير أنه أهون من سابقه؛ لأن الحرف المؤكد "عن" موضوع على حرفين؛ ولأن اللفظين مختلفان، وإن اتفقا في المعنى. فوائده وتوجيهات: أ- يمتنع حذف المؤكد لفظيا؛ لأن حذفه مناف لتكراره. ب- من الأساليب الصحيحة: جاء القوم بأجمعهم، وتعرب "أجمع" توكيدا مجرور اللفظ، بالباء الزائدة، في محل رفع، أو نصب، أو جر؛ على حسب حالة المؤكد "المتبوع"؛ وبعضهم يعربها: بدلا - وإن كانت تؤدي معنى التوكيد-؛ ولا بد من إضافتها إلى ضمير مطابق للمتبوع. ج- لا يفصل بين المؤكد والمؤكد، "بإما" على الأصح؛ وأجاز الفراء: مررت بالقوم، إما أجمعين، وإما بعضهم. د- لا يلي العامل شيء من ألفاظ التوكيد - وهو على حاله في التوكيد - إلا "جميعا"، و"عامة" مطلقا؛ فتقول: القوم، قام جميعهم، وعامتهم؛ ورأيت جميعهم، وعامتهم؛ ومررت بجميعهم، وعامتهم. حاشية الصبان: ٣ / ٤٨٠.. (٢)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٠٦/٣

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٠٩/٣

"[أحكام الواو] فصل: أما الواو فلمطلق الجمع ١؛ فتعطف متأخرا في الحكم؛ نحو: ولقد \_\_\_\_\_ = ٤ / ٤١٠، ودلائل الإعجاز: ٢٩٩، والخزانة: ٤ / ٦٨، ٤٧٧، والعيني: ٤ / ١٧٦، ومجالس ثعلب: ٥١٥، وديوان ليبيد: ١٧٩. المفردات الغريبة: أقرضت قرضا: أعطيت شيئا من المال على سبيل القرض لتؤديه بعد، والمراد: إذا قدمت إليك معونة ما، أو صنع معك معروف؛ فاجزه: كافئ صاحبه. الفتى: الإنسان. الجمل: الحيوان المعروف، وقد يراد بالفتى الشاب الذي في طراوة الشباب، وبالجمل: الرجل الذي تقدمت به السن. المعنى إذا أسدى إليك أحد يدا، أو صنع معك معروفا، فكافئه بمثله، أو بخير منه، فإن هذا شأن الشاب القادر الخير؛ أما من كان كالجمل في اللؤم والخداع، أو من ضعف وقعدت به السن، فلا يجازي على المعروف إلا مضطرا. الإعراب: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. أقرضت: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح، في محل رفع نائب فاعل. قرضا: مفعولا مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ وجملة "أقرضت قرضا" في محل جر بالإضافة بعد إذا. فاجزه: الفاء واقعة في جواب الشرط غير الجازم، اجز: فعل أمر مبني على حذف الياء، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا؛ تقديره: أنت؛ والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر، في محل نصب مفعولا به؛ وجملة "اجزه": جواب شرط غير جازم، لا محل لها. إنما: أداة حصر، لا محل لها. يجزي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل. الفتى: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر. ليس: حرف عطف بمعنى "لا" على مذهب البغداديين. الجمل: اسم معطوف على الفتى مرفوع مثله، وعلامة رفعه الضمة، وسكن لضرورة الروي. موطن الشاهد: "ليس الجمل". وجه الاستشهاد: استعمال "ليس" حرف عطف بمعنى "لا"؛ لتنفي صنع الخبر الذي ثبت لما قبلها؛ وهذا على رأي البغداديين، تبعا لابن عصفور؛ ونقله أبو جعفر النحاس، وابن بابشاذ عن الكوفيين، وجرى عليه الناظم في التسهيل. ويخرج المانعون الشاهد كما يلي: ليس: فعل ماض ناقص، والجمل: اسمها، وخبرها: محذوف؛ والتقدير: ليس الجمل جازيا. انظر شرح التصريح: ٢ / ١٠٣٥ أي: الاجتماع والاشتراك بين المتعاطفين في المعنى والحكم، من غير دلالة على مصاحبة، أو ترتيب زمني، أو مهلة، أو نحو ذلك. وقد خالف في ذلك بعض الكوفيين وقطرب وثلعب والربيعي والفراء والكسائي وابن =".

(١)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣/٣١٩



"أو مختلفتين؛ نحو: ﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾ ١، وإما بهمزة يطلب بها وبأم التعيين ٢، وتقع بين مفرد متوسط بينهما ما لا يسأل عنه؛ نحو: ﴿أنتم أشد خلقا أم السماء﴾ ٣، أو متأخرا عنهما؛ نحو: ﴿وإن أدري أقرب \_\_\_\_\_ = الفتحة الظاهرة. أموتي: الهمزة حرف استفهام، موتي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء، والياء: في محل جر بالإضافة. ناء: خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين؛ وجملة "موتي ناء": في محل نصب مفعولا به لـ"أبالي"؛ المعلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام. أم: حرف عطف. هو؛ ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. الآن: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بقوله: "واقع" الآتي. واقع: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة؛ وجملة "هو الآن واقع": معطوفة على الجملة السابقة "موتي ناء": في محل نصب. موطن الشاهد: "أموتي ناء أم هو واقع". وجه الاستشهاد: وقوع "أم" بين جملتين اسميتين؛ وقد عطف إحداهما على الأخرى؛ والمعنى: لست بأبالي؛ بعد موتي أو حصل الآن. ١ ٧ سورة الأعراف، الآية: ١٩٣. موطن الشاهد: ﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾. وجه الاستشهاد: عطف "أم" جملة اسمية على جملة فعلية؛ والتقدير - بعد التأويل: سواء عليكم دعائكم إياهم - أي الأصنام - وصمتكم؛ ومن هذه الآية وما قبلها، يتضح لنا، أن "أم" المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية، لا تعطف إلا جملة على جملة، وعطفها للمفرد **نادر** لا يقاس عليه. ٢ همزة التعيين: هي الواقعة بعد ما أدري، ولا أعلم، وليت شعري ونحوها، وتسد، "أي" مسدها مع "أم" في طلب التعيين، وتخالف همزة التسوية؛ فتطلب جواب بتعيين أحد الشئيين؛ لأنها لم تنسلخ عن الاستفهام. ٣ ٧٩ سورة النازعات، الآية: ٢٧. موطن الشاهد: ﴿أنتم أشد خلقا أم السماء﴾. وجه الاستشهاد: وقوع "أم" حرف عطف مسبوقة بهمزة يراد بها معها التعيين؛ لأن الاستفهام - هنا - توبيخي، والسؤال عن المبتدأ: "أنتم"، والمعادل: "السماء" المعطوفة على "أنتم"؛ وهما مفردان، وقد توسط بينهما غير المسئول عنه؛ وهو "أشد خلقا" الواقع خبرا تقديرا عن المتعاطفين.. (١)

**"فشاذ"** وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى. [معنى لكن وشروط عطفها]: وأما "لكن" فعاطفة خلافا ليونس ١، وإنما تعطف بشروط: أفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو؛ نحو: "ما مررت برجل صالح، لكن \_\_\_\_\_ = وهو من شواهد: التصريح: ٢ / ١٤٦، والأشموني: ٨٣٠ / ٢ / ٤٢٦، والعيني: ٤ / ١٥٣، والمحتسب: ١ / ٤١، ٢٨٤، وشرح المفصل: ٦ / ٧٥، والخزانة:

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣/٣٣٣

٤ / ٤٣١، الهمع: ٥ / ١٣٥، والدرر: ٢ / ١٨٢، والمغني: ٨٨ / ٨٥، والسيوطي: ٦٧. المفردات الغريبة: شالت نعامتها: كناية من كنايات العرب، ومعناها: ماتت؛ وأصل شالت: ارتفعت، والنعام: باطن القدم، ومن مات ترتفع رجلاه وينخفض رأسه فتظهر نعامته. وقيل النعام هنا: النعش. أيما: لغة في "إما". المعنى يتمنى هذا الشاعر العاق لأمه، أن تكون قد ماتت، وسيان -عنده- بعد ذلك، أن يكون مصيرها الذهاب إلى الجنة، أو إلى النار. الإعراب: يا: حرف تنبيه؛ أو يا: حرف نداء والمنادى محذوف. ليتما: كافة ومكفوفة، لا عمل لها. أمنا: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و"نا": مضاف إليه. شالت: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. نعامتها: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و"ها": في محل جر بالإضافة؛ وجملة "شالت نعامتها": في محل رفع خبر المبتدأ. ويجوز إعراب ليت: حرف مشبه بالفعل عاملة، و"ما" زائدة غير كافة وأمنا: اسم ليت ومضاف إليه؛ وجملة "شالت نعامتها": في محل رفع خبر "ليت". أيما: حرف دال على التقسيم، لا محل له من الإعراب؛ أو دال على التفصيل. "إلى الجنة": متعلق ب"شالت". أيما: حرف عطف، لا محل له من الإعراب. "إلى نار": ب"أيما" على "إلى الجنة". موطن الشاهد: "أيما". وجه الاستشهاد: مجيء "أيما" عاطفة غير مسبوقة بالواو؛ وهذا **شاذ**، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها ياء - كما ذكر المصنف - وأما فتح همزتها وحده؛ فلا شذوذ فيه، وإنما هو لغة جماعة من العرب ك"تميم وقيس وأسد"؛ كما ذكر المؤلف في المتن ١. فإنها -عنده- مخففة من الثقيلة؛ ومعناها: الاستدراك، وما بعدها معمول بمحذوف يدل عليه المذكور قبلها، وإذا ذكرت معها الواو فاعطف بالواو لا بها. انظر مغني اللبيب: ٣٨٥ - ٣٨٦، التصريح: ٢ / ١٤٦ - ١٤٧.. (١)

"﴿أفلم يروا إلى ما بين أيديهم﴾ ١؛ أي: أعموا فلم يروا. \_\_\_\_\_ ١ ٣٤ سورة سبأ، الآية: ٩. موطن الشاهد: ﴿﴿أفلم يروا إلى ما بين أيديهم﴾﴾. وجه الاستشهاد: عطف كل من جملتي "نضرب"، و"لم يروا" بالفاء على جملة محذوفة بينها وبين الهمزة؛ لأن المعطوف عليه بالفاء خاص بالجملة؛ والهمزة في الموضعين في موضعها الأصلي؛ وهذا رأي الزمخشري ومن تبعه، واختاره المصنف. غير أن سيبويه والجمهور، يرون: أن الهمزة قدمت من تأخير؛ تنبيهاً على أصالتها في التصدير؛ ومحلها الأصلي بعد الفاء؛ والأصل: فأنضرب، فألم يروا. والأول أرجح. ومثال الحذف مع بقاء "أم" المتصلة، قوله تعالى: ﴿﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم﴾﴾؛ فالتقدير: أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره؟ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة... وقد أشار ابن مالك إلى ما تقدم بقوله: "وحذف متبوع بدا هنا استبح". والمعنى:

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣/ ٣٤٥

أي استبح حذف معطوف عليه ظهر، وذكر في هذا الموضع، وهو العطف بالواو والفاء وأم. انظر التصريح: ٢ / ١٥٤-١٥٥. حاشية الصبان: ٣ / ١١٧. فوائد وملحقات: أ- لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وما ورد من ذلك؛ فهو **شاذ** يقتصر فيه على المسموع؛ ومنه قول الأحوص: ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلامب- يجوز الفصل بين الواو ومعطوفها بظرف، أو جار ومجرور؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا﴾ ، ولا يجوز بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية. ج- الأصل في عطف النسق: المغايرة بين المتعاطفين، فلا يصح عطف الشيء على نفسه. وأجاز بعضهم ذلك إذا اختلف اللفظان لغرض بلاغي، أو لقصد التفسير والتوضيح، ومنه قول الشاعر: وألفى قولها كذبا ومينا انظر ضياء السالك: ٣ / ٢٠١.. (١)

"[جواز حذف حرف النداء]: ويجوز حذف الحرف ١؛ نحو: ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ ٢، ﴿سنفرغ لكم أيها الثقلان﴾ ٣، ﴿أن أدوا إلي عباد الله﴾ ٤، إلا في ثماني مسائل: المندوب نحو: "يا عمرا"، والمستغاث؛ نحو: "يا لله"، والمنادى البعيد؛ لأن المراد فيهن إطالة الصوت، والحذف ينافية، واسم الجنس غير المعين ٥؛ كقول الأعمى: "يا رجلا خذ بيدي"، والمضمر ٦؛ ونداؤه **شاذ**، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع؛ كقول بعضهم: "يا إياك قد كفيتك" ٧..... ١ أي لفظا فقط، مع مراعاة تقديره، ويتعين تقدير "يا" عند الحذف؛ لكونه أعم حروف النداء استعمالا. وقد مثل المؤلف للمنادى؛ المفرد والشبيه به، والمضاف؛ ليشير إلى أنه لا فرق في أن يكون المنادى أحدا منها. ٢ "١٢" سورة يوسف، الآية: ٢٩. موطن الشاهد: ﴿يوسف أعرض﴾. وجه الاستشهاد: حذف حرف النداء "يا"؛ لأن التقدير؛ يا يوسف؛ وحكم هذا الحذف جائز باتفاق. ٣ "٥٥" سورة الرحمن، الآية: ٣١. موطن الشاهد: ﴿أيها الثقلان﴾. وجه الاستشهاد: حذف حرف النداء قبل أيها؛ لأن التقدير: يا أيها الثقلان. ٤ "٤٤" سورة الدخان، الآية: ١٨. موطن الشاهد: ﴿أدوا إلي عباد الله﴾. وجه الاستشهاد: حذف حرف النداء "يا" قبل المنادى المضاف عبد الله؛ قال الدنوشري: ويجوز أن يكون عباد الله مفعولا لـ "أدوا"، والأول أرجح. ٥ هو: النكرة غير المقصودة. ٦ المراد: ضمير المخاطب؛ لأن غيره لا ينادى مطلقا؛ فلا يقال: يا أنا، ولا يا هو. وإنما امتنع الحذف؛ لأن حذف الحرف معه، يفوت الدلالة على النداء. واختلفوا في ضمير المخاطب؛ فقد ذهب أبو حيان إلى أنه لا يجوز نداؤه مطلقا؛ وذهب ابن عصفور إلى أنه مقصور على ضرورة الشعر؛ وأجازه ابن مالك. التصريح: ٢ / ١٦٥، والأشموني: ٢ / ٧٠٤٣. قيل: إن الأحوص اليربوعي، وفد مع ابنه

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣/٣٦١

على معاوية؛ فقام الأب فخطب، فلما انتهى قام الابن ليخطب؛ فقال له الأب ذلك؛ أي: قد أغنيك عن القول. وبعضهم أعرب "يا": للتنبيه، و"إياك" مفعول لفعل محذوف، يفسره: كفيتك" المذكور؛ ويكون من باب الاشغال، ولا شاهديه. حاشية يس على التصريح: ٢ / ١٦٤. (١)

"واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة، وأجازه بعضهم وعليه قول أمية بن الصلت ١: [الطويل] ٤٣٢٠ - رضيت بك اللهم ربنا فلن أرى ... أدين إلها غيرك الله ثانيا ٢ \_\_\_\_\_ ١ مرت ترجمته ٢. تخريج الشاهد: هذا بيت من قصيدة طويلة في سيرة ابن هشام، لأمية بن أبي الصلت الذي يقول فيه النبي صلى الله عليه وسلم: "آمن لسنه ولم يؤمن قلبه" وذلك أنه كان قد قرأ في الكتب عن مبعث نبي فظن نفسه أنه سيكون هذا النبي، وعندما بعث النبي صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به؛ وقيل: إنه هو الذي أنزل فيه قوله تعالى: ﴿واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين﴾ والبيت من شواهد: التصريح: ٢ / ١٦٥، والعيني: ٣ / ٢٤٣، وليس في ديوانه. المفردات الغريبة: أدين: اتخذ ديناً، من دان بالشيء، اتخذته ديناً. المعنى: رضيت رضا بك ربنا يا الله، فلن أرى أن أتخذ إلها غيرك أعبدته أو أدين له. الإعراب: رضيت: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: في محل رفع فاعل. "بك": متعلق بـ "رضي". اللهم: الله: منادى بحرف نداء محذوف؛ والتقدير: يا الله مبني على الضم في محل نصب على النداء، والميم المشددة عوض عن حرف النداء المحذوف. ربنا: حال من لفظ الجلال منصوب؛ أو مفعول به لـ "رضي"، أو تمييز. فلن: الفاء تفرعية، لن: حرف نفي، ونصب، واستقبلا. أرى: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ "لن" وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا. أدين: فعل مضارع مرفوع؛ ارتفع بعد حذف الناصب؛ لأن التقدير: أن أدين؛ مثل "تسمع بالمعيدي"؛ والفعل أنا، وجملة "أدين": في محل نصب مفعول ثانياً "أرى" إن عدت علمية؛ أو في حل نصب على الحال؛ إن عدت بصرية. إلها: مفعول به منصوب لـ "أدين"؛ لأنه بمعنى أعبد غيرك: صفة لـ "إلها" منصوب، وهو مضاف، والكاف: في محل جر بالإضافة. الله: "لفظ الجلالة" منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب على النداء. ثانياً: صفة لـ "إلها" منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره؛ وفي رواية التصريح "راضياً" بدل "ثانياً"؛ فهي حال من فاعل رضيت أو أدين؛ أو مفعول مطلق من "رضيت"؛ والأول أفضل. موطن الشاهد: "الله". وجه الاستشهاد: مجيء "الله" في عجز البيت منادى بحرف نداء محذوف ومن دون أن يعوض عنه بالميم المشددة؛ وذلك **شاذ**، ولا يقاس عليه، وعلمنا

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٧/٤

سابقاً أنه يجب حذف حرف النداء متى لحقت الميم لفظ الجلالة؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض عنه؛ وما جاء مغايراً لذلك؛ فهو مخالف للقياس..<sup>(١)</sup>

"٤٣٤ - فيا راكبا إما عرضت فبلغن ١ \_\_\_\_\_ ١ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله: نداماي من نجران أن لا تلاقي والبيت من قصيده ينوح فيها على نفسه، عندما أسرته تيم الرباب في يوم الكلاب الثاني؛ ومطلعها: ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا ... فما لكما في اللوم خير ولا ليا والشاهد من شواهد: التصريح: ٢ / ١٦٧، والأشموني: "٨٧٢ / ٢ / ٤٤٥"، والشذور: "٥١ / ١١١"، وابن عقيل: "٣٠٦ / ٣ / ٢٦٠"، وسيبويه: "٣١٢ / ١"، والخصائص: ٢ / ٤٤٩، وشرح المفصل: ١ / ١٢٧، ١٢٩، والخزانة: ١ / ٣١٣، والعيني: ٣ / ٤٢، ٤ / ٢٠٦، والمفضليات: ١٥٦. المفردات الغريبة: عرضت: أي ظهرت، وقيل معناه: أتيت العروض؛ والعروض: اسم لمكة والمدينة وما حولهما. نداماي: جمع ندمان؛ وهو المؤنس في مجلس الشراب. نجران: بلد باليمن. المعنى: يندب الشاعر حظه، وينادي الركبان؛ وهو في الأسر؛ فيقول: إذا بلغتم العروض، فبلغوا نداماي ورفاقي وأهلي وأحبائي؛ أنه لا تلاقي بيننا؛ فنحن في الأسر، ولا ندري ما الله صانع بنا. الإعراب: يا: حرف نداء. راكبا: منادى نكرة غير مقصودة منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. إما: إن: شرطية مدغمة في "ما" الزائدة. عرضت: فعل ماض - فعل الشرط - مبني على السكون؛ لاتصاله بالتاء المتحركة؛ والتاء في محل رفع فاعل؛ وهو في حل جزم فعل الشرط. فبلغن: الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغن: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون؛ لا محل لها من الإعراب، والفعل ضمير مستتر وجوبا، تقديره: أنت. نداماي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، و"ندامى" مضاف، وياء المتكلم، في محل جر بالإضافة. "من نجران": متعلق بمحذوف حال من "نداماي"؛ و"نجران": ممنوع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث. أن: مخففة من الثقيلة؛ واسمها ضمير الشأن المحذوف. لا: نافية للجنس، تعمل عمل إن. تلاقياً: اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب، والألف لإطلاق، وخبر "لا" محذوف والتقدير: لا تلاقي لنا؛ وجملة "لا تلاقي لنا": في محل رفع خبر "أن" المخففة من الثقيلة؛ والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل نصب مفعول ثانٍ لـ "بلغن". موطن الشاهد: "يا راكبا". وجه الاستشهاد: وقوع "راكبا" منادى منصوباً؛ لأنه نكرة غير مقصودة؛ لأن الشاعر لا يقصد راكبا معينا؛ وفي هذا البيت وأمثاله

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٩/٤

رد على المازني الذي زعم استحالة وجود هذا النوع متذرعا بأن نداء غير المعين لا يمكن؛ وذهب إلى أن التنوين في ذلك المنادى **شاذ** أو ضرورة؛ والبيت الشاهد حجة عليه..<sup>(١)</sup>

"وعن المازني ١ أنه أحال وجود هذا القسم ٢. الثاني: المضاف ٣؛ سواء كانت الإضافة محضة؛ نحو: "ربنا اغفر لنا" أو غير محضة؛ نحو: "يا حسن الوجه"؛ عن ثعلب ٤ إجازة الضم في غير المحضة ٥. الثالث: الشبيه بالمضاف؛ وهو: ما اتصل به شيء؛ من تمام معناه ٦؛ نحو: \_\_\_\_\_ ١ مرت ترجمته ٢. ادعى المازني أن النداء معناه: طلب إقبال من تناديه عليك، وأن غير المعين لا يمكن فيه ذلك، وعلى هذا يكون التنوين في النكرة ضرورة أو **شاذًا**. التصريح: ٣. ١٦٧ / ٢ شرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب؛ فلا يصح أن يقال: يا غلامك؛ لأن النداء خطاب للمضاف، مع أن المضاف إليه ضمير المخاطب غير المضاف ٤. هو أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، وقد مرت ترجمته ٥. حجته: أن الإضافة فيها في نية الانفصال، ورد بأن علة البناء مشابهة للضمير؛ وهي مفقودة هنا؛ لأن الصفة المضافة إلى معمولها، ليست بهذه المنزلة، ولم يسمع عن العرب ما يسيغ ذلك. وقد تفصل لام الجر الزائدة بين المنادى المضاف، والمضاف إليه في الضرورة الشعرية؛ كقول سعيد بن مالك: يا بؤس للحرب التي ... وضعت أراهاط فاستراحوا ٦ أي: جاء بعده معمول يتم معناه؛ سواء كان هذا المعمول مرفوعا به، أم منصوبا أم مجرورا بالحرف، والجار ولمجرور متعلقان بالمنادى، أم معطوفا على المنادى قبل النداء، وقد مثل لهما المؤلف على التوالي. ومما ينبغي أن يعد من نوع التشبيه بالمضاف شيثان، لم يذكرهما المؤلف. الأول: الاسم المفرد المنكر الموصوف؛ نحو: يا رجلا فاضلا، ونحو: يا رجلا يجبر الكسير، إذا كنت قصدت به معينا، وكان النداء طارئا على الصفة والموصوف جميعا. الثاني: الوصف المقترن بجملته؛ نحو قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده: "يا عظيما يرجى لكل عظيم"؛ لأنه قد اتصل به شيء يتم معناه. انظر الأشموني: ٢ / ٤٤٥، والتصريح: ٢ / ٦٨، وحاشية الصبان: ٣ / ١٤٠ - ١٤١..<sup>(٢)</sup>

"واختار الخليل وسيبويه الضم، وأبو عمرو ١ وعيسى ٢ النصب، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في العلم، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس ٣. [لا يجوز نداء ما فيه "أل"] فصل: ولا يجوز نداء ما فيه "أل" ٤ إلا في أربع صور: إحداها: اسم الله تعالى ٥، أجمعوا على ذلك؛ تقول: "يا الله" بإثبات الألفين، و"يلله" بحذفهما، و"يالله" بحذف الثانية فقط، والأكثر أن يحذف حرف النداء، ويعوض عنه الميم المشددة؛

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٤ / ١٤

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٤ / ١٥

فتقول: "اللهم" وقد يجمع بينهما في الضرورة **النادرة**؛ كقوله<sup>٦</sup>: [الرجز] ٤٣٩- أقول يا اللهم يا اللهم<sup>٧</sup>\_\_\_\_\_ ١ هو أبو عمرو بن العلاء، وقد مرت ترجمته، وترجمة الأعلام والخليل وسيبويه والناظم. ٢ هو أبو عمرو؛ عيسى بن عمر الثقفي، مولى خالد بن الوليد المخزومي، كان إماماً في النحو والعربية؛ أخذ عن ابن أبي إسحاق وأبي عمرو بن العلاء، روى عن الحسن البصري؛ وعنه أخذ الأصمعي والخليل وغيرهما؛ وكان عيسى يطعن عدى العرب، ويخطئ المشاهير منهم؛ كالنابغة في بعض أشعاره، كما كان صاحب تعبير في كلامه، واستعمال للغريب فيه؛ له مصنفات كثيرة؛ منها: الإكمال، والجامع، وقيل إن له سبعين مصنفًا، مات سنة ١٤٩ هـ. البلغة: ١٧٩، إنباه الرواة: ٢ / ٢٧٤، وبغية الوعاة: ٢ / ٢٣٧، والأعلام: ٥ / ٣٠٢٨٨ أي: نصبه "كعبداً" في البيت السابق؛ وذلك لضعف شبهه بالضمير؛ وخير الناظم بين الضم والنصب مع التنوين للضرورة. ٤ لما فيه من الجمع بين معرفتين؛ النداء، وأل، وذلك ما لم يعهد في الأساليب العربية. ٥ وذلك للزوج "أل" له حتى صارت كالجزم منه. ٦ القائل: هو أبو خراش الهذلي، أو أمية بن أبي الصلت. ٧ تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله: إني إذا ما حدث ألما وهو من شواهد: التصريح: ٢ / ١٧٢، والأشموني: "٨٨٠ / ٢ / ٤٤٩"، وابن عقيل: "٣١٠ / ٣ / ٢٦٥"، والعيني: ٤ / ٢١٦، ونسبه إلى أمية بن أبي الصلت. ونوادر أبي زيد: ١٦٥، والمقتضب: ٤ / ٤٢٢، والمخصص: ١ / ١٣٧، والمحتسب: ٢ / ٢٣٨، والهمع: ١ / ١٦٨، والدرر...<sup>(١)</sup>

"الثانية: الجمل المحكية؛ نحو: "يا المنطلق زيد"؛ فيمن سمي بذلك، نص\_\_\_\_\_ ١ / ١٥٥، وأمالي ابن الشجري: ٢ / ١٠٣، والإنصاف: ٣٤١، واللسان "أله". المفردات الغريبة: حدث: حادث طارئ من مكاره الدنيا. ألما: نزل. المعنى: إذا نزل بي حادث من حوادث الدهر، وطراً علي ما أحتاج فيه إلى المعونة، ألجأ إلى الله وأناديه، فإنه جلت قدرته هو المعين وحده. الإعراب: إني: إن حرف مشبه بالفعل، والياء: في محل نصب اسمه. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. ما: زائد، لا محل لها. حدث: فاعل لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده؛ وجملة "الفعل المحذوف وفاعله": في محل جبر بالإضافة. ألما: فعل ماض، والألف: للإطلاق، والفاعل: شمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو؛ وجملة "ألما" تفسيرية، لا محل لها. أقول: فعل مضارع مرفوع والفاعل: أنا؛ وجملة "أقول": جواب شرط غير جازم، لا محل لها. وجملة "الشرط وجوابه": في محل رفع خبر "إن". يا اللهم: "يا" حرف نداء، اللهم: الله "لفظ الجلالة": منادى مبني على الضم في محل نصب على النداء. والميم: حرف أصلها عوض عن

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٢/٤



"يا" عند حذفها، وقد جمع هنا بينهما ضرورة؛ و"جملة النداء": في محل نصب مفعول به، مقول القول. يا اللهم: مثل الأولى. موطن الشاهد: "يا اللهم". وجه الاستشهاد: الجمع في "يا اللهم" بين حرف النداء، والميم المشددة؛ التي تأتي عوضاً عن حرف النداء، وحكم هذا الجمع **شاذ** أو **نادر**؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض عنه. هذا: وقد تحذف "أل" من اللهم؛ فيقال: "لاهم" وتكون كلمة "لاه" هي المنادى المبني على الضم؛ وهو كثير في الشعر؛ ومنه قول القائل: لاهم إن العبد يم... نع رحله فامنع رحالكو قد تخرج اللهم عن النداء المحض؛ فتستعمل على وجهين: أ- أن تذكر تمكيناً للجواب؛ كأن يقال: هل أنت مسافر؟ فتقول: اللهم نعم أو لا. ب- أن تدل على الندرة؛ نحو: سأزورك اللهم إذا لم تدعني؛ وهي حينئذ منادى صورة فتعرب كإعرابه. لتصريح: ١٧٢ / ٢. الأشموني: ٤٥٠ / ٢. (١)

"أصله: بقولي: يا لهفا؛ ومنهم من يكتفي من الإضافة بنيتها، ويضم الاسم كما تضم المفردات، وإنما يفعل ذلك، فيما يكثر فيه، أن لا ينادى إلا مضافاً؛ كقول بعضهم. "يا أمي لا تفعلي"، وقراءة آخر: ﴿رب السجن أحب إلي﴾ ١. الرابع: ما فيه عشر لغات؛ وهو الأب والأم؛ ففيهما مع اللغات الست: أن تعوض تاء التأنيث عن ياء المتكلم؛ وتكسرهما؛ وهو الأكثر؛ أو تفتحها وهو الأقيس؛ أو تضمها على التشبيه؛ بنحو: ثبة وهبة؛ وهو **شاذ**، وقد قرئ بهن ٢، وربما جمع \_\_\_\_\_ = الفتح، والفاعل: هو؛ وجملة "فات مني": صلة للموصول، لا محل لها. "مني": متعلق بـ "فات". بلهف: الباء حرف جر، والمجرور محذوف؛ والتقدير: بقولي يا لهف. وبقولي: متعلق بـ "راجع". لهف: منادى بحرف نداء محذوف؛ والتقدير: يا لهف، وجملة "النداء": في محل نصب للقول المحذوف المجرور بالباء.. ولا: الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. بليت: الباء حرف جرن "ليت" قصد لفظه؛ فهو مجرور بالباء.. ولا: الواو عاطفة، لا زائدة؛ لتأكيد النفي. لو أني: قصد لفظه معطوف على: "لا بليت". موطن الشاهد: "بلهف". وجه الاستشهاد: مجيء "لهف" منادى بحرف نداء محذوف؛ وهو مضاف إلى ياء المتكلم؛ المنقلبة ألفاً المحذوفة؛ والفتحة دليل عليها؛ والأصل يا لهفي. وقيل: أن "لهف" مجرور بالباء على الحكاية، وكذا ما بعده، لا على النداء؛ ولا شاهد فيه حينئذ؛ والأول أفضل. وانظر حاشية الصبان: ١٠١٥٥ / ٣ "١٢" سورة يوسف، الآية: ٣٣. أوجه القراءات: ذكر الألوسي قراءة رفع "رب" وكسر النون في "السجن" ولم ينسبها إلى أحد؛ وقرأ يعقوب وعثمان بن عفان والزهري وابن هرمز "رب السجن" بفتح السين. تفسير الألوسي: ١٢ / ٢٣٥، وإتحاف الفضلاء: ٢٦٤، إعراب النحاس: ١٤٠ / ٢. موطن الشاهد: ﴿رب السجن أحب إلي﴾. وجه

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٣/٤

الاستشهاد: ضم باء "رب" لأن الأم والأب الأكثر فيهما أن لا يناديا إلا مضافين للياء؛ فالأصل فيهما "يا أمي" و"يا ربي"؛ فحذفت الياء تخفيفاً، وبنيا على الضم تشبيهاً بالنكرة المقصودة. التصريح: ٢ / ٢٠١٧٨ أي في نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ والمنادى في هذه الحالات الثلاث منصوب؛ لأنه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء التأنيث ونصبه بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جيء بها لمناسبة التاء؛ ويرى بعض المحدثين أن يقال: منصوب بالفتحة الظاهرة؛ لأن تاء التأنيث تستلزم فتح ما قبلها دائماً إلا في النداء. انظر التصريح: ٢ / ١٧٨.. (١)

"بين التاء والألف، فقليل: "يا أبناً" ١، و"يا أمتاً" وهو كقوله: أقول يا اللهم يا اللهم ٢. وسبيل ذلك الشعر؛ ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء؛ فلا يجوز "جاءني أبت"، ولا: "رأيت أمت". والدليل على أن التاء في "يا أبت"، و"يا أمت" عوض من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان، وعلى أنهما للتأنيث؛ أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء ٣. \_\_\_\_\_ ١ ومن ذلك قول الشاعر: تقول بنتي: قد أنى أناكا ... يا أبناً علك أو عساكا ونظيره قول الآخر: يا أبناً أرقني القذان ... فالنوم لا تطعمه العينان وأوضح المسالك: ٤ / ٣٨-٣٩. ٢ مر تخريج هذا الشاهد والتعليق عليه. موطن الشاهد: "يا اللهم، يا اللهم". وجه الاستشهاد: جمع الشاعر بين ياء النداء والميم المشددة التي تتبع المنادى عوضاً عن حرف النداء، فجمع بين العوض والمعوض عنه؛ وحكم هذا الجمع **شاذ**؛ وقد ذكر المؤلف البيت ليبين لنا أن في قولهم: "يا أبناً" جمعاً بين العوض والمعوض منه؛ كما في هذا الشاهد، والذي ذهب إلى أنه جمع بين العوض "التاء" والمعوض منه. "الألف المنقلبة عن ياء المتكلم"؛ وهو ابن جني؛ لأنه يرى: أن هذه الألف هي ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها، وأما ابن مالك فيرى: أن هذه الألف، هي التي تلحق آخر الاسم المندوب، والمستغاث، والمنادى البعيد؛ وعليه فلا جمع بين العوض والمعوض منه؛ وبالتالي فلا مشابهة بين ما ذكر وبين الشاهد؛ غير أنه مع بين "الياء"، و"التاء" في قول الشاعر: أيا ابتي لا زلت فينا؛ فإنما ... لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً فذهب البصريون: إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر؛ لأن "التاء" عوض من "ياء المتكلم"، ولا يجوز الجمع بينهما، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنه ليس ضرورة، وأنه يجوز لك في "السعة" أن تقول: يا أبتي. انظر التصريح: ٢ / ٣٠١٧٨ وكذلك في الخط؛ والغالب والأفضل جعلها تاء عند الكتابة وإن وقف.. (٢)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣١/٤

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٢/٤

"وقد يخلو منها؛ كقوله ١: [الوافر] ٤٥٠ - ألا يا قوم للعجب العجيب ٢ [جواز نداء المتعجب منه] ويجوز نداء المتعجب منه؛ فيعامل معاملة المستغاث؛ كقولهم: "يا للماء" \_\_\_\_\_ ١ لم ينسب البيت إلى قائل معين. ٢ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله: وللغفلات تعرض للأريب وهو من شواهد: التصريح: ٢ / ١٨١، والأشمونى: "٩٠٢ / ٢ / ٤٦٣"، والعينى: ٤ / ٢٦٣. المفردات الغربية: الغفلات: جمع غفلة؛ مصدر غفل عن الشيء، لم يلتفت إليه، ولم يلق إليه باله. تعرض له: تنزل به. الأريب: العالم بالأمور، البصير بالعواقب؟ الإعراب: ألا: حرف استفتاح وتنبية، لا محل له من الإعراب. يا: حرف نداء واستغاثة. قوم: منادى مستغاث به، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة؛ اجتزاء بكسرة الميم قبله؛ ويجوز أن يكون مبنيا على الضم؛ إذا قدرنا قطعه عن الإضافة؛ والوجهان جائزان؛ وقوم: مضاف، و"ياء المتكلم" المدلول عليها بالكسرة مضاف إليه. "للعجب": اللام المكسورة لام المستغاث لاجله، و"للعجب": متعلق بـ "يا" أو بالفعل المحذوف الذي نابت عنه "يا"؛ وبحال محذوف. العجيب: صفة لـ "العجب" مجرورون وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وللغفلات: الواو عاطفة، و"للغفلات": معطوف على "للعجب". تعرض: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل: هي، جملة "تعرض": في محل نصب على الحال من "الغفلات". "للأريب": متعلق بقوله: تعرض. موطن الشاهد: "يا قوم". وجه الاستشهاد: مجيء المستغاث به "قوم" خاليا من اللام المفتوحة في أوله، ومن الألف في آخره؛ وحكم مجيئه على هذه الحالة **نادر**، وخلاف المؤلف.. (١)

"[باب الندبة]: هذا باب الندبة [حكم المندوب وشروطه]: حكم المندوب؛ وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه ١، حكم المنادى؛ فيضم في نحو: "وا زيدا" وينصب في نحو: "وا أمير المؤمنين" إلا أنه لا يكون نكرة؛ كـ "رجل" ٢، ولا مبهما، كـ "أي"، واسم الإشارة والموصول ٣؛ إلا ما صلته \_\_\_\_\_ ١ الندبة لغة: مصدر ندب الميت إذ ناح عليه، وذكر خلاله الكريمة ومآثره الحميدة، واصطلاحا: نداء موجه للمتفجع عليه، أو المتوجع منه بلفظ: "وا" أو "يا" عند أمن اللبس. والتفجع: إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة، وأكثر ما يكون عند النساء لضعفهن عن الاحتمال. والمتفجع عليه: من نزلت به الفجعة، أو أصابته نازلة حقيقية؛ كالموت، وقد مثل له المصنف بيت جرير في عمر بن عبد العزيز. أو أن المتفجع عليه نزل منزلة ذلك؛ كقول عمر رضي الله عنه؛ وقد أخبر يجذب أصاب بعض العرب: واعمره. واعمره. والمتوجع منه: الموضع والمكان الذي فيه الألم؛ كقولك: وأرأساه؛ ومنه قول المجنون: فواكبدا من حب من

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٤/٤٥

لا يحبني ... ومن عبرات ما لهن فناء أو السبب الذي أدى إلى الألم؛ كقولك: "وامصيتاه؛" ومنه قول ابن الرقيات: تبكيهم الدهماء معولة ... وتقول سلمى: وارزيتيهوقد يمسي هذا متوجعا له. والمنادى في ذلك كله يسمى: مندوبا. التصريح: ٢ / ١٨١، الهمع: ١ / ٢٠١٧٩ هذا في المتفجع عليه؛ أما المتوجع منه فيجوز أن يكون نكرة؛ نحو: وامصيتاه، في مصيبة غير معينة. وإنما لم تندب النكرة ولا المبهم؛ لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو شدته؛ وذلك يستدعي أن يكون معروفا معينة. وزعم الرياسي: أنه يجوز أن تندب النكرة مستدلا على ذلك؛ بأنه قد ورد في الحديث: "واجبلاه"، وأنكر غيره ذلك، وقالوا: إن صح الحديث؛ فهو **نادر**. مع الهوامع: ١ / ١٧٩، التصريح: ٢ / ٣٠١٨٢ أجمع النحاة على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بـ "أل" كالذي والتي مطلقا. واختلفوا في جواز ندبة غير المقترن بأل؛ فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز مطلقا أيضا، وذهب غيرهم: إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته؛ كما حكاه المؤلف. التصريح: ٢ / ١٨٢.. (١)

"[لا تكون "إيا" لمتكلم]: ولا تكون "إيا" في هذا الباب لمتكلم ١، وشذ قول عمر رضي الله عنه: "لتذك لكم الأسل والرماح والسهام، وإيأي وأن يحذف أحدكم الأرنب" ٢ وأصله: إيأي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ٣، ثم حذف من الأول المحذور ٤، ومن الثاني المحذر ٥. [لا يكون لغائب]: ولا يكون لغائب ٦، وشذ قول بعضهم: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب" ٧ والتقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب ٨؛ وفيه شذوذان؛ أحدهما: اجتماع حذف الفعل، وحذف حرف الأمر ٩؛ والثاني: إقامة الضمير، وهو "إيا" مقام الظاهر، وهو الأنفس؛ لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة، إنما هو المظهر لا المضمّر ١٠. ١ لأن المتكلم لا يحذر نفسه، ولم يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر. ٢ "لتذك" اللام لام الأمر، وتذك مضارع مجزوم بها؛ من التذكية وهي الذبح. الأسل؛ أصله: الشوك الطويل من شوك الشجر، المراد به هنا: مارق وأرهف من الحديد؛ كالسيف والسكين، ونحوهما، يأمر رضي الله عنه أن يكون الذبح بالأسل، والرماح، أو السهام عند الرمي بها، وينهى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر؛ فإن ذلك لا يحله. التصريح: ٢ / ٣٠١٩٤ الصواب: أنهما تحذيران حذف من كل منهما نظير ما أثبتته الآخر؛ وهو قول الجمهور والزجاج ٤ أي: وهو حذف الأرنب ٥ وهو: أنفسكم ٦. ذلك: لاختصاص التحذير المخاطب، والغائب لا يحذر ٧ قول سمع عن العرب؛ كما قال سيبويه. والشواب: جمع شابة، ويروى: السوءات جمع سوءة؛ ومعناه: إذا بلغ الرجل ستين سنة؛ فلا

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٤/٤٧

ينبغي له أن يولع بشابة، أو أن يفعل سوءاً. ٨. فقد حذف الفعل ما فاعله، ثم المضاف الأول؛ وهو "تلاقي" وأنيب عنه الثاني؛ وهو "نفس" ثم الثاني؛ فانفصل الضمير وانتصب، وأبدل أنفس بإيا. ٩. ولام الأمر لا تحذف إلا في الضرورة. فحذفها مع مجزومها أشد. ١٠. ذلك؛ لأن الإضافة للتعريف، أو للتخصيص، والضمير في غنى عن ذلك؛ لأنه أعرف المعارف، قال صاحب اللمع: ويجوز أن يكون المحذر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذر؛ كقول الشاعر: فلا تصحب أخا الجهل ... وإياك وإياهم على ذلك لا يكون التحذير بضميري الغائب والمتكلم **شاذاً**؛ إلا إذا كان محذراً لا محذراً منه، وهذا وما قبله؛ هما الأسلوبان الثاني والثالث، من أساليب التحذير اللذان أشرنا إليهما سابقاً. ضياء السالك: ٣ / ٢٨٦. (١)

"والمراد بالاستعمال: كونه عاملاً غير معمول ١، فخرجت المصادر والصفات في نحو: "ضرباً زيداً"، و"أقائم الزيدان"؛ فإن العوامل تدخل عليها ٢. [معاني أسماء الأفعال]: ووروده بمعنى الأمر كثير؛ كـ "صه"، و"مه"، و"آمين" بمعنى: اسكت، وانكف، واستجب، ونزال، وبابه ٣؛ وبمعنى الماضي والمضارع قليل؛ \_\_\_\_\_ ٢- لأن منها ما ينون؛ ومعلوم أن الفعل لا ينون بحال. ٣- لأن منها ما وضع على حرفين أصالة؛ نحو: مه، وصه؛ ومعلوم أنه لا يوجد في العربية فعل وضع على حرفين أصلاً. ٤- لأنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة؛ والضمائر تتصل بالأفعال كما هو معلوم. ٥- لأن الدال على الأمر منها لا يتصل به نون التوكيد؛ وهي تتصل بالفعل. وذهب الأخفش: إلى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، ووافقه ابن مالك وجماعة. وذهب المازني إلى أنها في محل نصب بفعل محذوف؛ بناءً على أنها نائبة عن المصادر. وذهب المازني إلى أن هـ في محل نصب بفعل محذوف؛ بناءً على أنها نائبة عن المصادر. وذهب آخرون إلى أنها في محل رفع بالابتداء، والاسم بعدها: فاعل سد مسد الخبر والصواب: ما ذهب إليه الأخفش وابن مالك ومن وافقهما. انظر تفصيل ذلك في: الأشموني: ٢ / ٤٨٤-٤٨٥، والتصريح: ٢ / ١٩٥، وحاشية الصبان: ٣ / ١٩٥؛ ١٠١٩٦. أي: العامل يقتضي الفاعلية والمفعولية، فلا يرد أنه يكون معمولاً للحروف الناصبة، أو الجازمة. ٢. ضرباً منصوب بما ناب عنه وهو أضرب، وقائم مرفوع بالابتداء. ٣. ذهب المبرد إلى أن اسم الفعل لا ينقاس في شيء أصلاً، وأنه يجب الاقتصار منه على ما سمع من العرب؛ وقياسه ابتداء لما لم يسمع من العرب من الأسماء. وذهب غير المبرد إلى أن اسم الفعل من باب "نزال" قياسي؛ ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج واحد، ولذا، لا يمنع قياس ما لم يرد، على نهج ما ورد عنهم منه؛ وأصحاب هذا المذهب، رأوا القياس في كل فعل ثرائي تام متصرف، وما ورد

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٧٢/٤

خلاف ذلك؛ فهو **شاذ**. وأما الفعل الرباعي؛ أو الثلاثي المزيد فيه؛ فلا ينبغي منه؛ وعليه، فقد شد قول الراجز: قالت له ريح الصبا قرقار لأن "قرقار" من فعل "قرقر"، وشد قولهم: "دراك" من "أدرك" الرباعي؛ خلافا لابن طلحة الذي أجاز بناءه من "أفعل" الرباعي، وجعل "دراك" قياسيا. وذهب الأخفش إلى =. (١)

"٤٧٦- يمينا لأبغض كل امرئ ١ وكان مفصولا من اللام ٢؛ مثل: ﴿ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون﴾ ٣؛ ونحو: ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ ٤. ١ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قوله: يزخرف قولا ولا يفعلوه من شواهد: التصريح: ٢ / ٢٠٣، والأشموني: "٩٥٥ / ٢ / ٤٩٦، والعيني: ٤ / ٣٣٨. المفردات الغريبة: أبغض: أكره؛ مضارع، وماضيه أبغض - كأكرم؛ وقولهم: ما أبغضه لي **شاذ**. يزخرف: يزين ويحسن. المعنى: أقسم أنني أبغض وأمقت، ولا أحب كل إنسان يقول قولا مزخرفا مملوءا بالمواعد والأفعال الكريمة، ولكنه لا ينفذ شيئا مما يقول. الإعراب: يمينا: مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه؛ والتقدير: أقسم يمينا. لأبغض: اللام واقعة في جواب القسم، أبغض: فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا؛ وجملة "أبغض" جواب القسم لا محل لها من الإعراب. كل: مفعول به منصوب، وهو مضاف. امرئ: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة. يزخرف: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو؛ وجملة "يزخرف": في محل جر صفة لـ "امرئ". قول: مفعول به لـ "يزخرف". ولا: الواو عاطفة، لا: نافية. يفعل: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو وجملة "يفعل": معطوفة على جملة "يزخرف"، في محل جر. موطن الشاهد: "لأبغض". وجه الاستشهاد: عدم توكيد الفعل بالنون، مع أنه فعل مضارع مثبت ومقترب بـ "لام جواب القسم"، ومتصل بها؛ وسبب ذلك: أن الفعل ليس بمعنى الاستقبال، بل يراد به الحال؛ لأن البغض واقع أو حاصل عند التكلم. فائدة: لا يؤكد الفعل المضارع، المراد به الحال بنون التوكيد؛ لأنها تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فلو أننا أكدنا هذا الفعل لوقعنا في التناقض. ٢. ذلك؛ لأن الفصل يدل على الاهتمام بالفعل، وهذا ينافي التوكيد، سواء كان الفصل بمعمول الجواب، أو بغيره، وقد مثل لهما المصنف. ٣ "٣" سورة آل عمران، الآية: ١٥٨. موطن الشاهد: ﴿ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون﴾. وجه الاستشهاد: امتناع تأكيد الفعل المضارع "تحشرون"؛ لأنه فصل عن اللام بمعموله "إلى الله"، والأصل فيها: لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله. ٤ "٩٣" سورة الضحى، الآية: ٥. موطن الشاهد: ﴿لسوف يعطيك ربك فترضى﴾. وجه الاستشهاد: امتناع تأكيد "يعطيك" المعطوف على جواب القسم: "ما ودعك"، والمعطوف على الجواب

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٧٩/٤

له حكم الجواب؛ لأنه الآن فصل بينه وبين اللام بـ "سوف"؛ ومثل الفصل بـ "سوف" الفصل بـ "السين، أو بـ "قد". ومثل هذه الآية قول الشاعر: فوري لسوف يجزي الذي أس ... لفه المرء سيئا أو جميا. (١)

"وكقوله ١: [الكامل] ٤٧٥ - من نثقفن منهم فليس بآثب ٢ = للوقف، في محل جزم بـ "لم"؛ والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: هو؛ ونون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا، لا محل لها من الإعراب. شيخا: مفعول به ثان لـ "يحسب". "على كرسيه": متعلق بمحذوف صفة لـ "شيخا"، وكرسي: مضاف، والهاء: مضاف إليه، معهما: صفة ثانية لـ "شيخا". موطن الشاهد: "لم يعلم". وجه الاستشهاد: توكيد الفعل المضارع "يعلم" بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا بعد حرف النفي "لم"؛ وحكم هذا التوكيد أنه **نادر** ومثل هذا الشاهد قول بعض الأعراب: ألم تعلمن يا رب أن رب دعوة ... دعوتك فيها مخلصا لو أجابها القائل: هي ابنة مرة بن عاهان الحارثي من ربيعة بن كعب إحدى قبائل اليمن وكان عاهان شريفا عظيما بينهم، ويقال له: هاعان أيضا؛ وهو جاهلي قديم. الخزانة: ١١ / ٢٠٤٠٣ تخريج الشاهد: هذا صدر بيت، وعجزه قولها: أبدا، وقتل بني قتيبة شافيو البيت أحد ثلاثة آيات، ترثي فيها أباه الذي قتلته باهلة، والآيات هي: إنا وباهلة بن أعصر بينا ... داء الضرائر بغضة وتقافيمن نثقفن ... البيتذهبت قتيبة في اللقاء بفارس ... لا طائش رعرش ولا وقافوالشاهد من شواهد: التصريح: ٢ / ٢٠٥، والأشموني: "٩٦٢ / ٢ / ٥٠٠"، وابن عقيل: "٣١٨ / ٣ / ٣١١"، وسيبويه: ٢ / ١٥٢، والمقتضب: ٣ / ١٤، والمقرب: ٨٦، والخزانة: ٤ / ٥٦٥، والعيني: ٤ / ٣٣٠، والهمع: ٢ / ٧٩، والدرر: ٢ / ١٠٠. المفردات الغريبة: يثقفن: يوجدن، من ثقفته: وجدته، ويروى بقاء الخطاب، وبنون المتكلم مبني للفاعل، أي: تجدن أو نجدن. آثب: اسم فاعل من آب يؤوب؛ أي: رجع يرجع. بني قتيبة: فرع من باهلة. المعنى: من يوجد من بني قتيبة، فس يقتل حتما، ولن يرجع أبدا إلى قومه؛ فإن قتلهم يشفي الغلة، ويطفي جذوة الغضب، بسبب ما سفكوا من دماء. الإعراب: من: اسم شرط جازم مبني على السكون، في محل رفع مبتدأ. نثقفن: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفي محل جزم فعل الشرط؛ والفاعل: ضمير مستتر جوازا؛ تقديره: نحن، والنون لا محل لها من الإعراب. "متعلق بـ "نثقفن". فليس: الفاء واقعة في جواب الشرط، ليس: فعل ماض ناقص = " (٢)

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٩٥/٤

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٠٤/٤



"واستعين الله في ألفية ... مقاصد النحو بها محوية—ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وآمن هذا مذهب سيبويه. وقال الكسائي: أصله أول كجمل من آل يثول تحركت الواو وانفتح ما قبلها ألفا وقد صغروه على أهيل وهو يشهد للأول، وعلى أويل وهو يشهد للثاني ولا يضاف إلا إلى ذي شرف بخلاف أهل فلا يقال آل الأسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فإن له شرفا باعتبار الدنيا. واختلف في جواز إضافته إلى المضممر فمنعه الكسائي والنحاس، وزعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام والصحيح جوازه قال عبد المطلب: ١- وانصر على آل الصلي ... ب وعابديه اليوم الكوفي الحديث: "اللهم صل على محمد وآله" "واستعين الله في" نظم قصيدة—أنهم قصدوا بقلب هائهما همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفا لأن الهمزة أقوى من الهاء فتأمل. ولم تقلب الـهـاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه في موضع آخر حتى يقاس عليه. قوله: "كما قلبت الهمزة هاء" أشار بهذا التنظير إلى أن الحرفين تعارضا. قوله: "كما في آدم وآمن" مثل بمثالين من الاسم والفعل. قوله: "وقد صغروه على أهيل" ضعف باحتمال أنه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للأول، وأجيب بأن حسن الظن بالنقلة يقتضي أنهم لا يقدمون على التعيين إلا بدليل. قوله: "وهو يشهد للأول" إن قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لأن المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الأصل في المصغر أجيب بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالأصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دور. قوله: "ولا يضاف إلا إلى ذي شرف" لا ينافي هذا تصغير آل المقتضي الحقارة لأن شرف المضاف إليه لا ينافي تصغير المضاف. ولو سلم أن شرف المضاف إليه يقتضي شرف المضاف نقول الشرف باعتبار يجامع الحقارة باعتبار آخر. وقوله إلى ذي شرف أي معرف مذكر ناطق. وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة. قوله: "الأسكاف" بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال، والأسكوف لغة فيه والجمع، أساكفة. قوله: "فمنعه الكسائي والنحاس" لعل شبهتهم أن الآل إنما يضاف إلى الأشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير، والحجب منع الحصر لأن الضمير كمرجه في الدلالة. ا. هـ. نجاري على المحلي. قوله: "أنه" أي المذكور من الإضافة. قوله: "قال عبد المطلب" أي حين قدم أبرهة بالفيصل إلى مكة لتخريب الكعبة. قوله: "وانصر على آل الصليب" يدل بظاهره على جواز إضافته إلى غير الناطق فينافي ما تقدم، ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو **شاذ** ارتكب للمشكلة. قوله: "واستعين الله" أي أطلب منه الإعانة. والمراد بالإعانة هنا الأقدار وسماء إعانة لأنه بصورة الإعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين: قدرة العبد كسبا بلا تأثير و قدرة الله تعالى إيجادا وتأثيرا إذ لا يصدق

على\_\_\_\_\_١- البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبد المطلب بن هاشم في الأشباه والنظائر ٢/

٢٠٧؛ والدرر ٥/ ٣١، وبلا نسبة في الممتع في التصريف ١/ ٣٤٩، وهمع الهوامع ٢/ ٥٠.. " (١)

"..... الجملـة وعوض عنها

التنوين. وكسرت إذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما. وزعم الأخفش أن إذ مجرورة بالإضافة، وأن كسرتها كسرة إعراب. ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائما إلى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر في قوله: ٩- نهيتك عن طلابك أم عمرو ... بعافية وأنت إذ صحيح قيل: ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما—حينئذ فإضافته كإضافة يومئذ إذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم. ومثل إذ إذا على ما بحثه جماعة من المتأخرين من أنها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو: ﴿وَإِذَا لَا تَيْنَاهُمْ﴾ [النساء: ٦٧] ﴿إِذَا لَأْمَسَكُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٠] . ﴿وَإِنكُمْ إِذَا لَمَنِ الْمَقْرِبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢] . وتقول لمن قار غدا آتيك إذا أكرمك بالرفع أي إذا أتيتني أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. قالوا وليست إذ في هذه الأمثلة الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم. قوله: "فحذفت الجملة" أي جوازا للاختصار. قوله: "وزعم الأخفش" قال بعضهم: حمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة. قوله: "ورد بملازمتها للبناء" أي على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هي دعوى مخالف الأخفش فكيف يرد عليه بهما؟ فكان الأولى أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف، إلا أن يقدر مضاف أي باستحقاق ملازمتها للبناء. قوله: "في قوله نهيتك إلخ" أجاب عن هذا الأخفش بأن الأصل حينئذ فحذف المضاف وبقي الجر كما في قراءة بعضهم: ﴿وَاللَّهُ يَرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] أي ثواب الآخرة أفاده في المعنى ويضعفه أنه تقدير أمر مستغنى عنه وأن إبقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف **شاذ**. والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الأولى أو الثانية أي حال كونك متلبسا بعافية، وكذا وأنت إذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدماميني. قال الشمي وهو بناء على أنه بالفاء وقد رأيناه بالقاف في صحاح الجوهري في باب الذال المعجمة وعليه فبعاقبة متعلق بنهيتك أي بذكر عاقبة هذا الطلب لك. قوله: "قيل ومن تنوين العوض إلخ" حكاه بقيل لما قاله\_\_\_\_\_٩- البيت من الوافر، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٦/ ٥٣٩، ٥٤٣، ٤٥٥؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٧١؛

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٠/١

وشرح شواهد المغني ص ٢٦٠؛ ولسان العرب ٤٧٦/٣، "أذذ" ٣٦٣/١١ "شلل". ٤٦٢/١٥ "أذ"؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٠١/٤؛ وتذكرة النحاة ص ٣٧٩؛ والجني الدائم ١٨٧، ٤٩٠؛ وجواهر الأدب ص ١٣٨، والخصائص ٣٧٦/٢؛ ورصف المباني ص ٣٤٧ وسر صناعة الإعراب ص ٥٠٤، ٥٠٥؛ وشرح المفصل ٣/٢٩، ٩/٣١؛ ومغني اللبيب ص ٨٦؛ والمقاصد النحوية ٢/٦١.. (١)

"..... كقوله: ألا يا اسلمي يا دارمي على البلا" وأل" معرفة كانت كالفرس والغلام، أو زائدة كالحرث وطبت النفس. ويقال فيها أم في لغة طيء، ومنه ليس من امبر امصيام في امسفر. وسيأتي الكلام على الموصولة. وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب، وإنما لم يستثنها لندرته "ومسند" أي محكوم به من اسم أو فعل أو جملة نحو أنت قائم—ووحدها فاللائق التعبير بالألف واللام أفاده المرادي. قوله: "ويقال فيها أم في لغة طيء" يمكن جعل في الأولى بدلية كالباء في: ﴿أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة﴾ [البقرة: ٨٦]. وفي الثانية ظرفية أي ويقال: بدل أل أم في لغة طيء فلم يلزم تعلق حرفي جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد. قوله: "ومنه ريس إلخ" محمول كما قاله السيوطي على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ [البقرة: ١٨٤] والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوي. قوله: "وسيأتي الكلام على الموصولة" حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة. والناظم جوز دخولها على المضارع اختيار اختياراً فلا تختص بالاسم عنده. قوله: "تدخل على الفعل" أي الماضي كما في التصريح. قوله: "لندرته" أي **والنادر** كالعدم. قوله: "ومسند أي محكوم به" فلا يسند إلا إلى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند إليه معناه وهو الأكثر نحو زيد قائم، وتارة يراد منه لفظه الواقع في تركيب آخر غير هذا التركيب الذي وقع فيه الإسناد إلى اللفظ نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر لأن الكلمة إذا أريد لفظها كانت اسماً مسماها لفظها الواقع في التركيب المستعمل في معناه، وهو أعني مسمها المذكور هو المحكوم عليه في الأمثلة الثلاثة، وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيه حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن في ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافي الإخبار عن الأول بفعل ماض وعن الثاني بحرف جر. ويصح تسمية الإسناد في نحو الأمثلة الثلاثة بالإسناد المعنوي، لأن المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها لما مر عن السعد التفتازاني أن الألفاظ موضوعة لا نفسها تبعاً لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالإسناد

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٥٣/١

اللفظي لأن المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت. هذا هو التحقيق وإن كان المشهور تسميته بالثاني. فائدة: إذا أسندت إلى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه إعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما في على حرف جر وإذا كان ثاني الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول في لو لو، وفي في في، وفي ما ماء، بقلب الألف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين، وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الأكثر فيكون إعرابه مقدرا منع. (١)

"..... وقمت و ﴿إنا نحن نزلنا الذكر﴾ [الحجر: ٩]. تنبيه: حمل الشارح لفظ مسند في النظم على إسناد فقال: ومسند أي إسناد إليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف، ولا حاجة إلى هذا التكلف فإن تركه على ظاهره كاف، أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسندا إليها ولا يسند إلا إلى الاسم. وأما تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر والأصل أن تسمع أي سماعك. فحذفت أن، —من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها، ولا يبعد إذا كان لفظه حرفا أن يبنى للشبه اللفظي بالحرف. وجعل الرضي وتبعه الدماميني التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ. أما ما جعل علما للفظ وقصد إعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين. وسيأتي مزيد كلام في هذا المقام في بابي الحكاية والنسب. قوله: "على إسناد" هو كما مر ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار فهو أعم من كل منهما. قوله: "فأقام اسم المفعول مقام المصدر" فيه أن صيغة مفعول كمسند تأتي مصدرا ميميا لأفعل كأسند كما تأتي اسم مفعول واسم زمان واسم مكان، فهلا جعل مسندا من أول الأمر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الإقامة. قوله: "وحذف صلته" أي الجار والمجرور المتعلقين به وهما إليه واحتاج إلى تقديرها لأن الإسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل إذ كل منهما يكون مسندا. قوله: "اعتمادا على التوقيف" أي التعليم اعترضه المرادي بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن في مقام التعريف ورده زكريا بأن الاعتماد عليه في مثل ذلك لا يؤثر. قوله: "ولا حاجة إلى هذا التكلف" مثله جعل اللام في للاسم بمعنى إلى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك إلى تقدير صلة التمييز. وقول البعض لا حذف في الكلام على هذا غير صحيح إلا أن يريد نفي حذف متعلق مسند فقط. قوله: "ولا يسند إلا إلى الاسم" أي على الصحيح. وقيل: يجوز الإسناد إلى

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٥٦/١

الجملة مطلقا. وقيل: يجوز بشرط كون المسند قلبيا واقتترانه بمعلق نحو ظهر لي أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾ [يوسف: ٣٥] وهو على الأول مؤول بأن في بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل، وليسجننه معمول لقول محذوف أي قالوا ليسجننه، وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما ويأتي بسطه في باب الفاعل. قوله: "تسمع بالمعيدي" تصغير معدي منسوب إلى معد بن عدنان. وإنما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديد مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذي له صيت في الناس لكنه محتقر المنظر. قوله: "فحذفت أن" أي ورفع المثل. قال الشمني: وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسا على المختار. ا. هـ. وجزم الروداني بأنه قياسي وأما رواية نصبه فعلى إضمارها لأن المضمرة في قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على إضمارها في مثل ذلك **شاذ** كما ستعرفه في باب إعراب الفعل.. (١)

"..... التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو "أقبلن" ونحو لنسفعا. وقد اجتمعا حكاية في قوله: ﴿ليسجنن وليكونن﴾ [يوسف: ٣٢] وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله: ١٠- أشهرن بغدنا السيوف وقوله: ١١- أقائلن أحضروا الشهود **فشاذ**—والفعل والحرف نحو مر بي أخي فأكرمني. وبهذه العلامة رد على من قال كالزمرخري بأن هات بكسر التاء وتعالى بفتح اللام اسما فعلى أمر: فهات بمعنى ناول وتعالى بمعنى أقبل. والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة إن خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث. قوله: "يعني ياء المخاطبة" أي لا خصوص اللاحقة للأمر وإن أوهمته العبارة. وانظر لم لم يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة في الأمر نحو افعلي والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للفتن. قوله: ﴿ليسجنن وليكونن﴾ قيل أكدت في الأول بالثقل لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه، وفي الثاني بالخفيفة لعدم قوة قصدها تحقيره وإهانته وعدم شدة رغبتها في ذلك لما عندها من المحبة له. قوله: "وأما لحاقها اسم الفاعل" وكذا الماضي في قوله: دا من سعدك إن رحمت متيما ... لولاك لم يك للصباة جانحا قوله: "أشاهرن" هو جمع كما يفيد صدر البيت: يا ليت شعري منكم حنيفا أي يا ليتني أعلم حال كوني حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام. وأما جعل البعض تبعا للعيني حنيفا مفعول شعري فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشهرن إلخ بما قبله، على أن الرضي قال: التزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري أتأثيني أم لا؟ فهذا الاستفهام ١٠- صدر البيت: يا ليت شعري منكم

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٥٧/١

حنيفا والرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٩، وخزانة الأدب ١١ / ٤٢، ٤٢٧، ٤٢٨، والمقاصد النحوية ١ / ١٢٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٧٣؛ والجني الداني ص ١٤٢؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٤٢؛ ولسان العرب ٤ / ٤٣٣ "شهر" ١١ - الرجز لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٣؛ وشرح التصريح ١ / ٤٢، والمقاصد النحوية ١ / ١١٨، ٣ / ٦٤٨، ٤ / ٤٤٣؛ ولرجل من هذيل في حاشية ياسين ١ / ٤٢؛ وخزانة الأدب ٦ / ٥؛ والدرر ٥ / ١٧٦؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٥٨، ولرؤية أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١ / ٤٢٠، ٤٤٢، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣ / ٢٤٢؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٤؛ والجني الداني ص ١٤١؛ والخصائص ١ / ١٣٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٤٧؛ والمحتسب ١ / ١٩٣؛ ومغني اللبيب ١ / ٣٣٦؛ همع الهوامع ٢ / ٧٩.. (١)

"سواهما الحذف كهل وفي ولم ... فعل مضارع يلي لم كيشم—"فعل ينجلي" مبتدأ. وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم: ثمرة خير من جرادة. وبنا متعلق بينجلي أي يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غير إلا شذوذ كما تقدم. تنبيه: قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا أو بكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أي كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة "سواهما" أي سوب—مفعول شعري والخبر محذوف وجوبا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال. ا. هـ. فأصله أشاهرون فأدخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالي الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيد كلام العيني. وروي أقائلون الشهودا أي على أن الولد الذي حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطي، فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا لأعرب مع النون بالحركة ولم يبين معها كالمضارع لأن الأصل في الاسم الإعراب بخلاف الفعل. وبحث الدماميني في الاستشهاد بالآخر بأنه يجوز أن يكون الأصل أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وأدغم التنوين في النون. وفي هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرواية أقائلون ما يصحح الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر. قوله: "فشاذ" وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا ومعنى. قوله: "قصد الجنس" أي في ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الأربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التي يقبلها، فإن اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضي، أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الأمر، أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك. فسقط بقولنا في ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهي لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج، وبقولنا: بعض

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٦٢/١

أنواعه إلخ ما قيل إن الجنس يوجد في ضمن جميع أفرادهِ و جنس الفعل في ضمن جميع أفرادهِ لا ينجلي بواحدة من العلامات الأربع إذ لا شيء منها يلحق الأنواع الثلاثة جميعاً. وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة أي الاسم والحرف. قوله: "وبتا متعلق بينجلي" إن قلت: يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ وهو ممنوع قلت: هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جاراً ومجروراً والظروف يتوسع فيها، مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين، وثانيهما جوازه وهو الأصح. قوله: "فلا توجد مع غيره" فيه إشارة إلى أن الباء في قوله لا اختصاصها به داخلة على المقصور عليه. قوله: "من باب الحكم بالجميع" أي بكل فرد. قال شيخنا السيد: ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لأن العلامات متعلقة بالمحكوم به لأن المعنى الفعل ينجلي بكل مما ذكر. وقوله: لا بالمجموع أي الأفراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أي الحاصلة من اجتماع هذه العلامات. وقوله: أي كل واحد إلخ بيان لحاصل المعنى. ولو قال أي الفعل ينجلي بكل واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد. قوله: "سواهما" خبر مقدم والحرف مبتدأ مؤخر لأنه المحدث عنه فهو. (١)

"والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه هو اسم نحو صه وحيهل—أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد. فإن أحسن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه "والأمر" أي اللفظ الدال على الطلب "إن لم يك للنون محل فيه" فليس—والمعلم به اللغوي. قوله: "فإن قبلت الكلمة إلخ" لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله: "فإن قبلت الكلمة إلخ لكن كان الأنسب ذكره بعد قول المصنف الآتي والأمر إلخ. قوله: "أو فعل تعجب" فيه أن دخول النون على فعل التعجب **شاذ** والكلام في قبول الكلمة النون قياساً، وإلا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لورود تأكيدهما بها شذوذاً فالمناسب ترك فعل التعجب. قوله: "كما ستعرفه" أي في بابه. قوله: "والأمر" مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر، وكأن قول الشارح فليس بفعل أمر إشارة إلى تقديره. ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدماً فإن لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الأداة كان خبراً والجزاء محذوف وإن اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الأداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض. ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر في الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندي. ثم رأيت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوز البعض وما منعه

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٦٣/١



في قول ابن معطي: اللفظ أن يفد هو الكلام فيحمل ما نقله البعض في الحالة الأولى على السعة. وبقي حالة ثالثة وهي أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفي خبره حينئذ ثلاثة أقوال: قيل: فعل الشرط وقيل: جوابه وقيل: مجموعهما والأصح الأول، فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم. قوله: "أي اللفظ الدال" أي بنفسه فخرج لام الأمر لأن دلالة الحرف بغيره. وفي كلامه إشارة إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف أي دال الأمر وأن المراد بالأمر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدأ والخبر. وفي عبارته ميل إلى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضي. وفي قوله الآتي فإن معناه اسكت وقوله معناه أقبل إلخ ميل إلى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح. قال سعد الدين في حاشيته على الكشف: كل لفظ وضع بإزاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالاته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف، كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه، لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه، وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء آخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها أسماء الأفعال: فصح مثلا اسم موضوع بإزاء لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصد به. (١)

"..... وضعه واستحق البناء.

وأعرب نحو يد ودم لأنهما ثلاثيان وضعا. تنبيه: قال الشاطبي: نا في قوله جئنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا، فإن شيئا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيويو والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف والمختص به؛ ثم قال: وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهها هل وبل. ثم قال: فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم، فما أشار إليه هو — كما ولا. قوله: "والأصل في وضع الحروف إلخ" أراد بالأصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الأصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لأن مرادهم بالأصل الملائم للطبع. قوله: "أو حرفي هجاء" ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي بكون الثاني حرف لين كما سيذكره الشارح. قوله: "وأعرب نحو يد ودم إلخ" جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها إلخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٦٨/١

مراعاة لأصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبها واوا في النسب على ما سيأتي فقالوا في التصغير يدية ودمي وفي النسب يدوي ودموي، وكذا راعوه في التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذاً يديان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع. قال البعض: قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الأصل في التثنية أي على اللغة غير **الشاذة** أنه لما طالت الكلمة بحرفي التثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن. ا. هـ. وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب إلى يد ودم لأن ياء النسب بحرفين وفي تصغير يد لأن المؤنث بلا تاء إذا صغر لحقته التاء كما سيأتي مع أنهم أعادوا الياء فيهما فلعل ترك إعادتها في التثنية على اللغة الكثيرة للتخفيف لأن استعمال تثنية يد ودم أكثر من استعمال تصغيرهما ونسبهما إليه فتنبه. قوله: "قال الشاطبي" هو أبو إسحق شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الأماني فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبي قال يس هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادي ما لغير الشاطبي. قوله: "وضعا أوليا" احتراز عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لأن وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتد به. قوله: "فإن شيئاً" علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لأن شيئاً إلخ. قوله: "من الأسماء" أي المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية. وقال الدماميني: المراد الأسماء البحتة أي التي لا تؤدي مع المعنى الاسمي م عنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة. قوله: "فليس ذلك من وضع الحرف المختص به" لوجوده في الاسم معرباً نحو مع بناء على القول بأنها ثنائية وضعاً. وقيل ثلاثية وضعاً وأصلها معي ونحو قد الاسمية التي بمعنى حسب بناء على لغة إعرابها وإن كان. (١)

"..... وهما من خواص الأسماء، وإنما بنيت أي الموصولة وهي مضاف لفظاً إذا كان مصدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ [مريم: ٦٩] قرئ بضم أي بناء، وبنصبها لأنها لما حذفت صدر صلتها نزل ما هي مضافة إليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء، فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب. فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً لقيام التنوين مقامه كما في كل. وزعم ابن الطراوة أن أيهم مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت، وأن هم أشد مبتدأ وخبر. ورد برسم المصحف الضمير متصلاً، والإجماع على أنها إذا لم تضعف كانت معربة. وإنما بنى الذين وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سنن الجموع لأنه أخص من الذي—المفرد وقد، تضاف إلى الجملة فلم يوجد

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٧٨/١

المعارض ولو سلم وجوده في لدن فإعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع إلا تحتم البناء. وبهذا الأخير يجاب عن إيراد قد الاسمية لأن فيها أيضا لغتي الإعراب والبناء. قوله: "من وجود صورة التثنية" اعترض بأن من قال بالإعراب حكم بأن التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لا شرطه في إعراب التثنية إعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الأصح حكم بأنها صورية لأن مفرد ما ذكر مبني لا يقبل التنكير، والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالإعراب وثانيا بأن التثنية صورية والجواب منع التلقيق بل هو جار على القول بالإعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لأنه لما لم تجيء هذه التثنية على قياس التثنية لأن قياس تثنية ما كان كذا وتا والذي والتي ديان وتيان واللذان واللتيان كان كأنها غير حقيقة فلذلك قال صورة. قوله: "وهما" أي الإضافة والتثنية. قوله: "إنما بنيت أي الموصولة" دفع لما يرد على قوله لضعف الشبه بما عارضه إلخ وكذا قوله فيما يأتي وإنما بنى الذين إلخ. قوله: "وبنصبها" ذكره زيادة فائدة ولا دخل له في الإيراد وهذه القراءة **شاذة**. قوله: "كأنها منقطعة عن الإضافة لفظا ونية" أما الأول فللتنزيل المذكور. وأما الثاني فلأنه لا معنى لتقدير المضاف إليه مع وجوده لفظا، ومصب كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الإضافة نية تحقيقا فتأمل. قوله: "مع قيام موجب البناء" وهو شبه الحرف في الافتقار اللازم إلى جملة. قوله: "فمن لاحظ ذلك" أي التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء. قوله: "ومن لاحظ الحقيقة" أي وجود المعارض للشبه من الإضافة. قوله: "فلو حذف ما تضاف إليه" أي سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أي كما أعربت حال الإضافة وحذف صدر الصلة على لغة. قوله: "لقيام التنوين مقامه" أي مقام ما تضاف إليه، ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون كأنها منقطعة عن الإضافة فتبنى اتفاق على إعرابها. قوله: "وزعم ابن الطراوة" هذا مقابل لقوله سابقا وهي مضافة لفظا إذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا إلخ. وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيئا ردهما الشارح على طريق اللف والنشر المشوش. قوله: "وإن كان الجمع" أي اللغوي فلا ينافي أنه اسم جمع والواو للحال. قوله: "لأنه لم يجر على سنن." (١)

"..... معاني مختلفة لولا الإعراب

لالتبست. وأشار بقوله بجواز إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع؛ لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليها——يجري المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضي قد يجري على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر، وغلب غلبا وأجلب جلبا فالأوجه الأربعة

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٨٣/١

ليست تامة في نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لأنها ليست علة حكم الأصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك. وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد إلخ بأن وجود علة حكم الأصل في الفرع إنما يشترط في قياس العلة. ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرحوا بأنه يصح الإلحاق فيه بسبب المشابهة ولو في غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار إليه مع إمكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم في الإعراب بجامع توارد المعاني التركيبية التي يميزها الإعراب على كل وإن أمكن تمييزها في الفرع بغير الإعراب كما سيأتي. ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لأن علة إعراب الاسم توارد المعاني التي لا يميزها إلا الإعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المصنف. قوله: "بجواز شبه" أي مشابهه والباء سببية متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال: شابه الاسم بجواز إلخ أي بسبب جواز قبول المضارع المعاني المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة. ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو ما أحسن زيدا مقصورة عليه لا تتعدى إلى غيره. ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهي عن المصاحبة والنهي عن الأول وإباحة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه. وإنما قال شبه لاختلاف القبولين كما عرفت باعتبار الصفة لأن أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعاني المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدماميني على ذكر شبه بأنه فاسد، وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الإعراب لا قبول المعاني. نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة نحو ما صام واعتكف فإنه يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف، وما صام معتكفا، وما صام ولكن اعتكف. وأجيب بأنه **نادر** فلا يعتبر وفيه بحث تأمل. قوله: "لالتبست" أي في بعض الأحيان وإنما قيدنا ببعض الأحيان لأن الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملا على ما فيه الإلباس ليجري الباب على سنن واحد. ا. هـ. دماميني. بقي له بحث وهو أن الازم على فرض عدم الإعراب وهو الإجمال لا الإلباس لاحتمال المعاني حيثئذ على السواء من غير تبادل خلاف المراد وقد قالوا: الإجمال من مقاصد البلغاء. وجوابه أنه ليس من مقاصدهم في مقام البيان كمقام بيان الفاعلية والمفعولية والإضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه. قوله: "لأن معانيه" أي المعاني المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة..<sup>(١)</sup>

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٩٠/١

"وفي أب وتالييه يندر ... وقصرها من نقصهن أشهر—بهن أبيه ولا تكنوا" ولقلة الإتمام في هن أنكر الفراء جوازه وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عند العرب. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ "وفي أب وتالييه" وهما أخ وحم "يندر" أي يقل النقص. ومنه قوله: ١٢ - بأبه اقتدى عدي في الكرم ... ومن يشابه أبه فما ظلم "وقصرها" أي قصر أب وأخ وحم "من نقصهن أشهر" قصرها مبتدأ، وأشهر خبره، ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وهو قليل كما ستعرفه. والمراد استغلال أب وأخ وحم مقصورة أي بالألف مطلقا أكثر وأشهر من استعمالها—الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه في القتال إلى الباطل، فأعضوه بهمة مفتوحة فعين مهملة مكسورة فصاد معجمة مشددة، أي قولوا له: عض على هن أبيك أي على ذكر أبيك استهزاء به، ولا تجيبوه إلى القتال الذي أراده أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه عساه أن ينفعك فأما نحن فلا نجيبك. ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون مضمومة مخففة أي لا تذكروا كناية الذكر وهي الهن بل اذكروا له صريح اسمه وهو الأير بفتح الهمزة وسكون التحتية. ١. هـ. وقوله أي تمسك بذكر أبيك الذي انتسبت إليه إلخ. يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أبيك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من يعضدك على الباطل من إخوتك. فائدة: قال يس: الحديث المذكور في الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائي لكن بلفظ "إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه" إلخ وقد اقتصر ابن الأثير في النهاية على ما في الشرح. ١. هـ. قوله: "فما ظلم" أي ما حصل منه ظلم في المشابهة لأنه لم يشابه أجنبيا فالفعل منزل منزلة اللازم أو ما ظلم أحدا في الصفة المشابهة فيها لكونها صفة أبيه، فالمفعول محذوف إيذانا بالعموم، أو ما ظلم أباه بتضييع صفته، أو ما ظلم أمه باتهامها فيه إذا لم يشابه أباه. قوله: "وقصرها من نقصهن" عبر بضمير الأفراد ثم بضمير الجمع إشارة إلى جواز الأمرين وإن كان الأفصح في الثلاث إلى العشر هن وفيما فوق العشر ها كما يشير إليه الأفراد أولا والجمع ثانيا في قوله تعالى: ﴿إِنْ عَدَّةَ الشُّهُورِ﴾ [التوبة: ٣٦] ، الآية. ذكره السيوطي في كتابه المسمى بالشماريخ في علم التاريخ: فما في حاشية شيخنا السيد من أن العشر كما فوقها ليس على ما ينبغي. قوله: "أشهر" يفيد أن النقص شهير وهو كذلك ولا ينافيه قوله وفي أب وتالييه يندر أي النقص لأن الشهرة ضد الخفاء فلا تنافي الندر التي هي قلة الاستعمال. وأشهر أفعل تفضيل **شاذ** ١٢ - الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٢؛ والدرر ١ / ١٠٦ وشرح التصريح ١ / ٦٤، والمقاصد النحوية ١ / ١٢٩؛

وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٤٤ ؛ وتخليص الشواهد ص ٧٥ ، وشرح ابن عقيل ص ٣٢ ؛ وهمع الهوامع ١ / ٣٩ .. (١)

".....منقوصة أي محذوفة

اللامات معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة. ومن القصر قوله: ١٢ - إن أباه وأبا أباه ...

قد بلغا في المجد غايتها وفي المثل: مكره أخاك لا بطل. وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة، والثانية أن تكون بالألف مطلقا، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا **نادر**. وأن في هن لغتين: النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل؛ وزاد في التسهيل في أب التشديد فيكون فيه أربع لغات، وفي أخ التشديد وأخو بإسكان الحاء فيكون فيه خمس لغات، وفي حم حمو كقرو، وحمء كقرء وحمأ كخطأ، فيكون——لأنه إما من شهر المبني للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثي. قوله: "والمراد إلخ" إنما قال والمراد لأن المتن لم يصرح بالأكثرية وكأن الشارح يشير إلى أن كلام المتن حذف. قوله: "أكثر وأشهر إلخ" مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف بندرته فيهن. إلا أن يقال الندرة في كلام المصنف بالنسبة إلى القصر والإتمام فلا تنافي كثرته في نفسه.

قوله: "إن أباه إلخ" الشاهد في الثالث صراحة وفي الأولين بقرينة الثالث إذ يبعد كل البعد التلقيق بين لغتين فمن قال: الشاهد في الثالث فقط أراد الشاهد صراحة. وقوله: غايتها على لغة من يلزم المثنى الألف والضمير إلى المجد وأثته باعتبار الصفة أو الرتبة. والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهى كما قيل. أو غاية المجد في النسب وغاية المجد في الحسب. وقيل: الألف بعد التاء الفوقية للإشباع لا للتثنية. قوله: "مكره أخاك" خبر مقدم ومبتدأ مؤخر أو مكره مبتدأ وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والأخفش من أنه لا يشترط في الوصف اعتماده على نفي أو شبهه. قال في التصريح: قيل أول من قاله عمرو بن العاص حين حمله معاوية على مبارزة علي فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه علي رضي الله تعالى عنهم. وذكر الأخ للاستعطاف. قوله: "وأن في هن لغتين" زاد في الهمع ثلاثة دونهما وهي تشديد النون. قوله: "وزاد في التسهيل إلخ" ذكر الروداني أنه يجوز في الأب والأخ المشددين إعرابهما بالحروف فيقال: هذا أبوك وأخوك مثلا بالتشديد والإعراب بالحروف. قوله: "كقرو" القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على—— ١٣ - الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨؛ وله أو لأبي النجم في الدرر ١ / ١٠٦؛ وشرح التصريح ١ / ٦٥، وشرح شواهد المغني ١ / ١٢٧؛ والمقاصد النحوية ١ / ١٣٣، ٣ / ٦٣٦؛ وله أو

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١ / ١٠٥

لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧ / ٤٥٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٤٦، والإنصاف ص ١٨؛ وأوضح المسالك ١ / ٤٦؛ وتخليص الشواهد ص ٥٨؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٠٥، ٧ / ٤٥٣، ووصف المباني ص ٢٤، ٦٢٣، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٧٠٥؛ وشرح شذور الذهب ص ٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٨٥، وشرح ابن عقيل ص ٣٣، وشرح المفصل ١ / ٥٣، ومغني اللبيب ١ / ٣٨؛ وهمع الهوامع ١ / ٣٩.. (١)

".....الست "أن يضمن لا لليا" مع ما هن عليه من الأفراد "كجا أخو أيبك ذا اعتلا" فكل واحد من هذه الأسماء مفرد مكبر مضاف وإضافته لغير الياء. وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء، فإن غير الياء إما ظاهر أو مضمّر، والظاهر إما معرفة أو نكرة. واحترز بالإضافة عما إذا لم تضاف فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورأيت أبا ومررت بحم. وكلها تفرد إلا ذو فإنها ملازمة للإضافة وإذا أفرد فوك عوض من عينه وهي الواو وميم وقد تثبت الميم مع الإضافة كقوله: ١٤ - يصبح ظمآن وفي البحر فمهم للبناء وسيأتي بسط ذلك في باب لا. قوله: "لا لليا" معطوف على متعلق يضمن المحذوف والتقدير أن يضمن لأي اسم لا للياء ولم يقيد الياء بياء المتكلم لأن الإضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلا لا اختصاصها بالفعل. قوله: "مع ما هن عليه إلخ" أشار به إلى دفع اعتراض على المصنف في سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك. قوله: "ذا اعتلا" حال من المضاف لا من المضاف إليه لعدم شرطه. والاعتلاء العلو. قوله: "أنواع غير الياء" أي أنواع المضاف إليه المغاير للياء. قوله: "عما إذا لم تضاف" أي تلك الأسماء أي القابل منها لعدم الإضافة فلا يرد أن ذوو الفم بلا ميم ملازمان للإضافة. قوله: "فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة" يظهر لي أنه ليس بقيد بالنسبة إلى أب وأخ وحم لإطلاقهم جواز قصرها مثلا فتفطن ولا يرد عليه قوله: خالط من سلمى خياشيم وفالآن لفظ المضاف إليه منوي الثبوت فهو كالمذكور صراحة أي خياشيمها وفاها. ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفم الفمي كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الإضافة وعدمها لأن الكلام ليس في الفم بالميم بل ليس في ذي والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يضمن وما ذكرناه عند قول الشارح عما إذا لم تضاف فافهم. قوله: "عوض من عينه وهي الواو ميم" وجه التعويض أن الإضافة إذا زالت يأتي التنوين فيدخل على واو هي ساكن فتحذف للساكين فعوضوا الميم عنها لتبقى، وعند الإضافة لا يحتاج إلى الميم للأمن من

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٠٦/١



ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني، وتقدم وجه إثبات الميم دون غيرها. قوله: "وقد تثبت" أي على قلة، إجراء لحال الإضافة مجرى حال عدمها. قوله: "يصبح" أي الحوت المذكور قبل. وجملة وفي البحر فمه حالية. قوله: "الخلوف فم الصائم" بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة **شاذة** كما في تحفة ابن حجر بل قيل خطأ: أي \_\_\_\_\_ ١٤ - الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥٩؛ والحيوان ٣ / ٢٦٥؛ وخزانة الأدب ٤ / ٤٥١، ٤٥٤، ٤٦٠، والدرر ١ / ١١٤؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٦٧؛ والمقاصد النحوية ١ / ١٣٩؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١ / ٦٤؛ وجمع الهوامع ١ / ٤٠.. (١)

"..... ولا يختص بالضرورة خلافا لأبي علي، لقوله - صلى الله عليه وسلم: "الخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك" والاحتراز بقوله لا ليا عما إذا أضيفت للياء فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء إلا ذو فإنها لا تضاف لمضمر وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو **نادر** وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة سلامة فإنها تعرب إعرابهما. وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة. وبكونها مكبرة عما إذا صغرت فإنها تعرب أيضا بالحركات الظاهرة. وأعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزبادي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قولييه. قال في شرح - غير رائيته بعد الزوال. ومعنى أطيبيته عند الله حقيقته بثناء الله على صاحبه ورضاه به. ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على المعتمد وذكره في رواية مسلم لكونه وقت الجزاء. قوله: "فإنها تعرب بحركات مقدرة" أي على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبي وأخي وحمى وهنى بلا رد للاماتها المحذوفة كما هو الشائع، أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للإدغام في الأربعة برد لاماتها وقلبها ياء وإدغامها في ياء المتكلم وفي في فيجب قلب عين في ياء وإدغامها في ياء المتكلم معربا بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للإدغام كما صرح به الرضي. قوله: "لاسم جنس ظاهر" أراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلي معرفا أو منكرا: وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف. وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال: أنت ذو محمد أو ذو تقوم. وبقوله ظاهر الضمير الراجع إلى بعض الأجناس فلا يقال: الفضل ذو أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال: أنت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح. ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو صلة للوصف والضمير، والعلم لا يوصف بهما.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٠٩/١

والمشتق غني عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة. قوله: "وما خالف ذلك فهو **نادر**" كإضافته إلى العلم في نحو: أنا الله ذو بكة، وإلى الجملة في نحو اذهب بذي تسلم: أي اذهب في وقت صاحب سلامة. وفي نكت السيوطي أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة **شاذة**. وفي يس أنه أضيف إلى الضمير شذوذا. قوله: "أو مجموعة جمع سلامة" أي بالواو والنون أو الياء والنون إن أريد بها من يعقل أو بالألف والتاء إن أريد بها ما لا يعقل كأن يقال: أبوات وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذو جمع مذكر سالما قيل: وهن وحم وفم بلا ميم أيضا. قوله: "وأبعدها عن التكلف" بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها وهي بيان مقتضى العامل. ولا محذور في جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها. قوله: "وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر" إن قلت: لم أتبعوا في هذه الأسماء دون. (١)

"..... تثنت وأما قوله: ١٥ - في كلت رجليها سلامي واحدة فإنما أراد كلتا فحذف الألف للضرورة. فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في إعرابه الصحيح وانظر حكم المركب التقييدي العلم. الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية فيقال جاء الزيدان ويا زيدان مثلا ولهذا لا تثني كنايات الإعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير. الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوين للأب والأم فتغليب وتقدم بيانه. السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور. وأما قولهم القلم أحد اللسانين **فشاذ** وأورد عليهم جواز تثنية العلم إذ نسبة العلم للمشارك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته. وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما أنه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لأن تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردي أحد معنييه وهذا مفقود في تثنية العلم إذ ليس شيء من معانيه جنسا وقد مر أن المصنف يشترط أمن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر. السابع أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا: سيان لا سواء أي قياسا فلا ينافي أنه شذ سواءان وبعض فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو بملحق بالمثنى نحو أجمع وجمعاء فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بستة وثمانية. الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر، وأما قولهم القمران فتغليب وقد مر بيانه. ا. هـ. مع زيادة من الهمع وغيره ويظهر أن المركب

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١١٠/١

التقييدي العلم كالمزجي. وزاد بعضهم كالسيوطي في الهمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل واحد وعريب وديار لإفادة الجميع العموم ورد زيادته بأنه يغني عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يثنى أفعال من ورد بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية في أفعال من عرض من التركيب أي مع من فلا يعتد به إذ هو في حد ذاته يصح أن يثنى. قوله: "سلامي" هي بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله العيني. قوله: "وكلا" هذا شروع في ذكر بعض ما حمل على المثنى. وألف كلا قيل: بدل عن واو وقيل: عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل: عن ياء. وقيل: الألف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للإلحاق وقيل: للتأنيث. فإن قلت: إذا كانت ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف تكون إعرابا. أجب بأن الإعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما في الأسماء الستة والمثنى\_\_\_\_\_ ١٥ - تماما: كلتا هما مقرونة بزائدة، والرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٨٨؛ والإنصاف ٢ / ٤٣٩؛ وخزانة الأدب ١ / ١٢٩، ١٣٣؛ والدرر ١ / ١٢٠، ولسان العرب ١٥ / ٢٢٩ "كلا"؛ واللمع في العربية ص ١٧٢؛ والمقاصد النحوية ١ / ١٥٩؛ وجمع الهوامع ١ / ٤١.. (١)

"وشبه ذين وبه عشرونا ... وبابه ألحق والأهلونا—وجعل منه أن هذان لساحران ولا وتران في ليلة. الثاني لو سمي بالمثنى في إعرابه وجهان: أحدهما إعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الألف ويمنع الصرف وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها كاشهيايين لم يجز إعرابه بالحركات "وارفع بواو" نيابة عن الضمة "وبيا اجرر وانصب" نيابة عن الكسرة والفتحة "سالم جمع—لصمما" أي عض ونيب. قوله: "وجعل منه إن هذان لساحران" وقيل: اسم إن ضمير الشأن وهذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر إن. واعترض بأن حذف ضمير الشأن **شاذ** إلا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فإنهم استسهلوه معهما لكونه في كلام بني على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون. ورب شيء يحذف تبع ولا يحذف استقلالاً كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيرهما **شاذاً** لأن فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لأنه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فإذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدأ ينافي التأكيد لأن تأكيد الشيء يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي خلافه. وأجب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١١٥/١

على محل واحد لأن التأكيد للنسبة والحذف للمبتدأ ولأن المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهما بالرفع على تقديرهما صاحبائي أنفسهما وبالنصب على تقدير أعينهما أنفسهما قاله الدماميني. وقيل هذان مبني لتضمنه معنى الإشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لأن الأصل في المبني أن لا تختلف صيغته لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لألف ساحران وإنما قال لأكثر هذين جراً ونصاً نظراً لصورة التثنية. قوله: "ويمنع الصرف" للعلمية وزيادة الألف والنون. قوله: "كإشهيابين" تثنية إشهياب وهي السنة المجدبة التي لا مطر فيها. قوله: "وارفع بواو" أي ظاهرة كما في الزيدون أو مقدرة كما في صالحو القوم أو منقلبة إلى الياء كما في مسلمي على التحقيق. قوله: "وبيا اجرر وانصب" ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى. وبه يعرف ما في كلام البعض وعلى هذا القول فالذي أعملناه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثاني بلا حذف للضمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنواني. قوله: "نيابة عن الكسرة والفتحة" يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا أي نابت الياء فيما ذكر نيابة. ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لأجله لقوله اجرر وقوله: والفتحة أي نيابة عن الفتحة مفعولا لأجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف. (١)

"..... وألحق به "عليونا" لأنه ليس بجمع وإنما هو اسم لأعلى الجنة "وأرضون" بفتح الراء جمع أرض بسكونها "شد" قياسا لأنه جمع تكسير ومفرده مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل "و" كذلك "السنونا" بكسر السين جمع سنة بفتحها "وبابه" كذلك شد قياسا. والمراد بيا به كل كلمة ثلاثية حذفت لامها عوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر. فهذا الباب اطراد فيه — كون الجمع أعم أغلبي هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام. قوله: "الغير علم ولا صفة" بل اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أي فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر. وقال الرضي العالم الذي يعلم منه ذات موجهه تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال. ا. ه. وبالنظر إلى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا. قوله: "لأنه ليس بجمع" أي في هذه الحالة فلا ينافي ما قيل أنه في الأصل جمع علي كسكيت من العلو ثم سمي به أعلى الجنة أو

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١١٩/١

الكتاب الموضوع فيه. قوله: "اسم لأعلى الجنة" وعلى هذا التفسير يحتاج إلى تقدير مضاف في قوله تعالى: ﴿كتاب مرقوم﴾ [المطففين: ٩، ٢٠] أي محل كتاب. وفي الكشف أنه اسم لديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب في قوله: ﴿إن كتاب الأبرار﴾ [المطففين: ١٨] مصدرا بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أي كتابة أعمال الأبرار. قوله: "وأرضون" مبتدأ وشذ خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أي كذلك. هذا ما درج عليه الشارح. قوله: "بفتح الراء" وحكي إسكانها قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورة. قوله: "شذ قياسا" أي لا استعمالا أما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعمالا فلكثر استعماله **والشاذ** استعمالا ما ندر وقوعه وإنما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن جميع الملحقات **شاذة** قياسا ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لأن كلا منهما جمع تكسير ومفردة مؤنث وغير عاقل بل أربعة لأن مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف في شرحه على العمدة ما ملخصه: إن عالمين وأهلين مستويان في الشذوذ وأن أرضين وسنين أشد منهما. ١. هـ. وقولنا مع أن جميع الملحقات **شاذة** شامل لعليين وعلى شذوذه درج التسهيل ونازع فيه الدماميني بأنه إذا جعل اسما لأعلى الجنة كان علما منقولاً عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفردة في الأصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الإعراب ألا ترى إلى قنشرين ونصيين بل صرح المصنف بأنه إذا سمى بالجمع على سبيل النقل يعني عن الجمع أو على سبيل الارتجال يعني لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعني التي سيذكرها الشارح في الجمع المسمى به. ثم قال الدماميني نعم لو قيل إن عليين غير علم بل هو جمع علي وصفت به الأماكن المرتفعة كان **شاذاً** لعدم العقل. قوله: "بدليل أريضة" وبدليل يا عبادي إن أرضي واسعة. قوله: "كذلك" أي مثل أرضين في الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه. قوله: "كل كلمة ثلاثية" ذكر ستة قيود: (١)

"..... السحر في لغة قريش: قال

الشاعر: ٢٢- أعوذ بربي من النافثا ... ت في عقد العاضه العضه وأصل عزة -وهي الفرقة من الناس- عزو، وأصل أرة -وهي موضع النار- أرى، وأصل ثبة -وهي الجماعة- ثبو وقيل: ثبي من ثبتت أي جمعت والأول أقوى وعليه الأكثر لأن ما حذف من اللامات أكثره واو. وأصل قلة وهي عودان يلعب بها الصبيان قلو،

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٢٥/١

ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف وشذ إضون جمع إضاءة كقناة وهي الغدير، وحرون جمع حرة، وإحرون جمع أحرة، والأحرة الأرض ذات الحجارة السود، وأوزون جمع أوزة وهي البطة، ولا في نحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء، وشذ رقون في جمع رقة وهي الفضة، ولدون في جمع لدة وهي التراب، وحشون في جمع حشة وهي الأرض الموحشة. ولا في يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا في نحو اسم. وأخت لأن المءوض غير الهاء—أقاويلهم فيه" علة لقوله: جعلوا القرآن أعضاء أي فممنهم من قال: سحر ومنهم من قال: شعر ومنهم من قال: أساطير الأولين. قوله: "أو عضه" ويدل له تصغيره على عضيهة. قوله: "من النافثات" جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه مبالغة العاضه والبيت يعطي أن النافثات غير السحرة إلا أن يكون من الإظهار في مقام الإضمار. قوله: "عزو" في التصريح عزى فلامه ياء. قوله: "وهي الجماعة" أي لا وسط الحوض لأن ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع وقيل: بل هي أيضا محذوفة اللام من ثبت فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمع بهما. قوله: "ولا يجوز ذلك إلخ" شروع في محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن. قوله: "وشذ إضون" بكسر الهمزة أي شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتي فلا اعتراض بأن الباب كله **شاذ**. قوله: "وإحرون" بكسر الهمزة وحكي فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع إحرة بكسر الهمزة وفي التصريح أن إحرين أيضا جمع حرة وأن أصل حرة إحرة حذفت همزته وأن هذا الأصل ترك وصار نسيا منسيا أي فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع إحرة بالنظر إلى الأصل لا المستعمل الآن. قوله: "ولا في نحو عدة إلخ" أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن ووراق وولد ووحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث. قوله: "وهي الفضة" ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة. قوله: "وهي التراب" أي المساوي في السن. قوله: "لعدم التعويض" أي من لامهما المحذوفة وأصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم. ا. هـ. تصريح وحكي في المصباح قولاً بفتح الدال وقولاً بفتح الميم وقولاً بأن لام دم واو. قوله: "وشذ أبون وأخون" أي وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما. (١)

"واجعل لنحو يفعلان النونا ... رفعا وتدعين وتسألونا—بأحسنكم. ولما فرغ من مواضع في الاسم شرع في مواضعهما في الفعل فقال "واجعل لنحو يفعلان" أي من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٢٧/١

أو حرفاً "النونا رفعاً" الأصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، يدل على ذلك ما —التنوين لوجود أل أو الإضافة. قوله: "واجعل لنحو يفعلان إلخ" إنما أعربت هذه الأمثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثني الاسم وفعل الجماعة مجموعته فأجرى مجراها في الإعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته لهما ولأنها لو أعربت بالحركات لكانت إما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها ولا سبيل إلى الأول لأن الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقدر إعراب كلمة على كلمة أخرى ولا إلى الثاني لأن ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالأفعال فكأن ما قبلها حشو والإعراب لا يقع حشواً ولمن يعربها بحركات مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول إن سلم أن ما قبلها كالحشو لا يسلم أن الإعراب لا يكون على ما هو كالحشو وبديل أن البناء الذي هو نظير الإعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف إعرابها الألف والواو والياء الموجودات لأنها أسماء والأسماء لا تكون حروف إعراب وأيضاً لو كانت إعراباً لأذهبها الجازم كما في سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقاء ساكنها مع الضمائر الساكنة وكان حرف إعرابها النون لمشابهتها حروف العلة لأنها تدغم في الواو نحو من وأل وفي الياء نحو ومن يقلت وتبدل ألفاً في الوقف على المنصوب المنون في اللغة المشهورة وفي الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفي الوقف على إذن وجاز وقوع علامة الإعراب بعد الفاعل لأنه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوبا فتقدر كما في نحو هل تضربان هل تضربن يا زيدون وهل تضربن يا هند وجوازا بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمروني بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وإذا لم تحذف جاز الفك والإدغام وبالأوجه الثلاثة قرئ تأمروني وبقلة في غير ذلك نحو: أبيت أسرى وتبتي تدلكي ... وجهك بالعنبر والمسك الذكيوفي الحديث "والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا" الأصل لا تدخلون ولا تؤمنون وقرئ: ﴿قالوا سحران تظاهرا﴾ [القصص: ٤٨] أي يتظاهران فأدغم التاء في الظاء وحذف النون كذا في التصريح وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع إنه **شاذ** وقال في الهمع لا يقاس عليه في الاختيار. قوله: "ألف اثنين" أي شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين. قوله: "اسما" بأن كانت ضميراً فاعلاً نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفاً أي دالاً على التثنية نحو فعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث. قوله: "الأصل علامة رفع" دفع بتقدير المضاف عدم



تناسب كلامي المصنف لأنه جعل أولا النون إعرابا وثانيا الحذف علامة إعراب والمناسب جعلهما معا إعرابا أو علامة إعراب وأرجع ما هنا إلى". (١)

"وسم معتلا من الأسماء ما ... كالمصطفى والمرتقى مكارما—نيابة عن السكون في الأول وعن الفتحة في الثاني "كلم تكوني لترومي مظلمه" الأصل تكوينين وترومين، فحذفت النون للجازم في الأول وهو لم، وللناصب في الثاني وهو أن المضمر بعد لام الجحود. تنبيهان: الأول قدم الحذف للجزم لأنه الأصل والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مذهب الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل. الثاني إنما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] لأنه ليس من هذه الأمثلة إذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فإنه من هذه الأمثلة، وإذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجزم والناصب نحو: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧] ووزنه تفعوا، وأصله تعفوا. ولم ا فرغ من بيان إعراب الصحيح من القليلين شرع في بيان إعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال: "وسم معتلا من الأسماء ما" أي—أنها تضم أيضا قرىء **شاذًا**: ﴿لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامُ تَرْزُقَانِهِ﴾ [يوسف: ٣٧] بضمها قاله الروداني. قوله: "وحذفها للجزم إلخ" وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم كما مر. قوله: "مظلمه" بفتح اللام على القياس وكسرهما على الكثير. قوله: "لأنه الأصل" أي الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وإنما كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل الأصيل في الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل. قوله: "والحذف للنصب محمول عليه" كما حمل النصب على الجر في المثني والجمع على حده لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص. قوله: "وهذا" أي إعراب تلك الأمثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور إلخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أريق. قوله: "بحركات مقدرة على لام الفعل" منع من ظهورها حركة المناسبة أي وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر. ا. هـ. دماميني فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتَي المجزوم والمرفوع لا به والجازم إنما حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد الحركات وجودا أو عدما ليدخل السكون. قوله: "بخلاف الرجال يعفون" أي في الأمور الأربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل في هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الإعراب. قوله: "تعفوا" أي بواوين الأولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الأولى فحذفت ثم الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٤٤/١

عمدة. قوله: "وبدأ بالاسم" لكن في ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهي أبواب النياية ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل. قوله: "معتلا" مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا أو آخر كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمي ويغزو ويسمى الأول مثالا. (١)

".....الاسم المعرب الذي حرف إعرابه ألف لينة لازمة "كالمصطفى" وموسى والعصا، أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعي "والمرتقي مكارما". تنبيه: إنما سمي كل من هذين الاسمين معتلا لأن آخره حرف علة، أو لأن الأول يعل آخره بالقلب إما عن ياء نحو الفتى، أو عن واو نحو المصطفى. والثاني يعل آخره بالحذف، فخرج بالمعرب نحو متى والذي، وبذكر الألف في الأول والمنقوص نحو—لمماثلته الصحيح في عدم إعلال الماضي واسمي الفاعل والمفعول والثاني أجوف وذا الثلاثة لأنه في الحكاية عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعث والثالث ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الأخير وقفا وجزما من بعض أفراد كأغز ولم يغز ونقص الإعراب كلا أو بعضا من بعض آخر كالفتى ويغزو وذا الأربعة لأنه في الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون في الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة **نادر** كالواو والصحيح إن سلم من التضعيف والهمز فسالم وإلا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس. قوله: "الذي حرف إعرابه ألف إلخ" دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الألف. قوله: "لينة" لم يكتف بكون الألف عند الإطلاق تنصرف إلى اللينة لأن توهم الشمول قائم والمطلوب في التعاريف الإيضاح. قوله: "لازمة" أي في الأحوال الثلاثة لفظا أو تقديرا كما في المقصور المنون واعترض بأنه لا يشمل الألف المنقلبة عن الهمزة كالمقر اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها إذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أي التي هي الأصل. وأجيب بأن إبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها **شاذ** **والشاذ** لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجري في قوله ياء لازمة. قوله: "كالمصطفى وموسى والعصا" أشار بتعداد الأمثلة أنه لا فرق بين العربي والعجمي ولا بين العاقل وغيره. قوله: "كالداعي والمرتقي" أشار بزيادة الداعي إلى أنه لا فرق بين الثلاثي والمزيد أو إلى أنه لا فرق بين ما ياءه أصلية كالمرتقي أو منقلبة عن واو كالداعي ولم يذكر المصنف في معتل الأسماء ما آخره واو كما ذكره في معتل الأفعال لأنه لا يوجد اسم معرب عربي آخره أصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبني كذو الطائية والأعجمي قال في الهمع: كهندو ورأيت بخط ابن هشام السمندو. ا.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٤٦/١

هـ. وما واوه عارضة التطرف نحو يَأْثُمُو مرخم ثمود أو غير لازمة كالأسماء الستة حالة الرفع. قوله: "مكارما" منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية. قوله: "يعل" أي بغير آخره بالقلب أي دائما فلا يرد أن الثاني قد يعل آخره بالقلب كما في الداعي فإن ياءه منقلبة عن واو كما مر. قوله: "والثاني يعل آخره بالحذف" أي حذف يائه للتونين وفيه أن الأول يعل آخره بحذف الألف للتونين أيضا. قوله: "فخرج بالمعرب" لم يخرج من معتل الأسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمي وفي نظرا إلى أن شأن الجنس أن لا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظرا إلى أن الجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وجهي كما هنا قد. (١)

"والرفع فيهما انو واحدف جازما ... ثلاثهن تقض حكما لازما—وقوله: ٣٩- ما أقدر الله أن يدني على شحط ... من داره الحزن ممن داره صولفضرورة "والرفع فيهما" أي الواوي واليائي "انو" لثقله عليهما "واحدف جازما ثلاثهن" وأبق الحركة التي قبل المحذوف دالة عليه "تقض حكما لازما" نحو لم يخش—لابس. قوله: "أبي الله إلخ" يعني أن علوه وسيادته من نفسه لاتصافه بالأوصاف الحميدة لا أنها وراثة من آبائه. قوله: "ما أقدر الله أن يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول" ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد. والحزن بفتح المهملة فسكون الزاي موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا في شرح الشواهد للعيني والذي في القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط في كثير من النسخ. قوله: "ثلاثهن" من إضافة الصفة إلى الموصوف وإنما جاز حذف الآخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضي: لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر والرفع الذي فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الآخر إلا حرف العلة مشابها للحركة فحذفه. ومذهب سيويوه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وإنما لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما ألحق به في الأفعال الخمسة لأنه إنما ألحق به ثم لتعذر الإعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الأصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافي أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل. وقال بعضهم: إنما ثبتت ألف نحو يخشى نصبا لا جزما لأن الجزم ذهاب الحركات وإذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذي هو الألف بخلاف النصب فإن الحركة فيه موجودة إلا أنها تغيرت من ضمة إلى فتحة فلو حذفت الألف بقيت الحركة التي هي الفتحة

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٤٧/١

بلا حرف. واعلم أنه لا يحذف حرف العلة إلا إذا كان متأصلاً فإن كان بدلاً من همزة كيقرأ ويقرى ويوضو فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسي لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لأن العامل أخذ مقتضاه وإن كان قبله فهو **شاذ** والأكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض. \_\_\_\_\_ ٣٩-

البيت من البسيط، وهو لحنج بن حنجدج المري في الجرر ٦ / ٢٦٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٣١؛ ومعجم البلدان ٣ / ٤٣٥ "صول"؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٨١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧ / ١٦٤؛ والإنصاف ١ / ١٢٨؛ وجمع الهوامع ٢ / ١٦٧.. (١)

"..... والمواجهة، ونقله في شرحه عن نص سيويوه وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رتبته في التبويب على ما ستراه فأعرفها المضمرة على الأصح، ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الموصول، ثم المحلى وقيل: هما في مرتبة واحدة وقيل: المحلى أعرف من الموصول وأما المضاف فإنه ما أضيف إليه—يرد الأربعة إلى الستة أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيهه وأما المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وإنما زاده النداء وضوحاً وقيل تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية. قوله: "واختار إلخ" بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة. قوله: "والمواجهة" يظهر أن العطف تفسيري. قوله: "بأل" أي الحضورية وناب حرف النداء منابها. قوله: "فات على الناظم" كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمنه معنى عسر. قوله: "فأعرفها" فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعي المجهول وهو **شاذ** من وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كما في القاموس. واعلم أنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً لفائقه كالموصول والعلم في سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقاً عليه كالعلم والضمير في جواب طارق الباب للقائل من بالباب نبه عليه الشارح في شرحه على التوضيح. قوله: "على الأصح" وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الإشارة وقيل المحلى والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف إجماعاً قال الشنواني ويليه ضميره. قوله: "ثم العلم" وأعرفه علم المكان ثم علم الآدمي ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف في بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص قال شارح الجامع: ولا بد منه كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو أسامة. ا. هـ. يعني فليس بعد العلم وقيل اسم الإشارة وانظر ما رتبته فتأمل. قوله: "ثم اسم الإشارة" وأعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد. قوله: "ثم الموصول"

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٥١/١

قيل: أعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر أن أعرف كل منهما ما كان معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلاثة كأل والإضافة. قوله: "ثم المحلي" وأعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس. فإن قلت: مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع أن المعرف بلام الجنس نكرة معنى وإن كان معرفة لفظا. قلت: التحقيق أنه معرفة معنى أيضا كما مر عن الروداني في أول الباب. قوله: "وقيل هما في مرتبة واحدة" اختاره الناظم وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضي أن الذي في مرتبة الموصول عنده هو المحلي بأل العهدية كما أشار إليه الدماميني. قوله: "وقيل المحلي أعرف من الموصول" قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١] إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف. وأجاب المصنف بأن الذي بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالمخاطب وهم بنو إسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذي إنما تمنع أعرفية الموصول. (١)

"وذو ارتفاع وانفصال أنا هو ... وأنت والفروع لا تشبهوذو انتصاب في انفصال جعلاً ... وإياي، والتفريع ليس مشكلاً—والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير، كأقوم، وإلى ما يرفعهما كقام. ا. هـ. تنبيه: إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره، فإن وجد في اللفظ فذاك وإلا فهو موجود في النية والتقدير، بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدا من اللفظ "وذو ارتفاع وانفصال أنا" للمتكلم و"هو" للغائب "وأنت" للمخاطب "والفروع" عليها واضحة "لا تشبه" عليك "وذو انتصاب في انفصال جعلاً. إياي" وفروعه "والتفريع ليس مشكلاً" فتلخص أن الضمير على خمسة—المقام على هذا الوجه يعلم ما في تأييد البعض النظر من النظر. قوله: "إلى ما لا يرفع إلا الضمير" أي المستتر كما يؤخذ من المقام أي بطريق الأصالة فلا يرد أن أقوم مثلاً يرفع البارز المؤكد للمستتر بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع لأنه بطريق التبعية للمستتر. قوله: "وإلى ما يرفعهما" أي الضمير والظاهر وعبرة التوضيح وإلى ما يرفعه وغيره ولو أتى بها لكان أحسن. قوله: "يجب ذكره" أي لفظاً أو تقديراً أو المراد بذكره اعتباره. قوله: "والتقدير" قال شيخنا عطف تفسير. قوله: "ولا داعي إلى تقدير وجودهما" أي غالباً فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع إلى تقديرهما كيربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما. قوله: "وذو ارتفاع" أي محلاً وكذا يقال فيما بعد. قال الروداني: ينبغي تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والأصالة والإطراد حتى لا ينتقض بنحو أنا كأنت فإنه قليل

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٥٩/١

ولا بما أكد به المنصوب أو المجرور كما يأتي في باب التوكيد فإنه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لأنه في محل نصب فإن ذلك **شاذ** لا مطرد. ا. هـ. قوله: "أنا إلخ" وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجر فتجر بالكاف نحو أنا كأنت وأنت كأنا وأنت كهو. قوله: "هو" قال في التسهيل: وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما قيس وأسد وتشددهما همدان. ا. هـ. بزيادة كلمة من الدماميني. قوله: "والفروع عليها" أي المتفرعة عليها. قوله: "في انفصال" أي مع انفصال والظاهر أن قوله هنا في انفصال وقوله قبل وانفصال للتفنن. قوله: "إياي" قال الغزي في شرحه اقتصر الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو إياك والغائب وهو إياه كما فعل في المرفوع أي مع أن الثلاثة أصول في الموضعين لأن جميع المراتب الثلاث هنا اللفظ فيها واحد وإنما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة في آخره فلذلك قال والتفريع أي على إياي ليس مشكلا. ا. هـ. ولا بعد في جعل الأصلين فرعين لإياي قال في الهمع وفي أيا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وإبدالها هاء مسكورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور. قوله: "والتفريع" لما ذكر هنا أصلا واحدا. (١)

"وفي اختيار لا يجيء المنفصل ... إذا تأتي أن يجيء المتصل — ظاهر كلام الناظم هنا وفي التسهيل. وقيل غير ذلك. وأما أنت فالضمير عند البصريين أن، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظا وتصرفا. وأما إياي فذهب سيبويه إلى أن أيا هو الضمير، ولواحقه وهي الياء من إياي والكاف من إياك والهاء من إياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة. وذهب الخليل إلى أنها ضمائر واختاره الناظم "وفي اختيار لا يجيء" الضمير "المنفصل إذا تأتي أن يجيء" الضمير "المتصل" لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه إلا حيث لم — فقط وكثرت بأن، همع. قوله: "والتاء حرف خطاب" أي حرف جعل له الواضع مدخلا في الدلالة على الخطاب بمعنى أنه شرط في دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنواني وبه يندفع ما أورد من أن الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لا أن كما يفيد ظاهر كلام الشارح ومثل الإيراد والجواب المذكورين يجري في إياي. وأجيب أيضا عن الإيراد فيها بأن إيا مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج في فهم المراد منها إلى قرينة تعينه وهي اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٦٩/١

مدلولات لا يا لكن المعين المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفي قول الشارح تدل على المراد به إلخ إشارة إلى هذا الجواب. قوله: "كالاسم" أي كالتاء الواقعة اسما في نحو ضربت وقوله وتصرفا أي في الجملة إذ تاء أنت لا تضم ويحتمل أن مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج إلى قولنا في الجملة. قوله: "وذهب الخليل إلخ" وقيل الضمير هو اللواحق وإيا عماد أي حرف زائد تعتمد عليه اللواحق لتمييز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق وإيا اسم ظاهر أضيف إريها. قوله: "إلى أنها ضمائر" أي وإيا مضافة إليها بدليل ظهور الإضافة في قوله فإياه وإيا الشواوب إضافة العام للخاص لأن إيا مشتركة كما مر ورد بأنه لو صرح ذلك لوجب إعرابها لأن المبني إذا لزم الإضافة أعرب وما استدلل به **شاذ** **والشاذ** لا تقوم به حجة. قوله: "واختاره الناظم" وجعل إضافته مع أنه معرفة لزيادة الوضوح كما في: علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم قوله: "وفي اختيار" مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المنفصل مع إمكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر وإن كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم أنهما ما ليس للشاعر عنه مندوحة فمشكل إلا أن يراد بإمكان الاتصال عدم المانع الصناعي غير الوزن أو أنه لا مفهوم لقوله وفي اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فإنه لم يأخذ له مفهوما وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتي الاتصال حيث قال: لم يتأت الاتصال لضرورة نظم".<sup>(١)</sup>

"كذاك خلتنيه واتصالا ... وأختار غيري اختار الانفصالا—وقوله: ٤٨- ومنعكها بشيء يستطاع" وفي "هاء" كتنه وبابه "الخلف" الآتي ذكره "انتمى" أي انتسب، و"كذاك" في هاء "خلتنيه" وما أشبه من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، والعامل فيهما ناسخ للابتداء "واتصالا أختار" في البابين لأنه الأصل ومن الاتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن صياد: "إن يكنه فلن تسلط عليه، وألا يكنه فلا خير لك في قتله" وقول الشاعر: —الأول لا يلتفت إليه كما نبه الشيخ خالد عليه. قوله: "ومنعكها" مصدر مضاف لفاعله كما قاله العيني وغيره لا لمفعوله الأول بعد حذف الفاعل وها مفعول ثان أي ومنعكها لأنه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع إلى فرس تسمى سكاك مذكورة في الأبيات قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه ليرجع عن طلبه إياها؛ والباء إما صلة المنع ويستطاع خبر منع أي منعك إياها مني بأي شيء أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي أن توجه همتك العلية إليها وإما زائدة في خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت: فلا تطمع أبيت اللعن فيها وأبيت اللعن كانت تحية الملوك في الجاهلية أي أبيت أسباب لعن الناس لك والواو في ومنعكها للحال من فاعل

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٧١/١



تطمع أو مجرور في لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر على الإنشاء من شرح شواهد المغني للسيوطي وشرح الشواهد للعيني وغيرهما. قوله: "وبابه" أي أخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالمثال أم لا نحو الصديق كأنه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس إياه ولا يكون إياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز إياه فكما لا يقع المتصل بعد إلا لا يقع بعد ما هو بمعناها والظاهر أن كاد وأخواتها لا تدخل في باب كان لأن خبرها يجب كونه فعلا مضارعا إلا في ندور وجزم في شرح التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن قولهم ليسى وليسك **شاذ**. قوله: "الخلف" أي في الراجح من الوجهين كما يشير إليه قول الشارح الآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما. قوله: قوله صلى الله عليه وسلم أي لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنا منه أنه الدجال ولعل هذا التردد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال \_\_\_\_\_ ٤٨- صدر البيت: فلا تطمع أبيت اللعن فيها وهو من الوافر، وهو لعبدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١١، ولرجل من تميم في تخلص الشواهد ص ٨٩، وله أو لعبدة بن ربيعة في خزنة الأدب ٥ / ٢٦٧، ٢٩٩؛ ولرجل من تميم أو لقحيف العجلي في شرح شواهد المغني ١ / ٣٣٨؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٠٢؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٥٥؛ ورصف المباني ص ١٥٠؛ ومغني اللبيب ١ / ١١٠.. (١)

"..... وقام القوم ما خلاني، وما عداني وحاشاني، إن قدرتهن أفعالا؛ وما أحسنني إن اتقيت الله، وعليه رجلا ليسني، وندر ليسى بغير نون كما أشار إليه بقوله: "وليسى قد نظم" أي في قوله: ٥٦- إذ ذهب القوم الكرام ليسيجوز الكوفيون ما أحسنني بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل. وأما نحو تأمروني فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع. —عدها في حروف المعاني وأن المعنى الموضوع له. الوقاية واستشكله الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأي حرف لو فرض الحجز به. وقال الدنوشري: الظاهر أنها حرف مبني وذكر المغني لها في أوجه النون المفردة يفيد أنها حرف معنى. قوله: "مكسورة" أي مناسبة لياء المتكلم. قوله: "إن قدرتهن أفعالا" فإن قدرتهن حروفا أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر في ما خلا وما عدا لوجود ما المصدرية التي لا توصل إلا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة. فقوله: إن قدرتهن أفعالا لا يظهر إلا في حاشا كذا في يس عن اللقاني، ولهذا قال في المغني وحاشا إن قدرت فعلا. ويمكن

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٧٥/١

دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل. قوله: "وعليه رجلا ليسني" في المغني أنه قاله بعضهم وقد بلغه أن إنسانا تهدده أي ليلزم رجلا غيري. ا. هـ. فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للأمر بل فعل مضارع مقرون بلام الأمر وهذا **شاذ** لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغي أن لا ينوب عنهما الاسم. قوله: "وندر ليس بغير نون" وإنما جاز حذف النون فيها لأنها لا تتصرف فأشبهت الحروف الآتي بيانها. زكريا. قوله: "إذ ذهب إلخ" صدره: عددت قومي كعديد الطيسبفتح الطاء أي الرمل الكثير. وفي قوله ليس شذوذ آخر من جهة الوصل لم تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء. قوله: "نحو تأمروني" بنون واحدة مخففة. قوله: "فالصحيح أن المحذوفة إلخ" لأنها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي "وما يشعركم" \_\_\_\_\_ ٥٦ - صدر الرجز: عددت قومي كعديد الطيسوهو لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٧٥، وخزانة الأدب ٥ / ٣٢٤، ٣٢٥، والدرر ١ / ٢٠٤؛ وشرح التصريح ١ / ١١٠؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٤٨٨؛ ٧٦٩؛ ولسان العرب ٦ / ١٢٨ "طيس"؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٤٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ١٠٨؛ وتخليص الشواهد ص ٩٩؛ والجني الداني ص ١٥٠؛ وجواهر الأدب ص ١٥؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣٩٦، ٩ / ٢٦٦؛ وسر صناعة الإعراب ٢ / ٣٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٠، وشرح المفصل ٣ / ١٠٨، ولسان العرب ٦ / ٢١١ "ليس"، ومغني اللبيب ١ / ١٧١، ٢ / ٣٤٤؛ وجمع الهوامع ١ / ٦٤، ٢٣٣.. (١)

"..... خاتمة: وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله -صلى الله عليه وسلم لليهود: \$ "فهل أنتم صادقوني؟" وقول الشاعر: ٦٣- وليس بمعيني وفي الناس ممتع ... صديق إذا أعيا علي صديقوقوله: ٦٤- وليس الموافيني ليرفد خائبا ... فإن له أضعاف ما كان أملا للتنبيه على أصل متروك، وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل. ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعال التفضيل في قوله -صلى الله عليه وسلم: "غير الدجال أخوفني عليكم" لمشابهة أفعال التفضيل لفعل التعجب، نحو ما أحسنني إن اتقيت الله والله أعلم. \_\_\_\_\_ مدلولاته: أفعالا متعدية كدراكني وعليكني وسمع الفراء مكانكني: أي انتظرني وإنما اتصلت بها نون الوقاية حملا لها على مدلولاتها وهي الأفعال المتعدية وما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١ / ١٨٠

لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها فإنه قال: وربما لحقت اسم الفاعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا. ا. هـ. قال شيخنا: وصريح كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المغني وشرحه للدماميني أن أجل يأتي حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو **نادر** واسما مرادفا لحسب فلا تلحقه نون الوقاية إلا قليلا. قوله: "وقعت نون الوقاية" أي شذوذا. قوله: "ليرفد" بالبناء للمجهول أي يعطي. قوله: "للتنبية على أصل متروك" اعترض بأنه لو كان للتنبيه لأدخلوها على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامي فالأولى أنه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل ولك أن تقول: الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمل. قوله: "فلما منعوها" أي للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف إليه. قوله: "غير الدجال أخوفني عليكم" روي بحذف النون أيضا أي أخوف مخوفاتي عليكم فاندفع ما يقال الحديث يقتضي أن الدجال وغيره خائفان لا مخوف منهما لأن حق أفعال التفضيل أن يصاغ من الثلاثي وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي - صلى الله عليه وسلم - لأن أفعال التفضيل بعض ما يضاف إليه نعم يبقى صوغ أفعال من المبني للمجهول وهو **شاذ** عند الجمهور. فائدة: حيث قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربية فإنما يعني بالنسبة إلى اللغة ولا يلزم \_\_\_\_\_ ٦٣ - البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧ / ٦٤.١٥ - البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧ / ١٥؛ والدرر ١ / ٢١٣ ومغني اللبيب ٢ / ٣٤٥؛ والمقاصد النحوية ١ / ٣٨٧؛ وجمع الهوامع ١ / ٦٥. (١)

"الموصول: موصول الأسماء الذي الأنثى التي ... واليا إذا ما ثنيا لا تثبت —وها نحن ذان، وها نحن أولاء، وها أنا ذي، وها نحن تان؛ وها نحن أولاء، وها أنت ذا، وها أنتما ذان، وها أنتم أولاء، وها أنت ذه، وها أنتما تان، ها أنتن أولاء، وها هو ذا، وها هما ذان، وها هم أولاء، ها هي تا، وها هما تان، وها هن أولاء، وبغيره قليلا نحو: ها إن ذي عذرة وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحو: ها أنتم هؤلاء والله أعلم. الموصول: "موصول الأسماء" ما افتقر أبدا إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة ومؤولة كذا حده في التسهيل، فخرج بقيد الأسماء الموصول الحرفي وسيأتي ذكر آخر الباب. وبقولهم —للمصنف إدخالها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم إشارة كقوله في ديباجة الكتاب وها أنا بائع بما أسررت. وقد صرح المصنف في حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا إلى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة معترض بأن ظاهره أن الاخبار عن الضمير المذكور

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٨٥/١

باسم الإشارة غير شرط وليس كذلك فإن تخلفه إنما يقع **شاذاً**. ١. هـ. كلام الدماميني. قوله: "نحوها أنا ذا" ها للتنبيه وأنا مبتدأ وذا خبر كما هو صريح الدماميني. وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لأن ضمير المشار إليه إما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل إما مذكر أو مؤنث وكل إما مفرد أو مثني أو جمع. قوله: "وبغيره" أي غير الضمير المذكور قليلا، ويستثنى من الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم الله تعالى في القسم عند حذف الجار نحوها الله ذا بقطع الهمزة ووصلها مع إثبات ألف ها وحذفها قاله الدماميني. قوله: "ها إن ذي عذرة" بكسر العين أي معذرة، وأما بالضم فالبكارة. وهو صدر شرط بيت من كلام النابغة. قوله: "توكيدا" أي لتوكيد التنبيه. الموصول: أي الاسمي بقرينة عدم ذكره الحرفي إلا الأعم لئلا يلزم الترجمة لشيء والنقص عنه، ولأن الكلام في المعارف. وأل فيه معرفة لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية. قوله: "موصول الأسماء" مبتدأ والذي مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدأ الأول. قوله: "إلى عائد" هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ما سيأتي تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط. قوله: "أو مؤولة" من باب الحذف والإيصال أي مؤول بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه في معناها كما في صلة أل أو تقديرها قبله كما في الظرف والجار والمجرور. قوله: "فخرج بقيد الأسماء" اعترضه سم وغيره بأنه في حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج به، فالمناسب إخراج الحرفي بقوله إلى عائد أو ما الواقعة على اسم لأنها وإن كانت جنسا. (١)

"وجملة أو شبهها الذي وصل ... به كمن عندي الذي ابنه كفل" \_\_\_\_\_ ١٠٥ - سعاد التي أضناك حب سعاد وقوله: ١٠٦ - وأنت الذي في رحمة الله أطمعكما سبقت الإشارة إليه وهو **شاذ** فلا يقاس عليه. تنبيه: الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان: مراعاة اللفظ وهو الأكثر، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه وهذا ما لم يلزم اللفظ فإن لزم لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى "وجملة أو شبهها" من ظرف ومجرور تأمين "الذي وصل به" الموصول "من عندي الذي ابنه كفل" فعندي ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة \_\_\_\_\_، ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ وقيل غير ذلك. قوله: "في رحمة الله" لو أضمر لقال في رحمتك نظرا إلى المبتدأ أو رحمته نظرا إلى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كم في التسهيل وشرحه للدماميني ولا احتمال الضمير هنا وتعينه في الشاهد قبله للغيبة عدد الشاهد. قوله: "فلا إشكال في العائد" أي في مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى. قوله:

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢١٢/١

"وهو الأكثر" أي في غير أل على ما مر. قوله: "فإن لزم لبس إلخ" اعترض بأن اللازم في المثال إجمال لا لبس ولا محذور في الإجمال بل قد يكون من مقاصد البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الإجمال في مقام البيان وهو معيب وكاللبس قبح الإخبار بمؤنث عن مذكر في نحو من هي حمراء أمك على ما تقدم بيانه فتنبه. قوله: "وجملة" خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لأنه المعرفة وتجويز البعض كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر. وفي وصل ضمير يعود إلى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده إلى الموصول المعلوم من المقام أو المتقدم في قوله موصول الأسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور بعده. قوله: "من ظرف ومجرور تامين" فيه أنهما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا..... ١٠٥ - تمام البيت: وإعراضها عنك استمر وزاداهو الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١ / ١٤٠؛ وشرح شذور الذهب ص ١٨٤. ١٠٦ - صدر البيت: فيا رب ليلي أنت في كل موطنه من الطويل، وهو للمجنون في الدرر ١ / ٢٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٥٩؛ والمقاصد النحوية ١ / ٤٧٩؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١ / ١٤٠؛ ومغني اللبيب ١ / ٢١٠؛ وجمع الهوامع ١ / ٨٧.. (١)

".....بضم أي لأن حروف الجر لا يضم بينها وبين معمولها قول ولا تعلق. وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إياز وقال: نص عليه النقيب في الأمالي. ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم إلى آخره أن بعض العرب يعربها في الصور الأربع، وقد قرئ **شاذًا** أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة. تنبيهان: الأول لا تضاف أي لنكرة خلافا لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مستقبل—تمثيله. قوله: "وتأولا الآية إلخ" فالمفعول على قول الخليل محذوف وأي مبتدأ فضمته إعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول. وبقي رأي ثالث للأخفش والكسائي وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما أنها تزداد في الإيجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع. قوله: "فجعلها استفهامية أيضا" اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل إلا إذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك أم عمرو وتنزع ليس منها. قوله: "الذي يقال فيه" أي الفريق الذي إلخ. ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقا يقال فيه إلخ لكان أولى. قوله: "وبين معمولها" اعترض هذا بأنه على تقدير القول لا

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٣٦/١

يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيئاً آخر. وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولاً وهو اسم الاستفهام المذكور، ويكون المراد بالعمول ما يليق أن يكون معمولاً للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح بنافيه تقديرهم القول في قولهم ما هي بنعم الولد وقولهم على بئس العير. وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولاً فلا ضرورة إلى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لأن ما بعده فعل. وعبرة المغني في توجيه رد بيت الشاعر الأقوال الثلاثة السابقة نصها لأنه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار. ا. هـ. بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الأقوال كما سبق. قوله: "لا تضاف أي" أي الموصولة التي الكلام فيها أما الواقعة نعتاً أو حالاً فلا تضاف إلا إلى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى النكرة وكذا إلى المعرفة الدالة على متعدد نحو أي الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو أي زيد أحسن أي أي أجزائه أحسن وأي الدينار دينارك أي أي أفراده والمفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر: أيي وأيك فارس الأحزابوهما مع النكرة بمنزلة كل فيراعى في الضمير المضاف إليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال: أي غلامين أتيا أي غلمان أتوا أي الغلامين أتى أي الغلمان أتى كما تقول ذلك عند الإتيان بلفظ كل وبعض. إن قيل: الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أي. أجيب بأن أيا لوضعها على الإبهام محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت عليه وإلى تعريف عينه. (١)

"..... أي عليه **فشاذان** وحكم الموصوف بالموصول في ذلك حكم الموصول كما في قوله: ١٢٥ - لا تركزن إلى الأمر الذي ركنالبيت. وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل. تنبيهات: الأول حذف العائد المنصوب هو الأصل، وحمل المجرور عليه لأن كلا منهما فضلة. واختلف في المحذوف من الجار والمجرور أولاً: فقال الكسائي: حذف الجار أولاً ثم حذف العائد. وقال غيره: حذفاً معاً. وجوز سيبويه والأخفش الأمرين. ا. هـ. الثاني قد يحذف ما علم من موصول غير أل، ومن صلة غيرها: فالأول كقوله: — السابقة والشاهد في قوله على من صبه الله إذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلقي الحرفين إذ متعلق الأول متعلق الكاف الداخلة تقديرًا على علقم كما مر أو نفس علقم لتأوله بمعنى المشتق أي شاق ومتعلق الثاني صب فعلم ما في كلام البعض من التساهل. قوله: "**فشاذان**" رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما في البيتين فلا شذوذ. قوله: "وحكم الموصوف بالموصول إلخ" مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بسلام

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٤٣/١

الذي مررت أي به كما قاله المرادي والدمامي في شرح التسهيل والمضاف بالموصوف بالموصول كمررت بـ غلام الرجل الذي مررت أي به كما بحثه الشنواني وغيره. قوله: "واختلف في المحذوف إلخ" لا يخفى أن الخلاف ليس في المحذوف أولاً لأن القول الثاني إنما هو بحذفهما معا فلا أولية فكان الأولى أن يقول واختلف في كيفية الحذف. قوله: "فقال الكسائي إلخ" تظهر فائدة الخلاف في نحو: ﴿ذلك الذي يبشر الله عباده﴾ [الشورى: ٢٣] ، أي به فعلى رأي الكسائي الحذف قياسي لأن المحذوف عائد منصوب وعلى رأي غيره سماعي لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائي من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره، ويلزم حينئذ أن الكسائي ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به، اللهم إلا أن تجعل تسميته مجروراً على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل. قوله: "من موصول" أي اسمي لأن الكلام فيه أما الحرفي فلا يجوز حذفه إلا أن فيجوز حذفها باطراد. (١)

"..... وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل. وبعد أما وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فريد، وخرجت فإذا في الباب زيد لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد. ثم قال: وهذا الذي دللت على أولويته هو مذهب سيبويه، والآخر مذهب الأخفش هذا كلامه. ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل، وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو لخصوص المحل كما إن وجوب كونه فعلاً في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم— في قوة التعليل المقدر أي ولا عكس لأنه بعد أما إلخ. قوله: "وإذا الفجائية" في بعض النسخ وإذا المفاجأة بإضافة الدال إلى المدلول. قوله: "يتعين التعلق باسم الفاعل" أما في أما فلأنها مقدرة بأداة الشرط وفعله أي أعني مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر إيلاؤها الفعل لأن أداة الشرط لا يليها من الأفعال إلا فعل الشرط ثم جوابه. وأما في إذا فلأنها لا يليها إلا الاسم على الأصح فرقاً بينها وبين إذا الشرطية. قوله: "ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع" أي مواضع الخبر كما نبه عليه سابقاً بقوله: كان الظرف فيه خبراً فلا ترد الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ وفي خبرها الفاء. قوله: "وجب رد المحتمل" أي ترجح لأن الخلاف إنما هو في الراجع. قوله: "لا دلالة" أي معمولاً بها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة. قوله: "معارض

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٥٣/١



بأن إلخ" قد يقال: يتقوى الأول بأن الأصل في الخبر الأفراد. قوله: "إنما هو لخصوص المحل" أي لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور وقد يقال: ما تعين تقديره في بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين في بعضها لخصوص المحل. قوله: "كما أن إلخ" تنظير في كون التعيين لأمر عارض، وقوله: كذلك أي لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف في شرح الكافية من اختصاص التعيين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف في الخبر لا في الصلة والصفة، لأنه لو كان قصده ذلك لقال وأما الثاني فممنوع بوجوب تقدير الفعل في نحو جاء الذي إلخ. قوله: "في نحو جاء الذي في الدار" قال ابن يعيش: إنما لم يجز في الصلة تقدير المفرد على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماماً على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا. ا. هـ. مغني. ولنا فيه بحث أسلفناه في الموصول. قوله: "وصفة النكرة إلخ" وأما قوله: كل أمر مباعد أو مداني ... فممنوط بحكمة المتعالي **فنادر**. ا. هـ. مغني. قوله: "الواقعة مبتدأ" أي أو مضافاً إليها المبتدأ كما في المثال. قوله: "على أن ابن جني إلخ" هذا رد لقول المصنف في دليله الثاني وبعد أما وإذا الفجائية إلخ. (١)

"كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ... أو قصد استعماله منحصرًا—يستويا نحو رجل صالح حاضر، أو استويا وأجدي بيان أي قرينة تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم، فنقول حاضر رجل صالح، وأبو حنيفة أبو يوسف، للعم بخبرية المقدم. ومنه قوله: ١٥٧ - بنونا بنوا أبنائنا وبنائنا ... بنوهن أبناء الرجل الأبعد أي بنوا أبنائنا مثل بنينا و"كذا" يمتنع التقديم "إذا ما الفعل" من حيث الصورة المحسوسة، وهو الذي فاعله ليس محسوساً بل مستتراً "كان الخبرا" لإيهام تقديمه والحالة هذه فاعلية المبتدأ، فلا يقال في نحو زيد قام زيد، على أن زيدا مبتدأ بل فاعل، فإن كان الخبر ليس فعلاً في الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر—يوسف بأبي حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب **نادر** فلا التفات إلى احتمالها قال في المغني اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة. قوله: "إذا ما الفعل" قال الروداني: مثله اسم الفعل فلا يتقدم في نحو هيهات. ا. هـ. قيل: ومثله الوصف المسبوق بنفي أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس المبتدأ بالفاعل لو قدم الخبر وقيل: لا يمتنع، والفرق أن ضرر اللبس في الفعل أشد لأنه يخرج الجملة من الاسمية إلى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقاً فإن تطابقاً في الأفراد جاز الأمران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند. قوله: "من

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٩٦/١

حيث الصورة المحسوسة" دفع به ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده. قوله: "لإيهام تقديمه والحالة هذه" أي كون الخبر فعلا في الصورة فاعلية المبتدأ أي يفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية الدوام وتقوي الحكم بتكرار الإسناد لكن حقق السيد كما في الدماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا التقوى والمراد بإيهام الفاعلية جعلها المتبادرة إلى الوهم أي الذهن لا مجرد تطرق الاحتمال فلا يرد أن من كلامهم مختارا وعميرا، والأول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثاني يحتمل تصغير عمرو تصغير عمر ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدأ لانتفاء العلة فيجوز عمرا زيد ضرب. قوله: "فاعلية المبتدأ" أي أو نائية الفاعل في نحو زيد ضرب. قوله: "فتقول فأما الزيدان" فيه أن الألف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظا. وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقوف على قاما أو الوصل بنية الوقف، نعم لا لبس بحال في نحو قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا\_\_\_\_\_ ١٥٧ - البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ١ / ٤٤٤، وبلا نسبة في الإنصاف ١ / ٦٦؛ وأوضح المسالك ١ / ١٠٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٩٨؛ والحيوان ١ / ٣٤٦؛ والدرر ٢ / ٢٤؛ وشرح التصريح ١ / ١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٩؛ وشرح المفصل ١ / ٩٩، ٩ / ١٣٢؛ ومغني اللبيب ٢ / ٤٥٢؛ وجمع الهوامع ١ / ١٠٢.. (١)

"..... نحنو الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وزيد قام أبوه جاز التقديم، فتقول: قام الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للأمن من المحذور المذكور، إلا على لغة أكلوني البراغيث، وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة، والحمل على الأكثر راجح، قاله في شرح التسهيل. وأصل التركيب كذا إذا ما الخبر كان فعلا؛ لأن الخبر هو المحدث عنه، فلا يحسن جعله حديثا لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله "أو قصد استعماله منحصر" أي وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرنا نحو: ﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران: ١٤٤] ، ﴿إنما أنت منذر﴾ [الرعد: ٧] ؛ إذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ. فإن قلت: المحذور منتف إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا. قلت: هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملا بإنما. وأما قوله: ١٥٨ - وهل إلا عليك المعول **فشاذ** وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ نحو لزيد إشكال

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٠٨/١

في جوازه. قوله: "إلا على لغة إلخ" راجع لقوله للأمن من المحذور المذكور بالنسبة للمثاليين الأولين وقوله وليس ذلك أي وجود المحذور المذكور على هذه اللغة. قوله: "أكثر من هذه اللغة" أي ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لأنه خلاف الظاهر ولهذا قالوا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] ، وقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] ، إن كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بد لأن. قوله: "منحصرا" يروى بكسر الصاد وأورد عليه أن المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدأ وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه بتقدير مضاف أي منحصرا مبتدؤه، فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من أن المراد بالمنحصر المقرون بأداة الحصر فلا يظهر في الحصر بإنما. ويروى بفتحها أي منحصر فيه على الحذف والإيصال وهو أقرب من الكسر إلى المقصود وإن ضعف بأن الحذف والإيصال سماعي فقد يمنع كونه سماعيا. قوله: "وما محمد إلا رسول" الحصر إضافي وكذا في إنما أنت منذر. قوله: "ولأشعر إلخ" العطف للتفسير. قوله: "بانحصار المبتدأ" أي بالانحصار فيه أي بانحصار الخبر فيه: قوله: "وأما قوله وهل إلخ" وارد على قوله ألزموه التأخير. قوله: "وهل إلا عليك المعول" صدره: فيا رب هل إلا بك النصر يرتجولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجى حال، وعليه ففيه الشاهد أيضا وأن\_\_\_\_\_١٥٨- صدر البيت: فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهموهو من الطويل، وهو للكُميت في تخلص الشواهد ص ١٩٢؛ والدرر ٢ / ٢٦؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣٩؛ وشرح التصريح ١ / ١٧٣؛ والمقاصد النحوية ١ / ٥٣٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٢٠٩؛ وشرح ابن عقيل ص ١٢١؛ وهمع الهوامع ١ / ١٠٢.. (١)

"أو كان مسندا لذي لام ابتدا... أو لازم الصدر كمن لي منجدا—قائم كما أشار إليه بقوله "أو كان" أي الخبر "مسندا لذي لام ابتدا" لاستحقاق لام الابتداء الصدر. وأما قوله: ١٥٩- خالي لأنت ومن جرير خاله... ينل العلاء ويكرم الأخوال **افشاذ** أو مؤول. وقيل: اللام زائدة وقيل: اللام داخل على مبتدأ محذوف أي لهو أنت. وقيل: أصله لخالي أنت أخرت اللام للضرورة "أم" مسندا "لازم الصدر" كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرة "كمن لي منجدا" ومن يقيم أحسن إليه، وما أحسن زيدا، وكم عبيد لزيد. ومنه قوله:—يكون يرتجى هو الخبر، وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لأن المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر، إلا أن يقال ما ثبت لمعمول الخبر يثبت للخبر، وفيه ما لا يخفى، وأول العجز عليهم. والاستفهام إنكاري بمعنى النفي. قوله: "**افشاذ**" ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٠٩/١

لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك لأنه حينئذ كالفعل ويمتنع هل إلا قام زيد. قوله: "ينل العلاء ويكرم الأخوالا" خبر من، وجزمهما وإن كانت من موصولة إجراء لها مجرى الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز في يكرم الرفع أي وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلو، وبالضم والقصر جمع عليا بالضم والقصر والأخوالا مفعول يكرم إن بني للفاعل ومنصوب بنزع الخافض إن بني للمجهول أي للأخوال هذا ما ظهر. قوله: "أي لهو أنت" ضعف بأن الحذف ينافي التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر. قوله: "لمبتدأ لازم الصدر" ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامي زيد منطلق كما في التسهيل. قوله: "كاسم الاستفهام والشرط إلخ" إنما وجب تقديمها لأنها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر وينتفي عنه التحير الذي يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام. فإن قيل: فيلزم أن يقدم كل من زيد أو ضربت إذا قيل زيدا ضربت لأنه إذا قدم زيدا تحير السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلا، وإذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيدا أو عمرا مثلا. قلت: أجاب ابن الحاجب في أماليه بوجوه منها أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك لأنه لا بد من تقديم جزء على جزء فمهما قدم أحد الجزأين احتمل الآخر كل ما يصلح. ومنها أن هذا التباس في آحاد\_\_\_\_\_ ١٥٩ - البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في خزنة الأدب ١٠ / ٣٢٣؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٨؛ وشرح التصريح ١ / ١٧٤؛ وشرح ابن عقيل ص ١٢١؛ ولسان العرب ١ / ١٠٥ "شهرب"، والمقاصد النحوية ١ / ٥٥٦.. (١)

"..... كأنها حرية. وقال بعضهم: ١٨٣ - وما المرء إلا كالشهاب وضوئه ... يحور رمادا بعد إذ هو ساطع وقال الله تعالى: ﴿ألقاه على وجهه فارتد بصيرا﴾ [يوسف: ٩٦] ، وقال امرؤ القيس: ١٨٤ - وبدلت قرحا داميا بعد صحة ... فيا لك من نعمي تحولن أبؤسا وفي الحديث: "لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماسا وتروح بطانا" وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت، فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ، وفي جاءت ضمير يعود إلى ما، وأدخل التأنيث على ما لأنها هي - قعد لا يسأل حاجة إلا قضاه، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿فتقعد مذموما مخذولا﴾ [الإسراء: ٢٢] . قوله: "وبدلت" بالبناء للمجهول، قرحا بفتح القاف وضمها أي جرحا داميا أي سائل الدم. والنعمى مثل النعمة وهي بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا مثل

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣١٠/١

البأساء والأبؤس كذا في المصباح. ومثله في القاموس. وزاد جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين. إذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى في البيت بالضم لأنها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة، وعرفت أن النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها في قوله تحولن أبؤسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التي هي الصحة بمنزلة نعم عديدة لأنها أم النعم. فقول البعض النعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد. والأبؤس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء. قوله: "تغدو خماسا إلخ" في التمثيل به نظر لأن الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في الرواح أي المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال. قوله: "وحكى سيبويه" غير الأسلوب لأنه **نادر** كما في التسهيل. قوله: "ما جاءت حاجتك" ذكر الدماميني أن الأندلسي قال: جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا في خصوص هذا التركيب فلا يقال: جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطي في الهمع عن قوم. قوله: "وأدخل التأنيث على ما" أي أوقعه على ضمير ما أنث ضمير ما أو المراد أدخل علامة التأنيث على الفعل المسند إلى ضمير ما. \_\_\_\_\_ ١٨٣ - البيت من الطويل، وهو للبيد في ديوانه ص ١٦٩؛ وحماسة البحتري ص ٨٤، والدرر ٢ / ٥٣؛ ولسان العرب ٤ / ٢١٧ "حور" ١٨٤ - البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠٧؛ وخزانة الأدب ١ / ٣٣١؛ والدرر ٢ / ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٩٥، ولسان العرب ١١ / ٤٧٤ "علل"، وبلا نسبة في مغني اللبيب ١ / ٢٨٨؛ وهمع الهوامع ١ / ١١٢.. (١)

".....ونقل صاحب الإرشاد خلافا على جواز توسط خبر ليس، والصواب ما ذكرته. الثاني محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه، فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو كان غلام هند بعلها، وليس في تلك الديار أهلها، لما عرفت. ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبي عدوي، واقتران الخبر بإلا نحو: ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء﴾ [الأنفال: ٣٥] ، وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم نحو كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضا "وكل" أي كل العرب أو النحاة "سبقه" أي سبق الخبر "دام حظر" أي منع، سبق مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله. ودام في موضع نصب بالمفعولية، والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها، وهذا تحته صورتان:

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٣٧/١

الأولى أن يتقدم على ما، ودعوى الإجماع على منعها مسلمة، والأخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفي دعوى الإجماع على منعها—إلخ" لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدري. قوله: "والصواب ما ذكرته" إن كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت مقدم على النافي إلا أن يقال: المخالفة **الشاذة** وجودها كالعدم فلا ينبغي اعتبارها. قوله: "نحو كان غلام هند بعلها" في هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فإن الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط. وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير. قوله: "لما عرفت" أي في شرح قول الناظم: كذا عاد عليه مضمراً لزوم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة لو أخر الخبر. قوله: "واقتران الخبر بإلا" يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصد استعماله منحصراً. قوله: "إلا مكاء" أي صغيراً والتصديقية التصفيق. قوله: "وأن يكون في الخبر إلخ" الصواب الجواز في مثل هذا لعود الضمير على متقدم رتبة وإن تأخر لفظاً. والحاصل أن للخبر أحوالاً ستة: وجوب التأخير نحو ما كان زيد إلا قائماً وكان صاحبي عدوي، وجوب التوسط نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، وجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد، وجوب التأخير أو التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها، ونحو ما كان قائماً إلا زيد لجواز تقديم الخبر على كان مؤخراً عن ما كما قاله سم، جواز الثلاثة نحو كان زيد قائماً. قوله: "أي سبق الخبر" وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي: إن مرفوع هذه الأفعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه. قوله: "وهذا" أي تقديم خبر دام عليها كما يفيد ما بعده. قوله: "مسلمة" للزوم تقدم بعض الصلة على. (١)

"..... وقوله: ٢١٢- حدث علي بطون ضبة كلها ... إن ظالماً فيهم وإن مظلوماً وفي الحديث "التمس ولو خاتماً من حديد" وقال الشاعر: ٢١٣- لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا ... جنوده ضاق عنها السهل والجبلتنبهان: الأول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم، من ذلك: مع أن المرء مجزى بعمله إن خير فخير وإن شر فشر برفعهما أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شر جزاؤه شر. وفي هذه المسألة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير إن كان عمله خيراً فهو يجزى خيراً. والرابع عكس الأول أي رفع الأول ونصب الثاني. وهذا الرابع أضعفها والأول أرجحها، وما بينهما متوسطان. ومنه مع لو

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٤٢/١

ألا—يكون الشارح رواه بالمعنى. قوله: "بعمله" أي بجنس عمله لأن العمل ليس مجزيا به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على. قوله: "حدث إلخ" حذب بحاء ودال مهملتين كفرح عطف ورق. وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة، ويروى بكسر الضاد وتشديد النون، ومدلولا العلمين متغايران. قوله: "إن كان في عمله خير" لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة نصب ولأن الناقصة أكثر استعمالا من التامة. قوله: "أربعة أوجه مشهورة" نص في التسهيل على أنه ربما جر المقرون بأن أو إن لا إذا عاد اسم كان إلى مجرور بحرف قال الدماميني: نحو المرء مقتول بما قتل به إن سيف فسيف أي إن كان قتل بسيف فقتله أيضا بسيف. وحكى يونس مررت برجل صالح إن لا صالح فطالح أي إن لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح، وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد فلا يقال منه إلا ما سمع، هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده. ا. هـ. ببعض حذف. قوله: "وهذا الرابع أضعفها" أفعل التفضيل ليس على بابيه بالنسبة إلى الأول كما أن قوله أرجحها ليس على بابيه بالنسبة إلى الرابع. وإنما كان أضعف لأن فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما **نادر**. ومن هذا يعلم أن أرجحية الأول لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين وما إضمار كان واسمها بعد إن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وإن\_\_\_\_\_ ٢١٢ - البيت من الكامل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ص ١٠٣، وتخليص الشواهد ص ٢٥٩؛ والدرر ٢ / ٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٣٦؛ والكتاب ١ / ٢٦٢؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٨٧؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٢٦٠؛ وهمع الهوامع ١ / ١٢١. ٢١٣ - البيت من البسيط، وهو للعين المنقري في خزانة الأدب ١ / ٢٥٧؛ والدرر ٢ / ٨٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٢٦٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٠؛ وشرح التصريح ١ / ١٩٣؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٥٨؛ وشرح قطر الندى ص ١٤٢؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٦٨؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٥٠. (١)

"..... وحمل على الضرورة، قال الناظم: وبقوله أقول؛ إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال فإن تكن المرأة أخفت وسامة، وقد قرئ **شاذا** "لم يكن الذين كفروا". خاتمة: إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف فالمنفي هو الخبر نحو ما كان زيد عالما فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا نحو ما كان زيد عالما فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعيج لم يجز أن يقترن بإلا، فلا يقال في ما كان زيد يعيج بالدواء: ما كان زيدا لا

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٥٧/١



يعيج. ومعنى يعيج ينتفع، وحكم ليس حكم ما—قوله: "بخلاف نحو من تكون إلخ" خرج هو وما بعده بالجزم وقوله: وتكونوا إلخ بالسكون وقوله: إن يكنه إلخ بقوله: لم يتصل وقوله: لم يك إلخ بقوله: وقد وليه متحرك. قوله: "فإن لم تك المرأة إلخ" كأنه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه وجه الضيغم وهو الأسد من الضغم وهو العض. قوله: "إذ لا ضرورة إلخ" مبني على مذهبه في الضرورة وقد مر ما فيه وقوله لا مكان أن يقال فإن تكن المرأة أخفت وسامة فيه أن هذا أخص من كلام الشاعر لأن الشرط على هذا إخفاء الوسامة المقتضي ثبوتها في نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم إبداء الوسامة الصادق بانتفائها في نفسها فتأمل. قوله: "نحو يعيج" أي التي بمعنى ينتفع كما سيذكره الشارح أما عاج التي بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص بالنفي، ونحو يعيج أحد وديار وعريب، فلا يقال: ما كان مثلك إلا أحدا. قوله: "في كل ما ذكر" أي في أن المنفي هو الخبر وفي أنه إذا قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا وفي أنه إذا كان الخبر ملازما للنفي لم يجر أن يقترن بإلا. بقي أن ليس وما كان يشتركان في شيء آخر نبه عليه في التسهيل. وعبارته مع زيادة من الدماميني عليه: وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو وإن كان جملة موجبة بإلا كقوله: ليس شيء إلا وفيه إذا ما ... قابلته عين البصير اعتبارا ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت إما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها في ذلك كان بعد نفي كقوله: ما كان من بشر إلا وميته ... محتومة لكن الآجال تختلف وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا كقوله: وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا ... وأكثر ما يعطونك النظر الشزرو قوله: فظلوا ومنهم سابق دمه له ... وآخر يثني دمة العين بالمهلوهذا إنما أجازه الأخفش دون غيره من البصريين ولا حجة في البيتين لاحتمال أصبح وظل. (١)

"..... كان في كل ما ذكر. وأما زال وأخواتها فنفيها إيجاب فلا يقترن خبرها بإلا كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله: ٢١٨ - حراجيج لا تنفك إلا مناخة ... على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا أي ما تنفصل عن الأتعاب في حال إناختها على الخسف إلى أن نرمي بها بلدا—فيهما للتمام وجعل الجملة حالية، أو يقال: هما ناقصان والخبر محذوف. ا. هـ. وقال في التسهيل: ورفع ما بعد إلا في نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم. ا. هـ. أي حملا لها عند انتقاض نفيها على ما في الإهمال كما في المغني. قال الدماميني: حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ثم نقل

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٦١/١

في رد نحو هذا التركيب إلى اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطيب اسمه ، وإلا المسك نعت للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أي ليس طيب غير المسك موجودا، وأورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا ساد مسده ثم قال ابن هشام: وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات. ١. هـ. وقوله موجودا عبارة المغني طيبا. قوله: "فنفيتها إيجاب" أي باعتبار مآل المعنى لما مر من أنها للنفي ونفي النفي إيجاب. قوله: "فلا يقترن خبرها بإلا" أي لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد إلا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا القيام. قوله: "فمؤول" أي بوجهين أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما بأن عامل الحال إن جعل تنفك ففيه أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعد المستثنى إلا في تابعه أو في المستثنى منه وعلى الخسف ليس واحدا منهما، وإن جعل الظرف لزم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرغ عدى عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو **نادر** وبأن الاستثناء المفرغ في الفضلات قليل في الإيجاب. وخرج ابن جني البيت على أن تنفك ناقصة وإلا زائدة كما جوزة الواحد في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دَعَاءَ وَنِدَاءٍ﴾ [البقرة: ١٧١]. قوله: "حراجيج" جمع حرجوج بحا مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهي الناقة السمينة أو الشديدة أو الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعى يعني أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك إلى المرعى، وأو بمعنى إلى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادى فتسكين الياء للضرورة على رواية نرمي بالنون. قال الدماميني: وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخة ونائب فاعل يرمي على روايته بالتحية\_\_\_\_\_٢١٨- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ٤١٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧٠؛ وخزانة الأدب ٩ / ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٢١٩؛ والكتاب ٣ / ٤٨؛ ولسان العرب ١٠ / ٤٧٧ "فكك"؛ والمحتسب ١ / ٣٢٩؛ وهمع الهوامع ١ / ١٢٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٢؛ والأشباه والنظائر ٥ / ١٧٣؛ والإنصاف ١ / ١٥٦؛ والجني الداني ص ٥٢١؛ ومغني اللبيب ١ / ٧٣؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٣٠.. (١) "\_\_\_\_\_٢٢٠- وما الدهر إلا

منجنونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا **معدبافشاذ** أو مؤول. وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قام زيد. ومنه قوله: ٢٢١- وما خذل قومي فأخضع للعدا ... ولكن إذا أدعوهم فهم هموأما قول الفرزدق: ٢٢٢- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم **بشرفشاذ** وقيل: غلط

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٦٢/١

سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز، ولم يدر أن من—قوله: "بإلا" خرج الانتقاض بغير فلا ييطل العمل عند البصريين نحو ما زيد غير قائم. قوله: "وما الدهر" قال الناصر: المراد به نفس الفلك مجازا لا حركته فيكون اسم عين فصح أنه من باب ما زيد إلا سيرا والمنجون الدولاب الذي يسقى عليه الماء وضم داله أكثر من فتحها. قوله: "أو مؤول" بجعله من باب م<sup>١</sup> زيد إلا سيرا. والأصل وما الدهر إلا يدور دوران منجون وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أي تعذبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف في الأول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذبا أو مؤول بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أي يشبهه منجوننا ويشبهه معذبا وهذا أقل كلفة. قوله: "نحو ما قائم زيد" أي على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا لمكتفي به عن الخبر فلا إشكال في بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدأ في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد. قوله: "وقيل غلط" أي لحن وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر—————٢٢٠- البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص ٢١٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٢٧٦؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧١؛ والجني الداني ص ٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٣٠، ٩ / ٢٤٩، ٢٥٠؛ والدرر ٢ / ٩٨، ٣ / ١٧١؛ ورصف المباني ص ٣١١؛ وشرح التصريح ١ / ١٩٧؛ وشرح المفصل ٨ / ٧٥؛ ومغني اللبيب ص ٧٣؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٩٢؛ وهمع الهوامع ١ / ١٢٣، ٢٣٠. ٢٢١- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ١٧٩؛ وشرح التصريح ١ / ١٩٨؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٩٤. ٢٢٢- البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ١٨٥؛ والأشباه والنظائر ٢ / ٢٠٩، ٣ / ١٢٢؛ وتخليص الشواهد ص ٢١٨؛ والجني الداني ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٣٣، ١٣٨؛ والدرر ٢ / ١٠٣، ٣ / ١٥٠؛ وشرح أبيات سيويه ١ / ١٦٢؛ وشرح التصريح ١ / ١٩٨؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٢٣٧، ٢ / ٧٨٢؛ والكتاب ١ / ٦٠؛ ومغني اللبيب ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٩٦؛ والمقتضب ٤ / ١٩١؛ والهمع ١ / ١٢٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٢٨٠؛ ورصف المباني ص ٣١٢؛ ومغني اللبيب ص ٨٢؛ والمقرب ١ / ١٠٢.. (١)

"..... وقوله: ٢٣١- ألا ليت ذا

العيش اللذيذ بدائم على إحدى الروايتين. وإنما دخلت في خبر إن في قوله: ﴿أولم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر﴾ [الأحقاف: ٣٣]، لأنه في معنى أو ليس الله بقادر. تنبيهات:

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٦٥/١

الأول لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه إطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب. وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهو مردود، فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا التفات إلى من منع ذلك. الثاني اقتضى إطلاقه أيضا أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب. ومنه قوله: ٢٣٢- لعمرك ما إن أبو مالك ... بواه ولا بضعيف قواها—حقبة أي مدة، لا تلاقيها بدل من تنأ لأن عدم الملاقة هو النأي كما قاله زكريا. قوله: "لو فعلت" معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أي لو فعلته لأصبت أو هي للتمني. قوله: "وإنما دخلت إلخ" جواب عما يرد على قوله ونذر. وحاصله كيف تدعي ندور ما ذكر مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع **النادر** استعمالا. وحاصل الجواب أن دخولها في الآية لأن مدخولها يؤول بحسب المعنى إلى خبر ليس. قوله: "لأنه في معنى إلخ" بدليل التصريح به في قوله تعالى: ﴿أوليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر﴾ [يس: ٨١] ، أو يقال لأن أن ومعمولها سدا مسد مفعولي يروا العلمية وهي من النواسخ فمدخولها جزء من معمولي الناسخ فكأنه معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما في الآية أجاز ما ظننت أن أحدا بقائم. قوله: "في خبر ما" الإضافة لأدنى ملاسة بالنسبة للتميمية لأنها لا خبر لها أي الخبر الواقع في حيزها. قوله: "وتبعه على ذلك الزمخشري" بناء منهما على أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فإن المقتضي نفيه. ا. هـ. دمايني أي بدليل دخولها في نحو لم أكن بقائم وامتناعها في كنت قائما. ٢٣١- راجع التخريج ر قم ٢٢٨. ٢٣٢- البيت من المتقارب، وهو للمتخل الهذلي في الأغاني ٢٣ / ٢٦٥؛ وأمالي المرتضى ١ / ٣٠٦؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٤٦؛ والدرر ٢ / ١٢٣؛ وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٧؛ والشعر والشعراء ٢ / ٦٦؛ ولذي الإصبع العدواني في خزانة الأدب ٤ / ١٥٠ برواية. ما إن أسيد أبو مالك ... وبوان ولا بضعيف قواها وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٥٣؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٤٢؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٢٧.. (١)

"..... تنبيهات: الأول ذكر ابن

الشجري أنها أعملت في معرفة، وأنشد للناطقة الجعدي: ٢٣٤- وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا عن حبها متراخيا وتردد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وتأوله في شرح الكافية فقال: يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا،

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٧١/١

فلما أضر الفاعل برز الضمير وانفصل. ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال. ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة منها قولهم: حكمك مسمطا، أي حكمك لك مسمطا أي مثبتا، فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل، فأن يعامل باغيا—وهو غير ظرف أو جار ومجرور وأن لا تكون لنفي الجنس نصا ولا يرد البيت الآتي أعني تعز إلخ لأن التنصيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا. قوله: "على ما مر" أي من البيان قيل ومن الخلاف. قوله: "تعز" أي تصبر وتسل والوزر الملجأ، والشاهد في الشطرين وقيل لا شاهد في الشطر الأول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير في على الأرض وعلى الأرض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب. وفيه أنا لو سلمنا أن على الأرض خبر لكان نصب الخبر في الشطر الثاني قرينة على نصبه في الأول وإلا كان تليفا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الأمر أنه بقرينة الثاني. قوله: "سواد القلب" أي حبه السوداء وباغيا طالبا. قوله: "مرفوع فعل" أي على أنه نائب فاعل. قوله: "لا أرى" أي لا أبصر إذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لأن حذف غير القلبي أكثر من حذف القلبي. قوله: "والفعل المقدر بعده" إنما قدر بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلي الراجع لضمير المبتدأ. قوله: "هذا" أي الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعمول إلخ أي من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أي قوله: ونظائره إلخ فلا اعتراض بأن الوجه الأول فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أنا عن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض. ولك أن ترجع اسم الإشارة إلى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الأول بنحو حكمك مسمطا في الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وإن لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب. قوله: "حكمك مسمطا" تقدم أن هذا **شاذ** فلا يناسب التنظير به. قوله: \_\_\_\_\_ ٢٣٤- البيت من الطويل، وهو للنابعة الجعدي في ديوانه ص ١٧١؛ والأشباه والنظائر ٨ / ١١٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٤؛ والجني الداني ص ٢٩٨٣؛ وخزانة الأدب ٣ / ٣٣٧؛ والدرر ٢ / ٤١١؛ وشرح التصريح ١ / ١٩٩؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٦١٣؛ ومغني اللبيب ١ / ٢٤٠؛ والمقاصد النحوية ٢ / ١٤١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٤٧؛ وشرح ابن عقيل ص ١٥٩؛ وجمع الهوامع ١ / ١٢٥.. (١)

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٧٣/١

".....المذكور أما لات فأثبت

سيبويه والجمهور عملها، ونقل منعه عن الأخفش. وأما إن فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين. واختلف النفل عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال فقد سمع ثنرا ونظما، فمن النثر قولهم: إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية. وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير: ﴿إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم﴾ [الأعراب: ١٩٤] ، على أن إن نافية رفعت الذين ونصبت عبادا أمثالكم خبرا ونعتا. والمعنى ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الاتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين، فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك؟ ومن النظم قوله: ٢٣٦- إن هو مستوليا على أحد ... إلا على أضعف المجانين—وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا. قوله: "ذا العملا" اسم الإشارة راجع إلى عمل ليس في قوله أعمال ليس لا إلى عمل لا في قوله في النكرات إلخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض بإشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وإن وهو غير مسلم في أن لأنها تعمل في المعارف والنكرات بل قيل: باشتراط المعرفة. قوله: "ونقل منعه عن الأخفش" وعليه فالمرفوع الذي يليها مبتدأ حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلاً أفاده في التصريح. قوله: "ومنعه جمهور البصريين" ومما يتخرج عليه قول بعضهم إن قائم بتشديد النون أصله إن أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطا وأدغمت النون في النون وحذفت ألفها للوصل، ومثل هذا في ﴿لكننا هو الله ربي﴾ [الكهف: ٣٨] فأصله لكن أنا ففعل في ه ما مر وسمع إن قائما على الإعمال أفاده المغني. قال الدماميني قرأ ابن عامر لكننا بإثبات ألف أنا وصلا ووقفا تعويضا بالألف عن الهمزة المحذوفة وغيره بإثباتها وقفا فقط على الأصل. ا. ه. وانظر لم لم ترسم إن قائم بألف عقب النون مع أنه القياس لثبوتها وقفا ولعله لدفع التباس إن خطأ بأنها التي هي ضمير رفع منفصل وإعراب. ﴿لكننا هو الله ربي﴾ [الكهف: ٣٨] ، لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لأنها عين المبتدأ والله مبتدأ ثالث خبره ربي. وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين. قوله: "قراءة سعيد إلخ" خرجها بعضهم على أن إن مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين لتتوافق القراءتان إثباتا وهو تخريج على **شاذ** لأن نصبها الجزأين **شاذ**. قوله: "خبرا ونعتا" على \_\_\_\_\_ ٢٣٦- البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٤٦؛ وأوضح المسالك ١ / ٢٩١؛ وتخليص الشواهد ص ٣٠٦؛

والجني الداني ص ٢٠٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٦؛ وخزانة الأدب ٤ / ١٦٥٦؛ والدرر ٢ / ١٠٨؛ ورصف المباني ص ١٠٨؛ وشرح التصريح ١ / ٢٠١؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٦٠؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢١٦؛ والمقاصد النحوية ٢ / ١١٣؛ والمقرب ١ / ١٠٥؛ وهمع الهوامع ١ / ١٢٥.. (١)

"أفعال المقاربة: ككان كاد وعسى لكن ندر ... غير مضارع لهذين خبر—وحركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل، وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمت فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها. وقيل: أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء، وهو ضعيف لوجهين: الأول أنه فيه جمعا بين إعلايين وهو مرفوض في كلامهم لم يجيء منه إلا ماء وشاء، ألا ترى أنهم لم يدغموا في يطفد ويتد فرارا من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام. والثاني أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء **شاذان** لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل والله أعلم. أفعال المقاربة: اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل: أفعال المقارنة وهي ثلاثة: —المبالغة فلا ينافي أن التاء في لات لأصل المبالغة في النفي وفي علامة ونسابة لزيادة المبالغة في الإثبات. قوله: "وحركت إلخ" متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة. قوله: "أصلها ليس" أي بكسر الياء كما في المغني والتصريح وإن صرح الشارح بعد بأنها ساكنة فهي حينئذ فعل ماض. وقيل: هي ماضي يليت أي ينقص يقال: لات يليت وألت يألت وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿لَا يَلْتَكُمُ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ [الحجرات: ١٤]. قوله: "والسين تاء" كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت. قوله: "بين إعلايين" أي قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء. قوله: "وهو مرفوض إلخ" قال بعضهم: الحق عدم الرفض بدليل باب قه وعه، بل قد يجتمع أكثر من إعلايين كما في باب قضايا وخطايا فتدبر. قوله: "الإماء وشاء" أصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة. قوله: "في يطفد ويتد" مضارعا وطد الشيء وطدا وطدة أثبتته، ووتده وتدا وتدة ثبتته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعه بين عدوتيهما الياء والكسرة. قوله: "وقلب العين إلخ" أي ليتأتى الإدغام. قوله: "الياء الساكنة" فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر. أفعال المقاربة: لم يقل كاد وأخواتها على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية كان لأن أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لأن الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٧٥/١



ولك أن تجعلها على بابها لقرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وإن كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزم. وهل عين كاد ياء أو واو قولان، واستدل لكونها واوا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود لكنهم شذوا فقالوا: أكاد، وجعله ابن مالك من تداخل. (١)

"وكعسى حرى ولكن جعلاً ... خبرها حتما بأن متصلاً وألزموا اخلوق أن مثل حرى ... وبعد أوشك انتفا أن نزراً—وقوله: ٢٤٧- أبيت قبول السلم منا فكدتمو ... لدى الحرب أن تغنو السيوف عن السلوانشد سيبويه: ٢٤٨- فلم أر مثلها خباسة واحد ... فنهنت نفسي بعدما كدت أفعلها قال: أراد بعدما كدت أن أفعله، فحذف أن وأبقى عملها. وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن؛ لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطراد ثبوته "وكعسى" في العمل والدلالة على الرجاء "حرى ولكن جعلاً خبرها حتما بأن متصلاً" نحو حرى زيد أن يقوم، ولا يجوز حرى زيد يقوم "وألزموا اخلوق، أن مثل حرى" فقالوا: اخلوق السماء أن تمطر، ولم يقولوا: اخلوق تمطر "وبعد أوشك انتفا أن نزراً" أي قل، والكثير الاقتران بها— "أن تفيض عليه" بالفاء والضاد المعجمة أي تخرج. قوله: "فلم أر مثلها" أي مثل تلك الأموال من الإبل والغنم وغيرهما التي كان أراد نهبها. وقوله: خباسة بضم الخاء المعجمة أي مغنم، ونهنت زجرت، وكدت بكسر الكاف وضمها. قوله: "أراد بعدما كدت أن أفعله" وقيل: الأصل بعدما كدت أفعلها أي تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء، ورجحه في المغني بكون الخبر عليه من الكثير. قوله: "وفيه إشعار باطراد إلخ" دفع لما قد يقال يحتمل أن إثبات أن في البيتين السابقين **شاذ** لا قليل فقط. قوله: "وألزموا اخلوق أن مثل حرى" للإشعار بأنهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها أن وإن اشتركت الثلاثة في الرجاء المختص بالمستقبل. قوله: "وبعد أوشك انتفا أن نزراً" قال اللقاني: لأن القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون أختيها كاد وكرب لأنها موضوعة للإسراع المفضي إلى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بأن وضبط شيخنا السيد نقلاً عن البهوتي أوشك في قوله وبعد أوشك بسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز إلى الكامل— ٢٤٧- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخلص الشواهد ص ٣٣٠؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٢٤٨. ٢٠٨- البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١؛ وله أو لعمر بن جؤين في لسان العرب ٦ / ٦٢؛ "خبس"؛ ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩ / ٩٣؛ وشرح أبيات

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٧٩/١

سيبويه ١ / ٣٣٧؛ والكتاب ١ / ٣٠٧؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٤٠١؛ ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٢ / ٩٣١؛ ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢ / ٥٦١؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٤٨؛ وجمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والدرر ١ / ١٧٧؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦٤٠؛ والمقرب ١ / ٢٧٠؛ وهمع الهوامع ١ / ٥٨.. (١)

".....فإنه ملازم لصيغة الماضي  
"وزادوا موشكا" اسم فاعل من أوشك معملا عمله كقوله: ٢٥٩ - فموشكة أرضنا أن تعودا ... خلاف  
الأنيس وحوشا يبابا وقوله: ٢٦٠ - فإنك موشك ألا تراها ... وتعدو دون غاضرة العوادي وهو **نادر**: تنبيهات:  
الأول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب، وأنشدوا على الأول قوله: ٢٦١ - أموت أسي يوم الرجام  
وإنني ... يقينا لرهن بالذي أنا كائد وعلى الثاني قوله: — قوله: "فموشكة أرضنا إلخ" موشكة خبر مقدم  
وأرضنا مبتدأ مؤخر وفي موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود خبرها. خلاف الأنيس أي بعد الأنيس كقوله  
تعالى: ﴿فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله﴾ [التوبة: ٨١] ، وحوشا بفتح الواو أي متوحشة  
وبضمها أي ذات وحوش يبابا أي خرابا خبر تعود بمعنى تصير. قوله: "وتعدو دون غاضرة" بالغين والضاد  
المعجمتين أي تعوق دون هذه الجارية العوائق، وهو من وضع الظاهر موضع المضمرة. قوله: "قوله" أي قول  
كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما في التصريح، ولا ينافيه قول الشارح بعد في شرح ديوان  
كثير أي بالمثلثة والتصغير لاحتمال أن تكلمه على هذا البيت استطرادي لا لكونه في الديوان لكن نقل  
شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزة. وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضيا سيئ الاعتقاد. وكان  
عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه يقول: إني لأعرف صالح بني هاشم يبغضه لكثير وفاسدهم بحبه  
له. قوله: "أموت أسي" أي حزنا. والرجام بكسر الراء وبالجم اسم موضع وقعت به وقعة. لرهن أي مرهون  
بالذي أنا كائد أي كائد آتية فالخبر محذوف. قوله: — ٢٥٩ - البيت من المتقارب، وهو  
لأبي سهم الهذلي في تخلص الشواهد ص ٣٣٦، والدرر ٢ / ١٣٧ والمقاصد النحوية ٢ / ٢١١؛ ولأسامة  
بن الحارث في شرح أشعار الهذليين ص ١٢٩٣؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ١٧١؛ وشرح عمدة  
الحافظ ص ٨٢٣؛ وهمع الهوامع ١ / ١٢٩. ٢٦٠ - البيت من الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٢٢٠؛  
والدرر ٢ / ١٣٨؛ وشرح التصريح ١ / ٢٠٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٣؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٢٠٥؛  
وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٣٢١؛ وتخلص الشواهد ص ٣٣٦؛ وهمع الهوامع ١ / ١٢٩. ٢٦١ -

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٨٤/١

البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٣٢٠؛ وتخليص الشواهد ص ٣٣٦؛ وشرح التصريح ١ / ٢٠٨؛ وشرح عمدة الحفاظ ٨٢٤؛ والمقاصد النحوية ١٩٨ / ٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١ / ٣١٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٧١.. (١)

".....الذي كان اسما جعل خبرا اسما. وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قوله: ٢٦٣- يابن الزبير طالما عصيكا ... وطالما عنيتنا إليكوكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو رأيته أنت، ومررت بك أنت، وهذا ما اختاره الناظم قال: ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل: ٢٦٤- يا أبتا علك أو عساك! فمذهب المبرد إقرار العمل والمنعكس إنما هو طرفا الإسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو **نادر** كما تقدم. قوله: "وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت عليه" أي من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الإسناد بحالهما فاللزام على مذهبه إنما هو التجوز في الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع. قوله: "وهذا ما اختاره الناظم" رد بأمرين: الأول أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبتت في المنفصل نحو ما أنا كأت وأما: يابن الزبير طالما عصيكا فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفا لا من باب إنابة ضمير عن ضمير. الثاني ظهور الخبر مرفوعا في قوله: فقلت عساها نار كأس وعلها قاله الدماميني. قوله: "كما يقول سيبويه والمبرد" لأنهما اتفقا على أنه في محل نصب وإن افترقا في أن سيبويه يقول: هو اسم والمبرد يقول: هو خبر مقدم. قوله: "لم يقتصر عليه إلخ" قد يقال: إن علك في البيت الذي أنشده قد اقتصر فيه على ما هو في موضع نصب فلو كان..... ٢٦٣- الرجز لرجل من حمير في خزنة الأدب ٤ / ٤٢٨، ٤٣٠؛ وشرح شواهد الشافعية ص ٤٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٤٤٦؛ ولسان العرب ١٥ / ٤٤٥ "تا"؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٥٩١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٠٥؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٨٦٤؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٠؛ وشرح شافعية ابن الحاجب ٣ / ٢٠٢؛ ولسان العرب ١٥ / ١٩٣ "قفا" ومغني اللبيب ١ / ١٥٣؛ والممتع في التصريف ١ / ٢٦٤. ٤١٤- الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨١؛ وخزنة الأدب ٥ / ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ١٦٤؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٣٣؛ وشرح المفصل ٧ / ١٢٣؛ والكتاب ٢ / ٣٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٥٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١ / ٣٣٦؛ والإنصاف ١ / ٢٢٢؛ والجني الداني ص ٤٤٦، ٤٧٠؛ والخصائص ٢ / ٩٦؛

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١ / ٣٨٩

والدرر ٢ / ١٥٩؛ ورصف المباني ص ٢٩، ٢٤٩، ٣٥؛ وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٠٦، ٣ / ٤٩٣؛ وشرح  
المفصل ٢ / ١٢، ٣ / ١١٨، ١٢٠، ٨ / ٨٧، ٩ / ٣٣؛ واللامات ص ١٣٥؛ ولسان العرب ١٤ / ٣٤٩  
"روي" وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠؛ والمقتضب ٣ / ٧١؛ ومغني اللبيب ١ / ١٥١، ٢ / ٦٩٩،  
وهمع الهوامع ١ / ١٣٢.. (١)

"وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... لام ابتداء نحو إني لوزر—أي أفي حق هذا الأمر؟ الرابع  
أن تقع بعد لا جرم نحو: ﴿لا جرم أن الله يعلم﴾ [النحل: ٢٣] فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن  
وصلتها فاعل، أي وجب أن الله يعلم ولا صلة، وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد،  
ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها اليمين فيقول: لا جرم لآتينك "وبعد  
ذات الكسر تصحب الخبر" جوازا "لام ابتداء نحو إني لوزر" أي ملجأ، وكان حق—صوبه في المغني  
أنها بمعنى أحقا وأنها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما  
على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها في البيت الآتي على قول سيبويه. وقال المبرد:  
حقا مصدر لحق محذوفا وأن وصلتها فاعل. وقال ابن خروف: أما هذه حرف بسيط وهي مع أن ومعمولها  
كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد كذا في شرح التوضيح للشارح. وفي المغني عن  
بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا. قوله: "واستقلوا" أي نهضوا مرتحلين. قوله:  
"ولا صلة" الذي في الدماميني عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة، ثم رأيت الوجهين في المغني. قوله:  
"من أن بعضهم" أي العرب. قوله: "فيقول لا جرم لآتينك" فأجيب باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا:  
وهو صريح في أن لآتينك جواب لا جرم وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام  
مقامه لا جرم، وانظر ما اعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن  
الفاعل، أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الأقرب الثاني لكون الحاكي هو الفراء، وزاد  
في الأوضح في مواضع جواز الوجهين أن تقع في موضع التعليل نحو: ﴿إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر  
الرحيم﴾ [الطور: ٢٨]، قرئ بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل: ﴿وصل  
عليهم إن صلاتك سكن لهم﴾ [التوبة: ١٠٣]. قوله: "وبعد ذات الكسر" الظرف متعلق بتصحب قدم  
لإفادة الحصري أي لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من أخوات المكسورة ونحوهن فالحصر إضافي فلا ينافي  
أنها تصحب المبتدأ وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الأصح قيل والفعل نحو ليقوم زيد: ﴿لبس ما

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٩٣/١

كانوا يعملون» [المائدة: ٦٢] ، «لقد جاءكم رسول من أنفسكم» [التوبة: ١٢٨] ، والمشهور أنها في ذلك لام القسم وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا في باب إن. قاله في المغني. قوله: "تصح الخبر لام ابتداء" بشروط أربعة: تأخره عن الاسم، وكونه مثبتا، وغير ماض متصرف، وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام، فقولك أن زيدا لوجهه حسن أولى من أن زيدا وجهه لحسن بل في البسيط أنه **شاذ** لا عدم تقدم معمول الخبر عليه خلافا لابن النازم بدليل: «إن ربهم بهم يومئذ لخبير» [العاديات: ١١] ، وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره بعد إن المكسورة العاملة فيما أصله المبتدأ. قوله: "(١)"

"وقد يليها مع قد كإن ذا ... لقد سما على العدا مستحوذاً——"ولا" يليها أيضا "من الأفعال ما كرضيا" ماض متصرف غير مقرون بقد، فلا يقال: إن زيدا لرضي، وأجازه الكسائي وهشام، فإن كان الفعل مضارعا دخلت عليه: متصرفا كان نحو إن زيدا ليرضى، أو غير متصرف نحو إن زيدا ليذر الشر. وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف نحو إن زيدا لنعم الرجل، أو لعسى أن يقوم، وهو مذهب الأخفش والفراء؛ لأن الفعل الجامد كالاسم، والمنقول عن سيبويه أنه لا يجوز ذلك، فإن اقتران الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله: "وقد يليها مع قد كإن ذا لقد سما على العدا مستحوذاً" لأن قد تقرب الماضي من الحال فأشبهه حينئذ المضارع، وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائي وهشاما يحيزان أن زيدا لرضي، وليس ذلك عنده ما إلا——الناس وقيل: المراد تسليم الأمر وتركه أي للتسليم للامتشابهان أي متقاربان ولا سواء أي ولا متساويان وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وآخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء في الأصل مصدر فيه مسامحة قال في التصريح وتبعه غير واحد. وفيه أي في البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت إن وكان القياس أن لا يعلق لأن الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام. ا. هـ. وقد يقال: كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر إن مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وإن كان وجوده هنا **شاذًا** إلا أن يقال جعل ذلك **شاذًا** من حيث ترتيبه على **الشاذ**. قوله: "من الأفعال" بيان لما تقدم عليه مشوب بتبعيض، وقوله: ماض إلخ بدل أو عطف بيان لقوله

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤١١/١

ما كرضيا وأشار به إلى وجه الشبه. قوله: "فلا يقال إن زيدا لرضي" أي على أن اللام للابتداء فيقال على أنها للقسم. قوله: "وأجازه الكسائي وهشام" أي على إضمار قد كما في المغني وسيأتي في الشرح وفي الأوضح بدل الكسائي الأخفش ويمكن الجمع. قوله: "دخلت" عليه أن لشبهه بالاسم كما تقدم. قوله: "أو غير متصرف" أي تصرفا تاما وإلا فقد جاء ليذر أمر نحو: ﴿فذرهم﴾ الآية. قوله: "إذا كان غير متصرف" دخل في ظاهر عموميه ليس مع أنه يمتنع دخول اللام عليها. قال الشاطبي: ولعله لم يحترز عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي. وقال ابن غازي وتبعه البعض بل على أنه داخل في قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر إذ ليست ليس مما قد نفي لأنها للنفي. قوله: "كالاسم" أي الجامد في عدم التصرف. قوله: "مستحوذا" أي غالبا. قوله: "فأشبه حينئذ المضارع" أي المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه. قوله: "وليس جواز ذلك" أي دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم. قوله: "خلافًا لصاحب الترشيح" خطاب بن يوسف الماردي حيث ذهب إلى أن لام الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بقد وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير في إن زيدا لقد قام إن زيد والله لقد قام.. (١)

"وخففت أن فقل العمل ... وتلزم اللام إذا ما تهمل معناه نحو: ﴿وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله﴾ [التوبة: ٣] ، "من دون ليت ولعل وكأن" حيث لا يحوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرا بشرطه السابق وهو خفاء الإعراب "وخففت إن" المكسورة "فقل العمل" وكثر الإهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو: ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾ [يس: ٣٢] ، وجاز إعمالها استصحابا للأصل نحو: ﴿وإن كلا لما ليوفيهم﴾ —موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر إن في نحو علمت إن زيدا لقائم وامتنع ذلك في نحو أعجبنى إن زيدا قائم كما قاله الدماميني نقلا عن ابن الحاجب. قوله: "أو معناه" أي دال معناه كأذان في الآية الشريفة أي إعلام. قوله: "ورسوله" أي بالرفع وقرئ **شاذًا** ورسوله بالنصب عطفًا على لفظ اسم إن كما في الفارضي. قوله: "لزوال معنى الابتداء" أي معنى الجملة ذات الابتداء لأن الكلام قبل هذه الثلاثة للاخبار عن المسند إليه بالمسند وبعدها لتمني المسند للمسند إليه أو ترجيه أو تشبيهه به. وقيل لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر إلى الإنشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الإنشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١/٤١٥

الخبر على الإنشاء ولا على أن العطف على الضمير في خبر إن ولهذا قال في متن الجامع: يرفع مطلقا تالي العاطف إن نسق على ضمير الخبر وبعد إن وأن ولكن إن قدر مبتدأ إلخ، وكذا لا يتم على أن العطف على محل الاسم، هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن إنشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل. ثم رأيت صاحب المغني صرح بأن كان للأخبار ورأيت الدماميني نقل قولاً آخر عن بعضهم أنها لإنشاء التشبيه. قوله: "بشرطه السابق" راجع إلى قوله متقدماً فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أي الرفع الفراء في ليت وأختيها بعد الخبر مطلقاً وقبله بشرطه المذكور عنه. قوله: "وخففت إن" أي بشرط أن لا يكون اسمها ضميراً وأن يكون خبرها صالحاً لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفي لأنه وإن لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه أن إن نافية نقله يس عن ابن هشام. قوله: "فقل العمل" إنما قل هنا وبطل فيما إذا كفت بما على مذهب سيوييه مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء لأن المزيل هناك أقوى لأنه لفظ أجنبي زيد وهو ما بخلافه هنا فإنه نقصان بعض الكلمة، ومحل ما ذكر إن وليها اسم فإن وليها فعل كما في الأمثلة الآتية وجب الإهمال ولا يدعي الأعمال وإن اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها. قاله زكريا. قوله: "نحو وإن كل لما إلخ" أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لأن إن عليها نافية ولما بمعنى إلا. وعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعتهم وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدأ ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الأول وهذا أولى لما يلزم على الأول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ، والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو الإضافة تقديرًا والرباط على جعل جميع مبتدأ ثانياً إعادة المبتدأ بمعناه. (١)

"..... كثيراً نحو: ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم﴾ [القلم: ٥١] ، ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾ [الشعراء: ١٨٦] ، وأكثر منه كونه ماضياً نحو: ﴿وإن كانت لكبيرة﴾ [البقرة: ١٤٣] ، ﴿إن كدت لتردين﴾ [الصفاء: ٥٦] ، ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ [الأعراف: ١٠٢] ، ومن **النادر** قوله: ٢٩٢ - شلت يمينك إن قتلت لمسلماً ولا يقاس عليه، نحو إن قام لأنا وإن قعد لزيد خلافاً للأخفش والكوفيين، وأندر منه فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقاً بالمنفي لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلاً بأن غالبى مع أن القوم إنما ذكروا الكثرة لا الغلبة أفاده سم. قوله: "موصلاً" اسم مفعول من أوصل الرباعي المتعدي وثلاثيه اللازم وصل بمعنى اتصل وإن كان وصل يستعمل متعدياً أيضاً، فقول البعض تبعاً لما نقله شيخنا عن الغزي اسم مفعول

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٤٤/١



من أوصل بمعنى اتصل فاسد. قوله: "وجدته موصلاً إلخ" بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفي ليخرج زال وأخواتها وغير صلة ليخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبراً في الأصل نحو: ﴿وإن كانت لكبيرة﴾ [البقرة: ١٤٣] ، ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاًسقين﴾ [الأعراف: ١٠٢] ، ومع غير الناسخ على معموله فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً فالفاعل بقسميه نحو: إن يزينك لنفسك وأن يشينك لهبه. والمفعول الظاهر نحو إن قتلت لمسلماً وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك إن قتلت لمسلماً قولك وإن أهنت لإياه لكن إنما تدخل على المفعول دون الفاعل إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً كما رأيت أو مستتراً نحو زيد إن ضرب لعمراً. قوله: "وأكثر منه" أي من كون مدخولها مضارعاً المفهوم من الأمثلة أو من نحو وأن يكاد إلخ. والحاصل أن الأقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليهما اتفاقاً، **ونادر** وفي القياس عليه خلاف، وأندر ولا يقاس عليه اتفاقاً. وسبب ذلك أن إن المشددة مختصة بالمبتدأ والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الأصلي في الجملة وكان الماضي أكثر لشبهها بعض الماضي كقيل في عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى في الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدأ والخبر كان **نادراً**، ولما انتفى الاختصاص والشبه في الأخير كان أندر. قوله: "شلت" بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة. قوله: "خلافاً للأخفش والكوفيين" تبع في هذا العزو التوضيح والتسهيل، والذي في الهمع والمغني أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف إن المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بأن إن نافية واللام إيجابية بمعنى إلا ولذلك رد عليهم بقوله تعالى: ﴿وإن كلا لما ليوهينهم﴾ [هود: ١١١] في قراءة من خفف إن\_\_\_\_\_٢٩٢- البيت من الكامل، وهو لءاتكة بنت زيد العدوية.. " (١)

"والعطف إن لم تتكرر لا احكما ... له بما للنعته ذي الفضل انتمى" والعطف إن لم تتكرر لا" معه "احكما له بما للنعته ذي الفضل انتمى" من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله: ٣١٥- فلا أب وابنا مثل مروان وابنه نصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح. وأما ما حكاه الأخفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح **فشاذ**، وما ذكره في معطوف يصلح لعمل لا فإن لم يصلح تعيين رفعه نحو لا رجل وهند فيها. تنبيه: حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلاً وامرأة فيها، ولا أحد رجل وامرأة فيها. فإن لم يصلح له تعيين الرفع نحو لا أحد زيد وعمرو فيها—وقد أسلفنا ما فيه فتنبه. قوله: "وقد يتناوله قوله وغير المفرد" أي بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنع قوله أو الرفع

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤٢٧/١

اقصد إلا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على اعمال لا عمل ليس أو إلغائها. قوله: "دون البناء" أي لوجود الفصل بحرف العطف. قوله: "مثل مروان" إما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط. قوله: "بالفتح" أي فتح البناء. قوله: "فشاذ" وخرجه بعضهم على أن الأصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقى البناء بحاله على نية لا. قوله: "حكم البدل إلخ" مثل عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضي إن كان لفظيا فالأولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب. ا. هـ. أي وأما المعنوي فلا يجوز تأكيد المنفي المبني به أي لأنه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوي معارف وفي تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع إذ لا تعمل لا في معرفة فاحفظه وجوز الأندلسي بناء البدل إذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي قال الرضي وقوله أقرب إذا لم يفصل عن المنفي المبني لأنه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضي جوازه لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهي تقتضي الفتح. قوله: "رجلا" أي منه أي من الأحد فوجه الضمير المشترك في بدل البعض والنصب إما \_\_\_\_\_ ٣١٥ -

عجزه: إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا والبيت من الطويل، وهو للربيع بن ضبع الفزاري في شرح شواهد المغني ص ٤١٣، ٤١٤، وخزانة الأدب ٤ / ٦٧، ٦٨؛ وشرح التصريح ١ / ٢٤٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٧؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٣٥٥؛ وللغزدي أو لرجل من عبد مناة في الدرر ٦ / ١٧٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١ / ٤١٩، ٢ / ٥٩٣، ٨٤٧، وأوضح المسالك ٢ / ٢٢، وجواهر الأدب ص ٢٤١، وشرح قطر الندى ص ١٦٨؛ وشرح المفصل ٢ / ١٠١، ١١٠؛ والكتاب ٢ / ٢٨٥؛ واللامات ص ١٠٥؛ واللمع ص ١٣٠؛ والمقتضب ٤ / ٣٧٢؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٤٣.. (١)

"وجرد الفعل إذا ما أسندا ... لاثنين أو جمع كفاز الشهدا وقد يقال سعدا وسعدوا ... والفعل للظاهر بعد مسند—وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وثيدا. وقيل ضرورة وقد روي مثلثا: الرفع على ما ذكرنا، والنصب على المصدر أي تمشي مشيها، والخفض بدل اشتمال من الجمال "وجرد الفعل" من علامة التثنية والجمع "إذا ما أسندا لاثنين" كفاز الشهدان ويفوز الشهدان "أو جمع كفاز الشهدا" ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات. هذه اللغة المشهورة "وقد يقال" على لغة قليلة "سعدا" الزيدان ويسعدان الزيدان "وسعدوا" العمرون ويسعدون العمرون. وسعدن الهندات ويسعدن الهندات. ومن ذلك قوله: ٣٦٩ - تولى قتال المارقين بنفسه ... وقد أسلماه مبعدا

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٩/٢

وحميم—والمجرور لاعتماده على الاستفهام لأن الجار والمجرور على هـ ذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع إلى ما فتخلو الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف. قوله: "محذوف الخبر" أي وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه المغني أنه تخريج على **شاذ** لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لأن هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ. قوله: "وقيل ضرورة" قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقديم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لأن البصريين يمنعون مطلقا والكوفيون يجيزون مطلقا. قوله: "على ما ذكرنا" أي من الوجهين. قوله: "وجرد الفعل" هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام ففي قوله الفعل ما تقدم في قوله وبعد فعل. قوله: "لاثنين" أي لدال اثنين أو جمع أي دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو ما قاما زيد وعمرو، وقاموا زيد وعمرو وبكر. ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاءوني من جاءك لأنها لم تسمع في ذلك، وضعفه في المغني بأنه إذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشري في: ﴿لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا﴾ [مريم: ٨٧] ، كون من فاعلا والواو علامة. قوله: "على لغة قليلة" في الدماميني ينبغي على هذه اللغة ترك العلامة جوازا في قولك قام اليوم أخواك ووجوبا في قولك ما قام إلا أخوك كما يفعل في علامة التأنيث أي على أحد القولين في الفصل بإلا كما يأتي وأنه إذا قيل قاما وقعدا أخواك فإنه يتصل بكل من الفعلين ألف إلا أنها في المهمل ضمير وفي المعمل علامة، وجوز في المغني في قوله تعالى: ٣٦٩ - البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٣؛ والدرر ٢ / ٢٨٢؛ وشرح التصريح ١ / ٢٧٧؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٨٤، ٧٩٠؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٦١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ١٠٦؛ والجني الداني ص ١٧٥؛ وجواهر الأدب ص ١٠٩؛ وشرح شذور الذهب ص ٢٢٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٣٩؛ ومغني اللبيب ٢ / ٣٦٧، ٣٧١؛ وجمع الهوامع ١ / ١٦٠.. (١)

"ويرفع الفاعل فعل أضمر... كمثّل زيد في جواب من قرأ—والجمع كما لزم التاء للدلالة على التأنيث؛ لأنها لو كانت أسماء للزم إما وجوب الإبدال أو التقديم والتأخير، وإما إسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا "ويرفع الفاعل فعل أضمر" أي حذف من اللفظ أما جوازا كما إذا أجيب به استفهام محقق "كمثّل زيد في جواب من قرأ" إذا جعل التقدير قرأ زيد. ومنه: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٦٦/٢

ليقولن الله ﴿ [لقمان: ٢٧] ، أي خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال، رجال﴾ [النور: ٣٦] ، وقراءة ابن كثير: ﴿كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك الله﴾ [الشورى: ٣] ، وقراءة بعضهم: ﴿زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ [الأنعام: ١٣٧] وقوله: ٣٧٤- لبيك يزيد ضارع لخصومه ... ومختبب مما تطيح الطوائح والجمع فإنه لا احتمال فيه ولا إبهام قاله سم. قوله: "لزم" أي عند هؤلاء الأقوام المخصوصين. قوله: "وأما إسناد الفعل مرتين" أي إن جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا. قوله: "واللازم باطل اتفاقا" لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأي مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى. فإن قلت كيف يتصور إسناد الفعل الواحد إلى فاعلين. قلت لا مانع من ذلك عقلا إذا اتحد الفاعلان في المعنى كما هنا لأن مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد. قوله: "ويرفع الفاعل فعل" هذا هو الحكم الخامس. قوله: "استفهام محقق" أي ملفوظ بداله وإن كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في: ﴿ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض﴾ وقوله أو مقدر أي غير ملفوظ بداله. قوله: ﴿يسبح له فيها بالغدو والآصال، رجال﴾ له: نائب فاعل والآصال: جمع أصل بضميتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل. قوله: "وقراءة بعضهم" هذه القراءة **شاذة** بخلاف ما قبلها ولذلك أبهم القارئ. قوله: "مضارع" أي مسكين لخصومة علة للفعل المحذوف ومختبب أي محتاج وما مصدرية أي من أجل إطاحة الأشياء المطيحة أي المهلكة وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل \_\_\_\_\_ ٣٧٤- البيت من الطويل، وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب ١ / ٣٠٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٤؛ وشرح المفصل ١ / ٨٠؛ والكتاب ١ / ٢٨٨؛ ولبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ ولنهشل بن حري في خزانة الأدب ١ / ٣٠٣؛ ولضرار بن نهشل في الدرر ٢ / ٢٨٦؛ ومعاهد التنصيص ١ / ٢٠٢؛ وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١ / ١١٠؛ ولنهشل أو للحارث، أو لضرار أو لمزرد بن ضرار أو للمهل في المقاصد النحوية ٢ / ٤٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ٣٤٥؛ ٧ / ٢٤، وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩؛ وأوضح المسالك ٢ / ٩٣؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨؛ وخزانة الأدب ٨ / ١٣٩؛ والخصائص ص ٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح المفصل ١ / ٨٠؛ والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦؛ والكتاب ١ / ٣٦٦، ٣٨٩، ولسان العرب ٢ / ٥٣٦ "طوح"، والمحتسب ١ / ٢٣٠؛ ومغني اللبيب ص ٦٢٠؛ والمقتضب ٣ / ٢٨٢؛ وجمع الهوامع ١ / ١٦٠..<sup>(١)</sup>

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٦٩/٢

"..... ٣٨٥- ما عاب إلا لئيم

فعل ذي كرم ... ولا جفا قط إلا جباً بطلا ومن الثاني قوله: ٣٨٦- تزودت من ليلي بتكليم ساعة ... فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها وقوله: ٣٨٧- ولما أبى إلا جماعاً فؤاده ... ولم يشل عن ليلي بمال ولا أهلفان لم يظهر القصد بأن كان الحصر بإنما أو بإلا ولم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذ وذلك أوضح. تنبيه: الذي أجاز تقديم المحصور بإلا مطلقاً هو الكسائي محتجاً بما سبق. وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً. واختاره الجوزي والشلوبين حملاً لإلا—قوله: "جباً" بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة: الجبان "ولما أبى إلا جماعاً" أي إسراعاً وجواب لما في بيت بعده. قوله: "الذي أجاز" أي قبل المصنف وعبارته توهم أنه تقدمت إشارة إلى أن هناك قائلاً بالجواز مطلقاً غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع أنه لم يتقدم إشارة إلى ذلك فكان الظاهر إسقاط لفظ الذي ويكون التنبيه بمعناه اللغوي. قوله: "مطلقاً" أي فاعلاً كان أو مفعولاً. قوله: "وذهب بعض البصريين إلخ" قال الفاكهي هو الأصح. ١. هـ. وعليه فما تقدم من الأبيات **شاذ** أو مؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ما هيئت درى، وقبل كلامها زاد وقوله إلى منع تقديم المحصور أي بإلا مطلقاً أي فاعلاً كان أو مفعولاً، ووجه الدماميني هذا المذهب بأنه إذا قدم المحصور فيه بإلا كأن قيل ما ضرب إلا زيد عمراً فإن أريد أن زيدا وعمراً مستثنيان معاً والتقدير ما ضرب أحد أحداً إلا زيد عمراً أفاد أن الضرب إنما— ٣٨٥- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ١٢٩؛ وتخليص الشواهد ص ٤٨٧؛ وتذكرة النحاة ص ٣٣٥؛ والدرر ٢ / ٢٩٠؛ وشرح التصريح ١ / ٢٨٤؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٩٠؛ وهمع الهوامع ١ / ١٦١. ٣٨٦- البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٩٤؛ والدرر ٢ / ٢٨٧؛ وشرح التصريح ١ / ٢٨٢؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٨١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ١٢٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٨٦؛ والدرر ٣ / ١٧٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٤٨؛ وهمع الهوامع ١ / ١٦١، ٣٨٧. ٢٣٠- البيت من الطويل، وهو لدعل بن علي الخزاعي في ملحق ديوانه ص ٣٤٩؛ والدرر ٢ / ٢٨١؛ وشرح التصريح ١ / ٢٨٢؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٨٠؛ وللحسين بن مطير في ديوانه ص ١٨٢؛ وسمط الآلي ص ٥٠٢؛ ولابن الدمينه في ديوانه ص ١٩٤؛ وللمجنون في ديوانه ص ١٨١؛ وبلا نسبة في أمالي القالي ١ / ٢٢٣؛ وأوضح المسالك ٢ / ١٢١؛ وتذكرة النحاة ص ٣٣٤؛ والحماسة البصرية ٢ / ١٧٣؛ والزهرة ص ٨٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٩٢؛ وهمع الهوامع ١ / ١٦١. (١)

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٨٢/٢

"..... في نحو زيد أحسن به

لأن الضمير في محل رفع. وإنما اتفق السبعة عليه في نحو الزانية والزاني فاجلدوا لأن تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني. ثم استؤنف الحكم، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله: ٤٠٧ - وقائلة خولان فانكح فتاتهما إن التقدير هذه خولان. وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط، ولا يعمل الجواب في—احتيج إلى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جيء به على صورة الأمر ولا دلالة له على الطلب. وقد يقال الاحتياج إلى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الأمر وإنما أجاب الشارح بما ذكره لا بمنع دلالاته على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالاته على الطلب ومن قال كالزمخشري إنه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدي فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لأن فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً. قوله: "لأن الضمير" أي المجرور بالباء في محل رفع أي وإنما ينصب الاسم السابق إذا لم يكن ضميره في محل رفع. قوله: "وإنما اتفق السبعة إلخ" دفع للاعتراض بلزوم إجماع السبعة على الوجه المرجوح. وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة للكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما في المبتدأ من معنى الشرط فلهذا لم يجز نصب الاسم إذ لا يعمل الجواب في الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار في العموم كآلية. قال البعض وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى: ﴿وجمع الشمس والقمر﴾ [القيامة: ٩] ، لأن المختار جمعت لك ون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل. ا. هـ. أي ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم. قوله: "ثم استؤنف" فيه إشارة إلى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر. قوله: "لا تدخل عنده" وأجاز الأخفش وجماعة زيادتها في الخبر مطلقا وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا تصريح. قوله: "في نحو هذا" أي من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بأحدهما على ما تقدم. قوله: "وقائلة" أي..... ٤٠٧ - عجزه: وأكرومة الحيين خلو كما هياوالبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٣؛ وأوضح المسالك ٢ / ١٦٣؛ والجني الداني ص ٧١؛ وخزانة الأدب ١ / ٣١٥، ٤٥٥، ٤ / ٣٦٩، ٨ / ١٩، ١١ / ٣٦٧؛ والدرر ٢ / ٣٦؛ والرد على النحاة ص ١٠٤؛ ورصف المباني ص ٣٨٦، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤١٣؛ وشرح التصريح ١ / ٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٤٦٨، ٢ / ٨٧٣؛ وشرح المفصل ١ / ١٠٠،



٨ / ٩٥؛ والكتاب ١ / ١٢٩، ١٤٣؛ ولسان العرب ١٤ / ٢٣٩ "خلا" ومغني اللبيب ١ / ١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٥٢٩؛ وهمع الهوامع ١ / ١١٠.. (١)

"..... الشرط فكذلك ما أشبهه، وما لا يعمل لا يفسر عاملا. وقال ابن السيد وابن **بابشاذ**: يختار الرفع في العموم كالأية، والنصب في الخصوص كزيدا اضربه "و" الثاني أن يقع "بعد ما إيلاؤه الفعل غلب" أي بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فيإيلاؤه مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والفعل مفعول أول لأنه الفاعل في المعنى. والذي يليه الفعل غالبا أشياء: منها همزة الاستفهام نحو: ﴿أبشرا منا واحدا نتبعه﴾ [القمر: ٢٤] ، فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو أنت زيدا تضربه، إلا في نحو أكل يوم زيدا تضربه لأن الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة: إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته،—ورب قائلة وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن. والفتاة الشابة. قوله: "المعنى الشرط" أي لما في المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم فالمعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا إلخ. قوله: "ولا يعمل الجواب في الشرط" فهم الجماعة أن المراد في اسم الشرط. ولهذا قال اللقاني لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لأن إذا من أسماء الشرط وهي منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه. ا. هـ. ومثل إذا بقية أدوات الشرط التي هي ظروف فلا وجه لتخصيص الإيراد بإذا ويحتمل عندي أن المراد في فعل الشرط يعني أن الاسم المرفوع قام مقام كل من أداة الشرط وفعله فلم يجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لأن الجواب لا يعمل في فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمل فإنه وجيه. وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق في معنى الشرط وما بعده في معنى الجواب. قوله: "ابن السيد" بكسر ال سين وسكون الياء، **وبابشاذ** كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله في التصريح. قوله: "في العموم" أي ذي العموم لشبهه بالشرط. قوله: "أن يليه فعل" فيه إشارة إلى أن في عبارة المصنف تأخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى وتقديم المفعول الذي بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فيإيلاؤه إلخ. قوله: "لأنه الفاعل في المعنى" أي لأنه الذي يلي الأشياء الآتية. قوله: "منها همزة الاستفهام" بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم. قوله: "فإن فصلت إلخ" أي هذا إن اتصلت بالاسم المشتغل عنه فإن فصلت إلخ. وقوله فالمختار الرفع أي لأن الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لأنه لا يحوج

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١١١/٢



إلى تقدير، هذا إن لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدأ وإلا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لأن الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب إذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على النازم لأن البعدية ظاهرة في الاتصال. قوله: "إلا في نحو إلخ" أي مما فصل فيه بظرف أو جار ومجرور. قوله: "الرفع" أي واجب بدليل قوله. (١)

"تعدي الفعل ولزومه: علامة الفعل المعدي أن تصل ... ها غير مصدر به نحو عمل—نحو زيد قام، وذلك عند المبرد وتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائية لعدم تقدم طلب الفعل، وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم، ونحو قام زيد وعمرو وقعد، ونحو: ﴿أبشر يهدوننا﴾ [التغابن: ٦] ، و ﴿أنتم تخلقونه﴾ [الواقعة: ٥٩] . وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قعد عنده، والله أعلم. تعدي الفعل ولزومه: "علامة الفعل المعدي" إلى مفعول به فأكثر، ويسمى أيضا واقعا لوقوعه على المفعول به، ومجاوزا لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به، أمران: الأول صحة "أن تصل ها"—أن يكون نعتا والتقدير إن وجدت أحدا. وأجاب يس بأن مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية إذا لم يرد به الاشتغال. وأما ما نحن فيه من الآية ومن إرادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع لأن التلاوة رفع أحد وفي غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال. قوله: "على الفاعلية" أي بفعل مقدر يفسره المذكور. قوله: "عند المبرد ومتابعيه" ينبغي أن يزداد الكوفيون فإنهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدماميني. قوله: "وغيرهم" وهم جمهور البصريين. قوله: "لعدم تقدم طلب الفعل" أي من نفي أو استفهام. قوله: "نحو زيد ليقم" إنما ترجحت الفاعلية فيه فرارا من الإخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصريح إن ذلك يستدعي حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو **شاذ** فكيف يكون راجحا وفي نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفي نحو: ﴿أبشر يهدوننا﴾ [التغابن: ٦] ، لأن الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا في: ﴿أنتم تخلقونه﴾ [الواقعة: ٥٩] ، لكن فيه كلام تقدم في باب الفاعل. قوله: "نحو زيد قام وعمرو قعد عنده" إنما استوى الأمران فيه لأن في كل منها مشكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١١٢/٢

الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق. تعدي الفعل ولزومه: من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الفعل المتعدي أي بنفسه بحسب الوضع لأنه المراد عند الإطلاق لا المتعدي بحرف الجر ولا المتعدي بنفسه بواسطة إسقاط الخافض. والفعل اللازم وإنما جعلنا الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف لأن الذي سيذكره صراحة المتعدي واللازم. وفي هذا الباب ذكر المفعول به. قوله: "إلى مفعول به" أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدي واللازم. قوله: "أمران الأول إلخ" فيه تغيير اعراب المتن إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب. (١)

"ولازم غير المعدى وحتم ... لزوم أفعال السجاياء كنهمكذا افعلل والمضاهي اقعنسسا ... وما اقتضى نظافة أو دنساً—عنه رفعته به كما سلف "ولازم غير المعدى" غير المعدى مبتدأ ولازم خبره: أي ما سوى المعدى هو اللازم إذ لا واسطة، ويسمى قاصراً أيضاً لقصوره على الفاعل، وغير واقع، وغير مجاوز لذلك "وحتم لزوم أفعال السجاياء" وهي الطبائع. والمراد بأفعال السجاياء ما دل على معنى قائم بالفاعل لازم له "كنهم" بكسر الهاء الرجل إذاكثر أكله، وشجع، وجبن، وحسن، وقبح، وطال، وقصر، وما أشبه ذلك و"كذا" ما وازن "افعلل" نحو اقشعر واشمأز، واطمأن، وما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهده الفرخ إذا ارتعد و"كذا المضاهي" أي—صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم. قوله: "إذ لا واسطة" أي على ما يستفاد من كلامه هنا حيث قدم الخبر وإلا فالجمهور على أن كان وأخواته واسطة كما تقدم والمصنف في التسهيل على أن ما يتعدى تارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الأصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحرف زائد. ثالثها لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كغفر فاه بمعنى فتحه. وفغر فوه بمعنى انفتح وكزاد ونقص لأنه لا يخرج عن القسمين. قوله: "لذلك" أي لللازم ذلك إذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة إليه لازمان للقصور المذكور. قوله: "لازم له" أي غالباً أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الأكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم. قوله: "إذاكثر أكله" أي كان كثرة الأكل سجية له فلا يرد ما قاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهري وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للأكل وفي القاموس النهم محركة وسجاجة إفراط الشهوة في الطعام وأن لا تمتلىء عين الآكل ولا يشبع. نهم كفرح وعنى فهو نهم ونهيم ومنهوم اه. فلعل قول الشارح أي أكثر أكله قول آخر أو تفسير باللازم وفي التمثيل لأفعال السجاياء بنهم المكسور العين ما يفيد أن أفعال السجاياء لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفي التصريح خلافه. بقي

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٢٥/٢

أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم إلا أن يقال هذا **شاذ**. قوله: "وطال" أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح. قوله: "واشمأز" نقل الروداني أنه جاء متعديا قالوا اشمأز الشيء أي كرهه. قوله: "وما ألحق به" أي وكذا ما وازن ألحق بالفعل في الزنة والإلحاق جعل مثال أنقص من آخر موازنا له ليصير مساويا له في عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفي التفسير والتصغير وغيرهما من الأحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للإلحاق كما في حوقل وكوثر فإنهما مخالفتان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم كما في كوكب وزينب فإنه لا معنى لككب وزنب وإنما كان افوعل ملحقا بالفعل لزيادة حرف فيه غير الألف وهو الواو بخلاف افعلل. قوله: "وهو افوعل" لو قال كافوعل لكان شاملا لنحو ابيضض. قوله: "اكوهد" أصله كهه أي أسرع. ا. هـ. فارضي. قوله: "إذا ارتعد" يعني لأمه لترقه. قوله: (١)

"وعد لازما بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجز نقلا وفي أن وأن يطرد ... مع أمن لبس كعجبت أن يدوا—كما مر "وعد لازما بحرف جر" نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته، وعجبت منه، وغضبت عليه "وإن حذف" حرف الجر "فانصب للمنجر" وجوبا وشذ إبقاؤه على جره في قوله: ٤١١- أشارت كليب بالأكف الأصابع أي إلى كليب. وحيث حذف الجار في غير أن وأن فإنما يحذف "نقلا" لا قياسا—**شاذ**، وزعم ابن بري أنهما يقعان متعديين إلى اثنين نحو استعطيته درهما فأعطاني درهما وإلى واحد نحو استنصحته فنصحتني ورد بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة كما في المغني. قوله: "وعد لازما" المراد باللازم ولو بالنسبة إلى ما يتعدى إليه بحرف الجر فيدخل المتعدي إلى المفعول الثاني بحرف الجر. قوله: "بمعنى أذهبته" فيه إشارة إلى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو: ﴿ذهب الله بنورهم﴾ [البقرة: ١٧]. وأجيب بأن المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما في الآية فإن استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا هي التعدية الخاصة بالباء، أما التعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففي تمثيل الشارح إشارة إلى أن المراد بالتعدية في المتن ما يشمل الخاصة والعامة. قوله: "فالنصب للمنجر" وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين إسقاط الجار. يس. قوله: "وشذ إبقاؤه إلخ" ويطرد في رب نحو: وليل كموج البحر. قوله: "أشارت إلخ" صدره: إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت إلخوالأصل أشارت

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٢٧/٢

إلى كليب الأكف بالأصابع فدخله الحذف والقلب وقيل الياء بمعنى مع فتكون الإشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خبر لمحذوف أي هي كليب فيكون جمع بين العبارة والإشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا. قوله: "فإنما يحذف نقلا" جعل الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون في المعنى راجعا \_\_\_\_\_ ٤١١ - صدره: إذا قيل أي الناس شر قبيلة والبيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ٤٢٠؛ وتخليص الشواهد ص ٥٠٤؛ وخزانة الأدب ٩ / ١١٣، ١١٥؛ والدرر ٤ / ١٩١؛ وشرح التصريح ١ / ٣١٢؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١٢؛ ومغني اللبيب ٢ / ٥٤٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ١٧٨؛ وخزانة الأدب ١٠ / ٤١؛ والدرر ٥ / ١٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٤؛ ومغني اللبيب ١ / ٦١، ٢ / ٦٤٣؛ وهمع الهوامع ٢ / ٣٦، ٨١.. (١)

"..... [الأنعام: ١٢٤] ، فإنهما ليسا على معنى في، فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفا لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا، وبمعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة، وجلست في مكانك فإنه لا يسمى ظرفا في الاصطلاح على الأرجح، وباطراد إذ من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه، هو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض، هذا مذهب الفارسي والناظم، ونسبه لسيبويه، وقيل: منصوب على المفعول به حقيقة، وأن نحو دخل متعد بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل: على الظرفية تشبيها له بالمبهم، ونسبه الشلوبيني—يخافون يوما" إذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه. قوله: "ونحو الله أعلم إلخ" إذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن العلم واقع فيه. قوله: "فانتصابهما على المفعول به" أورد عليه أن في جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف. وفي التسهيل أن تصرفها **نادر** وحينئذ فلا ينبغي حمل التنزيل عليه، ولذا قال الدماميني: لو قيل إن المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه إخراج حيث عن الظرفية. قوله: "وناصب حيث" أي محلا. قوله: "لا ينصب المفعول به" لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا لأننا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر. قوله: "إجماعا" نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به. فقد قال المصريح قال الموضح في الحواشي. قال محمد بن مسعود في كتابه البديع: غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿هو أهدى سبيلا﴾ [اليسراء: ١٣٠/٢]

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٣٠/٢

[٨٤] ، وليس تمييزاً لأنه ليس فاعلاً كما هو في زيد أحسن وجهها، وقول العباس بن مرداس: واضرب منا بالسيوف القوانسا. هـ. وقال أبو حيان في الارتشاف: قال الدماميني بن مسعود أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رِبْكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النجم: ٣٠] . ا. هـ. وأجيب بأنه لم يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر. قوله: "من نحو سرت في يوم الجمعة" فإن هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشموني فرد على ابن الناظم كما سيأتي إيضاحه. قوله: "فلا يقال نمت البيت" قال ابن قاسم كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخاً ولا قرأت مكاناً فما الفرق. ا. هـ. ويظهر لي في الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الأفعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فإنها قليلة دغل وسكن ونزل كما قاله الرضي. قوله: "بعد التوسع إلخ" أي فهو مفعول به مجازاً كما في تمرن الديار. قوله: "وإن نحو دخل متعد." (١)

"..... كما مثل. وأما قولهم: هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا، وعمرو مني مقعد القابلة ومقعد الإزار ونحوه **فشاذ**؛ إذ التقدير هو مني مستقر في مزجر الكلب فعامله الاستقرار، وليس مما اجتمع معه في أصله، ولو أعمل في المزجر زجر وفي المناط ناط وفي المقعد قعد لم يكن **شاذاً**. تنبيهان: الأول ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم، وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره. وأما النوع الذي قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام النظام وصححه بعضهم. وقال الشلوبين: ليس داخلاً تحت المبهم وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم. الثاني إنما استأثرت أسماء الزمان—مادته" الإضافة للبيان فالأصل في المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرنى جلوسك مجلس زيد لأنه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه في أصله وإنما لم يكتف في نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوي كما اكتفى به في المفعول المطلق نحو قعدت جلوساً لكون نصبه على الظرفية مخالفاً للقياس لكونه مختصاً فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوساً. قاله في المغني. قوله: "هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا" جعل الدماميني من متعلقه بمضاف محذوف تقديره في هذين المثالين بعده مني وفي المثالين الآتين قربه مني، وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون مزجر وأخواته ظرفاً والمناسب له ما في التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أي هو مستقر مني في مزجر الكلب ومناط الثريا

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٨٥/٢

أي في مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أي مكان نوطها وتعلقها من الشخص، والأول ذم والثني مدح كما قاله الدماميني. قوله: "وعمرو مني مقعد القابلة ومقعد الإزار" أي في مكان قريب كقرب مكان القابلة أي المولدة من المولودة، وكقرب محل عقد الإزار من عاقده. قوله: "ولو أعمل إلخ" أي بأن قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد، ويظهر على هذا أن من بمعنى إلى وأن خبر هو الفعل المقدر أي هو بالنسبة إلى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا إلخ، بل جعل من بمعنى إلى محتاج إليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصريح المعنى على هذا هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر إلخ فلا يظهر فتأمل. قوله: "ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم" لأن المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من أنواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه أراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر وهذا منه لأن مجلس زيد مثلا وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم. قال شيخنا والذي في غالب النسخ: تنبيه إنما استأثرت إلخ وإسقاط التنبيه الأول. قوله: "النوع الذي قبله" وهو المقادير. قوله: "ليس داخلا تحت المبهم" أي لاختصاصه بقدر معلوم. قوله: "إنه شبيه بالمبهم" أي من حيث إنه ليس. (١)

"وما يرى ظرفا وغير ظرف ... فذاك ذو تصرف في العرف—بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالاته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته، وبالالتزام، ويدل على المكان بالالتزام فقط، فلم يتعد إلى كل أسمائه بل يتعدى إلى المبهم منها لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة، وإلى المختص الذي صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ. ا. هـ. "وما يرى" من أسماء الزمان أو المكان "ظرفا" تارة "وغير ظرف" أخرى "فذاك ذو تصرف في العرف" النحوي كيوم ومكان تقول: سرت يوم الجمعة، وجلست—شيئا معينا في الواقع فإن الميل مثلا يختلف ابتداءه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل حكما كما مر، ولا احتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم. قوله: "بصيغته" أي بهيئته الموضوع له مطابقة. وقوله وبالالتزام أي لأنه يدل على الحدث بمادته الموضوع له مطابقة والحديث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالاته على الحدث بخلاف المكان فإنه يدل عليه التزاما بواسطة دلالاته على الحدث فقط. قوله: "فلم يتعد" أي بنفسه. قوله: "في الجملة" أي من بعض الوجوه وهو الالتزام لأنه لا بد لحدث الفعل من

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٩١/٢

مكان ما. قوله: "وإلى المختص" هذا جرى منه على ما جرى عليه أولا في حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف. قوله: "لقوة الدلالة عليه حينئذ" لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا. قوله: "حينئذ" أي حين إذ صيغ من مادة العامل. قوله: "وغير ظرف" أي مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذي التصرف إلخ. قوله: "فذاك ذو تصرف" أي ظرف ذو تصرف أي يسمى بذلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق، وكذا يقال فيما بعد. واعلم أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الأربعة الأخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلا كما في التسهيل. قال الدماميني وأجاز بعض النحويين فيهما فتصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الرأس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلك تفرقة بينهما. والذي حكاه الأخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب، لكن وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوق، ويتوقد تحته نارا برفع تحت وإنما يخرجان على التصرف فتأمله. ا. هـ. ببعض اختصار. وبين مجردة من التركيب وما والألف وما هو **نادره** كالآن وحيث ودون لا بمعنى رديء ووسط بسكون السين، فتصرف الأول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أي سقطة: "هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار الآن حين انتهى" فالآن مبتدأ خبره حين انتهى، وتصرف الثاني كقول الشاعر: (١)

"..... عنها إلى شبهها وهو الجر بالحرف نحو: قبل وبعد ولدن وعند. فيقضي عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن؛ إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى ما يشبهها؛ لأن الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقع خبرا وصلة وحالا وصفة. ثم الظرف المتصرف: منه منصرف نحو يوم وشهر وحول، ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد. قال في شرح التسهيل: ولا يضاف على الضم أو الكسر أو الفتح، وسمى الزمان عوضا لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر أفاده في المغني. قوله: "وهو الجر بالحرف" أي من فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف. وجر متى بإلى وحتى وأين بإلى مع عدم تصرفهما **شاذ** قياسا. قوله: "نحو قبل وبعد إلخ" سيأتي الكلام على

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٩٢/٢



قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث وإذا ولما ومع في باب الإضافة وعلى مذ ومنذ في باب حروف الجر وعلى سحر في باب ما لا ينصرف. قوله: "مع أن من تدخل عليهن" قال الرضي ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ﴿ومن بيننا وبينك حجاب﴾ [فصلت: ٥] ، وأما جئت من عندك وهب لي من لدنك فلا ابتداء الغاية. ١. هـ. وفي التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة. قوله: "لأن الظرف والجار والمجرور إلخ" لا يخفى أن التعليل ينتج أعم من المدعي الذي هو جعل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفا. قوله: "ثم الظرف المتصرف منه متصرف إلخ" أي ومنه مبني على السكون كإذ عند إضافة اسم الزمان إليها نحو: ﴿بعد إذ هديتنا﴾ [آل عمران: ٨] ، أو على غيره كأمس عند الحجازيين. قوله: "وهو غدوة وبكرة" الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الضحوة. قوله: "علمين لهذين الوقتين" أي علمين جنسيين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أو لم يقصد كما وضع لفظ أسامة علما للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولا فالتعيين المنفي قصده هو التعيين الشخصي لا النوعي إذ هو لا بد منه فلا اعتراض بأن عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتتين. ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم: أسامة شر السباع، وعند التعيين هذا أسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة وبكرة. قال وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ومنه: ﴿ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا﴾ [مريم: ٦٢] ، وحكى الخليل جئتكم اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة. والتعيين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع الصرف لأن التعيين أعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا علمين لجواز أن يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من أسماء الأجناس النكرات بحسب الوضع، كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردته من المعين ولا يكون علما. ١. هـ. ببعض اختصار وقال في الهمع: ذكر. (١)

"..... اسكن أنت وزوجك

الجنة﴾ [البقرة: ٣٥، الأعراف: ١٩] ، برفع ما بعد الواو على العطف لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف، ويجوز النصب على المعية في مثله "والنصب" على المعية "مختار لدى ضعف النسق" إما من جهة المعنى كما في نحو قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، فإن العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٩٤/٢

ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها، لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف، فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها. ونحو قوله: ٤٥٤- إذا أعجبتك الدهر حال من امرئ ... فدعه وواكل أمره والليالي وقوله: ٤٥٥- فكونوا أنتم وبني أبيكم ... مكان الكليتين من الطحال—النصب سماعي كما سيأتي في الخاتمة لا يجيزه ولصيرورة العمدة في النصب وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدماميني. قوله: "وزوجك" عطف على المستتر في اسكن وعمل فعل الأمر في الاسم الظاهر إنما يمتنع إذا لم يكن تابعا أما إذا كان تابعا فلا لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فلا حاجة لما قيل إنه فاعل لمحذوف أي وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو **شاذ**. قوله: "لأنه الأصل" أي الغالب في الواو. قوله: "ويجوز النصب على المعية" المحل لفاء التفریع. قوله: "على تقدير لو تركت إلخ" أي لأن مجرد تركهما لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدهما بخلاف تركها ترأم فصيلها من باب سمع أي تعطف عليه وتركه يرضعها أي يتمكن من رضاعها فإنه يتسبب عن ذلك رضاعه إياها بالفعل. قوله: "وتكثير عبارة" أي تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب. قوله: "على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها" أي معية في احس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهي نافرة منه فلا يرضعها فتفطن. قوله: "إذا أعجبتك" أي أوقعتك في عجب. ومعنى قوله وواكل أمره والليالي على العطف اترك أمره لليالي واترك الليالي لأمره وهذا وجه التعسف الذي سيذكره. قوله: "مكان" ٤٥٤- البيت من الطويل، وهو لأفنون التغلي في حماسة البحري ص ١٦٤؛ ولمويلك العبد في حماسة البحري ص ٢١٥؛ وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/ ٤٥٥.٩٩- البيت من الوافر، وهو لشعبة بن قميز في نوادر أبي زيد ص ١٤١؛ وهو للأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ص ٩١٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ١٥٤، ١٥٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٢٦، ٢/ ٦٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٩؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٥؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٤٨؛ والكتاب ١/ ٢٩٨؛ واللمع ص ١٤٣؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٠.. (١)

".....لفسدتا ﴿[الأنبياء: ٢٢]

، ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا. وشرط ابن الحاجب في وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء. وجعل من الشاذ قوله: ٤٦٨- وكل أخ يفارقه أخوه ... لعمر أبيك إلا الفرقدان الثاني انتصاب غير في الاستثناء

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٠٤/٢

كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغارة واختاره ابن—عندي عشرة إلا درهما فقد أقر له بتسعة وإن قال إلا درهم فقد أقر له بعشرة لأن المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم. وأما الثاني فلأن آلهة جمع منكر في الإثبات فلا عموم لها شموليا فلا يصح الاستثناء منها كذا في المغني، وبمثل هذا الثاني يوجه عدم صحة الاستثناء في المثال أعني لو كان معنا رجل إلخ كما قاله سم. فإن قلت لو للامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون النكرة في الآية والمثال في سياق النفي فتعم. قلت قال الدماميني العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل أنهم لا يقولون لو جاءني ديار أكرمته ولا لو جاءني من أحد أحسنت إليه، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من أحد. فإن قلت جوز الزمخشري في تفسير سورة الحجر في قوله تعالى: ﴿إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين، إلا آل لوط﴾ [الذاريات: ٣٢] ، أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة في الإثبات. قلت أجاب الدماميني بأن النكرة في الإثبات تعم إذا قامت قرينة العموم، والنكرة في هذه الآية كذلك بدليل آية لوط إنا أرسلنا إلى قوم لوط والقصة واحدة. قوله: "ومن أمثلة سيبويه" أي لإلا الوصفية فهو تأييد للاعتراض وكذا قوله وشرط ابن الحاجب إلخ لأن ما ذكره ابن الحاجب عكس ما ذكره تلك الجماعات. قال الشمني قال الرضي: مذهب سيبويه جواز وقوع إلا صفة مع صحة الاستثناء. قال ويجوز في قورك ما أتاني أحد إلا زيدا أن تقول إلا زيدا بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ إلخ. قوله: "وجعل من **الشاذ** قوله وكل أخ إلخ" أي لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون إلا صفة بل للاستثناء. وأتى بالفرقدين بالألف جريا على لغة من يلزم المثني الألف وفيه تخلص مما يلزم على وصفية إلا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف ٤٦٨ - البيت من الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه ص ١٧٨؛ والكتاب ٢ / ٣٣٤؛ ولسان العرب ١٥ / ٤٣٢ "ألا"؛ والممتع في التصريف ١ / ٥١؛ ولحزرمي بن عامر في تذكرة النحاة ص ٩٠؛ وحماسة البحتري ص ١٥١؛ والحماسة البصرية ٢ / ٤١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٤٦؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٥؛ ولعمر بن عامر في خزنة الأدب ٣ / ٤٢١؛ والدرر ٣ / ١٧٠؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١٦٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨ / ١٨٠؛ وأمالى المرتضى ٢ / ٨٨؛ والإنصاف ١ / ٢٦٨؛ والجني الداني ص ٥١٩؛ وخزنة الأدب ٩ / ٣٢١، ٣٢٢؛ ورصف المباني ص ٩٢؛

وشرح المفصل ٢ / ٨٩؛ والعقد الفريد ٣ / ١٠٧، ١٣٣؛ وفصل المقال ص ٢٥٧؛ ومغني اللبيب ١ / ٧٢؛  
والمقتضب ٤ / ٤٠٩؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٢٩.. (١)

"..... ٤٧٥ - لديك كفيل بالمنى  
لمؤمل ... وإن سواك من يؤمله يشق هذا تقدير ما ذهب إليه الناظم. وحاصل ما استدل به في شرح الكافية  
وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لأنها يوصل بها الموصول  
نحو جاء الذي سواك. قالوا ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر. وقال الرماني العكبري: تستعمل ظرفا غالبا،  
وكغير قليل، وهذا أعدل. ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لأن كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف  
عن اللزوم وهو الجر، وبعضه قابل للتأويل. ا. هـ. — "لديك كفيل" أي عندك وجود كفيل أو الكلام من  
باب التجريد. وقوله يشقى أي يخيّب أمله. قوله: "أن سوى من الظروف" أي المكانية بمعنى مكان بمعنى  
عوض، فمعنى جاء الذي سواك في الأصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا  
مكانك وسواك بمعنى عوضك وإن لم يكن ثم حلول فظرفيتها مجازية ولهذا لم يتصرفا أفاده في الهمع.  
قوله: "لأنها يوصل بها الموصول" فيه أنه لا يدل إلا على كونها تقع ظرفا لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه  
أيضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وإنما حذف صدر الصلة لطولها بالإضافة  
أو حالا معمولة لثبت مضمرا. قوله: "ولا تخرج عن الظرفية" المناسب لقول بعد لأن كثيرا من ذلك أو بعضه  
لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أي بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر بمن لكن  
ينافي هذا قول السيوطي في نكتته لا تكون إلا منصوبة على الظرفية وعليه فجرها بمن يرد عليهم فافهم.  
قوله: "إلا في الشعر" بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السابقة. قوله: "وهذا أعدل"  
أي لأنه لا يحوج إلى تكلف في موضع من المواضع. قوله: "لأن كثيرا من ذلك أو بعضه إلخ" الذي يظهر  
لي حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الإضرابية عن التعبير بكثير إلى التعبير ببعض لأن الذي لا يخرج الظرف  
عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليس بكثير ولعل الحامل له على التعبير  
أولا به أن بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه إشارة إلى الاعتراض عليه فاحفظه. وأما قول البعض المراد  
كثرته في نفسه لأنه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لأنه الذي لا  
يخرج الظرف عن اللزوم. وأما قوله لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال  
أن ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الأدلة الأربعة كثيرة بالنسبة إليه فغفلة عن قول الشارح سابقا هذا

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢ / ٢٣٢

تقرير ما ذهب إليه الناظم وحاصل ما استدل به في شرح الكافية وغيره فتدبر. قوله: "وبعضه قابل للتأويل"  
أي بكونه **شاذاً** أو ضرورة. \_\_\_\_\_ ٤٧٥ - البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل  
ص ٣١٦؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٣٥.. (١)

".....المستثنى بغير قد يحذف  
إذا فهم المعنى نحو ليس غير بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى. ثانيهما أن سوى تقع صلة الموصول  
في فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير. الرابع تأتي سوا بمعنى وسط وبمعنى تام فتند فيهما مع الفتح  
نحو: ﴿في سواء الجحيم﴾ [الصفات: ٥٥] ، وهذا درهم سواء. وتأتي بمعنى مستو فتقصر مع الكسر  
نحو: ﴿مكانا سوى﴾ [طه: ٥٨] ، وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم، ويخبر بها حينئذ  
عنـ إليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه أن إلا محذوفة فإنه قال الوجه الاستثناء مفرغ على أن الأعم  
المحذوف حال أو مصدر إلى أن قال وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير إلا بأن يشاء الله أي إلا  
بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة في الإخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما في  
معناه نحو إن شاء الله إلا أن يشاء الله بمشيئة الله. ا. هـ. وهذا أولى وأسهل. قوله: "بالضم" قال المبرد  
والمتأخرون هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها  
وقال الأخفش ضم إعراب لأنه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف  
إليه ونوى لفظه قاله الدماميني. قوله: "وبالفتح" ظاهره أنه فتح بناء. ووجهه أن الأسماء المتوغلة في الإبهام  
كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح إذا إضيفت لمبني كالضمير، فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية، ويصح  
جعله فتح اعراب لنية لفظ المضاف إليه المحذوف فعلى هذا تتعين للخبرية. قوله: "وبالتنوين" أي في  
شبهتي الحاليتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين اعرابية. قوله: "تقع صلة الموصول"  
أي في ظاهر اللفظ وإلا فهي في الحقيقة جزء صلة إن قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة إن قدر قبله ثبت  
كذا قال الدماميني. قوله: "كما سلف" فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام. قوله: "بخلاف غير"  
فيه نظر إذ الظاهر أن غيرا كسوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لطول الصلة بالإضافة كذا قال  
بعضهم. وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك في جاء الذي سواك جزء الصلة إن قدر مبتدأ قبله ومعمول  
الصلة إن قدر ثبت قبله ما نصه: وعلى التقدير الأول أعني تقدير المبتدأ فلا اختصاص لسوى بذلك بل  
يجوز في غير مع أي بلا شرط نحو جاء أيهم غير جاهل ومع غير أي بشرط طول الصلة نحو جاء الذي

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢/ ٢٣٦

غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول **شاذا** عند البصريين وقياسا عند الكوفيين. ا. هـ. وهو صريح في عدم الاكتفاء في طول الصلة بإضافتها ولكن أن تقول إن كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر وإلا فلا. قوله: "بمعنى وسط" اعترض بأنه ينافي ما قدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان لأنها إذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان. وأجيب بأن محل ما قدمه عنهم إذا وقعت في تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا في باب الظرف الكلام على لفظ وسط. قوله: "فتقصر مع الكسر" أي أو الضم وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿لَا نَخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سِوَى﴾ [طه: ٥٨] ، أي مستويا طريقنا إليه وطريقك إليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد. (١)

"..... قال المرزوقي في رواية الضبي: حاشا أبا ثوبان بالنصب. الثاني الذي ذهب إليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له. والنصب بعده إنما هو بالحمل عن الأول، ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا، على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك. ا. هـ. "ولا تصحب ما" فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيدا. وأما قوله: ٤٨٢ - رأيت الناس ما حاشا قريشا ... فإننا نحن أفضلهم فعلا **فشاذ** "وقيل" في حاش "حاش وحشا فاحفظهما" وهل هاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها، والثاني ظاهر كلامه في التسهيل وهو الأقرب. تنبيه: حاشا على ثلاثة أوجه: الأول تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها. والثاني تكون تنزيهية نحو حاش الله وليست حرفا. قال في التسهيل: بلا خلاف، بل هي عند القصر فلا شاهد فيه لكن إن علم أن قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل إذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الأشهر. والبكمة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذي بكمة. والقدم بفتح الفاء وسكون الدال العي الثقيل. قوله: "لكن لا فاعل له" أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على إلا أي فيكون منصوبا على الاستثناء ومقتضى حمله على إلا أنه العامل للنصب فيما بعده. قوله: "على أنه يمكن" أي مع أنه يمكن. قوله: "ولا تصحب ما" أي مصدرية كانت أو زائدة لأنها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد، وحملت الزائدة على المصدرية. وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم. قوله: "رأيت الناس" قال الدماميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الأخفش في مثل زيد فقائم. وقوله فعلا بفتح الفاء في الخير وبكسرهما في الشر قاله شيخنا السيد. وقال الدماميني وغيره الفاعل بفتح الفاء الكرم وبكسرهما جمع فعل. واقتصر العيني على ضبطه بفتح

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٣٨/٢

الفاء وفسره بالكرم قال ويروى فأما الناس. قوله: "وهو الأقرب" أي لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون أقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على أنها تكون حرفاً بل التزمه بعضهم. قوله: "تنزيهية" أي مدلولاً بها على تنزيه ما بعدها من السوء قال الرضي وربما يريدون تبرئة شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ثم يبرئون من أرادوا تنزيهه على معنى أن الله تعالى منزّه عن أن لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه. ا. هـ. فإن قلت إن معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية\_\_\_\_\_٤٨٢ - البيت من الوافر، وهو للأخطل في خزنة الأدب ٣ / ٣٨٧؛ والدرر ٣ / ١٨٠؛ وشرح التصريح ١ / ٣٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٣٦٨؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٣٦؛ وبلا نسبة في الجني الداني ص ٥٦٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٢١؛ ومغني اللبيب ١ / ١٢١؛ وهمع الهوامع ١ / ٢٢٣.. (١)

"من بعد نفي أو مضاهيه كلا ... ييغ امرؤ على امرئ مستشهدين—وقوله: ٤٩٠ - وبالجمم مني بينا لو علمته ... شحوب وإن تستشهدي العين تشهد" أو يخصص "إما يوصف كقراءة بعضهم ﴿ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق﴾ [البقرة: ٨٩] وقوله: ٤٩١ - نجيت يا رب نوحا واستجبت له ... في فلك ماخر في اليم مشحونا وإما بإضافة، نحو: ﴿في أربعة أيام سواء للسائلين﴾ [فصلت: ١٠] ، وإما بمعمول. نحو عجبت في ضرب أخوك شديدا "أو بين" أي يظهر الحال "من بعد نفي أو مضاهيه"—مسوغا لمجيء الحال منها، وإنما يناسب ما في المغني والرضي من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة إذا كان صاحبها منصوبا وطرده الباب في غير هذه الحالة. قال المصريح: وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت يعني لمية إلخ الوصف. ا. هـ. وقوله الوصف أي وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثاني مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما في المغني والرضي أنه يقتضي امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه فتدبر. قوله: "لمية موحشا طلل" فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحينئذ لا شاهد فيه، وكذا يقال في البيت بعده، وتمامه: يلوح كأنه خلل بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما في التصريح والعيني: قال يس وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها إذ لا يصح أن يكون عاملها ابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لأن تكون قيده. ا. هـ. ونقل حفيد السعد في حواشي المطول أن العامل في الحال من المبتدأ على هذا القول انتساب الخبر إلى المبتدأ لأنه معنى فعلي قابل

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٤٥/٢



للتقييد. قوله: "شحوب" مصدر شحب بالفتح يشحب بالضم أي تغير. وأما شحب بضم عين الماضي فمصدره شحوبة كما في شيخ الإسلام. وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أي لرحمتني. قوله: "كقراءة بعضهم" هي **شاذة** وقد يقال لا شاهد فيه ولا في البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور. قوله: "ماخر" بالخاء المعجمة أي شاق للبحر. قوله: "أي يظهر الحال" كان عليه أن يقول أي يظهر ذو الحال لأن..... ٤٩٠ - البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٢٦؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٢؛ والكتاب ٢ / ١٢٣؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٤٧. ٤٩١ - البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ٣١٢؛ وشرح التصريح ١ / ٣٨٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٤٩. (١)

"..... السماع به من ذلك قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ [سبأ: ٢٨] ، وقول الشاعر: ٤٩٤ - تسليت طرا عنكم بعد بينكم ... بذكراكم حتى كأنكم عنديوقوله: ٤٩٥ - لئن كان برد الماء هيمان صاديا ... إلي حبيبا إنها لحبيبووقوله: ٤٩٦ - غافلا تعرض المنية للمر ... ء فيدعى ولات حين إباء—إلخ" أورد عليه أن ما استدل به من الآية والأبيات محتمل للتأويل، وأجيب بأنه يكفي في الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يردّها صريح لا سيما مع مساعدة القياس أفاده المرادي. قوله: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بإلى. وأجيب عن الأول بأن تقديم الحال المحصور فيها مع إلا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع إلا كما أشار إليه سابقا في قوله وقد يسبق أن قصد ظهر، على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة، وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه في محله. وعن الثاني بأن التخريج على القليل إذا كان قياسا فصيحاً كما هنا سائغ قاله سم بقي أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف خرج الآية على الضعيف، ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أي إرساله كافة للناس، لكن اعترض بأن كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة. وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على الباب عن عمر بن الخطاب أنه قال: قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً إبريزاً كتبه عمر بن الخطاب. ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر. قال: وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٦٠/٢

إلى الآن. ا. هـ. وقد يقال هذا **شاذ**. قال التفتازاني: كافة في نحو جاء القوم كافة هو في الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد. دمايني وشميني. قوله: "بعد بينكم" أي فراقكم وحتى ابتدائية. قوله: "هيمن صاديا" كلاهما بمعنى\_\_\_\_\_ ٤٩٤- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ٣٢١؛ وشرح التصريح ٣٧٩؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٦؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٦٠. ٤٩٥- البيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ٤٩؛ وسمط اللآلي ص ٤٠٠؛ ولروة بن حزام في خزانة الأدب ٣ / ٢١٢، ٢١٨؛ والشعر والشعراء ص ٦٢٧؛ وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٥٢٢؛ والسمط ص ٤٠٠؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٥٦؛ ولقيس بن ذريح في ديوانه ص ٦٢؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٣٠؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٨. ٤٩٦- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحفاظ ص ٤٢٨؛ وشرح قطر الندى ص ٢٥؛ والمقاصد النحوية ٣ / ١٦١. (١)

"وعامل ضمن معنى الفعل لا ... حروفه مؤخر لن يعمل ككتلك ليت وكأن وندر ... نحو سعيد مستقرا في هجر—أفصح الناس خطيبا، أو اسم فعل نحو نزال مسرعا، أو عاملا معنويا هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله: "وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخر لن يعمل ككتلك" و"ليت وكأن" والظرف والمجرور المخبر بهما، تقول تلك هند مجردة، وليت زيدا أميرا أخوك. وكأن زيدا راكبا أسد وزيد عندك أو في الدار جالسا. وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والترجي والاستفهام المقصود به—علامات الفرعية وفيه أن من الأفعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس إلا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء. قوله: "خطيبا" هو حال من الضمير في أفصح. قوله: "أو اسم فعل" عطف على قوله فعلا جامدا، وظاهره أن هذا خارج بالقي د. وفيه أن اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملا معنويا. قوله: "وهو ما تضمن" أي لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوي نحو الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقطا النداء نحو: يا أيها الربع مبكيا بساحتهم لما في مجيء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وإن كان الأصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي الهمع أن أبا حيان اختار أن اسم الإشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف إلا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كأن أيضا في الحال. وفي الأشباه والنظائر

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٦٣/٢

أن الأصح عدم عمل كان وأخواتها وعسى في الحال فتستثنى من العوامل اللفظية. قوله: "مؤخرا" أي ولا محذوفا كما صرح به في المغني غير مرة وإن استظهر الدماميني جواز زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار أي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوفة. قوله: "المخبر بهما" الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعتا مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما. قوله: "تلك هند مجردة" فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل أعني أشير. قوله: "وليت زيدا أميرا أخوك" وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حالا من الاسم فيكون معمولاً للناسخ على كلا المذهبين السابقين في إن وأخواتها إذ لو أخر لكان حالا من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ لا به، وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح، ويظهر أن إن وأن ولكن كذلك. قوله: "كحرف التنبيه" نحو: ها أنت زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأي سيويوه فالعامل في راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى أنه ونحو هذا زيد قائما فالعامل في قائما حرف التنبيه لما مر. وقيل اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقيل لاهما لتزلهما منزلة كلمة واحدة. فإن قلنا العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائما ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين كذا في يس عن ابن **بابشاذ**. وأورد على كلام الشارح أن الكلام في عامل ضمن معنى. (١)

"..... إيثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا تمسكا بظاهر ما سبق الأصل عدم التقدير لا سيما مع الكثرة. نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي: جاء زيد وقد قام أبوه، ثم جاء زيد قد قام أبوه، ثم جاء زيد وقام أبوه، ثم جاء زيد قام أبوه، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل. الثاني تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالي إلا والمتلو بأو. ونذر قوله: ٥٢١ - متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة ... لنفسي إلا قد قضيت قضاءها الثالث قد يحذف الرابط لفظا فينوي نحو مررت بالبر قفيز بدرهم: أي منه. وقوله: نصف النهار الماء غامرة أي والماء غامرة. الرابع الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة: الربط بالواو والضمير معا، ثم الواو وحدها، ثم الضمير وحده، وليس انفرد الضمير مع قلته **بنادر** خلافا للفراء والزمخشري لما تقدم، ومثل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع أو بالضمير أو بهما. قوله: "بظاهر ما سبق" أي من قوله تعالى: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ [النساء: ٩٠] ، ﴿وجاءوا أباهم عشاء يبكون، قالوا﴾ [يوسف: ١٦] ، ﴿الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٦٨/٢

قوله: "نعم في ذلك إلخ" استدراك على قوله وجواز إثباتها وحذفها إلخ لدفع توهم مساواة الصور في الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضي المثبت الواقع حالا. قوله: "وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة" قال ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف في الثالثة احتمالا قريبا. قوله: "الثاني تمتنع قد إلخ" في الرضي أنهما قد يجتمعان بعد إلا نحو ما لقيته إلا وقد أكرمني. قوله: "لم يلف" أي لم يجد وقضاءها بالمد. قوله: "نصف النهار" أي انتصف، الماء غامره الضمير يرجع إلى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري حاله، ولما لم يكن الضمير لصاحب الحال الذي هو النهار لم يصلح رابطا. قوله: "أي والماء غامره" الذي يظهر لي أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله إشارة إلى جواز تقدير كل، إذ يجوز تقدير الرابط هنا ضميرا أي غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أي وقفيز بدرهم، ويظهر لي أيضا أن تقدير الواو أرجح حملا على الكثير في ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك. ثم رأيت ما يؤيد ما ظهر لي أولا للدمامي وما يؤيد ما ظهر لي ثانيا للشمي. قوله: "الجائز فيها إلخ" هي ما عدا الواقعة بعد عاطف والمؤكد لمضمون الجملة. قوله: "ثم الضمير وحده" قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى لإيهام العطف. قوله: "مع قلته" أي بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو \_\_\_\_\_ ٥٢١ - البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٤٩؛ وخزانة الأدب ٧ / ٣٥؛ وشرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ١ / ١٨٦؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢٢٢.. (١)

"والحال قد يحذف ما فيها عمل ... وبعض ما يحذف ذكره حظل المنفي الجائز فيها الأوجه الثلاثة. الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو: ﴿فخرج على قومه﴾ [مريم: ١١] في زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا، وأما: ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ [النمل: ٤٠] ، فليس مستقرا فيه هو المتعلق لأنه كون خاص إذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود "والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل" أي منع، يعني أنه قد يحذف عامل الحال جوازا للدليل حالي نحو: راشدا للقاصد سفرا، ومأجورا للقادم من حج. أو مقالي نحو: ﴿بلى قادرين﴾ [القيامة: ٤] ﴿فإن خفتم فرجالا أو ركبانا﴾ [البقرة: ٢٣٩] ، أي تسافر: ورجعت، ونجمها، وصلوا. ووجوبا قياسا في أربع صور: نحو ضربي زيدا قائما. ونحو زيد أبوك عطوفا وقد مضتا، والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدرج نحو تصدق بدرهم فصاعدا، واشتر بدينار فسافلا، وما ذكر لتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس، وأتميميا—والضمير. وقوله **بنادر** أي بقليل جدا في نفسه. قوله: "لما تقدم" أي من قوله

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٨٥/٢

تعالى: ﴿قلنا اهبطوا﴾ [البقرة: ٣٨] ، الآية والبيتين بعده. قوله: "جملة المضارع المنفي الجائز إلخ" هو المضارع المنفي بلم أو لما. قوله: "يقع ظرفا" أي تاما وكذا الجار والمجرور. قوله: "ويتعلقان إلخ" قال سم حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصا وحينئذ لا يجب حذفه إذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررنا في الخبر. قوله: "فليس مستقرا فيه هو المتعلق" أي متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف وإلا فهو متعلق الظرف في هذا التركيب. قوله: "وذلك" أي المتعلق. قوله: "والحال قد يحذف إلخ" قيل منه فيما في قوله تعالى: ﴿ولم يجعل له عوجا، قيما﴾ [الكهف: ١] ، والتقدير أنزله قيما فجعل له النفي معطوفة على: ﴿أنزل على عبده الكتاب﴾ [الكهف: ١] ، وقيل: حال من الكتاب فجعل النفي معترضة أو حال أولي بناء على جواز تعدد الحال وإن اختلفت جملة وإفرادا لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل: حال من الضمير المجرور باللام العائد إلى الكتاب. وقيل: المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا أبو من هو. ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما صفة لعوجا، ونظيره اعراب أحوى صفة لغناء على تفسير الأحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر: ﴿مدهامتان﴾ [الرحمن: ٦٤] ، وإنما هو على هذا حال من المرعى وآخر لتناسب الفواصل، أما على تفسيره بالأسود من الجفاف واليبس فهو صفة لغناء كذا في المغني. والغناء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادي من الحشيش ونحوه. شمعي. قوله: "وبعض ما يحذف إلخ" وقد يمتنع حذف عاملها كما إذا كان معنويا لضعفه كاسم الإشارة والظرف. قوله: "وقد مضتا" الأولى في باب المبتدأ والثانية في هذا الباب. قوله: "فصاعدا" اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما في التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة إخبارية على جملة. (١)

"..... الاستفهام إذا جعلت

عوضا من حرف الجر في القسم. قال في التسهيل: وليس الجر في التعويض بالعوض خلافا للأخفش ومن وافقه. وذهب الزجاج والرماني إلى أن أيمن في القسم حرف جر وشذا في ذلك. وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو م الله. وجعله في التسهيل بقية أيمن قال: وليست بدلا من الواو ولا أصلها من خلافا لمن زعم ذلك. وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان، وقرئ: ﴿ولات حين مناص﴾ [ص: ٣] ، وزعم الأخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم. وذهب سيبويه إلى أن لولا — ككلتاهما. قوله: "في التعويض" أي صورة تعويضها التنبيه، وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال: ها الله بقطع الهمزة

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢/٢٨٦

ووصلها مدا وقصرا فاللغات أربع وآله بالمد مع الوصل، وآله بالقطع بلا تعويض شيء عن الباء كذا في الهمع. قال الدماميني: وأضعف اللغات الأربع في ها الله حذف ألف ها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام، لكن نقلها غير واحد عن الجرمي. قوله: "بالعوض" أي بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء؛ لأنها أصل حروف القسم. قوله: "خلافًا للأخفش ومن وافقه" أي حيث ذهبوا إلى أن الجر بالعوض، وهو المتجه عندي بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه، وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمر قياس مع الفارق؛ لأن الفاء والواو ليستا في الحقيقة عوضين عن أن بدليل إضمارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم. قوله: "إلى أن أيمن" بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الأفصح، وبالكسر فالضم، وبالكسر فالفتح، وبفتحتين. ويقال: إيم بكسر فضم، وإيم بفتح فضم، وإيم بكسرتين، وهيم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم: قال أبو حيان وهي أغرب لغاتها. وإم بكسرتين، وأم بفتحتين، وأم بفتح فضم، وأم بفتح فكسر، وأم بكسر فضم، وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما، وم مثلثا، فهذه عشرون لغة كذا في الهمع. قوله: "وشذا في ذلك"؛ لأنها اسم بمعنى البركة. قوله: "نحو م الله" هو على هذا القول مبني على إحدى الحركات؛ لأنه حرف جر وبهذا يعرف ما في كلام البعض فانظره. وأما على غيره فالحركة حركة بنية حركة الإعراب على النون المحذوفة تخفيفا. قوله: "وليست بدلا من الواو" رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلا لوجب فتحها كما في التاء قاله الدماميني. وفيه أن الواو بدل من الباء، ولم توافقها في الحركة إلا أن يقال خالفتها للتخفيف. قوله: "ولا أصلها من"، أي التي هي حرف قسم على رأي جماعة مشى عليه المصنف في تسهيله في مبحث من الجارة مختص برب مضافا إلى الياء نحو من ربي لأفعلن بضم الميم وكسرهما مع سكون النون فيهما، وإنما لم يكن الأصل من هذه فحذفت نونها؛ لأن الأشهر في من هذه الاختصاص بربي وأما رواية الأخفش من الله **فشادة** بخلاف م. وأما من التي هي لغة في أيمن فمثلثة الحرفين كما مر قاله الدماميني بعضه في مبحث من الجارة، وبعضه في مبحث أيمن. قوله: "والصحيح أنها اسم" أي مصدر أو اسم فعل، أو بمعنى كيف كما تقدم في المفعول. (١)

"وما رووا من نحو ربه فتى ... نزر كذا كها ونحوه أتــــ" والتاء لله ورب" مضافا للكعبة أو لياء المتكلم نحو: ﴿وتالله لأكيذن أصنامكم﴾ [الأنبياء: ٥٧] ، وترب الكعبة، وتربي لأفعلن، ونذر تالرحمن وتحياتك "وما رووا من نحو ربه فتى"، وقوله: ٥٤٠ - وربه عطبا أنقذت من عطبه "نزر" أي قليل. تنبيه: يلزم

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٠٦/٢

هذا الضمير المجرور بها الأفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى، فيقال: ربه رجلا وربّه امرأة. قال الشاعر: ٥٤١- ربه فتية دعوت إلى ما ... يورث المجد دائباً فأجابوا وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل "كذا كها ونحوه أتى" أي قد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلاً كقوله: —المجرور بها خلافاً للمبرد ومن وافقه. قوله: "والتاء لله ورب" يوهّم التسوية في الدخول عليهما، وليس كذلك فإن دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة. قوله: "ربه فتى" قال الجامي: هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن يعني قبل ذكره مؤخراً تمييزاً، فلا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظاً ورتبة كما مر هذا ما ظهر. قوله: "وربه عطبا" أي مشرفاً على العطب أي الهلاك قاله العيني، ولا ينافية قوله: أنقذت من عطبه؛ لأن المراد أبعدته عن العطب، وإنما عبر بالإنقاذ المشعر بالوقوع مبالغة. قوله: "أي قليل" أي بالنسبة للظاهر، وقيل: معنى نزر **شاذ** من جهة القياس وإن كان كثيراً مطرداً في الاستعمال. قوله: "الأفراد والتذكير" أي استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد، وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحو ربها امرأة، وربهما رجلين وهكذا واستندوا إلى السماع. قوله: "والتفسير بتمييز بعده" يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس، ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس، فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلا، فإنه ضعيف وإشعار المخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبئس، وعدم إشعار..... ٥٤٠- صدره: واه رأيت وشيكا صدع أعظمه البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر ٤/ ١٢٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٧١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦، ٢/ ١٠٢٧-٥٤١- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٩؛ والدرر ٤/ ١٢٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٤؛ وشرح شذور الذهب ص ١٧٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧٤؛ ومغني اللبيب ص ٤٩١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٧٠.. (١)

"..... ٥٤٤- وإذا الحرب شمّرت لم تكن كيوكقول الحسن: أنا كك وأنت كي. وأما دخولها على ضمير الرفع نحو ما أنا كهو، وما أنا كأنت، وما أنت كأنا، وعلى ضمير النصب نحو ما أنا كإياك وما أنت كإياي، فجعله في التسهيل أقل من دخول على ضمير الغيبة المتصل. قال المرادي: وفيه نظر بل إن لم يكن أكثر فهو مساو. والثالث أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر، أي أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله: ٥٤٥- فلا والله لا يلفي أناس ... فتى حتاك يا ابن أبي زياد وقوله: —على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢/ ٣٠٩



كدخولها على ضمائر الغيبة مع أنه دون دخولها على ضمائر الغيبة؛ لأنه **شاذ** يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا. قوله: "وإذا ارحب شمرت" أي نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم، كما في الدماميني عن سيبويه. قوله: "وأما دخولها" مقابل لمحذوف أي هذا دخولها على ضمير الجر وأما إلخ. قوله: "فجعله في التسهيل أقل" يتجه لي أن المراد الأقلية من حيث القياس، وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادي الذي سيذكره الشارح، وأن وجه أقليته أنه **شاذ** من جهتين كون مدخول الكاف ضميرا، وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر، فإن شذوذه من الجهة الأولى، فاعرفه فإنه في غاية النفاسة. قوله: "قال المرادي وفيه نظر إلخ" حاصله منع الأقلية بأنه إن لم يكن أكثر في لسان العرب كان مساويا. قوله: "كقوله" أي في حتى الجارة التي الكلام فيها أما حتى العاطفة، فتدخل على المضممر كضربتهم حتى إياك. وقال ابن هشام الخضراوي: لا تعطف إلا الظاهر كالجاءة. ١. هـ. فارضي. قوله: "فلا والله إلخ" الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا في جواب القسم على ما قاله العيني وغيره، وفيه أن التحقيق بكونه تأكيد لا الثانية دون الأولى، فيكون القسم مقحما بين النافي والمنفي إلا أن يراد التوكيد اللغوي، ولا يلفى جوابه أي لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول، وقوله \_\_\_\_\_ ٥٤٤ - عجزه: حين تدعو الكماة فيها نزالوا البيت من الخفيف، وهو لبشار بن برد في ديوانه، والدرر ٤ / ١٥٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠ / ١٩٧، ١٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢٦٥؛ وهمع الهوامع ٢ / ٥٤٥. ٣١ - البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الجني الداني ص ٥٤٤؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٨؛ وخزانة الأدب ٩ / ٤٧٤، ٤٧٥؛ والدرر ٤ / ١١١؛ ورصف المباني ص ١٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٥؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢٦٥؛ والمقرر ١ / ١٩٤؛ وهمع الهوامع ٢ / ٢٣.. (١)

"..... أي عن مثل البرد. وقوله: ٥٧٨ - بكا للقوة الشغواء جلت فلم أكن ... لأولع إلا بالكمي المقنعوهو مخصص عند سيبويه، والمحققين بالضرورة، وأجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم في الاختيار "وكذا عن وعلى" استعمالا اسمين: الأول بمعنى جانب، والثاني بمعنى فوق "من أجل ذا عليهما من دخلا" في قوله: ٥٧٩ - ولقد أراني للرمح دريئة ... من عن يميني تارة وأمامي الكاف حرف ومجرور عن محذوف وموصوف بقوله كالبرد، فلا شاهد فيه حينئذ، ويضعفه أن حذف موصوف الجملة، وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع. قوله: "بكا للقوة" أي بفرس كالقوة بفتح اللام وكسرهما، وسكون القاف كما في القاموس وهي العقاب، والشغواء

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣١١/٢

بمعجمتين المعوجة المنقار. وجلت من الجولان، والكمي الشجاع المتكمي بسلاحه أي المتغطي به. والمقنع المغطى رأسه بالبيضة قاله زكريا. قوله: "في الاختيار"، فأجازوا في زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضا بالإضافة. مغني. قوله: "استعملا اسمين" وهما حينئذ مبنيان لمشابهة الحرف في اللفظ. وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذاب في الهمع، والقول بإعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه. وفي الهمع عن ابن الطراوة والفارسي، والشلوين أن على اسم دائما معرب، واستعملت على فعلا ماضيا، تقول علا يعلو علوا، وعلى يعلو علاء كبقى يبقى بقاء. ولم يتعرض له لشهرته؛ ولأن علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية؛ لأنها ترسم بالألف؛ لأن أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء، ومقتضى هذا أن على الاسمية ترسم بالياء، وهو إنما بظهر إذا كانت من على يعلو أما إذا كانت من علا يعلو، فكتابتها بالألف؛ لأنها حينئذ واوية لكن يكفي في نكته ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا، ورسمها على أحد الوجهين بخلاف الفعلية، فإنها لا توافق الحرفية رسما في وجه أصلا فاعرفه. ولم يتعرض المصنف لإلى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهي، ولعل ذلك لقلته وجاءت منوية بمعنى النعمة. قوله: "من أجل ذا عليهما من دخلا" استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد، ولذا خص من؛ لأنها المسموع دخولها عليهما كثيرا، وسمع جر عن بعلى **نادرا**، فعلم أن اسميتها لا تتقيد بدخول من، نعم تتعين اسميتها بدخولها، وكذا بدخول غيرها من حروف الجر، فإذا قلت: زيد على السطح، وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية، وعند دخول من تتعين اسميتهما. قوله: "دريئة" \_\_\_\_\_ ٥٧٨- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجني الداني ص ٨٢؛ والدرر ٤ / ١٥٨؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٢٩٥؛ وجمع الهوامع ٢ / ٥٧٩. ٣١- البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ١٠ / ١٥٨، ١٦٠؛ والدرر ٢ / ٢٦٩، ٤ / ١٨٥؛ وشرح التصريح ٢ / ١٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦؛ وشرح =. (١)

"وقد يجر بسوى رب لدى ... حذف وبعضه يرى مطردا—وهو **نادر**. وقال في التسهيل: تجر رب محذوف بعد الفاء كثيرا، وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا، ومع التجرد أقل. ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أي كثير بالنسبة إلى بل. الثاني قال في التسهيل: وليس الجر بالفاء وبل باتفاق. وحكى ابن عصفور أيضا الاتفاق، لكن في الارتشاف: وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء، وبل لنيابتهما مناب رب، وأما الواو، فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها، والصحيح أن الجر برب المضمرة، وهو مذهب البصريين

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٣٩/٢

"وقد يجر بسوى رب" من الحروف "لدى حذف"، وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع، وذلك كقول رؤبة، وقد قيل له: كيف أصبحت؟ قال خير عافاك الله. التقدير على خير وقوله: ٥٩٧- أشارت كليب بالأكف الأصابع وقوله: —دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالأرض، كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والأثافي، وقوله: من جلله بفتح الجيم واللام الأولى أي من أجله، أو من عظيم شأنه؛ لأن الجلل يطلق بمعنى أجل وعظيم، وحقير وأما جلل بالبناء على السكون، فحرف بمعنى نعم من المغني، وشرح شواهد للسيوطي. قوله: "وهو **نادر**" أي جدا كما يدل عليه ما بعده. قوله: "كثير بالنسبة إلى بل"، أي وإن كان قليلا بالنسبة إلى الواو، فلا ينافي قول الشارح سابقا، لكن على قلة. قوله: "لكن في الارتشاف إلخ" يجاب بأن المصنف، وابن عصفور لم يعتدا بالمخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق. قوله: "والصحيح أن الجر برب المضمرة"؛ لأنه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلا، ولا بالواو إلا في القسم. قوله: "وهذا" أي الجر بسوى رب لدى الحذف. قوله: "كقول رؤبة" بضم الراء، وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب، قوله: — = النحوية ٣ / ٣٣٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ٧٧؛ والإنصاف ١ / ٣٧٨؛ والجني الداني ص ٤٥٤، ٤٥٥؛ والخصائص ١ / ٢٨٥ / ٣ / ١٥٠؛ ورصف المباني ص ١٥٦ / ١٩١ / ٢٥٤ / ٥٢٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ١ / ١٣٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٢٧٤؛ وشرح المفصل ٣ / ٢٨، ٧٩، ٥٢ / ٨؛ ومغني اللبيب ص ١٣٦؛ وجمع الهوامع ٢ / ٥٩٧.٣٧ - صدره: إذا قيل: أي الناس شر قبيلة والبيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١ / ٤٢٠؛ وتخليص الشواهد ص ٥٠٤؛ وخزانة الأدب ٩ / ١١٣، ١١٥؛ والدرر ٤ / ١٩١؛ وشرح التصريح ١ / ٣١٢؛ وشرح شواهد المغني ١ / ١٢؛ والمقاصد النحوية ٢ / ٥٤٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢ / ١٧٨؛ وخزانة الأدب ١٠ / ٤١؛ والدرر ٥ / ١٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٧٤؛ ومغني اللبيب ١ / ٦١، ٦٤٣ / ٢؛ وجمع الهوامع ٢ / ٣٦، ٨١.. (١)

"وألزموا إضافة إلى الجمل ... حيث وإذ وإن ينون يحتمل لبيك اسم مفرد مقصور أصله لبي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما في على وإلى ولدى. ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قبلت مع الظاهر في قوله: فلبى يدي مسور. وقول ابن الناظم: إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم. وزعم الأعلام أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في ذلك. ورد عليه بقولهم: لبيه ولبي يدي مسور، وبحدفهم النون لأجلها ولم يحدفوها في ذانك، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف. ا. هـ.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢ / ٣٥٠

النوع الثاني من اللام للإضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين: ما يختص بنوع من الجمل، وسيأتي، وما لا يختص وإليه الإشارة بقوله: "وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ" فشمّل إطلاقه الجمل الجملة الاسمية والفعلية، فالاسمية نحو جلست—قد يقال: يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفاً لفظاً وإن كان منكراً معنى. قوله: "الوصفية" أي لضرباً والمعنى اضرب ضرباً مكرراً كذا قال البعض تبعاً لشيخنا: ويحتمل أن المعنى على الوصفية اضرب ضرباً مسرعاً بل هذا أنسب بما مر في معنى هذاذك. قوله: "بما ذكر" أي من أن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً. قوله: "ولأنه معرفة" في الرد بهذا على الأعلام بحث لأنه سيذكر الشارح عند أنه يقول بحرفية الكاف في لبيك وأخواته وحينئذ لا إضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم رداً ثالثاً وهو أن ضرباً مفرد وهذاذك مثني ولا يوصف المفرد بالمثني. قوله: "أصله لبي" أي بوزن فعلى بسكون العين كما في التصريح. وقد يؤخذ منه أن الألف للتأنيث فتأمل. قوله: "كما في على إلخ" أشار به إلى أن الألف لا تبدل للإضافة ياء دائماً بدليل فتاك وعصاك. قوله: "ورد عليه سيبويه إلخ" ليونس أن يجيب بأن قوله فلبى يدي مسور **شاذاً** فلا يصلح للرد فتأمل. قوله: "وهم" أي بل خلافه في لبيك فقط. قوله: "مثلها في ذلك" أي في هذا اللفظ. قوله: "ورد عليه بقولهم إلخ" أي لأن قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لأن الاسم إنما يقوم مقامه مثله. وأجاب في التصريح عن هذا بأن لبيه ولبي يدي مسور **شاذان** فلا يصلحان للرد. وعن الثاني بأن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلام في نفس المسألة وكما في اثني عشر، وإنما لم يحذف من ذانك للإلباس. قوله: "لأجلها" أي لأجل كاف الخطاب وكذا الضمير في قوله وبأنها. قوله: "إلى الجمل" أي الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع إلى المضاف دمايني. قوله: "حيث وإذ" الأول ظرف مكان تصرفه **نادر** وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياءه واوا بل قال ابن سيده: هي الأصل كما في الدمايني. وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها كما في المغني. والثاني ظرف زمان ماض لا يتصرف إلا إذا أضيف إليه ظرف زمان كيومئذ. قال جماعة منهم الناظم: أو وقع مفعولاً به نحو: ﴿واذكروا إذ كنتم قليلاً﴾ [الأعراف: ٨٦] ، أو بدلاً منه نحو: ﴿واذكروا في الكتاب مريم إذ﴾ (١)

"إفراد إذ وما كإذ معنى كإذ ... أضيف جوازاً نحو حين جا نبذ\_\_\_\_\_٦٣٥- حيث لي العمائم **فشاذ** لا يقاس عليه خلافاً للكسائي. تنبيه: قولهم إذ ذاك ليس من الإضافة إلى المفرد بل إلى الجملة الاسمية والتقدير إذ ذاك كذلك أو إذ كان ذاك " وإن ينون يحتمل إفراد إذ" أي وإن ينون إذ يحتمل إفرادها

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٨١/٢

لفظاً. وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها كما في نحو يومئذ وحينئذ. ويكون التنوين عوضاً من لفظ الجملة المضاف إليها كما تقدم بيانه في أول الكتاب. وأما نحو وأنت إذ صحيح **فنادر** "وما كإذ مغنى" في كونه ظرفاً مبهماً ماضياً نحو حين ووقت وزمان—مكان مبني. وقيل: إذا أضيف إلى مفرد يكون معرباً كذا في العيني. وقيل: مفعولها حيث وطالعا حال من سهيل وقيل من حيث على معنى طالعا فيه. وقيل: علمية مفعولها حيث وطالعا أي طالعا فيه. أقول: أو طالعا مفعول أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا. والشاهد في إضافة حيث إلى مفرد. وقيل: سهيل مرفوع فحيث مضافة إلى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعا. قوله: "حيث لي العمائم" قال شيخنا أي شد العمائم على الرؤوس ويؤيده قول العيني أراد بـمكان لي العمائم الرؤوس. قوله: "إذ ذاك كذلك" أي أو ثابت أو نحو ذلك. قوله: "وأن ينون إلخ" ألحق الكافيجي بإذ في ذلك إذا فيجوز أن تقطع عن الإضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ أَطْعَمَ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤] . ا . هـ. نكت. قوله: "أي وإن ينون إذ إلخ" أشار إلى أن الضمير في ينون عائد إلى إذ وأن في قوله أفراد إذ إقامة الظاهر مقام المضمحل دفعا لتوهم رجوع الضمير إلى غير إذ. قوله: "وأما نحو وأنت إذ صحيح **فنادر**" هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون إلخ وبه يتبين أن أفعال التفضيل في أكثر على غير بابيه وفي بعض النسخ إسقاط قوله وأما إلخ. قوله: "وما كإذ إلخ" الأقرب ما أشار إليه الشارح من أن ما مبتدأ وكإذ صلتها والخبر كإذ الثانية وأضف جوازاً استئنافاً في موقع الاستدراك كما أشار إليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لأضف وعليه فقوله كإذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أي إضافة كإضافة إذ في كونها إلى الجملة. قوله: "ظرفاً مبهماً" يعني بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوباً على الظرفية أم لا كما في المغني وكما يرشد إليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون، ويوم ينفع الصادقين صدقهم. إذ الأول بدل من المفعول به في: ﴿لينذر يوم التلاق﴾ [غافر: ١٥] ، والثاني خبر والمراد بالمبهم \_\_\_\_\_ ٦٣٥ - تمامه: ونطعنهم تحت الحنى بعد ضربهم ... بيض المواضي حيث لي العمائم والبيت من الطويل، وهو للفرزدق في شرح شواهد المغني ١ / ٣٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٨٧؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ١٢٥؛ وخزانة الأدب ٦ / ٥٥٣، ٥٥٧، ٧ / ٤؛ والدرر ٣ / ١٢٣؛ وشرح التصريح ٢ / ٣٩؛ وشرح المفصل ٤ / ٩٢؛ ومغني اللبيب ١ / ١٣٢؛ وهمع الهوامع ١ / ٢١٢.. (١)

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢ / ٣٨٤

".....ويوم إذا أريد بها الماضي

"كإذ" في الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ، لكن "أضف" هذه "جوازا" لما سبق أن إذا تضاف إليه وجوبا "نحو حين جا نبذ" وجاء زيد يوم الحجاج أمير، ونحو حين مجيئك نبذ، وجاء زيد ويوم أمره الحجاج فتضاف للمفرد. فإن كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل إذ، بل يعامل معاملة إذا فلا يضاف إلى الجملة—مما ليس محدودا مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت وزمن وأوله اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا، وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم إلا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كما سيأتي لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له إلا أن يراد مطلق وقت، شمني. وفي شرح ابن غازي أن المحدود ما دل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل. وممن ذكر عدم جواز الإضافة في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام في جواز الإضافة إلى الجملة. ثم رأيت في المغني شاهدا على إضافة العام فإنه قال: لا يعود ضمير من الجملة المضاف إليها إلى المضاف فأما قوله: مضت سنة لعام ولدت فيه **فنادر** وقد خفي هذا الحكم على أكثر النحاة. ا. هـ. وسبقه إلى ذلك الناظم وعلمه بأن المضاف إلى الجملة مضاف في التقدير إلى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف إليه إلى المضاف لا يعود منها. قال الدماميني: وقضيته امتناع العود لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى. قوله: "ويوم" أي إذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص وإلا كان من المحدود أفاده سم. فائدة: إذا قلت أتيتك يوم لا حر ولا برد جاز لك رفع حر وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل إن وجرهما على أن لا زائدة حكى الأخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا. وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى إلا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير لكان أوضح فتأمل. قوله: "أضف هذه" أي الألفاظ المشبهة، إذ ولو قال هذا أي ما كإذ لكان أحسن. قوله: "لما سبق" اللام للتعدية متعلقة بأضف لا للتعليل. قوله: "ونحو حين مجيئك إلخ" ظاهر صنيعه أن هذا أيضا مثال لإضافة ما كإذ إلى ما سبق أن إذ تضاف إليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الأولى أن يقول: ومثال إضافة ما كإذ إلى المفرد نحو حين إلخ. قوله: "مستقل المعنى" بقي ما إذا كان حالا فانظره. قوله: "وأجاز ذلك الناظم على قلة" على هذا لا يكون مشبه إذا كإذ فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه إذ



حيث أعطى حكم إذ في الإضافة. قوله: "بظاهر ما سبق" أي من الآية والبيت. قوله: "فلا يضاف إلى جملة" لأنه حينئذ بعيد الشبه بإذ ولأنه لم يسمع..<sup>(١)</sup>

"..... فعلى إضمار كان الشانية كما أضمرت هي واسمها ضمير الشأن في قوله: ٦٤٣- فهلا نفس ليلا شفيحها هذا مذهب سيويه. وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية تمسكا بظاهر ما سبق. واختاره في شرح التسهيل. والاحتراز بقولي غالبا من نحو: ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾ [الشورى: ٣٧] ، فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولا شرطية فيه وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء. — ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا إضافة لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المغني وأن يفرقوا بين إذا وإذ وحيث بأن إذا تربط بكونها شرطاً كما في أين وأني وأما إذ وحيث فلولا الإضافة ما حصل ربط. يس بزيادة قوله: "إذا باهلي إلخ" نسبة إلى باهلة أرذل قبيلة من قيس. وح نظلية نسبة إلى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الإسلام والتصريح وغيرها. فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ. والمذرع بزال معجمة من أمه أشرف من أبيه. وقيل بالبدال المهملة أي المتأهل للبس الدرع. قوله: "الشانية" لا حاجة إليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلي اسمها والجملة بعدها خبرها. قوله: "كما أضمرت إلخ" أي لأن أداة التحضيض لا يليها إلا الفعل. قوله: "وأجاز الأخفش" أي تبعاً للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية. وفصل ابن أبي الربيع فأجاز وقوع الاسم بعدها إذا أخبر عنه بفعل ومنعه إذا أخبر عنه باسم. قوله: "لكن يجب إلخ" وقول بعضهم: إن الضمير توكيد لا مبتدأ وإن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك ضرورة أو **نادر** من الكلام. وقول بعضهم: إن الضمير توكيد لا مبتدأ وإن ما بعده الجواب تعسف ومن ذلك إذا التي بعد القسم نحو: ﴿والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلّى﴾ [الليل: ١] ، ﴿والنجم إذا هوى﴾ [النجم: ١] ، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جواباً في المعنى فيلزم تعليق القسم الإنشائي وهو ممتنع. ا. هـ. مغني وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضي فإنه جوز في الآيتين — ٦٤٣ - صدره: ونبت ليلى أرسلت بشفاعته والبيت من الطويل، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٥٤، ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥؛ ولابن الدمينه في ملحق ديوانه ص ٢٠٦؛ وللمجنون أو لابن الدمينه أو للصمة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ١ / ٢٢١؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤١٦؛ ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب ٣ / ٦٠؛ وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر ٥ / ١٠٦؛ وللمجنون أو لغيره في

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٨٥/٢



المقاصد النحوية ٤ / ٤٥٧؛ وبلا نسبة في الأغاني ١١ / ٣١٤؛ وأوضح المسالك ٣ / ١٢٩؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٠؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ والجني الداني ص ٥٠٩، ٦١٣؛ وخزانة الأدب ٨ / ١٣، ١٠ / ١٠. ٢٢٩، ١١ / ٥٢٤، ٣١٣؛ ورصف المباني ص ٤٠٨؛ والزهرة ص ١٩٣؛ وشرح التصريح ٢ / ٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٢٢؛ ومغني اللبيب ١ / ٧٤؛ وجمع الهوامع ٢ / ٦٧.. (١)

"ولا تضيف لمفرد معرف ... أيا وإن كررتها فأضفأو تنو الأجزاء واحصن بالمعرفة ... موصولة أيا وبالعكس الصفة—[البقرة: ٦٨] ، أي وكلا ما ذكر وبين ما ذكر. الثالث أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله بلا تفرق، فلا يجوز كلا زيد وعمرو. وأما قوله: ٦٤٧- كلا أخي وخليلي واجدي عضدا ... في النائبات وإمام الملمات قوله: ٦٤٨- كلا الضيفن المشنوء الضيف نائل ... لدي المنى والأمن في العسر اليسرفمن الضرورات **النادرة** "ولا تضيف لمفرد معرف أيا" المفردة مطلقا لأنها بمعنى بعض "وإن كررتها" بالعطف "فأضف" إليه كقوله: ٦٤٩- فلئن لقيتك خالين لتعلمن ... أبي وأيك فارس الأحزاب قوله: ٦٥٠- ألا تسألون الناس أبي وأيكم ... غداة التقينا كان خيرا وأكرما لأن المعنى حينئذ أينا "أو تنو" بالمفرد المعرف الجمع بأن تنوى "الأجزاء" نحو أي—المسنة. وابن بكر الفتية. والعوان النصف. قوله: "فلا يجوز كلا زيد وعمرو" لأن كل موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب. قوله: "الضيفن المشنوء" أي الطفيلي المبغوض. قوله: "المفردة" أي غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده. وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينو به الأجزاء أخذا مما بعده أيضا. قوله: "مطلقا" أي سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتا أو حالا. قوله: "لأنها بمعنى بعض" أي حيث أضيفت للمعرف أي والمفرد المعرف شيء واحد ليس له أبعاد بخلاف ما إذا أضيفت للمنكر فإنها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم. قوله: "وإن كررتها" أي سواء كان المجرور بها أولا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم إضافتها أولا إلى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع إلى أي لا بالعموم السابق لأن التكرار لا يجيء في الوصفية والحالية. قوله: "بالعطف" أي بالواو كما في التسهيل. قوله: "فأضف" أي أجز إضافتها إلى ما ذكر. قوله: "لأن المعنى حينئذ أينا إلخ" أشار به \_\_\_\_\_ ٦٤٧- البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ١٤٠؛ والدرر ٣ / ١١٢؛ وشرح التصريح ٢ / ٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٠؛ ومغني اللبيب ص ٢٠٣؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤١٩؛ وجمع الهوامع ٢ / ٦٤٨. ٥٠- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣ / ٦٤٩. ٤٢١- البيت من الكامل؛ وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٣ /

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢ / ٣٩٠

١٤٢؛ والدرر ٣٢ / ٥؛ وشرح التصريح ٤٤ / ٢، ١٣٨؛ والمحتسب ٢٥٤ / ١؛ ومغني اللبيب ص ١٤١؛ والمقاصد النحوية ٤٢٢ / ٣؛ وجمع الهوامع ٦٥٠.٥١ / ٢ - البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٣٩١؛ والمقاصد النحوية ٤٢٣ / ٣.. (١)

"ومع مع فيها قليل ونقل ... فتح وكسر لسكون يتصل—عندي صواب وعند فلان علم به ويمتنع ذلك في لدي. قاله ابن الشجري في أماليه. الثاني أنك تقول: عندي مال وإن كان غائبا عنك ولا تقول: لدي مال إلا إذا كان حاضرا. قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري. وزعم المعري أنه لا فرق بين لدي وعند. وقول غيره أولى "و" ألزموا إضافة أيضا "مع" وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته، والمشهور فيها فتح العين وهو فتح إعراب و"مع" بالبناء على السكون "فيها قليل" كقوله: ٦٥٥ - فريشي منكم وهواي معكم ... وإن كانت زيارتكم لماما وزعم سيويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هي لغة ربيعة وغنم فإنها مبنية عندهم على السكون. وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادعى النحاس الإجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم هذا حكمها إذا—التمثيل للمعاني لأنها محل الافتراق. قوله: "ويمتنع ذلك في لدي" استظهر البعض أنه **نادر** لا ممتنع وقد يوجه بأنهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأسأله الفوز لديه. ثم رأيت بعضهم رد المنع رد المنع بقوله تعالى: ﴿ما يبدل القول لدي﴾ [ق: ٢٩]. قوله: "أنه لا فرق بين لدي وعند" انظر هل المراد أنه لا فرق بينهما في كلا الوجهين السابقين أو في الثاني فقط الأقرب الأول فتأمل. قوله: "ألزموا إضافة أيضا مع" أشار بذلك إلى أن مع معطوفة على لدن ليكون في كلام المصنف تصريح بلزومها الإضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافي اللزوم قوله الآتي تفرد مع إلخ لأن محل اللزوم إذا كانت ظرفا وهي في الأفراد حال على ما سيتضح. قوله: "لمكان الاصطحاب أو وقته" المراد بالاصطحاب ما يشمل القرب كما في: ﴿إن مع العسر يسرا﴾ [الشرح: ٦]. قوله: "وهو فتح إعراب" لشبهه١ بعند في وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالا على حضور نحو: ﴿نجني ومن معي﴾ [الشعراء: ١١٨] ، أو على قرب نحو: ﴿إن مع العسر يسرا﴾ [الشرح: ٦] ، نقله سم عن المصنف. قوله: "فريشي منكم" المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال. لماما بكسر اللام أي وقتا بعد وقت. قوله: "وغنم" بفتح الغين المعجمة وسكون النون. قوله: "فإنها مبنية عندهم" قيل لجمودها للزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة. قوله: "والصحيح

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٩٣/٢

أنها باقية على اسميتها" أي لأن المعنى في الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل. قوله: "هذا" أي بناء مع الساكنة العين على السكون أي\_\_\_\_\_٦٥٥- البيت من الوافر، وهو لجريز في ديوانه ص ٢٢٥؛ وشرح أبيات سيويه ٢ / ٢٩١؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٤٣٢؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٣١؛ والكتاب ٢ / ٢٨٧؛ ولأحدهما في شرح التصريح ٢ / ٤٨؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ١٤٩؛ والجني الداني ص ٣٠٦؛ ورصف المباني ص ٣٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٥؛ ولسان العرب ٨ / ٣٤١ "مع" .." (١)

"إعمال المصدر: بفعله المصدر ألحق في العمل ... مضافا أو مجردا أو مع ألـوأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرهما لغة قليلة حكاهما أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب، وبها قرأ حمزة: ﴿ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي﴾ [إبراهيم: ٢٢] ، وكسر ياء عصاي الحسن وأبو عمرو في **شاذ**، وهو أضعف من الكسر مع التشديد. خاتمة: في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب: أحدها أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور. والثاني أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل. والثالث أنه مبني وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب. والرابع أنه لا معرب ولا مبني وإليه ذهب ابن جني. وكلا هذين المذهبين بين الضعف. والله أعلم. إعمال المصدر: "بفعله المصدر ألحق في العمل" تعديا ولزوما، فإن كان فعله المشتق منه لازما—قوله: "وأما ياء المتكلم المدغم فيها" هذا مقابل قوله: يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسره آخره. قوله: "وكسرهما لغة قليلة" قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء أن الياء إذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبي. قوله: "وهو أضعف من الكسر مع التشديد" لعل وجهه أن الكسرة في عصاي تالية للألف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخي تالية للياء وهي تناسب الكسرة. قوله: "بكسرة ظاهرة" أي خلفت كسرة المناسبة ورد بأن الأصل بقاء ما كان قاله الدماميني. قوله: "مبني" رد بأنه لا مقتضى للبناء والإضافة للمبني إنما تجوز البناء إذا توغل المضاف في الإبهام قاله يس. قوله: "لا معرب ولا مبني" وعلى هذا إذا قلت: غلامي حاضر فغلام مبتدأ في محل رفع إذ ليس الإعراب المحلي مخصوصا بالمبني هذا هو الظاهر وإن توقف فيه البهوتي وسكت علي. البعض. إعمال المصدر: قوله: "بفعله المصدر ألحق في العمل" اعترض بأنه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لأنه أصل الفعل كما سيصرح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وإنما

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٩٩/٢

التعبير بالإلحاق لكون الأصل في العمل للفعل فهو من إلحاق الفرع في العمل بالأصل فيه لا من إلحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدماميني صرح بأن عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل. قوله: "فإن كان فعله المشتق منه لازما إلخ" هذه العبارة تقتضي أن بعض الأفعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناطم بحدث. (١)

"..... أن يكون كذلك. ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب: سمع أذني أخاك يقول ذلك الثالث لإعمال المصدر شروط ذكرها في غير هذا الكتاب. أحدها أن يكون مظهرا فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور وقياسه في الظرف. ثانيها أن يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل. ثالثها أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل. وأما قوله: ٧٠٣ - يحابي به الجلد الذي هو حازم ... بضربة كفيه الملا نفس راكب **فشاذ**. رابعها أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبي ضربك المبرح — مفصولة بالخبر ونحوه نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ [طه: ١١٨] ، ومثل إن كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذي يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدماميني وشارح الجامع. قوله: "سمع أذني أخاك يقول ذلك" حال كالحال في ضربني العبد مسيئا فالتقدير سمع أذني أخاك حاصل إذ كان أو إذا كان، فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الأخ وإن زعمه البعض. وإنما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن المخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد، وإنما لم يكن مقدرا بأن المصدرية لأن المراد الإخبار بأن سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضي أنه سيحصل لأنها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض، وفيه نظر إذ تقدير أن والماضي لا يقتضي أن السمع سيحصل فتدبر. قوله: "فلو أضمر لم يعمل" لضعفه بالإضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الأصح مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح. وتوقف البهوتي هل هذا الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيدا عالم وهو بكرا جاهل أو يعمل اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا. وقول الدميني لم أر أحدا حكى إجازة إعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال الثاني ويضعف الأول ويقوي الثالث. قوله: "فلو صغر لم يعمل" لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل وقيل يعمل مصغرا ويوافقه رويدا زيدا. قوله: "غير محدود" أي دال على المرة. قوله: "فلو حد بالتاء" أي تاء الوحدة لم يعمل لأن صيغته حينئذ ليست الصيغة التي هي أصل الفعل فلو كانت التاء في أصل بناء

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢/٤٢٧

المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدودا. قوله: "يحايي" أي يحيي به أي بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوي فاعل، والحازم الضابط والملا مقصور هو التراب. والشاهد في نصبه بضربة ونفس مفعول يحايي يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمة وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا. قوله: "أن يكون غير منعوت إلخ" أي لأن النعت من خصائص الأسماء المبعدة عن الفعل \_\_\_\_\_ ٧٠٣- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في حاشية يس ٢ / ٦٢؛ والدرر ٥ / ٢٤٣؛ وشرح قطر الندى ص ٢٦٣؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٥٢٧.. (١)

"..... زيدا لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر. فلو نعت بعد تمامه لم يمنع. والأولى أن يقال: غير متبوع بدل غير منعوت لأن حكم سائر التوابع حكم النعت في ذلك. خامسها أن يكون مفردا. وأما قوله: ٧٠٤- قد جربوه فما زادت تجاربهم ... أبا قدامة إلا المجد والنفعا **فشاذا**. وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأن يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصل الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالا أو مستقبلا لأنهما مدلولوا المضارع "ولاسم مصدر عمل" واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما في— وإنما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل. قوله: "قبل تمام عمله" أي بذكر سائر متعلقاته. قوله: "بمنزلة الصلة من الموصول" إنما قال بمنزلة نظرا إلى حال التصريح بالمصدر لأن المعمول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وإن كان بعد تقدير المصدر بأن أوما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الأولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا. قوله: "فلا يفصل بينهما" أي بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالأولى الأجني ولهذا لا يصح أن يكون يوم في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ، يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩]، معمولا لرجع للفضل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة. قوله: "أن يكون مفردا" أي لأن تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغه الأصلية التي هي أصل الفعل. وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم. وبقي من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبي زيدا ضرب عمرو. نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله إذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا أو كان المعمول ظرفا وهو الراجح وبقي منها أيضا ذكره فلا يعمل محذوفا على الأصح كما في الهمع وغيره. قوله:

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢ / ٤٣٢

"تجاربهم" بكسر الراء جمع تجربة. والفنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء. قوله: "ولاسم مصدر عمل" أي مضافا أو مجردا أو مع أل كما أفاده سم. قوله: "في الدلالة على معناه" أي معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والكحل بضم أولهما فإن كلا منهما وإن اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات. ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذي يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه. قوله: "دون عوض" \_\_\_\_\_ ٧٠٤ - البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ١٥٩؛ وتذكر النحاة ص ٤٦٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٩٤؛ ولسان العرب ١ / ٢٦١ "جرب"، ٨ / ٢٥٧ "فنع"؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢ / ٣٩٤؛ والخصائص ٢ / ٢٠٨.. (١)

"وبعد جره الذي أضيف له ... كمل بنصب أو برفع عمله" وقوله: ٧٠٩ - لأن ثواب الله كل موحد ... جنانا من الفردوس فيها يخلد وقول عائشة - رضي الله عنها: من قبله الرجل زوجته الوضوء. تنبيه: إعمال اسم المصدر قليل. وقال الصيمري: إعماله **شاذ** وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير عمل "وبعد جره الذي أضيف له كمل بنصب أو برفع عمله" اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال: الأول أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله نحو: ﴿ولولا دفع الله الناس﴾ [البقرة: ٢٥١، الحج: ٤٠]. الثاني عكسه نحو أعجبني شرب العسل زيد. ومنه قوله: ٧١٠ - قرع القوافيز أفواه الأباريق - بكسر الراء أي الرائحة من الإبل. قوله: "جنانا" مفعول ثانٍ لثواب. قوله: "قليل" أي وإن كان قياسيا كما يؤخذ من المقابلة. قوله: "كمل بنصب أو برفع عمله" أي إن أردت التكميل كما سيذكره الشارح فالأمر للباحة لا للوجوب، ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب في باب ظن إذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف في باب ظن: ولا تجز هنا بلا دليل ... سقوط مفعولين أو مفعول فاندفع ما أطالوا به هنا. وأو مانعة خلو فتجوز الجمع فتدخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معا. قوله: "خمسة أحوال" هذه الأحوال التي ذكرها ظاهرة في مصدر المتعدي لواحد أما مصدر المتعدي لاثنتين أو ثلاثة فتجوز إضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه. وأما مصدر اللازم فتجوز إضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايضة. قوله: "قرع القوافيز إلخ" صدره: \_\_\_\_\_ ٧٠٩ - البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٣٩؛ والدرر ٥ / ٢٦٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٦٩٤؛ ولسان العرب ٦ / ١٦٤ "فردوس"؛ وبلا نسبة في شرح شذور الذهب ص ٥٢٩؛ وجمع الهوامع ٢ / ٧١٠.٩٥ - صدره: أفنى بلادي

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢/٤٣٣



وما جمعت من نشوالببيت من البسيط، وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه ص ٦٠؛ والأغاني ١١ / ٢٥٩؛  
 وخزانة الأدب ٤ / ٤٩١؛ والدرر ٥ / ٢٥٦؛ وشرح التصريح ٢ / ٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٩١؛  
 والشعر والشعراء ص ٥٦٥؛ ولسان العرب ٥ / ٣٩٦ "قزز"؛ والمؤتلف والمختلف ص ٥٦؛ والمقاصد النحوية  
 ٣ / ٥٠٨؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٣٣٨؛ والإنصاف ١ / ٢٣٣؛ وأوضح المسالك ٣ / ٢١٢؛  
 وشرح شذور الذهب ص ٤٩٣؛ واللمع ص ٢٧١؛ ومغني اللبيب ٢ / ٥٣٦؛ والمقتضب ١ / ٢١؛ والمقرب  
 ١ / ١٣٠؛ وهمع الهوامع ٢ / ٩٤.. (١)

"وفعل اللازم بابه فعل ... كفرح وكجوى وكشللوفعل اللازم مثل قعدا ... له فعول باطراد  
 كغدا—تنبية: اشترط في التسهيل لكون فعل قياسا في مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملا بالفم  
 كالمثالين الأخيرين، ولم يشترط ذلك سيبويه الأخفش بل أطلقا كما هنا "وفعل" المكسور العين "اللازم بابه  
 فعل" بفتح الفاء والعين قياسا سواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا "كفرح وكجوى وكشلل" مصادر فرح  
 زيد، وجوى عمرو، وشلت يده، والأصل شللت. ويستثنى من ذلك ما دل على لون فإن الغالب على مصدره  
 الفعلة نحو سمر سمرة، وشهب شهبه، وكهب كهبة، والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى في التوضيح  
 ما دل على حرفة أو ولاية قال: فقياسه الفعالة. ومثل للثاني فقال: كولى عليهم ولاية، ولم يمثل للأول.  
 وفيما قاله نظر فإن ذلك إنما هو معروف في فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية **فنادر** "وفعل" المفتوح  
 العين "اللازم مثل قعدا له فعول باطراد" معتلا—الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره. ا. هـ.  
 دماميني. وحكي في الهمع عن بعضهم أنه قال: لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع فلا يقاس  
 على فعل ولو عدم السماع. قوله: "بابه فعل" أي قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو  
 اللائق بقول الشارح قياسا. قوله: "أو معتلا" أي بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمي. قوله: "وكجوى" هو  
 الحرفة من عشق أو حزن. قوله: "فإن الغالب على مصدره الفعلة" أشار بالتعبير بالغالب إلى أن الغلبة أمانة  
 القياس كما أن عدمها أمانة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتي وأقره. قوله: "لون بين الزرقة  
 والحمرة" فسرها في القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهي السواد،  
 وبالغبرة المشوبة سوادا والغبرة لون الغبار ولم يذكر ما ذكره الشارح في معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح  
 أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذا النقل إن صح كان ذكر التصريح ذلك في غير هذا الباب إذ لم يذكره فيه.  
 قوله: "واستثنى في التوضيح إلخ" واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢ / ٤٣٦



كقدم وصعد ولصق. قال: وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم. قوله: "فقياسه الفعالة" أي بكسر الفاء. قوله: "كولي عليهم ولاية" عداه بعلی ليصح التمثيل أما المتعدي بنفسه نحو ولي أمرهم فليس مما نحن فيه لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي. قاله المصريح. قوله: "ولم يمثل للأول" أي لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات في معنى الحرف. قوله: "فإن ذلك" أي كون المصدر القياسي فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة. وقول في فعل أي اللازم أو المتعدي بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة الأولين متعديان والأخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره أن من معاني النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر. قوله: "مثل قعدا" حال من الضمير في اللازم وقوله كغدا معطوف عليه بإسقاط العاطف إذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به إلى أنه لا فرق بين. (١)

"فعلال أو فعلة لفعلا ... واجعل مقيسا ثانيا لا أولا—تدلى تدليا، وتداني تدانيا، وتسلقى تسلقيا، "فعلال أو فعلة لفعلا" وما ألحق به نحو دحرج دحرجا ودحرجة، وحوقل حيقالا وحوقلة. ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع "واجعل مقيسا" من فعلال وفعلة "ثانيا لا أولا" وكلاهما عند بعضهم مقيس هو ظاهر كلام التسهيل. تنبيه: يجوز في المضاعف من فعلال نحو الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره. وليس في العربية فعل بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل. وإنما فتح تشبيها بالتفعال كما جاء في التفعال التبيان والتقاء بالكسر. والتفعال كله بالفتح إلا هذين، على أنهما عند—من الخمار ودون الرداء. قوله: "وجب إبدال الضمة كسرة" أي لمناسبة الياء. قوله: "إذا كانت اللام" أي الثانية ياء أي أصلية كما في الترامي، أو منقلبة عن واو كما في التساوي ولا حاجة إلى هذا الشرط لعلمه من قوله فإن لم يكن صحيح اللام إذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه إلا ياء. قوله: "تسلقى تسلقيا" أي استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقيته قال في القاموس سلقيته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره. قوله: "فعلال" أي بكسر الفاء. قوله: "وما ألحق به" أي بفعلل كفوعل نحو حوقل، وفيعل نحو بيطر، ففي مثال الشارح نشر على ترتيب اللف. فعلم مما قرناه أن في قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورا. قوله: "نحو دحرج دحرجا" نقل في التصريح عن الصيمري وغيره أن دحرجا لم يسمع في دحرج وسمع سرهفت الصبي سرهفا إذا أحسنت غذاءه. قوله: "وكلاهما عند بعضهم مقيس" ظاهره في المضاعف وغيره. وصاحب التوضيح جعل الأول مقيسا في المضاعف كزلزال. قوله: "يجوز في المضاعف" هو ما فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢/٤٦٠

ولامه الثانية من جنس واحد. قوله: "فتح أوله وكسره" أي وإن كان الأكثر كما في التوضيح والدمامي أن يعني بالمفتوح اسم الفاعل نحو من شر الوسواس أي الوسوس والصلصال بمعنى المصلصل. وفي الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي نقلا عن الناظم أن المطرد في المصدر من فعلا هو الكسر وأن الفتح ندر في قولهم: وسوس الشيطان وسواسا، ووعوع الكلب وعوعا، وغطط السهم في مروره غطاطا إذا التوى. وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وأن تجويز الزمخشري الفتح في المصدر الذي لم يسمع فتحه قياسا على ما سمع يرد بأن **النادر** لا يقاس عليه. قوله: "والتفعال كله بالفتح" الواو للحال. ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جيء به كذلك للتكثير. وقال الفراء وجماعة من الكوفيين مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعي أو قياسي قولان. وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر. ا. هـ. دماميني باختصار. قوله: "على أنهما" أرجع شيخنا الضمير إلى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف. (١)

"الفاعل الفاعل والمفاعلة ... وغير ما مر السماع عادلهم——سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر. ومذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم. وكذلك القعقاع بالفتح الذي يتقعقع وبالكسر المصدر. والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر. وأجاز قوم أن يكون مصدرين "الفاعل الفاعل والمفاعلة" نحو خاصم خصاما ومخاصمة، وعاقب عقابا ومعاقبة، لكن يمتنع الفاعل ويتعين المفاعلة فيما فاءه ياء، نحو ياسر مياسرة، ويامن ميامنة. وشذ يومه يواما لا مياومه "وغير ما مر السماع عاد له" أي كان له عديلا فلا يقدم عليه إلا بسماع. نحو كذب كذابا وهي تنزي دلوها تنزيا. وأجاب إجابا، وتحمل تحمالا، واطمأن طمأنينة، وتراموا رميا، وقهقر قهقرى، وقرفص قرفصاء، وقاتل قيتالا. تنبيه: يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثي قليلا نحو جرد جردا ومجلودا. وقوله:——حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض إلى التبيان والتلقاء ويؤيد الأول السياق بعد. قوله: "بالفتح الاسم" أي الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض. ومقتضى التنظير بعده خلافه فإن التنظير بالقعقاع يقتضي أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضي أنه اسم للزلزل به فتدبر. قوله: "اسم لما وسوس به الشيطان" مناف لما مر عن التوضيح والدمامي. قوله: "وأجاز قوم أن يكونا" أي المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره في أول

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤٦٦/٢

التنبية على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا. قوله: "لفاعل الفاعل والمفاعلة" قال الدماميني: والمطرّد دائماً عند سيويه المفاعلة فقد يتركّون الفاعل ولا يتركّون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جالسا. قوله: "فيما فاءؤه ياء" أي في مصدر الفعل الذي فاءؤه ياء ولم يستثنه المصنّف لندرة فاعل الذي فاءؤه ياء بل مطلق الفعل الذي فاءؤه ياء قليل. قوله: "وشذ ياءومه يواما"، لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله: لا مياومة أي فليست **شاذة**. وفي بعض النسخ يواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط. والمياومة المعاملة بالأيام كما في القاموس. قوله: "وغير ما مر" أي وغير المصادر التي مرت لأفعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها. قوله: "عادلة" يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهي المقابلة ويحتمل أن عاد فعل من العود وله جار ومجرور وعليه فإن أرجع الضمير المستتر للسمع والبارز لغير ما مر كان في العبارة قلب وإن عكس فلا. قوله: "نحو كذب كذابا" بالتشديد فيهما مع كسر الكاف في الثاني. قوله: "تحمالا" بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدماميني. قوله: "واطمان طمانينة" والقياس اطمئنانا لأن أصل اطمأن اطمأن كاستخرج فأدغمت إحدى النونين في الأخرى. قال الدماميني: وظاهر كلام سيويه أن الطمانينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر لا مصدران. قوله: "رميا" بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم. قوله: "فيتالا" لا ينافي شذوذه كونه الأصل إذ كثيرا ما يهجر الأصل حتى يعد النطق به شذوذا. (١)

"وهو قليل في فعلت وفعل ... غير معدى بل قياسه فعلاً فاعل فعلاً نحو أشر ... ونحو صديان ونحو الأجهرو فعل أولى وفعل بفعل ... كالضخم والجميل والفعل جملواً فعل فيه قليل وفعل ... وبسوى الفاعل قد يغنى فعلاً—سالم، وفره الفرس فهو فاره. أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب، وركب فهو راكب "وهو قليل في فعلت" بضم العين كظهر فهو طاهر، ونعم فهو ناعم، وفره فهو فاره "و" في "فعل" بكسرها "غير معدى" نحو سلم فهو سالم "بل قياسه" أي قياس فعل اللازم المكسور العين "فعل" بفتح الفاء وكسر العين في الأعراض "وأفعل" في الألوان والخلق و"فعلاً" فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن "نحو أشر" وبطر وفرح "ونحو صديان" وريان وعطشان "ونحو الأجهر" والأحمر. ومما شذ فيه مريض وكهل "وفعل" بفتح الفاء وسكون العين "أولى وفعل بفعل" مضموم العين "كالضخم" والشهم "والجميل" والظريف "والفعل" لهذه ضخم وشهم و"جمل" وظرف "وأفعل فيه قليل وفعل" بفتحتين، وفعلاً—غذا طفله باللبن فهو غاذ وهو قليل إلخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على النسخة الثانية. وكتب البعض على هذه النسخة

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤٦٧/٢

فاعترضها بأنه كان الأحسن في صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازما بمعنى كذا ومتعديا بمعنى كذا، ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعديا وجعل الواو بمعنى أو فتفطن. قوله: "وفره" يقال: فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أي نشط وخف. ورجل فاره أي حاذق وجارية فرهاء أي حسناء. قوله: "وهو" أي صوغ فاعل قليل أي **شاذ**. قوله: "أي قياس فعل" أي قياس الوصف من فعل. قوله: "في الأعراض" جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الألوان والخلق. قوله: "والخلق" بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة، والمراد بها الحال الظاهري في البدن كالعور والحدود والجهر. قوله: "وحرارة الباطن" الواو بمعنى أو. قوله: "نحو أشر وبطر وفرح" بتنوين الثلاثة لأنها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان. والأشر والبطر معناهما الذي لا يحمد النعمة. والصديان العطشان. والأجهر الذي لا يبصر في الشمس وأعاد نحو في قوله ونحو صديان وقوله ونحو الأجهر لاختلاف النوع. وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء. واعترض بأن الري انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلا إلا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكما. قوله: "ومما شذ فيه" أي في فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس مرض وكهل لأنهما من الأعراض. قوله: "أولى" لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده. قال الشاطبي: وغير المصنف يرى أن فعلا قياس دون فعل. قوله: "والشهم" وهو ذكي الفؤاد. قوله: "والفعل جمل" احتراز عن جميل. (١)

"وزنة المضارع اسم فاعل ... من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الأخير مطلقا ... وضم ميم زائد قد سبقا—إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما إذا دل على الثبوت، كطاهر القلب، وشاحط الدار أي بعيدا فهو صفة مشبهة أيضا "وبسوى الفاعل قد يغنى فعل" أي وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف "وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل. مع كسر متلو الأخير مطلقا وضم ميم زائدة قد سبقا" أي يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الأخير مطلقا: أي سواء كان مكسورا في المضارع—صفتين مشبهتين إذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا إلى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثي المجرد. قوله: "صفات مشبهة"

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤٧٤/٢

أي إن قصد بها الثبوت والدوام وإن لم تضاف إلى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فإن قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الإسقاطي وغيره أنها إذا قصد بها النص على الحدوث حولت إلى فاعل. وفي التصريح عن الشاطبي وغيره أنه إذا أريد حدوث الحسن مثلاً قيل حاسن لا حسن. وقوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه أي أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة إلا إذا قصد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر. والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الأصل في فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر إلا مع ما يدل على خروجه عن الأصل واستعماله في الثبوت من الإضافة أو النصب المذكورين وأما غير فاعل فمشارك في الأصل بين الحدوث والثبوت فاكتمل في كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت. قوله: "إذا دل على الثبوت" أي الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لأنه لا يختص بالصفة المشبهة. قوله: "وبسوى الفاعل قد يغنى فعل" يغنى بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أي استغنى ونسبة الاستغناء إلى فعل مجاز كما أشار إليه الشارح بقوله أي قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل في الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل. قوله: "وزنة" أي موازن المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذي الثلاث أي من مصدر فعل غير ذي الثلاث نعت لاسم فاعل. قوله: "مع كسر متلو الأخير" أي ما يتلوه الحرف الأخير والمراد الكسر ولو تقديرًا كمعتل ومختار اسمي فاعل. وأما منتن بضم التاء اتباعاً **فشاذ**. وشذ فتح ما قبل الآخر في ألفاظ كاسم الفاعل من أحسن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة أي تكلم بما لا يعقل فإن كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس وألفح بالفاء والحاء المهملة أي افتقر وصار مفلساً. واجرأشت الإبل بجيم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أي سميت. وشذ أيضاً مجيء اسم فاعل أفعل على فاعل كأورس الشجر إذا أخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلاً وأمحل البلد إذا قحط فهو ما حل..<sup>(١)</sup> "وإن فتحت منه ما كان انكسر ... صار اسم مفعول كمثّل المنتظروفي اسم مفعول الثلاثي اطرء ... زنة مفعول كآت من قصدوناب نقلاً عنه ذو فعيل ... نحو فتاة أو فتى كحيل—كمطلق ومستخرج، أو مفتوحاً كمثلم ومتدحرج "وإن فتحت منه" أي من هذا "ما كان انكسر" وهو ما قبل الأخير "صار اسم مفعول كمثّل المنتظر" والمستخرج "وفي اسم مفعول الثلاثي اطرء زنة مفعول كآت من قصد" يقصد فإنه مقصود، وآت من ضرب مضروب ومن مر مرور به، ومنه مبيع مقول ومرمي، إلا أنها غيرت. تنبيه: مراده بالثلاثي المتصرف "وناب نقلاً عنه" أي عن مفعول "ذو فعيل" مستويًا فيه المذكور والمؤنث "نحو فتاة أو

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤٧٦/٢

فتى كحيل" أو جريح أو قتيل. تنبيه: مراده أنه ينوب عنه في الدلالة على معناه فقط. قال في التسهيل: وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعول بقله فعل كذب، وفعل كقنص، وفعله كغرفة، وبكثرة فاعل. ا. هـ. —قوله: "وضم ميم زائد" وأما نحو منتن بكسر الميم اتباعا **فشاذ**. قوله: "وإن فتحت إلخ" أي ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين كمحزون ومحمووم ومزكوم فإنه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع أن أفعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية، يقال حزنه الله وأحزنه وزكم وأزكمه الله وحم الرجل من الحمى وأحمه الله وحم الشيء وأحم قدر فالتزامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعول. ا. هـ. دماميني ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفي موضع آخر من التسهيل أنه قد يستغنى بمفعول عن مفعول بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضا ومثله الدماميني بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق. قال فإن قلت فقد قالوا رق العبد قلت إنما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى أرق. ا. هـ. وقد يجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو: ﴿إِنَّه كَانَ وَعْدَهُ مَأْتِيًا﴾ [مريم: ٦١] ، أي مرضية وآتيا. وقيل الأول مجاز عقلي أي راض صاحبها والثاني من قولهم أتيت الأمر أي فعلته. قوله: "إلا أنها غيرت" أي عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع ومقوول ومرموي فنقلت حركة ياء الأول إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء، ونقلت حركة واو الثاني إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء. قوله: "مراده بالثلاثي" أي في قوله وفي اسم مفعول الثلاثي، وكذا قوله فيما مر: إذا من ذي ثلاثة يكون، وإن تبادر من الشرح قصد الأول فقط. قوله: "المتصرف" خرج الجامد نحو عسى وليس ونعم وبئس فلا يتأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول. قوله: "نقلا" أي لا قياسا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو. قوله: "أي عن مفعول" وقد ينوب عن مفعول بضم الميم وفتح العين نحو أعله المرض فهو عليل أي معل وأعقدت العسل فهو عقيد أي معقد كذا في التسهيل وشرحه. قوله: "ذو فاعل" أي صاحب هذا الوزن أي موازنة. قوله: "في الدلالة لا العمل". (١)

"..... استفهامية ونقله في شرح

التسهيل عن الكوفيين. وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحل رفعه، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أي: شيء عظيم. واختلفوا في

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤٧٧/٢

أفعل: فقال البصريون والكسائي فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله، ففتحته بناء كالفتح في زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به. وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغرا في قوله: ٧٥٧- ياما أميلح غزلانا شذن لنا——يقال فيما يأتي قال الرضي: معنى ما أحسن زيدا في الأصل شيء من الأشياء جعل زيدا حسنا، ثم نقل إلى إنشاء التعجب وانمحي عنه معنى الجعل، فجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو: ما أقدر الله وما أعلم هـ. قوله: "هي استفهامية" أي: مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف في شرح التسهيل. وقال الدماميني استفهامية أي: في الأصل ثم نقلت إلى إنشاء التعجب، قال: وهذا القول أقوى من جهة المعنى؛ لأن شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه. وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو: ﴿ما لي لا أرى الهدى﴾ [النمل: ٢٠] أ. هـ. وما بعدها هو الخبر. قوله: "عن الكوفيين" قال في التصريح: وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو: ﴿ما أصحاب اليمين﴾ [الواقعة: ٢٧] . قوله: "هي معرفة ناقصة" لاحتياجها في إفهام المراد إلى الصلة. قوله: "أي: شيء عظيم" ليس ذكر شيء ضروريا. قوله: "للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية" قال الدماميني نقلا عن المصنف: لا يرد على ذلك عليكني ورويدني؛ لأنه يقال عليك بي ورويد بي فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرني أ. هـ. قال البعض: وقد يقال هو ظاهر في الثاني لا الأول؛ لأن عليكني بمعنى الزمني وعليك بي بمعنى استمسك بي كما ذكره فهو تركيب آخر أ. هـ. ولك دفعه بأن مراد المجيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب، فإنه ليس له حالة يستغنيها مع ياء المتكلم عن النون، مع أن المعروف أن عليك مطلقا بمعنى الزم إلا أنه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء. قوله: "وما بعده مفعول به" لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف إلا للدليلولا يتقدم على عامله، ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية. قوله: "لمجيئه مصغرا" أجاب البصريون بأنه **شاذ**. ٧٥٧- عجزه: من هؤلاء الضال والسمروالبيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣٠، وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزنة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧؛ والدرر ١/ ٢٣٤؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٢؛ وللعرجي في المقاصد النحوية ١/



٤١٦، ٣ / ٦٤٣؛ وصدره لعللي بن أحمد العريني في لسان العرب ١٣ / ٢٣٥ "شذن"؛ ولعللي بن محمد العريني في خزانة الأدب ١ / ٩٨ =. (١)

"..... ففتحته إعراب كالفتحه

في زيد عندك؛ وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه، وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما، وزيد عندهم مشبه بالمفعول به. وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا؛ فقال البصريون: لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا. كأغد البعير إذا صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد، ولذلك التزمت، بخلافها في——قوله: "شذن" من شذن الطيبي بالشين المعجمة والdal المهملة أي: قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه. ولنا صفة ثانية لغزلانا وتمام البيت: من هؤليائكن الضال والسمرالضال بضاد معجمة ف ألف فلام مخففة شجر السدر البري الواحدة ضالة. والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما في كتب اللغة لا بالعين كما حرفة البعض، الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات. قوله: "فتحته إعراب" نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي بالحرف. ورد بأن المؤدي لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل، وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أي: غالب بقيتهم. قوله: "وذلك" أي: كون فتحته فتحة إعراب مع كونه خبرا. قوله: "تقتضي عندهم نصبه" فاعمل النصب عندهم المخالفة. قوله: "وأحسن إنما هو إلخ" بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدأ كونه ليس وصفا للمبتدأ في المعنى كما في زيد عندك وما أحسن زيدا. ومقتضاه النصب عندهم في نحو: زيد أفضل أبا، وفسرها في التصريح بأن يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدأ لا حقيقة ولا حكما. قوله: "وصف لزيد لا لضمير ما" فيه إشارة إلى أن معنى أحسن عندهم فائق في الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين إذ التصيير صفة لضمير ما لا لزيد فتأمل. قوله: "مشبه بالمفعول به" لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة. قوله: "على فعلية أفعل" أي: فيها فحصل الربط. وإنما أجمعوا على فعلية أفعل؛ لأن صيغته لا تكون إلا لفعل وأما أصبع **فنادر** قاله المصريح. قوله: "لفظه لفظ الأمر" على هذا هو مبني على السكون أو حذف حرف العلة كالأمر نظرا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر نظرا للمعنى. قوله: "ومعناه الخبر" أي: في الأصل وإلا فالجملة بتمامها نقلت إلى إنشاء التعجب أو مراده بالخبر ما

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٥/٣

قابل الطلب فيشمل الإنشاء غير الطلب. قوله: "وهو في الأصل ماض إلخ" فأصل أحسن يزيد أحسن زيد أي: صار ذا حسن فهمزته للصيرورة. قوله: "ثم غيرت الصيغة" أي: عند نقلها إلى إنشاء التعجب ليوافق اللفظ في التغيير، تغيير المعنى من الإخبار = ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب ٩ / ٣٦٣ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١١٥؛ والإنصاف ١ / ١٢٧؛ وخزانة الأدب ١ / ٢٣٧، ٥ / ٢٣٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١ / ١٩٠؛ وشرح المفصل ٥ / ١٣٥؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦٨٢؛ وهمع الهوامع ١ / ٧٦، ٢ / ١٩١.. (١)

"وفي كلا الفعلين قدما لزما ... منع تصرف بحكم حتما—أي: ما أعفهم وأكرمهم. والثاني وشرطه أن يكون أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح الكافية نحو: أسمع بهم وأبصر أي: بهم. وأما قوله: ٧٦١- فذلك إن يلق المنية يلقها ... حميدا وإن يستغن يوما فأجدرأي: به **فشاذ**. تنبيه: إنما جاز حذف المجزور بعد أفعل مع كونه فاعلا؛ لأن لزومه للجر كسأه صورة الفضلة فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء ورد بوجهين: أحدهما لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والآخران من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا "وفي كلا الفعلين" المذكورين "قدما لزما منع تصرف بحكم حتما" ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل—الوضوح الذي هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم، وفي تعبيره بقدر إشارة إلى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام. قوله: **فشاذ** "الأوجه عندي أنه ليس **بشاذ** وأنه لا يشترط هذا الشرط، بل المدار على وجود دليل المحذوف. قوله: "لأن لزومه للجر إلخ" ولما لم يلزم الفاعل في نحو: كفى يزيد الجر امتنع حذفه وإن كان في حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث، إذ لا يقال كفت بهند. قوله: "لزوم إبرازه حينئذ" أي: حين استتر في الفعل. وأجيب بأن عدم إبرازه لإلحاقه بضمير أفعل في نحو: ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير في أحسن لم يجمع في أحسن به بجامع اتفاق الفعلين في المعنى أو لكونه في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير. قوله: "كنا من أكرم بنا" قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسي امتناع الاستتار في نحو: هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره أفاده سم. قوله: "وفي كلا الفعلين" متعلق بلزم وكذا قدما؛ لأنه نصب على الظرفية أي: في الزمن القديم، وكذا بحكم. والباء في بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجيء على طريقة واحدة أدل على المراد. فقوله ليكون إلخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم. قوله: "منع تصرف"

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٦/٣

اعلم أن عدم تصرف الفعل إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وإن دل على ما ذكر كيدع ويذر فإنه استغنى عن ماضيهما بماضي ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الأمرين. \_\_\_\_\_ ٧٦١- البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه ص ١٥؛ والأصمعيات ص ٤٦؛ وشرح التصريح ٢ / ٩٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٢٤؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٥٥؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٦٥٠؛ وله أو لحاتم الطائي في الأغاني ٦ / ٣٠٣؛ وخزانة الأدب ١٠ / ٩، ١٠ / ١٣؛ ولحاتم الطائي في الدرر ٤ / ٢٠٧؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأغاني ٦ / ٢٩٦؛ وأوضح المسالك ٣ / ٢٦٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٤٨؛ وهمع الهوامع ٢ / ٣٨. (١) "\_\_\_\_\_ للمعرف. وعلى الثلاثة ما

أتقاه وما أملاه القربة؛ لأنهما من اتقى وامتألت، وما أخصره؛ لأنه من اختصر. وفيه شذوذ آخر سيأتي. الثالث أن يكون متصرفاً، فلا يبينان من نعم وبئس. وشذ ما أعساه وأعس به. الرابع أن يكون معناه قابلاً للتفاضل فلا يبينان من فنى ومات. الخامس أن يكون تاماً فلا يبينان من نحو: كان وظل وبات وصار وكاد، وأما قولهم: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفاً، وأصبح وأمسى زائدتان. السادس أن يكون مثبتاً فلا يبينان من منفي سواء كان ملازماً للنفي نحو: ما عاج بالدواء أي: ما انتفع به أم غير ملازم كما قام. السابع أن لا يكون اسم فاعله على أفعل—التعدي لاثنتين إلى التعدي لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة. قوله: "نحو: ما أظلم هذا الليل" فإن فعل التعجب المذكور، وإن كانت همزته للنقل والتعدي كما سيذكره الشارح في الخاتمة مبني من أفعل الذي همزته لغير النقل وكذا يقال في المثال الثاني. قوله: "وشذ على هذين القولين إلخ" أما الشذوذ على أول القولين فظاهر. وأما على ثانيهما؛ فلأن الهمزة في المثالين للنقل من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنتين، فإن الأصل عطا زيد الدراهم أي: تناولها، وولي المعروف أي: تناوله. قوله: "وما أملاه القربة" كذا في نسخ وفي نسخ، وما أملاه للقربة وكلاهما فاسد. أما الأول فمن وجهين: الأول أن فعل التعجب لا ينصب لفظاً إلا مفعولاً واحداً، الثاني: أن ما أملاه مصوغ من ملأ الثلاثي لا من امتأل الخماسي، والذي سيصرح به الشارح أنه من امتأل الخماسي. وأما الثاني فمن الوجه الثاني فدعوى البعض ظهور ما أملاه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذي بخط الشارح ما أملاه القربة وهي الصواب. قوله: "لأنهما من اتقى وامتألت" لم يأخذوهما من تقي بمعنى خاف وملأ بمعنى امتأل فلا يكونان **شاذين** لدورهما أفاده في التصريح. قوله: "وشذ ما أعساه وأعس به" تبع في ذلك

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٩/٣

المصنف حيث قال في شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحقق به، فبنوه من فعل غير متصرف ١. هـ. وغلطه الدماميني بأن الفعل الجامد عسى التي هي من أفعال الرجاء وليس قولهم ما عساه وأعس به من عسى المذكورة كما يتأدى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحقق به. قوله: "أن يكون تاماً" أي: لأنه لو قيل ما أكون زيدا قائماً لزم نصب أفعال لشيئين ولا يجوز حذف قائماً لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبي. قال في التصريح: وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائماً بناء على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال. قوله: "فلا يبينان من منفي" أي: لالتباسه بالمثبت. قوله: "نحو: ما عاج بالدواء" مضارعه يـعـج، واعترض بأنه قد جاء في الإثبات كما في نواذر القالي، ويجاب بأن ذلك **نادر**، وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل في الإثبات. قوله: "أن لا يكون اسم فاعله على أفعال" أي: لمنعهم بناء أفعال التفضيل منه؛ لأنه لو بنى منه أفعال التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعال التفضيل في أمور كثيرة، فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعال التفضيل منه كذا. (١)

"وبالندور احكم لغير ما ذكر ... ولا تقس على الذي منه أثروا فعل هذا الباب لن يقدم ... معموله ووصله به الزما وفصله بظرف أو بحرف جر ... مستعمل والخلف في ذاك استقر بهما. وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول، وإلا فمن الثاني، تقول ما أشد كونه جميلاً أو ما أكثر ما كان محسناً أو أشدد أو أكثر بذلك. وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبتة. "وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه أثر" أي: حق ما جاء عن العرب من فعلي التعجب مبني مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره، من ذلك قولهم: ما أخصره من اختصر وهو خماسي مبني للمفعول، وقولهم ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه، وهي من فعل فهو أفعال كأنهم حملوها على ما أجهله. وقولهم ما أعساه وأعس به، وقولهم أقمن به أي: أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أي: حقيق به ولا فعل له، وقالوا ما أجنه وما أولعه من جن وولع، وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك "وفعل هذا الباب لن يقدم معموله" عليه "ووصله به الزما. وفصله" ————— للاستقبال فتأمل. قوله: "فإن قلنا له مصدر" أي: بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث، وقوله وإلا أي: بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الأول كما مر في محله. قوله: "فلا يتعجب منهما" قال البعض: بقي ما لا فعل له، والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضاً؛ لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوباً أو مجروراً ١. هـ. والمتجه عندي أنه يتعجب منه بزيادة ياء

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣١/٣

المصدرية أو ما في معناها، فيقال ما أشد حماريتة أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه. قوله: "وبالندور إلخ" اعترض بأنه لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط، ولئن سلم الاحتياج إلى قوله وبالندور إلخ فهو يغني عن قوله ولا تقس إلخ، إذ معلوم أن **النادر** لا يقاس عليه. والجواب أنه أتى بالشطر الأول إشارة إلى أن الشروط سمع **نادرا** تخلفها لدفع توهم أنها لم تتخلف، ثم لما كان **النادر** قد يطلق على القليل الذي يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس إلخ، ذكره الشاطبي. قوله: "أثر" أي: نقل. قوله: "ما أهوجه" في القاموس الهوج محركة طول في حمق وطيش وتسرع، والهوجاء النافقة المسرعة كأن بها هوجا. وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضمتين، وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحمق قليل العقل. وفيه أيضا الأرعن الأهوج في منطقته والأحمق المسترخي وقدر عن مثلثة رعونة ورعنا محركة. وذكر صاحب ضياء الحلوم الأهوج في فعل بفتح العين يفعل بكسرهما فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهي من فعل فهو أفعل ا. هـ. عبد القادر علي ابن الناظم. قوله: "كأنهم حملوها على ما أجهله" أي: لمناسبتها له في المعنى وهو بيان للمسوغ في الجملة. قوله: "أقمن به" قال جماعة مثله: ما أجدره بكذا ورد بأن ابن القطاع ذكر لأجدر فعلا فقال: يقال جدر جدارة صار جديرا أي: حقيقيا. قوله: "لن يقدم معموله عليه" أي: لعدم تصرفه. قوله: "أو بحرف جر" أو مانعة خلو فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور هذا ما يقتضيه القياس على ما سبق في. (١)

"..... خاتمة: همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل نحو: ما أظرف زيدا أو الحال نحو: ما أضرب زيدا. وهمزة أفعل للصيرورة. ويجب تصحيح عينهما إن كانا معتليها نحو: ما أطول زيدا وأطول به. ويجب فك أفعل المضعف نحو: أشدد بحمرة زيد. وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله: ٧٦٥- ياما أميلح غزلانا شدن لنا ... من هؤلائكن الضال والسمروطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو: أحيسن بزيد والله أعلم. —مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب إلا مفعولا واحدا تقديره في الأول يكسوهم وفي الثاني يظنه. قوله: "ما عدم التعدي" أي: ما عدم أصله الذي صيغ منه التعدي. قوله: "في الأصل" أي: قبل التعجب وقوله أو الحال أي: في حال التعجب وهو مبني على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو تحويلا، وتقدم ما فيه فالهمزة -على الصحيح من عدم اشتراط ذلك- لتعدية الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلا. قوله: "وهمزة أفعل للصيرورة" أي: لصيرورة المتعجب من وصفه

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/ ٣٤

ذا كذا كأغد البعير، والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض في المعنى، وأما عند من جعله أمراً لفظاً ومعنى فقد أسلفناه. قوله: "ويجب تصحيح عينهما" أي: دون لهما حملاً على اسم التفضيل، حيث قالوا أقول وأبيع وأدعي وأرمي. قوله: "ويجب فك أفعل إلخ" أي: كما سيأتي في قوله: وفك أفعل في التعجب التزمقوله: "وشذ تصغير أفعل" أي: بفتح العين، وقد تبع الشارح الناظم في جعل تصغير أفعل **شاذ** وعز وطراده إلى ابن كيسان فقط، والذي في المغني أن النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بأفعل التفضيل وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأراد بالأصل الفعل المصوغ منه ثم قال: ولم يحك ابن مالك اختيار قياسه إلا عن ابن كيسان وليس كذلك. قال أبو بكر بن الأنباري: ولا يقال إلا لمن صغر سنه أ. هـ. قال الدماميني: قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فإنهم اعتقدوا اسمية أفعل، فهو عندهم مقيس فيه، وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وإن كان خارجاً عن القياس. قوله: "مقصوراً على السماع" مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع إلا في أحسن وأملح كما قاله الدماميني ونقله فيالمغني عن الجوهري. \_\_\_\_\_ ٧٦٥- راجع التخريج رقم ٧٥٧.. (١)

"..... ونحو: ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾ [الكهف: ٥٠]. وقوله: ٧٧٧- تقول عرسي وهي لي في عومره ... بئس امرأ وإنني بئس المرهفي كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل. ولهذا الضمير أحكام: الأول أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائي عن العرب، ومنه قول بعضهم: مررت بقوم نعموا قوما وهذا **نادر**. الثاني أنه لا يتبع. وأما نحو: نعم هم قوما أنتم **فشاذ**. الثالث أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو: نعمت امرأة هند هكذا مثله في شرح التسهيل. وقال ابن أبي الربيع: لا تلحق وإنما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر. ونص الخطاب على جواز الأمرين. ويؤيد الأول قوله فيها ونعمت. الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص إلى أن المضمرك ذلك. وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى المضمرك كذلك. وذهب بعضهم إلى أن المضمرك للشخص، قال: لأن المضمرك على التفسير لا يكون عرس الرجل بالكسر امرأته، ولي بمعنى معي، والعومرة الصخب واختلاط الأصوات. قوله: "أنه لا يبرز" بل هو واجب الاستتار في الأحوال كلها كما أرشد إلى ذلك تمثيله، ونذر إبرازه مجروراً بالباء كما مر عن الفارسي. قوله: "أنه لا يتبع" أي: بشيء من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظاً ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله يس. قوله: "نعم هم"

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٧/٣

الشاهد في هم فإنه توكيد للضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص. قوله: "لحقته تاء التأنيث" أي: لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابله بالقول الثالث. قوله: "لا تلحق" أي: يمتنع ذلك بقرينة مقابله بالقول الثالث. قوله: "ويؤيد الأول" أي: القول بوجوب اللحق واعتراض بأن التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف، ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبأنه إنما يؤيد الأول بالنسبة إلى الثاني لا الثالث. قوله: "يراد به الشخص" أي: المعهود خارجا وقوله إلى أن المضممر كذلك أي: يراد به الشخص بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الشخص. قوله: "فذهب أكثرهم إلى أن المضممر كذلك" أي: يراد به الجنس في ضمن جميع الأفراد بأن يجعل راجعا إلى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية إذ الأصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بأن مرجع الضمير التمييز وهو نكرة في سياق الإثبات فلا يعم، والضمير كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن الضمير على القول بأن الظاهر يراد به المعهود الذهني، وفي سم على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضا. قوله: "وذهب بعضهم إلى أن المضممر للشخص" هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير\_\_\_\_\_٧٧٧- الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٧٣، ١١٧٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٥٥؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٨٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩.. (١)

"..... في كلام العرب إلا شخصا. ولمفسر هذا الضمير شروط: الأول أن يكون مؤخرا عنه، فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس الثاني أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين، وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر. الثالث أن يكون مطابقا للمخصوص في الأفراد وضديه والتذكير وضده. الرابع أن يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل غير وأي وأفعل التفضيل؛ لأنه خلف من فاعل مقرون بأل فاشتراط صلاحيته لها. الخامس أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز؛ لأن الشمس مفرد في الوجود، فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور وفيه نظر. السادس لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فيها ونعمت. وقال في التسهيل لازم غالبا استظهارا على نحو: فيها ونعمت. وممن أجاز حذفه ابن عصفور. تنبيه: ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلا، وذهب الفراء إلى أن بعضهم راجع إلى القائلين بأن الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخل.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤٦/٣



قوله: "على التفسير" أي: مع التفسير. قوله: "لا يكون في كلام العرب إلا شخصا" قد يمنع بأن الضمير كمفسره شخصا وغيره فتدبر. قوله: "ولمفسر هذا الضمير" خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط إذ يجوز تأخيره عن المخصوص كقوله بئس الفحل فحلهم فحلا. قوله: "أن يكون قابلا لأل" أي: أو حالا محل ما يقبلها فلا يرد فنعما هي على القول بأن ما تميز؛ لأنها وإن لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها أفاده زكريا. قوله: "وأفعل التفضيل" لعل مراده المضاف والمقرون بمن؛ لأن غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد. قوله: "نكرة عامة" أي: متكررة الأفراد كما يفيد كلامه فلا يرد أن النكرة في سياق الإثبات لا تعم وتقدم جواب آخر. قوله: "فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز" أي: لأنك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الأيام كان شمسا في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم. قوله: "وفيه نظر" وجه النظر بأن علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا، وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام وبهذا يستغنى عما أطال به البعض. قوله: "وصحح بعضهم إلخ" تقوية لما قبله. قوله: "وإن فهم المعنى" أي: كما في الحديث، وقوله استظهارا يعني اعتمادا، وقوله فيها ونعمت أي: بالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب. وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح؛ لأنه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه. قوله: "وذهب الكسائي إلخ" الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتي نظيره في شرح قول المصنف، وما ميز وقيل فاعل إلخ. قوله: "ويجوز عنده أن." (١)

"وأول ذا المخصوص أيا كان لا ... تعدل بذا فهو يضاهي المثلا—ترد ذما فقل لا حبذا" زيد فهي بمعنى بئس. ومنه قوله: ٧٨٧- ألا حبذا أهل الملا غير أنه ... إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا" وأول ذا المخصوص "أي: اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال. قال في شرح التسهيل: أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب. قال ابن بابشاذ: وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد في حبذا زيد حب هذا، قال في شرح التسهيل: وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله، بل المنع من إجراء حبذا مجرى المثل، ويجب في ذا أن يكون بلفظ الأفراد والتذكير "أيا كان" المخصوص أي: أي شيء كان مذكرا أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا "لا تعدل بذا" عن الأفراد والتذكير "فهو يضاهي المثلا" والأمثال لا تغير، فتقول حبذا زيد—قول: "فقل لا حبذا" أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد، ولا إنما تدخل على فعل متصرف، وأجيب بأن الجمود نشأ بعد دخول لا

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤٧/٣

فهي لم تدخل إلا على فعل متصرف، وبأن النفي صار غير مقصود بل المقصود بلا حبذا إثبات الذم، وبالتالي يجاب عن الاعتراض على الأول بأن لا إذا دخلت على فعل متصرف غير دعائي وجب تكرارها. ويجاب أيضا عنه بأنه لما نقلنا إلى الإنشاء أشبه الفعل الدعائي. قوله: "وأول ذا المخصوص" ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أي: اجعل المخصوص واليا ذا وما في إعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر. قوله: "لا يتقدم بحال" أي: لا على ذا ولا على حب. قوله: "وسبب ذلك" أي: امتناع التقديم. قوله: "توهم كون المراد إلخ" أي: فيكون في حب ضمير هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الإشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد. قوله: "وتوهم هذا بعيد" وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا، وإن كان أقوى مع التقديم، قيل وإنما كان هذا التوهم بعيدا لاشتتار التركيب في غير هذا المعنى، وفيه أن التركيب المشتت حبذا زيد لا زيد حبذا. قوله: "أيا كان" أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد، ﴿أيا ما تدعوا﴾ [الإسراء: ١١٠] ، وجملة لا تعدل بذا جواب الشرط على حذف فاء الجزاء، وقوله فهو إلخ تعليل للنهي عن العدول، وعلل مع أن التعليل ليس من وظائف المتون إشارة إلى رد توجيه ابن كيسان الآتي في الشرح أو هو جواب الشرط، وجملة لا تعدل بذا معترضة والباء في بذا إما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الأفراد والتذكير أو بمعنى عن، أي: لا تعدل عن لفظ ذا إلى غيره وضمير فهو يرجع إلى ذا بتقدير مضاف، أي: تركيبه أي: التركيب المشتمل عليه. قوله: "يضاهي المثالا" أي: في كثرة الاستعمال. وقوله والأمثال لا تغير\_\_\_\_\_٧٨٧- البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٢٠ والدرر ٥ / ٢٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٥٤٢؛ وله أو لكثرة أم شملة في المقاصد النحوية ٤ / ١٢؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢ / ٩٩؛ وهمع الهوامع ٢ / ٦٩. (١)

"..... قوله كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح. قال الشارح: وأكثر ما تجيء حب مع غير ذا مضمومة الحاء، وقد لا تضم حاؤها كقوله: ٧٩٠- فحبذا ربا وحب دينا. هـ. خاتمة: يفارق مخصص حبذا مخصص نعم من أوجه: الأول أن مخصص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصص نعم وقد سبق بيانه. الثاني أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصص نعم. الثالث أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب نعم؛ لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه، وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل. الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو: حبذا رجلا زيد، وحبذا زيد رجلا. قال في شرح التسهيل: وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير،

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٥٨/٣

إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فإن تأخير التمييز عنه **نادر** كما سبق. والله أعلم. —قوله: "مدح أو تعجب" لا معنى لتخصيص المصنف المدح بالذكر لمساواة الذم له في الحكم. ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم؛ لأنه نص فيما مضى على أن فعل الجاري مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب، وإنما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل؛ لأنهذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أو لم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما. دماميني. قوله: "لا يدل على أنه أكثر من الفتح" قال سم: قد يقال بل يدل؛ لأن المراد أكثر بالنسبة إلى الفتح فيفيد أنه أكثر منه. قوله: "فحبذا ربا وحب دينا" من كلامه -صلى الله عليه وسلم- حين نزل في الخندق. والشاهد في حب دينا. قوله: "وقد سبق بيانه" أي: يكون المصنف صرح بتقديمه في التسهيل، وإن كانت عبارته هنا، وفي الكافية توهم منع تقديم مخصص نعم. قوله: "أنه لا تعمل فيه النواسخ بخلاف مخصص نعم" فإنها تعمل فيه نحو: نعم رجلا كان زيد. قوله: "نشأ من دخول نواسخ الابتداء" أي: لأنها لا تدخل إلا على المبتدأ. قوله: "يجوز ذكر التمييز إلخ" مثل التمييز الحال كما في التسهيل نحو: حبذا مبدولا المال وحبذا المال مبدولا إذا قصد الحال دون التمييز. قوله: "إلا أن تقديم التمييز أولى" أي: لأكثرية فقوله وأكثر عطف علة على معلوم ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه، ومن هنا يعلم أن المراد بإيلاء المخصوص لذا إيقاعه بعده وإن لم يتصل به، فالمقصود نفي مقدمه على حبذا لا نفي الفصل بينه وبين ذا. والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للتمييز من الإشارة فجعل تاليا للضمير ذكره سم. وقوله **نادر** أي:

**شاذ.** ٧٩٠- قبله: باسم الإله وباسمه بدينا ... لو عبدنا غيره شقين والرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٧؛ والدرر ٥ / ٢٢١؛ ولسان العرب ١٤ / ٦٧ "بدا"؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٨؛ ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحفاظ ص ٨٠٢؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢ / ٨٨، ٨٩. (١)

"أفعل التفضيل: صغ من مصوغ منه للتعجب ... أفعل للتفضيل وأب اللذ أي —أفعل التفضيل: هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه. وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة أفعل إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال. وقد يعامل معاملتهما في ذلك أحب كقوله: ٧٩١- وحب شيء إلى الإنسان ما منعا وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم: ﴿من الكذاب الأشر﴾ [القمر: ٢٦] ، ونحو: —أفعل التفضيل: قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرًا؛ لأنهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو: أجهل وأبخل

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٦١/٣

مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل. ويدفع الأول بأن قوله أفعل أي: لفظاً أو تقديراً وخير وشر من الثاني ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقاً في كمال أو نقص. قوله: "لزوم الوصفية ووزن الفعل" اعترضه البعض بأنه كان أولى حذف لزوم؛ لأن المقتضي لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم في اقتضاء منع الصرف، ولك دفعه بأن إضافة لزوم إلى الوصفية من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: للوصفية اللازمة أي: الأصلية؛ لأن الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف: والغين عارض الوصفية الخ فاعرفه. قوله: "ولا ينصرف" أي: لفظاً وتقديراً وقوله: إلا أن الهمزة إلخ أي: فخير وشر انصرفاً عن صيغة أفعل لفظاً لا تقديراً. فقول البعض أي: لفظاً أو تقديراً فيه ما فيه. قوله: "حذفت في الأكثر من خير وشر" أي: في التفضيل، أما في التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما أخيره وما شره. دمايني. قوله: "لكثرة الاستعمال" أي: فهما **شاذان** قياساً لا استعمالاً وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهي كونهما لا فعل لهما. قوله: "في ذلك" أي: في حذف الهمزة لا في كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقده. قوله: "من الكذاب الأشر" بفتح \_\_\_\_\_ ٧٩١ - صدره: وزادني كلفاً بالحب ما منعتوا البيت من البسيط، وهو للأحوص في ديوانه ص ١٥٣؛ والأغاني ٤ / ٣٠١؛ وتذكرة النحاة ص ٤٨، ٦٠٤؛ والحماسة الشجرية ١ / ٥٢١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٠؛ والعقد الفريد ٣ / ٣٠٦؛ وهو لمجنون ليلي في ديوانه ص ١٥٨؛ وبلا نسبة في الدرر ٦ / ٢٦٦؛ وعيون الأخبار ٢ / ٥؛ ولسان العرب ١ / ٢٩٢ "حب"؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٧؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٦٦. (١)

"..... ٧٩٢ - بلال خير الناس وابن الأخير "صغ من" كل "مصوغ منه للتعجب" اسماً موازناً "أفعل للتفضيل" قياساً مطرداً نحو: هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله "وأب" هنا "اللد أبي" هنا لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة، وشذ بنائه من وصف لا فعل له كهو أقمن به أي: أحق، وألص من شظاظ. هكذا قال الناظم وابن السراج. لكن حكى ابن القطاع لقص بالفتح إذا استتر. ومنه اللص بتثنية اللام. وحكى غيره لقصه إذا أخذه بخفية. ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره، وفي أفعل المذاهب الثلاثة. وسمع هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول كهو أزهى من الشين وتشديد الراء. قوله: "ونحو: بلال خير الناس وابن الأخير" شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارسي نحو: قول الشاعر بلال إلخ وبلال بمنع الصرف للضرورة. قوله: "من كل مصوغ منه" أخذ الكلية من مقام البيان

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٦٢/٣

لا من النكرة؛ لأنها في سياق الإثبات لا تدل على العموم، ومنه نائب فاعل مصوغ. قوله: "نحو: هو أضرب" عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها. قوله: "لكونه إلخ" علة لأب أو أبي، وقوله ثمة أنسب بالثاني خلافا للبعض. قوله: "والص من شظاظ" بكسر الشين المعجمة وظاءين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا. زكريا. قوله: "ومما زاد" أي: وشذ بناؤه مما زاد. قوله: "كهذا الكلام أحصر من غيره" أي: لصوغه من اختصر. وفيه شذوذ من جهة أخرى، وهي صوغه من المبني للمجهول. قوله: "وفي أفعل" أي: وفي بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب: الجواز مطلقا والمنع مطلقا، والجواز إن كانت الهمزة لغير النقل والمنع إن كانت للنقل. قوله: "وسمع إلخ" المثالان الأولان **شاذان** على القول بالمنع مطلقا، وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا، والمثال الثالث **شاذ** على القول بالمنع مطلقا قياسي على غيره، والقفر مكان لا نبات فيه ولا ماء. قوله: "كهو أزهي من ديك" حكى ابن دريد بناء فعلة للفاعل ولا شذوذ عليه. هـ. تصريح إلا أن يقال المتبادر صوغ أزهي من المبني للمفعول لكثرتة وندور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح. قال زكريا: وخص الديك بالذكر؛ لأنه ينظر إلى حسن ألوانه ويعجب بنفسه. قوله: "وأشغل من ذات النحيين" إنما كان مصوغا من المبني للمفعول؛ لأن المراد أنها أكثر مشغولية؛ لأنها أكثر شغلا لغيرها، وإن كان يصاغ من المبني للفاعل إذا ناسب المقام ومن مجيء فعله مبني للفاعل، ﴿شغلنا أموالنا وأهلونا﴾ [الفتح: ١١] ، فما ذكره ابن النازم \_\_\_\_\_ ٧٩٢- الرجز بلا نسبة في الدرر

٦ / ٢٦٥؛ وشرح التصريح ٢ / ١٠١؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٧٠؛ وهمع الهوامع ٢ / ١٦٦.. (١)

"ورفعه الظاهر نزر ومتى ... عاقب فعلا فكثيرا ثبتا الاستفهام له الصدر "ولدي إخبار" أي: وعند عدم الاستفهام "التقديم نزا وجدا" كقوله: ٨٠٤- فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت ... جنى النخل بل ما زودت منه أطيب وقوله: ٨٠٥- ولا عيب فيها غير أن سريعتها ... قطوف وأن لا شيء منهن أكسل وقوله: ٨٠٦- إذا سايرت أسماء يوما طعينة ... فأسماء من تلك الطعينة أملح "ورفعه الظاهر نزر" أي: أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا إلا قليلا. حكى سيبويه. مررت برجل أكرم منه أبوه؛ وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، أفعل تفضيل فتأمل. قوله: "التقديم نزا وجدا" وفي التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور. قوله: "أهلا وسهلا" أي: أتيتم أهلا ومكانا سهلا. وقوله جنى النخل أي: شبيهه بدليل ما بعده

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٦٣/٣

والاستشهاد بالبيت مبني على أن منه متعلق بأطيب. قال زكريا: ويجوز تعلقه بزودت، وحينئذ لا شاهد فيه. قوله: "ولا عيب فيها" أي: في النساء المذكورة فيما قبله. وقوله: غير أن إلخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم، والقطوف بفتح القاف وفي آخره فاء المتقارب الخطأ. قوله: "ظعينة" هي في الأصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت في الهودج ظعينة. وأملح من الملاحاة وهي الحسن. قوله: "ورفعه الظاهر" المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز المنفصل؛ ولهذا أدرجه الشارح في حيز تفسير كلام المصنف وإن أفرد فيه بالذكر. قوله: "يرفع الضمير المستتر" أي: لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج إلى قوة العامل سم. قوله: "إلا قليلا" أي: **شاذا**. قوله: "لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل" أي: مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى في مسألة الكحل. قوله: "في حال تجريده" مثلها حال إضافته إلى نكرة، وخص حالة التجريد بالذكر؛ لأنها الأصل فيه كما \_\_\_\_\_ ٨٠٤ - البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب ٨ / ٢٦٩؛ والدرر ٥ / ٢٩٦؛ وشرح المفصل ٢ / ٦٠، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨ / ٢٩٤، ٢٩٥؛ وتذكرة النحاة ص ٤٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٦٨؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٦٦؛ وهمع الهوامع ٢ / ٨٠٥. ١٠٤ - البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٦٠٠؛ وتذكرة النحاة ص ٤٧؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٦٥؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٤٤؛ وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٦٩. ٤٦٩ - البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٨٣٥؛ وتذكرة النحاة ص ٤٧؛ وشرح التصريح ٢ / ١٠٣؛ وشرح عمدة الحفاظ ص ٧٦٦؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٥٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣ / ٢٩٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٦٩.. (١)

"..... بمحسن لا يمن. الثالث

قال في شرح الكافية: أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفع، نحو: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم. ومنه قوله: ٨٠٧ - وأضرب منا بالسيوف القوانسا وأجاز بعضهم أن يكون أفع هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ا. هـ. خاتمة: في تعدية أفع التفضيل بحروف الجر. قال في شرح الكافية: وجملة القول في ذلك أن أفع التفضيل إذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدي باللام — تعليل المجيز وكما في شرح الدماميني على المغني فتدبر.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/٧٦

قوله: "لا ينصب المفعول به" أي: بل يصل إليه بواسطة اللام نحو: هو أوعى للعلم فإن كان مما يتعدى لاثنتين نصب الآخر بفعل مقدر نحو: أكسي للفقراء الثياب أي: يكسوهم الثياب قاله الدماميني. قال المصرح: وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز إلا إذا كان فاعلا في المعنى نحو: زيد أحسن الناس وجها ويجوز نصبه للباقي، وقال بعضهم: غلط من قال إن أفعّل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿هو أهدى سبيلا﴾ [الإسراء: ٨٤] ، وليس تمييزا؛ لأنه ليس فاعلا في المعنى. قوله: "فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه" اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف، وحيث لا تتصرف وفي المرادي على التسهيل لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ ا. هـ. وفي التسهيل أن تصرفها **نادر**، قال الدماميني: ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها. والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله؛ لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك. قال الشمني: بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل. قوله: "القوانسا" جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتئ بين أذني الفرس كما في القاموس. قوله: "لتجرده عن معنى التفضيل" رد بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديده كتعديده وخصوصيات الألفاظ لا تنكر وأجاب الدماميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما. قوله: "وجملة القول" أي: مجمله أي: مجموعته فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لا من الإجمال ضد التفصيل والبيان. قوله: "دال على حب أو بغض" أي: على معناهما فيشمل ٨٠٧- صدره: أكر وأحمى للحقيقة منهوالبيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩، والأصمعيات ص ٢٠٥؛ وحماسة البحتري ص ٤٨؛ وخزانة الأدب ٨ / ٣١٩، ٣٢١؛ وشرح التصريح ١ / ٣٣٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٤، ١٧٠٠؛ ولسان العرب ٦ / ١٨٤ "قنس"؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١ / ٣٤٤، ٧٩ / ٤؛ وأمالي ابن الحاجب ١ / ٤٦٠؛ وخزانة الأدب ٧ / ١٠؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦١٨.. (١)

".....التتابع. فالتابع هو المشارك

لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر. فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب. وبغير خبر حامض من قولك: هذا حلو حامض. تنبيهات: الأول سيأتي أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وإنما خص حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة إعراب لعدم

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٨١/٣



الرافع، ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق. ثم المراد الإعراب لفظاً أو تقديراً أو محلاً فيدخل نحو: حجر ضب خرب، فخرّب تابع لحجر ورفع مقدر ونحو: رحم الله سيّويه الذي كان ماهراً في العربية، فسيّويه والذي متوافقان في الإعراب محلاً. فائدة: الجواز يختص بالجر وبالنعت قليلاً والتوكيد **نادراً** على ما في التسهيل والمغني. وقال الناظم في العمدة: يجوز في العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه "وأرجلكم" في قراءة الجر، وضعفه في المغني بأن العاطف يمنع التجاوز، وعلى منع عطف الجوار يكون جر الأرجل للعطف على الرؤوس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد في غسلها الذي هو مظنة الإسراف؛ لكونها من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، وجيء بالغاية دفعاً لتوهم أنها تمسح؛ لأن المسح لم تضرب له غاية في الشرع كذا في الكشف، ويلزم عليه إما استعمال المسح في حقيقته بالنسبة إلى الرؤوس وفي مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح في قلة الماء بالنسبة إلى الأرجل. وصاحب الكشف ممن يمنعه وإما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير: وامسحوا بأرجلكم فكون الأرجل معطوفة على الرؤوس على هذا باعتبار صورة اللفظ، وفي هذا حذف الجار وإبقاء عمله وهو ضعيف إلا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف. قال شيخنا السيد: قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيّويه سماع عند الفراء ا. هـ. وفي الدماميني أن ابن جني أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أي: خرب جحره وإن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية، وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع، وعبارة المغني أنكر ابن جني الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والأصل خرب جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر، ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هي له، وهو لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس. قوله: "وعطف" أي: بيان أو نسق. قوله: "الحاصل" أي: في هذا التركيب والمتجدد أي: تركيب آخر. قوله: "غير خبر" حال من ضمير المشارك. قوله: "فخرج بالحاصل والمتجدد" أي: بمجموعهما ولو قال فخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن؛ لأنه المخرج لخبر المبتدأ أي: غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده. قوله: "حامض إلخ" مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو: الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظاً ولا ينافيه قول بعضهم أنه جزء خبر؛ لأنه ناظر إلى المعنى. قوله: "إن التوكيد" أي: اللفظي أما المعنوي فمختص بالأسماء كالنعت وعطف البيان؛ ولذلك كانت الأسماء أصلاً في ذلك. قوله: "لكونها الأصل في." (١)

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٨٣/٣

"عنيت ذا الرفع وأكدوا بما ... سواهما والقيد لن يلتزما وما من التوكيد لفظي يجي ... مكررا كقولك ادرجي ادرجي—كان أو بارزا "بالنفس والعين فبعد" الضمير "المنفصل" حتما "عنيت" المتصل "ذا الرفع" نحو: قم أنت نفسك أو عينك، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم، فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم، بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير، وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم، فالضمير جائز لا واجب. تنبيه: ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية، ونص عليه غيره. وعبرة التسهيل تقتضي عدم الوجوب ا. هـ "وأكدوا بما سواهما" أي: بما سوى النفس والعين "والقيد" المذكور "لن يلتزما" فقالوا: قوموا كلكم وجاءوا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل. ولو قلت: قوموا أنتم كلكم وجاءوا هم كلهم كلان حسنا "وما من التوكيد لفظي يجي مكررا" ما مبتدأ موصول ولفظي خبر مبتدأ محذوف هو العائد، والمبتدأ مع خبره صلة ما. وجاز حذف صدر الصلة وهو—قوله: "بالنفس والعين" إنما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فإنهما يستعملان في غير التوكيد كثيرا نحو: علمت ما في نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الألفاظ، فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها. قوله: "نحو: قم أنت نفسك إلخ" ونحو: قمنا نحن أنفسنا ونحو: قاموا هم أنفسهم. قوله: "فيمتنع الضمير" لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر لكونه دون المضمر تعريفا فلا يكون تكملة له. قوله: "ما اقتضاه كلامه هنا إلخ" وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الأمر فكأنه قال فأكد به بعد المنفصل، والأمر للوجوب وإنما قدرنا كالمكودي فتوكيده لا فأكد به كما فعل الشاطبي؛ لأن حذف المبتدأ هو المعهود في جواب الشرط نحو: ﴿وإن مسه الشر فيئوس قنوط﴾ [فصلت: ٤٩]. قوله: "تقتضي عدم الوجوب" أي: عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفي الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطي حيث قال: لا يشترط في الفاصل كونه ضميرا ا. هـ. بل في الفارضي ما نصه: يجوز على ضعف جاءوا أعينهم وقاموا أنفسهم، وجعل منه بعضهم القراءة **الشاذة** "عليكم أنفسكم" بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر في عليكم. وقال ابن هشام: الصواب أن أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أي: عليكم شأن أنفسكم ا. هـ. قوله: "يجيء" حذفت لامه للضرورة، أو على لغة قاله الشاطبي. قوله: "مكررا" أي: إلى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع في لسان العرب أزيد منها كما نقله الدماميني عن العز بن عبد السلام. قال: وأما تكرير ﴿ويل يومئذ للمكذبين﴾ في سورة والمرسلات فليس بتأكيد، بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد

المكذبون بـ ١ ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾ في سورة الرحمن ١. هـ. قوله: "وهو" أي: الجار والمجرور متعلق إلخ.. (١)

"..... فشاذ، وكذلك فتح همزتها

وإبدال ميمها الأولى ياء، وفتح همزتها لغة تميم، وبها روي البيت المذكور، وقد يقال: إن قوله في القصد إشارة إلى ذلك أي: إنها مثلها في القصد أي: المعنى لا مطلقا، سيما أنه لم يعدها في الحروف أول الباب. وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها. الثالث مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها نحو: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، وقراءة أبي: "وأنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين" [سبأ: ٢٤] . وقوله: ٨٧٢- فإما أن تكون أخي بصدق ... فأعرف منك غثي من سميني—باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامته. قوله: "وكذا فتح همزتها وإبدال ميمها إلخ" أي:

**شاذان** أيضا على سبيل الاجتماع وإلا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية. تصريح فضمير ميمها يرجع إلى المفتوحة الهمزة كما في البيت لا ميم إما مطلقا وإن ثبت الإبدال مع الكسر أيضا كما في الدماميني عن المصنف. قوله: "أي: المعنى" فيه إشارة إلى أن القصد بمعنى المقصود، وجمل القصد على المعنى مبني على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم في العطف. قوله: "وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين إلخ" أي: وإن كان هذا النقل غير مسلم لما مر في الشرح. قوله: "لمصاحبتها لها" أي: لبعضها وهو الواو. قوله: "مقتضى كلامه" أي: حيث قال الثانية في نحو: إلخ وهذا أولى مما ذكره البعض. قوله: "لا بد من تكرارها" أي: إما لا بقيد كونها الثانية. قوله: "غثي من سميني" غثي من غثت الشاة غثا من باب ضرب أي: ضعفت. ويقال في الكلام الغث والسمين أي: ارديء والجيد، ولعل المعنى فأعرف بك الرديء والجيد مني لتبيينك لي الرديء وإبعادك لي عنه، والجيد وإعانتك لي عليه. ويوجد في بعض النسخ بين البيتين: فلو أنا على حجر ذبحنا ... جرى الدميان بالخبر اليقينوري مؤخرا عنهما وهو المتجه. قال شيخنا: وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده..... ٨٧٢- البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدى في ديوانه ص ٢١١، ٢١٢؛ والأزهية ص ١٤٠، ١٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ١١/ ٨٠؛ والدرر ٦/ ١٢٩؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٢٦٦، ١٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٩٠، ١٩١؛ ومغني اللبيب ١/ ٦١؛ وله أو لسحيم بن وثيل في المقاصد النحوية ١/ ١٩٢، ٤/

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١١٦/٣

١٤٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٣٢؛ وجواهر الأدب ص ٤١٥؛ والمقرب ١ / ٢٣٢؛ وهمع الهوامع ١٣٥ / ٢.. (١)

"والفاء قد تحذف مع ما عطفت ... والواو لا لبس وهي انفردت—وهو كثير في الشعر. ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما: ﴿تساءلون به والأرحام﴾ [النساء: ١] ، وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه قيل ومنه: ﴿وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾ [البقرة: ٢١٧] ، إذ ليس العطف على السبيل؛ لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته. تنبيهان: الأول في المسئلة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو: مررت بك أنت وزيد، وهو مذهب الجرمي والزيادي. وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز مررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد. الثاني أفهم كلامه جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا، وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو: أنا وزيد قائمان، وإياك والأسد، ونحو: ﴿جمعناكم والأولين﴾ [المرسلات: ٣٨] ، "والفاء قد تحذف مع ما عطفت—الشديد كذا في العيني، ومثل السواري صفة لمحذوف أي: في قامات مثل السواري طولا، ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر. قوله: "وغيرهما" كحمزة من السبعة. قوله: "تساءلون به" قال شيخنا بتخفيف السين ا. هـ. وأما ما قيل إن الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه إن كان قسم الطلب في قوله: واتقوا الله، ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء كما قاله الرضي وغيره وإن كان قسم خبر محذوف تقديره والأرحام أنه لمطلع على ما تفعلون، كما قيل كان زيادة في التكلف. قوله: "قيل ومنه إلخ" وقيل خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وصوبه في المغني وكذا يقال في مثل هذه الآية. وأورد عليه أن حذف الجار وبقاء عمله **شاذ** إلا في مواضع تقدمت في حروف الجر ليس هذا منها، اللهم إلا أن يقال محل المنع إذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثال الجار. قوله: "لأنه" أي: السبيل صلة المصدر أي: فكذا ما عطف على السبيل. قوله: "حتى تكمل معمولاته" لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي. قوله: "إذا أكد الضمير جاز" أي: قياسا على العطف على ضمير الفاعل إذا أكد، والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به، وفرق الأول بأوجه: منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل، ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر توكيده جواز العطف. قوله: "جواز العطف على الضمير المنفصل إلخ" أي: لأن كلا من

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٦٢/٣

المذكورين ليس كالجاء فأجري مجرى الظاهر وقوله مطلقاً أي: مرفوعاً كان أو منصوباً. قوله: "والفاء قد تحذف إلخ" هذه الأبيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف، وأن تكون إلى جانب قوله واخصص بفاء البيت ١. هـ. نكت. قوله: "إذ لا لبس" أي: وقت عدم اللبس فإذا ظرفية لا تعليلية كما يشير إليه قول الشارح هو قيد فيهما.. (١)

"بعطف عامل مزال قد بقي ... معموله دفعا لوهم اتقي—قوله: ٨٨٤— كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت. وفي الحديث: "تصدق رجل ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره" وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع: أكلت خبزاً لحماً تمرأ، أراد خبزاً ولحماً وتمرأ، ولا يكون ذلك إلا في الواو وأو "وهي" أي: الواو "انفردت" من بين حروف العطف "بعطف عامل مزال" أي: محذوف "قد بقي معموله" مرفوعاً كان نحو: ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ [البقرة: ٣٥، الأعراف: ١٩] ، أي: وليسكن زوجك، أو منصوباً نحو: ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان﴾ [الحشر: ٩] أي: وألفوا—شيعين إما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كالبيت فإن طلابها حاصل فلا يسأل عن حصوله وإنما يسأل هل هو رشد أو غي. وقد أسلفنا في مبحث أم تنظير ابن هشام في ذلك فتنبه. بقي أن الزمخشري أجاز حذف ما عطفت عليه أم فقال في أم كنتم شهداء: يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها أي: أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء، وجوز ذلك الواحدي أيضاً، وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء نقله في المغني وأقره. قوله: "قد يحذف العاطف وحده" أي: على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن جني والسهيلي. وإنما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقاً؛ لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار. قوله: "ومنه قوله إلخ" خرج المانع الأمثلة على بدل الإضراب كما في الدماميني ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت. قوله: "إلا في الواو وأو" كذا في نسخ وفي نسخ أخرى إسقاط قوله وأو والأولى هي الموافقة لقوله في التسهيل ويشاركها أي: الواو في ذلك أو، ومثله الدماميني بقول عمر رضي الله تعالى عنه: صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار وقباء. وقال في المغني: حكى أبو الحسن: أعطه درهما درهمن ثلاثة، وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور ١. هـ. قال الدماميني: وظاهره أن الفاء لا تشاركهما في ذلك وقد قيل في علمته النحو بابا بابا إن تقديره بابا فبابا، ويشهد لذلك قولهم: ادخلوا الأول فالأول. قوله: "بعطف عامل إلخ" أو رد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملاً حذف وبقي معموله نحو: اشتريته بدرهم فصاعداً؛ لأن تقديره

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٧١/٣

فذهب الثمن صاعدا. قوله: "أي: وليسكن زوجك" فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر **شاذ** فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا في التصريح، قال سم ويمكن أن يقال: إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أي: ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا إنشائية معنى. قوله: "تبوؤا الدار" أي\_\_\_\_\_ ٨٨٤- البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨ / ١٣٤؛ والخصائص ١ / ٢٩٠، ٢ / ٢٨٠؛ والدرر ٦ / ١٥٥؛ وديوان المعاني ٢ / ٢٢٥؛ ورصف المباني ص ٤١٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤١؛ وجمع الهوامع ٢ / ١٤٠.. (١)

"..... ٨٨٥- فهل لك أو من والد لك قبلنا أي: فهل لك من أخ أو من والد **فنادر**. تنبيهان: الأول قال في التسهيل: ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا. الثاني: قال فيه أيضا وقد يتقدم المعطوف بالواو وللضرورة. وقال في الكافية: ومتبع بالواو قد يقدم موسطا أي: يلتزم ما يلزم. وظاهره جوازه في الاختيار على قلة. قال في شرحها قد يقع أي: المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرج التقديم إلى التصدير أو إلى المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبرلاوي. قوله: "قال في التسهيل إلخ" تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة. قوله: "وقد يتقدم المعطوف بالواو" خالف هشام في التخصيص بالواو وأجراه في الفاء وثم وأو ولا قاله السيوطي. فائدة: فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو: قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرا، أم فعلا نحو: قام زيد ثم في الدار قعد أو بل والله قعد ا. هـ. همع. وألحق أبو حيان الحال بالظرف؛ لأنها مفعول فيه في المعنى وبنى عليه إعرابه أشد من قوله تعالى: ﴿فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا﴾ [البقرة: ٢٠٠] ، حالا من ذكر المعطوف على كذكركم قال: لأن المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد فأشد في الأصل صفة ذكرا، فلما قدم عليه أعرب حالا منه، وجوز وجهها آخر وهو أن يكون ذكرا مصدرا لاذكروا، ويكون كذكركم آباءكم في موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال، وعدل كما قاله إلى هذين الوجهين عن كون ذكرا تمييزا لاقتضائه أن الذكر ذاك، ومنهم من التزمه على الإسناد المجازي من وصف الشيء بوصف صاحبه نحو: جده أجد. وفي الكشف أن أو أشد ذكرا في موضع جر عطف على ضمير المخاطبين في كذكركم مثل ذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا، أو في موضع نصب عطف على آباءكم أي: أو أشد ذكرا من آبائكم على أن ذكرا من فعل المعلوم

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٧٣/٣

أو المجهول قال التفتازاني: وتحقيقه أن المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيًا للفاعل، وقد يؤخذ مبنيًا للمفعول، والمعنى على الأول أو قوم أشد ذاكزية، وعلى الثاني أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب أن أشد ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير: أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا. قوله: "للضرورة" تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختياراً \_\_\_\_\_ ٨٨٥- عجزه: يوسم أولاد العشار ويفضلوا البيت من الطويل، وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في الدرر ٦ / ١٥٦؛ وشرح أشعار الهذليين ٢ / ٥٣٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٧٠؛ والمقاصد النحوية ٤ / ١٨٢؛ وللهمذلي في همع الهوامع ٢ / ١٤٠. (١)

"..... ننكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة، وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الإضافة، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو: يأبى الإنسان يأتيها النفس ويلزم تابعها الرفع، وأجاز المازني نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة. قال الزجاج: لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأي وصلة إلى ندائه. وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل —أما العائد على المبتدأ الثاني فمستتر في يلزم، وكذا العائد على أيها في الإعراب الأول. قوله: "ويجوز أن يكون صفة هو الخبر" أي: والجملة خبر أي: وعائدها محذوف أي: صفة لها أو بعدها ويلزم إما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا بزيادة الياء تكلف مستغنى عنه، وإن اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض. قوله: "والمراد إذا نوديت أي: إلخ" لا يخفى أن ما ذكر إلى قوله: ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما فكيف يراد منه. وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أي: مبنية على الضم مقرونة بها مرادا بها معين غير نافع في قوله: وقد تضم إلى قوله: ويلزم تابعها الرفع. قوله: "لتكون عوضا إلخ" علة تلزمها. قوله: "عوضا عما فاتها إلخ" كما عوضوا عنه ما في: ﴿أيا ما تدعوا﴾ [الاسراء: ١١٠] ، وخص ها بالنداء؛ لأنه موضع تنبيه وما بالشرط؛ لأنها مبهمة فتوافق الشرط. دماميني. قوله: "وتؤنث" أي: على سبيل الأولوية لا الوجوب كما في الدماميني والهمع عن صاحب البديع. قوله: "ويلزم تابعها الرفع" فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل. قوله: "قال الزجاج إلخ" فيه نظر؛ لأن ابن الباذش ذكر أنه مسموع من لسان العرب؛ ولأنه قرشء **شاذاً**: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ [الكافرون: ١] ، وهي تعضد المازني قاله السندوبي. قوله: "أن

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ١٧٥/٣



المقصود بالنداء هو التابع" ومع ذلك ينبغي أن لا يكون محله نصباً؛ لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولاً به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيذكره الشارح أيضاً أنه لو وصفت صفة أي: تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذي محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع أي: نصباً وأن يصح نصب نعته، ويؤيده ما قدمناه عن الدماميني في يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه إن قدر صاحب عمرو نعتاً للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت إن رفعاً ورفع وإن نصباً فنصب، على ما بيناه سابقاً اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أي: لعدم سماعه أصلاً نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أي: محل نصب ولا يجوز نصب نعته على أن رفع التابع إعراب وأن عامله فعل مقدر مبني للمجهول أي: يدعي العاقل كما مر لكن ما بعد أي: على هذا ليس تابعا لأي في الحقيقة فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل.. (١)

"..... ٩٣٧- فيا شوق ما أبقي  
ويا لي من النوى ... ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبأ أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه،  
والصحيح وفاقاً لابن عصفور أن يا لي حيث وقع مستغاث له، والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتي  
من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر، فيصير التقدير يا أدعو لي وذلك غير جائز في غير ظننت  
وما حمل عليها، الثالث: اختلف في اللام الداخلة على المستغاث: فقليل هي بقية آل والأصل يا آل زيد،  
فزيد مخفوض بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا:  
فقليل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن—أعام لك ابن صعصعة بن سعد إلا أن يقال هو ضرورة أو  
**شاذ**. قوله: "فيا شوق إلخ" يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة دليلاً  
عليها، وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة. وما تعجبية. والنوى البعد وما أصبى أي: ما أميلك إلى  
الهوى. قوله: "بناء على ما سيأتي إلخ" قيد بذلك ليتأتى المقتضى لكن المستغاث به في يا لي محذوفاً  
وهو لزوم عمل فعل في ضميري واحد على تقدير كون المستغاث به في يا لي هو المذكور، إذ لو بينا على  
أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به في يا لي محذوفاً؛ لأنه لا يلزم حينئذ على كون  
المستغاث به هو المذكور عمل فعل في ضميري واحد؛ لعدم الفعل العامل. قوله: "فيصير التقدير إلخ"  
تفريع على منفي محذوف معطوف على قوله محذوف أي: والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير إلخ.  
وقوله: وذلك إلخ في معنى التعليل لهذا المنفي، ويصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال: إذ لو كان مستغاثاً به

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٢٣/٣

لكان التقدير إلخ لكان أوضح. قوله: "يا أدعو لي" أي: فيلزم عمل فعل في ضميري واحد وهما الضمير المستتر في أدعو، والياء إذ هما لواحد وهو المتكلم والأولى حذف يا. قوله: "وذلك" أي: عمل الفعل في ضميري واحد غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها أي: من أفعال القلوب. وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت. وأورد عليه أن عمل الفعل في ضميري واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا إذ في قولك: ادعو قومي لي عمل أدعو في الضمير المستتر وفي الياء. وأجيب بأن المحذور عمله فيهما على وجه كون الثاني مفعولا به وإذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به؛ لأن مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما إذا جعلت مستغاثا به. قوله: "والأصل يا آل زيد" أي: فحذفت همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين، وضعفه الرضي بأن ذلك يقال فيما لا آل له نحو: يا للدواهي، وقد يرد بأن يعتبر لها آل يناسبها فافهم. قوله: "عن الكوفيين" استدلووا بقوله: إذا الداعي المثوب قال يا لا \_\_\_\_\_ ٩٣٧ - البيت من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه ١ / ١٨٥؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ١ / ٢٠٨.. (١)

"ومنتهى المندوب صله بالألف ... متلوها إن كان مثلها حذف" كبر ززم يلي وا من حفر" في قولهم: وا من حفر بئر زمزماه، فإنه بمنزلة وا عبد المطلباه "ومنتهى المندوب" مطلقا "صله" جوازا لا وجوبا "بالألف" المسماة ألف الندبة فتقول في المفرد: وا زيدا ومنه قوله: ٩٤٨ - وقمت فيه بأمر الله يا عمراوفي المضاف يا غلام زيدا وا عبد الملكا، وفي المشبه به وا ثلاثة وثلاثين، وفي الصلة وا من حفر بئر زمزماه، وفي المركب وا معد يكربا، وفي المحكي وا قام زيدا فيمن اسمه قام زيد، وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو: وا زيد الظريفا ويعضده قولـالإبهام وقد ينازع في دعوى الفقد بالنسبة إلى اسم الإشارة المصحوب بإشارة حسية تعين المشار إليه. قوله: "ويندب الموصول" الخالي من آل أي: عند الكوفيين وهو عند البصريين **شاذ**، واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بآل وإن اشتهرت صلته فلا يقال: وا الذي حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندبة وآل. تصريح. قوله: "بالذي اشتهر" متعلق بالموصول لا يندب أي: بالذي اشتهر انتسابه إلى الموصول. قوله: "كبر ززم" مثال لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله: يلي وا من حفر فكأنه قال كوا من حفر بئر زمزماه. قال في التصريح: وأصل ززم زمم أبدلت الميم الثانية زايا قاله في الفردوس. قوله: "ومنتهى المندوب" أي: منتهاه حقيقة أو حكما كما في الموصول، فإن الألف تكون في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما. قوله: "مطلقا" أي: مفردا أو مضافا

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٤٣/٣

أو شبيها به أو غيرها مما سيذكره. قوله: "صلة بالألف" ويكون المفرد مبني على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه في المستغاث الملحق بالألف وعلى ما صرح به الشاطبي حيث قال: إذا قلت وا زيدا فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك وا غلاماه في غلام المضاف إلى الياء إعراب مقدر في آخره ا. هـ. وأطلق الناظم كالتحويين وصل المندوب بالألف لكنه في التسهيل قيد ذلك بأن لا يكون في آخره ألف وهاء فلا يجوز وا عبد اللاهه ولا واجهجاهه في عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره. قوله: "في المفرد" لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق في النداء الذي هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابله بالأقسام الثلاثة الأخيرة، إلا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة ندبتها. قوله: "واقام زيدا" اعلم أن واقام زيد بلا ألف الندبة مبني على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالألف مبني على ضم مقدر، لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف كل محتمل والأقرب الأول؛ لأن اعتبار الملفوظ به مانعا \_\_\_\_\_ ٩٤٨ - راجع التخريج رقم ٩٤٥.. (١)

"..... في كل ما أنت بالها" أي: سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي كقوله: ٩٥١ - أفاطم مهلا بعض هذا التدللوكقوله: ٩٥٢ - جاري لا تستنكري عذريونحو: يا شا ادجني. أي: أقيمي بالمكان. يقال دجن بالمكان يدجن دجوناً أي: أقام به. تنبيهات: الأول قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الأعمى: يا جارية خذي بيدي لغير معينة. ولا في نحو: يا طلحة الخير. وأما قوله: ٩٥٣ - يا علقم الخير قد طالت إقامتنا **فنادر**. الثاني شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة — المراد الإطلاق عن ذلك في الجملة وإلا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا إسناديا، ولي كذلك أفاده سم. وإلى كون الإطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الإطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب إسناد أو غيره. قوله: "مهلا" اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والأصل أمهلي مهلا قال العيني: ومعناه كفى. قوله: "عذيري" العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الإنسان فيه ا. هـ. فارضي وهو صادق بما يعذر الإنسان في تركه فهو أعم من قول الشارح على ما في كثير من النسخ. العذير بكسر الذال المعجمة الأمر الذي يحاوله الإنسان ويعذر على فعله. قوله: "يا شا ادجني" أي: يا شاة وهو مثال للثلاثي. قوله:

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٥٠/٣

"بالمنادى المبني" يشمل المبني قبل النداء كحذام مع أنه لا يرخم على الأصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كما سيأتي. قوله: \_\_\_\_\_ ٩٥١ - عجزه: وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢؛ والجنى الداني ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ١١ / ٢٢٢؛ والدرر ٣ / ١٦؛ وشرح شواهد المغني ١ / ٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٨٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٦٧؛ ورصف المباني ص ٥٢؛ ومغني اللبيب ١ / ١٣؛ وهمع الهوامع ١ / ١٧٢. ٩٥٢ - الرجز للعجاج في ديوانه ١ / ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٢ / ١٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٦١؛ وشرح التصريح ٢ / ١٨٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥؛ وشرح المفصل ٢ / ١٦، ٢٠؛ والكتاب ٢ / ٢٣١، ٢٤١؛ ولسان العرب ٤ / ٥٤٨ "عذر"؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٧٧؛ والمقتضب ٤ / ٢٦٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٥٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٦. ٩٥٣ - الشطر من البسيط.. (١)

"بحذفها وفره بعد واحظلا ... ترخيم ما من هذه الها قد خلا—بفتحك أميمة من غير تنوين فقال قوم: ليس بمرخم، ثم اختلفوا فقل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون؛ لأنه غير منصرف، وقيل بني على الفتح؛ لأن منهم من يبي المنادى المفرد على الفتح؛ لأنها حركة تشاكل كل حركة إعرابه لو أعرب، فهو نظير لا رجل في الدار. وأنشد هذا القائل: ٩٥٦ - يا ربح من نحو الشمال هيبالفتح. وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير: يا أميم ثم أقحم التاء غير معتد بها، وفتحها؛ لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه. وقيل فتحت اتباعا لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف "والذي قد رخما بحذفها" أي: بحذف الهاء "وفره بعد" أي: لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ولو كان لنا ساكنا زائدا مكملا أربعة فصاعدا، فتقول في عقبة يا عئنا بالألف، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعي المحذوف. ومنه قوله: —وهو التعب قاله العيني وتابعه غيره كشيخنا والبعض وفيه أن الهم متعب لا تابع إلا أن يكون التقدير: تابع صاحبه، ثم رأيت في القاموس ما نصه وهم ناصب منصب على النسب وسمع نصبه الهم أتعبه، ثم قال: ونصبه المرض ينصبه أوجعه كأنصبه ا. هـ. فأفاد ثلاثة أوجه أخرى: وهي أن يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه. قوله: "فقل هو معرب" تشبيها بالمضاف لكنه **شاذ**. قوله: "لأنها" أي: الفتح وأنه باعتبار الخبر وهو حركة. قوله: "يا ربح" قال ابن غازي: ولا يمكن دعوى إعراب ربح؛ لأنه لم ينون مع كونه منصرفا بخلاف أميمة. قوله: "هبي" بضم الهاء أمر من

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٥٦/٣

هب. قوله: "ثم أقحم التاء" أي: زادها بين الميم وهاء التأنيث المحذوفة للترخيم. قوله: "غير معتد بها" أي: غير جاعلها تاء التأنيث التي كانت محذوفة للترخيم إذ لو اعتد بها لما كان مرخما. قوله: "لأنها واقعة إلخ" لو قال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكان أوضح وأخصر. قوله: "وقيل فتحت إلخ" أي: كفتحة دال يا زيد ابن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى؛ لأنه في كلمة؛ ولأنه اتباع متأخر لمتقدم. قوله: "وهو اختيار المصنف" لعل وجهه أن فيما اختاره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ما قبلها. قوله: "وفره بعد" أي: بعد حذفها. قوله: "فتقول في عقبة" أي: في ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال عقاب = ١٧٢ / ٨ "شبع"؛ والمقاصد النحوية ٣٠٣ / ٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢١؛ وجمهرة اللغة ص ٣٥٠، ٩٨٢؛ ورصف المباني ص ٦١١؛ وشرح المفصل ١٠٧ / ٢ - ٩٥٦ - الرجز بلا نسبة في المقاصد النحوية ٢٩٤ / ٤. (١)

"..... يكون رابعا فصاعدا، فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو: زيد أو تحرك نحو: حكم. هذا مذهب الجمهور. وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط. وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً. وقال في الكافية: ولم يرخم نحو: بكر أحد، والصحيح ثبوت الخلاف فيه، حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام. الثاني: أن يكون علماً، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو: يا غضنف في غضنفر قياساً على قولهم: أطرق كراء، ويا صاح. الثالث: أن لا يكون ذا إضافة خلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله: ٩٥٩ - خذوا حذرکم يا آل عکرم واعلموا هو عند البصريين **نادر** وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره كقوله: — قال سم: كأنه احتراز عن النسبة الإضافية والتوصيفية. قوله: "أن يكون رابعاً فصاعداً" أي: لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب. قوله: "ترخيم المحرك الوسط" أي: تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف، وفرق الجمهور بأن حركة الوسط ثمت اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف أصلي، وأيضاً ليس الحذف هنا وارداً على حرف بعينه بل على أي: حرف كان آخره فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين لا غير. قوله: "وابن هشام" عبارة الهمع وابن هشام الخضراوي. قوله: "أن يكون علماً" أي: شخصياً

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٥٨/٣

أو جنسيا؛ لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم. قوله: "قياسا على قولهم إلخ" اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأن أطرق كرا ويا صاح **شاذان**؛ لأن كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فإن من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا ويا صاح. قوله: "ويا صاح" قال في شرح الكافية: وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فأشبه العلم فرخم بحذف يائه ا. هـ. وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه. قوله: "أن لا يكون ذا إضافة"؛ لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايين كالشيء الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تالي أداة النداء المضاف، فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذي الإضافة المضاف حقيقة أو حكما \_\_\_\_\_ ٩٥٩ - عجزه: أوأصرنا والرحم بالغيب تذكر والبيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤؛ وأسرار العربية ص ٢٣٩؛ والإنصاف ١ / ٣٤٧؛ وخزانة الأدب ٢ / ٣٢٩، ٣٣٠؛ والدرر ٣ / ٥١ وشرح أبيات سيبويه ١ / ٤٦٢؛ وشرح المفصل ٢ / ٢٠؛ والكتاب ٢ / ٢٧١؛ ولسان العرب ٣ / ٣٣٣ "فرد"، ٤ / ٥٤٩ "عذر"؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٩٠ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢ / ٢٣٣ "رحم"؛ ١٢ / ٤١٦ "عكرم"؛ وهمع الهوامع ١ / ١٨١.. (١)

"..... ٩٦٠ - يا عبد هل تذكرني ساعة يريد يا عبد هند يخاطب عبد هند اللخمي وذلك علم له. وتقدم أن ترخيم المضاف **نادر** أيضا كما في نحو: يا علقم الخير. الرابع: أن لا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتأبط شرا وسيأتي الكلام عليه. تنبيه: أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثة: الأول: أن يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو: فل وفلة. الثاني: أن لا يكون مندوبا. الثالث: أن لا يكون مستغاثا. وأما قوله: ٩٦١ - كلما نادى مناد منهم ... يا لتيم الله قلنا يا لمالضرورة أو **شاذ**. وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله: ٩٦٢ - أعام لك ابن صعصعة بن سعد \_\_\_\_\_ فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما في الدنوشي. قوله: "وذلك علم له" أي: فهو داخل في العلم فيصح الاحتراز عنه بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال إن المضاف خارج بالعلم. قوله: "أن لا يكون ذا إسناد" أي: إن لا يكون منقولاً عن الجملة؛ لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير. قوله: "وسيأتي الكلام عليه" يشير إلى أن اشتراط عدم الإسناد أكثر من سيأتي. قوله: "مطلقا" أي: سواء كان بتاء التأنيث أو لا. قوله: "ثلاثة" زاد السيوطي أن لا يكون مبنيًا قبل النداء

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣ / ٢٦٠

فلا يرخم يا حذام وقد مر ذلك. قوله: "أن لا يكون مندوبا" قال شيخنا: ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضي ا. هـ. وإنما لم يرخم المندوب؛ لأن الغالب زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم. قوله: "أن لا يكون مستغاثا" أي: لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الألف؛ لأن الزيادة تنافي الحذف ولا مجردا من اللام والألف إلحاقا له بذى اللام والألف. قوله: "يا لمال" أي: يا لمالك. قوله: "أعام" أي: يا عامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة بيا وأن الاستغاثة بغيرها **شاذة** فقوله: أعام فيه شذوذ من وجهين نداء\_\_\_\_\_ ٩٦٠- عجزه: في موكب أو رائدا للقنيصوالبيت من السريع، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٩؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٢٩٨؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢ / ١٨٤. ٩٦١- البيت من الرمل، وهو لمرة بن الوراغ في المقاصد النحوية ٤ / ٣٠٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١٦٤؛ وشرح التصريح ٢ / ٩٦٢. ١٨٤- صدره: تمنائي ليلقائي لقيطوالبيت من الوافر، وهو للأخوص "أو الأخوص" بن شريح في الكتاب ٢ / ٢٣٨؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٠٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٣ / ٥٠؛ وشرح التصريح ٢ / ١٨٤؛ وهمع الهوامع ١ / ١٨١. (١)

"ولا ضرار رخموا دون ندا ... ما للندا يصلح نحو أحمداء—رجل لعدم المحذورين المذكورين، فتقول يا مسلم بفتح الميم وضمها. تنبيه: الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول وهو أن ينوي المحذوف كما نص عليه في التسهيل، وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه "ولا ضرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح نحو أحمداء" أي: يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة: الأول الاضرار إليه فلا يجوز ذلك في السعة. الثاني: أن يصلح الاسم للنداء نحو: أحمد فلا يجوز في نحو: الغلام، ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله: ٩٦٥- أو الفامكة من ورق الحمكما ذكره ابن جني في المحتسب والأصل الحمام فحذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية. الثالث: أن يكون إما—ونحوهما. قوله: "وجوز الوجهين في كمسلمه" قد يقال ترخيمه على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به ا. هـ سم وقد يجاب بأن التسمية به **نادرة** فلم تعتبر. قوله: "كمسلمة" أي: وحمزة وطلحة. فائدة: أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر: أحرار بن عمرو البيت. ومنعه السيرافي والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر إذ لا ضم في اللفظ. قال يس: والذي يظهر الجواز؛ لأن الحرف

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣ / ٢٦١



الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت إلخ. قوله: "للترخيم" صلة المحذوف وقوله: أعرف أي: أشهر في لسان العرب وقوله: بدونه أي: المحذوف. قوله: "ومن ثم" أي: من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء. قوله: "فحذف الألف إلخ" هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى في غاية الشذوذ كما في ابن غازي وغيره. قوله: "لما ذكرناه" أي: من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله: لا على وجه الترخيم. قوله: "الثالث أن يكون إلخ" اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف \_\_\_\_\_ ٩٦٥- الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٥٣؛ والدرر ٣/ ٤٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٥؛ والكتاب ١/ ٢٦، ١١٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٩٣ "منى"؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥١؛ والمحتسب ١/ ٧٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٥٤، ٤/ ٢٨٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٤؛ والإنصاف ٢/ ٥١٩؛ والخصائص ٣/ ١٣٥؛ والدرر ٦/ ٢٤٤؛ ورصف المباني ص ١٧٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٧٢١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٩؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٥؛ وجمع الهوامع ٨/ ١٨١، ٢/ ١٥٧.. (١)

"التحذير والإغراء: إياك والشر ونحوه نصب ... محذر بما استثاره وجب—والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور. خاتمة: الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، ولا يكون بعد ضمير غائب. التحذير الإغراء: التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والإغراء تنبيهه على أمر محمود—المخصوص به" تفسير للضمير أعني هو والضمير في به يرجع إلى الفعل المفهوم من إفعال كذا قوله: "أنا المذكور" خبر عن أيها ولا حاجة إلى زيادة قوله المذكور. قوله: "أن يلي ضمير متكلم" ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره. قوله: "ولا يكون بعد ضمير غائب" ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم تقتدي الناس. تصريح. التحذير والإغراء: قال في النكت: جمعهما في باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغي تقديم الإغراء على التحذير؛ لأن الإغراء هو الأحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو: ذلك ولا ترى طباعهم العكس أ. هـ. ولك أن تقول إنما قدموا التحذير؛ لأنه من قبيل التخلية والإغراء من قبيل التحلية ثم هما وإن تساويا حكما مفترقان معنى فالإغراء التسليط على الشيء والتحذير الإبعاد عنه. ويشتمل التحذير على محذر بكسر الهمزة وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلا كذا في

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٧٢/٣

الغزي ومثله يجري في الإغراء. وقوله: وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب؛ لأن تحذيرهما **شاذ** كما سيأتي. قال شيخ الإسلام: التحذير يكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواتها وبما ناب عنهما من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو: نفسك وبذكر المحذر منه نحو: الأسد وسيأتي بيانها في كلامه. وقوله: "تنبيه المخاطب" اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره؛ لأن تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط. وقوله: "على أمر مكروه" ولو في زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط. أفاده سم. وقوله: "ليجتنبه إلخ" بقي تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبه، والظاهر عندي أن الأول من الإغراء والثاني من التحذير، وإنما لم يذكرهما الشارح؛ لأنهما لا ينبغي صدورهما من العاقل. بقي أن تعريف التحذير يشمل نحو: لا تؤذ أخاك ولا تعص الله، وظاهر ما نقلناه قريباً عن شيخ الإسلام خلافه وتعريف الإغراء يشمل نحو: أحسن إلى أخيك وأطع الله واصر، وفي كون كل ذلك ونحوه يسمى إغراء. (١)

"..... أكثر" ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره أي: ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير، من ذلك آمين بمعنى استجب، وصه بمعنى اسكت، ومه بمعنى انكف، وتيد وتيدخ بمعنى أمهل، وهيت وهيا بمعنى أسرع، وويها بمعنى أغر، وإيه بمعنى امض في حديثك، وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل، ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثي، وأن قرقر بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر **شاذ**. تنبيه: في آمين لغتان: آمين بالقصر على وزن فاعيل، وآمين بالمد على وزن فاعيل، — كما في الوصف قال الشيخ يس وعليه فما الفرق. وقوله: "كثر" لأن الأمر كثيراً ما يكتفى فيه بالإشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر. تصريح. أي: فالخبر لم يكثر فيه ذلك وإن وجد فيه كالإكتفاء بالإشارة بالرأس عن نعم أو لا. وقوله: "وتيد" بفوقية مفتوحة فتحية ساكنة فдал مهملة قال أبو علي من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء. دماميني. وقوله: "وتيدخ" بالخاء المعجمة. وقوله: "بمعنى أمهل" راجع للكلمتين قبله وفي القاموس أن تيد تأتي بمعنى اتند أيضاً. وقوله: "وهيت" بفتح التاء وكسرهما وضمهما وقد قرئ قوله تعالى هيت لك بالأوجه الثلاثة ١. هـ. همع واللام بعدها للتبيين والمعنى إرادتي أو أعني لك ولا تتعلق بهيت دماميني. وقوله: "وهيا" بفتح الهاء وكسرهما مع تشديد الياء فيهما همع. وقوله: "بمعنى أسرع" راجع للكلمتين قبله. وقوله: "وويها" بالتثنية لزوماً كما في الفارسي وسيأتي عند قول المصنف واحكم بتنكير الذي ينون إلخ. وقوله: "بمعنى أغر" بقطع الهمزة؛ لأنه من أغريت.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٧٨/٣

قوله: "وايه" بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون المكسورة ا. هـ. قاموس. وأما أيها بفتح الهاء مع التنوين لزوما فبمعنى انكفف كما في الهمع وجعله في القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكفف أي: عن الكلام. قوله: "بمعنى امض في حديثك" هو كقول جماعة بمعنى زدني أي: من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر. قوله: "وحيهل" وقالوا حيهلا بالتنوين وحيهلا بالألف بلا تنوين وهي مركبة من حي بمعنى أقبل وهل التي للحث والعجلة لا التي للاستفهام فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير كخمسة عشر كذا في الفارسي. وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح وأن هاء حيهلا بالتنوين وحيهلا بالألف تفتح وتسكن وأن الألف بدل التنوين وقفا وأنها قد تثبت وصلا. قوله: "بمعنى ائت إلخ" هو بمعنى الأول متعدد بنفسه وبمعنى الثاني متعدد بعلى وبمعنى الثالث متعدد بالباء أو بآلى ا. هـ. زكريا. وقد تفرد حي من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما في الدماميني. قوله: "ومن باب نزال" أي: من اسم فعل الأمر. وقوله من الثلاثي أي: التام المتصرف كما مر. وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العب. قوله: "في آمين لغتان" أي: آمين المتكلم عليها التي هي اسم فعل وأما آمين بالمد وتشديد. (١)

"..... يقتضي أن ذلك غير شاذ.

الثالث قال فيه أيضا: اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء: علي عبد الله زيدا بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضوع لا مرفوعه ولا منصوبه، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضوع بمقتضى الفاعلية، فلك في التوكيد أن تقول: عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور، وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع. والنوع الثاني منقول من مصدر وهو على قسمين: مصدر استعمل لعله ومصدر أهمل فعله، وإلى هذا النوع بقسميه أن هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه للدماميني أتحنى بلفظ المضارع كما في النسخة الأولى فتأمل. قوله: "اختلف في الضمير إلخ" كون الكاف في عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور، وذهب ابن بابشاذ إلى أنها حرف خطاب كالکاف في ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده، وقولهم على وعليه فإن الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية الأخفش على عبد الله زيدا دماميني. قوله: "فموضعه رفع" أي: على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكاف ليست من ضمائر الرفع ا. هـ. دماميني ويجاب بأنه من استعارة ضمير غير الرفع

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٩٠/٣

له ا. هـ. يس. واعلم أن القول بأن موضع الضمير رفع والقول بأن موضعه نصب منظور فيهما إلى ما بعد النقل إلى اسم الفعل، والقول بأن موضعه جر منظور فيه إلى ما قبل النقل؛ لأن اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف: وما لما تنوب عنه من عمل. لها وحيث فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة. قوله: "ونصب عند الكسائي" أي: على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير ألزم أنت نفسك من الإلزام قال الدماميني: ويرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذ وخذ إنما يتعدى لواحد ا. هـ. وللكسائي أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه ألزم نفسك زيدا من الإلزام، وأظهر منه في الرد قولهم مكانك بمعنى أثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فإن ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل في ضميري مخاطب وذلك خاص بأفعال القلوب وما حمل عليها. قوله: "وجر عند البصريين" على الأصل بالإضافة في نحو: دونك وبالحر في نحو: عليك سم. قوله: "على عبد الله زيدا" بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله: بجر عبد الله أي: بدل كل من الياء وهذا **شاذ** عند الجماعة؛ لأنه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للإحاطة وجواز ذلك رأي الأخفش والأقرب جعله عطف بيان كذا قال الدماميني. وقال شيخ الإسلام زكريا: وهم من فهم أن على في على عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بني عليه أن عبد الله عطف بيان أو بدل من الياء ا. هـ. وعليه يقرأ على بالألف وعبد مجرور بها. قوله: "ومع ذلك" أي: مع كون الكاف في موضع جر بقرينة قوله: بعد بالجر توكيدا للموجود المجرر ومثل ذلك ما إذا قلنا إنها في موضع نصب فيجوز عليه أيضا في التوكيد عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب ورفعه توكيدا للمستكن. (١)

"..... والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعني أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها أي: لهذه الأسماء، فترفع الفاعل ظاهرا في نحو: هيهات نجد وشتان زيد وعمرو؛ لأنك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو. ومضمر في نجر نزال. وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد نحو: دراك زيدا؛ لأنك تقول أدرك زيدا، ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف، ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت في نحو: حيهل الثريد. وبالباء لما ناب عن عجل في نحو: إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر أي: فعجلوا بذكر عمر. وبالي لما ناب عن أقبل في نحو: حيهل على كذا. تنبيهات: الأول قال في التسهيل: وحكمها يعني

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٩٨/٣

أسماء الأفعال غالباً في التعدي واللزوم حكم الأفعال، واحترز بقوله: غالباً عن آمين فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول. الثاني: مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمرًا قال في شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه. الثالث قال في التسهيل: ولا——قوله: "وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب" على جعل من عمل متعلقًا بتنوب تكون من بمعنى. والمعنى والعمل الذي ثبت للفعل الذي تنوب هي عنه في العمل ثابت لها وفيه من الركافة ما لا يخفى وإن خفيت على البعض فأقر هذا الوجه ولهذا قال سم: الوجه أن من عمل بيان للفظ ما المبتدأ. هـ. وقال الشيخ خالد: عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها. هـ. وقوله: في الجار والمجرور الواقع خبرها: أي: أو في الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن لما يلزم على الأول من تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو **نادر** كما تقدم في قوله: ونذر نحو: سعيد إلخ ولم تجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدأ. قوله: "مستتر في الاستقرار" أي: بحسب الأصل أي: قبل حذفه وإلا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر في الظرف لانتقاله إليه من المتعلق على الراجح. قوله: "دراك زيدا" في بعض النسخ تراك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك **شاذ**؛ لأنه من أدرك. قوله: "في نحو: حيهل الثريد" قيل هو الخبز المغمور بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم. قوله: "إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر" هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه تصريح. قوله: "عن آمين" مثلها إيه فإنه لم يحفظ لها أيضاً مفعول ومسماهما وهو زد يتعدى كذا في التصريح. قوله: "مضمرًا" أي: محذوفًا. قوله: "جائز عند سيبويه" وخرج عليه الناظم: يأيها المائح دلوى دونكافجعل دلوى منصوباً بدون مضمرًا لدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك الشارح فعلم. (١)

"....." والزم بنا النوعين فهو قد وجب "يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات وهو ما صرح به في شرح الكافية. ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات وهو أولى؛ لأنه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال في أول الكتاب. وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال. تنبيه: هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات. خاتمة: قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله: ٩٨٨- قد أقبلت عزة من عراقها

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/٣٠٣

... ملصقة السرج بخاق باقها——بصبح وما الإصباح منك بأمثلائي: ليس الإصباح أمثل منك لأنني أقاسي فيه أيضا الهموم وهذا قاله بعد تنبهه والأول في حال غفلته. قوله: "فهو قد وجب" قال الغزي: وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: والزم ا. هـ. وقال سم: قد يقال الأمر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز وحينئذ فقوله: فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط. قوله: "نوعي الأصوات" أي: ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية. قوله: "في أول الكتاب" أي: في قوله وكنيابة عن الفعل إلخ قال سم: قد يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الأمر أنه أدخلها في قوله: وكنيابة عن الفعل إلخ فيجوز أن يريد ههنا لدفع توهم عدم إرادتها هناك. قوله: "فهي أحق بالبناء من أسماء الأفعال" أي: لأن علة بناء أسماء الأفعال مشابهتها للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة فوجه الشبه في أسماء الأصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة **نادر** في غير نوع الحرف إذ لا يوجد في غير نوعه إلا في أسماء الأصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الأصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه في أسماء الأفعال، وهو كونها عاملة غير معمولة فإنه موجود في الأنواع الثلاثة الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء الأصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الأولوية. قوله: "قد يعرب بعض الأصوات" أي: وجوبا كما في الدماميني وقوله لوقوعه موقع متمكن أي: بأن تخرج عن معانيها الأصلية وتستعمل في معنى ذلك المتمكن الذي وقعت موقعه فإن خاق باق في البيت غير مستعمل في معناه الأصلي؛ لأنه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل في معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز إعرابها وبنائها فيما إذا أريد لفظها كما في قوله: وأي جواد لا يقال له هلا\_\_\_\_\_ ٩٨٨- الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٠ / ٩٤ "خرق" .." (١)

".....كقوله: "فأنزلن سكينه علينا" ويفعل" أي: المضارع بالشرط الآتي ذكره ولا يؤكدان الماضي مطلقا. وأما قوله: ٩٩٣- دامن سعدك إن رحمت متيما فضرورة **شاذة** سهلها كونه بمعنى الاستقبال. وإنما يؤكد بهما المضارع حال كونه "أتيا ذا طلب" بأن يأتي أمرا نحو: ليقومن زيد، أو نهيا نحو: ﴿ولا تحسبن الله غافلا﴾——الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لشمّل المضارع المقرون بلام الأمر مع أنه سيذكره المصنف ولا ينافي كون المراد بفعل الأمر ما ذكر قوله: ومثله الدعاء لإمكان حمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائدا على فعل الأمر لا

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/ ٣١٢

بالمعنى الأعم المتقدم، بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائداً على اضرين زيدا لا على فعل الأمر فتأمل. قوله: "مطلقاً" أي: من غير شرط؛ لأنه مستقبل دائماً ا. هـ. تصريح ويرشد إلى تفسير الإطلاق بذلك قوله بعد أي: المضارع بالشرط الآتي فهو أحسن من قول البعض أي: سواء كان على زنة إفعال أو غيرها كانفعل وافتعل. قوله: "فأنزلن سكينه علينا" تمامه: وثبت الأقدام إن لاقينا وهو من كلامه - صلى الله عليه وسلم - الموافق لوزن الزجر. قوله: "بالشرط الآتي" هو قوله آتيا ذا طلب إلخ. قوله: "ولا يؤكدان الماضي" لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي الماضي ا. هـ. تصريح. قوله: "مطلقاً" أي: ولو كان ذلك الماضي بمعنى المستقبل طردا للباب. قوله: "دامن سعدك" بكسر الكاف إن رحمت متيماً من تيمم الحب أي: استعبده وذلك وتمامه: لولاك لم يك للصباة جانحاً أي: مائلاً والصباة رقة الشوق. قوله: "فضرورة شاذة" أي: ليس للمولدين ارتكابها في شعرهم وكذا أفائلن إلخ وإن أوهم صنيعة خلافه. قوله: "سهلها كونه بمعنى الاستقبال" لأن الدوام إنما يتحقق في الاستقبال ا. هـ. سم. وقال الدماميني: سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الأمر. قوله: "آتيا ذا طلب إلخ" عبارة التوضيح وأما المضارع فله حالات أي: خمس: إحداها أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً جواباً لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو: ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾ [الأنبياء: ٥٧] ، ثم قال: والثانية أن يكون قريباً من الواجب وذلك إذا كان شرطاً؛ لأن المؤكدة بما نحو: ﴿وإما تخافن﴾ [الأنفال: ٥٨] ، ثم قال الثالثة أن \_\_\_\_\_ ٩٩٣ - عجزه: لولاك لم يك للصباة جانحاً والبيت من الكامل وهو بلا نسبة في الجنى الداني ص ١٤٣؛ والدرر ٥ / ١٦١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٦٠؛ ومغني اللبيب ٢ / ٣٣٩؛ والمقاصد النحوية ١ / ١٢٠، ٤ / ٣٤١؛ وجمع الهوامع ٢ / ٧٨. (١)

"أو مثبتاً في قسم مستقبلاً ... وقل بعد ما ولم وبعد لا — الشرطية المؤكدة بما، نحو، وإما تخافن، فإما تذهبن، فإما ترين، واحترز من الواقع شرطاً بغير إما. فإن توكيده قليل كما سيأتي "أول" آتيا "مثبتاً في" جواب "قسم مستقبلاً" غير مفصول من لامه بفاصل نحو: ﴿تالله لأكيدن أصنامكم﴾ [الأنبياء: ٥٧] . وقوله: ١٠٠٠ - فمن يك لم يثأر بأعراض قومه ... فإنني ورب الرافصات لأثأرا ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفياً نحو: ﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾ [يوسف: ٨٥] إذ التقدير: لا تفتؤ. وأما قوله: ١٠٠١ - تالله لا يحمدن المرء مجتنباً ... فعل الكرام ولو فاق الورى حسب **افشاذ** أو ضرورة، أو كان حالاً كقراءة ابن كثير: "لأقسم بيوم القيامة". وقوله: ١٠٠٢ - يمينا لأبغض كل امرئ ... يزخرف قولاً ولا يفعلوه: ١٠٠٣ - لئن

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣ / ٣١٥



تلك قد ضاقت عليكم بيوتكم ... ليعلم ربي أن بيتي واسع—والمعنى تاليا شرطا إما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى ما ذكره الشارح بمعنى فعل شرط. قوله: "المؤكد بما" أي: الزائدة. قوله: "فإما ترين" تقدم تصريفه لكن نون الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها في قراءة من قرأ "ترين" بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله: لم يوفون بالجار كما في المغني. قوله: "فإن توكيده قليل" عبر بالتوضيح بأقل كما مر. قوله: "فمن يك لم يثأر بأعراض قومه" أي: لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والأعراض جمع عرض وهو ما يحميه الإنسان من أن يعاب فيه وأراد بالراقصات إبل الحجيح التي تهتز أطرافها في مشيها كأنها ترقص والشاهد في لأثأرا فإنه أكدته بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقوف أفاده زكريا. قوله: "أو كان حالا" منع البصريون الأقسام على فعل الحال فلا يجوزون والله لأفعل الآن كما سيأتي في التنبيه الثاني ويؤولون القراءة والبيتين بأنها على إضم أو مبتدأ. قوله: "يمينا لأبغض" مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا السيد وقوله: يزخرف قولاً إلخ أي: يزين قوله: \_\_\_\_\_ ١٠٠٠- البيت من الطويل، وهو للنابعة الجعدي في ديوانه ص ٧٦؛ وشرح أبيات سيوييه ٢ / ٢٥٠؛ والكتاب ٣ / ٥١٢؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٣٣٦؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩ / ٣٩١. ١٠٠١- البيت من البسيط. ١٠٠٢- البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ٩٥؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٠٣؛ والمقاصد النحوية ٤ / ١٠٠٣. ٣٣٨- البيت من الطويل، وهو للكيميت بن معروف في خزنة الأدب ١٠ / ٦٨، ٧٠، ١١ / ٣٣١، ٣٥١، ٤٢٩؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢ / ٢٥٤، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٢٧.. (١)

"..... تنبيهان: الأول مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكور قليل بالنسبة إلى ما تقدم، لا قليل مطلقا، فإنه كثير كما صرح به في غير الكتاب، بل ظاهر كلامه اطراده. وإنما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملة بعد اللام. نص على ذلك سيوييه كما حكاها في شرح الكافية. الثاني كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها **شاذ**، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضي المعنى، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة، وهو ما يشعر به كلام سيوييه فإن حكى ربما يقولن ذلك. ومنه قوله: ١٠٠٩- ربما أوفيت في علم ... ترفعن ثوبي شمالا—زكريا. قوله: "لا قليل مطرقا" أي: بالنسبة لما تقدم وفي نفسه. قوله: "بل ظاهر

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣ / ٣١٨

كلامه اطراده" لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع فيها زيادة ما، وأنه لا يحذف منها ما. قوله: "لما لازمت هذه المواضع" يعني بعد عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليلًا في التراكيب المتقدمة وما أشبهها، وعندني في اللزوم بالنسبة إلى متى نظر للقطع بجواز متى تقعد أقعد فتأمل، وإنما زدت ما بعد النكرة لتوكيد الإبهام كما قال شيخنا، وقول البعض لزوال الإبهام سبق قلم. قوله: "أشبهت" أي: في اللزوم وأما قول شيخنا: أي: في التوكيد فيرد عليه أن المشابهة في التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بما على مجرد حصولها. قوله: "معاملته بعد اللام" أي: في مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل. قوله: "ماضي المعنى" أي: فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال، والمراد ماضي المعنى غالبًا فلا يرد ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين. قوله: "وظاهر كلامه في التسهيل إلخ" يصح تمشيته على أنه قليل وعلى أنه **شاذ**. قوله: "ربما أوفيت إلخ" أي: نزلت والعلم الجبل وفي بمعنى على والشاهد في ترفعن\_\_\_\_\_ ١٠٠٩- البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، ٢٦٥؛ والأغاني ١٥ / ٢٥٧؛ وخزانة الأدب ١١ / ٤٠٤؛ والدرر ٤ / ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٨١؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣؛ والكتاب ٣ / ٥١٨؛ ولسان العرب ٣ / ٣٢ "شيخ"، ١١ / ٣٦٦ "شمل"؛ والمقاصد النحوية ٣ / ٣٤٤، ٤ / ٣٢٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٢١٠؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨، وأوضح المسالك ٣ / ٧٠؛ والدرر ٥ / ١٦٢؛ ورصف المباني ص ٣٣٥؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٠٦؛ وشرح المفصل ٩ / ٤٠؛ وكتاب اللامات ص ١١١؛ ومغني اللبيب ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩؛ والمقتضب ٣ / ١٥؛ والمقرب ٢ / ٧٤؛ وهمع الهوامع ٢ / ٣٨، ٧٨.. (١)

"ما لا ينصرف: الصرف تنوين أتى مبينا ... معنى به يكون الاسم أمكننا—قال: وأما يونس فيقول: اخشوا واخشى يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة، وهو ما نقله الناظم في التسهيل، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل: يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى. وفي الغرة: إذا وقفت على ضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهمزت الثانية فقلت: اضرباء. ا. هـ. وقياسه في اضربنان اضربناء والله أعلم. ما لا ينصرف: قد مر في أول الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا، وإنما يخرج عن أصله

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣ / ٣٢١

شبهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا معاند بني، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف. ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال: "الصرف تنوين أتى مبيناً معنى به يكون الاسم أمكناً" فقله: تنوين: جنس يشمل أنواع التنوين، وقد تقدمت أول الكتاب، وقوله: أتى مبيناً إلخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن، أي: زائداً في التمكن: بقاءه—إلا بياء واحدة وواو واحدة. قوله: "يجمع بين الألفين" أي: في النطق وفيه أن الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتياً، وممن صرح باستحالة اجتماع الألفين شيخ الإسلام زكريا كما سيأتي عنه في مبحث ألف التانيث من باب: ما لا ينصرف اللهم إلا أن يراد الجمع بينهما صورة؛ لأن مد الألف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين، وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفاً تفسيريًا وقوله: بمقدارهما نائب فاعل يمد. ما لا ينصرف: ذكره عقب نوني التوكيد؛ لأن فيه شبه الفعل فله تعلق به كما أن لهما تعلقاً به؛ ولأن نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة، وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف والخفيف وهو المنصرف، وإن لم يكن مقصوداً من الباب بالذات. قوله: "بلا معاند" أي: معارض لشبه الحرف. قوله: "بوجه" الباء سببية متعلقة بفرعاً. قوله: "أمكناً" اسم تفضيل من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافاً لأبي حيان ومن وافقه؛ لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد **شاذ**، تصريح. قوله: "والمراد إلخ" يرد عليه أنه حينئذ يلزم الدور؛ لأن معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لأخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف. لا يقال هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ. (١)

"ومنع عدل مع وصف معتبر ... في لفظ مثني وثلاث وآخر\_\_\_\_\_ ١٠٢٧ - ذريني وعلمي بالأمر وشيئتي ... فما طائري يوماً عليك بأخيلاً وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى، كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب، واللغة المشهورة منعها من الصرف؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجرى مجرى الصفات، إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رجع إليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه إلا بسبب قوي "ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثني وثلاث وآخر" منع مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل، والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره، وفي لفظ متعلق به: أي: مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/٣٥٥

وذلك في موضعين: أحدهما المعدول في العدد إلى مفعّل نحو: مثني أو فعال نحو: ثلاث والثاني في آخر المقابل لآخرين. أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف: فأحاد—وزكريا. قوله: "بعروض الوصفية إلخ" أي: بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفتن. قوله: "وأكلب" مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضاً لا أصالة مثل: أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره. قوله: "إلا أن الصرف إلخ" يعني أن صرف نحو: أبطح ومنع صرف نحو: أجدل وإن كانا **شاذين** لكن شذوذ صرف نحو: أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو: أجدل. قوله: "ومنع عدل" العدل إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية لغير قلب، أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد فخرج نحو: أيس مقلوب يئس وفخذ بإسكان الخاء مخفف فخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو إلحاقاً له بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير، وفائدته تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية في نحو: عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية، وهو تحقيقي إن دل عليه غير منع الصرف وتقديري إن لم يدل عليه إلا منع الصرف قاله الحفيد، ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام؛ لأنه إما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال إنه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذي أل وهو سحر وأمس وكذا آخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث. قوله: "مع وصف" متعلق بمحذوف نعت عدل. قوله: "والثاني في آخر" الأولى إسقاط في؛ لأن الموضع الثاني نفس آخر وقوله: المقابل آخرين سيأتي محترزه في التنبيه الأول وهو صريح في أن آخر وصف لجماعة الإناث؛ لأن آخر جمع أخرى وأنه ضد آخرين الذي هو وصف لجماعة الذكور؛ لأن آخرين جمع آخر وأما نحو—١٠٢٧- البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٧١؛ وشرح التصريح ٢ / ٢١٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٩٢؛ ولسان العرب ١١ / ٢٣٠ "خيل"؛ والمقاصد النحوية ٤ / ٨٤٣؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٠٠؛ وأوضح المسالك ٤ / ١٢٠..<sup>(١)</sup>

"ووزن مثني وثلاث كهما ... من واحد لأربع فليعلما—ومنع الوصف وعدل أخرا ... مقابلاً لآخرين فاحصر الثاني: إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة -وهي ذو الزياتين وذو الوزن وذو العدد- بقي على منع الصرف؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية "ووزن مثني وثلاث كهما من واحد لأربع فليعلما" يعني ما وازن مثني وثلاث من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلهما في امتناع الصرف للعدل والوصف تقول: مررت بقوم موحد وأحاد، ومثني وثناء، ومثلث وثلاث، ومربع ورباع، وهذه

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/ ٣٤٩

الألفاظ الثمانية متفق عليها؛ ولهذا اقتصر عليها. قال في شرح الكافية: وروي عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك. وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب: أحدها أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها. الثاني لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين. الثالث أنه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعول. قال الشيخ أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. —الانتهاء الحقيقي لا يتعدد بخلاف معنى المغايرة فيتعدد سم. قوله: "مقابلا لآخرين" بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى: ﴿وآخرين منهم لما يلحقوا بهم﴾ [الجمعة: ٣] ، واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الخاء في نحو: يجمع الله الأولين والآخرين. وقوله: فاحصرا أي: احصر منع صرف آخر في آخر المقابل لآخرين بفتح الخاء. قوله: "خلفتها العلمية" فإذا نكر بعد أن سمي به فذهب الخليل وسيبويه إلى أنه لا ينصرف؛ لأنك رددته إلى حال كان لا ينصرف فيها. وذهب الأخفش إلى أنه ينصرف؛ لأن الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتي ذلك. قوله: "ووزن" أي: موازن كما أشار إليه الشارح، وقوله: كهما فيه جر الكاف للضمير. وتقدم أنه **شاذ** فالأولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا إلى الضمير، وقوله: من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أي: حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا: أنه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح. قوله: "متفق عليها" أي: على ورودها عن العرب بدليل ما يأتي. قوله: "إلى عشرة" الغاية داخلية بقرينة ما سبق وما يأتي، وقولهم: الصحيح أن الغاية بإلى خارجة محله إذا لم تقم قرينة على دخولها، وأما قول شيخنا السيد: الغاية خارجة ولذا عبر بإلى وأما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعول منها، كما قاله العصام فهو مخالف لما في الشرح. قوله: "وحكى وأبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار" ولم يتعرضوا لسماع موحد. (١)

"..... والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع" أي: مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية لكن بشرطين: أن يكون عجمي التعريف أي: يكون علما في لغتهم، وأن يكون زئدا على ثلاثة أحرف، وذلك نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، فإن كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كالجاء إذا سمي به رجل؛ لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فالحق بالأمثلة العربية،

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣٥٣/٣

وذهب قوم منهم الشلوبيين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما في لغة العجم، وكذا ينصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئة على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية. ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو: نوح ولوط والمتحرك نحو: شتر وملك. قال في شرح الكافية قولاً واحداً في العجمي وضعه وتعريفه وقوله: مع زيد حال من الضمير في العجمي وغير هذا لا يخلو عن شيء والمراد الزيادة على الثلاثة بغير ياء التصغير كما سيأتي، وإنما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام في المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوي بمجرد تحرك الوسط الذي هو مقو ضعيف، وهذا أوجه مما ذكره البعض. قوله: "من الأوضاع" أي: الموضوعات. قوله: "أي: يكو علما في لغتهم" وإن نقلته العرب إلى علمية أخرى كأن سمت بإسماعيل شخصا آخر. قوله: "كلجام" بالجيم وضعه العجم اسم جنس للآلة التي تجعل في فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما في القاموس وغيره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو. قوله: "إلى العلمية ابتداء" بأن لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما. قوله: "كبندار" بضم الموحدة هو في لغة العجم اسم جنس للتاجر الذي يلزم المعادن ولمن يخزن البضائع للغلاء وجمعه **بنادرة**. قوله: "لا يشترطون أن يكون إلخ" بل الشرط عندهم أن يكون أول استعمال العرب له في العلمية. قوله: "لمجيئة على أصل ما تبنى إلخ" إضافة أصل إلى ما على معنى في وذلك الأصل هو عدم الزيادة على الثلاثة؛ لأن العرب يراعون في كلامهم التخفيف، وأما الآحاد العجمية فالأصل فيها الزيادة؛ لأن العجم يراعون في كلامهم الطول. قوله: "نحو: نوح ولوط" أي: من كل علم ثلاثي ساكن الوسط أعجمي مذكر أما المؤنث كماه وجور فممنوع الصرف لتقوي العجمة بالتأنيث، وإنما لم يجز في نوح ولوط الوجهان كما جاز في هند ودعد، مع أن كلا وجد فيه سببان؛ لأن التأنيث سبب قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام. واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف إلا ستة. محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط؛ لخفة الأخيرين، وكون الأربعة الأول عربية، وقيل هود كنوح؛ لأن سيبويه قرنه معه فهو أعجمي وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد. (١)

" . . . . . ويعلی " أي: مما يمنع

الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه. والمراد بالمختص ما لا يوجد في

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/٣٧٦

غير فعل إلا في **نادر** أو علم أو أعجمي كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق، وما سوى أفعال ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل، وما صيغ للأمر من غير فاعل، والثلاثي نحو: أنطلق ودحرج فإذا سمي بهما مجردين عن الضمير قيل هذا أنطلق ودحرج ورأيت أنطلق ودحرج ومررت بأنطلق ودحرج، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز **بالنادر** من نحو: دئل لدوية—للدال بكونها في آخر الكلمة وقوله: نحو: مهندز، قال يس: وقد تبدل زايه سينا. قوله: "كذاك ذو وزن" أي: لم ذو وزن وفي البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر، والأحسن هنا إرجاع الأولى إلى الثاني؛ لأن الأصل في الوصف الإفراد. قوله: "كأحمد" منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل ا. هـ. سم. قوله: "إلا في **نادر**" أي: لفظ **نادر** عربي غير علم بقرينة عطف العلم والعجمي عليه، والعطف يقتضي المغايرة وقوله: كصيغة الماضي إلخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله: وما سوى إلخ، وقوله: وما سلمت إلخ، وقوله: وبناء فعل، وقوله: وما صيغ إلخ. قوله: "أو بهمزة وصل" وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع؛ لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الأسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كافتدار فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية؛ لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له. تصريح. قوله: "وما سوى أفعال ونفعل وتفعل ويفعل" أي: لأن هذه من الغالب كما يعرّم مما يأتي ا. هـ. سم ومثال ما سواها يدحرج ويستخرج. قوله: "وما سلمت إلخ" احتراز بالسلامة عن الغير كرد وقيل وسيأتي، وقوله: من مصوغ بيان لما سلمت إلخ، وقوله: وبناء فعل أي: بالتشديد. قوله: "من غير فاعل" أما ما صيغ للأمر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص، ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر. تصريح. قوله: "والثلاثي" أي: وغير الثلاثي؛ لأن ما صيغ من الثلاثي من الغالب كما يأتي سم. قوله: "نحو: انطلق ودحرج" تمثيل لما صيغ للأمر من غير فاعل وغير الثلاثي. قوله: "مجردين عن الضمير" إذ لو اقترنا به لكانا من المحكي لا من الممنوع الصرف؛ لأن العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى. قوله: "قيل هذا أنطلق" بقطع الهمزة لما مر. قوله: "وهكذا" أي: كالمذكور من صيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة وغيره مما مر وقوله: المبنية أي: الموضوع. قوله: "والاحتراز **بالنادر**



من نحو: دئل "أي: من خروج وزن نحو: دئل بصيغة الماضي المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل، وقوله: لدوية أي: شبيهة بابن عرس أي: اسم." (١)

"..... وينجلب لخرزة وتبشر لطائر، وبالعلم من نحو: خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالأعجمي من بقم وإستبرق فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأن النادر والعجمي لا حكم لهما؛ ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق، والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرة فيه كإثمد وأصبع وأبلم فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي؛ وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كأفكل وأكلب فإن نظائرها تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أفعل وأفعل تدل على معنى في الفعل نحو: أذهب وأكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتاح بأحدهما منلهذا النوع وكذا يقال في قوله: لخرزة وقوله: لطائر فدئل وينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جءت أعلاما منعت الصرف، وكذا بقم وإستبرق كذا قال سم، وفي التوضيح ما يؤيده وينجلب بجيم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما في سم. وغيره وصدر في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكي فتحها. قوله: "من نحو: خضم" بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما في القاموس. قوله: "من بقم وإستبرق" البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم والإستبرق الديباج الغليظ. قوله: "إما لكثرة فيه" يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر في الأفعال مع أن ما على وزنه من الأسماء كخاتم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه. قوله: "كإثمد" بكسر الهمزة والميم وسكون المثناة وبالدال المهملة وإصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الأصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشر أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل ا. ه. تصريح ونقل البعض عن البهوتي فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا. قوله: "وإما لأن أوله" احترز بقوله: أوله من وزن فاعل بالفتح فإنه وإن اشتمل على زيادة تدل في الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهي ألف المفاعلة، لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وإن كان أكثر في الفعل فتفطن. قوله: "زيادة إلخ" احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وإن مائل حروف المضارعة كما في نرجس ونهشل. واعلم أنه يدخل في كلامه نحو: ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب ا. ه.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/٣٧٩

سم. قلت: إنما جعل ذلك من المختص نظرا إلى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظرا إلى جزئها فتأمل ا. هـ. إسقاطي والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ورم يحذف لفظ قلت: فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت. قوله: "كأفكل" وهو الرعدة وأكلب جمع كلب، وقوله: فإن نظائرها إلخ نظائر أفكل من الأسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الأفعال أذهب أو علم وأسمع ومن نظائر أكلب من الأسماء أبحر. (١)

"..... شبيها بالأمر من ضرب وفي الرفع شبيها بالأمر من خرج؛ لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة، وخرج الثاني نحو: رد وقيل فإن أصلهما ردد وقول، ولكن الإدغام والإعلال أخرجهما إلى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي. ولو سميت رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل. وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه؛ لأنه باين الفعل بالفك. وشمل قولنا إلى مثال هو للاسم قسمين: أحدهما ما خرج إلى مثال غير **نادر** ولا إشكال في صرفه نحو: رد وقيل، والآخر ما خرج إلى مثال **نادر** نحو: انطلق إذا سكنت لأمه فإنه خرج إلى بناء انتحل وهو **نادر**، وهذا فيه خلاف، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع. وقد فهم من ذلك أن ما دخله الإعلال ولم يخرج به إلى وزن الاسم نحو: يزيد امتنع صرفه. الرابع اختلف في—فإن سمي به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حينئذ، وكذا الكلام في ابنم على اللغتين دمايني بحذف. قوله: "وفي الرفع شبيها بالأمر من خرج" رد بأن همزته مكسورة كما كانت قبل التسمية، وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه في هذه الحالة أقوى من صرفه في الحالين الأولين. قوله: "ولكن الإدغام" أي: في رد والإعلال أي: في قيل بالنقل والقلب. قوله: "ولو سميت إلخ" محترز قوله: إلى مثال هو للاسم. قوله: "بالضم" أي: ضم الباء الأولى، وأما الهمزة فمفتوحة كما في الفارضي، قال الدمايني: واحترز عن ألبب بفتح الباء الأولى فإنه لا خلاف في منع صرفه؛ لأنه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن. قوله: "جمع لب" بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والأكثر أن يجمع على ألباب تصريح. قوله: "لأنه باين الفعل" أي: فعله الذي هو لب لا الفعل مطلقا فإنه بوزن اكتب واقتل ا. هـ. زكريا والظاهر أنه لا حاجة إلى ذلك؛ لأن الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وإنما ادعى كونه مباينا للفعل بالفك؛ لأن الفعل الذي على وزنه مدغم نحو: أشد وأرد أي: فضعف اعتبار الوزن، قال في الهمع:

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/٣٨٠

والأصح وعليه سيوييه منعه ولا مبالاة بفكه؛ لأنه رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح مثل: استحوذ، وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعاً فكذا الفك؛ ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كاشدد في التعجب ولم يردد وأل السقاء فلم يباينه. قوله: "إلى مثال **نادر**" ليس المراد أنه **نادر** في الاسم وكثير في الفعل وإلا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به إلا أنه **نادر** فيه سم. قوله: "إلى بناء انتحل" قال شيخنا: بالحاء المهملة الساكنة ا. هـ. ولم أجده في القاموس. قوله: "ما دخله الإعلال ولم يخرجه إلخ" نحو: يزيد فإنه أعل إذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالإعلال إلى مثال الاسم فمنع من الصرف فإن قيل يزيد على وزن بريد، أجيب بأنه وإن كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل في الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف بريد فلم يخرج يزيد. (١)

"..... خلافا لابن **بابشاذ**. وغير

المعدول يكون اسماً كجناح، ومصدراً نحو: ذهاب، وصفة نحو: جواد، وجنساً نحو: سحاب، فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعناق "واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثراً" وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب، أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العجمية، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العدل: تقول رب معد يكرب وعمران وفاطمة وزينب وإبراهيم أحمد وأرطى وعمر لقيتهم، لذهاب أحد السببين وهو العلمية. وأما الخمسة المتقدمة وهي: ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تصرف نكرة، فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً. أما م<sup>١</sup> فيه ألف التأنيث؛ فلأنها كافية في منع الصرف ووهم من قال في حواء امتنع للتأنيث والعلمية. وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعان أو وزن أفعل؛ فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعل. وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك آخر وفعال ومفعول نحو: أحاد وموحد فمذهب سيوييه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل. قال في شرح الكافية: وكل معدول سمي به فعده باق إلا سحر وأمس في لغة بني تميم فإن عدلها يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات فإن عدله بالتسمية باق فيجب—قوله: "وإن سمي به مؤنث إلخ" أتى به تتميماً للتقسيم وإلا فهو مما دخل تحت قول المصنف وابن على الكسر فعال علماً مؤنثاً وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر. قوله: "فهو كحذام" فتنبيه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وإن كان آخره

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/٣٨٤

راء فعلى ما تقدم أيضا نحو: حذار ويسار ا. هـ. دماميني. قوله: "ولا يجوز البناء" قال الدماميني: أي: فيما سمي به مذكر ا. هـ. أي: لا فيما سمي به مؤنث حتى يعترض بأن في كلامه تناقضا؛ لأن قضية التشبيه بحذام جواز البناء فينافي قوله: ولا يجوز البناء، لكن لو ذكره قبل قوله: وإن سمي به مؤنث إلخ، لسلم من الإيهام. قوله: "من كل إلخ" حال من ما بيان لها. قوله: "من كل ما التعريف فيه أثرا" أي: مما يمكن تنكيره فلا يرد أن فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه لا ينكر لوجوب إضافته ولونية إلى ضمير المؤكد. قوله: "ووهم من قال إلخ" أي: لأن ألف التأنيث كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها. قوله: "وكل معدول إلخ" حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية وما يزول فيه بعدها أن الأول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني ا. هـ. زكريا ووجه بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن أل لا تجامع العلمية. قوله: "في لغة بني تميم" راجع لأمس فقط أي: وأما في لغة الحجازيين فمبني على الكسر. قوله: "فإن عدله بالتسمية باق." (١)

"..... لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه. وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائما، ونقل عن الأخفش. الثاني أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو: جئت النحو كي أتعلم، ومنعه الجمهور. الثالث: إذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائي نحو: جئت كي فيك أرغب، والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب. قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار. الرابع زعم الفارسي أن أصل كما في قوله: ١٠٥٨ - وطرفك إما جئتنا فاحبسناه... كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر — العيني قال. ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي بمعنى الاختلاس ا. هـ. وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة إلى جعله مصدرا ميميا، بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما. قوله: "لأن لام الجر لا تفصل إلخ" أي: فليس النصب بكى بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكي الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائما. قوله: "حرف جر دائما" أي: والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى ﴿لَكي لا تأسوا﴾ فإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله: ولا للمابهم أبدا دواءرد بأن الفصح المقيس لا يخرج على **الشاذ** تصريح. قوله: "ومنعه الجمهور" لأن كي من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وإن كانت جارة فأن مضمرة بعدها وهي موصولة سم. قوله: "إذا فصل بين كي إلخ" قال أبو حيان: وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما زائدة وبهما معا، وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/٣٩٧

الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب، وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيرفع الفعل، واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر من العمل فينصب الفعل فتلخص في الفصل ثلاثة أقوال ١. هـ. سيوطي وبه يعلم ما في كلام الشارح من الإجمال والإبهام. قوله: "بالرفع لا بالنصب" أي: مع الرفع لا مع النصب. قوله: "وطرفك إلخ" الطرف العين ولا يجمع؛ لأنه في الأصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة. قال تعالى: ﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤٣] ، وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولا يجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه؛ لأن فعل الجزاء لا يعمل في متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه ١. هـ. شمني وقوله: فاحبسنه أي: عن النظر إلينا وقوله: كما يحسبوا قال شيخنا: قال شيخنا السيد: أي: يظنوا من حسب كما في\_\_\_\_\_ ١٠٥٨ - البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١؛ وخزانة الأدب ٥ / ٣٢٠؛ والدرر ٤ / ٧٠؛ ولجميل بثينة في ديوانه ص ٩٠؛ ولعمر أو لجميل بثينة في شرح شواهد المغني ١ / ٤٩٨؛ وللبيد أو لجميل في المقاصد النحوية ٤ / ٤٠٧؛ ووبرا نسبة في الإنصاف ٢ / ٥٨٦؛ والجنى الداني ص ٤٨٣؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ٨ / ٥٠٢، ١٠ / ٢٢٤؛ ورصف المباني ص ٢١٤؛ ومجالس ثعلب ص ١٥٤؛ ومغني اللبيب ١ / ١٧٧؛ وهمع الهوامع ٢ / ٦.. (١)

"..... فضرورة أو الخبر محذوف

أي: إني لا أستطيع ذلك، ثم استأنف: إذن أهلك، فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتي. الثالث: أن لا يفصل بينها وبين الفصل بغير القسم، فيجيب الرفع في نحو. إذا أنا أكرمك ويغترف الفصل بالقسم كقوله: ١٠٧١ - إذن والله نرميهم بحرب ... يشيب الطفل من قبل المشي وأجاز ابن **بابشاذ** الفصل بالنداء والدعاء، وابن عصفور الفصل بالظرف، والصحيح المنع إذ لم يسمع شيء من ذلك. وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع "وانصب وارفعاً إذا إذن من بعد عطف" — الشين المعجمة أي: غريبا وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما في القاموس. قوله: "أن لا يفصل إلخ" لضعفها مع الفصل عن العمل. ١. هـ. تصريح. قوله "وبار قسم" كذا بلا النافية؛ لأن القسم تأكيد لربط إذن ولا لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في إذن سيوطي. قوله "والدعاء" نحو: إذن غفر الله لك أكرمك. قوله: "بمعمول الفعل" فلو قدم معمول الفعل على إذن نحو: زيدا إذن أكرم فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها، وأجاز الكسائي الرفع والنصب. قال أبو حيان: ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/٤١٢

ومقتضى اشتراطهم في عملها التصدير أن لا تعمل حينئذ؛ لأنها غير مصدرية ويحتمل أن يقال تعمل؛ لأنها وإن لم تصدر لفظاً فهي مصدرية في النية؛ لأن النية بالمعمول التأخير ا. هـ. سيوطي قال سم: ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعاً في نحو: يا زيد إذن أكرمك؛ لأن المتقدم عليها معمول ا. هـ. وفيه عندي نظر لتصدرها في جملتها؛ ولأن نحو: هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصورة فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع. كما مر قوله: "عند الكسائي النصب" فيه أنه تقدم عن الكسائي في الفصل بـ يـ كي والفعل بمعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كي المصدرية الاتصال بالفعل؛ لأنهما في تأويل اسم واحد سم. قوله: "وعند هشام الرفع" لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحاً. قوله: "وانصب وارفعاً" وقد يجزم إن اقتضاه الحال كما سيأتي في الشرح، وإنما جاز النصب والرفع؛ لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون إذن في ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وإلغاؤها أجود كما في الرضي؛ لأنها غير متصدرة في الظاهر ا. هـ. سم ويشير إلى رجحانه قوله: وارفعاً بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفاً ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب إذا كانت الواو أو الفاء \_\_\_\_\_ ١٠٧١ - البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ص ٣٧١؛ والأشباه والنظائر ٢ / ٢٣٣؛ والدرر ٤ / ٧٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤ / ١٠٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤ / ١٦٨؛ وشرح التصريح ٢ / ٢٣٥؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٧٦؛ وشرح قطر الندى ص ٥٩؛ ومغني اللبيب ص ٦٩٣؛ وهمع الهوامع ٢ / ٧٠. (١)

"..... بالواو والفاء "وقعا" وقد قرئ **شاذاً** "وإذا لا يلبثوا خلفك" ﴿فإذا لا يؤتون الناس نقيراً﴾ [النساء: ٥٣] ، على الأعمال نعم الغالب الرفع على الإهمال وبه قرأ السبعة. تنبيهات: الأول أطلق العطف والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل ألغيت، فإذا قيل أن تزرنني أزرك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت إذن لوقوعها حشواً، أو على الجملتين معاً جاز الرفع والنصب. وقيل يتعين النصب؛ لأن ما بعدها مستأنف؛ أو لأن المعطوف على الأول أول. ومثل ذلك: زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان. الثاني الصحيح الذي عليه الجمهور أن إذن حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل في إذن أكرمك إذا جئتنني أكرمك، ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن.

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٣/٣

وعلى الأول—استثنائية كما إذا قيل لك آتيك غدا فقلت مستأنفا وإذن أكرمك. قوله: "على ما له محل" قال البعض: كان الأولى أن يقول على ما له إعراب ليشمل اللفظي والمحلي بقرينة التمثيل ا. هـ. ويدفع بأن ما له محل شامل لما إعرابه لفظي؛ لأنه معرب لفظا ومحلا فهو مما له محل فتدبر. قوله: "ألغيت" أي: وجوبا لوقوعها حشا كما سيذكره الشارح. قوله: "لوقوعها حشا" أي: بين جزأي الجواب، وإن شئت قلت بين الشرط والجواب؛ لأن المعطوف على الجواب جواب. قوله: "أو على الجملتين معا" أي: جملتي الشرط والجواب. قوله: "وقيل يتعين النصب" ليس المراد وقيل إن قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب؛ لأنه ينافيه قوله: "لأن ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل إن لم تعطف عن الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استثنائية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين إعمال إذن عند استيفاء الشروط فلا ينافي جواز الرفع على لغة بعضهم الملغى لها عند استيفاء الشروط، فاندفع ما أطل به البعض. قوله: "لأن ما بعدها مستأنف" أي: بناء على أن الواو استثنائية وقوله: "لأن المعطوف إلخ أي: بناء على أنها عاطفة. قوله: "فالمذهبان" أي: القول بجواز الأمرين والقول بتعين النصب. قوله: "إلى أنها اسم" أي: غير ناصب للفعل، وإنما الناصب له أن مضمة بعده كما سيذكره. قوله: "وعوض عنها التنوين" أي: وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. قوله: "وأضمرت أن" ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أي: إذا جئني وقع إكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أي: حاصل وإلا وجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا قاله الدماميني. وذهب الرضي إلى أنها اسم وأصلها إذا حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون في صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الأزمنة بعد ما كان مختصا بالماضي وضمن معنى الشرط غالبا. قال: وإنما قلنا غالبا؛ لأنه لا معنى للشرط في نحو: ﴿قال فعلتها إذا وأنا من الضالين﴾ [الشعراء: ٢٠] ، ثم قال: وإذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز إجراؤه مجرى لو في قرن جوابه باللام نحو: ﴿إذا لأذقناك﴾ أي: ولو ركنت شيئا قليلا لأذقناك وإذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز. (١)

"وبين لا ولام جر التزم ... إظهار أن ناصبة وإن عدملا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا ... وبعد نفي كان حتما أضمر—فتقول: إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا. الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب. وقيل بوقف بالنون؛ لأنها كنون لن وأن. وروي ذلك عن المازني والمبرد، وينبغي على هذا الخلاف خلاف في كتابتها، والجمهور يكتبونها بالألف

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٢٤٤/٣



وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء إن علمت كتب بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف. الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهي لغة **نادرة**، ولكنها القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظن؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها، كما حملت ما على ليس؛ لأنها مثلها في نفي الحال ا. هـ. "وبين لا ولا م جر التزم إظهار أن ناصبة" نحو: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة﴾ [البقرة: ١٥] ، ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾ [الحديد: ٢٩] ، لا في الآية الأولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة "وإن عدم لا فأن اعمل مظهرًا أو مضمرًا" لا في موضع الرفع بعدم، وأن في موضع النصب بأعمل، ومظهرًا ومضمرًا نصب على الحال: إما من أن إن كانا اسمي مفعول، أو من فاعل أعمل المستتر إن كانا اسمي الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل وغير كافر لأنعمك. قوله "إذا أظنك صادقًا" برفع أظن؛ لأن للحال كما يفيد ما سننقله عن الرضي. قوله: "إذ لا مجازاة هنا" قال الرضي: لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال ا. هـ. ولأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة. قوله: "اختلف في لفظها إلخ" أي: في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعًا كما في الإتيان اتباعًا للمصحف العثمان، قال السيوطي في حاشية المغني: ينبغي أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنيًا على الخلاف في حقيقتها فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف. قوله: "والجمهور يكتبونها إلخ" المناسب فالجمهور بالفاء كما في عبارة المغني. قوله: "والمازني والمبرد بالنون" وعزاه أبو حيان إلى الجمهور. قوله: "وعن الفراء إلخ" ونقل السيوطي قولًا بالعكس لضعفها في الإهمال وقوتها في العمل. قوله: "إن عملت كتبت بالألف" لمنع العمل التباسها بإذا الظرفية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازمًا فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضًا. قوله: "وهي لغة **نادرة**" تلقها البصريون بالقبول فلا التفات إلى قول من أنكروا دمايني قوله: "وبين لا" أي: سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثالين. قوله: "ناصبة" أتى به مع علمه من كون الكل م في أن الناصبة دفعا لتوهم إهمالها لفصلها من الفعل بلا. قوله: "فإن أعمل" أي: إن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنًا﴾ [القصص: ٨] ، أو للتوكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو: وأمرنا لنسلم لرب. (١)

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤٢٦/٣

".....مسببا عما قبلها فيمتنع

في نحو: لأسيرن حتى تطلع الشمس، وما سرت حتى أدخلها، وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية: أما الأول؛ فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير. وأما الثاني؛ فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير. وأما الثالث؛ فلأن السبب لم يتحقق، ويجوز الرفع في أيهم سار حتى يدخلها، ومتى سرت حتى تدخلها؛ لأن السير محقق، وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة. ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة، وكل أحد يمنع ذلك. الثالث أن يكون فضلا فيجب النصب في نحو: سيري حتى أدخلها، وكذا في كان سيري أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا ا. هـ. — كان للحال المحكية تحتم رفعه؛ لأن النصب بأن يناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه إذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيده النظر هذا. وقال السيوطي: حكى الجرمي أن من العرب من ينصب بحتى في كل شيء. قال أبو حيان: وهي لغة **شاذة**. قوله: "أن يكون مسببا عما قبلها" أي: ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لا بد من وقوع السبب خارجا. قوله: "وما سرت حتى أدخلها" نعم إن انتقض النفي نحو: ما سرت إلا يوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية، وأما فلما سرت حتى أدخلها، فإن أردت نفي السير وهو الأغلب في كلامهم وجب النصب وإن أردت التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضي ثم رأيت الدماميني ذكره. قوله: "فلأن السبب لم يتحقق" أي: للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب، وذلك لـ ا يصح أفاده في التصريح. قوله: "وأجاز الأخفش إلخ" قال الرضي نقلا عن الأخفش: إلا أن العرب لم تتكلم به قال الدماميني، والذي يظهر إجراء ما قاله الأخفش في الاستفهام أيضا بأن يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أدائه على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر سرت حتى تدخلها فشككت أنت في صدق الخبر فتقول: أنت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أي: هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح ا. هـ. قوله: "على الكلام بأسره" فيكون التقدير ما سرت فأنا لا أدخلها. قوله: "لم يمنع الرفع فيها" أي: لوجود الشرط؛ لأن عدم السر يتسبب عنده عدم الدخول فلا خلاف في الحقيقة. قوله: "أن يكون فضلا" لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر؛ لأنه إذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة بعدها مستأنفة تصريح. قوله: "فيجب النصب في نحو: سيري إلخ" ينبغي

ما لم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر، وإلا لم يجب ا. هـ. أي: وقامت قرينة على التقدير. قوله: "إن قدرت إلخ" فإن قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبرا جاز الرفع؛ لأن ما بعد حتى. (١)

"وشذ حذف أن ونصب في سوى ... ما مر فاقبل منه ما عدل روي المصدر فإن ذلك لا يختص به، فتقول لولا زيد ويحسن إلي لهلكت. الثاني يجوز في قوله: فعل عطف فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر. الثالث: أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة إذ لم يسمع في غيرها "وشذ حذف أن ونصب سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روي" أي: حذف أن مع النصب في غير المواضع العشرة المذكورة **شاذ** لا يقبل منه إلا ما نقله العدول كقولهم: خذ اللص قبل أن يأخذك، ومره يحفرها، وقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقراءة بعضهم: ﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه﴾ [الأنبياء: ١٨] وقراءة الحسن: "قل أغير الله تأمروني أعبد" [الزمر: ٦٤] ومنه قوله: ١١٠١ - ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعلهتنبيهات: الأول أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح في شرح الكافية، وقال في التسهيل: وفي القياس عليه خلاف. الثاني أجاز ذلك ببعضهم "تبع الفارضي هذا البعض فاشتراط المصدرية. قوله: "إنما هو المصدر" أي: المؤول من أن والفعل. قوله: "في سوى ما مر" أي: وسوى ما يأتي في الباب الآتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء ا. هـ. زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله: الرابع إلخ قال سم: أي: وسوى الفعل بعد كي التعليلية فإن المصنف لم يتعرض لها فيما سبق. قوله: "المواضع العشرة" أي مواضع وجوب إضمار أن الخمسة ومواضع جواز إضمارها الخمسة. قوله: "وقراءة بعضهم بل نقذف إلخ" أي: بنصب يدمغه ا. هـ. فارضي. قوله: "أعبد" أي: أن أعبد وانتصاب غير في هذه القراءة من رفع أعبد لا يكون بأعبد؛ لأن الحرف المصدرية محذوف إما مع بقاء أثره في قراءة النصب أو مع ذهابه في قراءة الرفع، والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وأن أعبد بدل اشتمال منه أي: تأمروني غير الله عبادته. دماميني. قوله: "وننهنت" أي: زجرت وما في بعد ما كدت أفعله مصدرية أي: بعد قربي من الفعل وقال المبرد: أراد أفعله برفع الفعل فنقل فتحة الهاء إلى اللام وحذف الألف وحينئذ لا شاهد فيه. قوله: "الثاني أجاز ذلك" أي: القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لإفراد هذا بتنبيه مع أنه من \_\_\_\_\_ ١١٠١ - صدره: فلم أر مثلها خباسة واحد والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص ٤٧١؛ وله أو لعمر بن جؤين في لسان العرب ٦ / ٦٢ "خبس"؛ ولعامر بن جؤين في الأغاني ٩ / ٩٣؛ وشرح أبيات سيويه ١ / ٣٣٧؛ والكتاب ١ / ٣٠٧؛

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣ / ٤٣٩

والمقاصد النحوية ٤ / ٤٠١؛ ولعامر بن جؤين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني ٢ / ٩٣١؛ ولعامر بن الطفيل في الإنصاف ٢ / ٥٦١؛ وبلا نسبة في تخلص الشواهد ص ١٤٨؛ وجمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والدرر ١ / ١٧٧؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ ومغني اللبيب ٢ / ٦٤٠؛ والمقرب ١ / ٢٧٠؛ وجمع الهوامع ١ / ٥٨.. (١)

....."

الكوفيون ومن وافقهم. الثالث كلامه يشعر بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس **بشاذ**، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله تعالى: ﴿ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾ [الروم: ٢٤] ، قال: فيريكم صلة لأن حذف وبقي يريكم مرفوعاً، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله هذا كلامه، وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى: ﴿قل أغير الله تأمروني أعبد﴾ [الزمر: ٦٤] ، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقاً فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل وهو الصحيح. الرابع: ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر **شاذ** ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجواز: والفعل من بعد الجزاء إن يقترن. إلخ أ. هـ.

تتمة التنبيه قبله فكان ينبغي حذف قوله الثاني.

قوله: "وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل" اعلم أن قوله في شرح التسهيل: وهذا هو القياس يحتمل رجوعه إلى ما ذكر قبله من حذف أن ورفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع، ويحتمل رجوعه إلى رفع الفعل فقط. ويؤيد هذا الاحتمال أمران: قرب الرفع إلى اسم الإشارة والتعليل بقوله: لأن الحرف عامل ضعيف إلخ وعلى هذا لا يفيد كلامه إلا قياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب الحذف **الشاذ** يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف إذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع. لأن ظاهر كلامه الاحتمال الثاني الذي

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٣/٤٦١

لا يفيد الكلام علي قياسية الحذف، اللهم إلا أن يقال الظاهر فيما بني عليه أمر قياسي أن يكون قياسيا، هذا وفي الفارضي أن كون حذفها مع رفع الفعل ليس **بشاذ** مذهب الأخفش فتفتن.. " (١)

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك الصبان ٤٦٢/٣